كتاب الزكني في
تقوية كلام النحو

٩

٦١

كتاب الركني في
تقوية كلام النحو

٩

٦١

هشتنهر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وبالتميم والسعادة
الحمد لله ذي الطول حمد المؤمنين والشكر لله ذي الفضل شكر المسلمين
نحمده بعظيم نعمائه ونشكره على جميل آلائه ونصفه بان الخير والشر
بيده والنعم من عنده ونسئله يقينا ينور القلب ويشرح الصدر
ويغلب على النفس فيكفها ويردها حين نزغت وتطلعت وان يجعلنا
ممن همه الصدق ومرامه الحق وان يحفظنا من قول ما لا نعلمه
واستماع ما لا نفهمه ومن غرور بثناء كاذب والخداع باطراء متجاوز
ومن مجادلة بباطل ومكابرة بلا طائل والصلوة والسلام التامان على خير
خلقه المجتبى من بريته محمد سيد رسله المزين لفروعه واصله
وعلى آله واصحابه وخلفائه وبعد فان العلم بجده اشرف الفضائل
واعلى المنازل اذ هو ذروة المناقب واجدى المواهب والسبيل اليها
وبه تمامها وكمالها ولشرفه محبته مركوزة في طبيعة كل ويبطل اذا خلا عنه كل عقد
وحل ومع انه فضل صاحب كل فن فنه لا شك ان ما هو ارسخ اصلا واطول
فرعا وتام في نفسه ومتمم لغيره اشرف واكرم ومنه علم النحو فانه عزيز في نفسه ووسيلة
الى غيره اذ صياغة الحلي به وابانة العلم الوشي منه وهو الفاتح لالفاظ مغلقة على معانيها
ولاغراض كامنة فيها والمحك لصحة الكلام والطريق الى الافهام وبه الاطلاع على علم البيان
المطلع على نكت نظم القران ولولاه لم يكن اعجازه وعجائبه ومعانيه فوائده اكثر من عديد
الحصا ومن عدائد تفريق العصا فان جميع غلمانه الضاربين ليعتق اذا قال السيد من
ضربك فهو حر واولهم اذا قال من ضربته فهو حر على ما قاله محمد الشيباني والفرق نشأ من النحو وهو

ان الفاعل

ان الفاعل جزء الفعل ومحله فيعم بعمومه ويخص بخصوصه وسل هولا اطلاع على
حكم عللها الواضع في اوضاع اللغة على ما وضعت عليه وتقرير قواعد اطردت عليها
وذكر علل اقتضت ان يجري القواعد عليها فان منع صرف ما فيه علتان قاعدة مطردة
معللة بهما الحكم مراعاة مشابهة بينه وبين الفعل وكون اعراب المثنى بحرف زيد
في آخره قاعدة مطردة بانه ثقل معناه فلم يعرب بغيره لحكمة بقاء خفته
فمن ضامه وغاب من حامه حقق جهله بحكم الله تعالى في مخلوقاته و
غالط نفسه الوجه الاحسن لموضوعاته وهو صاد عن سبيل الله وساع
اطفاء نور الله وبعد فاني شغلت زمن شبابي بتقرير دقايق و
براهينه واستخراج رموزه من كنوزه في مباحثي ودروسي حتى اقبل الشيب
وادبر الشباب فاذا انا وجدتني في زمن فيه الخلق المحمودة مذمومة
والافاضل محرومة والعشرة التي هي دقاقة الرقاب ناهرة نابا النوائب
وشانا الحوادث بحث ومع ما فيه من موانع فكري وشواغل ذكري سالني اصحابي
ان اكتب كتابا جامعا المتداول من ابحاث الفضلاء مزوقا بما سمح به خاطري
واخرجته قريحتي من علل بديعة ومسائل نحوية فاجبتهم رجاء ان يدعو لي
من ينتفع به بعدي فيكون علما ينفعني ويبقى على وجه الدهر ذكري
فلا ينقطع عملي فكتبت حاويا خلاصة كلام الاولين والاخرين من البصريين
والكوفيين اختلافاتهم واكثرت فيه كلام المحقق حجة العرب الامام
جمال الدين ابي عمرو عثمان بن الحاجب ابي بكر ومن خالفه دائما لا تعصبا
ومولانا الامام الفاضل ابي عبد الله بن مالك فانهما لغريبا الاسرار وعم كلامهما
الاقطار وكثيرا ما يجمعه الحاجبي بالبرهان والمالكي بالنقل عن سيبويه
وهدان رحمهم الله تعالى واتانا على ترتيب ابدعه العلامة فخر خوارزم

الزمخشري شارحا ومبينا كتب المذكورين وغيرهم من المفصل والكافية وشرحها
وغيرها وسميته بالكتاب الزكي في نقوه كلام النحوي مستعينا بالله تعالى
ان يجازيني به جزاء جزلا يوم لا ينفع احدا مال وبنون ويهب لمن يطالعه
فهما سديدا وانصافا بليغا حتى يمدح مؤلفه ويدعو له ولا يعيبه ويضع
عنه فانه امام الفاضل والهمام الكامل مشفق الحقائق مبين الدقائق مصفي
المذاهب محيي الاقارب والاجانب افضل المتاخرين على الاطلاق واكمل
المتقدمين في الفضائل والاخلاق علامة دهره وخلاصة ايامه ركن الملة
والدين على بن الفضائل المرحوم والكامل المغفور ابي بكر الحديثي ادام الله ظله
اللهم اجعل سعيه مما علم وعمل جبورا عندك ولا تجعله مذموما
مدحورا لديك اعلم ان لكل علم معلوم ما يسمى موضوعا يبحث عنه وعن
احواله فيه من اوله الى آخره ويذكر قبل الخوض فيه ليعلم ان ما ليس بحثا عنه
وعن احواله لم يكن منه فهو اما موضوع له على الاطلاق كالعدد للحساب او من جهة
كبدن الانسان من حيث يمرض ويبرأ للطب فان الطبيب يبحث عنه فيه
من تلك الجهة فموضوع النحو الكلم والكلام العربيان من حيث انه يلحق بعض
الكلمات بالتركيب اطوار مخصوصة هي المقصود من العقود دون بعض فانه يلحق
الكلمات بالتركيب المعنوي ما يقتضي اعرابا مخصوصا كالفاعلية وقد يلحقها قبله
ما يتعين فيه بعض ادوات الاعراب كاجتماع علتي منع الصرف في اسم فانه يوجب
ان جره بالفتحة اذا ركبت وعند عدمه يجب ان يكون جره بالكسرة فالبحث
عن الفاعلية ونحوها وعن المنصرف وغيره من حيث اقتضاها للمذكورات
في التركيب من النحو وحد الاسم من حيث هو ليعرف فيعلم انه فيه معرب اذا لم يمنع مانع
وان اعرابه رفع ونصب وجر وحد الفعل واقسامه ليعرف ان الماضي منه مبني على

مفتوح وان المضارع منه معرب واعرابه رفع ونصب وجزم من النحو فعلم منه
خطأ القول بان حد اقسام الكلمة والكلام ليس من النحو مطلقا نعم البحث
عن الاسم والفعل وحدهما من حيث هما هما لا يكون من النحو وكذا البحث عن الكلام
من حيث انه يلحق بعض انواع الكلام خصيصة لفظية كالفصل اذا كان الخبر
معرفة فانه اذا جعل حرفا او اسما تابعا يتغير اعراب الخبر باختلاف عوامل ما قبل
الفصل وان جعل اسما مبتدأ لا يختلف اعراب الخبر باختلاف عوامل ما قبله
وكالفاء في جواب الشرط اذا لم يؤثر فيه آلة الشرط فيرفع اذا كان مضارعا او
معنوية كالخبرية اللازمة لبعض الجمل والانشائية اللازمة لبعض ليعلم
ان لا تعمل شيء منها فيما قبل الدال على الانشاء فلا يعرب ما قبله على حسب ما بعده من النحو
فالنحوي يبحث عن الكلمة والكلام وانواعهما ولواحقهما التركيبية كالفاعل ونحوه
وغير التركيبية كالمنصرف والمؤنث وضديهما وعن ما يتغير آخره بالنائب
وهو الاكثري وعما لا يتغير وعن ما يتوصل به الى المقصود وهو خصوصية
المعبر به بحسب كل كلمة في كل تأليف وهو الاكثري وعما لا يتغير وعن ما يتغير
صيغته كالمضارع وكالمشتق اذا اسند الى الضمير الواحد او الاثنين او الجمع
ليتوصل به الى ما هو المقصود ايضا وهو خصوصية ما يتغير به آخرهما وهو
الاقل ولا شك ان الايصالات قريب وبعيد وابعد فانه اذا علم كون
اللفظ معربا فاعلا يلحق آخره طار مخصوص بلا واسطة واذا علم انه
معرب يلحقه طار مخصوص بعد ان علم انه فاعل او مفعول واذا علم
انه منصرف او مثنى يلحقه طار مخصوص اذا ركب فعلم منه ان الالف
في المثنى علامة لها قبل التركيب لا غير وانه علامة لها وللرفع بعد التركيب
بسط المنطقي قد يبحث عن الكلمة من حيث انها توصل الى المعنى والنحوي

يبحث عنها من حيث انها ستغير بالتركيب وايضا النحوى يبحث عنها نظرا الى اصلها والمنطقى
يبحث عنها نظرا الى الحال ولذا عبدالله العلم كلمة ولم يضرب ماض عند المنطقى
وكلمتان ومضارع عند النحوى وكذا قد يبحث المنطقى عن الكلام من حيث
استلزامه كلاما آخر والنحوى من حيث صيغته وانه متى يقع فى موضع
المفرد ليكون له فى موضع من الاعراب ومتى ينجزم الشرط او جزاء لا
لفظا او محلا ومتى يؤتى بالفاء او الفصل ويمتاز عنه التصريف بان موضوعه
الكلمة العربية من حيث تعتورها الاحوال يلحقها لا التاليف معنوية كالماضى
والمضارع والتصغير والنسبة والجمع وكالتحريك والحذف والادغام
فى اذهب اذهب واعزوا الجيش وعن ما لك فضرب وضارب من التصريف
باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاقتضاء والعمل وتغير الآخر حالة التركيب
فموضوعهما واحد لكن من جهتين فعلم منه ان البحث عن الكلمة من كل حيثيته
ستوقف عليها كيفيته تغير الآخر يعنى انها منصرف او غيره لتنجر بالكسر او الفتح
وانها مفرد او تثنية او جمع سالم ليتغير آخرها بالحركة او الحروف وانها فاعل
او مفعول لترفع او نصب وانها تابعة لتعرب اعراب متبوعها وانها اسم
فاعل ومفعول ليعرب اعراب متعلقاتهما وانها متعدية او لا ليعلم
اقتضائها فيعرف عملها واعراب معمولها وانها اسم عدد ليعلم الحاق التاء
للمذكر وانها مذكر او مؤنث ليلحق التاء لمسندها فيعلم ان التاء
هى آخر الاسم وانها محل من الاعراب فيعرف ان حركتها هى الاعراب وانها
مضمر او موصول لئلا يتغير آخرها من النحو نعم الفاعل مطلقا وهو ما صدر
عنه الفعل سواء قدم او اخر ليس من النحو لان العلم به من هذه
الحيثية لا يستلزم اعرابا مخصوصا الذى هو مقصود النحوى فان

زيدا وان زيدا قام فاعل من هذه الحيثية وليس مرفوعا فلا يبحث عنه النحوى
بهذا الاعتبار ونعنى بخصوصية المتغير به ما حصل لكل كلمة فى كل تركيب نحو
ان الضم علامة الرفع او هو الرفع على ما سيتضح فى الكلمة المفردة نحو جاء زيد
والواو كذلك فى الجمع المذكر السالم نحو جاء الزيدون ومسائل هى نسب
تطلب فيه بالبراهين والمسند اليه فيها اما موضوعه نحو الكلمة معرب
او مبنى والكلام خبرى او انشائى او نوع عارضه نحو الكلمة المعربة
قد يكون فعلا واما نوع منه فقط نحو الاسم يحكم عليه واما نوع عارض نحو الاسم
المعرب يكون فاعلا ومفعولا والمسند فيها يجب ان يكون عرضا ذاتيا
للمسند اليه وفى الامثلة المذكورة كذلك او قريب منه او لموضوع العلم او لنوع
منه نحو اذن عامل فان العمل ليس ذاتيا له لانه متوقف على شرطين
لكنه للحرف ذاتى من حيث ان الاقتضاء ذاتى له ولذا يعمل الا اذا منعه عن
العمل مانع كمشترك الدخول والصائر جزءا مدخولها واحتياج عدم عمل بعض
الى سبب دليل ان عمله اقتضاء ذاتى كما ان احتياج جواز البيع الى سبب دليل ان
الاصل فيه اللزوم والاقتضاء يوجب العمل كالتعجب الذاتى للانسان الضحك
ومبادى وهى ما يسلم فيه وهو اما حدود كحد موضوعه واجزائه كحد اللفظ
والوضع وحد جزئياته كحد الاسم واما قضايا بها يبرهن مسائله نفسه
كالاولية او لا لكن يسلم فى ذلك العلم ويبرهن فى علم آخر والقضايا
التى هى مبادى النحو اما مبادى القياس وهى المقبولات وهى قضايا تتسلم
من شخص معتقد فيه اما لامر سماوى او لما فيه من خصلة حميدة كزيادة
علم او زهد كقول من يوثق به ان الفاعل لا يتقدم على فعله وان لم يشبه
بالمبتدا وان اذا المفاجاة لا يدخل الفعل لانا لا نسمع العرب يقولون الزيدان

او الزيدون ضرب ولا خرجت فاذا ضرب زيد فانه تقبل وان لم يطلع على حكمته
لان من عرف كلام العرب ودقائقه انس انه من توقيف العليم الخبير تعالى
او من اصطلاح وكلام علماء حكماء لا يختارون الا الاحسن والاعرابى وهو لم
يقبل كالوضع وسمع واما مباديه التعليلات فاما اوليه وهى قضيه الذهن
لمجرد حصول طرفيها فيه بحكم بالنسبة بينهما نحو الفعل مسند الى الاسم ابدا او الفعل
لا يصلح للحكم عليه لانه لا يصدر عنه صفة يحكم بها عليه واما مشاهدة وهى
قضية يحكم العقل بالنسبة بين طرفيها بواسطة قوى ظاهرة نحو عصا اعرابه متعذر
لفظا لان آخره الف وان مساجد غير منصرف لصيغة منتهى الجموع واما
تجربية وهى قضية يحكم العقل بنسبة مسندها الى المسند اليه فيها لمشاهدة ترتبه
عليه مرة بعد اخرى نحو المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء الستة يجب
نصبه لانا وجدناه ابدا كذلك وان امكن ان يعلل بعلة اخرى واما حدسية
وهى قضية يحكم العقل بها لحدس نفسى لمشاهدة قرينة لا توجب اليقين نحو ان
اما حرف الشرط للزوم الفاء بعدها وان لم يليها جزء مما في حيز الفاء
لان اعرابه على حسب اقتضائه واما مشهورة وهى قضية يحكم العقل بها لاعتراف
جميع الناس او اهل عرف او شرع بها لمصلحتهم نحو للاستفهام صدر الكلام ليعلم
من اول الامر ان الكلام من اى نوع لئلا يتشوش الخاطر وان المبتدأ مرفوع
لانه مسند اليه فيلحق بالفاعل لان الحاق الشيء بشبهه اولى ومنه استعمال
صيغة النداء في المندوب والاستثناء بغير والوصف بالا واما مخيلة
وهى قضية يتأثر النفس عنها بقبض او بسط نحو يقبح العطف على المضمر
المرفوع المتصل لانه كالجزء من الفعل لا يستقل كجزئه اذا اتصل به واما
مظنونة وهى قضية يحكم العقل بها لظن حاصل بشىء لعدم تجويز نقيضها

نحو

نحو ويختار النصب في زيدا ضربته بناء على الظن الحاصل بان مميزه من تقدم
يدخل الفعل غالبا واما وهمية وهى قضية يحكم الوهم الانسانى بها كقول
من قال ان لا ابا له مضاف لزعم ان اللام ذكر لتاكيد الاضافه وان حسن
وجهه ممتنع لانه اضافة الشىء الى نفسه وقد يعلم مبادى النحو من علم آخر كعلم
الصرف للضرورة لان حذف التنوين من عواقد في قوله
متى حلن به وهن عواقد يجعله غير موزون ولم يخالف العقل ولا شىء
من كلام العرب شاهدا بما يقتضيه عللنا الا ترى انا منعنا ضارب زيد عمرا
على ان يكون زيد مبتدأ وكذا اعجبنى عمرا ضرب زيد للفصل بين العامل
ومعموله باجنبى ولئلا يتقدم آخر الكلمة على اولها لان العقل يوافقها فان
العامل من حيث يقتضى معموله كانه علة له فينبغى ان يترتب عليه لفظا
كما يترتب عليه حسا وعقلا والمصدر في تاويل ان مع الفعل وان مع جملته
في تاويل المفرد فيكون كالموصول فيكون المجموع ككلمة واحدة فلا يتقدم عليه
شىء مما بعده كما لا يتقدم آخر الكلمة على اولها ولم يوجد شىء من كلام العرب
بخلاف ذلك فصيح وعديده اكثر من ان يحصى في اصول النحو وعلله مما
يراعى ليودى بها الى فنا واه الموثقه وعلله اقوى لا او هى فلا يلتفت
الى قول غفلة العوام لكل وهمى ضعيف من علل النحو ولا الى استدلال لم انها
تتبع الوجود لان الوجود تتبعها لانا لما وجدنا الكلم المستعملة في كل تركيب
على حال مخصوصة وعلمنا انها من وضع العليم الحكيم تعالى او من اصطلاح
فضلاء ونعلم ان فعلهم المخصوص لا يخلو عن حكمة طلبنا الحكمة المخصصة
لذلك فاهتدينا الى ما يصلح حكمة ومقتضيا لذلك الا حوال بلطف الله تعالى
وهو المطلوب فشان علل النحو شان علل التشريح المبينة في كتب الطب التى لم يات عنها

سمع احد ثم تقول شرف العلم اما بشرف المعلوم منه كعلم الالهي ولما
يحسب براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما لفوايده الآجلة والعاجلة
كعلم الفقه ولما لجمال يحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو يجمع اكثرها
فان كلامه تع وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم الدال على ذاته وصفاته
وعلى علم الفقه النافع لنا في الدارين وعلى غيرهما يعلمان حق علمهما به
وقال صلى الله عليه وسلم رحم الله امرأ اصلح لسانه وقال اعربوا في الكلام
لتعربوا في القرآن فان الله يحب ان يعرب آياته وقال عمر رضي الله عنه
تعلموا العربية فانها تزيد في العقل والمروءة وقال الاهوازي من
لم يكن همته لتحصيل ما يصلح هفوات لسانه فلا مرقع له ولما كتب الى
عمر كاتب ابي موسى من ابي موسى كتب اليه عمر رضي الله عنه اذا اتاك كتابي هذا
فاضرب كاتبك سوطا فاعزله عن عملك وقال حماد بن سلمة من طلب الحديث
ولم يتعلم النحو فهو مثل الحمار تعلق عليه مخلاته ليس فيها علف ولذا يحصل
به جمال فان العباس قال فيما الجمال يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم
في اللسان يا عم واذا كان به يحصل الاقتدار في البيان وبه يتقوى
على اليقين في المآخذ والتاويلات كان ارجح علوم تعلمها وتعليمها ورتبة
النحو بعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والعروض وغيرهما
ولا بد للخائض في علم ان يعرفه ليعلم ما هو مطلوبه ومقصوده فيقدم
حده ثم ان قيل فائدة النحو ان لا يزل اللسان باواخر كلم كلام العرب
فحده معرفة احوال اواخر اصناف الكلم من حيث انها هي الحاصلة بتركيب
... معنوي عربي والاحوال تشمل الاعراب الحقيقي وهو الدال على
معان حاصلة بالتركيب والشبهي وهو اعراب المضارع عند البصريين

علل ... البصريين ... اعراب المضارع ... والحركة

والحركة والسكون المشبهين بها كحركة آخر يا زيد ولا وهل وقبل وامس
فانها الدالة على ان اصل هذه الكلمات الاعراب فهي متأخرة عن اعرابها
المتأخر عن التركيب فحصولها يكون حالة التركيب وكحركة ضرب فانها الشبهة
بالمضارع في كونه يقع خبرا وشرطا والخبر والشرط انما يكونان حال التركيب
وحركة آخر اين وحيث وخبر لا يبعد ان يقال حصلت حال التركيب لانها
لنفي التقاء الساكنين ولا حاجة اليه قبله وكسكون اضرب فانه انما
يعتبر حالة التركيب لانه حصل لشبه اضرب بليضرب وجزم ليضرب
حالة التركيب لانه اعراب فكذا سكون ما هو شبيهه ويخرج اكثر ابواب
التصريف بقوله اواخر الكلم كالتصغير والنسبة والجمع والماضي واسم
الفاعل ونحوها وبعضها كاعلال عصا ورحى بقوله الحاصلة بالتركيب
فانه حصل للصنف المخصوص قبل تركيبه وقوله الحاصلة بتركيب اعم
من كون التركيب سببا قريبا لتلك الحالة او بعيدا او ليس سببا لكن حصولها
عنده وقال اصناف لان لكل صنف من الكلم حالة مخصوصة فان جر
المنصرف المفرد بالكسر وجر غير المنصرف بالفتحة وللمثنى بالياء وعليه قس
وبعضها بقوله معنوي كالتحريك والحذف والادغام في اذهب اذهب
اعزو الجيش وعن مالك وبعضها بقوله الصريح كعصى ودمشقي فانهما
مركبين معنى اذ هما يعادلان عصا ضعيفا ومنسوبا الى دمشق ولذا ذكر
بعض النحويين النسبة والتصغير في النحو لكن لم يكونا مركبين صريحا
فتغير آخرهما لم يكن من النحو ويخرج بقوله انها هي القوافي لانها معرفة
احوال اواخر الكلم باعتبار زائد على احوال اواخر اصناف الكلم لانها باعتبار
وقوعها آخر البيت او وسطه وبقوله عربي احوال اواخر لغير كلام عربي

يعني ان الاعراب في البناء ... يكون على السكون ولكن ينبغي ... على الحركة الشبهة ...

اذ تقول زيد ...

وان قيل وهو المتعارف الغرض منه معرفة موجباتها ومحلاتها فلابد من معرفة
قواعد توصل اليها والمراد بالقاعدة امر كلي يحيط بجزئياته مثل الفاعل
مرفوع وكل ما يشبهه مرفوع والمنصرف اعرابه كذى وغير المنصرف اعرابه
كذى وللتثنية كذى والمضمر مبني وموجب ثبوت حركة وسكون آخره
فالمضمر ونحوه من المبنيات وان لم يوجب حركة آخره لكن اوجب ثبات
الحركة الحاصلة بالتركيب او حالة التركيب وعليه فقس فان قيل معرفة
حقائق معروضات تلك القواعد كحقائق الفاعل وكلما اشبهه والمنصرف
وغير المنصرف والتثنية والجمع ونحوها من حيث انها موضوعات من النحو
فهلا حد بمعرفة قواعد توصل اليها وبمعرفة معروضاتها قلت علمت
من ذكر قواعد توصل اليها لتوقفها عليها فلا حاجة الى ذكرها ولانها لتعينها
والمراد بالايصال ايصال اعم من ان يكون قريبا كنحو الفاعل مرفوع او بعيدا
كنحو المسند اليه معرب او ابعد كنحو المنصرف يجر بالكسرة والفاعل
ما اسند اليه فعل او شبهه مقدم عليه ورسم بعض النحو بانه علم يبحث
فيه عن احوال الكلم العربية افرادا وتركيبا فان قيل معرفة المفردات
لغوية وافادة الكلام بالعقل فما فائدة النحو وما الذي ينظر فيه النحوي
قلت لا نسلم ان افادته بالعقل بل افادته تتوقف على ما لا يعرف الا بالنحو
من تعريف المبتدا وتجريد المضاف من التعريف والاحكام النحوية اعرابا
وبنا واول من وضع النحو ابو اسود الدؤلي استاد الحسن والحسين رضي الله عنهما
فقيل اخذ النحو عن علي رضي الله عنه وسببه ان امراة دخلت على معاوية
في زمن عثمان رضي الله عنهما وقالت ان ابوي مات وترك لي مالا فاستقبح
معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله عنه فرسم لابي اسود بوضع النحو فوضع

اولا

اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
بالجر فصنف باب العطف والنعت ثم قالت له ابنته يوما يا ابت ما احسن
السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها قالت انما التعجب من حسنها
فقال لها قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنف باب التعجب والاستفهام
فاخذ منه خمسة ابناء عطاء وابو الحارث وعنبسة وميمون ويحيى
بن نعمان واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء
واخذه الخليل بن احمد وفاق من عيسى الثقفي واخذ منه سيبويه واما
علي بن حمزة الكسائي فانه اخذ من ابي عمرو بن العلاء ومع ذلك قرا كتاب سيبويه
بعده على الاخفش ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ النحو
منه الفراء واخذ منه ابو العباس ثعلب واخذ منه الانباري كلهم كوفي
وسيبويه واخذ منه الاخفش وان خدم الخليل كثيرا واخذ قطرب محمد بن
المستنير من سيبويه والاخفش ثم اخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني
ثم اخذ محمد الملقب بالمبرد منهما ثم اخذ منه ابو اسحق الزجاج وابو بكر
السراج وابن درستويه ومحمد بن كيسان ثم اخذ منهم ابو علي الفسوي وابو
سعيد السيرافي وعلي الرماني ثم اخذ منهما ابو علي الفارسي ثم اخذ منه ابو
الفتح بن جني ثم اخذ منه عبد القاهر الجرجاني ثم قيل لم يات بصريون بعده
من يعبا به ثم نقول لما لم تحصل الفوائد الا بالتركيب وهو لا يحصل الا
من كلمتين او اكثر ينبغي ان نعرف الكلمة اولا واعلم ان الالفاظ النحوية
من الكلمة والكلام والاسم والمعرب والرفع والفاعل وما اشبهها موضوعات
اصطلاحية نحوية ومجازات بالنسبة الى اللغة توضيحه ان النحاة لما
احتاجوا الى الفاظ تدل بالمطابقة على معان تتكرر في السنتهم كثيرا ليعبروا

وظن انها ارادت
اي شيء منها احسن

بما عنها وضعوا لها الفاظا لغوية تصلح مجازات فيها لينا سبها فلا يلزم تحكم فلا بد
من مناسبة من معنى تلك الالفاظ لغة واصطلاحا فمعقول الكلم لغة الجراحة
وسمي الكلم الاصطلاحية بها لان المسمى اللغوي ملحوظ في الاسماء الاصطلاحية
ولاشك ان معنى الكلام اثر في النفس اما الفرح ان لا يمها واما الهم ان لم يلائمها واذا
اثر اثر جرح وايضا يعنى له مدخل قريب في التاثير فسميا بهما ماخوذين من الكلم وهو
الجرح لتاثيرها في السامع كما قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
والكلمة واحد الكلم على حد لبن ولبنة ولغة بني تميم كلمة ككسرة وعند النحوي
قال الامام الحاجبي رحمه الله هي لفظ وضع لمعنى مفرد اقول اذا ارادوا الدلالة
على حقيقة الشيء وتميزه عن غيره حدوه لحصول تلك وطريق الحد للشيء ان يوتى
بجنسه اى بعام يشمله وغيره دال على جوهره الاقرب لتكون ادل على حقيقته
لتضمنه جميع ذاتياته العامة كاللفظ فيما نحن فيه فانه عام دال على جوهر
الكلمة واقرب اليها من العرض والصوت ثم تقرن به جميع فصوله ليحصل
حقيقته وتميزه عن عداه والفصل هو الدال على جوهره الخاص به هذا
عرف النحاة والفقهاء واللفظ صوت يعتمد على مخرج الحروف والصوت
الساذج لا يسمى لفظا وان خرج من الفم اذ لم يعتمد على مخرج الحروف واللفظ
ليس جمع لفظ بل مصدر لفظ ثم صار بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
وهو وان كان مجازا لكنه مجاز مشهور والمجاز المشهور ملحق بالحقيقة فصح
الحد به والوضع تخصيص شيء بشيء اولفظ بشيء ليفهم هو منه اذا اطلق وتخيل
والمراد من المعنى مفهوم الموضوع والمعنى المفرد هو الواحد عرفا وهو غالبا
يحصل من لفظ مفرد وهو ما لم يقصد بجزئه الجوهري الدلالة على جزء معناه
والمعنى المركب ما حصل من لفظ مركب فبعلبك كلمة باعتبار وضعه الثاني علما اى

المجاز المشهور يلحق بالحقيقة

الاصطلاح

الاصطلاح الثاني الذي هو عارض وكلمتان باعتبار اصله لان بعلا كان اسم
صنم او الزوج وبك اسم موضع وكذا خمسة عشر وتابط شرا وعند المعنوى
المعتبر هو الاصل وكذا يعتبر اعراب المتغير من اصله باعتبار الاصل نحو ما
احسن زيدا وكذا يعرب المركب اذ صار علما على اصله نحو عبد الله الا اذا
منعه مانع نحو بعلبك وتابط شرا كالبحى ورجلان كلمة لان مجموعه بواسطة
الالف يدل على ذكر وذكرين الانسان كان ضارب يدل على انه اسم فاعل
بواسطة الالف لان الفها نفسها تدل على ذكرين الانسان وتنوين زيد كلمة
لانه يدل بنفسها على امكنيته وتمام مدخوله فاللفظ ومعناه اما مفردان
او مركبان او اللفظ مركب ومعناه مفرد نحو عبد الله اذا كان علما او
بالعكس ولم يوجد ولا يوجد ولا يرد نحو الخبر والكلام لما ياتى ولا نحو
متى لانه لم يدل بجزء منه على الزمان وبجزء آخر على الاستفهام بل الكلام
فيه كما في الخبر ونحوه او نقول وضعه لمدلول الاسم الا انه لما لم يستعمل
الا مع الاستفهام قدر الهمزة تقديرا لازما وصار متى نائبا عنها فدلالة متى
على الزمان لفظية وعلى الاستفهام من خارج ولا نحو قام وان دل على حدث
وزمان لان دلالته على زمانه ليست بجوهر بل بحاله وهيئته ولم يدخل الخط
وعقد الحساب والاشارة ونحوها الدالة لانها ليست لفظا فيكون
ذكر لفظ في حد الكلمة لتعريفها لا للاحتراز لانه انما يحترز عن الداخل
فقال ابو محمد الاندلسي وان كان لفظ جنس الكلمة احترز به عن عقد الحساب
ونحوه لان الجنس اذا كان اخص من الفصل من وجه فالاتيان انما يحصل بهما
وهنا كذلك لان الخط وعقد الحساب ونحوه لا كل موضوع لمعنى وخرج بقوله
وضع اللفظ المحرف الذي يخاطب به العامة والغالط كديز في موضع زيد

قوله ولم يوجد ولا يوجد الى اللفظ مفرد ومعناه مركب

وان افاد معنى المحرف عنه بالذات لان فهمه منه بالعقل لا بالوضع وكذى
مايدل بالطبع كاخ اخ الدال على اذى الصدر او بالعقل كدين المسموع من
وراء الجدار الدال على لافظ به عقلا وانما قال معنى وان كان يعلم من وضع
ايضاحا وقال مفرد ليخرج الكلام نحو قام زيد لان الكلمة وان كانت
جزءا للكلام لكنهما حقيقتان مختلفتان لان مفهوم كل مغاير لمفهوم
الاخر فلا يجوز ان يدخل احدهما في حد الاخر اذ لا تفيد الحد حينئذ
تميز المحدود الذي هو اقل فايدة التعريف قيل ان اراد بقوله لفظ لفظا
واحدا في الاصطلاح كزيد وجعفر لم يدخل الكلام لانه لا يكون اقل
من لفظين ولا يحترز عما لم يدخل وان اراد به ما يتلفظ به مطلقا قل
حروفه او كثر اي ما يتلفظ به لغة يدخل الكلام لكن يخرج بقوله وضع
لان الكلام نحو قام زيد لم يضعه الواضع ليفهم منه قيام زيد اذا اطلق
او تخيل بل لم يتكلم به وان تكلم به فانما تكلم ليفهم مخاطبه قيام زيد منه
قلت المراد الثاني فيدخل قام زيد و لم يخرج بقوله وضع لانه وان لم يوضع
قام زيد لشيء لكن وضع كل من جزئيه لمعنى فيه والوضع يصدق على ما وضع
كل من اجزايه لمعنى فيه فقال لمعنى مفرد اي وقصد ليخرج ما وضع باعتبار
جزئيه لمعنيين نحو قام زيد والرجل فان اللام وضع ليدل على تعريف مدخوله
فالرجل يصدق عليه انه لفظ وضع لمعنيين قالوا دلالة الكلام عقلية لان
من عرف معنى زيد ومعنى قام ثم سمع منك زيد قائم عرف موصوفيه زيد بقائم
قطعا قلت هذا كلام غير عزلي اما العزلي فلا نسلم انه كذلك لان تجريد
المضاف من التعريف وتنكير الخبر والاعراب وغيرها مرعيه فيه لانه
لا يحصل بدونها اي لا يكون كلاما عربيا بدونها فيكون افادة الكلام العزلي

وضعية لا عقلية لان اشياء الموقوف هو عليها ليست عقلية بل وضعية وانما لم
يذكر في حد الكلام الوضع لانه معلوم تنبيه اطلق الكلمة على الكلام مجازا كقولنا
كلمة الشهادة مرادا بها لا اله الا الله محمد رسول الله وهي من تسمية الشيء باسم بعضه
كتسمية ربيئة القوم عينا فان قيل الخبر والكلام ونحوهما كلمة مع انه وضع لاكثر
من معنى واحد قلت بل وضع لمعنى مفرد وهو شيء او لفظ يدل اجزاؤه على مسند
ومسند اليه واسناد كما ان مدلول الجسم مفرد وان كان حقيقته انه طويل عريض
عميق قيل يلزم منه ان يكون قام زيد مفردا و ان يكون معناه ايضا مفردا لانه
مفهوم لفظ مفرد فيدخل الكلام في حد الكلمة مع انهما حقيقتان مختلفتان
قلت هو مفرد من حيث انه مدلول لفظ الكلام الذي هو مفرد اذ لم يدل
جزؤه على معنى بالوضع ومن حيث ذاته وحقيقته مركب لان جزئيه دالان على
معنيين بالوضع فان قلت ما يدل عليه قام زيد يدل عليه الكلام فيجوز مدلو لهما
فكيف يجعل احدهما مفردا دون الاخر قلت لم يدل شيء منهما على ما يدل
عليه الاخر نعم الكلام دال على قام زيد لا على ما صدق عليه قام زيد لانه
ليس بمنضم كلمتين بالاسناد وكذى لم يدل قام زيد على ما صدق عليه الكلام
لانه دل بالوضع على نصر عمرو وعلى قام زيد و لم يدل قام زيد على احدهما اما
على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه لم يوضع لفظ ليدل على نفسه قيل
رجلان كلمة مع انه وضع لمعنيين هما ذكر و ذكر من الانسان قلت انما دل على
ذكر من الانسان بجوهره ومادته وعلى اخر باعتبار حاله اي بواسطة الحاق الالف
به واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى اخر بحاله مفرد كما سيجيء فان قلت
الاعراب كالضمة والواو في جاء زيد او الزيدون لفظ دال على معنى وهو ان مدخوله
فاعل وليس بكلمة باتفاق ولانه لم يقترن بزمان ولا يكون فعلا ومعناه زايد

على معنى الحرف وان معناه من الفاعلية واخويها يفهم بدونه ومعنى الحرف من الالصاق
وغيره لا يفهم بدونه فلا يكون حرفا ويحتاج الى الاعراب لكونه لو كان اسما لانه واقع في
التركيب ويتسلسل فلا يكون اسما فلا يكون الحد مانعا قلت الاعراب من الاحوال
فلا يكون كلمة وتوضيحه ان دلالة اللفظ على المعنى اما باعتبار جوهره كالمصادر و
اسما الاجناس المفرده المكبرة غير المنسوبه وبهذا الاعتبار انما يدل على معنى
مفرد وهو الدلالة الاصليه واما باعتبار حاله كالمثنى والمصغر والماضي و
المضارع ونحوها وبهذا الاعتبار يدل على معان بحسب تعدد الاحوال
كضويربي فانه بجوهره يدل على الايلام وبالواو المبدلة من الالف وبضم اوله
وفتح ثانيه وزيادة ياء بعده وبالياء المشددة على اسم الفاعل والتصغير
والنسبة وهو انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره وهو حروف مصدره
لا باعتبار احواله لانه لا شيء من الاحوال تتلفظ به ليدل على معنى بالوضع والا تكون
كلمات لتعدد معانيه ودلالة كل جزء منه على معنى اذ كل من احواله من الواو والياء
التصغير والنسبة جزء منه لانه لا شيء من الاحوال سواء كان لفظا يمكن التلفظ
به مستقلا كحروف المضارعة او تبعا كالف ضارب او لم يمكن كصيغة ضرب
بلفظ موضوع لمعنى بل مدخوله يدل بواسطته على معنى فان يضرب بواسطة
الياء يدل على انه مضارع وضارب بواسطة الالف يدل على انه اسم فاعل
كما ان ضرب بواسطة صيغته يدل على زمان معين وليس صيغته بلفظ اتفاقا
ولذا لا يقصد الى معان تحصل بها الا بسبب ما انضم منها اليه معها حتى
صارت كاجزاء منه فكل جزء من مدخولها كراء جعفر فانه انما يدل على معناه
بواسطته وجزئيته له بخلاف ياء يضرب والف ضاربا ولام لزيد
فان انفسها يدل على المونث المخاطب وفاعلين فاسمين والملكية وايضا

اي بسبب الدال لجوهره اذا انضم اليه حال او اكثر مع احوال الواحدة او الكبرى لفظا الغ

ذكر

لو كان مجموع الحاصل من التصغير والنسب وغيرهما لفظا موضوعا على معنا ولكان لجميع اداء الاعلى
التصغير وان لم يعلم عين المصغر وجوهره بل علم بالاستقراء ان اللفظ الموضوع لمعنى
اذا الحق بعده فانه الف يكون اسم فاعل واذا الحق اخره الف يكون مثنى ومن الاحوال
ما يطرء قبل التركيب المعنوي كالتصغير ونحوه ومنها ما يطرء بعده كالاعراب فعلم من
كلامنا ان اللفظ ان وضع باعتبار ما حصل منه من حروف كهمزة الاستفهام او حرفين
او اكثر لمعنى مفرد فهو الكلمة وان اشترط في استعماله ذكر متعلقه وذلك المعنى هو المعنى
الاصلي وان وضع باعتباره لاكثر من معنى واحد فهو المركب كغلام زيد والرجل وقام
زيد واللفظ الموضوع الدال باعتبار احواله على معنى او اكثر لا يسمى كلمة وكلاما من تلك
الجهة ولا يخفى ان نون الوقاية ونحو مثل الف ضارب فعلم من قولنا ان الاحوال
لم توضع لمعنى ولم تدل على معنى لكن تدل مدخوله بواسطتها عليه ان قول الملا الكي
في تحديده الكلمة بانها لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا او تقديرا او منوي معه كذلك
لم يصدر عن فطانة لانه قال المراد بمستقل ما ليس بعض الكلمة كياء زيدي وهمزة
اعلم والف ضارب فان كلا لفظ دال بالوضع وليس بكلمة لانه غير مستقل ثم قال
ولما كان بعض الاسماء لا يلفظ به كفاعل افعل ونحوه زدنا او منوي معه كذلك
اي الكلمة لفظ كما مر او غير لفظ منوي مع اللفظ مستقل دال بالوضع فيخرج مستقل
الاعراب المنوي في فتى ونحوه لانه وان كان غير لفظ منوي مع اللفظ المفيد
ولكنه اذا كان ملفوظا في اسم معرب فغير مستقل بل هو بعض الكلمة المعربة فاذا
لم يلفظ به فاحق به اقول هذا غير بين لان المنوي في افعل دال بوضع
الواضع قطعا فلا يكون الا لفظا لان غيره لم يضعه الواضع لمعنى سواء كان غير
اللفظ جسما او عرضا ولان للمنوي موضعا من الاعراب وغير اللفظ لا يوصف
به لان حكم الاشياء المنويه انما تعرف من نظائرها الخارجيه وليس للخارجي غير

اللفظ اعراب لا تقديري ولا لفظي فكيف تعرف تقديره في نظيره المنوي و
العجب منه انه لم يجعل الف ضارب جزء منه مع ان حذفه منه مخل بمعناه
وجعل الاعراب جزء من الكلمة مع ان حذفه لا يخل بمعناها في اكثرها والاحسن
ان يحد الكلمة بانها لفظ دال بالوضع فيخرج بالوضع ما دل بالطبع او العقل وكذا
الكلام ان قلنا انه غير موضوع والا يخرج بلفظ لان المراد منه لفظ واحد
في اصله واللام في الكلمة للجنس اي لتعريف الحقيقة اي حقيقتها وماهيتها
موضوعة له لفظ وضع لمعنى وليست للاستغراق لمنافاتها تاء المفرد ولانه
لو ارادها لقال الكلم لفظ الى آخره لانه اقعد بالدلالة عليه وليست للعهد
الخارجي اذ لم يعهد في الخارج بين المعلم وبين من ابتدأ النحو كلمة ولئن سلم فانه
يكون حدا لبعض الكلمات اذ لا يعهد جميعها وليست للعهد الذهني لهذا ولانه
مثل قولك لمن بلغ بلدا ادخل السوق اي السوق الذي في ذهنك لهذا البلد وذلك انما
يتحقق بعد ان علم السوق في الخارج وان لذلك البلد سوقا وقولهم الجمع بين
الضدين محال حكم على ذهني ولا خارجي له ليس كذلك وليس هذا مبحثه وليست
للحاضر نحو الرجل فعل لرجل حاضر هنا لانه حينئذ يكون حد اللفظ الكلمة
لا لما وضعت له ولم يقل لفظة لان التاء يفيد اقل ما يتلفظ به وهو حرف
واحد فيلزم ان لا يكون المركب من حرفين واكثر كلمة فان قيل فائدته مطابقة
المبتدأ في التأنيث قلت اللفظ في الاصل مصدر فلا يغير بالتأنيث ونحوه
وان صار بمعنى الملفوظ كالنسج والخلق اذا كانا بمعنى المنسوج والمخلوق
فان قيل قوله لفظ جزئي وفرد من الكلمة وقد جعله جنسا لها وكذا وضع
جزئي وفرد منها وقد جعله فصلا لها والجنس والفصل جزءا المحدود لا
جزئياته والجواب ان المحدود مدلول الكلمة والجنس مدلول لفظ وهو

ليس

اي يكون حدا لبعض الكلمات

ليس فردا منها لانه اعم منها لانه قد يكون مهملا كديز والفرد منها لفظ فانه جنس ليس
فردا وكذا الفصل مدلول وضع وهو فعال او غيره يوجب فهم معنى من لفظ ووضع فرد منها
فليس فصلها بل فرد منها والوضع قد يعلم من الاستقراء من غير توقيف بمصطلح تلفظ به الواضع
اصلا فالحاصل مدلول الكلمة مدلول موصوف بمدلول وضع لمعنى فان قيل لفظ الكلمة
لفظ فرد من افراد الكلمة ولفظ فيكون الشيء فردا من افراد نفسه فيكون موضوعا لنفسه
ودالا على نفسه وهو محال لانه يكون معرفا لنفسه قلت لا يلزم لان لفظ من حيث انه
صوت يعتمد على المقطع فرد ومدلول ومن حيث تعينه دال وكذا الكلمة من حيث انها
لفظ وضع لمعنى مدلول وفرد للكلمة ومن حيث الخصوصية دالة فان قيل الكلمة من حيث
كونها دالة ايضا وضع لمعنى فيصدق عليها الكلمة ويلزم ما ذكرنا قلنا اذا اخذ الكلمة
وهو ان الكلمة يكون دالة على نفسها
من حيث يصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى لا يبقى دالة بل تصير مدلولا للكلمة فردا
منها كزيد فانه انما هو مدلول الكلمة من علماء الحشية والدال هي الكلمة من حيث هي هي ومن
العجب ان المظهري اصح كتابه بقوله قال جامعه لا يصلح اللفظ لشرح الكلمة لانهما
واحد اذ الكلمة ما يتكلم به واللفظ ما يتلفظ به ثم اجاب بانهما وان اتحدا معنى اختلفا
لفظا فصح تعريفها به كقولك الاسد هو الليث فانه سلم انهما معنى وليس كذا لان
اللفظ اعم من الكلمة نعم هو مع قيود ثلثة يساويها قال وهي اسم وفعل وحرف
الى آخره اقول هي اي الكلمة المحدودة يعني ما صدق عليه الكلمة اسم وفعل وحرف
فقط والواو بمعنى او و يعني بقولنا هي اسم وفعل وحرف ان انواعها ثلثة قال
الحاجبي والدليل على انحصار ذلك اي الكلمة وانما ذكر باعتبار مفسرها وهو لفظ
وضع انها اما ان تدل يعني ما صدق عليه الكلمة على معنى في نفسه او لا اي او لا
يدل على معنى في نفسه الثاني وهو ان لا يدل الحرف والاول وهو ما يدل على
معنى في نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبل

اي بحقيقة الجنسية

اولا تعرف لشيء منها فان لم تعرف فيه منها فهو لاسم جوهرا كالجسم او عرضا كالحركة
اسم عين كرجل او اسم معنى كالعلم وقد يكونان مشتقين كراكب ومفهوم ومن
المشتق ما يقع اسم عين واسم معنى نحو فرس طويل وجلوس طويل وان لم تعرف
لواحد منها فهو الفعل فقد علم بهذا التقسيم الحاصر في الثلثة ان انواع
الكلمة لا يخرج عن ثلثة واولك الضمير في نفسه راجع الى معنى اى على (الحرف والفعل والاسم) ه
معنى حاصل باعتباره وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار تعلقه بالغير كما تقال
العسل في نفسه عزيز اى لا باعتبار امر خارج من انه يزيل البرودة ونحوها
فيستلزم ان يكون اللفظ الدال عليه مستقلا في الدلالة عليه وكذا ضمير
في غيره في قولنا الحرف ما دل على معنى في غيره اى ما دل على معنى حاصل باعتبار
متعلقه المذكور اى حاصل ذلك المعنى في الغير وهو متعلقه لا باعتبار معنى
في نفسه فيلزم ان لا يستقل الدال عليه في الدلالة عليه وهو الذى عده
به كثير بل يحتاج فيها الى ذلك الغير وانما لا يصلح جزا من الكلام ومعنى ذلك في
توضيحه لعبارة الحروف روابط ان الابتداء دال على اوليته في نفسها
لا باعتبار ربطها وتعلقها بغيرها اى وضعه لذلك مطلقا وان من
في قولك خرجت من البصرة دلت على ابتداء الخروج باعتبار تعلقه بالمحل
التالى له الخارج صاحبه منه لا باعتبار ابتدائه في نفسه ولذا قالوا
معنى من انما يعقل اذا يعقل متعلقه المخصوص المذكور لانه رابط لابتداء
ما قبلها بما بعدها والربط لا يعقل الا بعد تعقل مرتبطين لانها معنى
الابتداء مطلقا فالحاصل ان الحرف وضع لمعنى متعلق بمتعلق لا يعقل
بدون ذكره من حيث الوضع علم ذلك باستقراء انه لم يستعمل الا بذكر
متعلق له معه وذكره معه دائما يدل على انه لا يدل ولا يعقل معناه

قال المصنف في امالى الكافية الضمير من قوله في نفسه عائد على المعنى يعنى اللفظ دال على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار تعلقه لان دلالة الالفاظ على ضربين ضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهى الحروف الا ترى اذا قلت خرجت من البصرة فلفظة من دلت على ابتدا الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه لا باعتبار ابتدا في نفسه واذا قلت اعجبنى الابتدا فالابتدا مستقل في الدلالة على معناه باعتبار نفسه وحاصله ان الحرف وضع لمعنى متعلق بمتعلق فلا يعقل معناه بدون ذكره علم ذلك باستقراء انهم لم يستعملوا الا بذكر متعلق له وذكره معه دائما يدل على انه لا يدل ولا يعقل معناه بدون المذكور معه بخلاف الاسم والفعل فمعنى من وهو الابتدا المتعلق بمتعلق مخصوص وهو البصرة لا يفهم الا اذا ذكر البصرة بخلاف معنى الابتدا في قولك الابتدا حسن قال المصنف في امالى الكافية ويجوز ان يقال قولهم في نفسه ضمير لما وهو اللفظ فيكون معناه ان اللفظ مستقل في الدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج الى بدون امر آخر يذكر معه يتعلق به فيكون الحرف محتاجا في الدلالة متعلق الى الغير ه

بدون

بدون المذكور معه بخلاف اخويه فمعنى من وهو الابتداء مثلا انما يتحقق اذا ذكر متعلقه
المخصوص وهو البصرة في قولك سرت من البصرة بخلاف معنى الابتداء في قولك
الابتداء حسن فيدل لفظ من من حيث الوضع في المثال على الابتداء حاصل في
ما ليه او على ان الابتداء متلوه متعلق بما ليه وكان موضوعها الافرادى
ربطه به فلا بد من ذكر ما بعدها ومن ثم قيل لا يفهم الابتداء من من ولا الانتهاء
من الى من غير ضميمة ولذا لا يصح ان يقال من واقع والى الحسر اليه كما يصح ان يقال
الابتداء واقع والانتهاء الحسر اليه فاصل الحرف ان يكون لربط اى نسبة ولتاكيد ه
نحو ان زيدا قائم اولرفع نحو ما زيد قائما فان قيل على ما ذكرت كان من بمعنى
الرابط والرابط دال على معنى في نفسه فكذا من قلت ليس بمعناه لانه لربط
مخصوص بحسب المقام كفوق لعلو مخصوص ولذا لم يقم واحد مقام الآخر
اذ لو قيل بدل سرت من البصرة سرت رابط البصرة لم يستقم لعم الربط من لوازم
معنى من لا انه مرادف له لغة ومرادف الحرف ان وجد انما يكون حرفا آخر
نحو جلست بالمسجد معناه في المسجد ويجوز ان يقرأ في نفسها فيرجع الى الكلمة
اى الكلمة اما ان يدل على معنى بنفسها اى مستقلة بالدلالة من غير احتياج الى شيء
يذكر معها فيكون الحرف غير مستقل بالدلالة بل الحرف ما يحتاج في الدلالة
الى كلمة اخرى يذكر معه وهذا ظاهر المولد منه في كلام الحاجبى في تصانيفه
وهذان تفسيران للحرف وان سلم تلازمهما وانما قلت ولو سلم لدخول
المشترك ونحو قاب ظاهر فيه اذ احدهما لا يستقل بالدلالة انما يستلزمان باعتبار
وجوده ووجودهما ان وجوده يستلزمهما ووجود كل منهما يستلزمه ولكن من
حيث تعقلها الملازمة من طرف لا غير لان كون الحرف مفسرا بانه ما دل على
معنى حاصل في متعلقه المذكور معه يستلزم عقلا ان الحرف ما يدل على معناه

اذا ذكر كلمة اخرى معه دون العكس لان كون الحرف مفسّرا بانه الدال على معناه
اذا ذكر معه كلمة لغوى لا يستلزم عقلا ان الحرف ما يدل على معنى حاصل في كلمة
ذكرت معه لكن صح حد الحرف بقوله ما دل على معنى في غيره ولا يصلح قولنا ما دل
على معنى اذا ذكر معه كلمة لغوى حدا للحرف ونعلم منه ان قرارة نفسه اولى من حيث
استلزامه ان يكون حده ما دل على معنى حاصل فيما ذكر من متعلقه معه من قرارة
نفسها من حيث استلزامه ان حده ما دل على معنى اذا ذكر معه كلمة لغوى وهو
اعم من الحرف باعتبار حده الذي ذكره الحاجبي ويمكن ان يوجد كلمة لا يدل
على معنى الا عند ذكر كلمة لغوى ولكن لا يدل على معنى في تلك الكلمة المذكورة معه
وليلا لا يبعد المشترك نحو الجون ولا نحو قاب بمعنى قدر وبعض وكل وفوق وذو
يطلق على الاسود والابيض م
وعند ونحوها من الاسماء المستعملة مضافا دائما لانها لا تدل على معان في المضاف
اليه وان لم يستعمل الا مع ذكر متعلقاتها والدليل عليه انها ليست روابط بل هي
احد المرتبطين ولذا لا يبعد ان يذكر معها الرابط لفظا او تقديرا نحو
جلست يمينك وفي يمينك والرابطة لا يحتاج الى الرابطة ولا يذكر معها وفي
في قولك زيد في الدار لربط مستقر المقدر بالدار وهو المقدر قبله لربط مستقر
المتعدد بزيد وانما حذف هو الرابط لدلالة التركيب العرفي من الاعراب
وغيره عليه وقول الحاجبي مجيبا عن الاسماء والمضاف دائما من قاب وذو
وفوق المورد على حد الحرف انها غير مشروط في وضعها ذكر متعلقاتها
لان ذو بمعنى صاحب ووضعها ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس
الزم ذكر المضاف اليه ووضع فوق بمعنى مكان له علو على غيره الزم ذكر
المضاف اليه ليصح المستعلى عليه كما فعل بالنسبة الى المفضل عليه بيان
انه مشروط في وضعها لمعانيها الافرادية ذكر متعلقاتها كما في الحرف لا انه جواب

عن

عن الاشكال بل الجواب الحق عن هذه الاشياء وعن الموصول ان شأنها لا يدل على معنى هو
حاصل في متعلقه المذكور معه لان معنى فوق وهو العلو ليس حاصلا في المضاف اليه فليس
دالا على معنى في غيره وعلى دال على علو ثابت وكذا الذي لا يدل على معنى في الجملة التي هي صلته
بخلاف من في قولك اكلت من الرغيف فانه دال على معنى في الرغيف وهو تبعيض الاكل في الرغيف
ومعنى الاقتران ان يدل الكلمة على معنى وهو الحدث بمادته وعلى زمان معين من الثلثة فيه ذلك
المعنى بصيغته ولا يكون الزمان مدلول حروفه بخلاف الحال والامس ولا حاجة الى اخذه بخلاف
نحو الماضي في حد الازمنة بالنسبة الى الامس معناه والى الماضي او المستقبل جزء من معناه
كما ان السواد جزء من مفهوم الابلق وان المكان جزء من مفهوم الاتمام وهو انجاد الات
امس ونحوه دال على الزمان بحروفه وعلى الغابر بصيغته ولا يكون شيء منها فعلا فلفظ ضرب
دلالتان الاولى على الحدث بجوهره اي حروفه والثانية على احد الازمنة بصيغته فهو دال
على حدث بحروفه وعلى زمان معين هو فيه بصيغته وهو المعنى بالاقتران فصح ان يقال
معناه مقترن لانه يقترن بزمان من الثلثة بسبب دلالة صيغة الكلمة الدالة عليه
قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها اقول قد علم بهذا الحصر اي بالتقسيم
الذي هو دليل الحصر الدائر بين اثبات شيء للمقسم باعتبار انه يخص بعض الاقسام
منه ونفيه عنه باعتبار منافاته للقسم الآخر منه ان انواعها لا تخرج عن ثلثة ولا
يزيد عليها وهذا الحصر صحيح لان اقسامها منفصلة اي كل يشتمل على المشترك والمميز
فيكون اقسامها منفصلة نحو الحيوان انسان ان كان ناطقا او غيره ان لم يكن ناطقا
لا متداخلة نحو الحيوان اما ابيض او فرس فقد علم بذلك الحصر الصحيح الدائر بين النفي
والاثبات حد كل واحد منها لان هذه القسمة صحيحة اذ اقسامها متفاصلة
والاقسام الصحيحة انما ينفصل كل قسم باعتبار ما تميز كل قسم به من فصله اي
خاصته عن اخواتها ووقع ضمير المؤنث موقع المذكر اذ المراد من الاقسام الكلمات

فلو قال لان الاقسام الصحيحة انما ينفصل باعتبار ما يتميز به كل قسم عن اخواته لكان
اصوب وذلك المتميز به كل قسم من الكلمات يصلح ان يكون فصلا لها اى لذلك القسم
من الكلمة المتميز به عن اخواتها واعلم انه اذا فهم من الاسم المشترك بينه وبين غيره
وهو انه الكلمة والمميز له المختص به وهو دلالته على معنى فى نفسه كان الموضوع هو
له ذلك فيكون المشترك جنسا والمميز فصلا وجعلا كالداخلين فيه اذ المعانى
التى وضع اللفظ لها لغة واصطلاحا حقائقها اذ الالفاظ الموضوعة انما يتميز
بعضها عن بعض باختلاف موضوعاتها اذ بحسب انفسها كلها حقيقة واحدة
فيصح ان يجعل المشترك من معانى الالفاظ جنسا لها والمميز المختص بها فصلا
وجميع حدود النحويين كذلك وان لم يركب منهما حسابات اللغة لم تبن على
المضايقة واذا علم من الحصر جنسه وفصله صح ان يقال علم بالحصر حده اذ المراد
من حد الشئ العلم بجنسه وفصله معا والمراد بقولنا وذلك يصلح ان يكون فصلا
اى يصح ان يكون فصلا وان يجعل كالفصل وان لم يكن فصلا حقيقة بان لم يكن
داخلا فى المحدود قيل لا شك ان الكلمة جنس للثلثة فيكون اعم من الاسم وهى
نوع من الاسم لوجود خواصه فيها فيكون اخص منه فهو اعم وهو محال الجواب
ان الجنس انما هو المدلول الحقيقى للفظ الكلمة وهو القدر المشترك بين زيد
وضرب ومن المعبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد ولا شك انه اعم من كل واحد
من الاسم والفعل والحرف لا لفظ الكلمة لانها لم توجد فى زيد ولا فى ضرب
ولا فى من ولا فى لفظ الاسم والفعل والحرف والجنس يجب ان يوجد
فى افراده وانواعه فقول النحويين الكلمة جنس للثلثة المراد به انها جنس
باعتبار مدلولها وبالنظر اليه كما يقال الحيوان جنس فان المراد مدلولها
لفظه او نقول المراد به مدلولها ولفظها اسم او نقول هى باعتبار لفظها

او

اوباعتبار ما عرض للفظها وهو كونها كسائر الكلمات من زيد وضرب من حيث انها
ايضا لفظ وضع لمعنى مفرد تغاير معناها وهو المشترك بين رجل وضرب ومن
وغيرها كالات الجدار تغاير معناه وهو الجسم المخصوص مثلا ثم لا شك ان
دلالتها على ذلك دلالة على معنى فى نفسه غير مقترن فيكون لفظها داخلا فى حد
الاسم وكذى لفظ الفعل والحرف فلا تناقض لان الاعم هى باعتبار مدلولها او مدلولها
والاخص هى باعتبار ما عرض للفظها او لفظها ولا بعد فان الحيوان جنس وباعتبار
انضمام النطق والتشخص اليه فرد من الانسان وهكذى الجواب اذا قيل
الاسم كلى لانه يشمل زيدا او رجلا وفرسا وغيرها فيكون جنسا لانه كلمة
وضعت لمعنى فلا يكون جنسا فان قيل بنقل الكلام الى القدر المشترك ونقول
هو واحد من الثلثة قطعا وجنس للثلثة باعتبار نفسه لا باعتبار مدلوله اذ لا مدلول
له فيلزم ان يصير الضد جزءا لضده لانه ان كان اسما يكون الاسم جزءا من
الفعل والحرف ويجتمع الضدان وهكذى ان كان فعلا او حرفا فنقول
ذلك المشترك ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا لان القدر المشترك بين زيد وضرب
ومن وهو كونها لفظا موضوعا لمعنى مفرد لم يتعين انه يدل على معنى لا فى نفسه
يكون حرفا او فى نفسه ومقترن حتى يكون فعلا او غير مقترن حتى يكون اسما
بل اعم من كل فلا يكون واحدا من الثلثة فان قيل فيلزم ان يكون لنا لفظ دال
على معنى بالوضع وهو مدلول الكلمة مغاير للثلثة المشهورة قلت نعم فان زيدا
باعتبار مجرد انه مدلول الكلمة وهو انه لفظ وضع لمعنى مفرد من غير اعتبار
قيد اخر معه ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا وباعتبار انه مدلول الاسم وهو انه
لفظ وضع لمعنى مفرد دال على معنى فى نفسه غير مقترن اسم وكذى القول فى
ضرب ومن او نقول الموجود قد يكون بسيطا كالوجود وقد يتركب من عدة

موجودات متفقة فيطلق على كل جزء منه اسمه كالماء وقد تتركب عن مختلفات
لكل جزء وجود مخصوص خارجي كالبيت وقد لا يكون لشيء من اجزائه وجود
مخصوص خارجي كالانسان فانه عبارة عن موصوف وصفاته لانه جوهر
نام حساس ناطق فان لكل جزء وجودا في الذهن لا في الخارج بل في الخارج
لجميعها وجود واحد يصدق عليه انه هذا وذاك والكلمات الثلث من القسم
الاخير لان الاسم لفظ موضوع لمعنى مفرد تام في نفسه غير مقترن وليس
لجزء الاول وهو انه لفظ وضع لمعنى مفرد وجود خارجي مخصوص به ولا الجزء
الثاني ولا للثالث ولا يسمى جزء منه به او بغيره اذ مدلول كل من الثلثة لا بد
ان يكون له وجود خارجي مخصوص وليس لنا لفظ ذو معنى لا يمكن ان يوجد
في الخارج يصدق عليه انه اسم او فعل حتى يكون هذا من ذلك فان قيل
قد يطلق الانسان على الحساس او الناطق مجازا قلت كلامنا في الحقيقة (اي قدر المشترك)
وايضا لو كان مدلول الكلمة اسما لكان ايضا فعلا وحرفا لانه جزء منها ايضا
فيصدق على الواحد انه اسم وفعل وحرف فيلزم صدق الاضداد
على شيء واحد والمجاز فيه لا يلزم الفساد ولا تغفل عن هذا التحقيق حتى
يسهل عليك الجواب عن قولي انواع الكلمة ينبغي ان يكون تسعة الثلثة المشهورة
والقدر المشترك وفصل الحرف لانه لا يكون حرفا لان الشيء لا يكون ولا حرفا
جزء نفسه ولا اسما ولا فعلا لانهما لا يكونان جزء الحرف وفصلا الاسم وفصلا الفعل
بهذا التقرير وهو اعلم قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد بلغ
اقول الكلام لغة قبل مصدر كلم مشددا حذف زوايده كالعطى
عطاء ولذا عمل في قوله الا هل الى ذي سبيل وساعة
يكلمني فيها من الدهر خاليا فاشفي نفسي من تباريح ما بها فان كلاميها شفاء لما بيا

(كلام مجموعه)

ولو كان اسما لم يعمل وقال الاكثر هو اسم المصدر وهو التكلم فيفيد فائدته ويعمل عمله
كنزال وقد يطلق على المعنى القائم بالنفس كقوله ان الكلام لفي الفؤاد وانما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا واصطلاحا اللفظ او القول المتضمن كلمتين
مسندا احديهما الى الاخرى والقول هو كل موضوع ينطق به تاما او ناقصا اعم
من الكلام قال تعالى وما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد فقوله كلمتين يشمل
الكلام وغيره من نحو غلام زيد وفي الدار لان كلا منهما كلمتان وليس كلاما
فقال بالاسناد وهو نسبة احد الجزئين الى الآخر المفيدة للمخاطب مدلولها ليخرج
غلام زيد ونحوه وما لا يجهله احد نحو السماء فوق الارض والنار حارة والمراد
بقولنا مفيد ما افاد ذاته وقصد لذاته وهو الذي هو علم منه النسبة ويحسن
عليه السكوت من غير ضميمة تنضم اليه فان قيل الجملة الواقعة شرطا او صلة او خبرا
او مضافا اليه نحو قام مع فاعله في الحوات فان قمت والذي قام زيد وقمت حين
قام لا يكون كلاما لان كلا منها ليس مفيدا ومقصودا لذاته بل قصد ليكون
جزء كلام آخر او تتمة وموضحا له قلت نعم لا يكون كلاما باعتبار الحال والاستعمال
الثاني ولا يلزم منه ان لا يكون كلاما مطلقا فان كلا منها كلام باعتبار الاصل و
الاستعمال الاول ولذا يقال في اعرابها قام فعل وفاعله مستتر فقولي لك ابتداء
اكرمني غلام كلام قطعا فاذا اعدته مجهولا صفة لشيء وقلت جاء الرجل اكرمني
غلامه وان لم يكن كلاما باعتبار ان نسبة الاكرام الى الغلام علمت قبل كلام باعتبار
الاصل وهو المعتبر الا ترى انهم قالوا قام ماض في قولك ان قام قمت مع ان معناه
صار مستقبلا بدخول ان ويكون كلاما مجازا باعتبار الحال او حقيقة اذ
لا يشترط بقاء معنى اللفظ في اطلاقه بالحقيقة على ما قام به فان اطلاق ضارب
على من صدر منه الضرب امس حقيقة على الاصح ولذا قال المحققون المراد من الافادة

هنا ما يستفيده المخاطب من تلك الجملة بخلاف النسبة الحاصلة بين المضاف
والمضاف اليه وبين الموصوف وصفته فانه لم يستفيدها منهما بمعنى الوصف
والاضافة وليسا لاعلامهما المخاطب نسبة بل لدلالة على النسبة معلومة له قبل
ذكرهما فسقط ما قال لا بد ان يراد علمه افادة يحسن السكوت عليه والا لا يخرج
نحو غلام زيد وبين الكلام والكلم عموم من وجه لان الكلم لا يتناول المركب من
كلمتين والكلام لا يتناول كلمات لا اسناد فيها تنبيه الكلمات الملحونة
او المصحفة لو وقع شيء منها في كلام ولو فهم المقصود منه بالقرائن او العادة
لا يكون الكلام كلاما عربيا لان الملحون والمصحف ليس كلمة لان دلالتهما
بما ذكر لا بالوضع وكذا لو قلت زيد قائم باسكانهما لا يكون كلاما عربيا لانه
يلزمه الاعراب ويسمى الكلام جملة وهي لغة من اجملت الشيء اذا جمعته تنبيه
لم نقل بالخبر موضع قوله بالاسناد لانه اعم اذ هو يشمله فسيمة من الامر والاستفهام
وغيرهما من الانشاءات قال لو رجع كلها من جهة المعنى الى الخبر اذ قم معناه اطلب
قيامك قلت فيه نظر لان اطلب قيامك الذي هو معنى قم انشاء ايضا والذي
اريد منه الخبر لا يكون معنى قم قال ولا يتأتى ذلك والتأتي الاتيان بالسهولة
اي لا يحصل ذلك الكلام الا من اسمين او من اسم وفعل لان الاسم يصلح لان يسند اليه
اي يحكم عليه ولان يسند به اي يحكم به والفعل يصلح لان يسند لا لان يسند اليه والحرف
لا يصلح لواحد منهما ما دام مستعملا فيما وضع له لانه وضع لمعنى في كلمة اخرى
فلا يصلح جزءا للكلام وتركيب جنس سنتين من الكلمات الثلث عقلا ستة بلغ
ثلثة متفقة اسمان وفعلان وحرفان وثلثة مختلفة اسم وفعل اسم وحرف
وفعل وحرف وبسبب ان لم يصلح الحرف جزء الكلام سقط منها ثلثة منها
وبسبب ان لم يصلح الفعل لمسند اليه سقط واحد اخر بقي المفيد اثنين اسمان

واسم

واسم وفعل فان قيل اذا اريد بالاسناد النسبة المفيدة فقولك العالم حادث لمن
يعلمه لم يدخل في الحد لانه لم يفد سامعه انه كلام والا لم يعرب شيء من جزئيه ولم
يصح ان يحكم على العالم بانه مبتدأ وعلى حادث بانه خبر اجيب ليس المراد انه
يفيد كل سامع له بل يفيد من لم يعلمه او المراد ان من يتكلم به عالم به اراد بالحكم
شيئا من فوائده كالتقرير وغيره كقولنا الله الهنا كما علم في علم المعاني قيل الحرف
ايضا من مفردات الكلام كالجزء فاذا حصل بدونه لا يكون منها اجيب ان مفردات
الشيء اما مقوم له او محسن فان الحبر المركب من عفص وزاج وزعفران العفص
والزاج من مفرداته المقومة فلا يحصل الحبر بدونهما والزعفران من مفرداته المحسنة
لانه يحصل بدونه اسودت به ودونه فالاسم للكلام كالعفص والحرف كالزعفران
قيل قولك الحرف لا يسند اليه باطل حينئذ لانك اسندت اليه لا يسند اليه قلت
لفظ الحرف اسم كما مر في الكلمة ومدلوله حرف فحكمت عليه بانه لا يسند الى مدلوله
فان قلت ينتقض بقولك من حرف جر قلت ليس من هنا حرفا لانه لم يوجد
معنى الحرف فيه لانه لم يعتبر فيه انه يدل على معنى في غيره فليس مستعملا فيما وضع
اي لم تقصد به الابتداء ونحوه
له فان قيل وليس اسما ايضا لانه لم يوضع دالا على معنى في نفسه غير مقترن قلت
نعم ليس اسما من هذه الجهة لكنه اسم من حيث انه اريد به هذا اللفظ ولا شك
انه كلمة لانه لفظ وضع لمعنى مفرد فكانك قلت هذه الكلمة حرف جر اذا استعمل
في موضوعه وقد ذكرنا ان الكلمة الدالة على المشترك بين الثلثة اسم فان قيل
يلزم اطلاق مسمى من وارادة اسمه قلت نعم يجوز ان يطلق مسمى لفظي ويراد منه
اسمه وان لم يجز ان يطلق مسمى معنوي ويراد به اسمه الدال عليه لانهم تساهلوا
في الالفاظ الا ترى انهم قالوا يجوز ان يطلق لفظ من اسم وفعل وحرف ويقصد
به نفسه كزيد معرب او اسم او من حرف مع انه لزم ان يتحد الدال والمدلول عليه

نقض عليه الحاجبي فانه قال اذا جاز ذلك فاطلاق حسبي لفظي وارادة اسمه اجوز اذ
لم تتحد الدال والمدلول من جهة واحدة فيه فيكون من حيث انه دال ومحكوم
عليه اريد به الكلمة فيكون اسما ومن حيث انه مدلول وصدق عليه انه حرف يكون
غير اسم فالمراد منه هذه الكلمة مدلولها وهو المشار اليه اذا استعمل فيما وضع
له حرف ونعلم منه ان من هو ان يكون اسما المثال الذي هو حرف اذا جعل موضوعا
ضمنا وهو حيث يراد به في هذه الكلمة وان لم يكن موضوعا صريحا وهكذا
الجواب اذا قيل ديز في قولك ديز مهمل مبتدا مع انه ليس اسما ولا كلمة واعلم
ان وضع الالفاظ لمعان غير الالفاظ اضطراري لاحتياج ابلاغ المعاني الغير
اللفظية الى الاذهان اذ لا يمكن تاديتها او لا يتيسر على ما ذكر في اصول الفقه
الا بها اما المدلول اللفظي فلا يحتاج الى دليل عليه بل يمكن ان ينطق بلفظ هو
يراد ويقصد به نفسه نحو زيد معرب فيستغنى عن غيره الدال عليه لكن
قد وضعوا الفاظا للفظ استحسانا وان كانوا في غنية عنها اما للاختصار
نحو هذه القصيدة حسنة فانها اخصر من قراءة ابياتها ثم الحكم
عليها بحسنه ومنه سورة البقرة ونحوها واما لتصرفهم واتساعهم
في الكلام كقولك حيث قيل خرجت من البصرة من حيث بدل قولك هذا
الحرف الذي قبل البصرة جر واما لدفع اللبس كقولك عين قيل زيد
كونه لفظ المبتدا احسن اذ لو قلت زيد حسن لتوهم انك اردت مدلوله
قيل يلزم ان يصدق على كل فعل وحرف انه اسم قلت نعم فان ضرب اسم
اذا اريد به هذه الكلمة وفعل اذا دل على معنى في نفسه وهو الايلام وعلى
اقترانه بزمان بصيغته فان قلت يلزم ان يكون ضرب اسما لما ذكرت
وفعلا وهو ظاهر ولا يكون واحد منهما لما ذكرت ان مدلول الكلمة وهو الفرد

المشترك

المشترك ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا قلت نعم ولكن من الجهات قيل يلزم ان يكون
من اسما وحرفا في حالة واحدة وهي حالة قلت من حرف حالكما عليه قلت
لا نسلم انه يكون اسما في حالة بل في حالتين اذ المراد به انه محكوم عليه الآن
بانه حرف جر حالة استعماله بمعناه الموضوع له كما يقال الحجر في الدق انه مسكر
وقول الحاجبي مجيبا عن قولك من حرف جر انه ليس خبرا عن من باعتبار
لفظه ومعناه الموضوع له بل هو خبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم
لانك تقول من مبتدا ولا يقع مبتدا الا الاسم فيه نظر لانه من وجه كونه اسما باعتبار
اللفظ بانك تقول من مبتدا ولا شك عاقل بان الاشكال باق اذ الخصم يقول كيف
يكون من مبتدا مع انه حرف كما قال كيف يحكم عليه مع انه حرف قال المالكي قال سيبويه
الكلام اما ان يكون مستقيما حسنا او كذبا او قبيحا نحو اسكن امس وحملت الجبل
وقد زيدا رايت واما محالا نحو آتيك امس ولم يذكر الخطأ كقولك ضربني زيد تريد ضربت
زيدا لان الخطأ ليس من الكلام لان قائله لم يقصده ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم كلام
آدم كله عليه لا له الا ما كان امرا بالمعروف او نهيا عن المنكر وذكر الله والخطأ
ليس من الملك ولا من غيرهما لانه لم يؤاخذ به فلا يكون كلاما وهو ضعيف لان
المركب ان لم يقصده قائله او بعضا منه فهو مسمى بسبق اللسان لا بالخطأ وسبق
اللسان لا يسمى كلاما لانه كالصادر من نائم او مجنون وان قصده ولم يقصد به شيئا
او مدلوله فهو خطأ وكلام لانه مؤاخذ به الا ترى ان المتكلم بالفاظ الانشاءات
من البيع والعتاق والطلاق ويقول للرجل ربت بالكسر قاصدا اليهما مؤاخذ بها
وان لم يرد بها مدلولها او اراد بها غيرهما واكثر الكلام ليس لابن آدم ولا عليه كاكلت
وقمت ونحوهما مع ان الحديث مخصوص بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطأ
والنسيان اي المؤاخذة بهما ثم قال وحمل الكلام على حملت الجبل اسهل من حمله على الخطأ

لانه وضع اولا قيود الكلام فلا تعتد بآخر. قلت سلم لو وجد القيود من قبل فيلزم
ان لا يكون الكذب كلاما وقال المالكي الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا
لذاته وانا قال اسنادا مفيدا ليخرج عندك وخبرك ونحو المخرج ما لا يجهله احد
نحو السما فوق الارض ومقصودا ليخرج ما يقول النائم ويحاكيه الطيور في
الصدى ولذاته ليخرج المقصود لغيره كاسناد الجمل الموصول بها والمضاف اليها
قلت لا حاجة الى القيود لان جمع ذلك خرج من تفسيرنا للاسناد والافادة جزا به شاد
فلا يكون قيدا له وان عد المحكوم والمحكوم عليه الواقعان صلة او خبرا او مضافا
اليها كلاما يكون ذكر لذاته خطا فايدة لو اصطلح رجلان على ان يذكر احدهما مبتدا
والآخر خبره فقيل ليسا بكلام اذ لا تترتب عليهما ما يترتب عليهما لو صدرا من واحد من
اقرار وتعديل ونحوهما فيلزم ان يزاد في الحد قيد آخر احترازا عنه وقيل كلام لان
النطق بكلمة مع استحضار كلمة اخرى في ذهنه اعتمادا على قول الآخر كالنطق بهما
كقولك زيد لقوم راوا شبحا اى المرئي زيد والاحكام من الاقرار ونحوه انما لم تترتب
عليهما لانهما ليسا كلاما صريحا بخلاف ما لو صدرا من واحد تنبيه الاسم اعم
من ان يكون صريحا نحو زيد وغلام او مقدرا به نحو زيد قام فانه مقدر بزيد قائم
وقائم مفرد فيكون الكلام من اسمين قال الاسم ما دل الى آخره اقول
الاسم لغة اسم من السمو وهو العلو لانه علا مسماه او رفع مسماه الى الاذهان وقال
الكوفيون من السمة وهو العلامة ويضعفه تصغيره على سمي وجمعه على اسماء
لا على وسيم واوسام قوله ما دل على معنى جنس يشمل الكلم من الاسم واخويه وقوله
في نفسه يخرج الحرف لانه للربط ولذا سمي اداة ولا يقع مسندا ولا مسندا اليه
وقوله غير مقترن اى ذلك المعنى يخرج الفعل وكاد ان يخرج بعض الاسماء
منه كالغبوق والصبوح فقال باحد الازمنة الثلثة لسبق تلك الاسماء غير خارجة

لان

لان الصبوح وان دل على شرب في زمان معين لم يدل على شرب في زمان يحصل اى احد الازمنة
التي هي الماضي والحاضر والمستقبل تنبيه معناه في نفسه راجع الى معنى وفي نفسه
متعلق بمحذوف موصفه لفظ معنى اى الاسم ما دل على معنى حاصل باعتبار وبالنظر اليه
في نفسه من غير احتياج الى اعتبار امر خارج معه فيكون ما تفرداه تاما نحو الذهب غير تام
في نفسه فكذا في حد الحرف وهو الحرف ما دل على معنى في غيره ويكون المعنى الحرف
ما دل على معنى حاصل في غيره اى في متعلقه وهو مدخوله فان البا انما يدل على معنى
من الالصاق والمقابلة والظرفية باعتبار وصلاحية متعلقة لذلك فلا يدل بدونه
ويكون حصول ذلك المعنى في ذلك المتعلق واذا كان معناه موقوفا وحاصلا في مدلول
متعلقه يكون رابطا له بغيره فيكون غير تام ثم يعلم منه ما هو المتعارف ونظر الحق
وهو ان معنى الحرف تقابل معنى الاسم فان رجع الى ما يكون المعنى الاسم ما دل على معنى بنفسه
من غير احتياج الى ضميمة في دلالته لا فرادية بخلاف الحرف فانه يحتاج الى ضميمة
في دلالته على معناه اولا فيرد عليه انه استعمل في بعض الباء وهو نادر وانه لا يدل
على ان معنى الحرف تقابل معنى الاسم ولم يكونا محدودين بذلك الاعتبار المتعارف لانه
لا يلزم من ان يكون الحرف محتاجا في دلالته على معناه الى انضمام كلمة اخرى اليه ان يكون
معناه غير تام حتى تقابل معنى الاسم وقال الاندلسي قوله في نفسه متعلق بدال وضميره
يجوز ان يكون عايدا الى ما فيكون المعنى الاسم لا يفتقر في دلالته على معناه الى غيره بخلاف الحرف
ويجوز ان يعود الى معنى اى لا يتوقف فهم معناه على غيره بخلاف الحرف قلت
بد على الاول ما مر والثاني غير مصحح عندي فيل الحد غير مطرد اى غير مانع لان
غير المحدود داخل فيه فيكون فاسدا لان اقل مراتب التعريف التمييز وبيانه
ان لحو يقوم يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لان وضعه
مشترك فيهما اى في الحال والاستقبال اى وضع مرة للحال ومرة للاستقبال على المذهب

اى الاسم تام والحرف غير تام

الفصيح لانّ دلالته على الحال تحتاج الى قرينة لا حقيقة ولا مجازا فمطلقه لا يدل على زمان
معين كالغبوق واذا كان الغبوق اسما يكون يقوم اسما الجواب انه وضع
للحال لانه المفهوم منه مجردا عن القرينة ويكون في المستقبل مجازا يحتاج الى
قرينة من السين وسوف او غدا لان الحال اقوى اذ كل مستقبل يصير حالا وبعد
تسليم كونه مشتركا نقول انه مقترن بزمان محصل على التحقيق لان الواضع انما
وضعه دالا على احد الازمنة للحال مرة وللاستقبال اخرى والعربي اذا تكلم به انما
يقصد به زمانا معينا واللبس انما حصل عند السامع اذا لم يكن ثمة قرينة
او غفل عنها بخلاف الغبوق فانه لم يوضع دالا على زمان معين لا بظهور
في زمان معين ولا باشتراك في ازمنة ودلالة الاسم على مدلوله ان لم يحتمل غيره
نص وان احتمل على السوية اشتراك والا فالراجح ظهور والمرجوح وهم واشكل
من هذا الاعتراض اسم الفاعل العامل مثل زيد ضارب عمرا فانه مفهوم منه
دلالته على الحال على التعيين او المستقبل دلالة مشتركة لا نفس الزمان مطلقا كما في
الغبوق فيخرج ضارب عن حد الاسم الجواب ان ضارب موضوع لمعنى غير
مقترن بزمان اصلا في اصل وضعه وانما عرضت له الدلالة على الزمان اذا عمل بدليل
انه لا دلالة له على زمان في زيد ضارب ولو كان موضوعا للزمان لم ينفك عنه كما لم ينفك
الفعل عن الزمان اذا لم ينقل الى الانشاء واذا ثبت ان وضعه لمعنى من غير زمان يكون
داخلا في الحد ولان العارض على غير القياس اي العارض الخارجي والعارض
القياسي ما هو في اللفظ فان ضرب غير مقترن وضرب مقترن لصيغة الاخرى ان
قولك ان قام قمت يحكم عليه بانه ماض لما كان ذلك وضعه في الاصل وان عرض له الاستقبال
في هذا المحل بقرينة حرف الشرط وهو معارض خارجي وكذا لم يضرب على العكس واشكل
منه بذلك اي من ابداله فعل المضارع الافعال الانشائية نحو عسى ونعم وبئس وفعلا التعجب

فانها

فانها داخلة في هذا الحد لانها تدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين مع انها
بفعليتها والجواب انها كانت في اصل وضعها دالة على معنى مقترن بزمان معين لكن عرض
له التجرد عن الزمان لما خرجت الى معنى الانشاء الذي لا يدل على الزمان ومثاله قولك بعت
قاصدا الى الانشاء يعني عاقدا تجرد عن الزمان لعروض الانشاء وكذا اي انشاء البيع ومع
ذلك التجرد لا يخرج عن كونه فعلا والشيء الخارج عن اصله لعارض لا يخرج عن حده واعرابه
الاخرى ان ما احسن زيدا حكم فيه بان ما مبتدأ واحسن فعل ماض وزيدا مفعول مع انه
بعد عروض التعجب لا يفهم منه هذا المعنى واذا ثبت التجرد عن الزمان لمعنى الانشاء في غير
باب عسى ونعم وفعلي التعجب ثبت مثله فيها ولاجل ان التجرد العارض كتجرد بعت الذي
هو لانشاء البيع لا يخرج عن الفعلية حكم النحويون فيما امكن فيه النقل من هذه الافعال
بالنقل لئلا يكون مجازا من غير حقيقة فحكموا بان نعم وبئس وحبذا منقولة عن نَعُمَ و
بَئُسَ وحَبُبَ الشيء وحُبّ اذا صار محبوبا واصلها حَبُبَ فاسكن وادغم او نقل الضم
وادغم فيكون التجرد عارضا فلا يدخل تحت حد الاسم ولم يمكن لهم ذلك في عسى لانه لم
يُستعمل مقترنا معناه بزمان لانه لم يستعمل في حقيقته والتزموا لذلك ان المجاز لا يستلزم
الحقيقة ولكن عدّ لما وجد خواص الفعل من اتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة به حكم بان
اصل وضعها الزمان المعين اذ لا يخلو مجاز عن الوضع فقيل هو انشاء لغة الابتداء ثم عبر به
عن ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كايقاع التطليق بطلقت فان طلقت واصله
اللفظ حاضرة المعنى وقرينة الانشاء فلا يرد نعم ونحوه لانه دال على الحال وقرينة
الانشاء اجيب ان المراد الدلالة الوضعية اي ما الصيغة وما انشاء لم يدل على الزمان
وضعا والا لما كان حين تضمن ابوك اسما وانما ثبت عسى ونعم وفعلا التعجب ببعض مع
انه انضالم تقترن لان فعليته ظاهرة اذ يفهم الزمان الماضي من مطلقه بخلافها
لكن لما اتصل بها خواص الفعل الدالة على انها افعال قدر انها كانت افعالا في الاصل

كيف اذا المساواة في احد الوصفين دليل على المساواة في الوصف الآخر وانما كان ضارب
عمرا اشكل لان المضارع انما دخل في الحد بالنسبة الى السامع حيث لم يعلم الزمان المعين
المقترن به معناه في قصد المتكلم لا بالنسبة الى المتكلم لانه قصد به الحال او الاستقبال على
التعيين قطعا وضارب عمرا انما خرج عن الحد بالنسبة الى المتكلم حيث اقترن معناه
بزمان الحال او المستقبل المعين عنده وقصده واذا ورد المضارع باعتبار فهم السامع
مع انه لا اعتبار لفهمه لانه لا يحتمل الخطأ باختلال فهمه فلان يرد ضارب عمرا الذي ورد
باعتبار قصد المتكلم اولى واشكل وعسى ونعم ونحوهما اشكل منهما لانهما واردة بالنسبة اليهما
اذ لم يقصد المتكلم بهما ولم يفهم السامع منهما زمانا معينا قيل الماضي وكذى المستقبل دال على
معنى في نفسه مقترن بزمان محصل فيكون فعلا فيخرج من حد الاسم وهو اسم واجيب
انهما دالان على نفس الزمان كامس وغدا والزمان لم يقترن بزمان قيل هذا ممنوع بل يدلوهما
الفعل الذي انقضى والفعل الذي لم يات قلت وان سلم انهما يدلولاهما كان تقديرهما
الماضي زمانه والمستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فلما حذف
توهم انه لم يحذف شيء وظن ان الدال على الزمان انفسهما وان سلم انه لم يحذف شيء بل كان
كذلك فنقول مدلول الماضي شيء لم يبق وجوده ومدلول المستقبل امر منتظر وجوده
فالزمان المعين من لوازم تصوره لا من دلالته اللفظية كما ان الزمان المعين من لوازم
وجود الضرب لا انه من مدلوله وقول الحاجبي ان المضارع مشترك على المذهب الصحيح صحيح
لما سيجيء ولا مر انه اذا تعارض المشترك والمجاز ترجح المجاز لانه اغلب ولكن لما
سطر في الاصول ان المشتق مثل ضارب ونحوه اطلاقه على من قام به المشتق
منه حقيقة ان كان الاطلاق حالة قيامه به ومجاز ان كان قبلها ومختلف فيه
في الماضي لا يصح قول ضارب عمرا مشترك بين الحال والاستقبال ولا قول ان ضارب
لا يدل على زمان نعم اذا اقترن الاقتران بدلالة الفعل على الحدث بجوهره على الزمان

بصيغته

بصيغته لا يرد شيء من ضارب والماضي والمستقبل عليه وهو الحق ولا على الزمخشري
حيث قال الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران لانه وان فهم من كل منهما
زمان معين لم يفهم من صيغها بل بالعقل فيقال في ضارب لا بد له من زمان باعتبار
وجوده والحاضر اولى واحق اذ لا اصل في الاصل الثبوت ومقارنة اللفظ المعنى وكذلك
في قوله لو كان ضارب موضوعا للزمان لم ينفك عنه كما لا ينفك الفعل عن الزمان نظرا لان
عسى ونعم ونحوهما ينفك عن الزمان ويمكن ان يقال مراده انه لم ينفك بالفعل كما ان الفعل
لا ينفك بالفعل في تحقيقه لا يرد عليه اسماء الافعال من هيهات ونزال ونحوهما ولا على
الزمخشري لانها لم يدل على الزمان بصيغها بل لما صارت اسماء الافعال دلت بجوهرها على
ما دلت عليه بالحروف والصيغ فان قيل وان لم يفسر الاقتران بما مر بل يسمى عاما لا يرد
هيهات ايضا لان معنى هيهات المجموع من الحدث والزمان المعين والمجموع لم يقترن
بزمان قلت لا يخلو عن وهم لان الحدث معنى قطعا فيصدق ان هيهات دال
على معنى مقترن بزمان معين فان قيل حد الاسم باسماء مخصوصة من ما ومعنى
ونفسه وغير مقترن موقوفة معرفتها عليه لانها افراده وتعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه
ممتنع مستلزم للدور اجيب ان المحدود مدلول لفظ الاسم نحو رجل وفرس وزيد
مدلول قوله ما دل على معنى في نفسه الى الكلام الذي هو اجزاء وتمام حقيقة المحدود لا بلفظ
ما ومعنى ونفسه وغير مقترن التي هي اسماء فلا دور قيل حينئذ يتوقف المحدود على
مدلول ما دل على معنى في نفسه الى الكل الموقوف على الاسماء المذكورة الدالة عليه الموقوف
معرفة كل على معرفة المحدود فيدور ايضا اجيب ان دلالة كل من تلك الاسماء على
جزء الحد باعتبار موضوعاتها المخصوصة اللغوية لا باعتبار الذي به اسميتها الاصطلاحية
المتوقفة معرفتها على معرفة المحدود فلا دور نعني دلالة الرجل في جاء الرجل باعتبار
معناه الموضوع له لغة وهو الذكر من بني آدم واسميته باعتبار انه دال على معنى

في نفسه غير مقترن باحد ازمنة اعم من ان يكون معنا . ذكرا من بني آدم او غيره فنفسه
المذكورة في الحد باعتبار معناه المخصوص اى المستعمل دال وباعتباره انها كلمة تدل
على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين فهو من المحدود فساس جهتا التوقف فلا
دور قيل لجعل الفعل وهو دل اجزاء حد الاسم وامتنع جزئيته احد الضدين للآخر
اجيب جعل مدلوله جزء من حد الاسم ومدلوله ليس فعلا بل ولا كلمة قيل مدلوله
من حيث اقترانه بزمان معين جزء ما يضاده مدلول المحدود فلا يكون جزء من حده
اجيب عنه بان مطلق الاقتران بزمن معين من الازمنة لا يضاد الاسم وانما
يضاده اقتران يكون بالصيغة ومدلول صيغة دل الذي هو جزء الحد ليس دالا على الزمان
المعين بالصيغة الا ترى انه يقال الرجل في نحو جاء الرجل دال على الذي مع انه اسم فان قيل
هلا قال موضوع دل حتى لا يرد هذا السؤال قلت ايجازا واحترازا عن لفظ سيوضع
اسما فانه لا يسمى قبل وضعه اسما وقول المالكي الاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها
او نظيرها وقال بالاسناد باعتبار المعنى اختص بالاسم نحو زيد فاضل وباعتبار اللفظ
صلح لا ضرب ايضا نحو زيد معرب وقام مبني وفي حرف جر ولما كان بعض الاسماء
لا يقبل الاسناد الى معناه كاسماء الافعال لكن نظيره يقبله فان صه اعني اسم الامر
بالسكوت لا يقبل الاسناد ولكن السكوت بمعناه ويقبله قلت او الى نظيرها فيه
نظر لان الحد اجزاء المحدود فلا بد وان توجد معه دائما وقائم في زيد قائم ليس
مسندا اليه هو ولا نظيره في الحال بل غايته انه لو صح الحد بما صلح له ويؤول اليه في
ثاني الحال لصدق الانسان على النطفة لانها ستصير حيوانا ناطقا والسكوت مصدر
فليس بمعنى صه ولفظة في من حرف اسم وقد وضعنا ملانه ليس جملا لانه لا يكون
حرفا ولا بحرف لانه مسند اليه والاسناد علة لا عراب المسند اليه لفظا او تقديرا او موضعا
والحرف من حيث هو حرف لا يستحق اعراب اصلا قيل الاسناد يوجب اعراب المسند اليه

اذا

اذا حكم على معناه . قلت هذا باطل فان محل غاق في غاق صوت الغراب رفع مع ان
الحكم على اللفظ دون معناه . قال ومن خواصه الى آخره اقول هي جمع خاصة بالتاء
خاص ثم صارت هي والخصيصة والعلامة اسما للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه وهي
في الاصطلاح معرف ملازم بعض افراد المعرف او كلها ولا يكون ذاتيا للمحدود وفيفهم
بدون تصوره بخلاف الحد فانه بالذاتي اي بما يتوقف المحدود عليه بحيث لو عدم
بطلت حقيقته فانه لو قدر انتفاء معنى في نفسه بطلت حقيقة الاسم ولو قدر انتفاء لام
التعريف ونحوه لا يبطل الاسم وعادتهم ذكر الخواص عقيب ذكر الحد للتقوية وانما خص
الاسم بلام التعريف وهيمنة لان الغرض لا سيما من التعريف بها ان يجعل المحكوم عليه مخصصا
عند المخاطب ليصح الحكم عليه اذ الاخبار عن غير المخصص لا يفيد وكذا خص الاسم بالنعت
والتصغير ونحوهما لانها للتخصيص وهو للاسم ولان اللام بمنزلة الصفة لانك اذا قلت رجل
ثم قلت الرجل فكانك قلت رجل معهود والصفة انما تكون للاسم لانها يدل على معنى
قائم بغيره وذلك المعنى حدث وهو عرض والفعل عرض ولا يقوم عرض بعرض والفعل
لا يقع محكوما عليه لانه لا يعهد بعض صفة ولا يعرض له فيحكم بها عليه ولان المخبر عنه هو
المتصف بصفة يقوم به فلو اخبر عن الفعل يلزم قيام الصفة بالصفة والاحكام اي
المحكوم بها لا يصح ان يكون الانكرات في المعنى لان الحكم المعلوم لا يفيد فاذا وقع
معرفة لفظا يكون مؤولا بمعنى نكرة فزيد المنطلق ما ؤول بزيد محكوم عليه بالانطلاق
فالحكم نكرة من حيث المعنى فان قيل الحكم هو النسبة وقد يعرف المنطلق ولم يعلم
انه زيد فاذا قيل زيد المنطلق تعلم نسبته الى زيد فيكون مفيدا قلت ليست
النسبة ملفوظة فالدال عليه ليس الا المحكوم به الذي هو المنطلق في مثالنا فيصدق
عليه انه حكم ومحكوم به عند النحوي لا المنطقي لان نظره ادق والى المعنى لا اللفظ
فيجب حينئذ ان يكون نكرة من حيث هو حكم وهو المراد من قوله في المعنى والمراد

مرفوعا ومن خواصه جواز دخول كذى وكذى ليشمل ما هو قابل لهذه الخواص قبل
دخولها فيه وكذى خص بالجر لانه علم للمضاف اليه وهو اسم لانه في المعنى محكوم عليه
اذ غلام زيد في تقدير زيد له غلام او مالك غلام من حيث المعنى والفعل لا يقع محكوما
عليه اذ غلام زيد و الا لخرج عن وضعه لان يقع محكوما به فلا يدخله الجر ولان وضع
المضاف اليه لاجل تعريف المضاف ووضع الافعال على التنكير فلم تقبل الاضافة اليها
وذكر الجر هنا يتناول الجر بالاضافة والجر بحرف الجر وكذى خص بالتنوين فقال
الحاجبي المراد به تنوين التمكن لان وضعه لان يدل على ان مدخوله باق على اصالته وكماله
وخفته اى لم يشبه الفعل والفعل عار عنها فلا يدخله وكذى تنوين التنكير لان وضعه
لتنكير معرفة دخل فيه كصهٍ وصهِ ووضع الفعل على التنكير لانه لا يقع الا حكما فلم
يحتج الى تنكير ولم يذكر تنوين العوض والمقابلة وان اتفق اختصاصهما بالاسم
لانه اما ان يذكر خواص يقتضي ذاتها الاسم وذاتها لا تقتضي الاسم فلا ينبغي ذكرهما لان
تنوين المقابلة كما وقع في اسم في نحو مسلمات في مقابلة المزيدة في آخر الزيدين يمكن
ان يراد في لكن تضرب في مقابلة النون المزيدة في لكن تضربين وكذى تنوين العوض
كما وقع في حينئذ عوضا عن المضاف اليه يمكن ان يقع في لم يد عوضا عن المحذوف منه
وكما زيد في جوار عوضا عن الياء او الحركة ولكن لم يزيدوا في الفعل لئلا يزيد ثقله
واما لان المراد منها العوض عن المضاف اليه والزايد في جمع المونث السالم في مقابلة
النون الزايدة في جمع المذكر خاصة فمحال ان يدخلا الفعل فلا ينبغي ايضا ان
يذكرهما لوضوحه واما تنوين الترنم وهو العوض عن مدة الاطلاق في روى
مطلقا يشملها كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
وكذا تنوين الغالية وهو اللاحق الروى المقيد كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق
وفايدته الدلالة على ان العامل واقف لا واصل ومن خواصه الاسناد اليه اما لان

وضع

وضع الفعل لان يخبر به وتحقيقه ان الاصل ان يخبر عن الشئ بصفة تصدر عنه ولذا
لا يخبر عن الفعل فاذا صدر عن زيد القيام ينبغي ان يقال زيد قيام الا انه تعذر
هذا القول لعدم الرابطة فان المصدر لا يحملها فاشتق اسم الفاعل وجعل خبرا
فقيل زيد قايم فان اريد معه تعيين الزمان اشتق منه الفعل وجعل خبرا فقيل
زيد قام وقد استعمل على اصله كقول فانما هي اقبال وادبار واما لان ما اسند اليه يمكن
الا ان يقوم به ويحصل له عرض والفعل عرض فلا يقوم به عرض آخر وقول المالكي
ومن خواصه الاسناد اليه بلا تاويل وقلت بلا تاويل ليعلم ان المخبر عنه المحوج الى
تاويل ليس اسما نحو قوله تعالى سواء عليهم ادعوتهم وان تصوموا خير لكم يصح منه بان
المخبر عنه فعل وهو غلط اذ المخبر عنه مصدراه وكذى اختص الاسم بالاضافة اى بان
يكون مضافا لان وضع المضاف على ان يقبل التعريف والفعل لا يقبله فلا يضاف وبان
يكون مضافا اليه لان المضاف اليه مخبر عنه في المعنى والفعل لا يخبر عنه وقيل
خص الاسم بالاضافة لانه المالك او المستحق شيئا ولا يدل لفظه على المالكية والاستحقاق
فاضيف المملوك والمستحق اليه لانها الدالة عليهما باقصر وجه فقال دار زيد وجل الفرس
والفعل وان استحق الزمان المعين لكن صيغته يدل عليه فلا يضاف اليه اذ لا فايدة
لها فيه قلت ومن خواصه النداء لان المنادى مفعول به في الحقيقة وهو اسم لانه محكوم عليه
تقديرا اى من حيث المعنى وذكر هذا القيد لان ذكره من جهة اقتضاء الفعل اياه لا
الحكم عليه ولان الاصطلاح اختصاص المخبر عنه بما ليس فضلة في الكلام وكذى عود
الضمير اليه لانه يكون معنا قطعا والمضمر اسم لدخوله في حد الاسم فكذى المرجوع
هو اليه وبه يعرف اسمية ما ومهما في ما احسن زيدا ومهما تاتنا به من آية وكذى ان
يدل عنه اسم صريح نحو كيف انت اصحيح ام مريض ويجب الحاق الهمزة بالبدل
لما تضمنه المبدل منه كم مالك اعشرون ام ثلثون وكذى الاخبار به مع مباشرة الفعل

قوله

نحو خروج زيد اذا خرجت فان اذا من حيث هو خبر الخروج سلبي الحرفية ومن حيث
انه باشر الفعل سلبي الفعلية قال المالكي وكذا ما وافقه ما ثبت الاسم زيد نحو وشكان
او معنى دون معارض نحو قدك فانه بمعنى حسب الثابت اسميته ولا معارض بخلاف
الواو من استوى الما والخشبة فانها وان كان بمعنى مع الا انه عارضه ان الاسم
الموضوع على حرف لا يقع الا عجزا نحو ضربت وغلامك والعلامة اللفظية تدرج
على المعنوية ولذا جعل وشكان اسما مع موافقته معنى اوشك وحكم على عسى
بالفعلية لاتصال الضمير به في عسيت مع انه بمعنى لعل قلت هو منقوض بالكاف نحو
زيد كعمرو اذ يجوز ان يكون اسما بمعنى مثل ولو كانت القرينة اللفظية مرجحة
مطلقا لكان المضمر المبني على حرف ولصد حرفا وقال في الصحاح وشكان ذا
خرو صار بمعنى عجلان قال وهو معرب ومبني فالمعرب الى اخر اقول
اولا لما كان بناء النحو على الاختلاف فالبحث فيه عن اربعة امور ربي له كالعلل الاربعة
البحث الاول عن محل الاختلاف وهو المعرب واقسامه ويتبعه البحث عن المبني الثاني
البحث عن الاختلاف وانواعه الرفع والنصب والجر والجزم والثالث البحث
عن ادواته من الحركات والحروف الرابع البحث عما به الاختلاف وهو العامل
وعن اقسامه من لفظي ومعنوي اصلا او مشبه به كالاسماء المتصلة بالافعال
ومنه البحث عن مقتضي الاختلاف وعن انواعه وهي المعاني المتعاقبة على الاسم
في التركيب فان كلا تقتضي دليلا عليه وقيدت بالاسم لان الفعل صيغة يدل
عليها والحروف لا يتغير معانيه قوله المركب ويراد به ما ركب الى غيره على جهة
الفاعلية او المفعولية او الاضافة ليشمل المعرب وغيره من نحو قام هؤلاء وسيهات
زيد وجاء تأبط شرا فان هؤلاء مركب لكنه غير معرب لشبهه الحرف وكذلك
سيهات لشبهه الماضي وكذا تأبط شرا لانه يشبه تأبط شرا الى هو جملة حقيقة فالمميز

عنه

عنه وعن امثاله بقوله لم يشبه مبني الاصل بعض من الوجوه المخصوصة على ما سنذكرها وفي
حكم ما اشبهه ولكن قارنه ما يغلب جهة الشبه ويمنع اثره من لزوم الاضافة في شبهها
كاي واثنا فانه معربان في نحو ايهم اخوك وجاء اثنا عشر فلا يرد ان ويعني
بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب اصلا من حيث انه لم يقع فاعلا ولا مفعولا
ولا مضافا اليه ولم يصر معربا وهو الحرف والفعل الماضي ومثال الامر والجملة من حيث
انه جملة اي جملة لم تقع موقع مفرد ولو اقتصر في حد المعرب على قوله المعرب هو
الذي لم يشبه مبني الاصل لدخل فيه كثير من المبنيات مما لم يركب كا ب ت ولعد
واثنان في العدد واسماء الاصوات نحو غاق وماء فان كلها مبنية لعدم التركيب
قلت المراد لعدم تركيبها الموجب ان يصرن معربات لان غاق في قولك غاق صوت
الغراب مركب لانه مبتدأ ومحله رفع وصوت مرفوع لانه خبر والتركيب مطلقا سوى
المبني الاصل المستعمل في معناه الاصلي سبب الاعراب فان لم يشبه المركب مبني
الاصل اصلا يصير معربا لفظا او تقديرا وان اشبهه يصير معربا محلا فغاق
في غاق صوت الغراب مركب ومبتدأ لكنه مبني والمبتدأ انما يكون معربا اذا
اسند الى معناه وغاق اسند الى لفظه فيكون مبنيا مرفوعا محلا وانما منع
ارادة التركيب اللفظي ان يصير المركب معربا وان كان اسما لانه يشبه به الحرف اذ شأنه
ان يقع مبتدأ او خبرا باعتبار اللفظ نحو من جارة والمبني قد يكون لانتفاء سبب
الاعراب وهو التركيب الموجب لكونه معربا وانما قلنا هو سبب للاعراب لان كل نوع
منه من الفاعلية والمفعولية والاضافة مقتض لنوع من الاعراب اي لاعراب مخصوص
وانواع الشيء اذا كانت بحيث يكون كل نوع علة لنوع مخصوص من حكم يكون مطلق
ذلك الشيء علة لمطلق ذلك الحكم لا محالة وقد يكون لوجود مانعه فيعرض في الحد
لوجود سبب الاعراب بقوله المركب ولانتفاء مانعه بقوله لم يشبه مبني الاصل والمراد

بالتركيب الاسنادي ومقيده كالظرف والحال ونحوهما ومكمل احد طرفيه كالصفة ونحوها
قال الحاجبي وهذا الحد اولى من حد الزمخشري المعرب بانه الذي يختلف آخره باختلاف
العوامل فانه وان كان كذلك بحسب الطرد والعكس الا انه حد الشيء بما هو اكثر التباسا
من المحدود اي اخفى وذلك اي الدليل عليه ان الغرض من تعريف المعرب ان يعرف
كونه مما يختلف آخره فيختلف آخره فاختلاف آخره موقوف على معرفة انه مما يختلف
آخره وهي متوقفة على معرفة انه معرب فلو توقف معرفة انه معرب على اختلاف آخره
يلزم الدور فيجب ان يتوقف المعرب على شيء لم يتوقف عليه من انه مركب لم يشبه
مبني الاصل او غيره وبيان انه اخفى ان اختلاف آخره موقوف على معرفة ما يختلف
آخره المتوقفة على معرفة المعرب الموقوفة على معرفة شيء آخر فيكون متوقفا على
اكثر مما يتوقف عليه المعرب فيكون اخفى منه فلا يحد به وقال في شرح المفصل
حد بما هو اخفى لانه يلزم الدور وفي تفسير الاخفى بالدور نظر لانه قال لعلهما يحصلان
معا لما بينا من توقف التقدم وان سلم ففي الحد لا يجوز ذلك لان الحد يستدعي
سبق المعرف فان قيل يتصور اختلاف آخره باختلاف العوامل من غير
معرفة المعرب فلا يتوقف اختلاف آخره عليه اجيب المقصود اختلاف ومن العلماء
يصح لعدا اي نحوا او هو موقوف لا الاختلاف مطلقا من فرضي وغيره والا لكان المعرب
مولا اذا اختلف اي غير حركة آخره عند اختلاف عوامله معربا وهو باطل
قلت الحق ان الاعراب اختلاف آخر المركب بالعامل كما سيأتي واذا صح
ذلك يكون المعرب اصطلاحا المركب الذي يختلف آخره بالعامل لا محالة
كما ان المضروب من وقع عليه الضرب لغة ولا دور حينئذ اذ لم يتغاير المعرب
اصطلاحا المركب المختلف آخره بالعامل حتى يلزم ان يعرف المعرب اولا ثم
تغير آخره بالعامل نعم تعريف بما هو المقصود من تعريفه ولا بأس به فان غاية

مافيه

مافيه ان يكون تعريفه بحسب الغاية وهو كثير ومنه قول الحاجبي النظر الفكر الذي يطلب به علم
او ظن مع ان مادة المعرب علم منه ايضا اذ المراد من قوله ما اختلف المركب غير المشبه
لمبني الاصل الذي يختلف آخره لدلالة القرائن عليه ثم قال الحاجبي وشبهة الزمخشري
ان المعرب اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها بحسب العوامل فيستلزم
المعرب الاعراب المستلزم للاختلاف فيصح تعريفه به كتعريف الانسان بالضاحك
المستلزم للانسان الناطق المستلزم للتعجب المستلزم للضاحك وهي غلط لان
مفعول اعربت يغاير المعرب لقبا الذي هو المقصود وهو المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل بدليل صحة قولك ما اعربت الكلمة المعربة لمن قال ضرب زيد خالد باسكانهما
وبالعكس اذا قال جاء هولاء ولو كان هو اياه لتناقضا اقول معنى هذا الكلام
انه يغاير المعرب لقبا المعرب الذي هو مفعول اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب
فيها والا للزم ان لا يطلق المعرب على زيد اذا قال احد ضرب زيد باسكان آخره
ويكون هولاء اذا قال ضرب هولاء زيدا بالضم معربا ثم قال نعم سمي النحوي المعرب
المقصود معربا لاستلزامه له في وضع اللغة اذ لا يخلو عنه وقد يسمى الشيء بلازمه المتوقف
على حقيقته ولا يصح حده وتفسيره به فان المسمى باحمر لحمرته لا يحد به ولا يوضح
حقيقة المسمى ولا لوازمه من تعليل تسميته بشيء اذ التسمية قد يكون بامر مفارق نعم
لو حد المعرب الذي هو مفعول اعربت به لاستقام لانه مسماه لغة قلت
لا نسلم ان مراد الزمخشري ان المعرب اسم مفعول من اعرب الواضع آخر المركب اذا
اوجب اختلافه بالعامل ليدل على المعنى الطارئ ويسمى ذلك الاختلاف اعرابا
لا من اعربت الكلمة اذا حركت آخرها فان الاعراب بهذا المعنى مجاز غير مصطلح عليه وانما
لقب النحوي المعرب المقصود معربا لوجود الاعراب الذي هو اختلاف آخر المركب
فيه فيكون التسمية به تسمية حقيقية وما يرد عليه فجار ونحوه لانه مشابه لنزال
الحاجبي

المشابه لا انزال وشابه المسابه لشى لايشابهه قال المالكى علة بناء الاسم مناسبة الحرف

لا غير لانه امكن فى البناء من نزال الامر لانه شبه بالمعرب المضارع اذ حكم آخره كلم المجزوم

وكذى من الماضى لانه اشبه بالمعرب من الامر لوقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندا بعد

عوامل المبتدا والخبر بخلافه ولذا بنى على الحركة فنضعف يجعل مناسبتهما سببا

لبناء الاسم من نزال ومهيهات فان نوافقها لانزال وبعد معنى لوا وجب بناؤهما

لاوجب بناء سقيا له وفضرب الرقاب انهما بمعنى سقاه الله واضربوا الرقاب

ولاوجب اعراب اف لانه بمعنى انضجر بل بناء اسم الفعل مناسبة الحروف

الناسخة للابتداء فى لزوم معنى الفعل ومن اختصاص الاسم وكونها عاملة غير معمولة

قلت لانه ليس امكن من البناء منها ليساوى كل منها فى موجب البناء وهو عدم اعتوار

المعانى المقتضية للاعراب عليها بل بقاء الماضى على بنائه مع شبهه بالوجوه المذكورة

دليل على انه امكن فى البناء لان بقاء الحكم مع وجود ما يقتضى زواله من اقوى

دليل على ان الحكم من مقتضى ذاته وليس سقيا له وفضرب الرقاب بمعنى سقاه الله

واضربوا الرقاب لانه لم يوضعا بمعناهما ولا عليهن لهما بل عرض لهما العارض

العارض وهو كونهما بمعناهما الوقوعهما مقامهما فلا يعبر بانهما بمعناهما ولم ينقطعا عنهما

لانهما عاملان فيهما فكانهما ساقمان نعم ما ذا في الاستعمال بدل عنهما واف بمعنى

تضجرت ولانسلم ان اسم الفعل لايقع معمولا فان نزال فى قوله فدعوا نزال

مفعول عند كثير وجعل سبب بناء نزال مناسبته لمسماه اولى منها لاجتماعه مع ان

كون نزال جزءا تاما من الكلام يبطل المناسبة بخلاف المضمر والموصول ونحوهما

مما يناسب الحرف فان كلا يحتاج الى شىء ينضم اليه وعمل الحروف الناسخة

واقتضائها الاسم عرضا لها لانها لما شابهت الفعل جعلت عوامل والمناسبة

انما تؤثر اذا كانت بوجه ذاتى لا بوجه عرضى بدليل العلم والدم ثم قال المالكى الاسم قبل

التركيب

التركيب مبنى لا لانه غير مركب بل لانه اشبه الحرف المهمل كهل من حيث انه غير عامل ولا معمول

قلت ليس بناء مثل لاجل ذلك بل لمشابهته وانما يؤثر الصفة فى بناء الفرع اذا كان هو المؤثر

فى بناء الاصل ثم قال ولم يبعد من الصواب راى من جعله معربا حكما اذ لو كان مبنيا لم يسكن

آخره وصلا اذا عددت نحو زيد عمرو واذ لم يرد مبنى كذلك الا فى الوقف ولم نقل فى و

لكان الموقوف عليه مبنيا قلت ثبوت حكم المعرب للمفرد من غير موجب بعيد من الصواب

لان التقاء الساكنين جوز فيه من حيث انه اشبه الوقف لان الغرض من وضع المفردات

تحصيل الفائدة التركيبية لا الافرادية لانه لا يتكلم بها الامع من عرفها قبل فالاصل فى الكلام

ان يكون مركبات فالاصل فيها اذا كن قابلة للاعراب الاعراب الذى هو مسبب التركيب

فقطعها عن التركيب عارض كعروض الوقف فاغتفر فيها التقاء الساكنين عند عروض

عدم التركيب كما عند عروض الوقف ولا يسكن اخرها لا تقبل الاعراب اذا عددت نحو ان

كيف حيث جيران حركتها لازمة فلا تزول لعارض وانما زالت فى الوقف للضرورة وانما

اعل الواضع فى قبل التركيب للتيسير على المتكلم كما سياتى فى الاعراب التقديرى ولا يكون

الموقوف عليه المركب مبنيا لوجود سبب الاعراب فيه وانما ترك لفظا للتخفيف ولو

اعربت الكلمة قبل تركيبه يلزم وجود الجنس بدون انواعه كلها وهو ممتنع قال

ويختلف آخره الى آخره اقول حكم المعرب وفائدته ان يختلف آخره بسبب اختلاف

العامل لفظا نحو جاءنى زيد ورايت زيدا او تقديرا نحو هذا عصا ورايت عصا

توضيحه جاءنى مقتض للفاعل وهو مرفوع فجاءنى معتض للرفع فاذا كان زيد فاعله

يكون مرفوعا وكذا رايت فى رايت زيدا مقتض للمفعول وهو منصوب فاذا جعل زيد

مفعوله يصير منصوبا واذا دخله الباء يصير مجرورا بنحو هذا التقرير وسياتى

بيان مواضع التقديرى ويعلم منه ان ما سواه لفظى فلا حاجة الى بيان مواضع اللفظى

واما الاسم المبنى فانما يختلف محله بالعوامل والاخبار عن المعرب بانه يختلف آخره باختلاف

واعطاه من بلاده نعلت الاحكامى
حيث يتنبه لفع بنفسه ضمه الاذا البه ومى
وجعل الرشمى لا وقع الا الله

العوامل بعد ان علم حقيقته لا يوجب الدور لان حقيقته لا يتوقف عليه ولا بالعكس قال
الاعراب الى آخره اقول وهو لغة التبيين واصطلاحا قال الحاجبي ما اختلف آخره
به اى آخر المعرب به من الحركات والحروف المتبدلة في آخر المعرب قال وهذا اولى
من حده بانه اختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل من اوجه الاول ان الحاد به
الزمخشري ان عنى باختلاف الآخر ما اردنا من الحركات والحروف المختلف آخره بها
فعبارتنا اسد لدلالتها عليه بالمطابقة وابهام تلك العبارة لان دلالة الاختلاف على
المختلف به بالالتزام والحد يذكر بالفاظ مطابقة وان عنى غيره فهو امر لا يتحقق
لانا نقطع بانه ليس في آخر زيد في جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد الا ضم وفتح
وكسر وان الضمة رفع والفتحة نصب والكسرة جر ونوع الشئ يستلزم حقيقته لانه هي
مع شئ آخر فيجب ان يكون الاعراب ما اختلف آخره به لا امرا آخر يسمى اختلافا الثاني
سلمنا ان ثمة اى في آخر زيد امرا آخر زائدا فلابد وان يكون ناشيا اى حاصلا عن متعدد
من الضم والفتح والكسر وهو تبدل بعضها ببعض لان الاختلاف نفسه ليس امرا قائما
بنفسه واذا نشا عن المتعدد يكون مغايرا للمتعدد فلا يصح تقسيمه الى المتعدد من
الرفع والنصب والجر التي هي الحركات لان الناشئ عن افراد لا ينقسم اليها مع ان تبدل
بعضها ببعض يكون اكثر من ثلثة اذ تغيير الضم بالفتح اختلاف وبالعكس اختلاف
وبالكسر اختلاف وبالعكس اختلاف وتغير الفتح اختلاف وعلى هذا وكذا تبدل
الواو بالالف وبالعكس وتبدل الالف بالياء وبالعكس وعلى هذا فلا يعقل الاختلاف
اى لا ينضبط بعد تسليم كونه امرا على انفراده متولدا عن كل واحد من الثلثة لانه
يصير اكثر من ثلثة بكثير الثالث انه لو سلم ان الاعراب هو الاختلاف يكون كل اسم
في اول تركيبه مبنيا اذ لا اختلاف في حالة واحدة لا سيما معرب يلزمه اعراب واحد
للزوم مدلوله كرفع لعمرك ونصب سبحان الله وجر امّ حريط وقال الكمال

اى على الاسم في اول تركيبه

لا انتقال يطلق عليه الاختلاف لان حركته منتقل اليها من السكون الذى كان قبل التركيب
لانه يدخل فيه المبني على الحركة بانه منتقل اليها من اصالة السكون ولا يدفع هذا القدح
يلزم ان يكون اين معربا
قوله لاختلاف العوامل لانه يزيد الفساد اذ يستلزم كون الحالة المنتقل عنها حاصلة
بعامل قلت في الجواب نظر اذ لم يتعين ولم يجب ان بناء اين كان على السكون
ثم على الحركة بل وضع غير ملتفت الى حال آخره من حركة وسكون اذ لا مدخل له في الدلالة
الافرادية اصلا وانما يعتبر في التركيب وجوب حركته او سكونه او نقول وضع اين على
الحركة ليكون علامة انه مبني في التركيب حتى لا يتغير آخره فيه ولذا لا يسكن آخره وصلا
اذا عددت نحو اينَ كيفَ ومعنى الاصل في البناء السكون انه لو لم يوجد مقتضى الحركة
فيه لوجب ان ينطق به ساكنا للتخفيف لا انه سكن مطلقا ثم فتح كما قيل الاصل
في البيع اللزوم واذا وجد البيع زمان المجلس جاز الانفسال انه كان لازما ثم صار جائزا
وقال ايضا لا انتقال يطلق عليه الاختلاف لانه يصلح للتغير بعده لان الصالح للمعنى
لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة الا ترى ان رجلا صالح للبناء اذا ركب
معها ولا ينسب اليه البناء قبل دخول لا عليها قلت في الجواب نظر اذ قد ينسب
المعنى الى ما حصل له بعضه اذا علم ان يحصل تمامه عن قريب ولذا حكم على حي لم
يتحرك حركة المستقرة بانه ميت ولذا لا يحل ذبحه وليس نسبة رجل الى لا رجل
كنسبة الاسم المركب الى الاختلاف لانه لازمه ويقوم به والاعراب اختلاف الآخر
بدخول العوامل وانما قال بعض باختلافها لان اكثر الاختلاف يكون كذلك فقيل
اى اختلاف العوامل
لو كان الحركات اعرابا لم تضف اليه اذ لا يضاف الشئ الى نفسه وقد صح ان
يقال ضمة الاعراب اجيب انها انواعه او ابعاضه واضافة النوع الى جنسه
والبعض الى كله جائز اتفاقا قوله ليدل على المعاني المعتورة وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة عليه اى على المعرب بالتركيب تتمة للحد وتنبيه على علة وضع

الاعراب في الاسماء ان الاسماء يطرا عليها معان فلا بد من نصب ليدل على المعاني الطارية
وانما خص الاخر لانه يطرا عليها معان قبل التركيب من التصغير والنسبة والجمع فوضعوا
لكل معنى صيغة وقد يطرا عليها معان من الفاعلية ونحوها بالتركيب فلو غيروا الصيغ
ادى الى كثرتها وعدم العلم بالصيغة الاصلية اي لا نعلم ان حركة العين او الفاء حركة
بناء الصيغة او حركة الاعراب ولو بقوها على حال واحدة ادى الى التباس معانيها
الحاصلة بالتركيب فبقوا صيغها وغيروا اواخرها لئلا يلتبس وهو من خواص كلام العرب
او يقول الاعراب دليل معان زايدة على مدلول الكلمة فينبغي ان لا يؤتى به الا بعد ذكر
ما يدل على ذلك المدلول فيجب ان يذكر في اخر الكلمة اذ لا يدل على شيء قبل ثبوت ما توقف
عليه وليتضح هذا المكنون وينجلي هذا المشكل ويطلع الاصحاب على حقيقته
اقول الاعراب عند المتقدمين هو اختلاف آخر المركب بالعامل اي اختلاف آخر المركب
بحسب المعاني الطارية عليه بسبب العوامل وعليه الزمخشري وعند صاحب المستوفي
هو كون الاسم بحيث يختلف آخره ان لم يعق عائق من كونه مقصورا ونحوه عن تعاقب
العوامل وعند الحاجبي والمالكي وكثير ما اختلف آخر المعرب به من الحركات والحروف
ليدل على المعاني الطارية على المركب من الفاعلية واخويها دليل المتقدمين ان المعاني
الطارية على المركب من الفاعلية واخويها تقتضي اختلاف آخره ليدل عليها اما اقتضاء ها
الاختلاف فلان كل معنى طار على الكلمة تقتضي فيها اختلافا يدل عليه كما في اسم الفاعل
والمصغر وغيرهما واما الاخر فلانه لم يتغير مدلول الاسم الطارية من المعاني عليه
فيغير الفاعل والمصغر صيغة الاسم الدال عليه بخلاف اسم الفاعل ونحوه فيتغير
ان يختلف آخره بشيء غير دال عليه ثم لا بد لاختلاف الاخر من ان يكون له انواع
ليدل كل نوع على نوع من المعاني الطارية فلا بد لكل نوع من اداة وآلة تدل عليه فعين
الواضع لكل اختلاف حركة او حرفا هو به اليق كما سيجيء فسمي الاختلاف نفسه اعراب

ای علی مدلول الاسم

وانواعه

وانواعه رفعا ونصبا وجرا فالحركات والحروف ادواته لا نفسه ثم اعترض عليه الامام عبد القاهر
الجرجاني بان الاعراب دال فارق بين المعاني والفارق انما هو اللفظ لا المعنى فيكون الاعراب
هو الحركات والسكون قلت الفارق لم ينحصر فيه فان العقل قد يدل ان والفارق بين الصحة
والمرض اختلاف حال المريض ودقته او صفته دليل واداة اختلافه ثم راد عليه الحاجبي بامر
من الوجوه والجواب عن الاول منها ان الحادّ الاعراب بالاختلاف عنى به غير ما اختلف آخره
هذا الوجه التي ذكرها الحاجبي
به وهو قاطع بان في آخر زيد في جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد شيا آخر غير الضم
والفتح والكسر وهو الاختلاف المسمى بالاعراب وعن الثاني منها ان عند الحادّ بالاختلاف من
آخر زيد امرا آخر زايدا على الحركات ولم يكن ناشيا عنها لثبوته قبلها وهي ادوات انواعه
الحركات
فليس هو اختلاف المسمى بالاعراب الاختلاف الناشي عن تبدل بعض الحركات ببعض لانه متقدم
على ما تقدمه وعن الثالث يلزم ان يكون الاسم حال انفراده مبنيا لانه اول تركيبه قوله اذ لا اختلاف
في حالة واحدة قلت الانفراد ثم تركيبه حالتان لا محالة والثانية تقتضي الاختلاف فان قيل
قال الحادّ به الاعراب اختلاف الاخر باختلاف العوامل وحال انفراده لا عامل له ففي اول
تركيبه لم يوجد اختلاف العامل قلت الاعراب اختلاف اخر المركب بالعوامل وانما وقع
في عبارة بعض باختلاف العوامل لان غالبه اختلافات يكون كذلك ودليل صاحب المستوفي
ان الاعراب ليس نفس الاختلاف لان زيد في جاء زيد له اعراب ولا اختلاف له ولان
الاختلاف انما يتصور من حالتين لا يجتمعان والاعراب صفة ثابتة للفظ في حالة الاسم
حين تركيب وهي كونه بحيث يختلف آخره عن تعاقب العوامل ان لم يعق عائق من كونه مقصورا
ونحوه والحركات والحروف ادواته كما مر قلت على الاول معنى قولهم لزيد في جاء زيد اعراب
انه ثبت له اعراب كما ان معنى قولهم زيد ضارب ثبت لزيد ضرب ولا يجب في اطلاق
اللفظ على الشيء بالحقيقة بقاء معناه فيه حالة الاطلاق اذ نصوا انه لا يجب بقاء المشتق
منه عند اطلاق المشتق بالحقيقة وكما يصح ان يقال ثبت لزيد اعراب صح ان يقال ثبت له

لان الاعراب متقدم على
الحركات المتقدمة
على اختلافها ه

لخلاف وعلى الثاني ان الاختلاف سنا ايضا بين حالتين لا يجتمعان وهما حالة افراده
الغير المعتبر فيها حال آخره وحالة تركيبه الواجب تحرك آخره فيها والاعراب ليس صفة ثابتة
للاسم لانه لا اعراب له قبل تركيبه. وايضا لا شك ان الاعراب مقتضى المعاني الطارئة ليدل عليها
وكون الاسم بحيث يختلف آخره لا يدل عليها ولان الاعراب ابانة وكون الاسم بحيث يختلف آخره
ليس ابانة ودليل الجرجاني وسائر المتاخرين انه لا شك ان لزيد في جاء زيد اعرابا وليس
الاختلاف لما ذكروا ولا كونه بحيث يختلف آخره لما ذكرت فتعين ان يكون ما اختلف
آخره به قلت عليه لو كان الاعراب ما اختلف آخره به من حركات وحروف لكان
متواطئا او مشتركا وكلاهما منتف اما الاول فلانه يكون الاعراب شيئا واحدا وهو
القدر المشترك بينها فلا يتصور فيه ان يختلف به آخر المعرب من حال او حال الى حال
وقد قالوا يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شك ان تقديره ويختلف آخره بالاعراب
باختلاف العوامل وايضا يمتنع اضافته الى الاعراب اذ لا يضاف شيء الى نفسه وقد قالوا
حركة الاعراب وضمة الاعراب فان قيل كل حركة من الضمة وغيرها من حيث هي اعم من الاعراب
واضافة العام الى الخاص جائز مطلقا قلت يمنع حيوان انسان مع ان المضاف
اعم ولئن سلم فكما ان الضمة مثلا اعم من الاعراب من وجه فكذا هو اعم منها من وجه
فينبغي ان يصح اضافته اليها ولكن لم يسمع اعراب حركة او ضمة فيدل على امتناعه وليس
امتناعه الا لانها الثة ويمتنع اضافة الشيء الى اداته واما الثاني فلانه لا ينقسم
حينئذ باعتبار مدلوله عليهن لان مورد التقسيم لا بد وان يتحد لكن انقسم عليهن
لقوله وانواعه رفع ونصب وجر والثلثة عنده عين الحركات والحروف الاعرابية
وايضا حينئذ يمتنع اضافته اليه كما يمتنع اسود الجون وابيضه وقد صح حركة الاعراب
وضمته وانا اقول الاعراب اختلاف آخر المركب غير المشبه للمبني الاصل بدخول العامل
ليدل على معنى طار به عليه فخرج بقوله آخر المصغر ونحوه وبقوله المركب نحو فتى وصبي
بدخول العامل

ام اضافة ما يختلف الآخر به

وعصيّ

وعصيّ وبقوله غير المشبه نحو قبل وما زيد وبقوله بدخول العوامل الوقف بالروم والتضعيف
وبقوله ليدل على الى آخره قولك ايّ وايّا واي لقائل جاء رجل ورايت رجلا ومررت برجل فان
اختلاف اي ليس اعرابا لانه ليس للمعنى بل لمطابقة قول القائل ومحله رفع في الاحوال ثم
اذا ثبت ان الاعراب تغير هذه الآخر ليدل على المعنى الطارئ بالعامل فيجب ان يقع التغير
على انواع لان المعنى الطارئ كذلك وكل معنى طار يقتضي اختلافا مخصوصا يدل عليه فجعل لكل
اختلاف مخصوص لقب للدال على الفاعلية الرفع وعلى المفعولية النصب وعلى المضاف اليه
الجر ليدل عليه باخصر وجه ثم جعل لكل اختلاف مخصوص اداة مخصوصة من الحركات وما يقوم
مقامها فجعل الضمة علامة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر فحصلت هذه الاختلافات التي
هي الرفع والنصب والجر للمعرب واتصف بها وصدق عليه انه مرفوع لوجود الرفع فيه فالضمة
علامة الرفع الدال على الفاعلية ولا محذور على هذا القول لبقاء الاعراب على معنى الابانة والمصدر
الذي وضع لها الا انه خص في النحو بابانة مخصوصة وكان المعنى الطارئ اوجد اختلافا في القائم هو
به فالمعنى مُعرِب او مُستدعٍ من المركب ايجاد الاختلاف فيه ليدل عليه فالمركب مُعرَب وذلك
ان الاسم مُعرَب وذلك لا اختلاف اعراب ويكون المعرَب مشتقا منه باعتبار انه نقل به
واما على القول بان الاعراب ما اختلف آخره به يكون منقولا من مصدره الى اسم العين لان
الحركة اسم عين ولم يكن المعرب مشتقا منه اذ لم يشتق من اسم العين شيء وهو ايضا خلاف
الاصل اذ الاصل ان يشتق اسم المفعول الاصطلاحي من المصدر الاصطلاحي كالمبيع من البيع
تحقيق لا شك انه يعرض للاسم عند تركيبه كونه بحيث يختلف آخره بحركات او حروف
ليدل على المعاني الطارئة فجعل بعضهم الحيثية الاولى اعرابا وبعضهم الثانية وبعضهم الثالثة
قال وانواعه رفع ونصب وجر اقول اصل الاعراب ان يكون بالحركات لانها اخف
من الحروف واثقلها الضمة اذ يحتاج حصولها الى ضم الشفتين ورفعهما واخفها الفتحة اذ
تحصل بفتح الشفة العليا ونصبها والكسرة بين بين لانها تحصل بكسر الشفة السفلى وجرها اي
خفضها والمعاني اما الفاعلية اي الفاعل وشبهه واما المفعولية اي المفعول وشبهه واما

ايراث شبه المضاف اليه

المضاف اليه ولم يجز شيء اشبه ولم نقل انه لم يوجد شيء اشبهه لان قولنا طالعا وايا في يا طالعا
جبلا ولا ابا الزيد لما شبها بالمضاف حتى نصبا يكون جبلا ولزيد مشبهين بالمضاف اليه لا محالة لكن
لم يجرا بشبه المضاف اليه لامكان ان يعربا بالاصالة اذ جبلا مفعول به ولزيد مضاف اليه كما يأتي
والفاعل اقل وقوعا لان نسبة الفعل اليه على جهة الاسناد وهو لا يتعدد والمفعول اكثر وقوعا لان
نسبة الفعل اليه على جهة التعلق وهو يتعدد لتعدد المتعلق به من المفعول به والمفعول فيه
وغيرهما والمضاف اليه وقوعه بين بين لانه قد يتعدد فجعل الضمة على الفاعل ليجبر قلة وقوعه
ثقلها والفتحة على المفعول ليجبر خفتها ثقل كثرة وقوعه والكسر على المضاف اليه وسمين باعتبار
كونها اعلاما رفعا ونصبا وجرا ليتغاير عنها اذا كن حركات البناء وقول المالكي الاعراب
ما جيء به لبيان مقتضى العامل منقوض بصيغ الضماير نحو ضربت وضربك وقال المالكي لما كان
الاهتمام بالعمدة وهي لا يسوغ حذفه الا لقرينة اشد جعل اعرابه الرفع لان علامته الاصلية الضمة
وهي اظهر الحركات لانها من الواو ومخرجها ظاهر لانه شفوي بخلاف اختيها فانهما من الالف والياء
وهما خفيان ولانه يمكن الاشارة اليها بالاشمام بخلاف اختيها ولما اشبه المضاف اليه العمدة
من جهة وهو انه يكملها في نحو جاءني عبد الله واشبه الفضلة وهي ما يسوغ حذفه الا لمعارض من
وجه وهو انه يكمله ايضا نحو رايت عبد الله وقد يقع فضلة نحو زيد ضارب عمرو جعل الكسر على ماله لانه
متوسط بين الثقل والخفة فجعل المتوسط بين العمدة والفضلة فتعين الفتحة للفضلة قلت
فيه نظر لان اللايق بسياق كلامه ان يقول جعل اعراب العمدة الضمة كما قال جعل الكسر على المضاف
اليه والفتحة للفضلة ولانه كما امكن الاشارة بالاشمام الى الضمة يمكن الى اختيها برفع الشفة العليا
وخفض السفلى ولان اسماء ان وخبر كان ومفعولي علمت عمد واعرابها ليس الرفع وقيل
لما اختص حروف الاضافة بالاسم ولم يشبه الفعل بوجه ما عملت عملا لم يوجد في غيرها وهو
الجر وكذا الجزم في حروف الجزم اعلم ان اعراب الفعل غير داخل في قول الاعراب ما اختلف
آخره به لان الفعل لم يعتور عليه معان حتى يدل عليها الاعراب فالاعراب فيه دخيل لمشابهته
للاسم غير اصيل فالاعراب في الاسم غير الاعراب في الفعل وان اشتركا اسما خلافا للكوفيين كما يحكى

وكذا

وكذا المالكي فانه قال يعتور على الفعل معان من الامر والعلة والاستيناف والعطف كما على الاسم لعتور الفاعلية
وانحوها فيفتقر الى الاعراب لتميزها كالاسم الا انه لما لا يغني الاسم عن الاعراب شيء آخر صار اصلا و
ولعبا فيه اذ الوليب ما لا محيص عنه ولما يغني الفعل عن الاعراب وقوع اسم موقعه صار الاعراب
فيه فرعا وشبها بالاسم نحو لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا بجزم تمدح دليل النهي والعطف
ونصبه دليل النهي عن الجمع ورفعه دليل الاستيناف ويغني عن لا تعن بالجفاء وتمدح عمرو
وعن لا تعن بالجفاء مادحا عمرا وعن الثالث لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ثم قال وجعل
هذا وجها لكون المضارع معربا اولى من جعل مشابهته للاسم من حيث الابهام والتخصيص بالحرف
فانه بمعزل عن مجيء الاعراب له فاقول لا شك انه اذا رفع الفعل فيما ذكره من المثال ونحو لا تأكل
السمك وتشرب اللبن كان ثمة معنى غير معان اذا نصب او جزم لكن تلك المعاني لما ضم اليه فان
اثبات الاكرام في قولك انت تكرم ونفيه واستقباله ومضيه في لن تكرم ولم تكرم معان لما ضم
اليه وليس معتورة عليه حتى يجعل لها دلالة فيه بخلاف معاني الاسم وهي النسب الطارية عليه من الفاعلية
واختيها فانك لو لم تعرب النعت في ما احسن زيدا وشبهه فان قيل فكذا الفعل ملتبس لولا اعرابه
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان رفعه دليل انه نفي وجزمه دليل انه نهي ونصبه دليل انه
نهي عن الجمع بينهما قلت هذه ايضا معان له ولما ينضم اليه من المقدرات من لا وان فلم يعتور
المعاني على الفعل نفسه بل غايته ان اعرابه يدل على المقدرات التي هي معانيها والفاعلية واختاها
اعتورت على الاسم وان تفوهت بما انضم اليه والدليل عليه ان عوامل الفعل اذا ظهرت لا اشتباه
اصلا وان زال اعرابه فان السببية مستفادة من ان ظاهرة او مقدرة في قوله تعالى هب لي
من لدنك وليا يرثني ولذا الحصل بلفظ الماضي نحو ان وهبت لي وليا ورثني وعوامل الاسم
ظهرت او اضمرت ثبت الاشتباه فوجب الاعراب لازالته فاعراب الفعل ليس لما له اعراب
الاسم وبعد التجاوز عنه فلا يغني وقوع لفظ مقام لفظ عن وجوب اعرابه لما وجب
اعراب الاسم اذ لا يغني دخول حرف الجر في المفعول وفي المضاف اليه عن اعرابهما وكذا دخول لفظ

نهي تعب وعنا يعشو خضع وعشا اتاه

الحال والجمعة في الحال والتمييز عن اعرابها فيقول موقع ضربت زيدا يوما راكبا ضربت بزيد في يوم

حال ركوبه ومشابهته للاسم المعرب من حيث الشيوع والتخصيص بالحرف ليس بعوار عن

محل لا اعراب له بل موجب صحيح من حيث قواعد النحو لان كل شيء شابه شيا في معناه او فيما

هو اصل فيه يعطى حكمه ولذا لما شابه بجهات لبعد في معناه والحال للمفعول في كونه فضلة اعطيا

حكمهما الاصليين من التنكير والنصب والشيوع ثم التخصيص بالحرف لما كان الاصل فيهما الاسم

المعرب لوقوع اكثره شايعا بحسب دلالته ثم اقتضائه التخصيص للاحتياج اليه وجعل بالحرف

لخفته ولا اعتبار الخمسة عشر لندورة وعروض بناء ولم يوجد ذلك في حرف اصلا ولا في فعل

باعتبار اصله اى ذاته وانما عرض ذلك للمضارع لعروض الاشتراك له او المجاز واذا حصل

ذلك شابه الاسم فوجب له حكمه الاصلي وهو الاعراب وانما قيدت بالحرف لان الشيوع ثم التخصيص

بغير الحرف شامل للحرف نحو اللام للملك في قولك الدار لزيد وللفعل نحو ضرب او يضرب

او اضرب حسنا او قبيحا الجمعة او الخميس وللاسم نحو رجل كريم ولا يرد قد ضرب لان قد لم

تعين زمان ضرب نعم يدل على قرب وقوعه من الحال والقرب ليس امرا معينا مقداره

بل يختلف قدره فلا تخصيص فان قيل هلا شبه الاسم بالمضارع حتى يبنى الاسم قلت

لما ذكر من ان وجه الشبه اصل في الاسم عارض في المضارع فلا يوثر وفايدة اعراب الفعل

الدلالة والاشعار بشبهه للاسم المتمكن كان فائدة منع الصرف للاسم الدلالة على شبهه للفعل

قال العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي اى للاعراب فسر العامل هنا لانه لما تضمنه قوله

ويختلف آخره به لاختلاف العامل طلب السامع تفسيره ولم يتقدمه على حد الاعراب

لئلا يلزم التعريف بغير معلوم اذ الاعراب جزء من حد العامل فذكر عقيبه والمعنى المقتضي

هي الفاعلية واخواتها وانما اوجبن الاعراب خوف التباسها لو بقي الاسم على حاله لعدو لا

تقوم اى لا يحصل كل منها الا بامر من فعل او نحوه ينضم اليه في التركيب اذ لا فاعلية ولا شيا

من اخواتها قبل التركيب فذلك الامر المنضم اليه المستقل به والحاصل منه ذلك المعنى هو

المسمى

ان جزئه او لم يدل على شئ
اذا ركب مع غيره لا لابهام فيه
كان مقدار او التبعيض بعد
بحسب مدخوله والفعل المشترك
كضرب لم يتخصص باحد
مدلوليه بالحرف ﻫ

اى بوجه من اصل
في الاعراب

العمل

المسمى عاملا ومثاله اذا قلت قام زيد فالمقتضي للرفع الفاعلية وهي لم تحصل في زيد الا بقيام المسند

اليه لانك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية اذ الفاعلية لا تقوم به من حيث هو هو فقام هو

العامل وهكذا اقرر في ضربت زيدا فان المعنى للنصب المفعولية وهو تقوم بضرب فهو العامل ثم

اعلم ان ضرب ايضا مقتض اقتضاء عقليا نحو ضربت زيدا ووجوديا نحو ضربت يوم الجمعة وجاء

زيد راكبا لانه لا بد للفعل في الوجود من زمان وحال وضربت ضربا وضربة من الوجودي باعتبار التو كيد

او النوع ولا بد وان يصدر عن المقتضي اثر في مقتضاه او في القائم هو به ليدل عليه وقد اقتضى

معنى ضرب فاعليه محله المسمى فاعلا والمفعول المطلق ومفعوليه ما فعل به وظرفيه ما فعل فيه

وعليه ما فعل لاجله ومصاحبته فاعله المسمى كل من المنسوب اليه مفعولا وان كان المفعول

المخصص المنسوب اليها فالفعل مقتض لفاعليه فاعله وللمفعول المطلق وللنسب المذكورة

الفاعليه بغير فجعلوا الاعراب اثرا له دالا على مقتضاه مختلفا باختلافه ليكون ادل فيكون معنى

ضرب عاملا انه مقتض للاعراب وانما كان الاختلاف على الوجه المذكور لان الفاعليه تقتضي منه اقتضاء

اى من معنى ضرب ان يكون اثره الرفع والمفعوليه تقتضي منه ان يكون اثره النصب لما ذكرنا و

هكذى قرر في المضاف اليه فظهر معنى اقتضاء الفعل على الوجهين اقتضاء المعمول واقتضاء

الاعراب ومعنى اقتضاء الفاعلية ونحوها فالعامل مقتض لعموم الاعراب وكل من الفاعلية

والمفعوليه والاضافة مقتضيه خصوصيته بالعلامات من الحركات والحروف الدالة على

الدالة ﺻﺢ

خصوصيات الاعراب الدال على المعنى الحادث بالتركيب قال فالمفرد المنصرف

الى آخره اقول تقديره اما بعد علمك بالاعراب وانواعه فالمفرد المنصرف حكمه كذا

وحذف اما القيام ما يدل عليه اقول لما ذكر الاعراب وان انواعه رفع ونصب وجر

توقف ذهن السامع الى انه اى امور هي جزئيات كل نوع لان النوع لا بد له منها ولما اختص

كل فرد من افراده كل نوع بنوع من الاسماء احتاج الى تقسيم الاسماء باعتبار افراده كل نوع وهو

المقصود من النحو ليعرف ما يستحقه كل واحد من الانواع اى ليعرف امور من افراده يستحقها

كل نوع من الرفع والنصب والجر لحسب كل اسم فقسمت الاسماء باعتبار مواقع الامور في الرفع
واخوته اى لتعلم ان الضمة في اى اسم علامة للرفع وكذى الواو والالف وعلى هذا
في اخويه فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع وبالفتحة في النصب
والكسرة في الجر فخرج بالمفرد التثنية والجمع وبالمنصرف غيره نحو احمد ومساجد وبالمكسر
المصحح واعلم ان الاصل في الاعراب الحركات والاصل فيما اعرب بالحركات ان يرفع
بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة لما ذكرته وقد يعدل عن ذلك لعارض واخذ
يبين مواضع العدول فقال جمع المونث السالم الى اخره اقول وهو ما اخره الف
وتاء للجمع نحو مسلمات لا كقضاة واشتاه وارطاء واعرابه يكون بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا وعلة حمل نصبه على جره انه فرع جمع المذكر السالم وقد حمل نصبه على الجر
فههنا اجدر لئلا يلزم مزية للمونث الذى هو فرع على اصله الذى هو المذكر وبيان
الاجدرية انه لو لم يحمل نصب الجمع على جره لزم خلاف الامر الاستحساني ولو لم يحمل هنا لزم
خلاف الامر العقلي وهو مزية الفرع على الاصل فان قيل المزية حاصلة لان اعرابه
بالحركة وهو اصل واولى قلت انما هو اصل واولى للخفة واعراب الجمع المذكر و
المثنى على الوجه الذى اذكره بالحروف اخف من اعرابهما بالحركات فصار اعراب
المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف هو الاصل والاولى عنهما فلا مزية ايضا ولجاز
البغداديون نصبه بالفتحة لقول ابى ذويب فلما جلاها بالايام تحيزت
ثباتا عليها ذلها واكتيابها وحكوا سمعت لغاتهم اجيب بانه مفرد وان اصل
ثبة ولغة ثبوة ولغوة فقلبهما بعض واستعملهما على الاصل كغد وغدو ولا
بد اضافتهما الى الجمع على جعلتهما اذ يستعمل المفرد موضع الجمع اذا امن اللبس
كقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا وينبغي ان يذكر الات كما ذكر اولو بعد جمع
المذكر السالم بمعنى صاحبات فان اعرابها كاعراب هندات وليس الالف والتاء

في كثرها

في كثرها للجمع اذ لا مفرد لها من لفظها واذا سمي بمسلمات ونحوها ستبقى منونها واعرابها
بالضم والكسر على ما كان قبل التسمية كبقاء اعراب مسلمين على ما كان اذا سمي بها ولذا
بقي عرفات منونا مكسورا حالة الجر بعد ان سمي بها وضارب بمعنى عرفه وقيل
يحذف منه التنوين وينصب بالكسر وقيل يحذف منه التنوين ويفتح في حالة الجر كما
اذا سمي بارطاة قال غير المنصرف الى اخره اقول عليه حمل جره على
نصبه انه اشبه الفعل لما فيه من العلتين الفرعيتين على ما سياتي فقطع عن الجر الذى
لا مدخل له في الفعل المشبه هو به اى لا يكون علامة جره الكسرة لان الفعل لا
يكسر اخره لا لاعرابه ولا لبنائه لعدم وجود موجبه فيه ووجود موجب
غيره ولا اعتبار لكسر اخره للساكنين لانه للساكنين لا لخصوصية الفعلية
وقول المالكي لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لظن انه مضاف الى ياء المتكلم
وحذف لدلالة الكسر عليه او لظن انه مبني لان الكسرة الاعرابية لا يكون الا مع
تنوين او ما يعاقبه من اضافة ولام وان كانت زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد | اى اللام
مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله شبهه بالجمل في اصطلاع كاهله باحناء الرحل
والاحناء جمع حنو وهو ولصد من افراد السرج والمراد هنا الجوانب وهم
لان ياء المتكلم لا يحذف الا من المنادى او في الوقف على قول وفي الموضعين
لا التباس وكان الكسرة الاعرابية لا يكون الا مع ما ذكر فكذى الفتحة الاعرابية
في المنصرف لا يكون الا مع ما ذكر فكما جاز الفتحة الاعرابية مع عدم التنوين
وما يعاقبه للعلتين فهلا يجوز الكسرة الاعرابية مع عدمهما قال ابوك | اى التنوين وما يعاقبه
الى اخره اقول لهم عناية بشان الاسماء الستة لكثرتها على لسانهم فارادوا
ان يكون اعرابها ظاهرا فحذفوا اواخرها اذا كانت مكبرة غير مضافة اما من
غير قوة فلئلا تنقلب الفا فيفوت مقصودهم وهو الاعراب ولم يجعلن اعرابا

لانها تكون ساكنة فتسقط بالتنوين واما من نحو فلان الهاء ترشبه حروف العلة لانه
اشبه الالف خفاء ومخرجا فحذفوا منه اجراء له مجرى نظائره وكذا عينه
وعوضوا منه الميم ثم ردوا احرف العلة في الاضافة لان شبهها بالتثنية الذي هو
الموجب لاعرابها بالحروف انما يتم بالاضافة اذ يكون المضاف اليه فيها كالزايد من
اخر المثنى فلا تعرب بالحروف قبل اضافتها فاذا اضيفت امنوا من التنوين
وتم الشبه فترجع المحذوف وتجعل اعرابا لقبولها التغير وعروضها وعلة اعرابها
بالحروف مجموع وما هو شبهها بالتثنية معنى لفظا واستعمالا وبيانه انها لما كثرت
اي احتاج تحقق معانيها الى مجموع كثير اي ما فوق ولعدا اذ معنى كل منها متوقف
على الاضافة لان كلا منها امر نسبي وفهم شيئين من لفظ من شان التثنية نعم هنا
فهم لعدة من كل منها بالمطابقة ومن آخر بالالتزام وان اواخرها حروف طارية
عند الاضافة بعد حذفها تقبل الاعراب لمشابهتها الحركات تبدلا وخفة ومخرجا
وحكما بدليل لم تضرب ولم يغز وكثر وقوعها في الكلام فجعل اواخرها اعرابا
وغيرت ليدل على المعاني كما في التثنية وقال الاكثر الاعراب بالحركات مقدرة
فيهن ولذا سموا اواخرهن سيبويه حروف اعراب لا علامات اعراب ولذا
قال كانت الاسماء بالواو رفعا ولم يقل كانت الواو فيها علامة الرفع وايضا
الاعراب يطرء على الاولى والواو والالف والياء فيها وفي التثنية والجمع المذكر
اولى منها واذا جعلت اعرابا يكون اواخرها ما قبلهن لا اياهن فيكون او الحرف
غير اواخرها قلت قد مر ان حرف الاعراب يطلق بالاعتبارين فالالف
مثلا في التثنية من حيث انها حرف علة علامة للتثنية واخرها اذ ليس مقتضى التثنية
نفس الالف ومن حيث خصوصيته الالف اعراب وخصوصيته متاخرة عن حرفيته
عقلا كالحركة عن الحرف وفي الاسماء الستة وان كان اواخرها نفس الواو الا انه لما لحقها

بعد

بعد حذفها نسيا منسيا بدليل جعل الاعراب على ما قبلها حال حذفها جعلت كانها لاحقة
ابتداء كاخر التثنية والجمع وغيرت ليدل على المعاني المعتورة وجعل رفعها بالواو
لانها اخت الضمة ونصبها بالالف لانها اخت الفتحة وجرها بالياء لانها اخت الكسرة
وقيل اعرابها بالحركات كما كان والحروف ناشئة عن اشباعها وهو ضعيف لان الاشباع
انما يكون للضرورة وقال الكوفيون الحروف اعراب وكذا الحركات قبلها وهو
اضعف اذ لم يلتبس نصبه بفتحة بنائه ويلزم قيام دليلين على مدلول واحد فيكون
احدهما ملغى بلا فائدة وقيل اعرابها مقدر واتبع حركة عين الفعل لهذه الاسماء
عند اضافتها الى غير ياء المتكلم الحركة الاعرابية على اللام كما في امرء وابنم
فاصل ابوك واباك وبابيك ابوك وابوك وبابوك حذف الضمة وكذا الكسرة
وقلبت الواو الفا في النصب فجعلت الحروف اعرابا بدلا عن الحركات وفيه تعسف
كما ترى واذا جعلت العلة مجموعا فلا تعرب ابيك واباك بالحروف لانهما لم يكثرا
كثرة المفرد المكبر ولان حرف العلة كان اخرهما قبل الاضافة فليس طاريا كما في
اشقاك واغزاك ولا عصاك اذ ليس اخره حرف علة ولا يدك لانه لم يكثر معنى
اذ ليست امرا نسبيا فان قيل فم كذلك قلت مفهومه من السنين والهيئة
الاجتماعية انما يتحقق اذا كان على الوجه ولا يتصور بدونه اما اذا ابين
لا يقال له الفم بل شفتان بخلاف اليد فان قلت اذا كان واو فوك زائدة
للاعراب يكون لنا اسم متمكن على حرف واحد وان كان اصليا يكون كله آخره
واو قبلها ضمة وهو مرفوض اذ كل ما هو كذلك يجب فيه قلب الضمة كسرة والواو
ياء كما ذلي قلت المتمكن اصله لا يكون اقل من ثلثة وما اخره واو قبلها ضمة انما رفض
اذا لم يكن الواو اعرابا وما هو اعراب غير مرفوض نحو الزيدون لانه لا يبقى على ذلك الوجه
الحم قريب الزوج فيكسر كاف حموك والحسن قريب المراة والهن يجمع الصنيعين وباقي احكامها

سيانة وهو تمام العلم قوله المثنى الى اخره اقول انما جعل اعراب المثنى والجمع المذكر السالم
بالحروف لانهما لكثرة معنى واواخرهما حروف قابلة للاعراب لان حروف العلة شبيهة
بالحركة مع كثرتهما في الكلام وذلك موجب ان تعربا بالحروف يعني انهما لما كثرا خالفا المفرد
الذي توحّد وهذا تقتضي ان يخالف اعرابهما اعرابه واعرابه بالحركة فتعين ان تعربا
بالحروف ولما كثر استعمالهما في الكلام طولب فيهما الخفة ووجدا اواخرهما حروف علة فجعلوها
اعرابا توفية بالامرين من الاعراب بالحروف وحصول الخفة مع حصول المقصود مع انتفاء
المحذور الذي يلزم لو اعربا بالحركات وبحروف غير اواخرهما كما سيتضح او نقول لما
كثرا ثقلا معنى ولما كثرا ثقلا لفظا لتكررهما على الالسنة فطولب لهما فيهما الخفة فجعل
اواخرهما التي حروف علة اعرابا اذ لو اعربا بالحركات على اواخرهما فان تحركت يلزم ثقل
ويخالف القياس فتح ما قبلها اولا وان اسكنت تعذر آنها فيخل بالمقصود من الاعراب
ولو اعربا بحروف اخر لكان اثقل وانما قلت بكثرا ليخرج المفرد وكثرا ليخرج هلكى ونحوه
واو لغره حرف تقبل الاعراب ليخرج نحو افلس اولان اعراب المفرد الذي هو بعض
منهما بالحركة التي هي بعض الحرف اعرابا بالحروف تنزيلا للاقل على الاقل وللاكثر على
الاكثر فالقياس ان رفعا بالواو ونصبا بالالف وجرا بالياء توفية لكل حرف مقتضى
ما يجانسه من الحركات والمعنى بالمجانسة ان حروف العلة كالمتولدة كل من حركة ولذا نشأ كل
حرف منها من اشباع حركة كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور والمعنى بالتولد
ان الحركة يعين ويهيئ العضو على اخراج الحرف فخولف في التثنية في الرفع والنصب
وفي الجمع في النصب لانهما لو نصبا بالالف وقيل ضاربان وفي الجمع ضاربان التبسا
اذا اضيفا نحو ضاربا زيد وكذا اذا وقف عليها فرفض الاعراب اي النصب بها تحرزا عن
اللبس عنه فيهما ولم يجعل نصب احدهما بالالف للتحكم ظاهرا مع ان حمل نصبهما على جرهما
عنه مندوحة ولان المثنى والجمع على احدهما لما اتحدا في لزوم صحة بناء الواحد فيهما

اعرابها نسخه

من صح

صارا

صارا الشيء واحدا فاذا حذف الالف من نصب احدهما يلزم ان يحذف من نصب الاخر كما
حذف الواو من تعد ونعد لما حذف من يعد وحمل نصبهما على جرهما لتشاكلهما في غير هذا
الباب اي في غير المنصرف وجمع المونث السالم ولكونهما علامتي فضلتين في هذا الباب
من المثنى والجمع وتعذر ان يرفعا بالواو لانه ان ضمّ ما قبله فيهما التبسا عند الاضافة
وان انفتح ما قبله في احدهما يلزم الثقل بدليل اعطيت واصله اعطوت فلان الواو المفتوح
ما قبلها ثقيل لعدم المجانسة ويلتبسان في المقصور نحو مصطفون وتعذر رفض
الرفع بالواو منهما لتعذر حمله على احد اخويه لعدم تشاكلهما اياه في غير هذا الباب فتعين
ان يرفض من احدهما وان لزم التحكم الا انه للضرورة ثم لما كان الالف اخف كرهوا
اسقاطه من البين ولئلا يلزم عدم التسوية بين حروف المدة في كونها اعرابا فيها فجعل
بدلا عن واو الرفع في المثنى لانه سابق على الجمع كما ان المفرد سابق عليه فكان المثنى
بالالف في الرفع من الجمع لان السابق احق بالاخف قال الحاجبي اولان الرفع
اسبق الاعراب لانه علم لما رتبه التقدم على ما النصب او الجر عليه واقواه لان الكلام
يتم بالمرفوع لا بالحرفين وقال الجرولى الرفع اسبق اما في الاسم فلعدم افتقاره
فيه الى الفعل لمفرع على الاسم في الاعراب كالمبتدا والخبر واما في الفعل فلان ارتفاعه بوقوعه
موقع الاسم وهذه حالة ثابتة لهما قبل ان يدخلها العوامل اللفظية فقال عليه الاندلسي
ان رفع المبتدا بالحمل على رفع الفاعل فيفتقر اليه فتاخر عن الفاعل لمتاخر عن العامل اللفظي
وكان انقص حالا من النصب والجر قلت لقائل ان تقول رفع المبتدا ليس بالحمل بل لانه
عمدة فيكون اقل وقوعا ولم يجعل بدلا عن الياء في الجر لانه استقرات الجر بالياء بدليل انه
ثبت حمل نصب كل على جرها وما استقر لا يحمل عليه غيره مع ان الجر بالياء اليق منه بالالف
لانها كالكسرة التي هي اصل في الجر في غير هذا الباب وانما قلنا ظاهرا ادوارد لان جعل
نصب المثنى بالالف دون الجمع اذ هو السابق على الجمع فهو اولى بالاخف قيل لو كان الرفع

نسخه

بلغ

من حيث انه اسبق الاعراب واقواه اولى بالتخفيف لتعين الرفع بالفتحة في غير التثنيه والجمع
اجيب ان علة الرفع بالضمه معارض اقوى منه ولا اولى ان تعالى لو رفعا بالواو لالتبسا
ان ضم ما قبله فيهما عند حذف النون بالاضافه ولزم الثقل المرفوض ان فتح ما قبله في
احدهما بدليل قلب الواو يا في اعطيت فان الواو شقيق والفتحه اصل الالف وهو قوى
بخلاف الفتحة واليا فانهما قوتان فتوقف ولو نصبا بالالف لالتبسا كما مر فتوقف ارفعها
وجرا بالياء ولم يتوقف اذ لا لبس ولا ثقل لان الياء المفتوح ما قبلها لم تثقل وحمل نصب
كليهما على جرهما اذ تعذر ابقاء نصب احدهما بالالف لما مر ولانه ان جعلت الالف بدلا
من الواو في الرفع ايضا يلتبس المنصب بالرفع وان لم يجعل بدلا يلزم ان نفتح ما قبل الواو
في رفع احدهما لئلا يلتبس فيلزم الثقل المرفوض فحمل نصبهما على جرهما وجعل الالف بدلا
عن الواو في رفع التثنيه لما مر من سبق التثنيه ولان التثنيه اكثر وقوعا من الجمع السالم فهي
بالخفة اولى ونظير هذا انهم ابدلوا الف ياجل من واو يوجل وقول الجرمي ان
علامة رفع التثنيه والجمع عدم العلامة فاذا ادخلهما عاملا النصب والجر انقلبت
الواو والالف ياء وحصل الاعراب لفظا مردود لانه لا نظير له لانه لم يوجد ما علامة
اعرابه عدم العلامة بالحروف من حيث هي علامات التثنيه والجمع مغايرة لها من حيث
هي علامات الاعراب فانها اعراب في الاسماء الستة وعلامات التثنية والجمع في يا زيدان
ويا زيدون ولا ضاربين وكذا ضمة فلك جمعا مغايرة لضمته مفردا وكذا ضمة
حيث مبنيا مغايرة لها معربا لكن لا يمكن جعل ضمتيهما ضمة جمع وافراد وضمة بناء و
اعراب للتنافي ولا تنافي بين التثنيه والرفع ونحوه فجعل الالف في جاء الزيدان
علامة للتثنية من حيث انه حرف وللرفع من حيث خصوصيته الالف وقس على ذلك
وقول الاخفش ان الاعراب مقدر فيها قبل حروف اللين وقول الاندلسي في شرح
الجزولي ان مذهب سيبويه واكثر اصحابه ان الاعراب مقدر في ما قبل حروف اللين

كما

كما قيل في اخوك ونحوه ولان الاعراب ما يدل على احوال تحصل بالعامل والف الزيدان
ثابت قبل العامل ودال على التثنيه كياء دمشقي على النسبه والحروف يدل عليه مردود
لان الحروف زيدت لمعنى في الكلمة لا تفهم بدونها فهي كتاء التانيث وياء النسبة فلا تكون ما قبلها
محلا للاعراب ولا حاجة الى التقدير اذ الحروف من حيث خصوصها دال على المعاني
المعتورة ولو كان الاعراب مقدرا في الحروف لما بدل باختلاف العامل كالمقصور
ولك ان تفرق بان المقصور اذا اشكل اعرابه يعلم بتابعه وهذا لا يتاتى فيهما لان
تابعهما ايضا كذلك فيبدل حروفها ليوضح اعرابهما وقد بقي على الاصل قوله
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وفي هذا تعسف وقد يلحق بالمثنى
في اعرابه غيره اما جمع ككرتين في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك
البصر خاسئا وهو حسير اي مزدجرا وهو كليل اذ معلوم ان الازدجار والكلال
انما يحصلان بكرات لا بكرتين ومنه لبيك وحنانيك والتجريد عن التثنيه وعطف
مثل عليه تكون بمثابته كقوله لو عد قبر وقبر كنت اكرمهم ميتا وابعدهم من منزل الذام
واما مفرد لمنع تجريد وهو اسم جنس ككلبتي الحداد او علم كالبحرين او لا لمنع
تجريده كما قيل في الابهر وهو عرق معروف ابهران فعلامة التثنيه فيها مجاز
وقال الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان منه وانما هي جنة والمقصود
كقمرين في الشمس والقمر واما ما لا مفرد له وهو اثنان واثنتان وجلست بين ظهرانيهم
القوم وبين حوالينا تعالى الكل ما هو في وسط الشيء في ظهرانيه وظهرانيه ومنه كلا
وهو مفرد لفظا مثنى معنى واعتبار لفظه اولى قال الله تعالى وكلتا الجنتين
اتت اكلها وفي نحو كلاهما كفيل صاحبه يجب او لا خبره اذ لو قال كفيلا صاحبه
لجمع بين مثنيه واوله في خبر ولصدع مع انه محل لمعناه فهذه الالفاظ وضعت
لمعربين بالاصالة فوافقت المثنى معنى وكذا لفظا لكون اخرها حرف علة بخلاف

ضعف وكل المضاف الى مثنى فاعربت باعرابه ولست بمثنى حقيقة اذ ليس اثنٰ
ولا كل وحالٌ ولا نظيران لمفرد ثم زيد فيها الف او ياء للتثنيه واذا لم يدخل في
فزد المثنى وهي مثله اعرابا وجب ذكرها ليعلم وقال الكوفيون كلا وكلتا مثنيان
لفظا ومعنى اذ جاء مفرده كقوله في كلت رجليها سلامى واحدة وشرط في اقوى م
كلا اضافته الى مضمر لتناكد فيه امر التثنيه لفظا اذ اتصال المضمر بما قبله من اتصال
المظهر به ولذا اسكن الدال في ضربت لا في ضرب زيد فضمير المضمر جزء كالالف
والنون في الزيدان اولان الاضافة الى المظهر اصل فجعل اعرابه بالحركة التي هي اصل
فيه اذا اضيف اليه والى المضمر فرع فجعل اعرابها هو فرع فيه اذا اضيف اليه
وقال المالكي انما اعرب بالحركة اذا اضيف الى المظهر لئلا يجتمع اعرابا التثنيه
في شيء مما كشيء واحد واذا اضيف الى المضمر امن من هذا المحذور فاعرب بالحرف
قلت لو كان العلة هذا لما اختص اعرابه بالحرف اذا اضيف الى المضمر بل ينبغي
ان يعرب بالحرف اذا اضيف الى المثنى مطلقا ومنهم من قال اعرابه بالحركة مطلقا
وانقلب الفه ياء كما في عليك ولديك وانما لم ينقلب في الرفع لعدم وقوع على
ولدى مرفوعين ومرفوعيف لان شبه كلا بالمثنى اقوى منها بلدى وعلى و
مراعاة اقوى المناسبتين اولى قال جمع المذكر السالم الى اخره اقول بلغ
قد مر كميته اعرابه بالحرف وترتيبه وانما ذكر الواو اذ ليس الى لشيء مفرد ثم الحق
اخره واوا وياء ليدل على ان معه اكثر منه بل هو اسم موضوع كذلك لكنه لما
اشبه المجموع معنى وكذى لفظا اذ آخره واوا الحق به في اعرابه وكذا عشرون
واخواته وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة وهو ظاهر ولا
ثلثون جمع ثلثة لانه لو كان جمعها لما اختص بالمقدار المخصوص ولم يصدق
على المؤنث وينبغي ان يذكر عليون ايضا وهو اسم لاعلى الجنة وقيل هو في الاصل

جمع

جمع عليّ من العلو ثم جعل علما وكذا العالمون فانه اسم جمع مخصوص لمن يعقل وليس
جمع عالم لان الخاص لا يكون جمع العام ولذا لم يجعل الاعراب من حيث انه خاص
بالبادين جمع عرب لانه يعمهم والحاضرين وكذى اهلون قال تعالى شغلتنا
اموالنا واهلونا وقيل لما استعمل اهل بمعنى مستحق جمع جمع السلامة وكذى ارضون
لانه ليس جمعا لمذكر وقيل الارض من العجايب كالعقلاء فالحقت بهم وجمعت جمعهم
وزيدت النون آخر التثنيه والجمع على حدها وليس عوضا عن حركة المفرد لان
المقصود منها قد حصل بخصوصية حروف التثنيه والجمع بل عن التنوين وحدها لانه
يدل على تمام الاسم وكاله كالتنوين ولذا تسقط بالاضافه وانما حرك للساكنين اذ لو
سكن لحذف هو او ما قبله فتزول المعنى المجي ذلك الحرف له وحذف مع ما قبله
في جاء غلاما الرجل وحلقتا البطان في لغه ومسلموا البلد والفرق ان النون
لازمة المثنى فلو سكنت لحذفت الالف والياء قبلها دائما ولا اضافه الى ما اوله
ساكن شيء نادر فلا يعتد به فان قيل كيف تعوض عن التنوين فيما لم يكن في مفرده
التنوين نحو عمرين وعمرتين واحمرين واحمرين وما زيدان ولا رجلين قلت في
عمرين وما زيدان زال العلمية للشركة العارضة فكان واحده منونا واما في احمر ن
فلانه لم يوثر العلتان فكانتا لم توجدا لان اثرهما منع الكسر وقد امتنع بشيء آخر
لان ما هو فائدته قد حصل بخصوصيه حروف اللين ومنع التنوين وهو قد حصل
لمحذور التقاء الساكنين وقبل التنوين كالمقدر في احمد وما زيد ولا رجل العروض
حذفه منها والمقدر كالمحقق فعوض النون عنه وقال المالكي انما جيء به ليدل
على ان مدخوله ليس مفردا فان الخوزلى وهي مشية فيها تفكك تثنيته الخوز
لان والمهندي مفرد المهندس قلت لو كان كذلك لما سقط في الاضافة
اصلا ولا لحذفها اللام لتقويها بالحركة ولذا لا تسقط في الوقف بخلاف التنوين

فيهما ولئلا يعرض حرف العلة للحذف بالتطرف ولم يجعل المعوض عن التنوين
حرف مد وان كان هو القياس لانه يلزم الحذف او التحريك له او لما قبله فعدل الى
اقرب الحروف شبها بها وهي النون وكسرت في رفع التثنيه اذ لو فتحت لتوالى
متجانسات ثم حمل اختاه عليه وفتحت في الجمع للتخفيف او للفرق بين نونه ونونها
قال التقدير فيما تعذر الى آخره اقول لما قدّم اعراب التقديري ذكره
ليعلم انّ ما عداه لفظي ثم التقديري وانما سمي به لان الحركات المحذوفة مقدرة
فيه اما للتعذر وهو قسمان ما آخره الالف ويسمى المقصور لان حركاته مقصورة
عن آخره اي محبوسة عنه نحو عصا فان قياسه ان يعرب بالحركات لانه اسم متمكن
لكن لما كان آخره الفا وهي لا يكون الا ساكنة لانها تخرج من اقصى الحلق مستطيلة
مستعلية الى الحنك الاعلى وهذا لا يحصل الا باتساع الحلق والفم والحركة تقطع
استطالته واتساعها ومثله الواو والياء اذا كانا مدتين بطل الحركة معهما تعذر اعرابه
لفظا فوجب ان تقدر في جميع وجوهه الثلثة والثاني وهو ما اضيف الى ياء المتكلم
كغلامي وهو كل اسم كان قبل الاضافة معربا بالاحمسة عشري بالحركة بخلاف ضاربي
وضاربيّ لكنهم لما اوجبوا ان يكسر ما قبل الياء قبل التركيب ومجي الاعراب في الفعل
والاسم والحرف لتناسبها نحو يضربين ومتى وغلامي ولذا دخول النون في ضربني
خوفا من ان يفتح ما قبله تعذر اعرابه لفظا لانه اذا جاء الاعراب وجد محله مشغولا
اما في الرفع والنصب فظاهر لمضادة الضمه والفتحة الكسرة واما في الجر فلمضادة
الكسر الكسرة اذ المثلان لا يجتمعان في محل ولعدمها ومن زعم انه معرب لفظا حالة
الجر لوجود الكسرة فقد سها لانه وجب للمفرد قبل التركيب كسرة فلا اثر لموجب
طارئ ولذا جعل النون في ضربني نون اعراب لا نون وقاية ولم يمتنع ان يجعل
كسرة لغلامي للبناء والجر وان جعل الف جاء الزيدان للتثنية والرفع لانه امكن في الفها

اعتبار

اعتبار جهتين من كل جهة يدل على معنى فمن جهة انه حرف علة علامة التثنية لانه مقتضاها لا غير
ومن حيث خصوصية الالف رفع اما الغلامي لكون الميم ما قبل الياء يقتضي كسرة ودخول اللام
ايضا تقتضي كسرة والشيء الواحد الذي يمتنع فيه اعتبار الجهتين لا يكون علامة لشيئين ولا
ولا يكون اصلا وفرعا فليست كالف التثنيه وقال المالكي عندي جره ظاهر للاستغناء عن التقدير
وتقدير كسرة اخرى تكلف غير محتاج اليه قلت بل هو محتاج اليه لما مرّ انّ الاعراب
انما يطرأ على تمام الكلمة وتمام غلامي بكسر الميم فلو جعل كسرة لغلامي اعرابا يلزم دخوله قبل تمام
بناء الكلمة وهو ممتنع وقد وهم من زعم ان غلامي مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب
وظاهر قول الزمخشري وقالوا غلاما اي مخلوع عن لفظ الرفع ونحو ما زيدان لان الاضافة
الى المضمر لا توجب البناء بدليل انّ غلامك ونحوه معرب لفظا واما للاستثقال كقاض
رفعا وجرا وهو ما آخره ياء قبلها كسرة فلو اعرب بالحركة في الرفع والجر لقيل هذا قاضيٌ
ومررت بقاضيٍ والضمة والكسرة على الياء مستثقل مدرك ثقله بالضرورة ولان الضمه تضاد
الياء لانها تجانس الواو والمضاد له فحذفناه ونقل حذف الكسرة لاجتماع الكسرات الاربع اذ
الياء ككسرتين فحذف الضمه اولى لانه اذا استثقل اجتماع متجانسات فاجتماع متضادات
اثقل فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذف الياء لالتقاء الساكنين لا التنوين لئلا يفوت فائدته
او لعدم ما يدل عليه بخلاف الياء فان كسرة ما قبلها يدل عليها وكذا الواو ساكن ما قبله كظبي
لا يسكن لانه يحذف من غير ما يدل عليه وان لم يكن فيه تنوين لوجود اللام او الاضافة سكنه
نحو هذا القاضي وقاضيك واذا جيء الى النصب اعربته لفظا لعدم الثقل قاضيا لخفة الفتحة
فثبت ان اعرابه في غير النصب تقديري قال ونحو مسلمي رفعا وهو كل جمع مذكر سالم اضيف
الى ياء المتكلم فان اصله في الرفع مسلموي فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فوجب قلب الواو ياء
للثقل وادغامها في الياء فصار مسلمي ثم كسر الميم لتجانس الياء فعلم انه عدل عن الواو التي خصوصيته
علامة الرفع للاستثقال كما عدل عن رفع قاضي بالضمه للاستثقال فصار رفعه تقديريا واما نصبه وجره

فلفظي لان علامتيهما الياء رده في ثابتة على حالها لم تتغير بالاضافة يوجد ما لا بالادغام وهو
لا يخرج الحرف عن حقيقته قال اوذي نبي واذعوني حسنة عند الرقاد وعبرة لا نفعل
فان قيل هلا كان الياء المنقلب عن الواو علامة للرفع كما كان علامة للجمع قلت الواو علامة الجمع
من حيث انه حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيته وهي لم تبق فان قلت لا شك
ان اصل عصا وقاض عصو وقاضي ثم اعل على الوجوب فان اردت بالتعذر ما لا يجوز ان
ينطق به فاعراب قاض يكون متعذرا ايضا وان اردت ما لا يمكن النطق به فلا يكون اعراب
عصا متعذرا بل مستثقلا قلت كان الواضع عنايته بشان من تكلم بكلماته وقد علم اي حالة
لكل كلمة تصير اليها في التركيب واي شيء تقتضي الاعلال عنه بحسب ذلك التركيب فوضعها على
تلك الحالة ففعل فيه ذلك التغير قبل التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه ولا يلبث له ولا يحتاج
الى تغيرها حال التركيب فغرض ان عصو اذا وقع في التركيب يتحرك واوه فينقلب الفا لحركته وقلبه
وفرض في قاضي انه اذا وقع في التركيب مرفوعا يضم فضمته ثم حذف الضمة وكذا في حال الجر
فالمتكلم وجد عصا واخره الف فتعذر اعرابه ووجد قاضي ساكنة الياء فامكن ان يحركه
بالحركات لكن علم استثقال ضمة وكسرة فلم يحركه بهما الا انه جرى كما حال التركيب ثم اعلهما حتى يرد
الاشكال فرفع مسلي على هذا من المعذري وظاهر كلام الحاجبي انه من الاستثقالي قال
غير المنصرف ما فيه علتان الى آخره اقول سمي المنصرف به لان التنوين يشبه
الصريف وهو الصوت الضعيف كصوت البكرة فسمي ما قام به منصرفا وسمي المنصرف
امكن وهو للتفضيل من المكانة وهي الرسوخ فلا يقال لغير المنصرف امكن لانه نقص
مكانته لمنعه عن بعض الحركات والتنوين الدالين على الكمال والمتمكن هو الراسخ من
تمكن فلان عندي اي تعقد قوله شامل للمنصرف وغيره لرسوخهما في الاسمية ثم قيل
الاسم منحصر فيهما لانه ان منع منه الجر بالكسر والتنوين لعلتين فغير منصرف والا فمنصرف
ثم فسروه بما دخله الحركات كلها والتنوين وهذا يدل على ان الاسم لم ينحصر فيهما فيلزم

ذ يخرج التثنية وجمع المؤنث السالم عن القسمين

الناقص

الناقص والحق ان الاسم ان كان يدخله الحركات والتنوين بوجه ما فيدخل المضاف وذو اللام
فمنصرف ان لم يمنع العلتان منه التنوين والكسر جرا والا فغير منصرف وما سواه كجمع المؤنث
السالم والتثنية والجمع على حدها فلا ولا في العلل التسع هي المذكورة في البيتين فاذا اجتمع
في اسم اثنان منها مطلقا او واحدة منها وهي الجمع والف التانيث شابه الفعل لانه يصير فرعا
من جهتين اي معنى جال ان العلل كلها فرعية كما ان الفعل ايضا فرع للاسم من جهتين فيقطع
منه ما قطع عن الفعل وهو الجر اي كسرة الجر وتنوين الصرف وبيان ذلك ان العدل فرع المعدول
عنه فيحتاج اليه والى تغير وهو لم يحتج الى تغير واصل تعدل عنه والوصف يحتاج الى الموصوف
ينسب معناه اليه ولو تقديرا بخلاف الجامد والتانيث والتعريف والجمع والتركيب والالف
والنون من حيث انها تحتاج الى زيادة لفظه او معنوية فرع على التذكير والتنكير والافراد
والخالي عن الالف والنون والعجمة فرع العربية اذ صيغ لغة كل احد عنده اصل لانه
يتكلم كل بلغته فغيره لغته دخيل ووزن الفعل فرع على الفعل الذي هو فرع على الاسم
وتابع الفرع اولى بالفرعية ولاحتياج وعدم الاحتياج الى العلامة دليل اصالتها والفعل
فرع من جهتين احديهما ان الاسم مستغن في استقلال الكلام به عن الفعل والفعل
غير مستغن عن نحو ذلك اذا الكلام لا يتم بفعلين والثانية ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق
فرع المشتق منه فاذا اجتمع من تلك الفروع اثنان في اسم شابه الفعل فاجرى عليه
حكمه ومنع منه تنوين الصرف وكذا الكسر تبعا لذهاب التنوين بالعليتين عند
الاكثر هذا اذا قبل الفتح لو انصرف فاذا سميت امراة بقائمات يصير غير منصرف
ولكن يبقى على تنوينه واعرابه كما كان اقول الظاهر ان هذا عند من يبقي الزيدين على
اعرابه بالحروف اذا جعل علما كما كان قبل التسمية واما من يعربه بالحركات بعد التسمية
ويفتحه في النصب كجمع المؤنث اذا سمي اولى بان يفتح في النصب وكذا اذا سميت امراة
بضاربين اوضاربون لا يفتح جرا بل يجره وينصبه بالياء مع انه غير منصرف اما اذا

اي الواو تجعل اصلا

يجوز الكسر في المنصرف تبعا للتنوين فيما يقبل الفتح والا يبقى على حاله

اعرب بالحركات بيتج جرا وانما منع من الاسم بالعلتين تنوينه من بين جميع خواصه لانهم لما
ارادوا ان يتميز الاسم عن الفعل لفظا ادخلوا التنوين لا حرف علة لئلا يتعذر اعرابه آخر
الاسم لا آخر الفعل لانه دال على التمام والكمال فهو بالاسم اولى ولان الفعل ثقيل من حيث
المعنى لدلالته على المصدر واقتضائه الفاعل فلو الحق به لصار اثقل فلما نقص ثقل
غير المنصرف بالعلتين منع منه التنوين الدال على الكمال ولئلا يزيد ثقله ولا يدخله اذا
دخله اللام او يضاف مطلقا لان التمييز يحصل به والتنوين مقدر في غير المنصرف
اذا خلا عن معاقبه ولذا ينون للضرورة هو لا المبني فان قلت هيهات ونزال لما
شابها الفعل من وجه بنيا فهلا بني غير المنصرف المشابه للفعل من وجهين قلت هيهات
اشبه الماضي ونزال مثال الامر المبني الاصل وغير المنصرف شابه الفعل مطلقا والفعل مطلقا
ليس مبنيا لاصل فان قلت شابه الفعل الماضي ومثال الامر قلت قد شابه المضارع المعرب ايضا
وشبهه به اقوى منه بهما وبيانه ان الماضي للمتقضي المولى من الاحداث والامر للمستقبل من
الاحداث والاسم للموجود فانك انما تقول زيد اخوك اذا كانت الاخوة موجودة لزيد غير منقضية
وكذا المضارع فانك اذا قلت يضرب زيد فلا بد من وجود الضرب او وجود حامل لامكانه
والاصح ان زيدا ليقوم وامتنع ان زيدا لقام فان قيل فلا اكتفى بعلة واحدة في منع
الصرف كما اكتفى بعلة واحدة في البناء قلت لان الاسم بعيد عن الحرف الذي هو الاصل
في البناء لانه في المرتبة الثالثة من الافادة فاذا وقع مشابهة بينهما دل على قوة المناسبة
فتؤثر منفردة واما الفعل فقريب من الاسم لانه متوسط بينهما فالمشابهة الواحدة لا تدل على قوتها
فنقول الاسم اذا شابه الفعل لا بد لتلك المشابهة من اثر لكن لما كان الاسم قريبا من المضارع لما مر
بعيدا من غيره وحمل الشيء على ما هو اقرب منه اولى منه على ما هو ابعد فاثبت فيه حكم المضارع
العربي وهو انتزال التنوين لفظا والكسر منه لا حكم الماضي البعيد حتى يختزل منه الاعراب
راسا ولم يختزل منه الفاعلية والمفعولية لما مر ولئلا يفوت الغرض من الوضع وهو النسب

مطلب

واعلم

واعلم ان النحاة لما راوا ان الاسماء متماثلة في الاسمية ومختلفة في قبولها التنوين والحركات
الاعرابية مع ان المماثلة تقتضي ان يثبت لاحد المثلين ما ثبت للاخر طلبوا لذلك الاختلاف
سببا فوجدوا ما منع منه التنوين والاعراب مطلقا مناسبة مبني الاصل فحكموا بانها المانع
منها ووجدوا ما منع منه التنوين وبعض الحركات مشابهة الفعل في الفرعية من جهتين فحكموا
بانها المانع فان قيل لم انحصر الاسباب في التسعة وهلا اعتبر المصغر والمنسوب فانهما
فرعا المكبر والمنسوب اليه قلت لمنافاتهما الفعل لانهما موصوفان حقيقة والموصوف
مسند اليه معنى بخلاف الجمع والتانيث فان الفعل انما لم يقع جمعا ومؤنثا لانه للحقيقة
فلم يحتج اليهما لا لانهما ينافيانه حقيقة والفعل لا يوصف لذاته ولذا جاز ضوارب زيدا وامتنع
لذا لوجود الحقيقة فيهما
ضويرب زيدا لبطلان شبهه بالفعل الموجب للعمل بالتصغير واذا نافيا الفعل بعد ان الاسم
عن شبهه فكيف يشبهانه به وتحقيق هذا الموضع بحيث يدل على لمية انحصار اسبابه في التسع
صعب ولعل الله يسهل علي فانه ولي التوفيق فاقول ههنا فرعية الفعل مختلفان
احديهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهي احتياجه الى الفاعل وغيره
والفرعية اللفظية مفيدة لفائدة فيه وهي الفعلية وليس فرعية اللفظية لمفيد فرعية
المعنوية وكلتاهما دائمتان وكائنتان في اصله معه وانما يتم الشبه به الاسم ههنا فرعيته كذلك
فالاسباب بعضها لفظية وهو وزن الفعل والالف والنون الزائدتان والعدل وصيغة الجمع
الخارجة عن صيغ الآحاد والعجمة لكونها ليست من الاوضاع العربية والتركيب والتانيث بالتاء
والمعنوي لانه لا بد فيه من زيادة حرف او حركة او ما يقوم مقامها وبعضها معنوية وهو
العلم والصفة والجمع والتانيث الغير التانيث وكل من الاسباب اللفظية يفيد فائدة فان صيغة
المعدول فائدتها الخفة وان لا يحتمل الصفة وكذا صيغة الجمع الدالة على انتهاء الجمع او
على ان لا نظير له في الآحاد فلا يجمع مرة اخرى وصيغة العجمة على انه غير وضع عربي والتانيث
والتركيب على زيادة البنية على المذكر والمفرد وعلى المزج فلا يحذف منه شيء والالف

جهات فرعية الفعل

والنون على امتناع دخول التاء فيه ووزن الفعل على ان الكلمة على وزن الفعل فيمتنع التاء عنه
من غير سماع فيمتنع صرف هذه الاسباب من هذه الجهات لا من حيث انه يدل على شي منها على الفرعية
المعنوية من العلم والوصف ونحوها فان علمية طلحة وعمر واحمد علة وحصلت من الوضع
لا من التانيث والعدل ووزن الفعل والاسباب دائمة في الاسماء غير المنصرفة كما سياتي فاذا
اجتمع اثنان منها في اسم يشابه الفعل واعلم ان مدلول الف التانيث سبب معنوي لانه انما
ملحق اسما باعتبار تانيث مدلوله تحقيقا او تقديرا وكذا الجمع سبب معنوي لانه مفهوم كالعلم
ولا يمكن ان يجعل التانيث المعنوي في حبلى سببا والتغير اللفظي وهو زيادة الالف سببا
آخر ولا ان يجعل معنى الجمع سببا في مساجد والتغير اللفظي سببا آخر لما ذكرت انه لابد و
ان لا يفيد السبب اللفظي السبب المعنوي بل يفيد فائدة اخرى لمكان الشبه بالفعل والف
حبلى ولفظ الجمع لم يفيدا الا ان مدلولها مونث وجمع فلا يمكن ان يجعل واحد منهما سببا
لفظيا نعم لزوم الالف يفيد ان لا يدخله التاء اصلا وصيغة اقصى الجموع تفيد ان لا يجمع مرة
اخرى لكن لا يمكن ان يجعلا سببين معنويين لان السبب الآخر معنوي فيهما ولابد وان
يكون احد السببين لفظيا ولان كلا منهما تابع لفظ ومضاف اليه ولا لفظيين لان مدلولها
معنى وهو اللزوم والانتهاء فسقطا عن ان يكونا سببين لكن جعلا كالسبب اللفظي
الملزوم الالف
اذ لو لم يعتبرا اصلا لمنع حبلى ومساجد الصرف بعلة واحدة وهما به اشبه من حيث
الا الانتهاء
انهما دالان على ان لا يدخل التاء وعلى ان الجمع مرة اخرى والدلالة من شان اللفظ ولا يلزم
من عدم صلاحية الشي للسبب عدم صلاحيته ان يكون كالسبب فان العجمة مع سكون الوسط
ليست سببا لكن كالسبب في ماه وهذا معنى قولهم وما يقوم مقامها الجمع والف التانيث
فلا يرد منع صرف حائض من حيث انه فرع من جهتين الصفة والتانيث لان كليهما معنوية
ولا منقطع من حيث انه فرع من جهتين الزيادة والاشتقاق لان كليهما لفظية ولا اربع
في مررت بنسوة اربع لان الوصفية لم يكن في اصله بل عارضة ولا قائم للاشتقاق

علم
سقوطها
نسخ نامل

والصفة

والصفة لان الاشتقاق لا فائدة له فيه لان قائما كالمصدر في البقاء على التنكير بخلاف العدل
في عمر وعلى الاسمية بخلاف الفعل نعم افاد نسبة حدث الى موصوف لكن هذه الفائدة اثر السبب
الآخر وهو الوصفية مع ان المصدر في الجملة صالح لذلك نحو رجل عدل واما في اقبال وادبار
فلا للتغير عن المشتق منه وللصفة لان التغير والزيادة فيه لتغير معناه ولا لا فائدة له ولذا
لا يرد عدم منع الصرف المصغر ونحوه وكذا لا يرد كون الحال او التمييز ونحوهما سببا من حيث
انها في ذي الحال والمميز لانهما يطرآن ويزولان وما هو سبب منع الصرف دائم ايضا ح
انما اشترطوا في السبب اللفظي ان يكون مفيدا فائدة لان ما لم يعتبر في نفسه كيف يؤثر في غيره وهو
منع الاسم عن الصرف فالالف والنون في سكران تعد سببا لا في ندمان لانه فيه لا اثر له لانه لم يدل
على التذكير لدخول التاء معه فيكون كجزء الاسم بخلافه في سكران ولذا ان بني اسد لما انثوا
كل فعلان بالتاء ويقولون سكرانة وعطشانة يصرفون جميعه قال ويجوز صرفه
اي صرف غير المنصرف وان كان مخصوصا اخر يحرك التنوين لاستقامة الشعر اي لضرورة الشعر اي
لاستقامة وزنه لان الضرورة تجوز رد الشي الى اصله لان استقامة الشعر مرعية
فتعارض علة منع الصرف واذا تعارضا رجع الاسم الى اصله من الصرف ولا يدخل تنوين المبني
للضرورة اما عند الصرف من التنكير وغيره فواضح لعدم وجود مدلوله فيه واما تنوين الصرف
فلانه للاهلية والاعراب من كمال الاسم وكيف يوجد الاهلية مع انتفاء الكمال ولان تنوين
التمكن ما يتبع الاعراب اصلا ولا اعراب للمبني وقالوا صرفه للضرورة يدل على ان
التنوين متعذر فيه ولذا لا ينون المبني والمعرف باللام ضرورة قوله او للتناسب وهو
قسمان اما تناسب لانضمام كلمات منونة اليه كما في قوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا
فانه لما انضم الى سلاسل ما بعده منونه ومناسبة الكلام مرعية لفظا كما هو عية معنى ولذا
اختير الفتح في قوله حين امر كاتبه اكتب يا جاد ان الوكب جاد واقرأ يا سيدي بالكسر
افصح واكثر فقال اكتب بالضم فان الامير نظر الى تناسب اللفظ والكاتب الى اللغة الفاشية

جواز الصرف
لغير المنصرف
للضرورة وما
الحق بها

كما اختير النصب فجاء زيد وبكرا اتنه واذا روعيت عارضة علة منع الصرف فصرف ملتفتى
اصله واما ما ناسب من رؤس الاى والفواصل كقواريرا الاول لانه راس ىلاية ورؤس آى اى اخوانه
في الوقف بالالف فاقتضى مناسبته اياها صرفه ليوقف عليه بالالف فيناسبها واما قواريرا الثاني
فانما صرف اذا صرف الاول فيكون صرفه لانضمامه منون اليه فيكون صرفه للتناسب من القسم
الثاني وانما سمي لغير ملاية داسها لانه لم ير من الادب تسمية كلم الآية وهو قريب من راس الاية
الاخرى فيها . راس ملاية وقول الحاجبي وقول بعض ان الصرف في مثله لانه الاصل اشارة
الى تجويز الامرين من الصرف ومنعه بالجل لامتناع جواز الصرف في مثل جاء ابرهيم واحمد
في السعة اتفاقا فانهم فثبت ان علة الصرف التناسب سهو لان الظاهر انه ليس من جوز الامرين
لم يجوزهما مطلقا وانما جوز في الجمع لا غير ولا يجوز البصريون منع صرف المنصرف
لضرورة الشعر لان الضرورة انما يجوز الرجوع الى الاصل كصرف غير المنصرف اذ
لا يبطل الاصل بالضرورة وجوزه الكوفيون اذا كان في ذلك الاسم سبب من الاسباب
كقول العباس بن مرداس فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع و
قبله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع والعبيد اسم فرسه والعيينة ابو حفص
والاقرع ابو حابس ومرداس ابو القائل اى لم يزيدا على قيل عليه روى يفوقان شيخي
في مجمع اجيب ان رواية مرداس ايضا صحيحة مذكورة في صحيح مسلم وغيره ولا يرد رواية
باخرى اذا لم يتعارضا فقيل لو جاز منع صرف مرداس مع انه افيد في المعنى لما عدل عنه الى
شيخي قلت قد يعدل عن الجائز كراهة ارتكاب الضرورة وكقول ذى الاصبع
وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض والمراد بعامر معنى ولقوله ذو الطول
اجيب بل المراد به القبيلة وانما قال ذو الطول حملا على معنى الحي اذ يدعى ههنا ماله جهات
كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل قال ابن السراج قد يحذف الحرف الاصلي
للضرورة فالتنوين اولى اجابه ابو سعيد بان الحرف الاصلي لا يفيد معنى بخلاف التنوين

فانه

فانه يفيد الامكنية واختار ابو علي مذهب الكوفيين وانشد قول الكميت يرى الراؤون
بالشفرات منها وقود ابي حباحب والظبينا الشفرة السكين العظيم وحد السيف
وحباحب رجل بخيل يوقد نارا ضعيفا مخافة الضيف وابو حباحب ذباب يطير
بالليل كانه نار والظبة طرف السيف واصله ظبو وجمعه ظبون وقول الشاعر
اؤمل ان اعيش وان يومي باول او باهون او جبار او التالي دبار فان افته
فمونس او عروبة او شيار قال وما يقوم مقامها الجمع والفا الثالث اقول
الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع وهو ما يكون في اوله حرفان مفتوحان وبعدهما الف
الجمع وبعده حرفان او لهما مكسور في الاصل او ثلثة احرف اوسطها ساكن موجود
ما بعد الالف او المبدل عوضه قبله فيخرج متقاوم وسلام وثمان ويماني لان الفها
بدل من احدى يائي النسبة فشذ منعه في قوله يحدو ثماني مولعا بلقاحها
حتى هممن بزيغة الارتاج وصف ابلا اولع راعيها بلقاحها ثم حداها فهممت
باسقاط الاجنة وكذا عجالى وعبال جمع عبالة اى الثقل على حد تمرة وتمر
فانه لا حظ للحرف المدغم من الحركة في مثله بخلاف جواد لان له نظيرا من غير المدغم
فليحمل عليه وهو صنولرب وحوارى اى الناصرون وحوالي اى المحتال لانه شبه
ياء النسب اى فعالي كظفاري وكلاعي بزيادتهما وعدم وجودهما قبل وجود الالف
ويا النسب لا يعتد بها فكذا ما اشبهها ويدخل فيه قماري جمع قمري لوجود اليا قبل
الالف فتباين ياء النسب لكن لو سمي بظفاري ثم نسب اليه لصرف لانه حذف الياء
الاولى فصار كالظفاري وكذا يدخل صحاري فان اصله صحاري ثم حذف
الياء الاولى فصار كما تخفيفا ثم قلبت الثانية وفاقا بنه ومن ما لم يكن يا منقلبه
عن الف التانيث نحو الداعي ولئلا يسقط بالتنوين فيكثر الحذف وكذا دواب لكونه
مكسورا الاصل يقوم مقام علتين لان كل ما جمع قرة جمع تلسين بجمع مرة لغوى الا اذا كان

ما يقوم مقام علتين
الربيع البيد وان نحب النافة اى اعلقت رحمها على الماء

على هذه الصيغة فانه لا يجمع وان جمع مرة فهذه الصيغة منتهى صيغ الجمع واقواها وابعدها عن
المفرد فقام مقام علتين وكذى الف التانيث مقصورة وممدودة اسما او صفة مفردة ا
او جمعا كسُعْدى وفعلى وجرحى وصحراء وحمراء وفقهاء يقوم مقامها لانه اختلط
بما فيه من اول وضعه ولذا لا يحذف في الجمع نحو سَكْرى وسكارى ولا في التصغير والنسبة
بخلاف التاء نحو جفنة وجفان وبصرة وبصري فانها في حكم الانفصال الا في قليل نحو حباية
بالياء وحِذْرِيَة وعرقوة وعرقوة خشبة تجعل فوق الدلو اذ لو قدر سقوطها لزم بناء
فعلي وفعلو ولم يوجد في كلامهم والحِذْرِيَة الارض الغليظ فجعل التاء علة ولزومه
الزائد كعلة اخرى وغوغاء وهو الجراد المتحرك قبل ان يطير وبها شبه الغوغاء من
الناس وهم الكثيرون المختلطون يصرف ان جعل فعلالا ولا ينصرف ان جعل فعلاء
وذهب سيبويه الى ان اشياء مفرد يراد به الجمع نحو طرفاء لانه يجمع على اشاوى كصحراء
وصحاري وكان شيئا أفعلاء فقدم الهمزة الاولى استثقالا لتقارب الهمزتين وذهب الكسائي
الى انه افعال جمع شيء كشيخ واشياخ لكنه اشبه صحراء لفظا فحمل عليه حكما وهو تعسف فرع
والف الالحاق المقصورة اشبهت الف التانيث المقصورة في انها لم تبدل من غيرها بخلاف الممدودة
كعلباء فلو سمي بما هي فيه لم تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير فاذا سمي رجل بعلقى
تقال هذا علقى معه علقى آخر قال العدل الى آخره اقول العدل لغة الميل واصطلاحا
خروج صيغة عن صيغة هي اصل وهو اما ان يتحقق فالنظر اليه في نفسه بدليل يدل عليه
وهو مخالفة قاعدة من قواعد لغتهم وهو التحقيقي واما ان يصير اليه لضرورة وجدانه غير منصرف
اذ لو لم يكن العدل يلزم خرم قاعدة وهو منع الصرف بعلة واحدة وهو التقديري فالاول
منه ثلاث ونحوه وبيان تحقيق العدل فيه ان معناه في قولك جاءني القوم ثلاث ثلاثة ثلاثة
وثلاثة ثلاثة هو الاصل لان اسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مكررا هي مطردة
من واحد الى عشرة وهو اطراد دليل الاصالة والحقيقة وهو العدد وما استعمل منها على صيغة فعال

ومفعل

ومفعل لم يثبت اطراده وانما قال الى عشرة اذ لا خلاف ان ما فوقه مكرر اللفظ او نقول
اسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي على فعال ومفعل لم يطرد لانه لم يستعمل الا
من واحد الى عشرة فلا يكون اصلا وثلث منها ولان معنى ثلث الحصر في تقسيم من هو له
على الصفة المشتقة هي منها يعني معناه في جاء القوم ثلث منحصر لا زائد ولا ناقص في تقسيم
القوم باعتبار المجيء على الثلاثية المشتقة ثلث منها واصل ذلك في كلامهم ان يكون باسم
المراد تقسيم الاشياء عليه تقال جاء القوم رجلا رجلا وجماعة جماعة وثلث غير مكرر
فهو فرع عن المكرر وهو ثلثة ثلثة ومفعل وفعال مسموع من واحد واثنين وثلثه
واربعة ومفعل مسموع من خمسة واجاز الكوفيون والزجاج كلا الوزنين من البواقي
قياسا على ما سمع ولم يقع الا نكرة اما خبرا نحو قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى
او نعتا كقوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فالمانع في ثلاث ونحوه العدل
والصفة بتنبيه مثنى الثاني في قوله صلى الله عليه صلوة الليل مثنى مثنى تاكيد لانه داخل
في حده اذ معناه اثنين اثنين اثنين اثنين وزعم كثير من النحويين منع صرف ثلاث
ونحوه لتكرر العدل فيه كمنع الف التانيث بغير معدد ولا عن لفظ ثلثة ثلثة ومن معناها
وانما حملهم عليه ان الصفة الطارئة على اسم العدد وغيره لا تعتبر في منع الصرف قلت
وصفيه ثلاث ليست طارئة لانه عدل عن ثلث ثلثة باعتبار وقوعه صفة لا باعتبار كونه
عددا لانه لا يستعمل هكذا عددا فيكون ثلث وصفا من اصل وضعه فاذن يستغنى
عن تقدير عدل ثان فيه ثم قال الحاجبي لابد في العدل خروج عن اللفظ الاصلي كثلاث
عن ثلثة ثلثة وعن المعنى الاصلي لكن معنى العدد الى معنى انقسام الجملة على هذه الصفة
من الثلثة والا لورد كثير من المعدولات اللفظية قلت كامكن واحلف جمع مكان و
حلف قال المالكي العدل تغير اللفظ من دون تغير المعنى ولذا لم يمنع الصرف ضراب
وضروب ونحوهما لانهما ليسا عدلا لان تغير اللفظ لتغير المعنى وهو المبالغة وانما لم يمنع

فعل بمعنى مفعول كجريح وذبيح لان فيه تغيير المعنى ايضا فليس عدلا لان مجروحا تقبل
الشدة والضعف والمعنى وموجريح متعين للشدة لان من اصيب في لحم انه بمديه
يسمى مجروحا لا جريحا فقلت يرد على الحاجبي بلث لانه ليس معدولا عن ثلثه
او ثلثه ثلثه مطلقا بل عن ثلثة ثلثه في مثل قولك جاء القوم ثلثه ثلثه بدل عليه
كلامهم وثلثة ثلثة في هذا الكلام ليس معناه العدد بل الحصر في انقسام الجملة على الصفة
اللائقة فلا يكون المعنى متغيرا وكذى على المالكي امكن واجلف لانهما متغيران من لفظي
امكنه واجلفه واذا اختل ارآء هما فنقول قد قلنا انه لا بد للعدل من فائدة وهي
رفع اللبس فان ثلثه ثلثه في جاء القوم ثلثه ثلثه وان كان معناه انقسام الجملة على هذه
الصفة لكن يحتمل اسم العدد ايضا اذ هو اصله فاذا قلت بدله ثلث اندفع الاحتمال فالعدل
لغيره لرفع اللبس فثلث عدل وامكن ونحوه لم يدفعا لبسا فلا يرد واما اخر فيتحقق
العدل فيه انه جمع اخرى واخرى انثى آخر وهو للتفضيل واسم التفضيل لا يستعمل الا
باللام او الاضافة او من لكن اخر وبابه لما فيه من معنى التأخر الذي هو امر اضافي فهو من
حيث هو هو لا بد له من غيره استغنى عن الثلثه فاذا قلت مررت بزيد وبرجل آخر
علم ان المراد آخر من الاول ففيه عدل لفظي عن احد الثلثة قال الحاجبي وعن معناه نقلا
في التأخر الوجودي الى التأخر الذكري متقدما في الوجود او متأخرا قال وعنهم لم يقل
جمادى الاخرى لانه لا يعلم انه للتأخر الوجودي والغرض بيان ذلك فوجب ان
تقال جمادى الآخرة كما قيل ربيع الاخر بكسر الراء قلت لو كان قبل العدل للتأخر
الوجودي لتعين جمادى الاخرى كذلك لانه ليس معدولا اذ فيه اللام فلا وجه لتعين
جمادى الآخرة بل الصواب ان يقال انه قبل العدل للتأخر اعم من الوجودي والذكري
فعدل لتعين الذكرى فالعدل لرفع اللبس وليس اخر جمع الاخرى بمعنى الآخرة فيكونا
فيه على وضعها كالتي في قوله تعالى قالت اخريهم لاوليهم فانها جمع على الغير مصروفا

لانه غير معدول والفرق ان التي بمعنى آخرة للانتهاء بخلاف التي مذكرها آخر واذا تعطف
على هذه مثلها ولو مررت بنحو عندي امرأة ولعزي واخرى لا على التي بمعنى آخرة وقال
النحاة افعل التفضيل قياس بابه ان يستعمل باللام اذا قطع عن الاضافة ومن افاد قطع
لغيره عن الاضافة ومن تعين ان يستعمل باللام فلما لم يستعمل باللام ايضا تحقق انه معدول
عما فيه اللام اي عن الآخر وقال الفارسي معترضا عليه لو كان معدولا عما فيه اللام لوجب
ان يكون معرفة لان كل معدول عن المعرفة لا يقصد به الا قصد تلك المعرفة بدليل سحر
اذ العدل تغيير الصيغة مع بقاء معناها بخلاف التضمن فانه استعمال الكلمة في معناها الاصلي
مع معنى آخر ولما ثبت كونه نكرة بالاتفاق بطل كونه معدولا عما فيه اللام ولم يذكر غيره جوابا
واجاب الحاجبي عنه بجواب يتوقف على معرفة حكم امس وسحر فاقول ان اريد بسحر سحر
يوم بعينه عرف باللام او الاضافة نحو طاب سحر اليوم وتمت عند السحر وقد يعري عن الآلة
اذا وقع ظرفا وان اريد سحر يوم بعينه نحو خرجت سحر معدولا عن السحر ومنع الصرف
للعلمية الغالبة عليه كابن الزبير والعدل واثبت العدل فيه لان اسم الجنس اذا اريد به
فرد معين منه عرف باللام او بالاضافة ولا يجعل متضمنا اللام حتى يبنى خلافا لصدر
لصدر الافاضل ولان جعله عدلا لسقي معربا اولى من جعله متضمنا ليصير مبنيا وقال
المالكي لو بني لضم كقبل قلت لا يلزم بل لو بني لفتح للتخفيف نحو اين وكقوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين واذا انكر سحر صرف وامس معرب غير منصرف عند بني تميم
للعدل والعلم كسحر عند الجميع ومبني عند اهل الحجاز لتضمنه اللام والفرق ان سحر
استعمل نكرة ومعرفا باللام فحسن ان يجعل معدولا عن السحر ولم يلزم فيه الا مخالفة
القياس من جهة وهو تعريفه العدلي ولم يحسن ذلك في امس لانه لم يستعمل امس نكرة حتى
يعرف باللام فالامس بلام التعريف على غير القياس وامس معرفا على غير القياس ايضا
فلو جعل معدولا عن الامس لزم فيه مخالفة قياسين احدهما فيه والآخر في المعدول عنه فجعله

العوامل المانع من العرف

اي غير صدور الافاضل

علامالم يلزم منه المخالفة ولعدة اولى ولذا بنى عند الحجازيين واعلم انه يجوز اظهار اللام
فيه ان جعل معدولا عنه ويمتنع ان جعل متضمنا له رجعنا الى الجواب عن اصل السوال فنقول
يصح ان يقال جمع معدول عما فيه اللام ولا يكون معرفة لعدم قصد التعريف ولا بعد فيه فان
العراك في ارسلها العراك نكرة مع وجود اللام فيه وانما يكون المعدول عما فيه اللام معرفة
اذا قصد اللام فيها كامس ولذا بنى عند قوم او بقصد كونه علما كما في سحر ولذلك اعرب
ومنع الصرف ولغز معرب دايما فلا يتضمن اللام وصفة ولا يكون علما ايضا دمها كما سياتي
فثبت انه يصح ان يكون جمع وان عدل عما فيه اللام لعدم القصد بالتعريف بل يجب لعدم
تقدم التعريف فيه لما في لازمه فيه وفيه نظر لانه جعل لمس مثالا للمعدول وليس
معدولا بل متضمنا على الاصح اللام والحق ان من شرط في العدل بقاء معنى المعدول عنه
لا يكون اخر معدولا عن الاخر ومن شرط تغير المعنى يكون عدلا لانه صار نكرة الا اذا
شرط التغير الى الزيادة ولم يقل احد بانه عدل لانه صار فيه لانه يستلزم البناء كقبل و
يمكن ان يقال ان قياس اسم التفضيل اذا كان نكرة غير مضاف ان يفرد بمن نحو مررت
برجل افضل منك وبامراة افضل منك ولغز نكره غير مضاف فقياسه الافراد نحو
مررت بنساء آخر منك فحذف من ثم عدل الى اخر عن صيغة لغز وهو عدل محقق
لا يرد عليه اعتراض الفارسي واما ذكروا اخر دون اخواته كقولك لغز واخران
واخرون واخرى لان اثر العدل لا يظهر الا فيه اقول يكون فيه بغير كثير من
حذف من ودخوله ولغير آخر الى اخر فاختار النحويون العدل عن الاخر لذا
ومنعه الصرف اذا سمى به عند سيبويه يدل على انه معدول عن اخر وصرفه عند الاخفش
على انه معدول عن الاخر اذ لا يعتبر فيه حينئذ في المنقول الى العلم وكل عدل جعل علما
فهو لمنع الصرف الا سحر وليس لانه ليس في لفظها يعتبر يشعر بان التسمية بها تسمية
بمعدول بخلاف اجمع ولغز ونبيه العدل لغير اللفظ مع تغاير معناه عند المالكي

ومع

ومع تغيره معناه عند الحاجبي ومع تغاير معناه مزيدا عليه رفع اللبس عندي فان قلت التضمن غير العدل
فاقول التضمن ان يراد من نفس كلمة معنا جامع معنى كلمة متروكة امتنع اظهارها واعمالها نحو كيف
ولا رجل والبدل كلمة تفيد فائدة المتروك الذي هو في موضعه سواء هو معموله اولا جاز اظهاره
اولا نحو سقيا له وزيد في الدار ووالله فقولهم كتب متضمن الجملة مجاز والتقدير ترك كلمة او
بعضها لدلالة معنى الكلمة الباقية عليها كترك التاء من مرضع او لكثرة استعمالها وقد نظيركي
في قولك استغفر ربك الذنب وكتاء هند فانها تظهر في تصغيرها ثم ان لم يغير هيئة الباقي
بوجه ما نحو الله لافعلن في تالله لافعلن ومنه غلام زيد ونحوه ان قيل العامل حرف الجر
ويا ثمود تعال يراد وجوده وكان حكمه حكم الموجود وان تغير نحو ايم ونحوه ويا بني والذنب
ويوم الجمعه اذا نصبا بفعل نحو استغفر الله الذنب يوم الجمعه وهو غير مراد والحذف ترك
كلمة او بعضها مع استعمال الباقي في معناه الاصلي انالة تغير معموله عليه سواء جاز اظهار المحذوف
معه فهو جائز حذفه كقولك زيد في جواب من قام اولا فيجب حذفه كقوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك وكثيرا ما يستعمل بعضها مقام بعض في الكتب واما جمع فانه
جمع جمعاء انثى اجمع وهذا الباب في الاصل صفة يدل عليه قولهم بهيمة جمعاء اي سالمه
لا عيب فيها ولذا قال صلى الله عليه وسلم هل تحس فيها جدعاء اي مقطوعة الاذن
فالعلة الاخرى مع العدل في جمع وزن الفعل في اجمع الوصفية الاصلية كما في اسود
اذ ليس فيهما صفة محققة لكونها تاكيدين والتاكيد والصفة متغايران لتميز كل عن
الاخر بخاصيته وليست العلة الاخرى التعريف لان التعريف المعتبر في منع الصرف
تعريف العلم دل عليه قول المحققين وهما ليسا بعلم لجرى كل منهما على الشيء واشبهه نعم علم
انها معرفة لجريها على المعارف كقوله ونادى منادي الحي ان قد اتيتم
وقد شربت ماء المزادة اجمعا فقيل علم لمعنى الجمع والعموم الذي في اجزاء متبوعه
اي علم معنوي وليس معرفة بالاضافة واللام لستمر افراده او لبنى كقبل وعوض ولان

قف على القول بان المعتبر من التعريف في منع الصرف تعريف العلم ٥ بلغ

التعريف الاضافي لا تمنع الصرف وليس متضمنا للام و الا لبني وقال المالكي تعريفه من جهة
انه في نية الاضافة فان اصل جمع جمعهن فحذف الضمة للعلم فصار من حيث كونه معرفة
من غير آلة كانه علم فمنع الصرف وليس علما لانه اما شخصي كزيد او جنسي كاسامة وجمع
لم يختص لشخص ولا جنس وهو ضعيف جدا لما ذكرت انه ليس معرفة بالاضافة
ولان المانع العلمية لا ما اشبهه و لم لا يكون تعريفها شخصيا و هو كونه علما لقوله باجمعه
كنزال لانزل وقال الحاجبي المانع والعدل و الصفة الاصلية كان اصله بمعنى مجتمع وقول الخليل
هو معرفة لمجيء كلهم يعني ان الاضافة في المعنى مقدرة بيان لصحته جريه على المعرفة
توكيدا لا ان المانع من الصرف قلت فيه تسليم ان تعريفه بالاضافة فلزمه ما لزم المالكي
اولا ثم الحق انه ان جعل المانع في اجمع وما به العلم يكون جمع عدلا عن جمعاوات لانه
قياس فعلاء العلم نحو الخضراوات جمع خضراء اي السماء وان جعل الصفة يكون عدلا
عن جمع وان جعل شبه علم احتملها والعجب ان الحاجبي اختار ان المانع الصفة ولم ير انه
عدل عن جمع والمالكي اختار ان تعريفه بالاضافة وان اجمع مذكره فيكون صفة وجزم بانه
عدل عن جمعاوات قال الحاجبي قال الخا جمع جمع جمعاء انثى اجمع وقياس جمع فعلاء
وافعل فعل فعدل الى فعل واعترض عليه الفارسي وقال انما يجمع على فعل اذا كان من
الالوان الممتنع مذكره من الجمع بالواو والنون واما ما جمع مذكره بالواو والنون فليس
من فعلاء افعل المذكور وقد قيل في مذكره اجمعون فلا يكون جمعا من باب حمراء احمر
ولا يكون قياس جمعه جمع بل الاولى ان يجعل معدولا عن جماعى لان فعلاء الذي ليس بصفة
قياس جمعه فعالى كصحراء وصحارى فقال المالكي انما جمع فعلاء على فعالى اذا كان
اسما محضا وليس جمعاء كذلك لان له مذكرا مجموعا بالواو والنون فقياس مونثه
الالف والتاء قلت في ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مونثه ومذكره فانه لا يجمع
تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتاء ولا اشكال ان كتع وكتع بجمع فيما ذكرنا

وفائدة

وفائدة العدل سواء جعل عدلا عن جمع او غيره ان اصله يحتمل الصفة او الحال فعدل
ليتعين للتاكيد قال او تقديرا اقول كعمر وزفر وقثم وزحل فانها تمنع الصرف
وليس فيها الا العلم ظاهرا فلو لم تقدر العدل معه لزم خرم قاعدة معلومة من كلامهم
وهو منع الصرف بعلة واحدة فحكم انها معدولات عن عامر وزافر وقاثم اي معطي
وزاحل وانما حكم بانها معدولات عنها لانه اذا لم يكن بد من تقدير العدل فيها فعن ما جرى
على الفعل اولى اذا كثر الاعلام كذلك الا انه عدل ليتعين للعلم اذ لو سمي بعامر لاحتمل
الصفة والعلم ايضاح قال الاندلسي العدل ان ينطق بصيغة ويريد غيرها وانما
عدل لتوكيد نفي اعتقاد الوصفية فان عامرا من صيغ الصفة فعدل الى عمر لانه ليس
من صيغ الصفة وتعلم بملاحظة الاصل اذ لا يفهم عن عمر وثلاث معنى الا بالرجوع الى
اصلها المعدول هما عنه ولان تقدير العدل للضرورة ان جاز عنه منصرفا كادد
ابو قبيلة لم تقدر فيه عدل وقال الحاجبي انه معدول عن لفظ عامر وعن معناه الجنسي
الى العلم ويرد عليه ما تقرر في ثلاث وعمر ونحوه لم يوجد نكرة بل هو من اول امره علم ولذا
لم يدخل فيه اللام وفي غيره من المعدولات بعضها وما وجد على وزنه نكرة كرطب وصرد
ورتع وهو فصيل نتج في الربيع اذا سمي به ينصرف ويدخله اللام اذ لا عدل توضيحه
موزون فعل اما غير عدل وهو اربعة اسم جنس وجمع ومصدر ووصف نحو صرد
وظلم وهدى وحطم وكلها تنصرف وان سمي به واما عدل وهو اربعة ايضا وهي جمع
عمى وجمع واخر كلها غير منصرف ونحو لكع وهو مبني فاذا سمي بها انصرف فاذا
سمعت فعلا علما صفته ان لم يعلم اشتقاقه الا ان يقوم دليل منع صرفه نحو كتع
وبضع فان علم اشتقاقه فان لم تجده نكرة نقلتها الى العلم حكم بمنع صرفه والا
تصرفه الا ان تسمع خلافه اذ لا اشتقاق والعدل مع عدم استعماله نكرة دليله
فزحل غير منصرف لانه علم اشتقاقه ولم يوجد نكرة وعمر وزمزا المشتقان وان استعملا

نكرتين كعمرج عمرة ورجل عمرا اى كثير العمارة ورجل زفر اى كثير العطايا لم يحكم بانهما نقلا عنهما بل بما شاركا ما فى اللفظ معدو لين عن عامر وزافر نقدير المنعهما الصرف
وحطم اذا وجد علما صرف لوجوده نكرة كقوله قد لفها الليل بسواق حطم ولو
وجد غير منصرف حكم انه معدول عن حاطم لا انه منقول عن حطم النكرة واذا صغر
عمر ينصرف لزوال صيغة العدل ولان العلم فيه يضعف بالتصغير الذى هو صفة فالاسم
قد ينصرف مصغرا ومكبرا كزيد وقد لا ينصرف فيهما كاحمد واحمر وطلحة وزينب وحمراء
وسكران وابرهيم وقد ينصرف مكبرا لا مصغرا كتضارب اذا جعل علما فانه اذا صغر
يصير كتذحرج وقد ينعكس كالو سمى بسرحان او سلطان فانه اذا صغر سقلب الفه
ياء ولا يبقى فيه الالف والنون المزيدتان وكذا مساجد اذا صغر ينصرف قال وقطام
فى بنى تميم اسم بلدة ينسب اليها يعنى قطام وسجاح وحذام اسماء نسوة وشراف اسم ارض
وكساب وخطاف اسما كلبين وظفار اسم بلدة ينسب اليها العود الظفارى وما هو
من هذا الباب وهو اسم المونث على مثال نزال فان الحجازيين يبنونه على الكسر كقوله
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام ولا علة له الا تشبهه بنزال
فى الوزن وتقديرا لعدل فيه فيجب تقديره فيه وبنو تميم يمنعونه الصرف الا ما آخره راء
فانهم يوافقون الحجازيين فى بنائه نحو حضار وظفار لان لغتهم الامالة والراء
غير المكسورة تمنعها فبنوها على الكسر ليتهيأ لهم الامالة الا قليلا منهم لا يبنونه
قال الاعشى ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار وبار ارض كانت
لعاد واذا كان الاكثر على بناء حضار وجب الحكم بالعدل فى الباب كله عند من
جعله مبنيا او ممنوع الصرف تقديرا اذ لا قياس ولا علة تقتضى ان يكون المبنى مبنيا
الا العدل والممنوع من الصرف هو المبنى بدليل ان فى الكثير مبنى عند الجميع فكما
قدر العدل فى المبنى وجب ان تقدر فى الممتنع من الصرف وان وجد فيه العلم والتانيث

لانه

لانه هو ولذا اعرب من هو زنا نه عند الجميع كذلك اسم امراة لا نقدر فيه العدل واذا قلنا
انه اسم مونث نقدر مبنيا . مونثا اما لو فقد رسمى سفار وهو اسم ماء وسمى حضار
وهو كوكب كوكبة وما سمى به منه مذكر فغير منصرف ايضا لانه يكون فى اصله مونث زائد كعناق
ومنهم من يصرفه كصباح المسمى به قال الوصف شرطه الى آخره اقول الوصف ما دل على
ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره وشرط الوصف كون الاسم صفة فى اصل وضعه فلو
عرض زوال الوصفية عنه لم يضر لان العارض لا اعتداد له بدليل صحة ايمه واكسوا غلال
يجاف واظهار انتزار الاعلى ما در من الكلام فانه لو سمى بخمسة عشر المبنى يصير معربا غير
منصرف عند بعض فيمنع الصرف فى اذهم للقيد واسود لا سود الحيات وهو اسم ولذا
قيل لانثاه اسودة كثور وثورة لا سوداء وارقم حية منقطة وان خرجت
عن الوصفية بالغلبة يعنى انها صفات استغنى بها عن ذكر موصوفاتها معها واصل وضعها
للصفة بدليل ان استعمالها صفات اكثر واعم فلو استعمل ما هو اسم فى الاصل صفة
لم يعتبر وصفيته لعروضها بدليل صرفهم مررت برجل ارنب اى ذليل وبرجال
اكلب اى لخساء وبنسوة اربع فانه صفة لنسوة وعلى وزن الفعل الا ان و
صفيته عارضة لانها من اسماء العدد وهى لغير الصفة فى الاصل فان اربعا فى نحو
اربع نسوة تدل على الذات اذ لم يتقدمها ما دل على الذات وفى نحو بنسوة اربع
صفة لتقدم ما دل على الذات وقد تصرف ابطح للاسمية العارضة والفرق بين
عروض الوصفية فانها لا تعتبر اصلا وعروض الاسمية فانه قد تعتبر ان الفرق
اصل فيرجع اليه بسبب ضعيف ومنع الصرف خروج عن الاصل فلا يصار اليه
الا بسبب قوى والعارض ليس بقوى فان قيل فان الوصف شرطه ان يكون
فى الاصل فيلزم ان ينتفى بانتفائه وليس كذلك فالمراد منه قلت ومو تعالى ولت
التوفيق الشرط ما يستلزم نفيه نفى امر على غير الجهة السببية اى لا يكون سببا

اي وجود والامر المشروط

ولاجزائه فان انتفى وجوده بانتفائه فهو شرط لوجوده وان انتفى حكمته بانتفائه فهو شرط لسببيته وان انتفى حكمه بانتفائه فهو شرط لحكمه فالاول كالحيوة للعلم فانه ينتفي بانتفائها والثاني كالقدرة على التسليم للبيع فان البيع سبب وحكم الملك وحكمته الانتفاع وبانتفاء قدرة التسليم ينتفي الانتفاع والثالث كالطهارة للصلوة فان الصلوة سبب وحكمه الثواب وحكمته التوجه اليه تعالى وانتفاء الطهارة يستلزم تحقير امره تعالى المقتضي عدم الثواب مع بقاء التوجه ففيما نحن فيه الوصف سبب لترك دخول التنوين للتخفيف فالوصف السبب وترك التنوين حكمه والتخفيف حكمته فكونه في الاصل وان لم يكن شرطا لوجوده اذ لا ينتفي بانتفائه ولا لسببيته اذ لا ينتفي مطلوبية التخفيف بانتفائه لكنه شرط لحكمه اذ عروض الوصف يستلزم ان لا يلتفت اليه ويجعل كالمعدوم فيبقى الاسم على اصله ولا يمنع منه التنوين وهو نقيض الحكم الذي هو ترك التنوين ولا تغفل عن هذا في سائر الاسباب فان قيل ينبغي ان يصرف اسود اسما للحية اذ يدخله للمؤنث التاء وان يكون صرف اربع لقبوله التاء نحو برجال اربعة قلت التاء انما يخل بوزن الفعل اذا كان في اصل وضع الكلمة للتانيث لان اصله ذلك فلا معتبر بغيره والتاء في اسودة نابية فيها مع استعمالها اسما ولم يدخله حين كان مستعملا في اصل وضعه وهو الصفة ووزن الفعل الذي للمذكر انما لم يعتبر في منع الصرف اذا كان قابلا لدخول التاء فيه كيعمل واسود الذي صار اسما ليس كذلك لان شانه مع اسودة كشان كلب وكلبة فان كلا منهما اسم براسه مخالف للاخر وليس اصل كلبة كلب ثم لحقه التاء بل هما كرجل وامراة فليس اسود قابلا للتاء وفي اربعة ليست للتانيث الاصلي الذي بلا واسطة بل الجماعة لما اعتبار له ولذا لو سمي مذكر برجال او نساء ينصرف وايضا تاء اربعة ليست بالتاء التي ينبغي ان لا يدخل الفعل وهي التي للتانيث فيبطل بسببه ما دخله له بعد اذ تاء اربعة الا للتانيث [illegible]

للمذكر

للمذكر وكانه جزء من الكلمة كتاء ضحوبت اسم فرس فضعف امر التانيث فيه وانما ضعف منع صرف افعى للحية واجدل للطائر ذي خيلان واخيل للصقر لانه لم يتحقق فيها وصفية اصلية اذ لم يوجد مستعملا الا في الاشياء المذكورة فليس فيها الا وزن الفعل وقال كان العقيليين يوم لقيتهم ۞ فراخ القطا لاقين اجدل بازيا منع ضرورة ومنعها الصرف ناس من العرب لما لحظ فيه من الاشتقاق فاخذ اجدل من الجدل وهو القوة واخيل من المخيول وهو كثير الخيلان واما افعى فلا مادة له اذ لا تركيب من افع ولا افعا ولكن قارن ذكرها تصور ايذائها فاشبهت المشتق ولا يلزم في المشتق الجوم فان العارورة مختصة قال التانيث بالتاء اقول التانيث اما باحدى الفيه وقد مر واما بالتاء والمعنوي فاما بالتاء فشرطه العلمية لحروفه او كثر مذكرا كان المسمى به او مؤنثا فالقوا والدليل عليه صرف قائمة في هند قائمة ولو لم يكن كذلك لمنع الصرف لان فيه التانيث والصفة وانما اشترطت العلمية لان التاء في غير العلم غير لازمة لمدخولها بل عارضة لانها تنزع وتثبت نحو مررت بقائمة وتقائم ويبقى الاسم على حالها لانه دال على ما دل عليه قبل دخولها اذا المعنى متحد لان المشتق من حيث هو يدل على من قام به المصدر لا على ذكورته وانوثته كما لا يدل على جسميته اذ لو دل عليه لمنع الاسود جسم اذ حينئذ يكون معناه الجسم الاسود جسم وانما ادخل التاء ليدل على انوثته ففهم ذكورة شيء قائم الفنام من قائم لعدم دخول التاء فيه فقائم وقائمة من حيث الاشتقاق دلا على شيء قام به قيام وفهم انوثته من قائمة بواسطة التاء فاذا انضم العلمية لزم التاء الاسم فاعتد بها حينئذ وفيه نظر لانهما ليسا لمعنى واحد بل لا يصدق قائم على مدلول قائمة واذا منع الصرف سقر المسمى به مؤنث وانصرف سقر المسمى به مذكر فيمتنع صرف قائمة مع قائم اولى لتغايرهما لفظا ومعنى بل الحق ان يعبر قائم الى قائمة لتغيير المعنى فلا يعتبر لما مر في اول الباب اولان التاء العارضة يكون كالصفة العارضة فلا يعتبر لانه لم يكن في الاصل بخلاف ما شرط فيه العلمية

ارسال العارض لا يعتبر

فان التانيث ليس لتغير المعنى ولا عارضة وعلم منه ان التانيث بالتا شرطه لزوم التا او
العارض يكون لتغير المعنى فيستلزم ان لا يلتفت اليه وذلك مقتض بقاء الاسم على اصله
ودخول التنوين فيه فهو شرط للحكم لكن العلمية شرط لزوم التاء فاقيمت مقامه
وللعلم مع التانيث امران احدهما انه علة والاخر انه مقوى للسبب الاخر وبهذا الاعتبار
سمّاه شرطا قال والمعنوى اى التانيث المعنوى القصدى كسعاد ايضا شرطه
العلمية لان حرفه الاخير كتاء التانيث ولذا تقال في تصغير عقرب عقيرب من غير التاء
والدليل عليه انك تقول مررت بامراة جريح فتصرفه ولو لم تشترط العلمية لمنع الصرف
لان فيه التانيث والصفة وانما اشترطت العلمية لان التانيث في غيره غير لازم الى اخر
ماذكرت في التانيث بالتاء سوالا وجوابا قال وشرط تحتم الى جوز ومنع اقول
شرط تحتم اى وجوب تاثير التانيث المعنوى في منع الصرف احد الامور الثلثة ولم تشترط
في اللفظى شىء منها لانه متحتم التاثير مطلقا اى متحرك وسطه اذا كان ثلاثيا قطعا وانما
اشترط احد الامور اذ الثقل مطلوب في غير المنصرف فينزل الحرف الاخير في الزائد
على الثلثة مقام التاء ولذا لا يدخله التاء اذا صغر وكذى حركة الوسط في الثلاثى المتحرك
الوسط ولا بعد فيه فان النسبة الى جمزى جمزى كما الى حبارى حبارى بخلاف حبلى
فان النسبة حبلوى وكذى العجمة في ساكن الوسط كما في ماه وجور وبلخ وحمص
اسماء بلاد مشهورة اعجمية ولا بعد فانه وضع الاسم خماسيا والفعل ثلاثيا ورباعيا
لا غير لا فادة ثقل معناه مقام الحرف الخامس وكذى ينزل الثقل الحاصل بالتانيث
اذا سمى مونث بمذكر الاصل كما اذا سمى بزيد امراة منزلة التاء وبعض جعله كهند
في الوجهين فلو كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير مذكر في الاصل كهند جوز على السنتهم
خفيفا ومنع صرفه للثقل فجاز ان تجعل الخفة المبعدة له من الفعل مبطلة لاحد
السببين المقربين له من الفعل فينصرف وجاز ان لا ينظر الى الخفة ولا يجعلها مبطلا

لاحد

اى لزوم التا شرط للحكم وهو منع التنوين

قال ابن اياس يلوم على الحاجبى ان تجيز ترخيم عمر وامثالها بجمين

لاحد السببين اذ الثقل ليس لازما للفظ الفعل اذ يجوز في شهد شهد ولا ينصرف وقد
جمعهما الجرير في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب
التلفع التقنع والعلبة اناء من ادم يشرب به يصفها بانها رقيقة العيش حضرية
ليس ملبوسها وانا رها ما للعرب وما زاد على الثلثة والثلاثى المتحرك الاوسط اذا
وجد فيه السببان يمنعان الصرف اذ لا خفة فيهما تقابل احد السببين وكذى الثلاثى
الساكن الاوسط اذا وجد مع العجمة فيه لان العجمة وان لم تكن مع سكون الاوسط سببا كما سياتى
خلافا للزمخشرى فهى مقوية للتانيث حتى يتحتم تاثيره ولا يلزم من تقويتها سببا ان يكون
مستقلا في منع الصرف الا ترى ان الحرف الزائد على الثلاثة وحركة الوسط مقويا
للتانيث وليسا سببين والا لمنع الصرف جعفر وحسن فهند يجوز صرفه اذ لم يوجد
فيه احد الامور الاربعة المجتمعة وزينب وسقر وجور وزيد مسمى امنع اذ في كل منها واحد
من الاربعة الموجبة لمنع الصرف كما مر قال فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة اى ان سمى بالمونث
المعنوى لان الكلام فيه فالضمير في بدله وانما اشترط في التانيث المعنوى اذا سمى به مذكرا
الزيادة على الثلاثة لان التانيث المعنوى قد فات بتسميته للمذكر فلم يبق الا اعتبار اللفظ
فاعتبر الزائد على الثلاثة لما ذكرنا لمشابهة تاء التانيث لانه حرف مثلها فكان فيه تاء لفظية
ولم تعتبر غيره من العجمة وحركة الاوسط لفوات معنى التانيث وفوات اعتبار ما تقدر بالتاء
فاذا سمى مذكر بجور يزول التانيث مع العجمة مع سكون الاوسط لا اعتبار له وكذى اذا
سمى مذكر بسقر يزول التانيث والحركة ليست بمشابهة التاء لانها ليست حرفا مثلها ولذا
يصغر قدم على قديمة بل جعلت موجبة للثقل لفظا مشابهة لتاء التانيث نقلا لفظيا
للضرورة حتى يكمل الشبه بالفعل ليكون احدى جهتي فرعية سقر معنوية والاخرى لفظية
فاذا لم يبق الحركة مناب ذات التاء ولم يبق ضرورة الى اعتبارها نقلا فلا
تعتبر وانما يمنع الصرف المونث المسمى به مذكرا اذا لم يسبق تانيثه بتذكيره على الشعاع

اواسم جنس كعقرب وكذى الهبوط والصعود لان مسماها الارض فان سمى بجنوب ودبور
وحرور وسموم فعند من جعلها صفات للريح كقول الاعشى لها زجل كحفيف الحصاد
صادف بالليل ريحا دبورا ثم نقلها لانها حينئذ مذكره الاصل ثم وصف بها المونث فتكون
كحائض وطالق اذا سمى بهما مذكر فانهما ينصرفان لانهما وصفان مذكران فى الاصل اذ
لا علامة مقدرة فيهما الا انهما جريا على المونث وهاؤها لدروح الجيش والحفيف
صوت الريح والحصاد الزرع والدبور اشد الرياح ومن جعلها اسما للريح كقوله
حالت وحيل بها وغير آيها صرف البلى تجرى به الريحان ريح الجنوب
مع الشمال وتارة رهم الربيع وصائب التهتان الرهم جمع رهمة وهى المطر
والتهتان الشديد اى تغيرت الدار وعبرها الدهر فانه يمنع الصرف لانها تكون اسما
لمونث فى الاصل والجمع المكسر مونثا كنساء او مذكرا كرجال اذا جرد عما فى اكلب ومساجد
وبعولة واولياء وغلمان واخر اذا سمى به مذكر ينصرف لان تانيثه للجمع لا للمفرد فلا
يكون لازما ولا ينظر الى افراد نساء لان المثال والعدد ولان اعتبار تانيث الجمع اولى لانه
الحاضر والحاصل بالجمع واذا سمى به مونث يمنع الصرف والاسم الذى يذكر ويونث
كذراع وكراع اذا سمى به مذكر يجوز صرفه وتركه ان زاد على ثلثة واذا سميت امراة
بيد ونحوها مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هند واذا سمى رجل بنت
واخت صرف لان تاءه بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فاشبه تاء جبت وقيل يجوز
تركه وان سمى بنحو هندات يمنع الصرف وقيل ينصرف لان تاءها ليست لمحض التانيث
وهى كتاء اخت ويتعذر تقدير التاء مع وجود تاء الجمع ولان الجمع اذا سمى به مفرد
يبقى على اعرابه ولذا اذا سميت بزيدون امراة تقول هذه زيدون ورايت زيدين
فان قلت قد يعرب زيدون اذا سمى به بالحركة فينبغى ان يجعل هندات غير
منصرف اذا وجد فيه علتان قلت ذلك لخروج زيدين من اصله بالكلية اذا اعرب

بالحركة

بالحركة بخلاف نحو عرفات فانه لم يخرج عن كون اعرابه بالحركة والحق انه غير منصرف للعلتين
مع كونه منونا منجرا بالكسرة ولثمود وقريش ونحوهما ان تونث فيه مضافا محذوفا فاصرف
كقولك مولاى قريش مريدا به جماعة قريش او بنو قريش والا فان قصد به الحى انصرف ايضا و
ان قصد به القبيلة لم ينصرف قال تعالى الا ان ثمود كفروا ربهم الا بعدا لثمود واسم البلد
ان كان نحو مكة ويثرب لا ينصرف والا فان قصد به المكان صرف كبدر وحنين وواسط و
ان اريد به البقعة لم ينصرف واسماء السور اما من حروف التهجى اولا والثانى ان افرد معرفا
باللام فظاهر كالمائدة والتوبة وكذى ما لا يسمى غير الله تعالى به وهو الرحمن اذ قولك قرات
الرحمن المراد به سورة الرحمن والا فان كان عربيا كمحمد لا ينصرف الا اذا نوت سورته فينصرف
وان كان اعجميا لا ينصرف مطلقا وان كان كنوح وهود اذا سميت السورة به لانه كاه والا
ينصرف وان كان جملة تحكى على حاله نحو قرات براءة من الله والاول ان كان حرفا واحدا
تكون كهند تقول قرات قاف وقافا وان كان حرفين لا ينصرف تقول قرات حم
وياسين قال يناشدنى حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم وفى اول السورة
مبنى لان القراءة به كذلك فاختير الحكاية على ما فى اول السورة فيقال جيم وصاد وما زاد
على حرفين يجب فيه الحكاية على ما فى اول السورة تقول قرات طسم اذا لم تركب من اكثر من
كلمتين قال المعرفة شرطها ان تكون علمية اقول المعرفة انما كانت تعتبر اذا كانت
علما شخصيا كاحمد او جنسيا كاسامة ولا اعتبار لسائر المعارف فى منع الصرف
لانها اما مبنية كالمضمر والمبهم من الموصول واسم الاشارة واسم الفعل واما معرفة باللام
او مضافة نحو الارنب وارنبكم وهما موجبان للصرف كما سيأتى فلا يعتبران ولانه لازم
بالوضع وهو اصلى غير عارض بخلافهما فانهما ينفكان فى استعمال المتكلم لا بالوضع ولانهما
عبارة عن المعرف بهما بخلاف العلمية وهذا الانحصار انما يكون اذا لم يجعل باب التوابع
اى تعريف اجمع وجمع واخواتهما من اكتع وابصع وابتع وفروعها الواقعة تاكيدا نحو

اشتريت العبد اجمع والجوارى جُمع اصلا فى التعريف غير العلمية ولم يعتد بذلك التوكيد فى منع الصرف ان جعل اصلا يعنى ان اجمع فى اشتريته معرفة لتاكيده المعرفة وقيل تعريفه بالعلمية كما مر فيدخل التعريف التوكيدى فى العلمية وقيل تعريفه بان يكون فى نيته الاضافة لان اصله اجمعهم كما مر وعلى هذا فقال بعض انها منع للصفة ووزن الفعل وجمع للصفة والعدل لا للتعريف وقال بعض انها منع للتعريف التوكيدى لا للصفة فقال الا نحصرا اذا لم يجعل تعريف التوكيد اصلا ولم يعتد به ايضا اما اذا جعل اصلا واعتد به فى منع الصرف بان يقال اجمع ونحوه احد سببيه التعريف التوكيدى ينضم الى العلمية تعريف التوكيد فيجب ان يقال التعريف المانع العلمية وتعريف التوكيد وقال الاندلسى لسبب صار جمع علما بعد العدل فيدخل فى العلمية قال العجمة الى آخره اقول العجمة شرطها مخالفة كلام العرب بوجه اذ لولاه لصار كالعربى فيستلزم ان لا يلتفت اليه وذلك ينقض تقارب الاسم على صرفه فهو شرط للحكم اعلم ان العجمة وهو ما وضعه غير العرب فرعية لفظية تعرف بان تكون فيه حروف غير حروف العربية كالكاف وباجتماع حرفين لا يجتمعان فى كلمة عربية نحو قلنج فان القاف والجيم لم يجتمعا فى عربى الا فى قبج او بنا غير عربى كجالينوس واسمعيل وبان سُبق باستعمال العرب ويمنع صرفه كابليس وهو اما معرب وهو كل نكرة استعملته العرب ما ادخلت فيه ما هو من خواص كلامهم كاللجام واما غير معرب وهو ما استعملته ولم يدخل فيه شيئا من خواص كلامهم وهو العلم خاصة فاقول العجمة شرط اعتبارها علمية فى العجمة ان تكون علما فى اصل وضعه فى العجم كابرهيم والدليل عليه انك لو سميت بديباج لصرفته لانه اذا نقل الى العرب غير العلم اعتورته احكام وخواص كلامهم من الاضافة واللام فصار كانه من جنس كلامهم فضعف اعتبار العجمة فيه بخلاف ما اذا نقل علما فانه لا يدخل فيه اللام ولا اضافة ينبيه انه كان للعلم الذى اخذته العرب من العجم اسم جنس والعرب لم ياخذه منهم الا علما لم ينصرف

كتالون

كتالون علم المقرى المشهور فان معناه فى لغة الروم جيد لكن العرب لم تأخذه منهم بهذا المعنى الجنسى اصلا واكثر النحويين اشترطوا الزيادة على الثلثة فى العجمة فيصرف نوح وتكج وشتر اسم قلعة قال المالكى لان العجمة سبب ضعيف اذ لا تعتبر مع علمية متجددة كديباج سمى علما بخلاف التانيث وغيره ولامع الوصف كبيسر اى المسمار والتابع بالفارسية ولامع وزن فعل كبقم ولامع الف ونون كصولجان ولامع تانيث كصنجة ولم يوجد الاعجمى الثلاثى فى كلام العرب غير منصرف اصلا قلت عدم اعتباره مع الاشياء فليس لضعفها بل للمانع وهو اعتوار خواص كلام العرب عليها فيمتزج بكلامهم ولا نسلم انه لم يوجد اذ الظاهر ان من منعه الصرف سمعه كذلك وليس فان ذلك لا يدل على وجوب صرفه بل على جوازه لانه اذا علم بالاستقراء ان العلتين مع تحرك الاوسط يمنعان الصرف وقد وجدناهما فيما نحن فيه ولا مانع من التاثير فليجز ان يحكم بعدم صرفه قال الحاجبى لعلهم يعتبر حركة الوسط وهو الصحيح لانه اعتبرت فى سقر وسجر مع ان العدل اضعف لانه امر تقديرى يتوقف على منع الصرف فاعتبارها مع العجمة اولى وقال الاكثر التانيث اقوى لانه يؤثر مع علمية متجددة ولان له علامة مخصوصة غالبا فلا يلزم من اعتبارها معه اعتبارها مع العجمة اجيب ان قوته ملغاة مع تحرك الاوسط يعنى المانع فى سقر العلمية ونفس التانيث لا قوته اذ لا حاجة اليها بدليل ان العدل مع ضعفه يؤثر فى عمر وسحر واذا اعتبر العدل مع تحرك الاوسط فالعجمة اولى قيل فيلزم منع صرف نوح كهند اجيب لا شك ان التانيث اقوى من العجمة ولا يلزم من الغاء قوته فى سقر لعدم الاحتياج اليه لتحركه الغاؤه فى هند وهو فى غاية الخفة لسكون وسطه الذى يبعده عن شبه الفعل ولذا صرف نوح وفى هند وجهان والعجب ان الحاجبى جعل منع صرفه متحتما واستدل عليه مع ان الواقع فى كلام العرب صرفه ولو جعله جائزا واستدل على ذلك لكان اقرب والحق ما قاله الاكثر لان العجمة فرعية لفظية اعتبرت لمخالفتها الابنية والمخالفة انما تتحقق فى الزائد على الثلث غالبا اذ الثلثة موافقة

للابنية العربية اللهم الا ان يقع مخالفة في حركة الاوسط بان تضم اوله وتكسر ثانيه نحو
كُلي وبالعكس ولا يقع ذلك في اصل عربي قالوا ان سمي باعجمي يوازن كلام العرب
وله فيه معنى كاسحاق لاكرام ويعقوب لخرنوب فان قصد بهما المصدر وذكر
الحجل ينصرف والا فلا وان سمي بحاميم لمنع الصرف بقابيل زنة وامتناع لحاق اللام
وقال ابو علي ان سمي بحمدون لمنع الصرف للعلم والعجمة اذلا يوجد عربي آخره واو
ونون لغير الجمعية بل عجمي فيحمل ما وجد في عربه على عجمي ولو سمي بنرجس لا ينصرف لان
التعريب قضى بزيادة النون اذ ليس في ابنيتهم فعللا فايسه اسماء جميع الانبياء
عجمية الا محمدا وشعيبا وصالحا فانها عربية قال الجمع شرطه صيغة الى آخره
اقول جعل الصيغة شرطا للجمع وهي بالحقيقة شرط للحكم لان الجمع سبب لعدم
دخول التنوين للثقل فاذا انتفت سقى الثقل لانه يصير الاسم خفيفا بوجه ما فهي شرط
للحكم او نقول اذا شئنا الجمع فهي شرط للسبب ولم يمنع غيرها من الجموع لان صيغها
تشبه صيغ المفرد لفظا فيكون خفيفا ولذا يجمع اذ كل جمع يجمع الا ما هو على هذا
المثال فكانه ضعف فيه الجمعية وقال بغير هاء احترازا من نحو فرازنة جمع فرزين
فانه صيغة منتهى الجموع وانما صرف لانه بالهاء اشبه المفرد كطواعية وكراهية
لفظا وهو ظاهر ومعنى لان المصدر يدل على الكثرة كالجمع فيضعف الجمعية فيه ولا يلزم
من اعمال الجمع لا مضعف له اعماله اذا وجد فيه مضعف وهو خروجه الى بناء المفرد
وهذا الجمع يقوم مقام العلتين لان الجمع فرعية معنوية وصيغة منتهى الجموع
كفرعية لفظية وقد مر بيانه واعلم ان عبارة النحاة مختلفة فقيل انما لم ينصرف
لانها صيغة نهاية الجمع يعني ما جمع على هذه الصيغة لا يجمع مرة اخرى وان جمع مرة لفقلها
ونحو صواحبات يوسف شاذ وكانه شبه صواحب بسرادق لتفادبهما الجمع جمعه
وقال عبد القاهر لان منها ما جمع مرتين ففيه سببان ظاهران والباقي على زنته فحمل عليه

ولذا الجمع

قلت

قلت مجرد جمع الجمع لا يقتضي منع الصرف فان اجدد منصرف مع انه جمع اجود وهي
جمع نجد وجعل الحاجبي قول عبد القاهر تتمة للقول الاول ثم قال وسببه اي سبب قيامه
مقام علتين انه صيغة منتهى الجموع وكانه جمع مرتين اما تحقيقا في نحو اكالب لانه جمع اكلب
وهو جمع كلب او تقديرا نحو افاضل لانه على تلك الصيغة فاجرى مجراه في الحكم ثم قال وهذا
اولى من قول الاكثرين اي سيبويه وابي علي وغيرهما فانهم قالوا سببه انه جمع لا نظير له في
الاحاد لانه منقوض بافلس وابه فانه لا نظير له في الاحاد ويلزم ان يمنع الصرف قلت
وكذا منقوض بانعام واجبر وبابهما اذ لا مفرد على وزنهما فاجيب بانه قد جاء
ابلمة في لغة وهي خوص المقل وتاء التانيث لا يعتد بها لانها زائدة على البنية ورد
اولا بانه لغة رديئة والمستعمل أُبلُمة وأَبلمة وثانيا بانه نادر والنادر لا اعتبار
له كما في سراويل في هذا البناء القائل هو به اي كالاعتبار في سراويل لندرته في قول
وبناء من بنى منع الجمع على انه لا نظير له في الاحاد القائل به المجيب عن افلس بورود
ابلمة وانه لا يعتد بالتاء وثالثا ان تاء التانيث في مثل ذلك من الحكم اللفظي قد اعتد بها
وهو صرف فرازنة لانه مثل كراهية وليس يفارق فرازنة هذا الباب الذي
يقول به من ان المعتبر جمع لا نظير له في الاحاد وهو مفاعل ومفاعيل الا بتاء التانيث
فان فرازنة بالتاء يشبه كراهية فلو لم يعتبر التاء في ابلمة لم يعتبر في فرازنة فلا يعتبر
ايضا في كراهية بل يجعل كراهية كانه لا تاء فيه فيلزم صرف مساجد لانه يكون له
نظائر في الاحاد وهذا هو الذي اي اعتبار التاء هو الذي يجيب به القائل بانه
لا نظير له في الاحاد لو اورد عليه ان مساجد منصرف لان كراهية على وزنه وكذلك
القائل في صرف فرازنة فانه يقول خرج بزيادة التاء الى زنة الواحد فصرف
وان قال سيبويه انه لا نظير له واذا اعتد بالتاء في فرازنة وجعلها سببا للصرف
فكيف لا يعتد بتاء التانيث في ابلمة وهل هذا الا تناقض فقال ابو علي جاء آجر

واثك وأرُنٌ واصبع وأثمُدٌ وأذْرُحٌ اسما مكانين واشد كما قال تطاول الليلك

بالاثمد واجيب الثلثة الاول اعجمية مع انه وان سلم فليس افعل فيها باولى من فاعل فان فسل

فاعل ليس من ابنيتهم قال الحاجبي لو كان انك واجرا فعلا لكان اصل الفهما ياء او واوا

لان الالف الاصلي كذلك ووجب ان لا تقلب الفا اذ لا وجه لقلبه وارتكاب فاعل اولى

من ارتكاب اعلال لا وجه له وفيه نظر والفصيح كسر همزة اصبع واثمد واذرح جمعان

سمي بهما واشد جمع ايضا لقوله بلغتها فاجتمعت اَشُدى والثالث دليل الجمع وهي

جمع شِدّة بمعنى القوة لا المصيبة وقول سيبويه الانعام مفرد لقوله تعالى انّ لكم في الانعام

لعبرة نسقيكم مما في بطونه ضعيف وانما افرد الضمير لان جمع القلة شبه المفرد

والجواب عن قولهم ثوبٌ اَخلاقٌ ونعلٌ اَسماطٌ اي غير مخروزة لانه طاق واحد

وسراويل سِماط اي غير محشوة وبُرْمَةٌ اعشار للمنكسر بانها جموع وصف بها

المفردات حق والجواب عن حِمِرّة بانه مثل ابله اذ لا مخالفة الا بحركتين قرشين

ثعلا وحكما كالاعلال والروم ضعيف اذ يلزم ان يكون مساجد كأيانج، وان امكن

الجواب بانه اعجمي فعلم ان القليل يقام صيغة منتهى الجموع مقام علتين او صح لا نفيه

مطلقا انجمع من نفس من قولهم لا نظير له في الآحاد ولا يرد عليه نقض قال

وحضاجر علم للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع اقول اورد عليه حضاجر فانه

علم جنسي للضبع كاسامة وغير منصرف مع انه مفرد لصدقه على ضبع ولحدوهي

على صيغة منتهى الجموع والصيغة شرط الجمع المانع والشرط على انفراده لا يكون مانعا الصرف

والا يكون سببا لا شرطا ولا بد من السبب وهو الجمع مع شرط حتى يمنع الصرف فاجاب

بانه منقول عن الجمع لان حضاجر في الاصل جمع الحضجر اي العظيم البطن فنقل الى

اسم الضبع والاسم المنقول عن الجمع كالمنقول عن الصفة فانك لو سميت بصفة كاسود

اوجعل اسم سقي غير منصرف ابقاء للاصل ما لم يمنع مانع كما لو سمي بحاتم فانه لو ابقى حكم

صفة

لسكونه

اذ يجوز ان يكون اصله همزة

صفة الاصلية لكان غير منصرف فيلزم اعتبار ضدين في حكم واحد كما سيأتي ولذلك لو سمي

بمساجد لمنع الصرف اعتبارا للجمعية الاصلية المشروطة بصيغة منتهى الجموع وشراحيل اسم

رجل وبراقش اسم طائر وكلب ومعافر حي من همدان كحضاجر وسراويل في الاعتراض

على هذا الباب اذا لم يصرف اشكل من حضاجر اذ لم يصح انه جمع في الاصل ولذلك اضطرب فيه

فقيل اعجمي وهو معرب شروال ويقوي كونه عجميا انه لم يوجد في آحاد العربية نظير

له يحمل على موازنته في العربية من مصابيح ونحوها تسهيلا له بما هو مثله من جنس كلامهم

ويلزم سيبويه ان يقولوا من الاسباب الجمع وما اشبهه وقيل عربي جعل في التقدير جمعا

لسروالة وهي لغة في سراويل ثم اطلق سراويل الجمع اطلاق اسم الجنس اي نقل الى اسم

الجنس والنقل في اسماء الاجناس من الجمع الى المفرد وان كان بعيدا لانهم ينقلون من اسم

الجنس الى العلم لا من اسم الجنس الى اسم الجنس لان اسم الجنس بوضع الواضع الا انهم احتملوه

في هذا الموضع لئلا يلزم مخالفة امر معلوم وهو منع الصرف بمجرد صيغة منتهى الجموع

واذا صرف سراويل فلا اشكال على ما ذكرناه من ان السبب المانع الجمع وصيغة منتهى الجموع

شرطه لانه اذا انتفى السبب لا اثر لشرطه ومن قال العلة انه لا نظير له في الآحاد فالاشكال في

سراويل وارد صرف او لم يصرف لانه مفرد فيكون لمصابيح ونحوه نظير في الآحاد فيلزم

صرف مصابيح لانتفاء شرط منعه الا اذا جعله القائل بهذا البناء اعجميا وهذا مشعر

بان بعضا صرف سراويل وقال المالكي انه ممنوع من الصرف بالاتفاق قلت والقائل

بان الشرط ان لا يكون له نظير في الآحاد ان يقول مرادي انه لا نظير له في كلام العرب

لا في الآحاد مطلقا واذا سمي بمساجد لم ينصرف وان نكر خلافا للاخفش ورأيه ضعيف

لانهم منعوا سراويل مع انه مفرد نكرة كقول ابن المقبل يمشي بها ذَبُّ الرياد كأنه فتى فارسي في سراويل رامح

يصف مكانا فيه بقر الوحش الذَبُّ الثور الوحشي

ويسمى ذَبَّ الرِياد لانه يجي ويذهب ولا يثبت في موضع والمراد فتى فارسي رامح

في سراويل فشابه مع انه جمع في الاصل اولى لزياده الثقل حينئذ فان صغر صرف لزوال الصيغة الا اذا سمي بسراويل ثم صغر لانه مونث فبقى غير منصرف للتانيث والتعريف قال ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض اقول لا خلاف ان رفعه تقديري ونصبه ظاهر وفي جره خلاف ذهب ابو زيد والكسائي الى ان جره ظاهر كقول الفرزدق

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وكانه قدروه

من قولا امره غير منصرف فتح كما في النصب والاكثر على ان جره مقدر ومنون كرفعه ثم اختلف فقال المبرد التنوين للصرف اذ الاصل في الاسم الصرف ثم اعلال قبل النظر في منع صرفه فلما صرف واعل حذف الياء صار كسلام فبقى منصرفا والصحيح وهو قول سيبويه ان التنوين للعوض وهو غير منصرف فيهما كما في النصب لان الاصل في الاسم التنكير اذ التعريف يحتاج الى آلة ثم الصرف ليتميز عن الفعل حتى يجرى عليه احكامه ثم الاعلال ان كان مما يعتل لانه من تمام البنية ولئلا يتاخر التركيب به كما مر ثم التركيب لان وضع المفردات له ثم نفس الاعراب لانه معلول التركيب ثم النظر الى انه غير المنصرف ليعلم كيفية اعرابه ثم انواع الاعراب واذا كان فلما ذكر وجد فيه الجمعية وصيغة منتهى الجموع اذ بعد الفه حرفان اذ المحذوف بالاعلال كالباقي ولذا بقي الراء مكسورا ولم يقل جاني جوار وان كان الاعراب مطلوبا عندهم ومنع الصرف وابقاء الياء تقديرا ايضا حكم لفظي كبقاء كسر الراء فكما اعتدوا بالياء في ابقاء الكسرة اعتدوا بها في منع الصرف فاذا حكم بمنع الصرف حذف تنوينه فثقل رجع الياء لزوال موجب حذفها ساكنا لانه حذف لذلك فعوض عن الحركة التنوين لانه صار بحذف الحركة خفيفا والاسم لابد له من الصرف او الثقل لفظا ومعنى لمنع الصرف فسقط الياء لتنوين العوض وانما يحذف هذا التنوين باللام لشبهه بتنوين الصرف او لانه حينئذ ينصرف جوار باللام على الاصح

فلا

ای في الرفع والجر
كما سبق

والله اعلم
ان حيني
تعليقة
تامل

فلا اراعي ثقله ولو قيل اذا حذف تنوين الصرف عوض تنوين آخر عن الياء قبل رجوعه لم يكن بعيدا والظاهر ان المراد من قول سيبويه ان التنوين عوض عن الياء منه فلا يصح قول الحاجبي كيف يكون التنوين عوضا عن الياء والياء انما حذف لوجود التنوين وانما يعوض شيء عن شيء حذف لغيره فتعين ان يكون عوضا عن الاعلال لان الاعلال ثبت قبل مجيء التنوين وقال المالكي لو صح ان يعوض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الفتحة اولى لانها لا تظهر اصلا فضعف بانه انما يعوض فيما يطلب ثقله ولان مد الالف مغن عن التعويض قال الحاجبي ودليل اخر على ان المحذوف بالاعلال في حكم الباقي انهم متفقون على منع صرف اشقى واحوى للصفة ووزن الفعل ووزن الفعل انما تحقق بصيغة افعل واصله احوي فانقلبت الياء الفا فبقي احوى فلو اخل الاعلال بالوزن لوجب ان يقال احوى من كذا بالتنوين لانه حينئذ لم يماثل وزن الفعل ولا قائل به قلت فيه نظر لانه مبني على انه منع من الصرف قبل الاعلال والصرف ولان مجرد سكون اللام لا يخرج الكلمة عن وزن الفعل ثم قال فان قيل ان احوى مثل افعل وغير منصرف بعد الاعلال لثبوت الالف وفي جوار لم يثبت الياء حتى يحكم بمنع صرفه فهو فاسد لان ثبوتها بعد الحكم بمنع صرف احوى اذ لو صرف لزال الالف كما زال الياء في جوار عند من صرفه ولو اعله من غير صرف لبقي الياء لا وجه لحذفها وانما حذفت للانصراف عنده اذ لم يجعل التنوين عوضا فالموجب لصرف جوار بعينه عند من صرفه موجود في احوى ولم يصرف باتفاق ولم يتم الفرق فان قيل لا اشكال ان اصل احوى احوي ثم قلب الياء الفا وحذف للتنوين ثم حذف تنوين الصرف ورجع الالف ساكنا لما ذكر ان الاصل الصرف ثم الاعلال ثم اعتبار منع الصرف فهلا عوض عن الاعلال التنوين كما في جوار قلت لان مد الالف زائد على مد الياء فصار ذلك الزائد عوضا عن الحركة فلا حاجة الى العوض لعدم حصول

الثقل به وقيل لان اليا المكسور ما قبلها في اثقل الجموع ثقيل جدا فعوض عن اعلاله التنوين
لحذف فيخف قليلا ولذا قيل في صحاري صحارى ولا ثقل بالتنوين لانه ليس جزءا منه
ويدل ايضا على ان التنوين للعوض لا للصرف اتفاقهم في تصغير اعلى مواعيلى منكر
منونا وقد ثبت ان تصغير افعل لا ينصرف بوزن فعل لاجماعهم على ان افيضل منكر
غير منصرف وسيبويه يطرد اصله فاذا سمي امراة بقاض قال هذه قاض وان كان
فيه علتان طرد الاصل في التعويض عن الاعلال وخالفوه في جولر لما تعذر عليهم
في قاض فيقولون جاءني قاضي ومررت بقاضي باثبات اليا ساكنة اذ لا موجب
لحذفها وموافقيه يونس وعيسى بن سراج والكسائي مع انهم وافقوا سيبويه في جولر
فقال سيبويه دخول التنوين في قاض اسم امراة اولى منه في جولر لان نظيره من
الصحيح وان لم ينون معرفة نون نكرة ونظير جولر لم ينون معرفة ولا نكرة
وقول الراجز قد عجبت مني ومن يعيليا ● لما رأتني خلقا مقلوليا ●
للضرورة يعيلي مصغرا اسم رجل واقلولى ارتفع قال التركيب شرطه
العلمية اقول المراد بالتركيب مزج كلمتين واتحادهما مدلولا ولفظا بحيث
يصير الاول وسط الكلمة والثاني كتاء التانيث ومحل الاعراب ولذا يحذف
في الترخيم ويفتح ما قبله فلا يكون اضافيا لان المضاف والمضاف اليه لم يتحدا لفظا
ولا اسناديا كتأبط شرا لانه مبني وغير المنصرف نوع للمعرب وانما لم يعتبر
الاضافي لان الاضافة تجعل الممتنع من الصرف منصرفا ولان المضاف اليه
كانه عوض عن التنوين فكانه مفرد غير مركب فلا يمنع التركيب مع الاضافة وهو
فرعية لفظية فائدتها عدم الاقتصار على جزء واعلام بانهما تغيرا عن اصلهما
وانما كان شرطه العلمية لانه لا يوجد مع غيرها وهي شرط للحكم لانه اذا اتفقت
تصير الاسم كلمة مفردة فيستلزم ان لا يلتفت اليه وهو يقتضي ان يكون الاسم

منونا

منونا وهو يقتضي ان لا يدخله التنوين فهو شرط للحكم مثاله بعلبك فان بعلا اسم
صنم وبكا موضع وحضرموت لقب لرجل اسمه ابن سبا وقع في معركة فقال
حضر الموت فلقب به ثم سمي البلد ومعدي كرب اصله معديّ حذف
احد اليائين لما ركب تخفيفا وقيل مفعل من عداء وهو ضعيف لان المكان
من الناقص بفتح العين والكرب الغم وماسرجس اسم نصراني قال الشاعر عر
اتصدقون بماسرجس وابنه ويكذبون بمنزل الفرقان وفيه لغة اخرى
وهو ان يضف الاول الى الثاني فيعرب كل بما استحقه من الاعراب فيجر سرجس
بالفتح وينون بك وكرب الا اذا جعلا اسمي مونث فيكونان كهند ويبقى
يا معدي كرب ساكنا استصحابا للحال التركيب واذا سمي بخمسة عشر جاز ان يعرب
غير منصرف كبعلبك بناء على زوال معنى العطف وجاز بقاؤه على بنائه كما قبل التسمية
قال الالف والنون الى اخره اقول هي فرعية لفظية وليس علة مجردا انهما
زائدتان اخر الاسم اذ يلزم حينئذ منع صرف حمدون وجبروت اذا سمي بهما
بل بما مع انهما علامتا التذكير علة وذلك انما يتحقق اذا لم يجامعهما تاء التانيث
ليعتد فيكان شبههما بالفعل كما مر اذ لو جامعهما التاء كندمانة يكونان كجزء من
الكلمة لسوتهما حالتي التذكير والتانيث فلا يعتد بهما والمراد بقولنا الالف والنون
المزيدتان علة الالف والنون العلامتان للتذكير المانعتان التاء فان قيل
المعتبر مع ذلك المضارعة قلت الكوفيون لم يعتبروا المضارعة بل قالوا الالف
والنون للتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفة والبصريون لما راوا ان علل المنع
كلها فرعية والالف والنون من حيث كانا علامتي التذكير اصل لان ما بدونهما وهو
التذكير اصل قطعا فلا يحسن او لا يمكن ان يوخذا فرعا من تلك الجهة لكن لما كان الف
التانيث في صحراء فرعا والالف والنون يشبهانها اما من حيث انهما يختصان بالمذكر

ومنعان التاء ولا ينقلب الالف في التصغير ياء واما لانهما ضدان لما في المعنى والضد يشبه
الضد من حيث ان كلا في طرف فاعطيا حكمها وهو منع الصرف من حيث المضارعة
فعبر عنهما بالالف والنون المضارعتين لالفي التانيث تنبيها على ان فرعيتهما من
حيث مضارعتهما وان السبب هو المجموع وانما اشترطت العلمية فيما فيهما فيما
كان اسما لانها تقوى شبههما بالفي التانيث يعني ان اعتبارهما لعدم مجامعتهما
التاء وتحقق ذلك في الاسم بالعلمية فالعلمية شرطها الاترى ان ندمان اذا كان
علما امتنع دخول التاء عليه كما امتنع على صحراء وحبلى ولولا العلم لجاز ندمانة فللعلمية
في ندمان اثران احدهما انه علة مستقلة والثاني انه مقوى للسبب الاخر وتحقيقه
ان عدم دخول التاء شرط لوجود الالف والنون المضارعتين لالفي التانيث اذ
ينتفي وجود مضارعتهما بدخوله والمجموع ينعدم بانعدام جزئه والعلمية سبب
دخول التاء في الاسم الذي هما فيه فاقيم سبب الشرط مقامه لفظا ليكون الشرط وجوديا
فيزداد وضوحا واذا كانا في الصفة لم يوجد وجودي هو سبب عدم دخول
التاء فيقام مقامه فلم تجد بدا من قوله وان كان صفة اي كان ما هما فيه صفة
فشرطه انتفاء فعلانة وقال قوم بل شرطه وجود فعلى ليتحقق على التقديرين شبههما
بالف التانيث بامتناع دخول التاء لانه اذا انتفى فعلانة فظاهر وان ثبت له فعلى
فكذلك لانه حينئذ لم يقل فيه فعلانة استغناء بفعلى قال ومن ثم اي ومن اجل
اختلاف العبارتين في الشرط اختلف في رحمان ولحيان اي كثير اللحية
فمن زعم ان الشرط انتفاء فعلانة منعهما الصرف اذ لا فعلانة لهما لانه لم يستعملا
في مؤنث ومن زعم ان الشرط وجود فعلى صرفهما اذ ليس لهما فعلى والاول ارجح
من وجهين الاول ان منع الالف والنون المضارعتين عند البصريين لامتناع
دخول التاء فيما هما فيه ليحصل الشبه بالفي التانيث ووجود فعلى ليس مقصودا لذاته

بل لمنع به دخول التاء فيه للاستغناء به عنه فاذا امتنع التاء لغيره فقد حصل
المقصود وهو حصول الشرط فيمنع الصرف الثاني انه لو قدر استواء الامرين
اي شرطيه وجود فعلى وشرطيه انتفاء فعلانة فهذا اي فلازم مختارنا وهو ممتنع
صرف رحمان اولى لان فعلان الممتنع اكثر في كلامهم اذا كان صفة فينبغي ان
يحمل رحمان وشبهه اذا احتمل امرين على الاكثر لانه اولى قيل رحمان مجاز والمجاز
وان لم يستلزم الحقيقة تحقيقا لكن لابد وان يستلزمه تقديرا كما ذكر في نعم وعسى والمقدر
في حكم الملفوظ وتقديره فعلانة اولى لان التانيث اصله التاء اجيب ان فعلان فعلى
اكثر من فعلان فعلانة فاذا قدر لرحمان مونث ففعلى اولى به لانها اكثر والمقدر في
الموجود لانه منع الصرف اكمر هو عظيم الكمرة اي الحشفة وآدر اي بين الادرة
وهي نفخة في الخصية مع انه لا مونث لهما ملفوظا والالف والنون على هذا الحد
زيادتهما اغلب فاذا جهل امرهما قضي بزيادتهما فسرحان وسرحان وسعدان
وموتبت وضبعان ذكر الضبع وعثمان فرخ الحبارى وزعفران ونحوها تمنع الصرف
علما وتنصرف نكرة فان احتمل التقديرين فمنع الصرف اولى اذا جعل علما نحو رمان
من رم ومن رمن اي اقام وشيطان من شاط اي هلك ومن شطن اي بعد
واذا سمي بالمثنى نحو رجلان واعرب بالحركات على النون لا ينصرف لانه يصير كعثمان
بخلاف ما اذا سمي بنحو مسلمون واعرب بها عليه فانه ينصرف قال ووزن الفعل
لا كزيادته اوله هو شرط وجوده اذ بانتفاء الاختصاص بالفعل وغلبته وزيادة
كزيادته ان قيل به ينتفي وزن الفعل فالان يختص بالفعل كشمر وضرب وعلم
وتعلم وانقطع واستخرج ونحوها فان وجد في الاسم يكون علما منقولا عن الفعل
كبذر اسم ماء وعثر اسم مكان وشمر اسم فرس وخضم اسم رجل من تميم او اعجميا كبقم
نبت يصبغ به وان سمي به لم ينصرف وشلم اسم بيت المقدس وما جاء منه منقولا الى

الجنس كذئبل اسم دويبة لشبه ابن عرس كما قال الشعث في ذم حبش لبى سفيان حين
غزا المدينة بعد بدر بمانى فارس جاوا بجيش لو قيس معرسه ماكان الا كمعرس
الدئل شاذ والتعريس النزول اخر الليل وقيل الدئل حى من كنانة وكيتجلب
لخرزة وتبشر لطائر شاد وجعل الاندلسى فعل من الغالب بناء على انه لم يجعل
بذر واخواته منقولة وقال قوم او وزن يكون اغلب في الفعل كافعل وتفعل
فانما اغلب في الفعل وان جاء في الاسم كتنضب شجر العنبر وكافكل للرعدة و
ايدع للزعفران واحمر وافضل منك فان سمي بشئ منها لم ينصرف للعلم ووزن الفعل
واعترض عليه الحاجبي بانه لا نعلم غلبة افعل في الفعل الا بعد الاحاطة بما وقع منه في الاسم والفعل
قلت فلزم ان لا يحكم بخصوصية شمر وضرب ونحوهما بالفعل الا بعد الاحاطة بجميع ما وقع
منها بل الحق ان يعتمد على قولهم لانهم عدول وبحثهم واستقرائهم اولى وايضا
اعترض عليه بان افعل في الاسماء اكثر منه في الافعال اذ ما من فعل ثلاثى الا يبنى منه افعل اسما
للتفضيل او للصفة نحو احمر واعرج وابلج او بمعنى فاعل كاهون قال تعالى وهو اهون عليه
بمعنى هين ولا يبنى في الفعل الا عن بعض ما جاء فيه فعل اى مضارع فعل بالكسر
وفعل بالفتح ان كان عين فعله او لامه من حروف الحلق وافعل في غير ذلك يكون
قليلا كافعل ماضى الافعال وافعل التعجب على رأى البصريين وتقابله في القلة
وقوع افعل في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل وافكل وارنب وافعى و

هذا رد على الحاجبي ضعيف لان نقل علماء اللغة يقبل ولا يرد واذا نقلوا عدم البناء كما قالوا ليس في الكلام فعلل وليس في الصحيح فيعل بكسر العين قبل ذلك فكذلك تقبل في ادعاء الكثرة وهذا ظاهر مع الانصاف

افعل مع انه في الفعل اقل اعتبر في منع الصرف فلو اعتبر الغلبة في الفعل لم ينصرف
افعل لغلبته في الاسم واذا امتنع ان يمنع افعل لغلبته في الفعل ثبت ان قولنا
او يكون في اوله زيادة من زيادات الفعل اولى وهو مناسب لشبهه بالفعل
في الزيادة في الاول وزيادة حروف اتين في اول الفعل اصل لانها فيه للمعنى
دائما وهذا معنى كلام سيبويه وتحققه ان فاعل في الاسماء نادر كخاتم وطابع

ونحو افعال

ونحو افعال اكثر من ان يحصى كضارب وقاتل من المفاعلة للمشاركة وسافر لغيرها مع انه
لو سمي بها لم ينصرف قلت الامر بالعكس اذ كون افعل وزن الفعل باعتبار
الهمزة لا باعتبار حركة العين ولذا صرف حيرو ولم يصرف احيمر ولا شكات
افعل في الفعل بهذا الاعتبار اغلب اذ ما من فعل ثلاثى الا انه يجي منه افعل في
مضارعه كانصر واضرب واعلم وفي تعجبه في غير لون وعيب نحو ما احسن
زيدا ويجي افعل من الافعال كثيرا لا يحصى للتعدية والسلب وغيرهما لا قليلا كما قال
الحاجبي والعجب انه جعل افعل من الافعال قليلا وفاعل من المفاعلة اكثر من ان
يحصى مع ان افعل من الافعال اكثر من فاعل من المفاعلة وجعل افعل في الاسم كارنب
والجدل ونحوهما معادلا له مع انه قليل جدا الا ان يريد الجمع معه ايضا كاكلب في افلس
وليس فاعل في الفعل اغلب لانه لو كان اغلب لكان باعتبار زيادة الالف ثانيا كافعل
باعتبار زيادة الهمزة اولا وذلك في الاسم اغلب كضارب اسم فاعل ولا اعتبار لخصوصية
الحركة كما في افعل ولذا اجاب النحويون عن احمرة بان يكون له نظيرا في الاحاد
وهو انمله اذ الحركات متعادلة في هذا الباب وقال المالكي وزن الفعل ما هو مختص
بما وجد منه في الاسم فمنقول منه كاشمر وهو ما اوله تاء المطاوعة كتعلم او همزة وصل
وهو غير ثلاثى كانطلق وما سوى افعل وافعل ونفعل وتفعل من اوزان
المضارع وما صيغ للمفعول ان سلم والامر من غير الثلاثي وغير فاعل نحو انطلق
ودحرج وفي حكمه ما نقل في الاسم كاثمد واصبع وابلم وكذى ما اوله زيادة
تدل على معنى في الفعل دون الاسم كافكل واكلب فانه بالفعل اولى لان ما زيادته
لمعنى اصل لما زيادته لا لمعنى وهذا مقوى لقول الحاجبي وفيه ايضا نظر لانه كما يدل اجلس
على التعدية واشكى على السلب واعلم على المتكلم بواسطة الهمزة فكذى يدل افضل
منك واحمر على المذكر بواسطة الهمزة وكما لا يدل اكل بواسطة الهمزة على شئ

فكذى لا يدل افكل بواسطة الهمزة على شئ فليس زيادة الهمزة في الفعل اصلا فان قيل
مجموع احمر يدل على المذكر قلت وكذى مجموع اجلس على التعدية ادلو دل الهمزة نفسها
عليها لكان كلمة كلام التعريف ولو سمي بوزن الفعل سواء المختص والغالب
لا ينصرف وقال عيسى كل فعل سمي به لا ينصرف لمؤنث سمي به لان الفعل ايضا ثقل و
فرع محتجا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
وهو باطل لانه لو سمي بكعسب اي مشى مع تقارب الخطو ينصرف مع انه فعل في الاصل
وجلا جملة اما صفة لمقدر اي رجلا جلا او سمي به من زيد جلا ولو غيرت الوزن
وصار كوزن الاسم ينصرف لو سمي به فلو سمي بضرب بعد اسكان رائه او بقيل وبيع
اوردّ ينصرف لانها صارت مثل فعل وديك وود بخلاف يهب ويعد
ويرم واشد واجيئس لانها بالتغير لم ترجع الى زنة تختص بالاسم والزيادة في اولها
باقية وان صغر بقي غير منصرف وان سمي بيأس وبيع ويهود لم ينصرف ان جعل
اولها زيادة للمضارع ومن جعل يهود اعجميا ينصرف لانه معرب داخل فيه
اللام فيكون ياؤه اصلية وان سمي بنهشل ونمرف ينصرف لان نونها اصلية
ولو سمي باسحاق بقلة وباردب مكيال لاهل مصر لم ينصرف لانهما مثل احمار
واحمر ولو سمي بيردد من لم يردد ادغم لزوال الموجب وهو الجازم بخلاف
ما لو سمي باستحوذ واذا سمي باغلم وانطلق ونحوهما لم ينصرف ويصير همزة
الوصل للقطع بخلاف ما لو سمي بانطلاق او بامر لان التسمية احدثت في العلم
ونحوه الاسمية والنعت والاعراب فرجع الى ما وضع اسما اسما من اوله وقياس همزة
الاسماء القطع والتسمية لم تحدث في انطلاق اسمية فبقي همزة على ما كانت
عليه ولو سمي باجراء ينصرف لان عينه مختلف باختلاف العوامل وغير الفعل
باقية على حالها وان سمي بيربوع ينصرف لمخالفته وزن الفعل وان سمي بطراق

واصيلال

اصيلاله
لم ينصرف نزولا للهاء والالف واللام منزلة المبدل منه وهو الهمزة والنون كما نزل
همزة حمراء منزلة المبدل منه قوله غير قابل للتاء احتراز من وزن فعل يدخل
التاء كيعمل لبعير عامل وارمل للفقير واباتر لقاطع الرحم وادابر لمن لا يقبل
نصحا فانه يدخل التاء فيها للمؤنث نحو ناقة يعملة وامراة ارملة واباترة و
ادابرة فيضعف بطرو ان التاء المتحركة فيها شبهها بالفعل اذ التاء لا تلحقه
فقوله ما لا يقبل خرج عن شبهه بخلاف احمر وافضل منك فان مؤنثهما بناء
اخر وبخلاف ما لا مؤنث له كادر والكمو فان قيل اصلا قال في العدل ووزن
الفعل ان كان اسما فشرطه العلمية كما قال الالف والنون ان كان اسما فشرطه العلمية
قلت لان العدل ووزن الفعل اذا كانا في اسم وان لم يمنع الصرف الا مع العلمية
لكن العلمية ليست مقوية ومتممة لهما بل كان العلمية علة مستقلة فكذى كل
منها علة مستقلة بخلاف الالف والنون فان العلمية بمنزلة متممها لما مر ان الالف
والنون في الاسم يحتاج الى العلمية ولذا قيل اذا نكر عمر واحمد بقيا على سبب
ولعد واذا نكر عثمان لا يبقى على سبب اصلا قال وما فيه علمية موثرة اذا
الجمع الزايل كالباقي باعتبار تاثيره وكذى الصفة ان لم يمنعه مانع فللعلم مع الاسباب
الاخر احوال ثم اول عدم المجامعة فانه لا يجامع الصفة موثرة لئلا يتوهم اجتماع
الضدين كما سيأتي وكذى لا يجامع موثرا مع الجمع والفي التانيث فان مساجد
وحمراء يمنع الصرف علما وغير علم للجمع والفي التانيث فلا يكون العلمية موثرة
فيهما اصلا فلا نزول منع صرفهما بزوالها عنهما فان قيل العلم بنا في بالذات
الوصف والجمع فاي حاجة الى تقييد عدم مجامعته اياهما بالموثرة قلت
بعد زوالها اعتبار بقاء تاثيرهما كبقائهما ولم ينافي بالذات زوالهما وتاثيرهما
بعد زوالها فقيد وقال يمنع موثرة الوصف معه للتضاد وموثرته مع الجمع والفي

التانيث لعدم الحاجة اليه الثالث التاثير مع ان لا يكون شرطا كما مع العدل ووزن الفعل فان
عمر منع الصرف للعلمية والعدل ولعمد للعلمية ووزن الفعل فيكون موثرة واحمر
وثلث يمنعان الصرف للعدل والصفة ولعمر للصفة ووزن الفعل ولا يكون شرطا
لثبوت الحكم وهو منع الصرف فيهما بدونها الثالث التاثير مع الشرطية كما مع التانيث المعنوي
وبالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون ان كان اسما فقال طلحة علمية موثرة اذا
نكر صرف سواء لم تكن العلمية شرطا للسبب الآخر كما في عمر ولعمد او شرطا له كما في طلحة
وابرهيم وعمرها لانه ثبت من الابحاث انه اذا كانت موثرة تكون شرطا الا في العدل ووزن
الفعل فاذا زالت لا يبقى علة اصلا بل يبقى الكلمة بلا سبب لزوال العلم بالتنكير وزوال
السبب الآخر لزوال الشرط سواء كان العلمية شرطا لوجوده كالالف والنون المضارعين
لالفي التانيث او لحكمه او لسببيته كما مر اما مع العدل ووزن الفعل فان العلمية موثرة
معهما لكن ليست شرطا لهما فاذا نكر زالت العلمية وبقي الاسم على سبب واحد
فينصرف ايضا لان السبب الواحد لا يمنع الصرف فثبت ان ما فيه علمية موثرة
اذا نكر صرف فتقدير الكلام لا تجامع شيئا من العلل الا ما هي اي العلة التي العلمية
شرطها الا العدل ووزن الفعل فقوله الا العدل مستثنى من المستثنى المفرغ وهو
ما ثم نبه في وسط الكلام على ان العدل ووزن الفعل متضادان لفظا من حيث
ان اوزانهما مختلفة اذ اوزان العدل فُعَل وفُعال ومَفعل وفَعال ولا شي من
وزن الفعل يوافق هذه الاوزان لئلا يتوهم متوهم انه قد يجتمع في اسم العدل
والعلم ووزن الفعل فاذا زال العلم بقي الاسم غير منصرف للعدل ووزن الفعل
واذربيجان وان اجتمع فيه العجمة والعلم والتانيث والتركيب والالف والنون
لكن لم يعتبر الا العلم ولصدق البواقي انه كانت وهي يزول بزواله وهذا يدل
على ان العلم اقوى العلل اذ العلة ما يترتب عليه الحكم استقلالا فان قيل آخر في قولك

مررت

مررت بزيد ورجل آخر عدل ووزن فعل قلت اذا جعل اصله آخر منه فجرى خرف
من لا يوجب العدل قال وخالف سيبويه اقول هذا مخصص للحكم العام
المتقدم عند سيبويه يعني كل صفة كاحمر اذا سمي بها غير منصرف لما فيها علمية حاضرة ووزن
فعل وقد زال الوصفية فاذا نكر فالاخفش صرفها طردا لما ذكرنا من ان كل ما فيه علمية
موثرة اذا نكر صرف لانه اذا زال العلمية لم يبق الا سبب واحد وهو وزن الفعل
قال ولنا انهم اتفقوا على منع صرف افضل علما وصرفه اذا نكر وسيبويه منعه الصرف
اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير في منع الصرف كما اتفقوا على اعتبارها بعد زوالها
في اسود وارقم واجاب عن افضل بانه مغالطة لان وصفيته انما تكون باستعمال من
معه لانه اذا لم يكن معه لا لفظا ولا تقديرا لا يكون للتفضيل فلا يكون صفة وليس
من فيما نحن فيه معه ولذا لو استعمل من معه وهو نكر لم ينصرف اتفاقا واسود وصفته
باعتبار دلالته على السواد ومع ما فيه نعم دلالته قبل غلبته اسما على ذات ومعنى والمعنى
هو المقصود وبعد الغلبة هما مقصودان منه كما ان اربعا بعد ان صار صفة دلالته
على العدد باقية فيه واحمر بالتسمية تخرج عن ان يدل على الحمرة اذ يجوز تسمية احمر
الابيض ومع الفرق لا يتم القياس قال سيبويه جمع احمر علما على حمر ودخول
اللام فيه نحو الاحمر يدلان على اعتبار الوصفية الاصلية مع العلم فيعتبر في منع
الصرف بعد تنكيره لان الصرف ومنعه ايضا حكم لفظي فعارضه الاخفش وقال
ان جمعه على الاحامر والاحمرين كالحامد والاحمدين يدل على عدم اعتبار الوصفية
الاصلية واذا تعارضا فالترجيح معي اذ الاصل الصرف والقياس على سائر الاعلام
اذا نكرت وقال الاخفش لو اعتبر الصفة الاصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب ان
لمنع الصرف حاتم اذا سمي به للعلمية والصفة الاصلية وهو مصروف بالاجماع
واذا ثبت ان الصفة الاصلية غير معتبر مع العلمية فنحن اذا نكرنا احمر علما

وعبارة دميرابلي اذا احمر
اذا جعل علما ثم نكر منع الصرف
عند وزن وشبه الوصف اوعن
وضعه الذي كون نعم يعد بالا لم
فاذا احمر علما فاذا نكر يعرف بعد بعيد
ويحوا من اصله وصفه فاشبه رجع
لالا ما من الصفة وعلى سيبويه فتدرج اصل
قبلها فتاملوه فول سيبويه

انما نكرنا ما انتفى فيه اعتبار الوصفية ولا وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفائها وقلت
الوصف كما تضاد العلم قبل التنكير في احمر علما يضاده بعد التنكير لان رب احمر
اذا كان صفة يدل على ذوات باعتبار معنى فيها بوضع واحد واذا كان علما منكرا
يدل على ذوات باوضاع لا باعتبار معنى ثم اجاب الحاجبي الاخفش بانه
قد ثبت اعتبار الوصفية الاصلية في اسود ونحوه وانما امتنع اعتبارها في حاتم
علما لمانع خاص وهو اعتبار متضادين في اثبات حكم واحد وهو منع الصرف
وهذا لم يتحقق فيما نحن فيه لعدم هنا فرق بين جعلنا اعتبار الوصف الاصلي
في حاتم علما وبين جعلنا اعتباره في احمر بعد تنكيره وفي اسود اسما وذلك الفرق
انه لو اعتبر الوصفية الاصلية في حاتم علما لمنع الصرف بها وبالعلمية الحاضرة
وعلة الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم عند ثبوته اجتماعهما معا او اعتبارهما معا
وانما يلزم مصاحبة الضدين لو منع حاتم الصرف اذ العلم يضاد الصفة لانه
ما وضع لمعين ولا يتناول بذلك الوضع غيره والصفة هو ما قصد به المعنى يتناول
غير معين بوضع واحد اما اذا اعتبر الوصف الاصلي في اسود اسما وفي احمر
بعد تنكيره فمنعا الصرف بها وبوزن الفعل واجتماعهما او اعتبارهما معا
ليس مصاحبة للضدين اذ وزن الفعل لا يضاد الصفة ولا اعتباره لاعتبارها
فان قيل اعتبر الوصفية الاصلية في حاتم واحمر علمين باعتبار جواز دخول
اللام فيهما والجمع على ما تقتضيه الصفة من فعل ونحوه كالحاتم والاحمر والحمر
فهلا تعتبر باعتبار منع الصرف قلت لو اعتبرت باعتبار منع الصرف
فيهما لزم مصاحبة الضدين او اعتبارهما معا لانه حينئذ يثبت حكم واحد بهما
اما اعتبارها فيما صار علما لدخول اللام والجمع على ما تقتضيه الوصفية لا يلزم مصاحبة
الضدين او اعتبارهما معا لعدم اثبات حكم واحد بهما فان مقتضى الوصفية في احمر

علا

علا دخول اللام وللعلمية منع صرفه مع وزن الفعل وهما حكمان مختلفان فان قيل
كما ان الوصفية الحاضرة مقتضاها منع الصرف فكذى الزائلة لمنع صرف اسود للحية
والضد للعلمية الوصفية الحاضرة لا الزائلة فاذن لا يلزم اجتماع الضدين ولا
اعتبارهما معا في حكم واحد لو منع الصرف حاتم علما لانه تكون بالعلمية الطارئة
والوصفية الزائلة وهما ليسا بضدين وكذى اعتبارهما وهو اثبات مقتضاهما
وهو منع الصرف ليس اعتبارا للضدين معا لانهما ليسا بضدين لما مر قلت و
ان كان كذلك لكن يلزم ايهام اعتبار ضدين في حكم واحد اذ لا يخلو عنه من لم يتامل
هذا التامل الدقيق وكما يجتنب عن اجتماع الضدين واعتبارهما معا يجتنب عما
يوجب ايهامهما وامكانهما لان امكان المحال محال ولقائل ان يقول الكلام مع
من له تامل ادق لا مع غمر جاهل واذا لم يتم كلام احد فالترجيح للاخفش اذ الاصل
الصرف فائدة اذا نكر يزيد بعد التسمية به ينصرف لانه قبل التسمية كان فعلا
لا صفة حتى يلاحظ ويمنع الصرف لاجله وكل ما لا ينصرف نكره كالفي التانيث و
فعلان فعلى والجمع ووزن الفعل لا ينصرف اذا جعل علما وكذى اذا سمي باخر
وجمع عند سيبويه لانهما وزن المعدول كعمر فاذا منعا الصرف نكرة فمعرفة اولى
لزيادة الثقل كما في مساجد علما ولو سمي بثلث ومثلث ينصرف عند الاكثر اذ هما
كزيد لزوال العدل والصفة بالتسمية وقيل لا ينصرف لاجراء حكم ما له عليه ولو نكر
سكران بعد التسمية به فعلى قول البصريين يمنع الصرف وعلى قول الكوفيين يكون
كاحمر بعد تنكيره تطلع عليه من اطلع على تحقيق منع الالف والنون المزيدتين
قال وجميع الباب الى اخره اقول جميع باب ما لا ينصرف اذا دخله اللام
او اضيف ثم دخله الجاذ فان يرد به تنجر بالكسر نحو مررت بالاحمر وباحمركم فقيل
لان اللام والاضافة من خاصة الاسم فبعدت عن شبه الفعل فرجع الى اصله وهو الصرف

وقيل لان زوال كسر الجر عنه تبعا لذهاب التنوين للعلتين فلما زال التنوين لمعاقبة
وهو اللام او الاضافة لا للعلتين دخل كسرة الجر لزوال موجب زواله وانما قال ينجر
بالكسر ولم يقل ينصرف ليشمل كلا المذهبين والاكثر على انه غير منصرف ومنشأ
الخلاف ان تاثير السببين في ذهاب التنوين لا غير والكسر الاعرابي لمشابهته
في ان كلا منهما يختص باخر الاسم المعرب ويطرأ ويزول زال بتبعيته مخافة ان
تدخل التنوين بتبعيته لو ابقي فلما زال التنوين لا بهما بل بمعاقبه رجع لذهاب موجب
ذهابه وهو خوف دخول التنوين بدخوله فيكون بالاحمر وباحمركم غير منصرف
واشعار قدمي المصروف يدل عليه او ذهابهما معا اما التنوين فلامر واما الكسر فلتبعه
كالتنوين مع المدوح عنه بالفتحة واشعار قدمي الصرف يدل عليه وجعل بعضهم
منشأه ادق من المذكور وهذا يحتاج الى تمهيد اصل وهو ان الكسر الاعرابي
وان كان خاصة لفظية للاسم لكن لضعفه من حيث انه خاصة بواسطة جعلهم اياه
على المضاف اليه ويحتاج الى العامل له لا ان ذات الاسم يقتضيه لابد وان
يتقوى دخوله بخاصة لفظية اقوى منه وهي التنوين او ما نعاقبه من اللام
والاضافة فلا يدخل الا ما فيه التنوين او معاقبه ولذا لم يطرأ ما لا يدخله التنوين
كالمبني بخلاف خواص اخر واذا كان دخوله الاسم مشروطا بالتنوين او بمعاقبه
ففي كل اسم ذهب عنه التنوين لا لمعاقبه بل للعلتين لا يدخله الكسر لانتفاء شرط
دخوله فالعلتان لم تنافيا الكسر لذاتهما كما نافيا التنوين لذاتهما بل نافياه لمنافاتهما
شرطه وهو التنوين فهذه المنافاة بالواسطة جعلها قوم كالذاتية لوجود المنافاة وقوم
لم يجعلها منافاة بل قالوا ذهاب الكسر في غير المنصرف ليس للعلتين بل لذهاب
التنوين للعلتين فمن ذهب الى الاول يقول صار باحمركم وبالاحمر منصرفا لانه
دخله خاصة للاسم من اللام والاضافة ممتزجة معه حتى صار كالجزء فقابل بقوة

السبه

السبه بالفعل فرجع الاسم الى اصله في الصرف واما لا يدخل التنوين للام والاضافة فلا يرد ان
حرف الجر وان انضام من خواص الاسم لان الجار وان لم يمتزج حتى يصير كالجزء والخاصة
التي ليست كالجزء لا تعادل الشبه الذي كالجزء وعلل مع الصرف اجزاء او كاجزاء كما ان
فرعية الفعل بما هو كذلك ولذا اعلا وما هو كالجزء لا يعمل كالسين وسوف ودليل انها
كالجزء امتناع حذف الفعل بعدهما والفصل بينهما وبين الفعل ولو بمعموله وجاز
حذف الفعل من ان الشرطية والفصل بينه وبين فعل فليس كالجزء وكذا لا يرد كونه
فاعلا ومفعولا لانهما في معنى العامل اذ كل منهما تقتضي اعرابا مخصوصا فلا يكون كالجزء
فاية كل داخل في الاسم او الفعل مختص بما لمعنى فيهما فهو كجزء منهما فلا يعمل فيهما
كاللام والاضافة والسين ونحوهما وما هو كالجزء تغير المدلول ولذا يجعل اللام
النكرة معرفة فلا يبعد ان يغير ما هو حكم المدلول ومن ذهب الى الثاني لم يحتج الى
ان يقول ينصرف بل يقول بقي غير منصرف كما كان للعلتين فيه الا انه وجد الان شرط
دخول الكسر وهو وجود ما يعاقب التنوين فدخل الكسر فعليه يكون باحمركم وبالاحمر
منصرفا ونحو احمران واحمرون ان قيل النون بدل من التنوين ينصرف وان قيل
بدل من الحركة فغير منصرف والاصح ان نحو الرجل وغلامك منصرف لان منعه من
التنوين ليس للعلتين قال المرفوعات والمقدم المرفوع لان الكلام فيه
به دون غيره ولا ينعكس وهو متنوعة انواع لان عامله اما اصلي او ملحق به او بالملحق به
فالاول اما لفظي او معنوي فاللفظي سواء كان ناقصا ككان وعسى ونحوه او تاما
قام به فهو فاعل وان وقع عليه فهو مفعول ما لم يسم فاعله والمعنوي ان كان
مسندا اليه اولا فاعله فهو مبتدا والا فخبر والثاني ان الحق باللفظي التام فهو
خبر ان وان الحق بالناقص فاسم ما ولا المشبهتين والثالث خبر لا التي لنفي
الجنس والحق ان هذا التقسيم لم يرد بين النفي والاثبات ولا الفاعل المشبه

فانها التمييز لان وسوف
فانها التمييز الرفع دون

نبه بالعين اللفظي والمعنوي او بالقسم الثالث
اذا الضعيف لا ملحق به فانه لا يلحق
بالضعف اللفظي ابا … ح

بالفعل شيء قال هو ما اشتمل على علم الفاعلية اقول زيد في قام زيد اشتمل على
الرفع الذي هو علم الفاعلية وهو الضمة في آخر زيد فيكون زيد مشتملا عليه واراد بالعلم
اللقب المجعول من الحركات والحروف دليلا على الفاعلية واللقب ما صار علما بالغلبة
ولا يكون الا وهو مشتمل على مدح او ذم وانما قال هو وان كان راجعا الى المرفوعات
وهي مؤنثة لانه يجوز تانيث وتذكير ضمير يقع بين لفظين وضعا لشيء واحد
احدهما مونثة والاخرى مذكرة واعتبار الاخيرة اولى لانها المفسرة كقولنا الكلام يسمى
جملة اولانه راجع الى المرفوع المشترك بين المرفوعات لان الحد يكون للحقيقة المتحدة
وانما جمع اعلاما لكثرتها وتعظيما لها وانما قدم الفاعل لان عامله علما للفاعلية باعتبار
صدور الفعل عما قام به والفاعل اقوى منه من المبتدا اذ المبتدا قد يحكم عليه بما صدر عن
غيره نحو زيد ذهب جاره وقد يصدر هو عن غيره نحو اقام الزيدان والضرب
اوجدته ولان رفعه افاد ما وضع الاعراب له وهو ازالة اللبس اذ به يتعين ان
يكون زيد فاعلا لا بكرا اذا قلت ضرب زيد بكرا ورفع المبتدا ليس كذلك بل امر
استحساني لانه لا يرفع لبسا اذ هو وخبره مرفوعان والعامل فيه فعله اد به
نعوم ما نقتضي رفعه لا فاعليته خلافا لقوم ولا الاسناد خلافا للخلف قال
المالكي لان العمل انما نسب الى المعنى اذا تعذر لفظ يعمل به قلت هذا عين النزاع
بل الحق ان الاسناد سبب لنفس الاعراب لما نقبله فلو كان عاملا للرفع لكان
جميع المركبات مرفوعا ولو كان الفاعلية عامله لكان الوصفية عامله فيلزم
ان يتوالى الوصف على اعراب واحد قال ومنه الفاعل الى قيامه به اقول
لما قال ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الاسم الذي اخبر عنه بفعل او شبهه دخل
فيه قام زيد وزيد قائم ابوه وهيهات زيد وضرب زيد وما يكون الفاعل
مضافا اليه لاسم المصدر وهو ما يقوم مقامه كقوله صلى الله عليه وسلم من قبلة الرجل

لنظ فيكون اقوى فذكره وذكر صاحبه اولى بالتقدم اولانه الاصل في الرفع لان كونه

امرأته

امرأته الوضوء فان قبلة قامت مقام تقبيل ولذا نصب امرأته كما مر وما يكون اسما
صريحا او مؤولا كقوله تعالى الم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله
وكقوله يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا وكقوله
ما ضر تغلب وابل اهجوتها ام بلت حيث تلاطم البحران وقوله تعالى
وتبين لهم كيف فعلنا بهم وقوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا اي كيفيته
فعلنا بهم وكثرة اهلاكنا وقال المالكي الفاعل قد يكون غير اسم فان اراد ما ذكرت
فعبارتي اظهر وان اراد غيره فباطل اذ غيره لا يصلح للاسناد اليه ولو زاد
او معنى لكان اولى لان ابوه في قولك زيد في الدار ابوه مرفوع بمعنى الفعل
ان قيل عامله في الدار قال قلت في قدم عليه لرفع توهم من توهم ان زيدا في
نحو زيد قام هو المسند اليه قام كما ذهب اليه بعض الكوفيين وقال في شرح
المفصل لا احتاج الى هذا القيد لان زيدا لم يسند اليه قام بل قام اسند الى
ضمير فيه وهو وضميره جميعا مسندان الى زيد الا انه اتفق ان الضمير
هو زيد فتوهم انه وارد وليس وارد الان هذه دلالة عقلية وكلامنا
اي حدنا باعتبار الدلالة اللفظية فان قلت ما ذكر في شرح المفصل اولى اذ لا
يحترز ولا ماد قيد لدفع ايهام الجهال بل دفع الايهام بان يبين جهة عدم وروده
قلت الفاعل وان كان لازم التاخر عن فعله قد يظن المبتدى جواز تقدمه
عليه فلا بد من بيان تاخيره في التعريف ووجب تقديم الفعل على فاعله وان
حصل منه وتاخر عنه وجودا الا لانه عرض للفعل ان يعمل فيه لاقتضائه اياه واما
لئلا يشتبه قال على جهة قيامه به اي قيام المسند من الفعل وشبهه بما
اسند اليه وهو متعلق بما اسند لا بقدم وان كان توهمه ليخرج مفعول ما لم يسم
فاعله نحو سرق الثوب فانه اسند اليه الفعل لكن لم يقم به بل وقع عليه وهذا

عند من لم يجعله فاعلا واما من جعله فاعلا وهم كثير من البصريين والزمخشري
فانه ذكر في فصول كتابه ما يدل عليه لانه قال قد تضاف الصفة الى فاعله نحو
مؤدب خدامه ولذا لما لم يذكر مفعول ما لم يسم فاعله لم يذكر هذا القيد
ولم نقل قائما به موضع على جهة قيامه به ليدخل ما هو قائم به على الحقيقة وهو
ان يكون الفعل امرا وجوديا نحو علم زيد وما هو جار مجرى الوجودي في
التعبير والتقدير اي ماثله بان عبر عن غير الوجودي بصيغة عبر عن الوجودي
بها وقدر وحقق في غير الوجودي ما قدر وحقق في الوجودي من
الاسناد نفسه كالنسب نحو قرب زيد من الجدار والاضافة وهي النسبة المتكررة
نحو تثنى زيد وتآخى زيد وعرف وكالعدميات نحو استحال الجمع بين الضدين
لانه لما كانت الاحكام كلها وجودية كانت او نسبية او عدمية افتقرت الى المحكوم
عليه فلما نزلت جميعها منزلة ولعدة واجريت مجرى ولعدا وكذا لم يفرقوا بين
ان يكون هذه الاحكام مثبتة او منفية او مستفهما عنها او ما هو ابطالات
الغرض ذكرها متعلقة بمن هي له على اية حالة كانت وقال الاندلسي الاسناد
بطريق النفي ماثله بطريق الايجاب اذ النفي انما يدخل على تقدير ايجاب الفعل
للاسم فيقدر وقعه بايجاب الفعل ثم يدخله النفي ولا يغير التسمية بعده
ولا يحال قوله وما هو جار مجراه على ان المراد ما هو فاعل مجازا لانه قال
لا اثر لقول النحويين الفاعل يكون حقيقة ومجازا نحو مات زيد وسقط الجدار
لان المجاز لا بد له من حقيقة ثم نقل عنه الى المجاز فلو كان نسبة مات الى زيد
مجازا لكان له معنى آخر هو فيه حقيقة ثم نقل الى هذا المعنى وليس له معنى آخر
اصلا لاتحاد جهة الاسناد قيل جاء الفاعل غير الاسم كقوله فان كان لا يرضيك
حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا اجيب ان حتى هنا الغاية فاشبهت

الا

الا الاستثنائية فالمعنى لا يرضيك الا ان تردني وقال المالكي بتقديره لا يرضيك ما يشاهد
ويدل عليه المعنى ولمنع ان يكون جملة لان الفاعل يصح اضماره والجملة لا تضمر لان
الضمير معرفة والجملة من حيث معناها مستفاد منها اذ وضعها له لا تكون معرفة
اذ المعرفة لم تكن مستفادة ففي قوله جزعت حذار البين يوم تحملوا
وحق لمثلي يا بثينة يجزع ان مقدر ومقدر مع ما بعده بالجزع
فحذف ان ورفع وهذا سائغ كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغا
وان اشهد اللذات هل انت مخلدي والتحقيق ان الفاعل وكذا
المبتدا لا يكون الا مفردا او مؤولا بمفرد وهو مصدر فلا يكون الجملة
مسندا ومسندا اليه اصلا بخلاف الاحكام من خبر المبتدا وشبهه من الحال والصفة
فانهم اتسعوا فيها لتعرف الا ترى انهم وضعوا الافعال كلها محكوما بها وكثيرا
من الاسماء كاسم الفعل والاغلب من باقيها يصلح له ولم يضعوا المحكوم عليه
كذلك للتعذر ولانه معلوم فيعبر عنها بالمفرد مرة وبالجملة اخرى فان قلت
تلك الجملة مؤولة بالمفرد قلت نعم ولكن لم تخرج عن المسند والمسند اليه ولم
يكن مؤولة بالمصدر رتبته اذا قصد نفس اللفظ يعني المسند اليه جملة نحو
زيد قائم جملة وكتب زيد قائم فان قيل ضارب في قولك زيد ضارب وجاء رجل
ضارب وزيد ضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه ان كان مسندا الى
المرفوع به يكون معه كلاما فينبغي ان يكون مبتدا وما رفع به ساد مسد الخبر
مثل اقائم الزيدان فيلزم ان لا يتغير اعرابه باختلاف عامل ما قبله اذ شان
الكلام ان لا يتغير اعراب جزئيه باختلاف عامل ما قبله اذ لم يتغير اعراب
بكر اذا قلت زيد بكر غلامه وكان زيد بكر غلامه وجاء رجل بكر غلامه ورايت
رجلا بكرا غلامه كذلك تقول في المثال المذكور كان زيد ضاربا ورايت رجلا ضاربا وانما

فقوله الشعر وان اشهد
دليل كون ان محذوفة
من احضر لان الاوحد
كاتب

اذ الاولى الجملة

يكن مسندا اليه لانكون المرفوع به فاعلا قلت مسند اليه لكن هذا التركيب لشابه المفرد
اما لفظا فمن جهة احتياجه فى اصله الى سابق عليه ليرجع الضمير الذى فيه اليه
وهو شان المفرد لاحتياجه الى غيره فى جزئية الكلام واما من جهة المعنى فلان معنى
مملوك ومضروب غلامه فى قولك زيد مملوك ومضروب غلامه غلام ومهان فاعطى
حكم المفرد من اصل وضعه واعرب بحسب اقتضاء عامل ما سبقه ولا يلزم ان يختلف
اعراب بكر فى قولك زيد بكر غلامه وكان زيد بكر غلامه لان بكر مع غلام كلام مستقل
فى الاصل غير محتاج الى سابق فى العمل وغيره وانما عرض لهذا التركيب الجزئية
فى بعض احواله من وقوعه خبرا او صلة وضارب فى اصله يحتاج الى سابق قيل
قد قدم الفاعل على فعله كما هو مذهب الكوفيين امرء القيس فى قوله
فظل لنا يوم لذيذ بنعمة ۞ فقل فى مقيل نحسه متغيب ومنها انشد سيبويه
صددت فاطولت الصدود وقلما ۞ وصال على طول الصدود يدوم
فان نحسه ووصال فاعلا متغيب ويدوم اجيب انه للضرورة وهو ضعيف
لان الضرورة انما ترد الشئ الى اصله بل محل على فعل محذوف يدل عليه الظاهر بعده
فتقديرهما متغيب نحسه ويدوم كقولنا زيد معطى غلامه درهما وكقوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك وما تمسك به الكوفى فى قوله تعالى ونخل طلعها هضيم
على قراءة جر هضيم وهو مرفوع لفظا وحكما الا اذا دخله من نحو ما جاءنى من احد
او الباء نحو كفى بالله او اضيف اليه كما مر فانه يجر لفظا ويرفع حكما واذا نعت او
عطف عليه فى المواضع يجوز الرفع على المحل والجر على اللفظ قال والاصل
ان يلى فعله لانه كجزء منه اذ ممتزج بحيث لا يكون له لفظ نحو اذهب وتسكن
آخره نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فى كلمة على اللزوم بخلاف ضربك
وسمكة فان المفعول والتاء لم يلازما ما اتصلا به اذ يحذفان مع بقاء معناهما

ان اختصاصها بالجملة الفعلية عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين

والحقوايه

والحقوابه علامة تانيثه قيل وثنوه حين اريد تثنيته كقوله تعالى القيا فى جهنم و
المراد الق الق اذا المخاطب مالك ولانه احد جزئى الجملة المفتقرة الى ذكرهما
وغيرهما فضلات والمفتقر اولى بالذكر او لا من المستغنى عنه عقلا وقد وجب تقديم
الفعل لما مر من ان الاصل ان يلى فعله اى دل عليه دليل من انه محتاج اليه وغيره
فهو اولى بالتقديم فان قدم عليه المفعول كان فى النية موخرا قوله ومن ثمة
الى آخره فسره فى شرح الكافية بانه اثر ما تقدم لانه قال يعنى من اجل ان اصل الفاعل
التقديم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا ووجهه ان مرجع الضمير
لا بد وان يتقدم لفظا ومعنى او لفظا او معنى اذ لو تاخر لفظا ومعنى لا متنع فجاز
ضرب غلامه زيد لان زيد متقدم معنى لانه فاعل ورتبته التقديم وامتنع ضرب غلامه
زيدا لان الضمير راجع الى زيد وهو متاخر لفظا وكذى معنى لانه مفعول ورتبته
التاخير وعلى ما فسره فى شرح المفصل استدلال على ما تقدم وان كان اثرا له ايضا لانه
قال يجوز ضرب غلامه زيد لتحقق ان زيد مقدم معنى اذ لو تاخر معنى كما تاخر
لفظا لامتنع لعود الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى وامتناع ضرب غلامه زيدا
يدل على ان زيدا كما تاخر لفظا تاخر معنى اذ لو تقدم معنى لجاز واذا اختلف المسئلتان
جوازا وامتناعا ولا سبب للجواز سوى انه اولى بالتقديم وهو مناسب لما مر
التعليل به واذا كان علة الجواز اولوية التقديم لا غيره والجواز واقع فعلته
ايضا تكون واقعة وهى الدالة على ان الفاعل يلى فعله فيلزم الحكم بانه يلى فعله
فاذا قدم عليه غيره كان فى النية موخرا وهو المطلوب واجاز ابن جنى ضرب غلامه
زيدا لانه كثر تقديم المفعول على الفاعل ولانه حفظ الفعل كما ان الفاعل اوقعه
فهما شريكان فى وجوديته فيقدر مقدما كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عنى عدى بن حاتم ۞ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل اجيب

اى بكونه اولى بالتقديم وضعفه كاتب

وذكر ان الضمير فى ربه عائد الى عدى ... لتقدمه رتبة ... كما

ان الفعل انما يصل الى المفعول بعد صدوره من الفاعل فالفاعل يلاقيه اولا حقيقة فكذا لفظا وحمل مستشهده على الضرورة او على ان الضمير للمصدر اى جزى رب الجزاء لدلالة جزى على المتقدم عليه كقوله من كذب كان شرا له اى كان الكذب واختار المالكى قول ابن جنى قال هو الصحيح واحتج بقول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وبقول الاخر الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وعندى ان البيتين ونحوهما محمولان على الضرورة او على اضمار فعلين يدل عليهما ما قبلهما كما قال المالكى ان كلاهما والنحل والاسان مرفوعان بفعلين يدل عليهما ما قبلهما ولابن جنى ان يقول لما جاز فى التنازع نحو قوله جفونى ولم اجف الاخلاء اننى لغير جميل من خليلى مهمل مع ان مفسر الواو معمول معطوف على عاملها وجاز فى الابدال ضربته زيدا ورتبة المعطوف والبدل التاخير على سبيل اللزوم وكذا جاز تقديم الضمير على مفسره الغير المتقدم تقديرا نحو ربه رجلا فلان جاز ضرب غلامه زيدا مع ان رتبة الفاعل التقدم اولى قلت نعم ولكن لا يقاس على ما هو خلاف القياس وتقديم ما تعلق النفوس به من الفاعل والمفعول احسن كما اذا اشتاق النفوس الى ان يلى زيدا بلدا فولى فالاحسن ولى زيد بلد كذا ولو اشتاق الى قتل خارجى يفسد فى الارض فقتله زيد فالاحسن قتل الخارجى زيد قال واذا انتفى الاعراب اقول يبين انه قد يعرض ما يوجب البقاء على الاصل وهو فى مواضع الاول ان ينتفى الاعراب لفظا فى الفاعل والمفعول وينتفى القرينة ايضا نحو ضرب موسى عيسى وضرب هذا ذاك فيجب تقديم الفاعل لان تقديمه مشعر بانه الفاعل لانه الاصل فيه كما مر لكنه احترز عنه اما بالاعراب لفظا واما بالقرينة المعنوية فاذا انتفيا تعين وجوب تقديمه لئلا يلتبس فلا يجب تقديمه

مطلب تقديم الفاعل

في اكل موسى الكمثرى ولا فى لحقت الاخرى الاولى اذ لا يشك ان موسى اكل وان اللاحقة الاخرى ولا فى ضرب زيد موسى الثانى ان يقع الفاعل مضمرا متصلا فانه يجب تقديمه على المفعول سواء كان متصلا او منفصلا نحو ضربتك وضربت زيدا اذ لو اخر لانفصل فطول مع امكان ان يتصل وهو غير جائز الثالث ان يقع مفعول الفاعل بعد الا ومعناها اى كلما وقع الحصر فى المفعول سواء كان آلة الحصر الا او انما وجب تقديم الفاعل على المفعول لان المفعول حينئذ يكون بعد الا المفرغة والمستثنى بالا المفرغة يجب ان يكون فى موضع عام محذوف من جنس المذكور فى سياق النفى قبل الا المفرغة ومقصودا بالاثبات دون ما عداه من جنسه المنفى المحذوف وتلك فانك فى ما ضرب زيد الا عمرا نفيت ضرب زيد عن جنسه ممن يمكن ان يقع موقعه واثبت منه عمرا لا غير يعنى الحصر مفعوله فيه فلو اخرت وقلت ما ضرب عمرا الا زيد انعكس المعنى والواقع كما بعد انما فى حكم الواقع بعد الا المفرغة فالمقصود بانما ضرب زيد عمرا نفى ضرب زيد عمن يمكن ان يقع عليه من جنسه واثباته لعمرو لا غير فلو اخرت زيدا انعكس المعنى فان قيل ما المانع ان تقدم مع الا وتقول ما ضرب الا عمرا زيد ويكون الحصر فيما يلى الا كما ذهب اليه بعض ذهب الكسائى وابن الانبارى وانشد تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بى كلامها قلت هذا التركيب انما يجوز على تقدير اضمار فعل كما سيأتى الا عنده شذوذ لانه يعد انما لا شك ان المحصور هو الآخر فحمل الا عليه ليجرى الحصر على سنن واحد وقال الحاجبى لا يستقيم لانك اذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فان جاز ان يكون زيد وعمرو مستثنيين مفرغين بالا الواحدة حتى يكون المعنى ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا لكن الحصر فيهما فمع مسئلتنا ايضا يقع الحصر فيهما والتقدير ان المراد الحصر فى المفعول وان لم يجوز يكون بالاخير

معمول فعل مقدر فيكونان معمولي عاملين فلا يكون تعدد و يمتنع ما ضرب الا عمرا زيد
لانه يكون تقديره ضرب زيد فيبقى ضرب الاول بلا فاعل وقال المالكي ان الاستثناء
في حكم جملة مستانفة لان معنى جاء القوم الا زيدا جاء القوم ما منهم زيد وهذا يقتضي ان
لا يتقدم على الجملة قبله لانه مخصص وان لا يعمل ما بعد الا فيما قبله ففي قولك ما زيد الا انا ضارب
لا ينصب زيد بضارب بل يرفعه على الابتداء ويقول بحذف عايده و لم يختلف فيه
وكذى يقتضي ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها لما لاح ما مر ان الاسماء ما الا
في صور لا مندوحة عنه وهي اعمال ما قبل الا في المستثنى المنفى عنها صدر وفيما بعد الا
المفرغ وهو المستثنى المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما جاءني احد الا زيد على البدل
وفيما بعد المتقدم على المستثنى منه والمتوسط بينه وبين صفته لانه يكثر الاضمار ان
قدر العامل بعد الا في الصور لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا وما قام الا زيد
وما جاء الا زيدا القوم وما مررت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب
الا زيد عمرا و لا الا عمرا زيد لانه ان كانا مستثنيين فهو ممتنع لان تشبه حرف العطف
وكما لا يقع بحرف معطوفان لا يقع بالا مستثنيان وان كان المستثنى ما يلي الا
دون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده في غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد
قدر عامل للثاني فيقدر ما ضرب الا عمرا زيد ضرب زيد كما قدر خافض في
نحو قوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فتقدير قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فما زاد الا ضعف ما بي كلامها زاد كلامها وتقدير قول زهير وهل ينبت
الخطي الا وشيجه ويغرس الا في منابتها النخل يغرس النخل والوشيج
شجر الرماح وكذى لا يستثنى بالا الواحدة من موضعين ولا يقوم المفرغة
مقام شيئين لما ذكر انه لحرف العطف وانما جاز لا حول ولا قوة الا بالله
لانهما متحدان في المعنى و لو اختلفا لامتنع والكسائي يجيز الاعمال فيما بعده مطلقا

فيجيز

فيجيز ما ضرب الا زيد عمرا وكذى الا عمرا زيد وقالت الاخران بالا دال على الحصر والاصل
في الكلام التوسع والاخفش في الظرف والحال نحو ما جلس الا زيد عندو وابن الانباري
و افق الكسائي في ما ضرب الا عمرا زيد وقال غير المرفوع وان تقدم لفظا فهو متاخر
معنى فيكون المرفوع هو المتقدم معنى فاكتفى في الحصر ذلك التاخير اما المرفوع فانه اذا
تقدم لفظا تقدم معنى فيفوت الحصر وكانه اعتبر با جز المقرون بالا لفظا او تقديرا
للحصر واذا اريد الحصر في المضمر غير المرفوع قلت ما ضرب زيد الا اياك ولو كان
به اهتمام قلت اياك ضرب زيد لامتناع الا اياك ما ضرب زيد قوله واذا اتصل به ضمير
مفعول اقول هذا بيان لما يعرض فيوجب الخروج عن الاصل وتقديم المفعول على الفاعل
وهو في مواضع الاول ان يتصل به اي بالفاعل واضمره لان الباب له ضمير المفعول نحو
ضرب عمرا سيده اذ لو قلت ضرب سيده عمرا لرجع الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى
وهو ممتنع كما مر في شرح الاصل في المفعول الذي في المعنى فاعل من مفعولي المتعدي الى
اثنين وفي الذي يتعدى اليه الفعل بنفسه من مفعولي المتعدي الى واحد بنفسه والى الآخر
بنفسه او بحرف الجر المقدم على الآخر والا جاز اعطيت درهمه زيدا واخترت قومه
اي من قومه عمرا ويمتنع اعطيت صاحبه عمرا واخترت احدهم القوم او من القوم الثاني
ان يكون المفعول مضمرا متصلا والفاعل غير متصل نحو ضربك زيد وما ضربني الا انت
اذ لو لم يتقدم لوجب انفصاله وهو ممتنع لامتناع انفصال ما امكن اتصاله وانما قال
وهو اي الفاعل غير متصل اذ لو اتصل الفاعل ايضا نحو ضربتك يجب تقديم الفاعل
لانه الاصل ولا موجب للعدول عنه الثالث ان يقع الفاعل بعد الا نحو ما ضرب
عمرا الا زيد لان الغرض هنا نفي الفاعلية عن جنس من امكن ان يصدر منه الضرب
واثباتها لزيد لا غير عكس ما ذكر عند تاخير المفعول بعد الا فلو اخر المفعول ههنا
لانعكس المعنى فانك اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد ووجد ضارب آخر لعمرو لم

واذا اتصل ضمير مفعول

تصدق الكلام وان وجد مفعول آخر غير عمرو لزيد لم يخل به ولم يكذب واذا قلت
ما ضرب زيد الا عمرا فالامر بالعكس فانه لو وجد مفعول آخر غير عمرو لم تصدق الكلام
وان وجد فاعل آخر لم يخل به ومنه ان يضاف الى المفعول مصدرا او اسم فاعل بمعنى
الحال او الاستقبال والفاعل غير مشترك قال وقد يحذف الفعل جوازا اقول
الحذف جائز وهو عند ما دل على خصوصية المحذوف قرينة حالية كقولك عند تلويث
شيء الصبيان اي فعله الصبيان او مقالية كقولك زيد لمن قال من قام فزيد مرفوع
بقام المضمر الدال عليه السؤال فان قيل زيد مبتدأ والمحذوف خبره لتشاكل
الجواب قلت لا اشكال ان المشاكلة مرعية في ذلك الا ان الاستفهام عن الفعل اليق
واغلب لان السؤال عما يشك فيه والاسم معلوم الا نادرا لكن قدم الاسم هنا في السؤال
لان لمن الاستفهامية ونحوها صدر الكلام فيقدم في الجواب الفعل تنبيها على ان اصل
السؤال ان يكون كذلك الا انه منع منه مانع مع ان الاستعمال على ان يجاب عن الجملة
الاسمية الاستفهامية بالفعلية لقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات
فاذا اقتصر على الاسم في الجواب تقدر الفعل مقدما لان المكمل اصل المختصر فالمختصر
يجري مجراه ومع هذا جواب الاسمية بالاسمية غير ممتنع وقد ذهل الغزي عن هذا
التحقيق فجزم على ان قولك زيد في جواب من قام مبتدأ للتشاكل وقال المثال الصحيح
هل زيد خرج اذ تقديره هل خرج زيد خرج اذ لا يقع بعد هل الا الفعل الا عند الاخفش
فانه اجاز ان تدخل الجملة الاسمية سؤالا عن فائدة اشتملها قلت هذا مختل لان
الاخفش لا يجوز هل زيد خرج الا على شذوذ لان هل في الاصل بمعنى قد فيجب ان
تدخل الفعل اذا امكن وان لا يحذف فعله بخلاف الهمزة لانه اصل الاستفهام فاتسع
فيه كما اتسع فيما هو اصل ادوات الشرط الا ترى انه يحسن ان زيدا اكرمني اكرمته ولا يحسن متى زيد

الكرمني

الكرمني اكرمته الا في الضرورة كقوله فمتى واغل يزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي
ومع هذا لو جوز هل زيد خرج لكان من الواجب حذفه لا الجائز ومنه قوله تعالى يسبح
له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فان رجال مرفوع بيسبحه المقدر
جوابا لسائل قال من يسبحه حين سمع يسبح له فيها اي في تلك البيوت وذلك
لان رجال لا يصلح رفعه بيسبح المبني للمفعول لانه يؤدي الى ان يكون الرجال
مسبحين في البيوت معبودين فكان يحرك قوله تعالى يسبح له فيها السامع
الاستفهام عن المسبح ونزلت ذلك منزلة الواقع فجيء برجال مرفوعا بفعل مقدر
جوابا له ومثل قولك يكتب لي القرآن زيد برفع زيد وانما يحذف اذا لم يستبه
كما في هذه الآية فلا يجوز يوعظ في المسجد رجال على ان يراد منه يعظ رجال
ويجوز يوعظ في المسجد رجال زيدا اذ لا لبس ومنه بلى زيد في جواب ما جاء
احد وقريب منه قوله غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر
اي احل الخمر لاشعار احلت به وكذلك قوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط
مما تطيح الطوائح الضارع الذليل والمختبط السائل وتطيح اي تذهب و
تهلك والطوائح جمع مطيحة اي مهلكة على غير قياس كاللواقح جمع ملقحة وما
في قوله مما تطيح مصدرية فان يزيد يعين الذليل والسائل فيرثيه بهذا البيت
فاذا قال ليبك يزيد كانه سال سائل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع فهو
كرجال في الآية وقرئ يسبح وروي ليبك معلومين فلا يكون شيء منهما محذوفا
قال ووجوبا وهو عند قرينة دالة على خصوصية المحذوف ويقوم مقامه
مثله او ما هو في معناه ولا يجامعه وقال الحاجبي منا الواجب ان تقع بعد المحذوف
فعل او ما نزل منزلته يفسر المحذوف ولكن مراده ان تقع بعد فاعل
المحذوف فعل مسند الى ضميره او ملابسه نحو هلا زيد قام ابوه تقديره هلا لابس

زيد قام ابوه او ما ينزل منزلته وانما يجب حذفه لئلا يجتمع العوض والمعوض المفسر والمفسَّر فيكون ذكر الثاني ضايعا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك تقديره ان استجارك احد وانما حذف المفسَّر واتى بالمفسِّر تعليلا للفظ وتكثيرا للفايدة ومثال ما ينزل منزلة الفعل المفسِّر ان المفتوحة الواقعة بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك اذ تقديره لو ثبت انك جئتني وانما حذف لان انّ يدل على الثبوت فكان كالمفسِّر له معنىً ووجب ان يكون خبره هنا فعلاً ليقوم مقامه لفظا فلو اسقي انّ او خبره الفعل لم يجز الحذف نحو لو ثبت مجيئك او لو ثبت انك غلام لجئتك فانه لا يحذف ثبت فيهما وانما يجب الحذف اذا كان المفسّر من كلام المفسَّر اي يكونان في كلام واحد فلا يكون قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال من الواجب الحذف فيجوز اظهار الفعل في امثاله ومن الواجب حذفه قول حاتم لو ذات سوار لطمتني روى ان حاتما اسر في بني عنزة فاتفق لهم سفر فارتحلوا به مقيدا ففي بعض الطريق مس النساء الجوع وقد غاب الرجال وكان عادة الجاهلية اكل الفصيد في المخمصة فقال افككن عني القيد لافزد ففككن عنه فنحر الناقة فلمته فقال هذا فزدي انه فلطمته جارية باصدر عنه فقال لو ذات سوار اي لو حرة وقد صار مثلا فلو جعل لو شرطية يكون جوابه محذوفا اي لكنت محتملا للطمة وان جعلت للتمني يلزم الفعل بلا جواب ومنه المثل الا حظية فلا الية وهذا مثل واصله ان رجلا كان لا تحظى عنده امراة فتزوجته امراة ولم تأل جهدا في فعل ما تحظى عنده ولم تحظ وطلقها فقالت الا حظية فلا الية هما فعيلة من الحظوة ومن الالو اي قصرت فجاءا مثلا فيه وفيما يقاربه مما الانسان اهل له ويجتهد فيه ولكن يمتنع عليه لعارض عرض من غير جهته اي اخطأتك الحظوة فيما تطلب فلم آل في خدمتك او فلا تأل ان تتودد الى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد

ويجب

ويجب حذف الفعل لانه معه ما يمنع اظهار الفعل وهو كونه مثلا فان رفعت يكون تقديره ان لم يكن لك حظية مني فانا غير آلية وضع لا موضع غير من غير تكرير وهو قليل فحظية مرفوع بكان المحذوف تامة او ناقصة والية بانه خبر مبتدا ويجوز ان يجعل لا بمعنى ليس وهو قليل ايضا او المقدر فلا يكن منك الية وان نصبتهما فنصبتهما بكان المحذوف ويكون ناقصة تقديره ان لم يكن نفسك حظية فلا يكن نفسي الية وان اريد بالحظية نفسها يتعين الضبط تقديره ان لا اكن حظية بنبيه اذا باقتضائها الجملتين ولا سيما لك ضارعت ان الشرطية فاذا وقع بعده اسم مرفوع يكون فاعلا للفعل المحذوف بتفسير ما بعده وعند سيبويه يجوز ان يكون ما بعده مبتدا اذ تقدير الفعل على خلاف الاصل فائدة كان ينبغي ان يجوز حذف الفاعل عند القرينة كحذف الفعل والمبتدا ونحوهما الا انه محل الفعل فان الفعل عرض قائم بالفاعل فلو حذف وابقي الفعل يلزم قيام العرض بنفسه ولا اعتبار لمذهب الكسائي في حذف الفاعل وانا فيما ضرب واكرم الا انا فاعل لما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وقال المالكي منع حذفه انه كجزء المركب في الامتزاج بمتلوه ولزومه تاخره وكونه كالصلة في عدم تاثره بعامل متلوه فلا يحذف لمشبهه وانه قد يستتر فلو حذف يلتبس المحذوف بالمستتر بخلاف غيره من المبتدا وخبره فانه لم يوجد فيه شيء منها قلت كلها ساقط اذ لو كان كالعجز لكان الفعل كالصدر من المركب فيلزم ان لا يحذف كصدر المركب مع ان العجز قد يحذف في الترخيم وغيره نحو انا خامس خمسة عشر واتصال الصلة بالموصول اقوى ولذا لا ينفصل منهما مع انها قد يحذف ايضا نحو جاء بعد اللتيا والتي ولو حذفوا لحذفوا في غير مواضع الاستتار ولا يلزم لبس وقد حذفوا فيما لا يلزم المحذور الذي ذكرنا كما قررنا قال وقد يحذفان يعني الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة كقولك نعم في جواب اقام زيد فالتقدير نعم قام زيد ولو لم يتقدم اقام زيد لم يفد مجرد نعم شيئا لانه حرف لا يفيد الا مع

حذف الفاعل جميعا

جملة فيجب تقدير جملة وانما قدرت فعليه لتشاكل ما هي جواب له لانه العرينة لها قال

واذا تنازع اقول المنازعة مجاذبة الحجج في الخصومة وهذا الباب وان خالف

الاصول اذ فيه يقع الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل ومعموله باجنبي لكن

لما استعمل كثيرا لا بد من العلم به وبفروعه وارتكبوه وان لزم منه اضمار وحذف

استثقالا لذكر الشيء ظاهرا مرتين وليربط احدى الجملتين بالاخرى بذكر ضمير

الاسم المذكور ظاهرا في الجملة الاخرى وضابطه ان يجيء فعلان او مشابها الفعل او فعل

ومشابه متقاومين مقتضيين في المعنى لظاهر بعدهما يصلح كل منهما ان يعمل فيه

نحو ضربني واكرمت زيدا وجاء مكرما منعما اخوه وقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه

وهلا انت مكرم فيبشرك زيد فلا تنازع في قوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك

اتاك اللاحقون احبس احبس لان التاكيد بمنزلة حرف زيد للتوكيد في لفظ المؤكد

فلا تقاوم ولو تنازعا لقال اتاك اتوك اللاحقون او اتوك اتاك اللاحقون وانما

قلت في المعنى لان فاعل ضربني من حيث اللفظ مضمر فيه ومفعول اكرمت قولك زيدا

في المثال المتقدم فلم يتوجها في اللفظ الى واحد وقال الى ظاهر لانه اذا وجها

الى مضمر استويا في صحة اتصاله بهما اذ تقول للمتكلم قلت وضربت وللغائب

زيد ضرب وقام وللمخاطب ضربك واكرمك فان كلا من الفعلين اتصل به ما يقتضيه

ولا يمكن اعمال احد فيما اتصل بالآخر قال الجزولي لا يتنازع فعلان في المضمر

مرفوع سواء كانا من جنس نحو ضربت واكرمت او لا نحو ضربت واكرمت او اكرم

لان شرطه ان يضمر المعمول مع احد الفعلين والاضمار في نحوه متعذر قلت

هذا يدل على انه قد يتنازعان في المجرور وهو ممكن نحو زيد ذهبت ومررت به

وكذا في المنصوب لكنه ممتنع اذ يمتنع ان يكون كاف اكرمك معمول ضرب في زيد ضرب

واكرمك فيكون به والكاف معمولي الثاني وحذف مثلهما من الاول ولم يعلم هذا وكلام

وهو شارح كتاب الجازلي ثم شرح كتابه الاندلسي

الحاجي

الحاجي يشعر بعدم التنازع في المضمر مطلقا والحق ان لا تنازع في المضمر المتصل اذ يتعذر

ان يجعل الكاف من اكرمك معمول ضرب في المثال المذكور وقال بعدهما ليخرج اذا توسط نحو

ضربت زيدا واكرمت فان الثاني ضعف بعدم المعمول فلا يقاوم الاول فان قلت

تنازعا في ما ضرب وما اكرم الا انا ونحوه فان انا يصلح معمولا لكل منهما كالظاهر

وليس معمولا لهما كما ان زيد في قام وقعد زيد لا يرفع بهما ولان الا كحرف العطف

فكما لا يعطف شيء على شيئين لا يستثنى الا عن شيئين ولا يقوم المفرغ مقام شيئين

قال الحاجي هذا غلط اذ ليس هذا من التنازع اذ لو كان منه فاذا اعملت واحدا وجب

ان يضمر في الآخر فاعل فيقول على تقدير اعمال الثاني ما ضربت وما اكرم الا انا وحينئذ

يفسد المعنى لانه يصير المعنى سلب الضرب عنه والمقصود حصول الضرب وحصره

فيه وعلى تقدير اعمال الاول بالعكس فلا بد وان يحمل الكلام على الحذف وكان اصله

ما ضرب الا انا وما اكرم حذف من احدهما تخفيفا قلت لا يخلو فهذا عن تنازع

لانه اذا اعملت الثاني في الا انا يكون الا انا الاخر محذوفا من الاول وان كان بالعكس

فبالعكس فكل تنازع الاخر ان يكون عاملا في الباقي كما في ضربت واكرمت زيدا بعينه

لكنه ليس من التنازع المصطلح لانه تنازع عاملين في معمول يصح عمل كل منهما فيه واذا

عمل احدهما فيه تعلق الاخر بمضمر ملفوظا او محذوفا فلا يكون ما ضرب وما اكرم

الا انا منه ولذا لا تنازع في المضاف اليه اذ يمتنع اعمال نصف في عندي نصف وثلث

درهم في درهم اذ العامل الضعيف لا يعمل مع الفصل خصوصا في شيء هو كجزء كلمة

مع امتناع عمل ثلث في ضمير درهم اذ يمتنع عندي نصف وثلثه درهم ولذا لم يطلقوا

لفظ التنازع على مثل يا تيم تيم عدي وعلالة او بداهة سابح وقال المالكي لا تنازع

في ما قام وقعد الا زيد بل هو من باب حذف المستثنى العام لدلالة النفي في الاستثناء

بعده على مستثنى عام للمستثنى وغيره كقوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا

احد موصوف بصفة الآ بان له مقاما معلوما ما لتقدير فما نحن فيه ما قام احد ولا قعد
هو الا زيد فحذف احد لفظا اذ لو اضمر فاعل لكل منهما لتغير باعتبار تثنيته وجمع ما بعد
الا انتهى كلامه وقد علم مما ذكر في تقديم الفاعل اذا كان الحصر في المفعول بالا ان هذا
المفرغ ليس مرفوعا ولا مستثنى منهما فيلزم منه ان يبقى الفعل الذي حذف منه احد
ولم يرفع زيد المذكور به على عمومه الا اذا قلنا احذف احد مع زيد المستثنى منه كما هو المفهوم
من كلام الحاجبي في ما ضرب وما اكرم الا انا وقد يكون التنازع في الفاعلية اي يكونان
طالبي الفاعل او نحوه نحو ضربت واكرم زيد وفي المفعولية اي يكونان طالبي المفعول او
شبهه ومثاله ظاهر وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية مختلفين اي يطلب احدهما
الفاعل والآخر المفعول نحو ضربني واكرمت زيد وانما ذكر مختلفين لئلا يتوهم ان مراده
ما تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا متفقين نحو ضرب واكرم زيد عمرا فانه وان
تنازعا فيهما الا ان حكمه مما علم ما اذا تنازعا في الفاعلية فقط وفي المفعولية فقط اذ
حكم المجموع معلوم من حكم افراده فلا حاجة الى ذكره سائه بنفسه لا تنازع في مرفوع
مبني نحو زيد منطلق ومسرع اخوه اذ لو تنازعا ورفعت اخوه باحدهما اضمرت
في الآخر ضميرا راجعا اليه فلا يرتبط ما فيه ضميره بالمبتداء اذ لم يرفع ضميره ولا ما التبس
بضميره وما سمع منه جعل المتأخر مبتدا مخبرا عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي
كل ضمير راجع اليه وهو معهما خبرا عن الاول كقول كثير قضى كل ذي دين
فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها تقديره وعزة غريمها ممطول معنى و
اما المنصوب السببي فيمتنع فيه التنازع نحو زيد مكرم عمرو ومفضل اخاه للضرورة
اذ تعذر الوجه الاحسن الذي له اعمال العامل المعنوي اذا تعذر العامل اللفظي
نحو ما شانك وزيدا وذهب البصريون الى ان اعمال الثاني اي جعله معربا على
حسب اقتضائه اولى وهو الصحيح لانه قال تعالى تعالوا يستغفر لكم رسول الله

وقال

لا تنازع في مرفوع ص

وقال تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقال تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا
وقال تعالى آتوني افرغ عليه قطرا اذ لو اعمل الاول لنصب رسول الله والله ولقال اقرؤه
وافرغه لانه اذا اعملت الاول اضمرت المفعول في الثاني اذا طالبه على المختار ولذا
قبح لقيت رجلا واكرمت والفصيح واكرمته فان قيل حذف المفعول جائز قلت
لكنه ليس باحسن والاجماع على قراءة ليس باحسن في القرآن لم يأت وفي لزوم اعمال
الاقرب اذا كان بالشاذ لانه نص على رجحان اعماله اذا كان ثابتا كما قال صلى الله عليه وسلم
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على ابرهيم وعلى آل ابرهيم
اذ لو اعمل الاول لقال ورحمتهم وباركت عليهم على ابرهيم ولو اعمل الثاني لقال رحمت وباركت
عليهم على ابرهيم وكقوله بين بجي لم خالف وثق بالقوم انهم لمن جادوا ذوي عز بلا هون
ولئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله ولانهم حملوا الاعراب على الجوار وان افسد المعنى
كقولهم هذا جحر ضب خرب ولانه اعتبرت اللام المعلقة في نحو ظننت لزيد قائم
وقال الكوفيون اعمال الاول اولى وقال المالكي واجب عند الكوفيين اعمال الاول اذا
السبق مرعي لانه لو لم يكن العناية بالسابق لما قدم ولذا قيل لي ثلث من البط ذكور
وثلثة ذكور من البط فان كلا من البط والذكور اذا سبق ثبت مقتضاه وجعل الجواب
للقسم اذا تقدم على الشرط اجيب ان المعتبر في ترجيح اعمال المتنازعين القرب
لان العامل ومعموله كشيء لانه سابق وكذى في مسئلة العدد الا انه اتفق مع القرب
السبق فهو ملغى واجاب المالكي عن القسم بانه غير مقصود لنفسه بل موكد لغيره
اذ لو حذف لما فات الفائدة فلا اعتداد به فاذا تأخر جعل الجواب للشرط لانه
مقصود اذ تفوت الفائدة بحذفه فاذا تقدم جعل الجواب له لتراعي سبيل واحد
في اجتماعهما وهو جعل الجواب للاول سواء كان الاول شرطا او قسما ثم قال الشرط
لكونه مقصودا احق بالجواب على القسم متقدما عليه او متأخرا عنه اذا اجتمعا بعد مبتدا

بان يجعل الجواب للشرط قلت عليه بل القسم مقصود لنفسه اذ تفوت بفواته فايدة القسمية
ولانه يوتى بان او اللام ونحوهما في جوابه وليس كلم فانا اعتبرنا الشرط اذا قدم
لكونه شرطا كما ذكر لا لكونه مقدما اذ اعتبار ذات الشي اولى من اعتبار عارضه
فاذا اخر يلزم اعتباره ايضا لبقاء كونه شرطا بل اولى لتقويه بالقرب وايضا ما ذكره
المالكي معارض بان يقال اذا تقدم الشرط فهو المعتبر لانه المقصود فكذى يعتبر اذا
تاخر ليراعى سبيل واحد في اجتماعهما وفيما اذا اجتمعا بعد مبتدا ليس الشرط واجب
الاعتبار اذا جاء انا والله ان اتيتني لا تينك فاقول الاولى ان يقال لكل من الشرط والقسم
صدر الكلام لانه لنوع من الكلام كالاستفهام فله في اول الكلام قوة وتاثير لبقاءه في موضعه
الاصلي فاذا تخلف عنه ضعف اثره ولذا اذا اجتمع شرطان يعتبر الاول على الاصح ولذا
اذا قيل ان كلمت ان دخلت فانت طالق جعل الجواب للاول لانه انما يقع الطلاق ان
دخلت اولا على المذهب وانما يدل وقوع الطلاق اذا دخلت اولا على ان الجواب
لان كلمت لانه اذا جعل الجواب له يكون الشرط الثاني متاخرا تقديرا فيكون تقديره
ان كلمت فانت طالق ان دخلت فيكون جواب ان دخلت فيكون تقديره ان
مثل المذكور معه محذوفا لدلالة ما تقدم عليه من حيث المعنى كما في انت طالق ان دخلت
فيكون تقديره ان كلمت فانت طالق ان طالق ان دخلت فان كلمت فانت طالق
والشرط مقدم على الجواب فيلزم وقوع الدخول اولا ليقع الطلاق فثبت ان
جعل الجواب للاول علة لوقوع الطلاق ان وجد الدخول اولا لكن الفتوى
على ان الطلاق انما يقع اذا وجد الدخول اولا فثبت عليه وهو جعل الجواب
للاول وفي قول جعل الجواب للثاني للقرب فحينئذ انما يقع الطلاق ان كلمت
اولا لانه لا بد له من جواب لكنه حذف لانه من حيث المعنى ما بعده والشرط مقدم
على الجواب من حيث الوجود فلا يقع الا اذا وقع الكلام اولا وليس لغرض صدر الكلام

وانه

وانه وان ضعف بتقدم معموله عليه اذ يجوز لزيد ضربت لكن لا يضعف بتقدم غيره قال
فان اعملت الثاني الى آخره اقول ان اعملت من الفعل الثاني اضمرت الفاعل في
الاول ان كان طالبا للفاعل وهو المذهب والدليل على وقوع اعمال الثاني والاول طالب
للفاعل قوله وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
بنصب لون وكمتا عطف على منصوب في بيت سابق والكميت فرس لونه بين السواد
والحمرة مع سواد عرفه وذنبه وقوله مدماة اى شديد الحمرة وضمير فوقها
للمتون واستشعرت اى جعلته شعارا ولباسا واذا وقع ذلك وجب اضمار الفاعل
اذ لا فعل بلا فاعل وكالفاعل مفعول ما لم يسم فاعله والكسائي يحذفه لان زاده
ان حذف الفاعل اقرب من الاضمار قبل الذكر وتمسك بقوله تعفق بالارطى
لها فارادها رجال فبذت نبلهم وكليب وهو بعيد فان الاضمار ثبت في
مواضع اذا كان على شريطة التفسير في باب نعم رجلا وباب ربه رجلا وفي باب
البدل كقول بعض العرب اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وفي باب ضمير الشان قد
جاء في التنازع قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل
وحذف الفاعل لم يثبت وافراد الضمير في احد الفعلين على تقدير جمعهم اى
تعفق رجال واراد ما جمعهم وبهذا التوجيه يومن لا انتصار بهذا البيت للفراء
ايضا في نسبة العمل الى الفعلين وقد اجاز سيبويه ضربت وضربني قومك على
تقدير ضربني وفايدته ان الكسائي يقول ضربني وضربت الزيدين والجماعة
ضرباني وضربت الزيدين وجاز اى جاز اعمال الثاني والاول طالب للفاعل عند
الجميع الا ان الكسائي يحذف الفاعل والجمهور يضمرونه خلافا للفراء في
المختلفين نحو ضربني وضربت زيدا لانه لا يخلو عن الاضمار او الحذف وكلاهما
ممتنع عنده لانه على خلاف الاصل فاوجب اعمال الاول قال المالكي او تاخير الضمير

معنى ... كما دواوين تعفق ... والكليب ... العضاه ... فلما حمل الى المصير ... فبذت ...

اى فايدة الخلاف

نحو ضربني وضربت زيدا هو قلت فيه نظر للانفصال وقال قوله جرى فوقها على خلاف القياس
وساد وقال في المغني نحو قام وقعد زيد ان الفعلين صارا كفعل واحد وعلا في زيد
ولا ضمير في احدهما وقال المالكي لا يعد فيه فان زيد وعمرو وعلا في منطلقان عند سيبويه
في قولك زيد وعمرو منطلقان الجواب انه على القياس لان الاضمار على شريطة التفسير
ثابت كما مر آنفا وان مثل جرى فوقها كثير وانه يلزم في اعمال المغني توارد علتين على
معلول واحد فيكون اعرابه بكل من العاملين ويلزم ان لا يكون العامل عاملا وما
نقل عن سيبويه مع انه ليس بالمذهب ان ثبت فيعتذر بامكان تعدد الجهة فيه اذ منطلقان
تثنية قوله وحذف المفعول اي ان اعملت الثاني حذفت ضمير المفعول عن الاول ان كان
طالبا له ان استغنى عنه فلا يجوز ضربته وضربني زيد خلافا للمالكي وقوله اذا كنت
ترضيه وترضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود ضرورة لانه فضلة و
موجب الاضمار في الفاعل انه عمدة فان لم يستغن عنه كاحد مفعولي باب علمت قال
الحاجبي نظر نحو ظنني قائما وظننت زيدا قائما او وظننت زيدا قائما وظنني قائما زيد
لانه ان اضمر اضمر مفعولا قبل الذكر وان حذف حذف ما لا يستغنى عنه اذ لا يحذف
ولعدم المسند او المسند اليه مع ابقاء الآخر قال الحاجبي فيه نظر اذ ينبغي ان يجوز
حذفه عند القرينة كما يجوز حذف المبتدا او الخبر عند القرينة وقال المالكي
يصح ان يحذف كما يحذف احد مفعولي باب ظننت كقولك ظننت زيدا جواب
من ظننته قائما قلت الحذف انما يجوز اذا لم يؤد الى اللبس وفي التنازع لا
عند اذ لا يلزم من كون مفعول احد الفعلين قائما ان يكون مفعول الآخر ايضا
قائما بل الاغلب ان يخالفا نحو ظننت زيدا قائما وظنني كريما او قاعدا زيد بخلاف
ما اذا وقع جوابا عن السؤال في غير التنازع ولا تنازع في فعلين وقعا جوابا عن
السؤال ولا يتصور الحذف معه فتأمل والصواب ان يقال فان لم يستغن عنه

آخر مضمرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وظننت قائما وظننته زيدا قائما اذ لا يكرر الاسم
فيما هو كجملة وبه يشعر كلام الجزولي والمالكي نعم ان منع من اضمار المتنازع فيه مانع بان
يخالف المفسر بعده يظهر وسقى في موضعه نحو ظنا في عالما وظننت الزيدين عالمين
فان عالما يمنع اضماره لانه ان ثني يلزم الاخبار بمثنى عن مفرد وان افرد يلزم رجع المفرد
الى المثنى في الحقيقة والمعنى وقد يقع مانع من الاضمار والحذف نحو ملت عن زيد ومال
الى زيد اذ حذفه يوهم ان المراد منه ملت الى زيد ومال الى زيد قال وان اعملت
الاول اقول اذا اعملت الاول فان كان الثاني طالبا للفاعل وجب اضماره لانه لا اضمار
قبل الذكر اصلا نحو ضربت وضربني الزيدين اذ تقديره ضربت الزيدين وضربوني فهو
نحو ضرب غلامه زيد وان كان طالبا للمفعول فالاحسن اضماره انصارا لي المعنى عليه
ولا مانع كقوله اذا هي لم تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل الاسحل
شجر وتنخل اي تخير والمعنى اذا ارادت ان يستاك احضر بين يديها اشياء فتختار
اليتها وتعده سواكا اذ لو اعمل الثاني لقال استاكت بعود اسحل ولو روي بجر عود
بدلا من ها به لاعمل الثاني كما هو مذهب البصرية ولان الحذف يؤدي الى اللبس والاضمار
ينفيه الاولى ان كفاني ولم اطلب قليل يحتمل ان طلبه لقليل ولغيره ولو قال ولم
اطلبه انتفى اللبس واذا افاد الاضمار ولا اضمار قبل الذكر فهو احسن وجاز الحذف
لانه فضلة مستغنى عنه الا المفعول الثاني من باب ظننت اذا لم يطابق المذكور آخرا
فانه يلزم من الاضمار تخالف خبر ومخبر عنه او عدم مطابقة الضمير مفسره نحو
ظننت وظناني قائما الزيدين قائمين فانه لا يحذف قائما لانه محكوم به ولا يضمر
اذ لو قيل وظنانيه جعل ضميرا لمفرد للمثنى وان قيل وظنانيهما جعل المفعول
الثاني مثنى والاول مفردا وقد علم ان قولك زيد قائمان ممتنع بنفسه كان في المثال
المذكور تنازعان الاول في الزيدين فاعملت الاول واضمرت الفاعل الراجع اليهما في الثاني

والثانى من فائمتن فان الفعل الاول يقتضى مفعولا مثنى قبل التلفظ به والثانى مفردا فاعملت الاول وجئت بمثنى فبقى الفعل الثانى طالبا للمفعول الثانى وامتنع حذفه واضماره فجئت به ظاهرا وموقعا وقدر مثله فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا الا ان الاول هنا يقتضى الافراد والثانى التثنية قال المالكى اجاز الكوفيون ظننى وظننت الزيدين قائمين اياه بناء على ان المثنى يتضمن المفرد فيعود ضمير الواحد اليه واجاز واحذفه لدلالة قائمين عليه كما فى المبتداء قلت قد مر الجواب عنه ومن صور المانع عن الحذف مال عنى وملت اليه زيد اذ لو حذف اليه لا لتبس كما مر قال مال عنى وملت اليه مستعتبا عمرو وكان معينا قال وقول امرء القيس اقول

قال صاحب الايضاح مستندا لمذهب الكوفيين ان لم اطلب فى قول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال متوجه الى قليل فى المعنى وكذا كفانى واعمل الاول من غير ضرورة وهو شاعر فصيح فهذا يدل على ان اعمال الاول افصح ويقوى ذلك انه اعمل الاول مع ارتكاب ما يلزمه من حذف المفعول الثانى ولو اعمل الثانى لم يلزمه ارتكاب محذور قلت انما يلزم من اعمال فصيح الاول انه افصح اذا لم يعمل فصيح اخر الثانى ولو اعمل الثانى يلزمه ارتكاب امر اشد منه حذرا وهو الاضمار قبل الذكر فى كفانى ومنع ناصر مذهب سيبويه ان يكون هذا البيت من باب التنازع وقال قوله لم اطلب لم يتوجه الى قليل فى المعنى بل الى الملك وسانه ان لو للشرطية المقدرة فدل على امتناع الشئ لامتناع غيره اى على امتناع المشروط لامتناع الشرط واذا دل على امتناعها وجب ان لا يكونا حاصلين فالمذكور بعدها منفى معنى ان كان مثبتا لفظا ومثبت معنى ان كان منفيا لفظا اذ امتناع النفى اثبات وبالعكس فلو قلت لو اكرمتنى لاكرمتك فالاكرامان منفيان ولو قلت لو لم تكرمنى لم اكرمك فالاكرامان مثبتان ففعلا لو هنا وهو ثبت وكفانى مثبتان لفظا فيكونان

منفيين

منفيين معنى ولم اطلب معطوف على كفانى فيكون فى سياق لو فيصير مثبتا فلو توجه الى قليل لتناقض اول البيت اخره اذ يصير معناه ما ثبت سعيى لادنى معيشة اى القليل وما كفانى قليل و اطلب القليل فيكون نافيا سعيه لقليل ومثبتا سعيه لقليل وهو تناقض مفسد للمعنى فيكون متوجها للملك يدل عليه البيت الثانى وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى والطاهرات الفارسى اراد ان الواو للحال فلا يكون الطلب مثبتا ولا التناقض حاصلا ويتوجه الفعلان الى قليل فى المعنى فيكون المعنى ما ثبت سعيى لادنى معيشة وما كفانى قليل والحال انى لم اطلب القليل ثم قال الحاجبى الظاهر مع سيبويه لان واو العطف اكثر ولان سياق الشعر يدل على انه طالب للملك قلت الحق انه لو كان الواو للحال لمنع التنازع لان الحال معمول لما قبله فلا تفاوت ولان كون الشئ حالا مشروط بتحقق تمام الفعل بصاحب الحال وهو هنا فاعله فيمتنع ان تنازع فيه قال الحاجبى فى مثل كسيت وكسانيها او اياها زيدا جبة ان اتحد الجبة فظاهر والا تقدر مثلها بحذف المضاف للعلم به كقولك ضربت ضرب زيد اذ تقديره ضربت مثل ضرب زيد فحذف وظننت وظننيه او اياه زيدا منطلقا اشكل لان منطلقا الظاهر للغائب بل المقصود بذاته من قام به الانطلاق واضمار ضمير المتكلم او الغائب وغيره بحسب المواضع فيعود الضمير اليه لا باعتبار انه للغائب بل باعتبار ذاته ولا تصير المتكلم غائبا ولا عكسه لان الضمير كاعادة المرجوع اليه ولو اعيد منطلق وقلت وظننى منطلقا لصح مستتره للمتكلم فكذى ضميره قال مفعول ما لم يسم فاعله الى اخره اقول هو اشبه شئ بالفاعل لانه مسند اليه واذا كان مضمرا متصلا سكن لغر الفعل له ولا يتقدم عليه ويؤنث الفعل لتانيثه الا اذا كان مجرورا نحو مر بهند لان الجار حائل لا يزال وتاء التانيث انما اتصل بالفعل لتانيث فاعله لمقارنته له معنى ولفظا من جهة انه لا فاصل بينهما وان وقع فهو عارض يزال وجعله

فلا يرجع الضمير المتكلم اذ يصير المتكلم غائبا اذ الجواب انه فى القصد بمنزلة المتكلم او الغائب

قال ابن هشام التعبير بالنائب عن الفاعل اولى من التعبير بمفعول ما لم يسم فاعله [illegible] ونحو اعطى زيد درهما [illegible] مفعول ما لم يسم فاعله [illegible] اسند الى المفعول [illegible] فلا يكون حقيقة وبهذا صح [illegible] وعلى هذا [illegible] المنصوبات ٣٥

الزمخشرى فاعلا محتجا بانّ من الافعال ما صيغت للمجهول و لم تتكلم بها مبنية للفاعل
ثم عيرت نحو عُنِيَ الرجل وجُنّ ووُضع فى تجارته ولذا احدّ الفاعل بما سوداخل فيه
وقال الفاعل ما اسند اليه الفعل مقدما عليه فضعف باجماعهم على تسميته مفعولا والمفعول
النائب عن الفاعل وعلى وقوع الفعل عليه فى المعنى وصدوره منه وقال المالكى اقتض
الزمخشرى قوله لانه يجعله فاعلا وقال فى الفعل المبنى للمفعول هو ما اقيم مفعوله مقام
فاعله وقال الحاجبى لا تناقض لان الفاعل عنده ضربان فاعل قام به الفعل و
فاعل اعم وهو ما اسند اليه الفعل فقال الفعل المجهول ما حذف فاعله القائم به الفعل
واقيم مقامه مفعوله قلت الفاعل حقيقة واحدة وضرب واحد فالقائم به
الفعل يكون نوعا من الفاعل عنده لا ضربا لغيره ودفع التناقض بان نقال
مراده انّ الفعل المجهول ما حذف منه ما هو فاعل له اولا ثم جعل مفعوله فاعلا له
اى مسندا اليه فان قيل حينئذ يكون الشئ فاعلا ومفعولا قلت اذا اريد بالفاعل المسند اليه
لا من قام به الفعل فلا تناقض المفعول وهو ما وقع عليه الفعل اذ المفعول قد يكون مسندا
اليه فى المعنى وهو كل مفعول حذف فاعله واقيم ذلك المفعول مقامه معنى بان اسند اليه
كما كان مسندا اليه اذ لمنع حدث من غير محدث عنه وكذا لفظا بان يرفع كما كان الفاعل
مرفوعا لانّ الرفع سمة المسند اليه وان لم يصدر عنه الفعل كما فى المنفى وحذفه اما
للايجاز واحسنه اذا علم كقوله صلى الله عليه وسلم نُصِرْتُ بالرعب مسيرة شهر وحَجّ
وسُئل وحَمّ وزكم اذ علم ان فاعل الاشياء الله او لموافقة المسبوق نحو
من طابت سريرته حُمِدت سيرته او لتجانس حركة الروىّ او لعدم العلم به كقولك سُرِق الثوب
ونُبيت بكذا اذا لم تعرف فاعلهما او لعدم غرض فى تعيينه كقوله تعالى وان
احصرتم فما استيسر من الهدى او لتعظيم الفاعل فصان مقارنة اسمه اسم
المفعول كقوله صلى الله عليه وسلم من بلى منكم بهذه القاذورة فليستتر او لتعظيم المفعول

عن مقارنه

عن مقارنة اسمه اسم الفاعل كقولك نحو اُوذِى فلان اذا احترزت من آذاه ولستر الفاعل
خوفا منه او خوفا عليه ولتقطيع الشعر اى لاقامة وزنه كقوله وما المال والاهلون الا ودائع
ولا بُدّ يوما ان تُرَدّ الودائع ونحوها قال وشرطه الى آخره اقول شرط
اقامته مقام الفاعل ان تغير صيغة فعله الى فُعِل ان كان ماضيا والى يُفعَل ان كان
مضارعا او بما يتفرع عليه كالامر يريد به الى معنى فُعِل ويُفعَل اى تضم اوله ويكسر
ما قبل آخره ان كان ماضيا حتى يدخل تحته استُخرِج وقُوتِل ونحوهما وتضم اوله و
يفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا فيدخل تحته يُستخرَج ويُقاتَل ونحوهما وكان فُعِل
ويُفعَل ولا يبنى المفعول الفعل الغير المتصرف كعسى ونعم وفعلى التعجب ولا يقام
بعض المفاعيل مقام منها المفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب اعلمت
لانها خبرا المبتدا فى المعنى فهما مسندان فلو اقيما مقام الفاعل لصارا مسندا اليهما والمبتدا
مسند به فيختل المعنى قال الحاجبى والشئ لا يكون مسندا ومسندا اليه فى جهة واحدة قلت
ذلك منقوض بكثير فان ضَرَبَ فى اعجبنى ضربُ زيدٍ مسند ومسند اليه ولو قال اذا اقيم
مقام الفاعل يكون مسندا ومسندا اليه من جهة واحدة لكان حسنا وههنا كذلك وقلت
اذا قيل ظُنّ قائم زيدا لصير القيام معلوما وثبوت زيد له مظنونا لان الشك فى المسند
لا فى المسند اليه اللذين دخل فيهما ظن وهو فاسد وما يفضى الى الفاسد ممتنع فقال النحاة
قد يقع المفعول الثانى فى باب علمت والثالث فى باب اعلمت والجملة لا يقع فاعلا اذ الفاعل
من شانه افراده وتعريفه والجملة ليست كذلك فلا يقع مقامه فقال المالكى الصحيح جوازه اذا
امن اللبس لئلا يكون جملة ولا ظرفا غير متصرف نحو ظُنَّت بازغة الشمس كما يجوز اعطى
درهم زيدا واذا جوز جعل الفاعل مفعولا وعكسه عند الامن نحو خرق المسمارُ الثوبَ فهذا
اجدر قلت لو لم يراع الاعراب عند الامن وجوز نصب الفاعل لما سد الاولون
فى اعراب القرآن والاحاديث ولم يصدر نحو خرق المسمار الثوب عن عربى وان سلم

والمسند ونيعيل على ان الكلام لا على غير هذا العمل
الى السنين فلذى قال الحاجبى
لم يعين فعل لم

[illegible]

فليس صدوره عن فصيح وان سلم فهو على القلب الممتنع في افعال القلوب فكيف ثبت بمثله اصل وليس
لمثال هذا الكلام الآمر قبيل خالف ما ذكر وكذا المفعول له لا يقام مقام الفاعل لانه لو جاز لاطرد
فيقام مقامه وان كان علة لافعال متعددة كما في المفعول به ونحوه فاذا تعدد الافعال نحو
ضربت وشتمت تاديبا واقيم مقام الفاعل لقلت ضرب وشتم تاديب له وهو ممتنع لانه يلزم
ان يكون تاديب مقام الفاعلين لما مر ان الواحد لا يكون معمول عاملين وان يكون مقام فاعل
واحد فخلو الآخر عن المسند اليه لما سيأتي ان المفعول له لا يضمر وقرر الحاجبي امتناع وقوعه
مقام الفاعل بكلام غاية تقريره ان يقال لا يقع المفعول له مقام الفاعل لانه في المثال المذكور
سواء اقيم تاديب مقام الفاعلين اي جعل مسندا اليه للفعلين او مقام واحد يلزم خلو
بعض عن الفاعل لفظا وهو ممتنع لما مر اما اذا اقيم مقام الجميع فلا نضمر في شيء ضميره لانه
لو اضمر لكان قائما مقام بعض لفظا وكذلك معنى اذ المعنى تابع للفظ والتقدير بخلافه وان
اقيم مقام بعض لا يضمر في البعض الآخر ضميره اذ المفعول له المجرد عن اللام لا يكون مضمرا اذ
اللام لا يحذف عنه اذا الا كان مصدرا صادرا عن فاعل الفعل المعلل فيلزم خلو ذلك البعض
عن المسند اليه وهو ممتنع وغيره من المفاعيل قد يكون مضمرا فزيد في ضرب وشتم زيد قائل
لواحد وفي الآخر الضمير كما مر في التنازع فان قيل لا يحذف في من الظرف اذا كان مضمرا
فيلزم ان لا تقام مقام الفاعل مثل ما ذكر في المفعول له قلت قد يحذف عنه على
الاتساع اي التشبيه بالمفعول به نحو يوم الجمعة سرته فيجوز ضرب واكرم يوم الجمعة
على ذلك ويكون فاعل بعض مستترا وايضا هو علة او جواب من سال عن العلة وباقامته
مقام الفاعل يفوت ذلك والمفعول معه كذلك لانه مذكور بواسطة الواو المقتضية مصاحبة
ما قبلها لما بعدها فلو اقيم مقامه فان حذف الواو عنه خرج عن كونه مفعولا معه اذ لا يعقل
المصاحبة بدون الواو وان لم يحذف يمنع التركيب لما لم يسم فاعله لانه يكون مصاحبا
من غير مصاحب وعطفا على غير معطوف عليه واصل واو الحال والمفعول معه

العاطفة

العاطفة والقائل ان يقول لا يحذف الواو وهو يدل على ان ما بعدها مشارك للمحذوف قبلها
لفظا لا راسا كما ان زيد في ضرب زيد مفعول للمحذوف لفظا لا راسا اذ لا يتحقق مفعول من غير
فاعل اصلا وقد جاز العطف من غير ذكر معطوف عليه لفظا والاولى ان يقال في كل موضع
يمكن اقامة المفعول معه مقام الفاعل العامل فعل او ما اشتق منه والمفعول معه في ذلك الموضع
مصاحب للفاعل فلو اقيم مقام الفاعل فان حذف الواو لا يعلم انه مفعول معه وان ابقي
فلا بد وان يرفع فيقال ضرب وزيد فيلتبس لانه يفهم منه انه واقع عليه الفعل لا انه مصاحب
للفاعل لان فهمها بمصاحبة الفاعل ولا فاعل هنا والفعل الذي قبله يقتضي المفعول
والواو تقتضي مصاحبة ما بعدها لما قبلها في مقتضى الفعل فيتعين فهم انه وقع عليه الفعل
قال واذا وجد المفعول به تعين له اقول بعد حذف الفاعل اذا وجد في
الكلام مفعول به اي الصريح وهو ان لا يكون معدى اليه بحرف الجر تعين لان يقام
مقام الفاعل وان كان ثمة سائر المفعولات لان له فضلا على غيره من حيث انه اقرب
الى الفاعل اذ المتعدي يستدعيه كما يستدعي الفاعل اي من مفعوليته كالفاعل
اذ لا يتصور يعقل المتعدي بدونه ويبقى غيره منصوبا لان المسند اليه لا يكون
الا واحدا وجوز الكوفيون اقامة غيره مقام الفاعل مع وجوده واختاره المالكي
محتجا بقول جرير ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الكلب الكلابا
اجيب ان سب امر الكلابا مفعوله او منصوب على الشتم او تقديره لو ولدت
قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك فاقيم المصدر مقامه كقوله ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون اي ليجزي الجزاء وهو من الشواذ وبقوله تعالى ونخرج له يوم
القيامة كتابا يلقاه منشورا اجيب انه في يخرج مستتر راجع الى الطائر
وكتابا حال اي مكتوبا او ظرف لطائره اي عمله واوله وكل انسان الزمناه
طائره في عنقه ونخرج الآية والمفعول المطلق وان كان اقرب الى الفعل

من حيث انه يصل اليه بغير واسطه حرف جر لا لفظا ولا تقديرا الا انه من حيث لم يرد
معناه على معنى الفعل بل هو في المعنى نفس الفعل ولا بد للمسند اليه من فائدة لم تمتنع اقامته
مقامه وانما جوز نحو قولك قد قعد لمن انتظر القعود لان تقديره قعد القعود
المنتظر فهو مخصص المختص جاز اقامته مقامه كما اذا اختص بتاء التوحيد او الصفة
ونحوها نحو ضرب ضربٌ شديد فانه اشتمل على معنى زائد على الفعل فان قيل فحينئذ يلزم
ان يتقدم على المفعول به قال الحاجبي لكنه لما لم يخرج عن اسناده الى نفسه لان الضرب
الشديد ضرب اولان الاسناد الى ضرب لان الشديد اتى به بعد تمام الكلام لانه صفة
تخلف عن المفعول به قلت هذا يقتضي امتناع اقامته مقامه فالاولى ان يقال
لما احتاج اقامته مقامه الى جعله مفعولا به صريحا واقعا الفعل به اولى واسطة
صفه ونحوها تخلف عن المفعول به ولذا تقدم المفعول به الصريح على المعدى بحرف
الجر لاحتياج تعلق الفعل به الى واسطة فان قيل يلزم ان يتقدم المفعول به
المعدى بالحرف على غير المصرح من المفاعيل لانه مقتضى الفعل اجيب لما احتاج
الى الواسطة جعل كغيره اجزاء لكل ما يحتاج الى شيء مجرا واحدا طردا للباب
انما يقام من المصدر والظرف المختصان المتصرفان مقام الفاعل لا غير نحو ضرب
ضرب شديد وسير يوم او سير زمن طويل ونحوهما فيمتنع ضرب ضرب وسير زمن
اذ لا فائدة فيهما لان المفهوم منهما لم يزد على مفهوم الفعل وكذا يمتنع اقامة معاذ
الله ولبيك وكذا اقامة عندك وثمه واذا وسحر المراد به معين مقام الفاعل لانها
لم تقبل اسناد الفعل اليها فلانه تقبل مجازا ولانه لا يفارقها المفعول المطلق
والظرف فيمتنع رفعها وكذا الحكم على محلها بالرفع لانها لم يوجد فاعل منصوب
محكوم على محله بالرفع بخلاف الحكم على المجرور بحرف الجر المقام مقام الفاعل
بان محله الرفع لانه وجد منويه كذلك كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا فلم يلزم محذور

علة لكونه لم يخرج عن الاسناد

من معامله

من معاملته ماسه معاملته فرع لا بد ان يرد المفعول فيه الى المفعول به على السعة
قبل ان يرفع لانه ما دامت في مقدرة فيه تكون الفعل واقعا فيه وهو ينافي كونه
مسندا اليه ولان الفاعلية تنافي المفعولية ولاشتراك المفعول به بالواسطة اولى
من الظرف والمصدر لان معنى سير بزيد سير زيد ويتعذر هذا في الظرف لانه
غير مستقر وان قيل فعلى المجاز ولان الظرف لا يقام مقامه الا بعد صيرورته
مفعولا به على السعة فائدة مفعول نصب بعد سقوط حرف الجر فهو كالمجرور
به فلا يقام مع وجود المفعول به الصريح مقام الفاعل لان تعلق الفعل به
اقوى فيمتنع اختير الرجال عمرا واصله اختير من الرجال عمرا ثم حذف من
فصار اختيرت الرجال عمرا فرع ان قيل القول جعد فاذا بني للمفعول فالجمله
المحكية بعده يتعين لان يقام مقام الفاعل وان قيل انه لازم فالجمله مفعول مطلق
يتساوى مع غيره من المفاعيل ولا يحتاج الى الوصف لانه معرفه معنى وهي اقوى
تخصيصا من الوصف قال تعالى ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون قال والاول
من باب اعطيت اولى من الثاني اقول والاول اي المفعول الاول من باب اعطيت
اولى لاقامته مقام الفاعل من الثاني لان فيه فاعلية من جهة انه الآخذ فاشبه
الفاعل فرجح على الثاني وهذا اذا لم يلتبس فان التبس نحو اعطيت غلاما
سالما سعيت الاول له وبعد رفعه باقامته مقام الفاعل يجوز تاخيره عن الثاني
وكذا يجب تقدمه على الثاني قبل اقامته مقام الفاعل عند خوف اللبس لئلا يشتبه
الاخذ بالماخوذ واذا كان مضمرا او الثاني محصورا نحو اعطيتك درهما وما اعطيت
زيدا الا ثوبا ويجب تاخيره ان كان محصورا او ملتبسا بضمير الثاني او الثاني
ضميرا نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا والثوب اعطيته زيدا واسكنت الدار بانيها
وكذا الحكم في وجوب تقدم الاول على الثاني في مفعولي علمت وبالعكس للاضمار

او الالتباس وكذى فى اعلمت فيجب تقديم ريدا اذا كان زيد هو المعلم فى اعلمت زيدا عمرا فاضلا بخلاف
اعلمت زيدا الكتاب مستعارا وكذى سمعت زيدا فاقمته مقام الفاعل فى الاول والثانى
لكن اقامة الاول اولى وان لم يلتبس لانه اقرب الى الفاعلية فى المعنى لانه عالم او هو فاعل معنى
ولا تقام اخبار النواقص مقام اسمائها فلا تقال كين قائم خلافا للفراء لانه لا تفيد
شيا ولان الخبر لا يصير مخبرا عنه حين هو خبر وقال ابن عصفور اذا تعلق بخبر
النواقص ظرف او مجرور تقامان مقام اسمها بعد ان حذف اسماءها واخبارها
اذ لا يتصور الخبر بدون الاسم فيقال كين يوم الجمعة وكين فى الدار واجيز كين زيد
قائم على ان يكون تامة والقائم مقام فاعله المصدر وهو مختص لان الجملة الابتدائية
بعده يفسره تقديره كين الكون زيد قائم ولا يجوز اصبح زيد قائم ولو كان تامة
لان مضمون الجملة نفس الكون لا نفس الاصباح وذكر فى الكتاب العزيز الحال و
التميز لا تقامان مقام الفاعل لانه يجب تنكيرهما والفاعل قد يكون معرفة ومضمرا
ولا المستثنى لان الا يكون حاجزا بينه وبين الفعل وخلاف هذا ظاهر اذ ليس تعريف الفاعل
واجبا وزيد فى ما جاءنى الا زيد فاعل مع ان الا حاجز بل الاولى ان الحال فى المعنى
حكم فلو اقيم مقامه كان محكوما عليه حين هو حكم والتميز ان كان عن مذكور فظاهر
وان كان عن مقدر فانه لم يجعل فاعلا ولا مفعولا مع انه صالح لاحدهما بل جعل تميزا
ليحصل الابهام ثم الدفع ليكون اوقع فى النفس فلو اقيم مقامه يفوت فائدته مع انه
ان كان فاعلا من حيث المعنى يشتبه بالمفعول ويفسد المعنى وان كان مفعولا وانتفى المنصب
عنه تعين له نحو فجر الارض عيونا وان حذف يكون مفعولا به نحو فجر عيون
اما المستثنى فان كان مفرغا فظاهر لانه صار قبل ذلك مفعولا وخرج عن كونه مستثنى
نحو ما ضرب الا زيد وان لم يكن مفرغا تعين المستثنى منه لذلك نحو ضرب القوم الا زيدا
والتحقيق ان تقام المفعول به الصريح مقام الفاعل ثم المصدر والظرف بعد

جعلها

جعلها مفعولا به على السعة مجازا لزيادة شبهها به فاقيما مقام الفاعل واما المفعول له
والمفعول معه والحال والتميز فيمتنع جعلها مفعولا به على السعة وازالة معانيها الاصلية
لبعد شبهها به اذ تخلو الافعال كلها عنها كثيرا ويفارق معانيها وحروفها معها فيمتنع اقامتها
مقامه لان ما ذكر علة للفعل او بيان لفاعله او لمصاحبه فيمتنع كونه مسندا اليه فرع و
قد يحذف عنه الفعل كقولك زيد لمن قال من ضرب قال المبتداء والخبر اقول
المبتدا لغة من الابتداء وهو والبدء جعل الشيء اولا والتاء فى الابتداء تكلفا كالاكتساب
واصطلاحا ما ذكر وانما قال الاسم اى لفظا نحو زيد قائم او تقديرا نحو قوله تعالى وان
تصوموا خير لكم وسواء اقمت ام قعدت فان كلا منهما مؤول بمصدر تنبيها على ان غيره
لا يكون مبتدا اما الحرف فلانه لا يصلح ان يكون جزءا من الكلام واما الفعل فانه وضع ليسند الى
ما بعده ولا يقع جملة لما مر فان وقع تؤول بمصدر كما مر آنفا فان لم يوجد حرف مصدرى
ام ولا يقع المبتدا جملة [illegible] ان حيوة سواء عبودة
قدر كقوله تسمع بالمعيدى خير من ان تراه اى ان تسمع واما قوله تعالى ان الذين
كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فسواء خبر وءانذرتهم ام لم تنذرهم
مبتدا لانه مؤول مع الهمزة بمصدر معرفة فان الهمزة وام هنا لتحقيق معنى التسوية
لمدخوليهما لا للاستفهام وما تحقق لهما التسوية يكون محكوما عليه بها فيكون اسما فيها
والحكم له لا يحكم به الا على الاسماء ٥
مختصا بهذه الفائدة فى الموضع كان موضعها فكان صحح وقوع الجملة مع ان مستكما من حيث
كونها نونا ومؤولا بمصدر معرفة كذى يصح مع الهمزة وام قال الحاجبى ولا ما اول اسم فاعل
فى نحو قائم ابوه فى الدار بل يمتنع هذا التركيب فلا يقال انه مؤول بقولك قائم ابوه فى الدار
بخلاف ما لو وقع الجملة خبرا او صفة او حالا لان الجملة المؤولة باسم الفاعل انما
تكون مؤولة باسم فاعل نكرة فان لم تقدر موصوف محذوف هنا يكون المبتدا نكرة
محضا وان قدر فهو ممتنع لان الموصوف انما يحذف اذا كان الصفة القائمة مقامه
اسما ولا يكرم من اقامة اسم صريح مقام اسم نحو ضارب فى الدار فان مثله قصد من كلامهم

اى صوموا خير لكم كتابه
٥

جواز اقامة ما هو في تاويله مقامه واما قوله انا ابن جلا على تقدير رجل جلا ونحوه فقليل على غير قياس فلا يقاس عليه وقال المجرد وهو الخالي عما يوثر في معناه ولفظه فان كان معه ما يوثر في معناه نحو ما زيد قائم او في لفظه نحو هل من خالق غير الله يخرجه عن كونه مجردا ثم بين ذلك الموثر وقال عن العوامل اللفظية التي هو قابل لها وهي نواسخ المبتدا والخبر من باب كان وان وعلمت ونحوها فان دخولها فيه يخرجه عن كونه مبتدا

ومعمولا للعامل المعنوي لان اللفظي اقوى بنبه بها على عدم خلوه عن العامل المعنوي وقال مسندا اليه ليخرج خبره فانه مسند وقال او الصفة اي الاسم المشتق الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الى آخره تنبيها على انه نوعان النوع المذكور ونوع آخر هو قليل الوقوع وهو الصفة الواقعة على ما ذكرنا وان كانت اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا والمسند اليه فاعلها الساد مسد الخبر وانما شرط ان يكون بعد حرف النفي نحو ما قائم الزيدان اذ لو وقعت بعد ليس او غير نحو ليس قائما زيد وغير قائم زيد ونحو ليس قائم الزايدان وغير قائم الزيدان على تقدير صحة عمل الصفة بعد النفي مطلقا فان قائم حينئذ اسم ليس لا انه مبتدا ولا يكون الصفة مبتدا فلا يكون من مبحثنا او الف الاستفهام لتقوى شبهه بالفعل فيعمل وانما قيد بالف الاستفهام اذ لا يقع موقعه غيره مراد وان الاستفهام لان اداة الاستفهام غير الهمزة لا تدخل الاسم ما امكن دخوله الفعل وهنا امكن ان تقال هل او متى يقوم الزيدان فلا تقال هل او متى قائم الزيدان ولذا وجب النصب في هل ومتى زيدا ضربته على شريطة التفسير وقال عز الدين والمالكي جميع ادوات الاستفهام كالهمزة في وقوع الصفة الرافعة للمنفصل بعدها نحو هل ضارب اخواك ومن ناصر البكران ولم يذكر فيه شاهدا وقول المالكي وغيره يمنع تصغير الصفة الرافعة ووصفه وتعريفه وتثنيته وجمعه الا على لغة اكلوني البراغيث

لانه

لانه بمنزلة الفعل دليل لقول الحاجبي عليها وقال الاخفش والكوفيون يجوز ضارب الزيدان تمسكا بقوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا قال المالكي لو جعل نحن مبتدا لكان فاصلا بين خير وبين ما تعلق به كمضاف اليه وهو منكم وذلك يمتنع بخلاف ما اذا جعل فاعلا لان فاعل الشي كجزء منه قلت اذا دل على ان الصفة يشترط لعملها الاعتماد يؤول المستشهد بانه لما قال فخير نحن فكانه سئل عنه من قال عند الناس منكم تقديره فنحن خير منكم عند الناس او بوجه آخر وكما لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمبتدا لا يفصل بينهما بالفاعل اذ لا يقال ضرب زيد عمرو فيكون منكم معمول الخبر المقدر وقيد رافعة بقوله لظاهر لئلا يتوهم ان قائم في اقائم هو واقائمان في اقائمان هما اذا تقدم ما يرجع اليه الضمير واقائمان الزيدان ونحوها مبتدا ومستتره سد مسد الخبر والمنفصل والزيدان بدل عنه وهو ممتنع لان قائم حقه ان يكون خبرا لانه مسند وانما جعل مبتدا اذا لم يكن اجراؤه على اصله ثم حمل عليه ما لم يلزم منه محذور توسعا نحو اقائم زيد وهنا يمكن ان تقال قائم وقائمان خبرا المذكور بعدهما فيحمل عليه في الامثلة وخص التوهم بما فيه منفصل مضمرا ومظهرا لانه لو لم يله المنفصل لكان خبرا ومستتره فاعله البتة والا لزم ان يكون مبتدا في نحو زيد قائم فان جعل مبتدا اذا وليه المنفصل فان جعل المنفصل بدلا من المستتر يلزم ان يعتبر الحاق البدل به اعراب عامله وان جعل فاعلا يلزم انفصال الضمير بلا سبب وتثنية قائم مع عدم استتار فاعله لا سيما في اقائمان الزيدان واذا استلزم جعله مبتدا المحذور تعين ان يكون خبرا وقال الحاجبي في اماليه لئلا يتوهم احد ان اقائم هو من هذا القبيل بل قائم خبر لهو مقدم عليه ولذا تقال في التثنية والجمع اقائمان هما واقائمون هم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابتداء الوحي لورقة امخرجي هم

بتشديد الياء ولو رفع به لقيل اقائم هما وهم ولقال صلى الله عليه وسلم امخرجي هم بياء من غير
تشديد لانه اذا لم يستتر في الصفة لا تثنى ولا تجمع فلو كان الضمير المنفصل مرفوعا
لقال لما ثني وجمع قلت لا يتوهم احد انه فرع على جواز ان يرفع الصفة ضميرا
منفصلا غير جارية على من هي له وهو باطل وقال المالكي وعز الدين الشرط ان
يكون المرفوع بالصفة منفصلا وان كان ضميرا كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما
اذا لم تكونا لي على من اقاطع وقالا في قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي ان انت
مرفوع براغب والا يلزم الفصل بين راغب ومعموله وهو عن آلهتي باجنبي وهو انت
قلت معنى وتقدير البيت يا خليلي انتما اذا لم تكونا معينين لي مع صحبة وعهد
بيننا على قتل من اقاطعهم ما احد واف بعهدي وذكر في الكشاف ان انت مبتدا و
اقول ان عن متعلق بمقدر بعد انت دل عليه اراغب والحق ان من راى ان ضارب
في نحو اضارب انت جار على غير ما هو له لان الظاهر من صفة مطلقة ان يكون لغير المخاطب
لزم انفصال المسند اليه اذا كانت له فيقول اضارب انت واضارب انتما فيجوز عنده
في ضارب في المثال المذكور وجهان وعنده في قولك اضارب انتما وجه واحد ومن لم يكن
رايه ذلك وهو الظاهر يمنع انفصاله ويقول رافعه مظهر واعلم انه لا خبر للوصف المذكور
اصلا لانه شديد الشبه بالفعل فكما لا يفتقر المشبه به وهو الفعل الى جزء غير فاعله
لتتم جملة فكذا مشبهه ولان المقصود وهو الافادة التامة حاصلة به وبمرفوعه فتقدير
خبر محذوف لغو فقول من قال خبره محذوف خطأ لانه لا فائدة فيه وتقدير
ما لا فائدة فيه خطأ وهذا الحد مختل بالقطع لانه لم يعطف قوله الصفة وهي مرفوع على
مسندا اليه وهو منصوب فيكون عطفا على الاسم وحينئذ يلزم ان يشترط فيها التجريد والا
فيكون المقدر او الصفة المجردة عن العوامل اللفظية مسندة اليها فيلزم الافساد في الحد
وان يكون الصفة مسندة اليها والحق انه اذا علم ان لا مسند اليها لا تقدر مسندة اليها وكذا من حيث

المعنى

المعنى اذ لم يدخل فيه نزال وهيهات زيد مع انه مبتدا مسند وسد فاعله مسد خبره وهو
مجتازه فالاولى ان يقال او رافعا بنفسه مستقلا بمرفوعه حتى لا يلزم الاضمار ويدخل فيه الجميع و
يخرج بقولي بنفسه او في الدار زيد قائم وزيد مرفوع به في الدار مع ان في الدار ليس مبتدا
لانه عامل بواسطة انه جعل بدلا عن استقر ومستقر به وقال المالكي المبتدا ما عدم حقيقة او حكما
عاملا لفظيا من مخبر عنه او وصف سابق رافع ما انفصل مغنيا فقال قلت ما لم يدخل فيه الاسم و
عنه سواء الخبر عن لفظه نحو ان تصوموا ناصب ومنصوب او عن معناه نحو قوله تعالى
ان تصوموا خير لكم والجاري مجرى الوصف نحو اقرشي الزيدان وقال قلت ما انفصل دون
الظاهر ليدخل ما او اضارب هما فان ضارب مبتدا وهما مرفوع به وساد مسد خبره
وقلت مغنيا ليخرج اقائم ابوه زيد فان قائم ابواه غير مغن اذ لا يحسن السكوت
عليه قلت اطلع على ما فيه من اطلع على كلامي اعلم ان العامل اما لفظي وهو ما يكون ملفوظا
من حيث انه عامل واما معنوي وهو ما ليس كذلك ملفوظا كاسم الاشارة والعامل في الحال
او الظرف ونحوهما اولا كرافع المبتدا وقال سيبويه الابتداء وهو تقديم الشيء لفظا
او نية رافع المبتدا وهو الخبر وقال المتقدمون رافعهما الابتداء وقال المتاخرون
تجريدهما للاسناد وقال المبرد الابتداء رفع المبتدا بنفسه ورفع الخبر بواسطة المبتدا
وقال الكوفيون كل منهما رفع الاخر ووجه الاول ان المقتضي لرفع المبتدا شبهه بالفاعل في
كونه مسندا اليه وهو انما يقوم بالابتداء لانه يزول اذا دخل عليه العوامل اذ يصير مفعولا
او شبهه او فاعلا فكان دائرا معه وجودا وعدما فالابتداء مقتض للمبتدا فيكون عاملا
فيه ولم يقتض الخبر مع اقتضائه اياه بواسطة او بنفسه بعد المبتدا ولا شك ان المبتدا يقتضي
الخبر بلا واسطة فيعمل فيه ووجه الثاني انه ليس المراد من الابتداء تقديما مطلقا بل
تقديم المجرد مسندا اليه او مسندا وكل منهما يصلح للتقديم مجردا والابتداء بهذا التفسير
يقتضيهما فيرفعهما كما نصبهما ظننت في ظننت زيدا قائما ووجه الثالث ان المقتضي لرفعهما

ومشبههما بالفاعل لما مرّ آنفا ولا الثاني الجزء الثاني وانما جعل الاسناد شرطا للتجريد
اي لسببيته لانه اذا اشتغل الاسناد يشتغل الاعراب لزوال فائدته وهي الدلالة على
الفاعلية واخواته الزائلة حينئذ ووجه الرابع ان العامل في المسند اليه وفي المسند
واحد كباب كان وانّ والابتداء قائم بالمبتدا ويقتضي الخبر بواسطة المبتداء
لُمُسْنَدًا اليه ويعمل فيه ايضا بواسطته ووجه الخامس انّ الاول لا يكون مسندا اليه
ولا الثاني مسندا الا بواسطة اخيه فكل يقتضي الآخر فيعمل فيه والابتداء والتجرد لم يوجدا
فلا يعملان قال المالكي الصحيح الاول لان الابتداء وكذا التجرد اضعف من الفعل على
وهو لا يعمل رفعين من غير اتباع فهما اولى قلت ليس ذلك لضعف الفعل فان الفعل
مقتض لاعراب معمولاته مطلقا والمقتضي لكل معمول باعراب مخصوص احد المعاني
المعتورة ولم يتفق في معمولين للفعل مقتضيان لرفعهما فلم يرفعا واتفقا
في معمولي الابتداء فرفعا قال الابتداء معنى قائم بالمبتداء والمشتق منه يتقوم
بالمشتق لا غير فلو عمل في الخبر فاذا قدم الخبر على المبتدا يلزم تقدم المعمول
على العامل المعنوي الاضعف وانما قيل انه اضعف العوامل المعنوية
لان غيره من التمني والتشبيه كليت وكانّ يمنع وجوده عامل مصحوبه
دونه قلت اذا اريد بالابتداء ما يقتضيهما فلا نسلم انه يتقوم باحدهما
وانما لم يتقدم معمول ليت ونحوه لانّ عمله بالشبه وعمل الابتداء ليس
بالشبه وقال على الثالث حاصله ان التجريد شرط لعمل الابتداء عند سيبويه
فلا يجعل عاملا وانهم جعلوا تجردهما واحدا وليس كذا فانّ تجرد المبتداء تجرد
للاسناد اليه وتجرد الخبر للاسناد قلت بل الابتداء شرط للتجرد ونفس الاسناد
شرط او سبب لعمل التجرد في المسند اليه والمسند والعامل نفس التجرد وكل
من التجرد وسببه ولعله ابطل قول المبتدع بانه لم يوجد عامل معنوي

يقوى

يقوى بلفظي قلت لا يلزم من عدم نظيره امتناعه اذا لم يوجد مانع ووجد نحو زيد
في الدار اكرمته وانا اقول الوجه هو الثالث لصحة اعمال التجرد لما مر وامتناع
اعمال غيره لانه لو عمل الابتداء في المبتدا العمل اللفظي في الخبر بعين ما ذكر في الابتداء
ولانه لو عمل المبتداء في الخبر او بالعكس لكان من حيث اقتضائه اياه لمسند و
لمسند اليه فيلزم ان يعمل وان دخل عليهما انّ ونحوها اذ ذلك الاقتضاء باق
ويلزم ان لا يدخل عليهما عامل اذ لا يدخل عامل حتى يزول العامل الاول وكذى
الثاني والرابع لانّ اقتضاء الابتداء للخبر بواسطة المبتداء وليس شيء من العوامل
يقتضي احد المعمولين بواسطة الآخر والا لما يكون اقتضاء دائما واقتضاء
العوامل الا في غير التوابع واسناد العمل الى الواسطة في نحو حسب ربه الاتيان في
لما ينافي الاقتضاء الذاتي نعم اقتضاؤه لبعض المعمولات يكون اقوى وابطل المالكي
والحاجبي الخامس بانه يلزم ان يكون لكل رتبة اصلية في التقدم اذ اصل كل
عامل ان يتقدم على معموله فساوى صاحبها في الدار في داره الصاحب جوازا و
امتناعا وليس هذا كقوله تعالى اياما تدعوا لانه عمل ايا في تدعوا من حيث تضمنه
ان الشرطية وتدعوا فيه من حيث انه اسم تعلق به الشرط وجوب صدر الكلام
لا للفعل ففي احدهما ما يقوى بصدره قلت فيه نظر اذ للمبتداء ايضا يصدر
من حيث انه محكوم عليه كالشرط فلم يتساو المسئلتان وعندي الجواب الحق ان
العامل مقتض والمعمول مقتضى والمقتضي يتقدم على مقتضاه فلو عمل كل من المبتدا
والخبر في الآخر يلزم تقدم كل على الآخر فيلزم تقدم كل على نفسه من جهة واحدة لان
كون المبتداء عاملا من جهة انه مبتدا وكونه معمولا ايضا من جهة انه مبتدا عندهم
وكذلك الخبر ولا يلزم هذا في ايا ما تدعوا لانّ ايا عامل من حيث تضمنه ان
ومعمول من حيث انه اسم فغايته ما في الباب يلزم تقدم متضمنه وهو ان على كونه

اسما وهو جائز لسقط يلزم تقدم عاملته اى شرطه من حيث تضمنه الحق على معموليته
من حيث كونه اسما وليس جهة عامليته عين جهة معموليته فلا يلزم تقدمه على نفسه
قبل التجرد عدمى فلا يعمل وان سلّم انه عامل فى المبتدا فللضرورة ولا ضرورة فى الخبر
فالعامل فيه المبتداء اوهما فاجاب الحاجبى وغيره بانه ليس عدما صرفا لانه اعتبر
فيه الوجود وهو الاسناد فالعدم يكون جزاً من العلة اذ لا شك ان عدم المانع جزء
من العلة التامة وان سلم انه عدم لكنه ليس موجبا ولا سببا فى التحقيق بل هو علامة
وهى قد يكون عدما كعدم السمة لاحد ثوبين احدهما ذو سمة اذ الانسان تحصل
بالعدم بالقياس الى ما فيه علامة وجودية قلت هذا الجواب مختل لان الاسناد
سبب او شرط للتجريد والعدم لا يصير وجوديا لوجود شرطه وعدم المانع
جزء من العلة لكن سائر اجزائها وجودى فلا يتاتى علة عدمية شرطه وجودى والعامل
موجب لان الاعراب والتغير لحصلان منه وباقتضائه لا علامة مجردة واقول
التجريد امر محقق مفهوم من الهيئة الحاصلة بقولك زيد قائم كمعنى تجرد المدلول المجرد
والمفهوم من غير اللفظ كالمفهوم منه الا ترى انهم قالوا القرطاس وحذفوا الفعل
منه اذا راى من سدد السهم على جهة اى يصيب السهم القرطاس كما حذفوا الجواب
السؤال لجعل الحال كاللفظ فى الدلالة واذا كان كذلك فالتجريد المفهوم من لفظ
زيد قائم خليق بان يكون كمعنى ضرب فكما ان معنى ضرب عامل لاقتضائه معمولا عقلا
او وجودا فكذى التجرد لانه لا يعقل اولا يوجد بدون ما يقوم به فيقتضيه
فلا بد وان لا يعمل ويوثر فيه ولا نعنى بالعامل الا هذا فانك تقول عدم زيد
عمرا واستحال الجمع بين الضدين فعدم واستحال عاملان مع انهما لم يكونا وجوديين
فيما نحن فيه نعم الاسناد شرط او سبب لعمل التجريد كما لغيره من العوامل
لا انه جزء من العامل الرافع قال فان طابقت مفردا اى ان طابق الصفة

مفردا

مفردا مرفوعا مذكورا بعدها فى الافراد نحو اقائم زيد جاز الامران احدهما ان يجعل قائم
مبتدا وزيد مرفوع به فيدخل تحت الحد الثانى والثانى ان يجعل زيد مبتدا وقائم
خبره مقدما عليه فلا يدخل تحت حد المبتداء اصلا لانه حينئذ لا يكون مسندا اليه
ولا صفة رافعة لظاهر اذ زيد مرفوع حينئذ بالابتداء اما لو لم تطابق ما بعدها وهو
بان يكون مفرده وما بعدها تثنية او جمعا او عكسه ممتنع نحو اقائم الزيدان او الزيدون ن
فهى مبتدا وما بعدها مرفوع بها اذ لو كانت خبرا لما بعدها لكان فيها ضمير راجع الى
ما بعدها فيجب تثنيتها وجمعها على وفق ما بعدها لانه اذا كان ما بعدها مبتدا مثنى
يكون المستتر فيها العائد اليه مثنى فيجب ان يكون الصفة تثنية لان نسبة المشتق
وجمعه باعتبار فاعله المستتر فيه اما لو طابقت مثنى او مجموعا نحو اقائمان الزيدان
واقائمون الزيدون فانها خبر مقدم رافعه لمضمر مستتر اذ لو كانت رافعة للظاهر
بعدها لما ثنيت وجمعت لان المشتق اذا لم يستتر فيه فاعله لا يثنى ولا يجمع قال
والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة اى الاسم المجرد وانما يكون اسما لانه ان
كان اسما فهو المدعى وان كان جملة اسمية او فعلية فهو مؤول بمفرد مسبوك مما اشتق
منه مسند الخبر ان اشتق والا فمسبوك من الكون مجعولا ما هو مسند اليه فى الخبر
فاعلا له لان الاصل فى الخبر الافراد فزيد قام ابوه او ابوه قائم او قام مؤول بزيد
قائم ابوه وزيد ابوه غلام مؤول بزيد كائن ابوه غلاما والاسم المشتق مع فاعله
لا يكون جملة بخلاف الفعل لما سانى ويكون ذلك المفرد اسما اذ لو كان فعلا لكان
مع فاعله جملة فهو المحدود وقال المجرد ليخرج ما دخل عليه العوامل والمسند
ليخرج المبتدا المسند اليه والمغاير للصفة المذكورة ليخرج المبتدا الرافع لظاهر
اذ معنى المغاير للصفة المذكورة ان يكون صفة واقعة بعد النفى والاستفهام رافعة
لظاهر وذلك بان لا يكون صفة او بان لا يكون بعد حرف النفى والف الاستفهام نحو

الصفة المشتقة اذا لم يستتر فيها فاعلها لا تثنى ولا تجمع ن

زيد قائم او بان تقع بعد احدهما وترفع ظاهرا نحو اقائم الزيدان والمراد بقوله
بعد حرف النفي والف الاستفهام ان تكونا داخلين فيها تحقيقا فلا تكون اقائم
في اقائم اخواه زيد مبتدا اذ تقديره ازيد قائم اخواه قال واصل المبتدا
التقديم اقول لانه المحكوم عليه فلا بد من تقديمه عقلا ليكون الحكم على متحقق
اذ هو مقتضى الطبع وانما وجب تاخير الفاعل عن مسنده اذ لو قدم لاشتبه بالمبتدا و
تكون حقه ان يتقدم اجازوا في داره زيد ومنعوا صاحبها في الدار لان ضمير في داره
عائد الى زيد وهو وان تاخر لفظا فهو متقدم رتبة لانه مبتدا وضمير صاحبها
عائد الى الدار وهو متاخر لفظا وكذا حكما ومعنى لانه خبر والخبر متاخر رتبة
فكانه عائد الى غير مذكور وهذا كما في ضرب غلامه زيدا ضرب وقد مر واجاز
الاخفش واختاره المالكي في ذكرها عند هند لان المضاف اذا كان متقدما
تقديرا يكون المضاف اليه ايضا متقدما اذ هما كشيء واحد وعلم من هذا قولنا الاصل
تقديم المبتدا انه يجوز ان يتقدم الخبر عليه سواء كان مفردا نحو قائم زيد او جملة نحو ابوه
قائم زيد ومنعه الكوفيون وغيره ما يجب تقديمه محتجين بانه يؤدي الى تقديم
الضمير على ظاهره ورد بانه كثر تقديمه كقولهم مشنوء من يشناك وتميمي انا
فان مشنوء وتميمي خبران اذ بهما حصلت الفايدة المحكوم بها لا بما بعدهما واما الاضمار
قبل الذكر فانه جائز اذا كان للمتقدم معنى كقوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى
وفي المثل في بيته يؤتى الحكم وفي اكفانه لف الميت والاحسن ان يجعل سواء
في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم خبرا
وما بعده مبتدا مؤولا بالمصدر اي سواء الانذار وعدم الانذار والجملة خبر ان
وقيل هو خبر ان وما بعده فاعله وهو ضعيف لانه ليس صفة في الاصل وضعفه
فاجراؤه على اسميته اولى ولو كان في الاصل صفة بمعنى مستو لكان جعل ما بعده

مرتفعا

مرتفعا به اولى الا ترى ان جر قائم في مررت برجل قائم ابوه اولى من رفعه ورفع سواء في
مررت برجل سواء هو وابوه اولى والظاهر ان تقديم سواء في مثل هذا مع تغيير الكلام
عن الاستفهام الى مجرد المساواة واجب تنبيها على ان المراد منه المبالغة في المساواة
وعلى التغيير ولذا لم يسمع خلافه مع كثرته قال وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت
بوجه ما اقول الاصل تعريف المبتدا لان الغرض بالكلام الفائدة والاخبار
عن نكرة لا يفيد نحو رجل قائم اذ لا يجهل احد به فلا تعتد النفس قبضا ولا
بسطا قال عز الدين كالفاعل فانه انما يجوز تنكيره اذا افاد كقوله تعالى ان تصبك
حسنة تسؤهم فانه افاد بواسطة الجواب اشارة المنافقين باصابته صلعم
الحسنة وقال المالكي يلزم من ذلك ان يكون الاصل في الخبر التنكير اذ لو عرف
ايضا لتوهم انه صفة قلت احتمال الصفة لم يمنع من كون الكلمة خبرا فان قائم
في رجل في الدار قائم خبر مع احتماله الصفة فقلت الاصل تنكير الخبر لانه ان لم
يعلمه المخاطب للمبتدا فتعريفه غير مفيد وان علمه له يكون صفة لا خبرا فتعرف
ان كان الموصوف معرفا فالتنكير يلازم الاسناد بين الطرفين فاذا قلت زيد قائم
دل تنكير قائم على الاسناد واذا قلت زيد القائم لا يفهم منه الاسناد بل يظن ان القائم
صفة لزيد ليكون للام فائدة ولئلا يحتاج الى تاويل تنكيره فان قيل قد يعرف
الطرفان ولا يعرف ان احدهما الاخر فيفيد الكلام ذلك فوجد الاسناد مع عدم
تنكير الخبر قلت هذا قليل وشاذ لانه اراده غير ظاهر من غير قرينة فاذا
وجد يجب تاويله فقولك زيد المنطلق مؤول بزيد محكوم عليه بانه المنطلق
وقد جوزوا تنكير المبتدا اذا حصل منه فائدة اذ كثيرا يحتاجون الى الحكم على النكرة ت
وهو بان يقرب من المعرفة بوجه ما من الوجوه الاول ان يوصف نحو رجل عالم في الدار
فان رجل لو وصف بعالم صار اخص من رجل لم يوصف وقرب من المعرفة افاد الاخبار عنه

قال الزمخشري والمالكي نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وفي الحديث سوداء
ولود خير من حسناء عقيم وقال الحاجبي في شرح المفصل التحقيق أنه لا يجعل أمثاله
مما المصحح الصفة لأنه إنما يكون فيما يقصد واحد متميز فيؤتى بالصفة تخصيصا
له وهو قليل خارج عن القياس لبقاء التنكير فيه اذ رب موصوف نحو حيوان
نائم في الدار أكثر تنكيرا من غير موصوف نحو رجل في الدار بل يجعل مما المصحح التعميم
نحو قول ابن العباس تمرة خير من جرادة وورق خير من حب فان المفهوم
منه انه فضل واحد من جنس التمر باعتبار انه من ذلك الجنس على واحد من جنس الجراد
باعتبار انه من ذلك الجنس لأن للتمرية فضلا على الجرادية لا انه فضل فردا مخصوصا
مميزا على فرد وإذا كان كذلك حصل التعميم والشياع لأن ذلك الفضل لم يختص بواحد
من ذلك الجنس دون واحد بخلاف ما فهم منه أن الحكم مختص بمفرد متميز نحو
رجل في الدار أو رجل خير من زيد فإنه ليس في الرجولية ما تقتضي كونه في الدار أو
خيرا من زيد حتى نعم ونفيد وقوله تعالى ولعبد مؤمن مثل تمرة خير من جرادة
لأنه تعالى لم يرد أن فردا متميزا خير من فرد بل فضل واحدا من جنس العبد المؤمن باعتبار
انه من ذلك الجنس كما مر فيحصل التعميم كما في تمرة خير من جرادة وكما في ما أحد خير منك
ويصير في معنى التعريف لأن العام لا يصلح لمتعدد على البدل فلا يكون المصحح
الصفة لأنه حاصل قبلها كالكل في نحو كل رجل عالم في الدار ففائدة الصفة
التخصيص حينئذ لا التصحيح وليس عمومه بالصفة لأنها لا تخرج موصوفها عن
مدلوله بل فائدتها بيان تخصيصه في الآحاد أو في الأجناس فقيل لو أسقط مؤمن
لم يصلح عبد للمبتدا إذ يصير المعنى عبد خير من عبد أو جنس عبد خير من جنس عبد
وهو ليس بكلام لأنه لم يفد شيئا كما لو أسقط عالم من رجل عالم في الدار فالمصحح
الصفة قلت بل يصح إذ يفهم منه أن المراد من عبد الجنس الذي غير العبد المشرك

ولنسلم

ولنسلم فان المصحح ما لولاه لم يصلح المبتدا للابتداء كتقديم الخبر في قولك في الدار رجل
لا الذي لولاه خرج الكلام عن الإفادة بالكلية أو يصير كذبا كان العالم قديم كلام ولكل
جزء إعراب مع انه كذب وكذا كل رجل في الدار يعني كلاما في شروط المفردات لا شروط
الإسناد والحاصل أنا لا نسلم اعتبار هذه الصفة لصحة الكلام لكن نقول إنها شرط الإفادة
الكلام في هذه الآية لا لصحة كون عبد مبتدا بخلاف ما لا عموم له نحو رجل عالم في الدار
فظهر أن مؤمن باعتبار تصحيح المبتدا لغو وهو المقصود ومنه أربعة ضعيف الشن
لأن المفاضلة والنقصان باعتبار كونهما من ذلك القبيلين وابن جني رأى ان ادبعة
غير منصرف للعلمية والتأنيث كما في أسامة حيث رأى أنه في معنى المعرفة وليس بصواب
لأنه يلزم أن يجعل كل اسم جنس علما إذا ركب هذا التركيب نحو رجل خير من امرأة فيلزم منع
صرف امرأة ولم يقل به أحد ولأنه لو كان علما لكان علما في جميع أحواله ولم يدخله اللام كأسامة
وليست معرفة بل شبيهة بها من حيث لزومها التعميم كما في ما رجل أفضل منك ولو سلم أنها معرفة
لا يكون علما بل تعريفها باعتبار العموم كما في كل رجل وفي لا رجل فمن قال انه عام بأصله لأنه
لزمه ويمكن أن يقال الجميع معرف بتقدير اللام لأن المعنى التمر خير من الجرادة فيكون
معدولا كسحر وغدوة ولا يكون علما إذ لا ضرورة تدعو إليه كما قدر العدل عن اللام
في عشية وعتمة إذا قصد بهما عشية وعتمة ليلتك لا العلم بخلاف سحر وغدوة و
بكرة إذ فيها ضرورة وهي مجيئها غير منصرفة وقد يحذف الصفة نحو السمن منوان
بدرهم تقديره منوان منه بدرهم قال الأندلسي التنكير إما تنكير الأجناس نحو رجل
خير من امرأة أي هذا الجنس خير من ذلك الجنس فهو نكرة إذ لو اعتبر فيه التعيين
يخرج عن كونه جنسا ويصح أن يكون مبتدا لأنه ليس لواحد من متعدد على البدل وإما تنكير
الآحاد وهو سواء كان طاريا نحو لهم واحد آخرا ولا نحو جاء رجل لا يصح أن
يكون مبتدا الثاني أن يقع نكرة بعد همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة نحو أرجل

في الدار ام امراة لانه لما علم انه يسال به من علم شبه الخبر وثبوته لاحد الامرين التالى
احدهما للهمزة والثانى لام وهو انما يسال عن تعيينه صار الخبر من حيث انه علم ثبوته
له كالصفة الثابتة لموصوفها فهو كنكرة موصوفة فاجتز وابذلك مصححا اذ قال المالكي
وعر الدين من المصححات كون النكرة تاليا للاستفهام نحو ارجل في الدار لانه ما يجهل
ولو صح هذا لكان الدقيق الذي ذكره الحاجبي ضائعا نعم قال الجزولي اذا علم المستفهم
ثبوت الخبر لشى من الجنس وهو يسال المعين جاز كونه نكرة نحو امراخوك قبل قوله تعالى هل
من مزيد من زائده ومزيد بمعنى زيادة فلا تخصص له الا الاستفهام اجيب ان مزيد
مشتق وصف لمحذوف فتقديره من شى يزاد وان سلم انه مصدر فتقدير خبره المحذوف
متقدما عليه ليكون مصححا له كما اذا قيل في جواب هل عندكم من رجل رجلان كان تقديره
عندى رجلان وكما في قوله ان محلا وان مرتحلا فتقديره ان لنا محلا الثالث
باب ما احد خير منك وما رجل قائم وهو اذا دخل النفى على نكرة مبتدا او لعدم التعيين لانه يلزمه
نفى جميع الجنس قال الحاجبي والا لم يصدق نفى ولعدم تخصيص معروف فيصح من حيث عمومه
الجنس ان يكون مبتدا لانه ماثل المعرفة من حيث انه لم يصلح لمتعدد على البدل وليس معرفة
لاطباقهم على انها توصف بنكرة نحو ما رجل عالم في الدار وكذا بمفرد نحو ما عندى درهم ولعد
ولو اريد بدرهم جميع الجنس لم يصح وصفه بواحد لان المتعدد لا يوصف بواحد ولا يلزم من لزوم
شى لشى ان يكون المراد منه اياه قلت كل في كل رجل عالم في البلد معرفة وعام مع انه موصوف
بنكرة مفردة الرابع ان يكون في معنى الفاعل وهو نكرة اخبر عنها بجملة فعلية نعت الفعل
عن عموم ما نسب اليه وابتيه لها في المعنى نحو شر اهر ذا ناب بمعناه ما اهر ذا ناب الا
شر وامر اقعده عن الحرب وشر ما اجيك الى مخة عرقوب مثل يضرب في شدة الضرورة
الى ما لا يليق به والمارنة الاحقاوة اى حاجة جاءت بك لا غاية بنا نضرب لمن لا
يزورك الا عند الحاجة وجاز كون الفاعل نكرة لان حكمه متقدم عليه فهو لا يذكر الا بعد تقرر

حكمه

حكمه في الذهن فحكمه المعلوم المتقدم عليه كالصفة له اذ الفرق بين الصفة والخبر بتقدم العلم
بها دون تقدم العلم به ولذا جاز تنكير الفاعل مطلقا وكذى تنكير ما في معناه وانما قيل
انه في معنى الفاعل لان الحصر المقصود من هذا الكلام نحو حسا الى ما هو الاصل في اداة
الحصر ولا يمكن النطق بها في هذا الكلام الا بجعله جملة فعلية فلا جرم يصير شر فاعلا الخامس
نكرة مخبر عنها بظرف او جار ومجرور او جملة متقدم عليها كلها نحو في الدار رجل و
عندك رجل وقصد كغلامه رجل وانما صار تقديم المذكورات مصححا لانه يصير كالصفة
بالتقديم لان من شان الصفة تقررها في الذهن قبل ذكر الموصوف كما مر في الفاعل ولم
يجز قائم رجل اما لا اتساعهم في الظرف لكثرته والجملة لشبهها به لان الظرف مقدر بها
واما الخوف ان يظن ان قائم مبتدا بخلاف الظرف والجملة فانه لا يصلح له واما الكراهة
لتقديم ما هو صريح في الصفة على ما في المعنى كموصوفه والظرف قد يبعد عن ذلك واذا وقع
صفة كان ذلك باعتبار التقدير لا باعتبار نفسه والجملة فلما تقع صفة قال المالكي وغيره
يشترط ان يكون كل منها مختصا والا لم يجز نحو لرجل مال وعند رجل رجل وقصد غلامه
رجل لعدم الفائدة وليقع في موضع المعرفة معرفة فتنوب عن تعريف المبتدا وقال ابن يعيش لكو
هو المسند اليه معنى نحو الحت راسى سرج بقولك انا منسود سرجا وزيفه الحاجبي بانه
منقوض بنحو في راس غلام عندى عمامة قلت عندى مختص وهو متعلق الظرف فيكفى
به اذ المعنى راس غلام مختصا ولا يلزم قصده غلامه رجل اذ ما هو مؤول به مقصود
غلامه رجل قال الاخفش رجل فاعل لظرف الدار في قولك في الدار رجل لان الاصل
ان تقدر متعلقه فعلا متقدما فيكون تقديره استقر في الدار رجل وهو المعنى بالفاعل
اجيب بمنعه دخول العوامل عليه نحو ان في الدار رجلا وتقدر متعلقه متاخرا
نحو في الدار رجل استقر اذ لا مشاحة فيه جمعا بين الدليلين وقال بعض لا يجوز رجل
في الدار لانه يحتمل الصفة بخلاف ما اذا تقدم قال الحاجبي هذا فاسد لجواز رجل عالم في الدار

[illegible]

ن

وزيد العالم مع احتمال الصفة وفي كلامه نظر لان تخصيص المبتدا بالصفة وغيرها شرط صحته ومتقدم
على الخبر فالسابق منه في الدار في قولك رجل في الدار الصفة ومنه في رجل عالم في الدار الخبر المتقدم
المخصص ولا ما زيد العالم فانه لا يمكن تقديمه اذ تغيير العالم مبتدا نعم لو قال ليس من شرط التخصيص
استفادة اللبس لكان صوابا السادس نكرة هي مصدر في معنى الدعاء نحو سلام عليك وويل للمطففين
اصله سلم الله او سلمت سلاما عليك اي المدعو عليه ثم حذف الفعل للعلم به قال تعالى قالوا سلاما قال
سلام ثم عدل عن النصب الى الرفع لغرض الدوام والثبوت مع بقاء اصل المعنى على ما كان عليه وقد
كان سلاما في الاصل مختصا بانه صادر من المتكلم او من الله تعالى لدلالة فعله وفاعله المقدرين
عليه فوجب ان يكون باقيا على تخصصه بنسبته اليه فيعلم بذلك لمن السلام وانما اشترط ان يكون
للدعاء لانه يدل على الفعل والفاعل المخصصين له وانما يدل على الفعل ما هو لمعنى يختص بالفعل
والطلب يختص به لان بعض صيغه له فيلزم ان يكون للطلب حتى يدل على الفعل ويتخصص به
وقيل لم يرفع سقيا ورعيا لان الداعي بهما ليس بباق ولا راجع بل يطلبهما من الله تعالى
فهما مفعولان والسلام فعل المسلم فرفعه ليشعر بكونه منه اذ تقديره سلام مني عليك فلو
اراد مطلق السلامة لنصب وخيبة له ونحوه ان اريد منه الطلب نصب وان جعل لنفسه
حظا وحصولها اي خيبة مني له ونحوه ان اريد منه الطلب رفعت وليس وجوه
التخصيص منحصرة في السبعة المذكورة بل قال المالكي وغيره يجوز اذا كان نكرة عاملة
كقوله صلى الله عليه وسلم امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة او مضافا نحو غلام رجل
قائم او معطوفا عليه كقوله تعالى طاعة وقول معروف على تقدير طاعة وقول معروف امثل
وكقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر وقال الحاجي مصحح انه
موصوف بصفة محذوفة مثل السمن منوان بدرهم اي يوم من الايام علينا وكذا في غيره او
مقصودا منه الابهام نحو ما احسن زيدا فان التعجب نبا في الاختصاص قلت مع قرب
من شراهر ذا ناب او تاليا للولا او واو حال او فاء جزاء كقوله لولا اصطبار لاودى

كل

كل ذي مقة حين استقلت مطاياهن بالظعن وكقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا
محياك اخفى ضوءه كل شارق وكالمثل ان ذهب عير في الرباط او
جوابا كقولك درهم لمن قال ما عندك تقديره درهم عندي لا عندي درهم ليطابق
السؤال ولان اصل الخبر التاخير وانما قدم في عندك رجل لئلا يشتبه بالصفة
وذلك مامون هنا قلت قدم التخصيص وهو مطلوب هنا او استفهاما نحو من عندك
لانه متضمن همزة الاستفهام فكانه نكرة تليتها قلت هذا ان جوز رجل في
الدار والا فصحيحه انه في معنى اي انسان عندك فيكون مضافا وقال الحاجي
من معرفة وكذا ما في نحو ما الكلمة لانه مثل ازيد ابوك والخبر الكلمة ومن يحتمل انه
خبر مقدم للاستفهام ام لا لان معناه النجار او الخياط ابوك فقد وقع موقع
الحكم فيكون خبرا واما لان فيه من الابهام اذ هو صالح لكل احد على البدل كرجل
فقد غلط لانه ليس بمثابة الحكم ولذا لو اجابه بكنيته او لقب لا جابه على المطابقة
ولئن سلم فالنجار في النجار زيد مبتدا كما ياتي فهذا اجدر اما الابهام فانه يشار
للاستفهام الذي فيه لان معناه ازيد ام عمرو ام بكر ابوك لا لانه نكرة وجوابه
بالمعرفة يحقق انه معرفة كان جوابه بالاسم يحقق انه اسم غايته انه بمعنى اي
الرجال وهو معرفة اتفاقا قال المالكي لا يجب ان يطابق الجواب السؤال
وانه قد يجاب بنكرة كقولك لمن قال من عندك رجل من تميم قلت الجواب يجب
ان يكون مطابقا او ازيد والا لا يحصل المقصود وانما يجب بقوله رجل من تميم
من لم يعرف نفسه وكم في كم درهما مالك مبتدا مع انه نكرة وخبره معرفة لانه
المسند اليه ولان الاغلب ان يقع بعده نكرة نحو كم درهما لك وحينئذ يكون كم
مبتدا فكذا اذا وقع بعده معرفة طردا للباب ومن قال من في من ابوك نكرة
وجه فيه هذا التوجيه قال والخبر قد يكون جملة اقول الخبر اما مفرد

ومنها العوامل المبتدأ تسلط على كلمة منه وذلك بان يكون كله واحدة نحو زيد غلام
او اكثر نحو زيد قائم اخوه ولكن تسلط العامل على كله ومنه قائم لا عمرو واما
جمله ومنها يتسلط على جزء منه والمفرد اما مشتق تحقيقا نحو زيد قائم او
تقديرا نحو زيد رَبْعَةٌ وحَزَوَّرٌ وقفاخِرٌ ورجلٌ رَبْعَه وامرأة
ربعة اى مربوع الخلق لا طويل ولا قصير فانه لم يوجد من لفظه مصدر
بمعنى اعتدال الخلق وقدر له مصدر اذ الصفة لا بد له منه وغلام حَزَوَّرٌ
وحَزَوَّرٌ اذا قوى وخَدَم ورجل قفاخِر وقنفخر ضخم الجثه
واما غير مشتق وهو ظاهر والاكثر ان يغاير المبتدا لفظا ويلزم ان يتحد به
معنى اى على ما صدق عليه الاول يصدق الثانى لا ان معنى الاول عين معنى
الثانى نحو هذا زيد وزيد قائم وقد يتحدان فيهما كقوله خليلى خليلى دون ريب
وكقوله انا ابو النجم وشعرى شعرى والمراد بهذا النوع الاستمرار على ما كان ومثله
في الشرط وجوابه كقوله صلى الله عليه وسلم فمن كان هجرته الى الله ورسوله فهجرته
الى الله ورسوله وقد يتحدان في حكم حقيقة كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او مجازا
فيقدر مثل مضاف نحو زيد زهير شعرا ولو جعل اياه لكان ابرع في الفصاحة
فانك لو قدرت مثل في قوله بدت قمرا ومالت خوط بان لذهب رونقه
وقد يكون الفايدة الحاق عين بمعنى او بالعكس مبالغة نحو زيد صوم فكانك
جعلته نفس الصوم ولم ير د منه انه ذو الصوم لان ذا الصوم يصدق على
قليله وكثيره والمراد من زيد صوم انه مداوم عليه ومثال المعنى شعر شاعر
وموت مائت ومنه نهاره صائم وليله قائم تنبيه غير المشتق ان لم يؤول
به كقولك مشيرا الى اسد هذا اسد فلا ضمير فيه لانه خال عن معنى الفعل
فلو اول به بان يقع موقع مشتق لكان رافعا الضمير فيه كقولك مشيرا الى رجل

فان كان المشتق ومنه الدال على معنى ان صوغ من مصدر مستعمل فهو تحقيقى وان صوغ من مقدر فهو تقديرى

شجاع

شجاع هذا اسد ولذا اكد مستتره في قولهم مررت بقاع عرفج كله وبقوم عرب اجمعون
اذ المراد خشن ومتعربين وان اسند الى ظاهر لرفعه كقولك هذا اسد ابوه وكقوله
واصفا للملاكان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا كسورها فمسوحا
وساجا لانه اراد بها سودا واما المشتق فظاهر انه يرفع ظاهرا او مضمرا وانما افرد
الاصل ان يكون مفردا لان الغرض وهو الحكم على المبتدا يحصل به فلا يراد عليه
فان قولك ضرب غلام زيد بمعنى زيد ضرب غلامه الا انه قد يجى جملة توسعا
للكلام ولاما نع لان الغرض وهو الحكم كما يصح بالمفرد يصح بالجملة المتعلقة بالمبتدا وتوكيدا
للاسناد فان قام في زيد قام نسب الى زيد مرتين او اجتنابا للبس اذ لو قيل موضع
زيد قام ابوه قام ابو زيد توهم ان المراد منه مكنى بانه زيد فبقول بمفرد ليكون
الخبر كله على نهج واحد ولان الجملة من حيث هي هي مستقلة غير متعلقة بغير وهذا
تعلق بغير لانه خبر فلا بد وان يؤول بمفرد لفظا يحتاج الى جزء آخر فيحصل الاتحاد
والربط لفظا فيستقيم كونه خبرا ثم الخبر الجملة يكون اسمية وتدخل عليها المصدرة
بعوامل المبتدا نحو الله لا اله الا هو وكقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين ويكون فعلية ويدخل فيها غيرها كما
وقول الانبارى لا يقع الطلب خبرا لان حقه ان يحتمل الصدق والكذب فاسد
لان حقه ان يكون مفرد والمفرد غير محتمل للصدق والكذب ولانه وقع الخبر
طلبا مفردا نحو كيف انت وجملة كقوله من عسل كيف يسلو صاليا نار لوعة
وغرام وانا اقول الجملة الطلبية اذا وقعت خبرا للمبتدا يجب ان يؤول بالخبرية
لان الطلب انما يكون بما يدل على الحدوث اذ الامر مثلا طلب ايقاع ما لم يكن موجود
والنهى المنع عن ايقاعه فلا يكون شئ منها حاصلا ولا يصح بذوات موجودة ثابتة
والجملة الاسمية كالذوات الثابتة لانها للدوام والثبات فلا يصح للطلب فكذى لا يصح

ان يكون الطلب جزءا منها لان الثابت لا يكون مركبا من غير ثابت ولا بد من عائد ليدل
على ان الجملة متعلقة بالمبتدا وليربطها به لان اصل الجملة الاستقلال فلا يكون الخبر
لغوا اى اجنبيا الا اذا اتحد الجملة بالمبتدا وهو اذا دل المبتدا على انه جملة نحو
هو زيد عالم وقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت والنبيون من قبلى لا اله الا الله
وكذى قولك كلامى او قولى زيد منطلق او اذا اتحد بعضها به كقوله تعالى ولباس
التقوى ذلك خير ونعم الرجل زيد اذا قيل زيد مبتدا وقد يحذف الضمير المنصوب
لفظا اذا دل عليه قرينة فالعلم به اغنى عن ظهوره نحو زيد ضربت قال المالكى ومعنى كقوله
ويوم نساء ويوم نسر اى نساء فيه ونسر فيه وقال ابن عصفور لا يحذف
المرفوع ولا المجرور بالاضافة ولا المنصوب الا فى الشعر كقوله وخالد تحمد ساداتنا
بالحق لا تحمد بالباطل بتقدير تحمده وان كان مجرورا بالحرف يحذف نحو السمن
منوان بدرهم ما لم يؤد الى تهيئة العامل المتعلق به لغيره فيمتنع زيد مررت
وقال الكوفيون والفراء يمتنع زيد ضربت لان تفريغ الفعل مع اعمال التجريد ترجيح للاضعف
على الاقوى قلت ما ضربت سقدم زيدا ضعيف وجوزوا فى الموصول العام وما
لشبهه عموما نحو ايهم تسال تعطى واصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع
ويوم نساء ويوم نسر ولى فى عموم الاخير نظر وما حذف للعلم به قولهم
السمن منوان بدرهم اى منوان منه فحذف لانه اذا حصل العلم بصفة الشى
يجوز حذفها وقال الاندلسى قرينة الحذف ان منوان نكرة فلا بد من مخصص وموضحة
الصفة له اذ لا شى يصلح للتخصيص هنا غيره فحذف للعلم به وفيه ضميران
البارز يرجع الى السمن والمستتر الى منوان ومثله قولهم البر الكر بستين اى الكر
منه بستين درهما الا ان موضع منه المحذوف هنا نصب على الحال من بستين
وفيه ضميران البارز للبر والمستتر للضمير المستتر فى بستين قالوا جاز تقدم

منه

منه على عائد المعنوى لانه جار ومجرور فيكون كالظرف فى قولك اكل يوم لك ثوب قلت
لا ضرورة الى تقديره مقدما ومعنى الكلام التسعير اى السمن كله منوان منوان منه
بدرهم درهم ولم يرد منه ان السمن كله منوان وانه بدرهم فيكون خبرين وكذى
معنى البر الكر بستين والكوسون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف
وهو ثلث كيلجات وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان مع ما بعدها
جواب القسم المحذوف لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى وقال ابن يعيش من مبتدا وصلته
صبر وخبره ان المكسورة مع ما بعدها وحذف العائد وتقديره ان ذلك منه وهذا
عجيب منه قال وما وقع ظرفا اقول حذفوا الخبر الذى هو كون مطلق متعلق ظرف
او جار ومجرور على الاطراد لدلالتهما عليه وجعلا خبرا مكانه على المجاز ونقل الضمير
اليهما ورفع بهما نحو زيد خلفك وزيد فى الدار وليسا خبرين لزيد على الحقيقة لانهما لم
يتحدا به ولم يصدقا عليه وقالوا فى الدار فى موضع النصب على الظرف لانه نصب لفظا
ما يقع موقعه نحو زيد خلفك وموضع المستتر فيه فى موضع الرفع على الخبر قلت عندى
الدار فى محل النصب بدون فى لان خلفك وقع موقع الدار لا موقع فى الدار وفى الدار
فى موضع الرفع ان قيل متقدر بمستقر وموضع المستتر فيه ان قيل مقدر باستقر اعطاء
النائب حكم منوبه ولا يبعد ان الظرف مع المرفوع به جملة فان قولك افى الدار زيد
جملة وزيد مرفوع بفى الدار والهمزة للاعتماد عليها كفى اقائم الزيدان ونذكر المفيد
نحو زيد بقربك خلفك او فى الدار وقد يقال انما يحذف من الحرف الجر التام وهو
ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره وذكر معمول نحو الحمد لله والامر اليك لا من الناقص
ومعمولا بخلاف التام نحو زيد بك وعمرو عنك بل يذكر ونقول زيد واثق بك
وعمرو معرض عنك ويخبر عن الجثة بظرف المكان لا بظرف الزمان نحو زيدا امامك
ويخبر عن الحدث بالظرفين نحو القيام امامك والرحيل غدا لان الجثة ثابتة

قوله لا بظرف الزمان وأما [illegible]

فى الزمان فلا تفيد الاخبار عنه بالخميس او السبت شيا وليست ثابتة فى جميع الامكنة
فتفيد الاخبار عنها بالحصول فى مكان معين والحدث ليس شيا ثانيا بل عرضا
منقضيا فتفيد الاخبار عنه بالظرفين وقولهم الليلة الهلال تقديره الليلة حدوث
الهلال وهى ليلة الثلثين لانه منتظر فيها فحذف للعلم به ومنه اليوم يومك
وما اجاز الكوفيون من اليوم عشرون يوما اى اليوم حصول الحين المنسوب
اليك اذ اليوم يطلق بمعنى الحين نحو اتذكر يوم فلان امير والحين حصول عشرين
يوما وفى حكمه كل عين حدوثه فى وقت دون وقت نحو الرطب فى الخريف ومثله
اذا دل دليل على اضافة معنى الى العين نحو اكل يوم لك ثوب تلبسه اى اكل يوم تجدد
ثوب تلبسه ومنه قوله اكل عام نعم تحوونه يلقحه قوم وينتجونه اى اكل
عام احراز نعم اى تحوونه تنبيه اذا اخبر بالظرف عن الظرف فان تضمن المبتدا على عمل
يقع فيه يجوز نصب الخبر نحو اليوم الجمعة واليوم السبت على تاويل الاجتماع و
التوحد او السكون ومنه اليوم العيد واليوم الفطر والا يتعين رفعه نحو اليوم
الاحد واليوم الاثنان او الثلثاء او الاربعاء او الخميس اذ معناها اليوم الاول
والثانى الى اخرها واجاز الفراء النصب فيها على ان يراد باليوم الحين
او الان فيقع الاحد ونحوه فيه نحو اليوم يومك اى هذا الحين واذا اخبر عن
الحدث بالزمان المعرفة نحو سيرنا شهر رمضان جاز الرفع على الاتساع اى التشبيه
بالخبر الحقيقى اذ ليس رمضان نفس سيرنا ليفيد العموم كما فى قوله تعالى وحمله
وفصاله ثلثون شهرا ويجوز النصب فيفيد وقوعه فيه لا العموم وان اخبر
عنه بالنكرة فالجيد الرفع نحو سيرنا يوم لان القصد عموم اليوم بالسير ولو نصب
لكان ظرفا ويفيد وقوع السير فى يوم فلا يفيد لانه ليس مما يجهله احد واذا صار
خلفك ونحوه خبرا فان كان بد لا عن عامله المحذوف نحو زيد خلفك بقى على ما كان

عليه من الاعراب نصبا على اصله وليفهم منه معناه الاصلى وقال الكوفيون هو منصوب
بمخالفته المبتدا يعنى اذا قلت زيد اخوك زيد هو الاخ فكل يرفع الاخر واذا قلت
زيد خلفك فخلفك بخلاف زيد فنصب بالخلاف وهو فاسد لان نسبة مخالفتهما اليهما على
السواء فاعمالها فى واحد دون الاخر ترجيح من غير مرجح ولانه يلزم نصب زهير فى زيد
زهير وان لم يكن نحو ظهرك ورجلاك اسفلك جاز ان ينصب على الظرفية وان يرفع
على الخبر لانه هو وان كان مما لم يتصرف نحى راشد هو مكانك لم يسمع رفعه والقياس
جوازه فقالوا عامله الذى هو فى موضعه ومقدر به اى صار اياه بمعنى حتى يقال
انه فعل معنوى وعامل وليس هذا الحذف مثل حذف ضربت فى قولك زيدا
لمن قال من ضربت قال ابو على ولذا امتنع زيدا فانه فى الدار ولو كان المحذوف مقدرا
عاملا لجاز واستقل اليه ما استتر فيه بدليل قوله فان يك جثمانى بارض سواكم
فان فوادى عندك الدهر اجمع فان رفع اجمع على انه تاكيد مستتر عندك فهو كقولهم
كلمته فاه الى فى اصله جاعلا فاه الى فى فحذف نسيا وتضمنه فاه الى فى وصار حالا
اختار الاخفش والمالكى ان تقدر الظرف باسم مشتق اولى لانه اجتمع معه لا مع
الفعل كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن
قلت المراد بكائن الساكن الذى هو ضد المتحرك كان المراد من مستقرا فى قوله
تعالى فلما راه مستقرا عنده الساكن المضاد للمتحرك فليس بمعنى كون مطلق فلا
يكون من مبحثنا قال المالكى تقدير الفعل يحتاج الى تقدير الاسم المؤل هو به اذ اصل
الخبر الافراد قلت فى زيد قام وقع الفعل الصريح خبرا مع انه مؤل باسم وسارج
الى هذا قال الظرف يقع حيث لا يقع الفعل نحو اما عندك فزيد وجئت فاذا عندك
زيد قلت ان كان عندك معمولا لفعل الشرط المحذوف فلا يكون مما نحن فيه لانه لا يكون
خبرا وان كان من حيز الفاء فلا نسلم انه لو قدر بفعل لا يلى اما فان فعلا مما فى حيز الفاء اتما

لابلي الماخوفا من ان يظن انه فعل الشرط ولا يظن لو عندك فعل الشرط لانه اسم صريح وكذى
اما لا تقع بعد اذا المفاجاه فعله لئلا تشتبه بالشرطية وهنا لا فعل فلا اشتباه ولا توهم لان
الظرف لا ينوب عن فعل الشرط قال الحاجبي وغيره متقدر بفعل لانه لما احتاج الى متعلق
والمتعلق العامل اصله ان يكون فعلا اذ الاسم العامل من حيث العمل محمول به فيقدر الاصل
اولى فعارضه المالكي بانه خبر واصله ان يكون مفردا اذ الجملة الواقعة خبرا مؤوله بمفرد
من حيث الخبر وكون المقدر خبرا متقدم على كونه عاملا اذ الاعتماد شرط العمل فيكون
اعتباره اولى قلت اقتضاء المقدر للظرف متقدم عليهما والاقتضاء اصله ان يكون للفعل
لان اقتضاءه ذاتى له فاعتبار كونه مقدرا بالفعل اولى قال الحاجبي وغيره نقع موقعا
لا يجزى ان يقع فيه الاسم المتعلق هو به عندهم نحو الذى فى الدار زيد وكل رجل
فى الدار فله درهم ولا يصح الذى مستقر زيد ولا كل رجل عالم فله درهم فاذا قدر
فى الصورتين بالجمله وجب فى الجميع لان المعنى فى الجميع واحد ولقائل ان يقول الكلام فيما
عرى عن القرينه ولا يلزم من الحكم لشىء فى موضع لدليل ثبوته له فى جميع المواضع وان لم
يوجد فيها الدليل الاترى ان قائم مع فاعله مستقل فى نحو اقائم الزيدان لا فى غيره
من المواضع كما مر تنبيه اذا وقع الظرف او الجار والمجرور صلة او حالا فالكلام
فى انه مقدر بمفرد او جملة كما اذا وقع خبرا والظرف والجار والمجرور اذا عوضا عن
عاملهما سمى كل منهما مستقرا لانه مقدر باستقر او مستقر اصله استقر فيه
فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا لكثرة الاستعمال والاخر لغوا اى
غير محتاج اليه اذ بحذفه لا يختل الكلام ففى الدار فى زيد فى الدار قائم لغو اذ قائم
خبر لزيد وعامل فى فى الدار وفى زيد فى الدار قائما مستقر لانه خبر لزيد وناب عن عامله
وانتقل اليه ضميره وعامل فى قائما وانما كان الاسم المشتق مع المرفوع به فى حكم الجمله
بخلاف الفعل مع فاعله لان الاسم لم يوضع مستقلا بالافاده مع المرفوع به فى حكم الاجمله

بخلاف الفعل مع فاعله لان الاسم لم يوضع مستقلا بالافادة لانه يختلف لفظا باختلاف
العامل وهو حكم المفردات نحو جاء ضارب ورايت ضاربا ومررت بضارب
كما يختلف زيدا اذا وقع موقعه ولان وضعه على ان يعتمد على من هى له لان وضعه
لان يفيد معنى فى ذات تقدم ذكرها فيستقل مع المعتمد عليه بالافادة فاستعماله
مبتدا مستقلا بفاعله خروج عن وضعه ولذا اذا اخرج سترا بعضهم عن هذا الوضع
الى معنى الفعل اشترط تقدم الهمزة او ما لتكون عوضا عن الاعتماد او دالا على
الوضع الثانى ولم يجوزوا ان يكون مرفوعه حينئذ ضميرا لئلا يتوهم انه باق على بعيته
لمن هو له نحو اضارب الزيدان فلا يجوز ضارب الزيدان لعدم ما هو كالعوض عن
الاعتماد او كالدال على خروجه عن وضع الى وضع ومما امران تناسبان فلا يلغيان خلافا
لشذوذ قال واذا كان الى آخره اقول اخذ سن مواضع يجب تقدم المبتدا فيها شرع
من مواضع يجب تاخيره فيها فيعلم ان ما عداها يجوز تقدمه وتاخيره كما اذا اشتمل
المبتدا على المعنى الذى له صدر الكلام او كان مضافا الى ما اشتمل عليه وهو ما يدل
على قسم من اقسام الكلام من الشرط والاستفهام والنفى والنهى يجب تقدمه فتقدم
من فى من ابوك لان معناه ازيد ابوك ام عمرو ابوك والحكمة ان يتقدم ما يدل على قسم من اقسام
الكلام ليعلم السامع من اول الامر فيستفرغ فهمه عما عداه والا فالسامع اذا سمع اول
الكلام يكون فى حيرة واشتغال خاطر لاحتمال ذلك الكلام كل نوع من اقسام الكلام
فان قيل فيلزم ان يتقدم كل من زيدا وضربت اذا قيل زيدا ضربت لانه اذا
قيل زيدا يتحير السامع ان ما بعده ضربت او اكرمت او استفهم او اتمنى وكذى
اذا قيل ضربت تحير ان ما بعده زيدا او بكرا اجاب الحاجبى انه التباس
فى آحاد المفردات وهو شىء لا بد منه لا فى اقسام الكلام التى هى اهم ويمكن مراعاتها
قلت وتحقيقه انه كان للواضع اهتمام الى علم انواع من الكلام كالنفى والاستفهام

والتمني فان كلا تتعلق بضرب ونصر وبكل من آحاد المفردات فوضع لها الفاظا عنر
الفاظها الاصلية الفعلية والاسمية تحقيقا للعلم بذلك وتوسعا فيها لكثرة وقوعها
وشرفها كان وضع ما لا يتغ ومن لا يستفهم وليت لا لتمني وبعضها يدل على اكثر من معنى
فان من يدل على الاستفهام وان المسئول به عاقل وكم للكثرة مع الانشاء ولم
توضع لا كرم واضرب واعلم الفاظا غير الفاظها لان ضرب لا يتعلق بنصر
وكرم ولا غيرهما من الآحاد وما الاهتمام به اقوى بكون اشرف فالحكمة تقتضي تقديمه
وان نعلم او لا ومنه ما التعجبية لانها كالاشارة اولا انه يدل على نوع من الكلام وكذى
تقدم المبتداء اذا كانا معرفتين نحو زيد القائم لان في جعل الاول خبرا مع صلاحيته
للمبتداء مخالفة الاصل وهو ان الاصل تقدم المبتداء من غير فايدة وكذو من
الاشتباه الا اذا وجدت قرينة معنوية لقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد بنونا خبر مقدم لانه علم ان مراده ان بني ابنائهم
كبنيهم والمشبه مقدم على المشبه به كقولك زيد اسد ومثله قول ابي تمام في وصف القلم
لعاب الافاعي القاتلات لعابه تمامه وارى الجنى اشتارته ايد عواسل
وقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا ليس فيه تقديم الخبر
فانه شبه الربيع بيدي ابي العباس مبالغة في كثرة عطاياه فان قيل من ان الخبر يكون نكرة
اذ المعرف لا يفيد شيا واذا وجب تنكيره عنده وقع التعريف ضائعا اجيب
قد يعرف المخاطب زيدا وذاتا معينة منسوبا اليها القيام في الخارج او في الذهن
ولا يعلم انهما واحد في الوجود فاذا قيل له زيد القائم افاد اتحادهما ولا يخفى انه
حول بقولك زيد محكوم عليه بانه القائم قال الامام صديقي في زيد صديقي ومن
صديقي زيد سواء كان تعريفه خارجيا او ذهنيا مفردا او اكثر خبر لانه الدال على
المعنى المنسوب الى زيد كما في زيد صديق لي وصديق لي زيد ولا حصر في زيد صديقي

لجواز

لجواز ان يكون الخبر اعم نحو زيد عالم اما اذا قدم وقيل صديقي زيد فلا بد له من عرض
ولا عرض الا الحصر فيكون للحصر وقال قوم المقدم منهما مبتداء للتعريف ولكن صديقي
زيد للحصر ومعناه حصر صديقه المعروف بالعهد الخارجي او الذهني واحدا واكثر
في زيد والا لزم ان يكون المبتدا اعم فهو باطل فتعين المطابقة وان لا يكون للمتكلم
صديق سوى زيد ويجوز ان يصادق زيد غيره وليس زيد صديقي للحصر بهذا
المعنى لجواز ان يكون صديقي اعم من زيد اذ معناه ان زيدا لم يصادق غير المتكلم
ويجوز ان يصادق المتكلم غيره هذا هو الحق وقيل وهو مختار الحاجبي في اماليه
ان المقدم منهما مبتدا التعريفهما والحصر لازم لانه اذا اخبر عن معرفة بمعرفة لا بد
من فايدة تحصل من النسبة للمخاطب وليس زيد عالم في ذلك مشابه زيد العالم الا لكانا
نطوق الاول اذا اردت الاخبار بنسبة العلم الى ذات معلومة لمن هو جاهل بالنسبة في
ظنك ولا نطوق الثاني الا اذا كان في ظنك ان مخاطبك عالم بنسبة العلم الى ذات معلومة
معهودة وعالم بزيد ولم يعلم اتحادهما فغرضك ان تفيده ان احدى الذاتين في الوجود
هي الاخرى واذا ثبت هذا فان اريد بصديقي مفرد معهود للمخاطب لا يتغير المعنى
والحصر وحده او لغيره وكذى ان اردت به عموم الاصدقاء لانه اذا قدم يكون معناه
صديقي الواحد او كل صديق لي مخبر عنه بانه زيد واذا اخر يكون معناه زيد هو
المخبر عنه بصديقي او بكل صديقي ولا صديق سواه ثم نقول ان سلم ان صديقي خبر
فيهما فالحصر ثابت فيهما لانه ان كان صديقي للمفرد فظاهر وان كان للعموم فكذلك
لان المعنى فيهما زيد هو المخبر عنه بجميع اصدقائي فلا صديق سواه وانما قال الامام ما قال
لتوهمه ان زيد صديقي مثل زيد صديق لي وقد اشرت الى فساده في ان زيد عالم ليس
مثل زيد القائم قلت لا يرد عليه حصر العام في الخاص وصدق الخاص على العام
اذا كان العام عاما باعتبار الذهن وكذا يجب تقديمه اذا تضمن ما كان له الصدارة كان كل منهما

[illegible] ومخصصها وصلها نحو [illegible] جاءني زيد [illegible]

افعل التفضيل مع من نحو افضل منك افضل مني او مع الاضافة نحو افضل القوم افضل الناس وكذا اذا كان كلاهما مضافا والاخر علما اذا اضيف الى المعرفة وقيل ان الاضافة تفيد التعريف فان المسوغ لكون احدهما مبتدا هو المسوغ لان يكون الاخر مبتدا مخالفة للاصل من غير فائدة وايقاع في الاشتباه اذ كثير هو افضل منك لا من مخاطبك وبالعكس اذا كان الخبر فعلا وفاعلا والفاعل ضمير المبتدا نحو زيد قام اذ لو قدم وقال قام زيد لالتبس بالفاعل ويجوز تقديمه فيما كان فعل غيره فيجوز زيد قام ابوه وقام ابوه زيد وظاهر كلام الحاجبي وكثير انه لا يجوز اذا ابرز الضمير فلا يقال في الزيدان قاما قاما الزيدان طردا للباب ولئلا يشتبه اذ يجوز ان يكون الالف علامة للتثنية فيكون من باب اكلوني البراغيث وقال المالكي والجزولي وابن عصفور يجوز لان تقديم الخبر اكثر فيرجح الحمل على الاكثر قلت لا يخرج عن توهم اللبس وذلك كاف في المنع في مثل هذا المقام ومن الواجب تقديمه ما وقع خبره بعد الفاء نحو الذي ياتيني فله درهم كما لا يتقدم المشبه هو به وهو جواب الشرط على الشرط ومنه ما اقترن بالا لفظا كقوله تعالى وما محمد الا رسول او معنى كقوله تعالى انما انت نذير وجاز تقديمه مع الا كقوله فيارب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول وليس هذا مثل ما ضرب الا عمرا زيد لان الفصل هنا بين النصب وعامله بالا ومنه اذا دخل لام الابتداء لان دخوله فيه يوهم الاهتمام به فتقديم غيره عليه ينافيه ولذا امتنع عمل علمت في مدخوله وقوله خالي لانت ومن جرير خاله اللام زائدة كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة ولا يقال خالي لهو انت لان حذف المؤكد مناف لتوكيده ومنه ضمير الشان اذ لو قيل زيد منطلق هو لظن ان هو تاكيد للمستتر في منطلق وفي حكمه قولك كلامي زيد منطلق اذ لو اخر كلامي لا يفيد لان سامع زيد منطلق علم انه كلامه قال واذا تضمن الخبر

اقول شرع في بيان مواضع يجب فيها تاخير المبتدا منها اذا تضمن الخبر المفرد

قال ابن هاس المراد بالافراد على انه ملتبس بلغة من قال اكلوني البراغيث وهي مشهورة واللبس يجتنب فتامل وافهم منها له

المعنى

المعنى الذي له صدر الكلام مثل اين زيد ومتى القتال فان خبر لانه لو جعل مبتدا لم يلزم ان يصدق زيد عليه في المعنى ولا يصدق عليه لانه لا يكون زيد مكانا ولا الخبر عن المكان بذات هي غير المكان فتعين ان يكون خبرا متعلقا بمحذوف من استقر او مستقر صادق على زيد اذ ثبت صحة الاخبار بالظرف عن الجثة والحدث باعتبار متعلقه وفي حكمه المضاف الى الاستفهام نحو صبيحة اي يوم سفرك نحيه ليس كيف مثل اين اذ نفسه خبر في نحو كيف زيد اذ معناه اصحيح ام مريض زيد وقال المغربي والجزولي نحو زيد هل قام ابوه وزيد من ابوه لانه وقع ماله صدر الكلام اول جملته فلا احتياج الى تغيير الكلام الذي هو فيه بتقديمه ولا شك انه حول بقولك زيد مقول عليه هل قام ابوه ومنها اذا كان تقديمه مصححا لكون المبتدا مبتدا فلو اخر زال المصحح وبطل كونه مبتدا نحو في الدار رجل كما مر في ح قال الجزولي تقدير الخبر مقدما على المبتدا في قولك رجل لمن قال في الدار اذ لا يبتدا بالنكرة وقال الاندلسي بل هو مؤخرا لانه الاصل في الخبر ولذا وجب تقديره موخرا في لولا زيد لكان كذا اتفاقا ولا مانع منه هنا اذ الابتداء بالنكرة في الاستفهام في مثله جائز نحو ارجل في الدار ام امراة فكذا يجوز في جوابه لان الجواب على حد السؤال بل مثال ما يقدر مقدما قولك الانسان نوعان رجل وامراة اذ جعل رجل وامراة مبتداين فيكون تقدير الكلام منه رجل ومنه امراة ومنها اذا اتصل المتعلق الخبر ضمير بالمبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا اذ لو تاخر لرجع ضمير مثلها الى غير مذكور فكان فاسدا اي فكان التاخير فاسدا لانه يوجب فاسدا او لكان عود الضمير الى غير المذكور فاسدا فهو مثل ضرب غلامه زيدا فان جاز تقديم مرجع الضمير على المبتدا وتقدم جاز تقديم المبتدا سواء كان الخبر اسم فاعل او فعلا نحو زيدا غلامه ضارب وزيدا غلامه ضرب ومنع الكسائي الثاني دون الاول متمسكا بان اسم الفاعل لا يجب تاخيره عن المبتدا فلا يمنع تقديم معموله عليه بخلاف الفعل فانه يجب تاخيره فكذا

ماخير معموله لان تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل وهذه الشبهة صارت مشهورة قال
المالكي جوّز تقدم معمول العامل العارض مع منع تقدمه نحو زيدا لن اضرب او لم اضرب
والعلم ليطلب والجاهل لا تصحبنّ دليل على انه ليس على ما بل ذلك اذا احال على لازم قلت
سافصله في الثالث ما اضمر عامله فان فتح لام متعلقه معًا يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا
وهو على التمرة في مثالنا نظرا الى ان الخبر حقيقة استقر او مستقر مقدرا وان
كسرته يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر وهو على التمرة ولو
قال اوله ضمير في المبتدا الشمل المذكور وقولك بط سباحة فرخه وعلام غلامه فان فرخ
مبتدا اذ اصله فرخ البط بط سباح والمثبته وهو فرخه يستحق الابتداء نحو زيد
زهير شعرا ومنها اذا كان الخبر مخبرا عن انّ وما في حيزه الواقع مبتدا نحو
عندي انك قائم وجب تقديمه قيل لانه لو وقع انّ اولا فاذا دخل عليه انّ المكسورة
اجتمع حرفان بمعنى وهو ممتنع اجيب بتقدم حسن دخوله الخبر كما يعرض اللام في انّ
زيدا لقائم وقيل لانهم قصدوا الى التنبيه من اول الامر الى الفرق بين المفتوحة والمكسورة
فان المكسورة مصدرة قلت انما نظهر فائدة ما ذكرت في قراءة المكتوب وكلاهما
في تقديم الخبر قبل كتابته وقراءة المكتوب وايضا للفرق في الخط نزاد حرف نحو
عمرو ومائة ولا يتقدم كلمة على كلمة له وقيل انما قدموا للفرق بينها وبين أنّ
التي بمعنى لعل كقوله تعالى وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون ولها صدر الكلام
فبعد اما ولولا لا تقدم الخبر لانه لا يقع بعدهما التي بمعنى لعل ولا المكسورة
فيجوز اما انك فاضل فمعلوم كقوله ذابي اصطبار واما انني جزع
يوم النوى فلوجد كان يبريني والقول الثالث هو الصحيح لان انّ
يقع بعد اذا في اول الكلام كقوله اذا انه عبد القفا ويقع في موقعها المكسورة
ايضا ولا يقع في موقعها لعل قال المالكي ومنها ما يدل على ما لا يدل عليه اذا اخر نحو لله درك

وسواء

وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم فانه لو أخر لله وسواء لم يدلا على التعجب والتسوية
ومنها اذا وقع المبتدأ بعد الا او معناها نحو ما في الدار الا زيد وانما في الدار زيد
ليعلم ان الحصر في المبتدأ قال وقد يتعدد الخبر قوله لانه حكم وقد يحكم
على الشيء باحكام متعددة كما في الصفات فانه قد يوصف الشيء بصفات متعددة ثم
الخبر المتعدد على ثلثة اضرب لانه اما ان يتعدد لفظا دون معنى وكان المجموع
مقام واحد نحو هذا حلو حامض اي مُزّ وهذا أعسرُ يسرُ اي اضبط
اي عامل بيديه وكان عمرو وصليّا أعسرَ يسرًا ولا يقال اعسرُ ايسرُ وهذا قائم
قاعد اي داكع وفي كل ضمير ولا يلزم ان يكون كل خبرا على حياله لان المقصود جمعهما
اي فيه حلاوة وفيه حموضة وتضمنا لكونهما بمعنى مُزّ ضميرا آخر هو المعتبر ولا تقتصر
على واحد ولا تعطف الثاني على الاول او يتعدد لفظا ومعنى وهذا اما مع اتحاد المحكوم
عليه كقوله تعالى هو الغفور الودود ذو العرش المجيد او مع تعدده حقيقة نحو
بنو زيد فقيه كاتب نحوي او حكمًا نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب ولهو
وزينة وتفاخر بينكم الاية ويجوز الاقتصار على واحد وكذا العطف في الثاني دون
منع الاقتصار ويجب العطف ولا يقع تعدد الخبر معنى دون لفظ وقد يتعدد المبتدأ
اما بتجرد عن الاضافة نحو بنوك الزيدان هند عمرو والدراهم أخطته بها عندها
في دراهم فيخبر عن الاخير وهو الدراهم بأخطت ويجعل هو وخبره مع تاليه خبر
متلوه والمتلو وخبره مع ما يليه حتى تاتي بالى خبر الاخير خبر متلوه الى ان يخبر
عن الاول بتاليه مع ما بعده واما مع اضافة فيخبر عن الاخير ويجعله وخبره خبر
متلوه والمتلو مع ما بعده خبر متلوه الى ان يخبر عن الاول بما بعده نحو زيد
عمه خاله اخوه ابوه قائم فقائم خبر الاب وهو وخبره خبر الاخ الى آخره والمعنى
ابو اخي خال عم زيد قائم قالوا اذا قيل زيد اخوك قائم خبره زيد قائم واخوك خبر آخر

او المعطوف والمعطوف عليه ... بالاتحاد الذات كما في الصفة المتعلقة نحو زيد عالم عاقل ...
والتمييز الاول وكذا العطف ... دون الآخرين فان الاول ... الاقتصار على الواحد

او بدل منه اذ لو جعل اخوك مبتدا وقائم خبره والجملة خبر زيد تخلو الجملة عن ضمير يعود
اليه فان قيل ضمير قائم عائد الى اخوك وهو زيد فصار كانه عائد اليه فلا تخلو
المبتدا عن العائد قلت لا يجوز لان كون اخيك زيدا في المعنى قضية عقلية والكلام
في الالفاظ باعتبار وضعها ولذا الخبر عن مفعول زيد ضربته لانه تخلو الموصول
عن الضمير وان كان زيدا اياه في المعنى قال وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر اقول
المبتدا وخبره كالفعل وفاعله وكما لا تدخل الفاء على الفاعل لا تدخل الخبر وقال المالكي
قد يدخل وجوبا بعد اما نحو اما زيد فمنطلق وقد يحذف بعده ضرورة كقوله
فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب او مع قول يستغنى عنه
بمعموله كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب
بما كنتم تكفرون تقديره فيقال لهم اكفرتم قلت لم يدخل الخبر قصدا بل دخل في المبتدا
الا انه قدم المبتدا ليكون عوضا عن فعل الشرط فاتصل بالخبر وعند الجميع يدخل
جوازا في خبر مبتدا شابه الشرط وما الشرطية في افادته التعميم كافادتهما اياه وهو اذا كان
المبتدا موصولا صلته فعل او معنى فعل وهو الظرف وشبهه او نكرة موصوفة باحدهما او في
حكمها الداخل عليه ال الموصول كقوله تعالى السارق والسارقة الآية عند غير سيبويه اذا انضم
اليه كونه سببا للخبر لانه حينئذ تم شبهه بالشرط في التعميم والابهام والسببية فلشبه خبره جواب
الشرط فيدخل الفاء ايذانا بالسببية كما في الشرط مثل الذي ياتيني فله درهم والذي في الدار
او من الكرام فله درهم والظرف وشبهه مقدر ان بفعل متعلق لهما فهما كالفعل وكل رجل
ياتيني او في الدار او من الكرام فله درهم تنبيه الاصح ان الوصف وصف لما اضيف اليه
كل لانه المقصود بالذات وكل انما جيء به لاحاطة المضاف اليه وكذا فيما اضيف اليه العدد
كقوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويوصف في غلام زيد ما هو المقصود لان كل منهما
مدلولا متغايرا ولذا عبارة المالكي اذا كان المبتدا نكرة موصوفة باحدهما دالا عليها كل فكان

وخبره محذوف عند سيبويه
اي مما نتلي عليكم فلا يكون
من هذا الباب

لا يتغير المبتدا

المبتدا عنده رجل في كل رجل ياتيني فله درهم ونعلم ما ذكر انه انما يوتى بالفاء اذا كان الموصول و
الموصوف عاما فلا يدخل في زيد الذي ياتيني له درهم لانه بعد عن الشرط لاختصاصه بو لعد
وكان الصلة يدخل عليه الشرط غير ماض فلا يوتى بالفاء في الذي ابوه قائم له درهم ولا في الذي
ان حدث صدق له درهم لان الشرط لا يدخل الشرط ولا في الذي ما يكذب او لن يكذب له درهم
ولا في الذي اتاني له درهم وقال المالكي يجوز في كل نكرة موصوفة بجملة فعلية او ظرف
سواء اضيف اليها كل او لا ان يدخل خبرها الفاء فيجوز رجل عندك او ياتي فكرم
قلت انما يصح هذا ان صح ان النكرة الموصوفة بها تعم وقد جاء في الدعوات دخول
الفاء بعد كل مضاف وهو كل نعمة فمن الله واجاز الاخفش زيد فمنطلق مطلقا
وليس له عليه دليل فان قيل ذكرت ان الفاء انما جيء بها ليدل على ان ما قبلها سبب
لما بعدها وقد وقع الامر بعكسه في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان استقرار
النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونها من الله بل الواقع عكسه لانه فرع له اجيب
ان الآية في حق قوم استقرت بهم نعمه جهلوا معطيها او شكوا فيه فجعل
استقرارها مجهولا او مشكوكا منعمها سببا للاخبار بكونها من الله والمشروط
قد يكون مضمون الجواب والخبر اي نفس النسبة في الجملة كقوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم بالليل الآية وقد يكون الخطاب بدال الاخبار والاعلام به كقوله ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم فان الفرار من الموت ليس سببا للملاقاة
فالمراد ان ظنكم بالنجاة من الموت بالفرار سبب الاخبار بالملاقاة قال وليت
ولعل مانعان باتفاق اقول اذا دخل عليه عوامل لفظية من كان وعلم واخواتها
وليت ولعل وكان لم يجز الفاء لزوال شبهه باداة الشرط اذ لا يقع بعدها اداة
الشرط والحق سيبويه بها ان وان وكان خلافا للاخفش ومبنى الخلاف انه ان قيل

العلة في امتناع دخول ليت ولعل اداة الشرط ان لهما صدر الكلام فلا يجامعانها
لان لها ايضا صدر الكلام فانهما لو تقدم سبطل للاخر صدر كلامه فيلزم امتناع دخولها
المشبه به لانه حصل له التصدر بالشبه لدلالته على نوع من الكلام من السببية و
غيرها فيكون ان وان ولكن ايضا مانعة من الفاء لان لها ايضا صدر الكلام
ولان قبل العلة ان ليت ولعل انشاءان فدخولهما مشعر ان بعدهما انشاء والشرط
وما شبه به مشعر بانه خبرى فدخول الفاء في الخبر بعد دخول ليت ولعل مشعر
بانه خبرى وليت ولعل مشعران بانه انشائى وهو تناقض فان وان ولكن ليست
انشائية فلا تناقض فلا تمنع الفاء قال الحاجبي التعليلان واضحان لكن لا يصح
الاحكام اللغوية بالمعانى المعقولة لانه اثبات اللغة بالقياس بل لابد معهما من
النقل ثم نقلها وقال سيبويه استقريت فما وجدت نقلا وقال الاخفش بل وجد
وهو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم وقوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله الى قوله فبشرهم بعذاب اليم
وقوله تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر
الله لهم وقال سيبويه خبرها وخبر امثالها محذوف اى معذبون والفاء
دخلت جملة اخرى دالة على خصوصية المحذوف لانها في المعنى مسببة عن المحذوف
قال الاخفش قال تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اجيب عنه
بان الفاء زائدة كما في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا
تقديره هذه خولان انكح وخولان قبيلة من اليمن فضعف بان الفاء لا
تزاد على مذهب سيبويه والجواب من جهته بل يراد على مذهب الاخفش وقيل
خبر ان الذين تفرون منه واعترض عليه بانه معلوم فلا تفيد الخبر شيئا
فاجيب عنه بان الكلام مع قوم يظهرون ان فرارهم لغيره كقوله تعالى ان بيوتنا

عورة وشبهه فاخبر تعالى بانهم انما يفرون من الموت واختار المالكى مذهب الاخفش
متمسكا بظواهر الايات والاصل عدم الحذف قلت حذف معذبون ونحوه محتمل
ولا يثبت اصل وهو دخول الفاء بمحتمل وهو عدم تقدير معذبون وبان ان وان
ولكن ضعف عملها ولذا لم يعمل في الحال ولم يغير المعنى ولذا العطف على اسمها بالرفع
فوجودها كعدمها فلا تمنع الفاء بخلاف ليت ولعل فانهما تعملان في الحال ولا يعطف على
موضع اسمها لتغيرهما معنى الجملة الداخلان فيها فاشبها الفصل الداخل في الجملة في منع
دخول الفاء في الخبر قلت عدم العمل في الحال ان سلم لا يدل على ضعفه فان كل لا يعمل
في الحال مع انه عامل قوى وكان لا تغير المعنى ايضا مع انه مانع عن الفاء ثم اقول على
الحاجبى معنى ان اللغة لا تثبت بالقياس ان لا يسمى مثلا النبيذ خمرا لتخميره العقل
قياسا على ماء العنب وليس ما قاله سيبويه من ذلك بل هو اثبات احكام اللغة بالاستقراء
فاذا استقرى اذا دخل النواسخ من كان وعلم وعسى واخواتها وغيرها لم يوجد الفاء
مع شيء منها فعلم منه ان كل ناسخ يمنعه وان ناسخ فيكون مانعا فهو كرفع زيد في قولك
جاء زيد الحاقا بفواعل رفعها العرب فايده لو كان اسم ان ونحوه ضمير الشان
لا يمنع الفاء لبقاء المبتدا في صدر الكلام قال وقد يحذف المبتدا اقول
اعلم ان الفائدة تحصل بمجموع المبتدا والخبر اذ المبتدا معتمد البيان والخبر معتمد
الفائدة الا انه قد يستغنى عن احدهما بقرينة لفظية او حالية والحذف اما جائز وهو
ان يدل قرينة لفظية او حالية على خصوصية المحذوف واما واجب وهو ان يكون
معها ما يقع موقع المحذوف مع ان بينهما نسبة فيحذف المبتدا جوازا لقرينة لفظية
كما اذا وقع في جواب الاستفهام عن الخبر كقولك صحيح وفي المسجد في جواب كيف
انت واين اعكافك او حالية كقولك عند شم طيب او رؤية شبح مسك وانسان
كقول المرقش لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم التلبب ليس

السلاح والخميس الجيش الذى له خمس فرق المقدمة والميمنة والميسرة والقلب
والساقة واريد هنا بالنعم الابل تقديره هذا نعم فاغيروه ولو عرف جاز ان يكون
المحذوف الخبر اى المسك او الانسان هذا ومنه قول المستهل اى طالب الهلال
الهلال عند تراءى الناس الهلال ومن القرائن الفاء الجزائية الداخلة فيما لا يصلح
للمبتدا كقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه اى فصلاحه لنفسه ويحذف وجوبا
اذا اخبر عنه بنعت لا يصلح لغيره لمدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله الحميد وصلى
الله على محمد سيدنا واعوذ بالله من ابليس عدونا ومررت بغلامك المسكين
لانك اذا نصبتها لزم اضمار فعلها ليكون امارة القصد الى انشاء مدح او ذم
او ترحم كما اضمر الفعل فى النداء وهو امارة انشاء النداء واظهاره يوهم انه كلام
خبرى مستانف فلما التزم الاضمار اذا نصب التزم ايضا اذا رفع ليجرى البابان
على سنن واحد وكذا يجب حذفه اذا كان الخبر مصدرا نائبا لا مر لفظ فعله
النصب نحو سقيا له ثم قد يرفع ليدل على الثبات وتضمر مبتداه حملا للمرفوع
على اصله المنصوب فى الحذف ليجريا على سنن واحد ومنه مخصوص نعم على
وجه ومنه قول العرب فى ذمتى لافعلن اى فى ذمتى ميثاق او يمين
لافعلن وانما حذف حملا على عكسه وهو لعمرك لافعلن وساجى وقال العرى
منه قولك لا سواء بعد ذكر شيئين او اكثر يدعى تساويهما تقديره او هذان لا سواء
هكذا استعمل وقد جاء فى الضرورة قوله راكب البعير طليحان اى راكب البعير
والبعير فحذف المعطوف لاشتراك المضاف والمضاف اليه بقى طليح البعير
اى اعيا فهو طليح قال والخبر جوازا اقول وقد يحذف الخبر جوازا للقرينة
كما اذا وقع فى جواب الاستفهام عن المخبر عنه كقولك زيد لقائل من عندك وقريب
منه قول ذى الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا اانت ام ام سالم

تقديره

تقديره انت الظبية ام ام سالم والمعنى انكما التبستما على لشدة تشابهكما والوعساء
الارض اللينة والجلاجل موضع وكذا اذا عطف عليه نحو زيد قائم وبكر وقد يحذف
بعد اذا المفاجاة اذا كان الخبر وجودا مطلقا لدلالة اذا عليه نحو خرجت فاذا
السبع اى موجود او حاضر فان كان وجودا خاصا من قيام او قعود لا يحذف
هذا اذا قيل اذا المفاجئة حرف او ظرف زمان اما ان قيل هو ظرف مكان
فهو الخبر فى المثال ونحوه وفاء فاذا لعطف الجملة يدل عليه المعنى اذ معنى خرجت
فاذا السبع خرجت ففاجأت زمان السبع موجود ولست زائدة خلافا لابى عثمن
اذ يمنع حذفها ولا للشرط اذ لا معنى للشرط هنا وقال المالكى قلما يحذف الخبر
بعد اذا ولذا لم يحذف فى القرآن قال تعالى فاذا هى حية تسعى فاذا هى بيضاء للناظرين
فاذا هم جميع لدينا محضرون قلت فى هذه المواضع مخصوص فلذا لم يحذف
وقد يحذف الخبر اذا كان فعل قول كقوله تعالى والذين اتخذوا من دونهم
اولياء ما نعبدهم اى يقولون ما نعبدهم وكقوله اما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم قال ووجوبا الى آخره اقول ويحذف وجوبا
بعد لولا الامتناعية لانها دالة على امتناع شئ لوجود غيره ومدلولها الامتناع
الجواب والوجودى المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك علم ان المراد منه وجود
زيد منع من اكرامك فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لحلول الجواب
محله مع المناسبة بينهما لانه مدلول لولا وهذا جواب لولا يعنى المحذوف جزء
مدلولها والقائم مقامه متعلق الجزء الآخر لمدلولها ولا شك فى تناسبهما وليس
الجواب خبر زيد لانه لا عايد فيها له وقال الفراء زيد مرفوع بلولا والكوفيون
بفعل المقدر وهما فاسدان اذ ليس لنا حرف يرفع ولا ينصب ولا حرف التزم
بعده حذف الفعل مع بقاء مرفوعه وخرج بهذا القيد اما الشرطية ولا ما لا

نظير له لا يسلم مع وجود ما له نظير ولان تقدير الاسم وحذفه البق من الفعل ولان
الحذف من الآخر اولى وكذى يجب حذف خبر كل ما دل على معنى اى كل
مصدر او مؤول بمصدر منسوب الى فاعله او مفعوله او اليهما مذكور بعد
المنسوب اليه حال هي حال مما هو فاعله او مفعوله او منهما في المعنى لا في اللفظ فيكون
عاملا في مفسر صاحبها مثل ضربى زيدا قائما اصله ضربى زيدا اذ كان قائما ان اريد به
المضى واذا كان قائما ان اريد به المستقبل وخبره اذا كان المقدر حاصل او يحصل
المحذوف قبل اذ واذا عند البصريين ثم حذف اذا كان لان الحال يشبه الظرف فيدل الحال
عليه ويقوم مقامه وليس المراد بالخبر المحذوف هنا حاصل وان اشعر به لفظ
الحاجبى لان حذفه معلوم من حيث انه متعلق الظرف العام وصار اذا كان خبرا
وبدلا عنه وكان تامة اذ لو كانت ناقصة لكان خبرها قائما فجاز تعريفه ولو جاز لوقع ولا
منع ان تقع موقعه جملة اسمية مقرونة بواو الحال لكن ما وقع معرفة وجاز جملة مقرونة بالواو
كقوله صلى الله عليه اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومذا من المؤول لان ما يكون كون
واقرب الكون كون لان اسم التفضيل يكون من جنس ما اضيف اليه ومثله اخطب ما يكون
الامير قائما تقديره اخطب كونه اى وجوده جعل وجوده خطيبا مبالغة واكثر في
السوق ملبوتا ولو عمل المصدر في ذى الحال نحو ضربى زيدا قائما سديد او في اذا المضاف
الى كان العاملة في الحال نحو ضربى زيدا اذا كان قائما سديد او حاصل لا يحذف الخبر
لان الحال لا يسد مسده لانه اجنبى منه لانه جزء المبتدا اذ هو معموله او معمول ما اضيف اليه
معموله وكلا يصلح المبتدأ الخبر لا يقتضى له ما هو جزؤه فتقديره ما جاز شاذا وهو خلفك
مستمطا خلفك مستمطا فهو حال من مستتر لك وقال الكوفيون الحال معمول الضرب
والخبر مقدر بعده اى ضربى زيدا قائما حاصل ثم حذف الخبر استطالة كما قال
ابو على ان تقديره اول ما اقول انى احمد الله اول ما اقول انى احمد الله ثابت وهو مثله

لان اول المقول قول وذلك فاسد اما لفظا فلما مر ان ما هو تتمة المبتدا او معموله لا يقوم
مقام خبره فلا يوجد ما يسد مسده واما معنى فلان المفهوم من ضربى زيدا قائما
اذا جعل الحال من زيدا في المعنى العموم وهو ان كل ضرب منى زيدا اى واقع على زيد مخبر
عنه ومحكوم عليه بانه حاصل منى في حال قيامه اى ما ضربت زيدا الا قائما فان الحكم على
المصدر المضاف اى المنسوب الى الفاعل او المفعول يعم جميع افراد المضاف كاسم جنس
لا واحد له اذا اضيف فان قولك ماء البحر طهور وماء يعم الحكم جميع مياه البحار
وكذى قولك علم زيد نافع يعم النفع جميع علومه وهذا العموم انما يستقيم فيما نحن
فيه على تاويل البصريين لبقاء الضرب الواقع على زيد عاما فيكون المعنى كل ضرب
منى لزيد مخبر عنه بانه حاصل حال قيامه ويلزم منه انه لم يضربه في غير حال
قيامه اذ لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لتاويل البصريين لضربى
زيدا قائما وان جعل قائما معمولا لضربى خرج عن ذلك العموم ويصير المعنى كل ضرب
منى لزيد حال قيامه ولو ضربه في غير حال قيامه لا يكون مناقضا لهذا التاويل لضربى
زيدا قائما نعم لزم منه انه لم يخبر عن ضربه زيدا في غير حال قيامه وهو بان لم يوجد
ضربه زيدا او وجد ولم يخبر عنه واول ما اقول مبتدا انا تم وانى احمد الله خبر عنه اى
مبتداء كلامى هذا الكلام الثابت لا بابت والا يلزم ان يكون مقوله مبتدا انى احمد الله
لا كله فان قيل انما يكون المفهوم من ضربى زيدا قائما العموم اذا لم يكن قائما حالا من زيد
وهو متنازع فيه وليس جعله حالا من محذوف اولى من ملفوظ قلت ضربى زيدا يدل
على العموم ظاهرا وقائما على الخصوص محتملا لانه يحتمل الحال من زيد ومن مستتر كان
والمحتمل لا يقاوم الظاهر فان عارض بان الظاهر عدم تقدير كان اذ الاصل عدم
التقدير فيكون قائما حالا من زيدا فيدل على الخصوص ظاهرا قلت لا بد من تقدير
اذا كان اذ تقدير مجرد حاصل مستلزم وجوب حذف الخبر مع عدم ما يسد مسده

اى يكون المخبر خبرا عن جميع ضربه زيدا معمم كما في نظائره

فلا يكون قائما حالا من زيد طامرا فلا يحصل الخصوص قيل يكثر الحذف قلت
لما تضمن الظرف معنى متعلقه ولم يظهروه قط صار كانه لا حذف نحو بازيد ولذا
اطلقوا الخبر على الظرف لا على متعلقه ولئن سلم فالمقدر لاستقامة المعنى
واللفظ لا يمتنع وقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قائما واختاره
المالكي متمسكا بان الحذف فيه اقل وبان دلالة المعمول على عامله اقوى منه
على المضاف الى عامله ولان عدم الحاذف ابين لان مماثله لفظ الخبر للمبتدا
مستقل قلت حذف الظرف ومتعلقه اكثر من ان يحصى وحذف المصدر
وابقاء معموله قليل جدا كما سياتي في المفعول معه والحمل على ما غلب نظيره
اولى وكثرة الحذف اذا كان على القانون بلا غد وايضا على ما قاله تقدير
بضربه اياه قايما فيكون المحذوف مثلها حذف عند البصريين مع ان
الاصل في العمل للفعل ويجب تاويله لانه يكون معرفه والحذف كثير والتاويل
قليل والنايب عن المعمول اكثر فهو اولى وتقديره ما يوجب النقل مع امكان غيره قبيح
وقال قوم استغنى بفاعله عن خبره وليس شيء منه محذوفا كما في اقائم الزيدان
وهو ضعيف لان المصدر مع فاعله ليس مما يصح السكوت عليه بخلاف الفعل
او الصفة مع فاعله قال الحاجبي اذا قيل ضرب زيد لا يكون حمله لا باعتبار
المبتدا والخبر لانه لم يصدق احدهما على الاخر ولا باعتبار الفعل والفاعل
لان المصدر ليس بفعل ولا بمعناه بخلاف اقائم الزيدان واجاز الاخفش
اخطب ما يكون الامير قائم بالرفع ونه محذوف وان اضافه اخطب وهو صفة
العين الى الكون فيصير من صفه المعنى ثم الاخبار عنه بقائم وهو من صفه العين
وجوز ضربي زيدا قائم للضرورة على تقدير وهو قايم كما حذف المبتدا مع الفاء
كقوله بني ثعل من ينكع العنز ظالم اي فهو ظالم تكعد عن الامر اعجله عنه وكذى

يجب حذف خبر المبتدا المقسم به الصريح نحو لعمرك ولايمن الله لافعلن لانهما اشعران
بخبرهما وهو قسمي ووجب لسد الجواب مسده فان لم يكن صريحا جاز حذفه
نحو عهد الله لافعلن لانه لا يشعر بقسمي قبل ذكر المقسم عليه وكذى يجب حذف
خبر كل مبتدا عطف عليه بالواو الصريحة في المصاحبة نحو كل رجل وضيعته وهي
الحرفة لانها تضيع بالترك وانت ورايك لدلالة الواو على خصوصية الخبر وهو
مقترنان وسده مع المعطوف مسده فان قيل ذكرت ان المبتدا وما هو بعده له
لا يقع موقع الخبر فكيف ايده وضيعته مسد الخبر قلت سد مسده من حيث
انه بمعنى مع وما يجرى به فكما استغنى بنحو كل رجل مع ضيعته عن ذكر غيره فكذا استغنى
بما هو بمعناه عن غيره كما استغنى لسقيا عن فعله لانه صار بمعناه فان لم يكن صريحا
لا يجب الحذف فيجوز زيد وعمرو مقترنان وقال الكوفيون وهو مختار الجزولي انه
لم يحذف شي لتمام المعنى بما في اللفظ قلت يلزمه ذلك في كل ما يجب لزوم حذفه ويجب
حذف الفعل عن خبر مبتداء ذكر بعده مصدر مكررا او محصورا وجعل تكراره وحصره
بدلا عنه زيد سيرا سيرا وانما انت سيرا وقد دفع المصدر قصدا الى المبالغة نحو
فانما هي اقبال وادبار وقلما يجري المفعول به مجرى المصدر نقل عن العرب
انما العامري عمامته اي يتعهدها ومنه قول العرب حسبت العقرب اشد
لسعة من الزنبور فاذا هو اياها اي فاذا هو يساويها وجعله الحاجبي حالا وروى
فاذا هي على تقدير فاذا هي اي لسعته ثابته مثلها فحذف ثابته اذ يجوز حذف
الخبر بعد اذا المفاجاة ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه
فاعرب باعرابه وهو وان كان معرفه والحال تكون نكرة الا ان المراد منه
في المعنى هو المضاف المحذوف وهو مثل وهو لا يعرف بالاضافه وهذا مثل
قضية ولا اباحسن لها فان لا من حيث ان الكلام في تقدير لها مثل ابي حسن لها

وقال ابن يعيش لا يجوز الحذف

داخلة على نكرة على بابها فلا يكون ممتنعا وقد رمى فاذا هي حية ولا اشكال فيه لانه مثل
فاذا زيد قائم قال خبران الى دخل لها اقول لخرج بالمسند اسم ان واخواتها خبرات
وبقوله بعد دخولها خبر المبتدا وخبر كان وغيرهما وينبغى ان يزيد على الحد
عاملة او يزيد غير ملغاة ان قيل ان المرفوعين بعد دخولها ملغاة بما الكافة او
بالتخفيف مبتدا وخبر نحو انما زيد قائم وان زيد لقائم واعلم ان الاصل العامل
ما يقتضى احد القبيلين ولم يصر جزءه ولم يفتقر الى غيره لانه شان العلة وهى
يوثر فى معلوله بوجه ما فالاصل فى العمل الفعل لانه مقتض لذاته الاسم فيكون موثرا
فى مسماه لان كل مقتض لذاته موثر فى مقتضاه فاعمل فى لفظه لتجانس اللفظ المعنى
ويدل التاثير اللفظى على التاثير المعنوى ووجد فيه الاختصاص بمعلوله وعدم
الافتقار الى غيره وعدم صيرورته جزءا منه التى هى شان العلة ولازمها فكل ما شابهه
فى الاقتضاء والاختصاص مع عدم الاحتياج والجزئية يعمل تكميلا للمشابهة
فعملت هذه الحروف لاختصاصها بالاسماء بخلاف الا ونحوه من حروف الاستفهام
والعطف وفى المبتدا والخبر لاقتضائها اياهما بخلاف الجارة ولا يرد حروف
الجر لان العامل من الفعل وشبهه يحتاج اليه لا بالعكس وكذى الظروف
المضافة ولا ان الشرطية المحتاجة الى الجواب لانه مقتضاها كالشرط اذ معناها
وهو السببية لا يتصور بدونهما بل نسبتها اليهما سواء كما لا يتصور متعد بدون
الفاعل والمفعول بخلاف لولا فان مقتضاها وجود شى لكن لما شرط لذلك
الوجود خصوصية وهى ان يكون الوجود مانعا حصول شى لغا احتاجت الى ولذا لم يعد ها لعدم حرف شرط ه
الجواب فلم تقتض ذاتها الجواب فلم تقتض ذاتها بل احتاجت اليه بسبب ان
مقتضاها لا يحصل بدونه فلم يعمل فيه اذ لم تقتضه ذاتها ولا فى مقتضاها لافتقارها
الى غيره وهذا الفرق لشبه الفرق بين على وبين فوق فى لزومها المجرور بها وقد مر

فان قيل

فان قيل الظرف المقتضى للجملة اسمية كاذا المفاجاة يعمل فى محلها لا فى طرفيها
اى الجملة الاسمية وان تقتضيهما ويعمل فى طرفيها فما الفرق قلت كلاهما تقتضى النسبة فيها الا ان
ان اقوى شبها بالعامل الحقيقى فعمل فى الفاظ قامت بها كالعامل واذا ضعيف
الشبه فاقتصر عمله فى الجملة من حيث هى وهى النسبة بالحقيقة القائمة بالطرفين وكذى
الكلام فى الظرف الى الجملة الفعلية مستغنيا بهما عن كلام اخر كان للناقصة بخلاف لو ولا
الامتناعية لاحتياجها الى الجواب فلا يعملان ولم تصر كجزء منهما بخلاف لام
التعريف وشبهه به السين فانها كالجزء لانها لتعيين المدخول فنزل منزلة العلية
فلو عمل يلزم عمل الجزء فى الكل فيكون عاملا فى نفسه وقال الحاجبى وغيره انما عملت
لشبهها بالفعل لفظا لبنائها على الفتح كالماضى ومعنى لان ان بمعنى حققت وليت
بمعنى تمنيت وعلى هذا فى غيرها قلت هذا علة عملها الرفع والنصب لا علة نفس العمل
فان علته ما مر وانما عملت هذا العمل المخصوص لان لفظ بعضها تشبه لفظ الفعل
فان ان فى قولك ان زيدا قائم بمعنى حق مما يشبه ان المشتبه لو رفعت الاسم
ونصبت الخبر فنصبت الاسم فرقا بينها وبين الافعال من اول الامر او لانه لما كان
وهو اذا تقدم المفعول على الفاعل ه عملها فرعا على عمل الفعل لانها عملت بمشابهته جعل عملها كالعمل الفرعى للفعل تنبيها
على ان عملها غير متاصل قال الحاجبى لو رفعت اسمها لا ستترفيها اذا كان مضمرا
اذ الحرف لا يستتر فيه قلت لا يستتر كما انت قائما ولم يدخل الفعلية لانها تشبه
الفعل والفعل لا يدخل على فعل وسمى المنصوب بها اسمها والمرفوع بها خبرها
والمراد اسم عملت فيه واضيف اليها اضافة ملابسة وان زيدا قائم بمثابة
ذكر زيد قائم مرتين وان زيدا القائم بمثابة ذكره ثلاث مرات لان ان وان
عوض من ذكر الجملة مرة بعد اخرى لما فيهما من التاكيد وعند الكوفيين لا يعمل هذه
الحروف الا فى اسمها وخبرها مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولها وهو المبتدا

عندهم لان اقتضاءه الخبر باق اجيب ان اقتضاء الخبر اياه ايضا باق فيلزم
ان لا يعمل فيه الحروف قالوا هي انزل رتبة من الفعل لضعفها فلا تعمل في الجزئين
ولذا نصب اهلك في قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطير للفصل
مع ان القياس رفعه لو كان ان عاملا في الخبر لان اذن حينئذ ملغاة لاعتماد
ما بعدها على ما قبلها ورفع زيد في قول العرب ان بك زيد ماخوذ ودر في مثل
ان الله در قوم يرند وكم بالبصر والشعلشقا قلت انزل رتبة مع انه عمل فيهما
واثارها انزل امتناع تقديم معمولها وامتناع عمل بعض منها في الحال وغير ذلك ولو
عملت اسمها في الخبر لكان القياس ايضا رفع اهلك لحصول الاعتماد فتعين ان نقول
ان الخبر محذوف تقديره اني اقول اذن اهلك ونقدر في البا في ضمير شان
اي انه قال **وامره** اي امر خبرها كامر خبر المبتدا في اقسامه من وقوعه مفردا
وجملة ومبتا ومحذوفا لقرينة حالية او مقالية وفي احواله من كونه معرفة ونكرة
ومتقدما ومؤخرا وفي شرائطه من وجوب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان
نكرة ومن وجوب الضمير اذا كان جملة الا اذا كانت خبرا عن ضمير الشان ونحوه او محذوفا
لقرينة نحو ان السمن منوان بدرهم فان قيل عموم قوله وامره كامر خبر المبتدا يقتضي
ان يقع الطلب والاستفهام خبرا لان فيلزم جواز ان زيدا اضربه وان اين زيدا
وهما ممتنعان لان التحقيق بنا في الطلب اجيب المراد ما صار خبرا لان و
اخواته بعد ان علم انه لا ينافيها فحكمه حكم خبر المبتدا في اقسامه واحواله وشرائطه
وذلك معلوم لانه مدلول عليه بقوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخولها اذ منافيها
لا يجامعها فعلم منه ان خبرا فيه الفاء لا يقع خبرا لليت ولعل وكان ولا للبواقي على وجه
وان الماضي لا يقع خبرا عن لعل فيمتنع لعل زيدا قام لان لعل للتوقع ولا توقع في الماضي
تنبيه لا يدخل الحروف المشبهة على ما لا يدخل عليه كان من الجملة الاستفهامية والشرطية نعم يدخل

كان

كان على جملة خبرية مفردا استفهاميا نحو اين كان زيد ويمتنع اين ان زيدا وكذا اخواته
اذ لا يتقدم خبرها عليها **قوله** الا في نقدمه اي لا نقدم خبرها على اسمها لان مقتضى
تقدمه لا تساعهم فيها ولذا فصل بها بين المضاف والمضاف اليه مع انهما كشيء واحد كقول عمرو بن
قميئة لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وساتيدما اسم جبل
وان كان الحق ان لا يتقدم ما لعاملها الذي هو الخبر بالحقيقة والمستقر وهو القائم مقام
الخبر نحو ان عندك زيدا اجدر بامتناع تقدمه لقيامه مقام ما لا يتقدم من الملغى نحو ان
عندك زيدا مقيم لكن قدم ايضا التفاتا الى الاصل وقد تقدم الحال وشبهها بالظرف
ويجب التقديم اذا كان اسمها نكرة ولم يكن دعاء قال ابن برهان وهو الجون لتقدم الظرف وقد
يحذف خبرها الظرف وشبهه اتساعا فيهما للقرينة كقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا
وان في السفر اذ مضوا مهلا تقديره ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الاخرة
وان في السفر اي المسافرين الراحلين عنها مهلا اي امهالا طويلا فلا يرجعون عن
قريب ويجب ان تقدر مقدما على الاسم النكرة لئلا يبقى نكرة من غير مخصص قاله الحاجبي
ويعلم منه ان اسم ان لا يكون نكرة محضة ومنه قولك لمن راى لك جيلا وشاء فقال هل
لك غيرهما ان غيرهما ابلا اي ان لنا غيرهما وابلا بدلا من غيرها قال الحاجبي
او تمييز منه ومن حذف الخبر قول عبد العزيز لمن مت بقرابة منه ان ذلك
ثم ذكر له حاجة فقال لعل ذلك قال الزمخشري اراد ان ذلك لحق ولعل حاجتك
مقضية فحذف وان لم يكن ظرفا لدلالة الحال عليه كقولهم زيد لمن قال من القائم في
الاجود ان يقدر ان لك ذلك اي حق القرابة فيكون المحذوف ظرفا ومنه قوله ان
محلا وان مرتحلا البيت ويجب حذفه اذا قيل ان زيدا وضيعته وان ضربك زيدا قائما
لما مر في خبر المبتدا والتزم حذف خبر ليت في نحو ليت شعري قال المالكي لانه
بمعنى ليتني اشعر فثبوت الياء عن اسم ليت وشعر وهو مصدر عن اشعر قلت لو كان

ای الظرف ونحوه
الخبران

مت ای مد
والمراد تدلی

ولكن وجب الحذف لجاز ليت قرنه زيدا لانه بمعنى لتني امرب لكن انما الحذف اذا ذكر بعده استفهام
هو في المعنى مفعول شعري المعلق بالاستفهام فيسد مسد الخبر ويدل عليه كجواب لو لا
متصلا كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل اي الثمام
او منفصلا كقول ابي طالب الا ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون
اي شيء دهاك ام غال مرءاك وهل اقدمت على المنون اي
ليت علمي متعلق بما يجاب به هذا القول نحو علمت من ابوك اي علمت ما يجاب به هذا الاستفهام
قال المالكي يجوز ان يكون اسمها وخبرها نكرتين واسمها نكرة وخبرها معرفة نحو ان قريبا
منك زيد وبعلم ضعف هذا القول في خبر كان واجاز الاخفش ان قائما الزيدان
قال خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها اقول اي بعد دخول لا التي
لنفي الجنس فيخرج المبتدا بقوله المسند وكل خبر لم يدخل عليه لا بقوله بعد دخولها ولاذي
نحو فاضلا وفي الدار في قولك لا غلام رجل فاضلا في الدار لانه خبر لا المشبهة بليس
واراد بعد دخولها غير ملغاة ليخرج نحو لا في الدار رجل ولا امراة اذ سمي الطرفان
مبتدا وخبرا وانما عملت لا التي لنفي الجنس الاستغراقي في الاسم لاختصاصها بالاسم اذ هو
الذي له افراد نقصد نفي جميعها بها وفي الجزئين لتعلقها بهما لانه لنفي المسند عن
افراد المسند اليه وهذا العمل المخصوص لشبهها بان من حيث انها للتاكيد يعني
ان لا رجل في الدار ابلغ في النفي من ليس رجل في الدار كما ان ان زيدا قائم ابلغ
في الاثبات من زيد قائم فاعطيت حكم مشبهتها قال الحاجي انما حملت على ان
من حيث انها نقيضها وهم يحملون الشيء على نقيضه كما حمل ما ضربتك على ضربتك
اما لان كلا منهما في طرف او لتلازمهما في الذهن اذ ليس بين النفي والاثبات
درجة فاعطي ملازمها حكمها ولي فيه نظر اذ ليس نقيضها اصطلاحا وهو ظاهر
ولا لغة لثبوت الواسطة بينهما وهو زيد قائم وليس زيد قائما وليس نقيض

النقي

النقي ملازما له ذهنا وقال المالكي انما تعمل عمل المخصوص لانها تستلزم وجود من لفظا
او معنى ليطابق ما هو جواب له لفظا او تقديرا وهو هل من رجل ولذا لا تعمل الا
في نكرة لان من لا تلحق الا بها اذ يمتنع هل من زيد قائم فلو عمل الجر في الاسم لتوهم
انه بمن المنوية لانها كالموجودة لظهورها في قوله فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال الا لا من سبيل الى هند ولو عمل الرفع لتوهم انه باق على الابتداء به فتعين عمل
النصب ولما لم يستغن منصوبه عن ثان عمل فيه الرفع لان الجملة لا تخلو عنه قلت
لو استلزم من للزم بناء اسمها كلما لم تظهر من فلا ينصب اسمها اصلا ولا المشبهة
بليس برفع الاسم مع ان توهم الابتداء ثمة قائم فيه قال سيبويه اصل لا رجل فيها
لا من رجل ليطابق ما هو جواب به وهو هل من رجل فيها على سبيل الاثبات فهو مما يصدق
عليه انه رجل ثم حذف من وتضمنته رجل فلا ورجل صارا بمنزلة اسم واحد كخمسة
عشر موضعهما الرفع بالابتداء لكونه ما هو جواب به وهو هل من رجل واختاره الاكثر
والمالكي وقال شبهه التركيب قولهم رجل بلا مال فلو لم يكن لا جزء المنفي لم يظهر
عمل الباء كما في للفصل ولان لا للصدر الكلام كما لما فلو لم يركب مع المنفي لما دخل
عليه الجار قلت لا هذه بمعنى غير ولو كانت لا مركبة مع مدخولها لعمل الباء في
محلهما كما في خمسة عشر لا في لفظ اسمها فان قيل يعمل في اللفظ كالباء في بالرجل
مع ان اللام مع رجل صار كلمة قلت رجل في بالرجل لم يبن بخلافه في لا رجل وايضا
عند بعض عمل لا في محل مدخول يعمل فيه الباء وقال سيبويه ان رافع الخبر بعد لا التي
بني اسمها الابتداء كما رفعه قبل دخولها لان لا وما عملت فيه في موضع رفع فلا يعمل
في غير مدخوله كان المصدرية نحو اريد ان تقوم اي قيامك قال الحاجبي وهو
ضعيف لازم في ان المفتوحة قلت معنى كلام سيبويه ان لا وما بني معها صارا كلمة
موضعها الرفع فلا تعمل في شيء آخر فلا يلزم ان المفتوحة لانها واسمها وخبرها صارت

كلمة ولم يعمل ان في شيء آخر اذ عندي في عندي انك قائم لم يرفع محلا بان وابطل المالكي
الالزام بان الفرق ظاهر اذ الكثير مدخول لا لا يفيد بدونها نحو لا رجل فيها اذ رجل
في الدار ممتنع لانه نكرة محضة وقد حول ان يفيد بدونها فلسوق افاده مدخول
لا عليها كانا بمنزلة مبتدا فلا يعمل لا في الخبر لانه كجزء الكلمة وجزء الكلمة لا يعمل وان
ليس جزء من اسمها وهي اقوى عملا من لا ولذا تعمل مع الفصل نحو ان فيها زيدا فيعمل
في خبرها قلت سابين ان مدخولها يفيد ولئن سلم انه لا يفيد فهو مشترك الالزام
لانه لا اشكال لا مرد واخل المبتدا والخبر فكيف يكون مبتدا ما لا يفيد قال المالكي
لا خلاف ان لا ترفع خبرها اذا لم تركب مع اسمها لانها لم تصر [illegible] جزءا وهو المانع
من العمل وكذا اذا ركبت معه خلافا لسيبويه فانه قال رفع [illegible] بما رفع به قبل دخولها
كلام آنفا ثم قال وهو ضعيف لان علة العمل باقية فليستحق عملها ولو منع تركيبها مع
اسمها العمل في خبرها لمنعها العمل في اسمها ولمنع ان المفتوحة عن عملها كونها مع
معمولها كشيء واحد قلت الجزئية ولو بالتركيب المزجي مانع عن العمل ولم يعمل
لا في اسمها المبني بها عند سيبويه لانه اذا كان مع اسمها مبتدا يكون جزءا من الكلمة
وجزء الكلمة لا يعمل فلا يبقى عملها في شيء اصلا وان مع معمولها ليس اسما مركبا
كخمسة عشر بخلاف لا رجل عند القائل بتركيبها بل هو له مع معمولها مفرد وكان
الناصبة للمستقبل معه واقول تحقيق هذا البحث انه قال الاوائل اصل لا رجل
لا من رجل لان زيادة نفيه تقتضيه ولانه جواب هل من رجل قلت وظني ان
تقدر متعلق من رجل في هل من رجل ثم اقيم هو مقامه اذ الابتداء بمن لم يعهد
كالابتداء بنكرة محضة فيناسب ان تقدر عام بحسب المقام كموجود ولحصول
نحوهما فيكون تقديره لا رجل موجود امن رجل لان لا يدخل ذلك المستفهم تقديرا
لانه جوابه وجعل من رجل متعلقا بموجود كتعلق له باب في قولهم لا اباله ومن يبطل

في عندي

في عندي رطل من زيت فيكون لا داخلة على المبتدا ومن لبيان الجنس فحذف موجود
واقيم من رجل مقامه نحو قولهم سل دار من كرم ثم استغني عن من بان تضمنه رجل
ويدل عليه لا لمناسبتهما في افادة العموم اذ هي لنفي الجنس كما ان من لبيانه
ولا يبنى نحو لا غلام رجل وان قيل اصله لا من غلام رجل لانه اذا حذف من منه
نافت الخصوصية التي اكتسبها من الاضافة ان يتضمن من التي للجنس المطلق
المقتضي النكرة المحضة ويعمل لا في محل رجل كعمله فيما هو مقامه كما عمل التجريد في
محل في الدار المقام مقام مستقر العامل هو فيه وظن الاكثرون من زائدة للجنس
كما في ما جاءني من احد وان لا مع رجل صارا شيئا واحدا كخمسة عشر حتى يكون المجموع
مبتدا ولا جزء الكلمة فلا يعمل ولا يبنى تابعه لئلا يتوهم تركيب كلمة من متعدد قلت
يرد عليهم ان الكلمة لا تتضمن الحرف الزائد ولم يصير لا ورجل مركبا مزجيا لانا
نفهم من كل معناه الافرادي فان لا انفت مدخولها او شيئا عنه وانه لم يوجد
مركب من اسم وحرف نعم هو مثل خمسة عشر من حيث سقوط حرف من وسطها
لحاصله ان العامل بان لا ركب مع اسمها المبني عند دخولها وصارا كلمة هي مبتدا
فان قال بانها غير عاملة في محل اسمها ولا خبرها ومن قال بخلافه كالمبرد والزجاج
والزمخشري واتباعهم قال بانها عاملة في محل اسمها وفي خبرها لاقتضائها
اياها اذ لا جزئية فنحو لا رجل ولا امرأة ذاهبان يجوز عند سيبويه ويمتنع
عند غيره لامتناع ارتفاع ذاهبان بعاملين مختلفين اي لا والتجريد وفيها
في قولي فلا لغو ولا تأثيم فيها خبر لهما عند سيبويه ولاحدهما عند غيره وللآخر
محذوف ومثل بقوله لا غلام رجل ظريف فيها خبر لا عند سيبويه قال
ومثل النحويين بلا رجل ظريف قبيح لوجهين الاول انه ظاهر في الصفة والاليق
بالتفهيم ان يمثل بمثال لشيء هو ظاهر في غيره واقله الاحتمال اي لاحتمال الخبر والصفة

على السوآء وهو اى ظريف فى مثالنا متعين الخبر لان المضاف المنفى بلا للجنس لا يوصف
الا المنصوب فحسن التمثيل به لزوال احتمال الصفة والنافة اذا نعول بعده وبنو تميم لا يثبتون
الخبر مع لا وهو تغلب على الظن امتناع لا رجل ظريف الممثل به فى لغتهم وذلك خطأ
لانهم يتولون بها على الصفة وفيه نظر اذ قال المالكى يجوز نصب الصفة للمضاف باعتبار
عمل لا ورفعه نحو لا غلام رجل ظريف باعتبار الاصل وعمل الابتداء فقال ابن برهان
العامل فى التابع هو العامل فى متبوعه والعامل فى المضاف لا فلا تعمل فى صفته الابتداء
فقال المالكى هو فاسد لان للابتداء عملا فى موضعه كما له عمل فى موضع المجرور بمن فى نحو
هل من رجل فى الدار قلت من ليس من عوامل المبتدا فتعين عمل الابتدا فى موضع المجرور
به بخلاف لا فانها مثل ان وكما لا يوصف المنصوب بان المرفوع فكذى المنصوب بلا والحق
انه مبنى على النقل ويرد على الثانى انه تغلب على الظن امتناع لا رجل ظريف على الخبرية فى لغتهم
وهو كذلك لا على الوصفية فلا يلزم امتناعه مطلقا قال ويحذف كثيرا اى غالبا
فى لغة من يثبته وهم الحجازيون لانه جواب له فى تقديره اذ العموم والتاكيد مبنى عنه
كما ان ان زيدا قائم لا يصدر عن البليغ الا لدفع شك او انكار فعلل القال او الحال عليه
كقولك لا رجل لمن قال هل من رجل فيها ولا باس للشاكى ومن هنا علم ان لا رجل ظريف
اظهر فى الصفة حملا على الاكثر فى حذف الخبر ومصبوح فى فعل رجل من النبيت حين
يخاطب هو وحاتم مارِيَةُ زوجة حاتم فقالت لنقل كل شعرا منشد ا
هلا سالت النَبِيتِيِّين ما حَسَبِي عند الشتاء اذا ما هَبَّت الريحُ اذ اللقاح هداك الله أبح
غُدَتْ مُلْقَى أَصرّتها ولا كريمَ من الولدان مَصْبوحُ ظاهره صفةٌ والخبر
محذوف اذ فالمه ليس مجارا فقول الحاجبى يحتمل الامرين والمالكى انه خبر لا صفة
لعدم الحاجة الى مقدر سهو لصفجوده عند الجدب وان لا يسقى اللبن الولد الكريم
واللقاح جمع لقحة وهى الناقة الحلوب واصرتها جمع صِرار وهو خيط نشدا

ملاف

خلاف الناقه والمصبوح الذى يسقى اللبن صبوحا والزمخشرى نسب الشعر الى حاتم وهو
سهو وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اما للعلم به وهو محذوف مراد يدل عليه السوال المحقق
او المقدر وقال الحاجبى او لان النفى اغنى عنه نعنى لا قيام بمعنى انتفى القيام كما ان ليت
شعرى بمعنى ليتنى اشعر عند بعض وكما اغنى انتفى القيام عن تقدير خبر له لانه منعقد فكذى
لا قيام الذى هو بمعناه كما اغنى ان زيدا قائم فى علمت ان زيدا قائم عن مفعوله الثانى
وهذا مثل قول الكوفيين لا محذوف فى كل رجل وضيعته فلا يلزمه ان يأتى كلام من
حرف واسم لان مراده ان لا يغنيه عن ذكر الخبر لدلالتها عليه لا انها جزء الكلام وعبارته فى
اماليه او لان لا عند بنى تميم اسم نُفِيَتْ واسم الفعل مع معموله جملة فلا يحتاج الى الخبر
قلت لم يذكر احد انها اسم فعل ومعمول اسم فعل لا يبنى وقال المالكى او جب التميميون
حذفه الا الطائيين بشرط ظهور المعنى ظرفا او لا ومن نسب اليهم الحذف مطلقا او
بشرط ان لا يكون ظرفا اشارة الزمخشرى واتباعه فى الاول والى الجزولى فى الثانى
فليس بمصيب وان رزق من الشهرة اوفر نصيب اقول قال الاندلسى قال شيخى الظرف
كغيره ولا ادرى من اين نقل الجزولى انه لا يحذف ولو وجد نقلا عن العرب لكان له
وجه لان الظرف يتسع فيه قلت ولتمشيه كلام الجزولى وجه وهو ان يقال بنى تميم جعلوا
خبر لا عاما من موجود ونحوه ليوافق عموم لا فلا نظهر للعلم به كمتعلق الظرف العام
وان اريد صفة مخصوص نحو ظريف عن افراد الرجل لجعله صفة لرجل ثم نبنى عن عموم
رجل ظريف الوجود فيكون تقديره لا رجل ظريف لا رجل موصوف بالظريف موجود
الا اذا وجدوا ظرفا مخصوصا فانهم يجعلونه خبرا ويثبتونه نحو لا رجل فى الدار اذ لو
جعل صفة وهو متعلق لعام يكون تقديره لا رجل موصوف بانه موجود فى الدار
موجود فيلزم تقدير موجود مرتين مع الاستغناء عنه بان يجعل فى الدار خبرا او ذكر
النحاة فيها فى المثال اشارة الى هذا وان لم يصرحوا به ويلزم ذكر فيها اذ لو لم يذكر فمن لم يثبت

الخبر تقدّم نظيرها في المثال منصوبا على الصفة فيخلو المثال عن خبر لا ويكون اثباتا بما ليس بخبر
واما اذا ذكر فيها يتعين الخبر اذا انتصب نظيرها فلا يخلو المثال عن خبر لا وفي قولنا لا
اله الا الله ولا فتى الا علي اي في الوجود ليس الله وعلى خبرين بل بدلين على المحل
لانه يمتنع ان يكون المعرفة خبر النكرة ولانه لا يخبر عن العام بالخاص ولانهما مستثنيان عن
المذكورين ولا يصلح المستثنى لخبر المستثنى منه لانه ذكر لبيان ما قصد بالمستثنى منه فهو من
تتمته كالصفة **قال** اسم ما ولا المشبهتين بليس **اقول** يعني دخول ما في مسلتها ودخول الا كذلك
اذ يمتنع اجتماعهما حالتا عامتنع عملهما فيه من تقدم الخبر وغيره والمراد من دخولهما دخول
ما ولا المشبهتين بليس فلا يرد لا علام رجل ظريف وما يقوم زيد ونحوهما وعملا في لغة
اهل الحجاز التي ورد عليها القرآن قال تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم لشبههما بليس
لكن شبه ما شديد لانها للحال كليس فعملت في المعرفة والنكرة وشبه لا ضعيف
لانها لمجرد النفي لا للحال قال وغيره ولذا نفي الماضي كقوله تعالى لا صدق ولا
صلى فلا تعمل الا في النكرة **قلت** هو ضعيف لانه بعد ان سلم انها في الآية لا الداخلة
الاسم منفيا بجنسه اشبه للتنكير وان سلم انها المشبهة بليس فالمضي في الآية لخصوصية
صدق فيه والمراد من كون ما ولا للحال انها له اذا تجرد عن القرائن الصارفة
فالاولى ان لا هذه من حيث انها تشبه العاطفة او التي لمعنى غير لفظا ومعنى اللايق
بها ان لا تعمل كالا تعمل لكن المخففة لشبهها بلكن العاطفة ومن حيث انها يشبه ليس معنى
اللايق ان يعمل فجمع بين الشبهين واعملت في النكرة دون المعرفة عملا بالشبهين
ولئلا يساوي ضعيف الشبه قويه ولم يعكس لان النفي بها اولى واما لانها اضعف
من المعرفة فعمل الاضعف فيه انسب ولذا كثير من العوامل الضعيفة عملت في النكرة
دون المعرفة نحو رب زيتا ولم يعملا في لغة بني تميم ولم يقرا بنو تميم ما هذا بشرا بالنصب
الا من درى كيف هي في المصحف لانها دخلا الاسم والفعل وما دخلها الا يعمل في احدهما

بها اقرب الى العدم من المعرفة

قال

قال لانه لو عمل في ولعد يلزم الترجيح بلا مرجح وان عمل فيهما وعوامل الاسماء اقوى لتعدد
عملها فيكون العامل الواحد قويا ضعيفا وهو تناقض **قلت** لعلها في الاسم مرجح وهو
حصول المعاني المعتورة عليه تعلم ولا تناقض بين قوة شيء في موضع وضعفه في آخر
والاولى ان العامل الشبهي شرط عمله اختصاصه بمعموله كامر وهذا منتف في الداخل
على القبيلين فلا يعمل وايضا لو عمل فيهما فعمله في الاسم لاقتضائه المعاني المعتورة عليه
فيكون مستلزما له وفي الفعل ليس لذلك فلا يستلزمه فيلزم استلزامه له وعدم
استلزامه وهو محال وان عمل في ولعد والعامل يعمل اذا امكن ولذا تقدر الفاعل في
الفعل والمشتق منه اذا لم يظهر وضمير الشان في ان زيد قائم فاذا دخل غير
معموله قدر معموله فيكون عاملا حين لم يكن عاملا ويكون مختصا باحد
القبيلين حين لم يكن مختصا وهو ممتنع على اني قلت ما ولا المشبهتان بليس
يدخلان الاسم لنفي مضمون الجملة او لنفي الخبر عن الاسم والداخلتان الفعل لنفي
الفعل فمتغايرتان ولذا ما زيد قائما ابلغ في النفي من ما يقوم زيد والمشبهتان
بليس لو كانتا الداخلتين الفعل ولا شك انهما لنفي الفعل لاقتضيا ان يكون الخبر
فعلا كما ان اذا الشرطية اذا دخلت المبتدا وجب ان يكون خبره فعلا وليس كذلك
بالاتفاق **تنبيه** ان لا الناصبة للمبتدا هي النافية للجنس نصا في واحده واكثر دفعه
ولعدة والمشبهة بليس هي النافية لواحد من الجنس غير معين على وجه يتعلق النفي بكل
فرد من الجنس على البدل لا بالكثرة فلا رجل فيها ينفي رجلا رجلا حتى ينتهي الجنس لا رجلين
رجلين ولا رجالا رجالا ولا رجل فيها ينفي الجنس بأسره فيصح في الاول لا رجل فيها بل فيها
رجلان لانها نفي رجلا رجلا لا الكثرة ولا يصح في الثانية لانها نفي الجنس بأسره قال المالكي اكثر
النحاة على ان ليس وضع لنفي الحال والاصح وهو قول الجزولي انها للنفي مطلقا لان سيبويه
حكى ليس خلق الله مثله وقد جاء المنفي به مستقبلا كقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس

مصروفا عنهم وليس لهم طعام الا من ضريع وكقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا ومثله لست بما لم يقضه الله واجدا ولا عادما ما الله
حتم وقدرا وقوله تعالى يصلونها يوم الدين وما هم عنها بغائبين وليس مراد
النحاة ان خبرها اذا جرد عن قرينة غير الحال يختص بالحال كما ان الايجاب المطلق
يحمل على الحال اذا لم يكن قرينة لغير الحال هكذا ذكر الشلوبين وان النافية
وان كانت بمعنى ليس لا يعمل الا عند المبرد والفارسي وابن جني كقوله إن المرء
ميتا بانقضاء حياته ولكن بان يبغى عليه فيخذلا وكقوله ان هو مستوليا
على احد الا على اضعف المجانين وقال البصريون لات هي لا التي بمعنى ليس
اتصل بها التاء وايد قولهم المالكي بان شبه لات بليس اقوى من شبه
ما لانها لا تدخل التاء بها شبه الفعل اشبه مما يشبه الحرف ولكن لم تعمل
الا في الحين ومراد فه مقتصرا على الخبر كقوله تعالى لم اهلكنا قبلهم من قرن
فنادوا ولات حين مناص اي فرار وكقوله ندم البغاة ولات ساعة مندم ومهملة
في قوله حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت اي كبرت
فليس الوقت وقت حنينها واجنت اي اكنت لان هنا ظرف غير منصرف
لانه لا يخلو عن معنى في فلا يعمل فيه لات ونحوه وحذف أنْ من حنت وأن المحذوفه
مع حنت في موضع رفع بالابتداء وهنا خبره قلت لو كان شبهها بليس
اقوى عملا لكان اكثر عملا واستعمالا منها ومستعملا لانه محصورة وانما يقتصر
على احد معموليها لا على الخبر على التعيين واذا قرئ قوله تعالى ولات حين مناص
بالرفع والنصب فان رفع كان تقديره لات حين مناص موجودا وان نصب
كان تقديره لات الحين حين مناص قال الحاجبي لو قيل لا يضمر في الحرف اجيب
ان لات اشبهت ليس بالحاق التاء فاجرى مجراه في الاضمار ولو قيل يلزم الاضمار

وعلم منه ان عملها لم يقتصر على الخبر بل قد يقتصر على الاسم

قبل

قبل الذكر اجيب دلت القرينة الحالية عليه وكانه تقدم ذكره قلت شبهها بليس اقوى
ولذا استعملت كثيرة مع انه يمنع الاضمار فيه بل الحق ان الحين حذف لدلالة القرينة
عليه وقال الحاجبي المراد من هنا الزمان وهو مضاف الى حنت قلت فيكون
تقديره لات الوقت وقت حنينها ويكون هنا منصوبا على الظرف لا بلات
ولا يكون أنْ مقدرة ولا يكون لات مهملة بل يكون عاملة في اسمها المحذوف
وفي محل هنا وقلت متى لا المشبه بليس مكسوعا بها التاء ولان لحوق التاء بما
يشبه الفعل اشبه مما يشبه الحرف وقال الكوفيون لات لنفي الجنس والتاء
فيه كتاء ربت لانها كثيرة والمشبهة بليس لم يوجد عامله الا في الشعر فحمل
ما ورد في القرآن على الفصيح اولى قال الحاجبي بانها انما يكثر اذا لم يدخلها التاء
وقد يجر بعدها كقوله فالآن اقحم حين لات مقتحم ومذهب سيبويه ان التاء منفصلة
بلات بدليل ربت هنا حنت وقيل يحتمل لانها في الامام كتبت متصله به اجيب
انه لا يدل على انها جزء منه اذا كتبت في الامام وبكانه موصولة الكاف بوي مع انها
جزء انه ويوقف على تاء لات وثمت وربت بالتاء لانها ليست محل الاعراب
نحو قامت ويجوز بالهاء لتحركها في الوصل قوله وهي في لا نشا ذا اي رفع المبتدا
ونصب خبره بلا شاذ اي قليل انما ياتي في الضرورة لا في السعة كقوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فان لا ليس للجنس لانه لم يكرر المرفوع
بعدها وبراح نكره لا يصلح للمبتدا وليس مثل احد فيها احد خير منك لان
وضعه للعموم فتعين ان يكون معموله لئلا يكون كاسم ليس الذي هو كالفاعل
محذوفا خبره اي حاصلا اولى والضمير للحرب المتقدم ذكرها وهو قوله
يا بوس للحرب التي حطت اراهط فاستراحوا تعالى براح منه اي زال عنه وعند
المالكي ليس شاذا وقال ما عملها الا قوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا

وفيه نظر لانه قد يحذف عليها التاء ... الا الكلام اذا علم ... ومثله في المشبهة ... فلات ... حكم الحين المقدر ... الا بالمنصوب ... منع ... غيره كان ... ان ... لا يكون الا ... ودل ... مع ... بليس ... سيبويه ... الا اسمها لا يكون الا مضمرا ... منه

وشان لا الجنسية ان يكرر اسمها اذا لم يعمل فيه

وقوله نصرتكم اذ لا صاحبُ غيرُ خاذلٍ فبُوِّئتُ حصنا بالكماة حَصِينا وشذ اعمالها
في المعرفه كقوله وحَلَّتْ سوادَ لا أنا باغِيًا سِواها ولا في حُبّها متراخِيا
ثم قال والقياس على هذا اجاز غندى وقد قال المتنبي اذا الجودُ لم يُرزق خلاصا من الاذى
فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا والجواب عن الابيات انه لا يخرج عن الشذ وفي ذلك
القدر لو صحت ولقد ركان ونحوه بعد لا فيها قال المنصوبات هو ما اشتمل
على علم المفعولية اقول وانما ذكر النصب عقيب الرفع لصدورهما عن عامل
واحد ولانه في المشبه بالمفعول كثيرا يكون المنصوب عين المرفوع وبالعكس
كمعمولي كان وان وكالحال والتمييز او بعضه كالمستثنى ولم يسمع حد المفعول من حيث
هو مفعول بل المسموع حدود انواعه وان قلت هو الاسم الصادر عن الفاعل او
المنسوب هو اليه وان سبت قلت او المتعلق هو به بوجه ما فالمتعلق هنا
ما توقف عليه يعقل الصادر او وجوده والمنصوب اصل ومشبه به والاصل
هو المفعول له والا فالمفعول المطلق والثاني ان توقف تعقل الفعل عليه فهو المفعول
به او وجوده عليه فهو المفعول فيه والا فهو المفعول معه ووجه اقتضاء المفعول
معه ان فاعله او مفعوله لا بد ان يصاحب شيا عند صدوره فان قيل فيلزم
ان يكون الحال مفعولا لان الفعل يقتضيها لانه يدل عليه كما على الظرف لانك اذا
قلت قمت لا بد وان يكون قياما في حال من احوالك اجيب اكثر الحال فاعل
في المعنى اذا راكبا في جاء زيد راكبا هو زيد ولا شيء من المفعول كذلك ولانها لا يقع
معرفه ولو كان مفعولا ينبغي ان تقع معرفه وقيل المفعول ما للفعل عليه دلالة تضمنا
وهو المفعول المطلق وظرف الزمان او التزاما وهو ظرف المكان اذ الحدث
يستلزمه او محلا غير فاعله وهو المفعول به او باعثا عليه وهو المفعول له او
مصاحبا لفاعله وهو المفعول معه ومن زاد مفعولا سادسا وسماه مفعولا منه في مثله

بقوله

بقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اذ المعنى من قومه بلو نحه مفعول سابع مستم لمفعول
عليه مثاله في بيت المتلمس آليتُ حبَّ العراقِ الدهرَ أطعَمُه اذ معناه وتقديره
آليت على حب العراق فحذف على ونصب الفعل ولم يقل به احد واسقط الحاج
المفعول معه وقال اياك في ما صنعت واياك منصوب بلا بست فهو مفعول
به وكذا المفعول له وقال جبنا في قعدت عن الحرب جبنا مصدر للنوع وبدا
بالمفعول المطلق ويسمى المصدر ايضا وبين المصدر والمفعول المطلق عموم
من وجه لصدقهما على ضربت ضربا وصدق الاول دون الثاني على اعجبني الضرب
وبالعكس على اغتسلت غسلا لانه اسم المصدر وليس مصدرا وان كان حدثا وكل
حدث فعله فاعل فعل مذكور بمعناه مفعول مطلق سواء كان مصدرا او اسم
مصدر ولم امثل تبركا موضع غسلا لانه مفعول به عند المالكي كما سياتي فما
الفعل الا ما حقيقي وهو المصدر كضرب وما صناعي وهو معنى المفعول كضرب
وقال ابن يعيش الاشياء كلها افعال الله تعالى وانما سمي منها ما دل على معنى
في نفسه وعلى اقترانه بزمن محصل فعلا فرقا بينه وبين الاسم ولم يعكس لانه
دل على المصدر الذي هو الفعل الحقيقي ولم يلقب بالزمن وان دل عليه ايضا
لان اشتقاقه من المصدر فتسميته باسمه اولى قال البصريون الفعل مشتق
من المصدر لان تسميته بالمصدر دون تسمية الفعل به يدل عليه والمصدر
موضع الصدور كالمورد موضع الورود ولان الاسم احق بالاصالة ولانا نقول
ولانه ينبغي ان يدل المشتق على ما يدل عليه المشتق منه وعلى زائد لان نسبته
اليه كنسبة السرير الى الخشب والفعل يدل على الحدث والزمن المعين
والمصدر على الحدث لا غير فهو اقعد بان يسبق الفعل عنه قال المالكي
هذا يدل على ان الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل خلافا لبعض اصحابنا

يعني الزمخشري والفارسي والحاجبي قلت كما روعي في الاشتقاق معنى المشتق منه
روعي فيه صيغته وغيرها مما له مدخل في الدلالة ولذا ليس اغتسل مشتقا من الغسل
ولا تضاربت من الضرب وقد روعي في اسم الفاعل ان يوازن المضارع حركة وسكونا
وان يعمل اذا كان بمعناه وان يستتر فاعله اذا لم يكن ظاهرا وللعمل وان يعتمد
على الهمزة او ما ليتم الشبه بالفعل كل ذلك يدل على ان اشتقاقه من الفعل وانه فرع له لا للمصدر
والا لم يشترط شيء من ذلك لا يقال انما يشترط في المشتق وجود المعنى الاصلي للمشتق منه وهو
ما دل عليه بما دونه لا ما دل عليه بهيئته فان بقاءه ليس شرطا فان هيئة القعود
لم توجد في قعد ولا الشجر واللوح في الكرسي المصنوع منهما فلا يلزم ان يدل الصفة
المشتق من الفعل على ما دل عليه الفعل بصيغته وهو الزمان المعين قال الكوفيون المصدر
مشتق من الفعل لانه فرعه صحة واعلالا نحو قام قياما ولاوذ لواذا فكذا اشتقاقا
اجيب ذلك للتشاكل لا للفرعية كما اعل اقام حملا على قام الا ترى ان يكرم وتعد
فرعا اكرم ويعد اعلالا مع انهما لم يشتقا منهما قالوا الفعل عامل في المصدر ورتبة
المتقدم اجيب عامل في اعرابه فيتقدم عليه لا على وجوده فان الحرف عامل في الاسم ولم
يتقدم على وجوده قالوا الفعل يؤكد به والمؤكد اولى بالاصالة اجيب لا يؤكد شيء
بما اشتق منه بل كل اصل ضربت ضربا ضربت ضربت فحذف التاكيد واقيم ضربا مقامه
لان التاكيد به اليق وسيرجع الى هذا مع ان التاكيد لا يدل على الفرعية فان زيدا الثاني في
جاء زيد زيد تاكيد للاول وليس فرعه والا لكون فرع نفسه لانه مثله قالوا لا يوجد الفرع
بدون اصله ونعم وعسى فعلان ولا مصدر لهما وعوض ابن دفرا وافة وتفه
وويحك وويسك مصادر ولا فعل لها وقد تترك بعض الاصل فان عبادية جمع ولا مفرد
لها مع انه امكن تقدير المصدر لعسى ووجد لنعم او امكن تقديره ولا يمكن تقدير الفعل لويحك
وويسك اذ لو قدر توالى الاعلالان من جنس وهما حذف الفاء وحركة العين في المضارع وذلك

مرفوض

مرفوض والافعال الغير المستعملة مصادرها ممكن تقديرها كتبارك وفعلي التعجب اذ لا مانع في اللفظ وتقابل
تلك الافعال مصادر لا فعل لها ونحوها كالابوة والبنوة والخؤولة والعبودية واللصوصية
وقعدك الله وبله زيد قال فمنه المفعول المطلق الى معناه اقول المفعول
المطلق هو المفعول بلا قيد من الباء وفي ونحوهما وانما قدمه لانه المفعول حقيقة اذ
غيره من المفعولات لم يصدر عن فاعل الفعل المذكور العامل فيها بل الصادر عنه ما نسب اليها
وتسميتها مفعولا لالصاق الفعل به او لوقوعه فيه او لاجله او معه ولذا احتاجت
في اطلاق المفعول عليها الى تقييد بحرف او بمع وكذا الفظ لانه لم يقيد بالباء ونحوه بخلاف
غيره من المفعولات وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه والضرب به عن عرفت قدرة
الله تعالى فانه لم يفعله فاعل فعل وعن اعجبني القيام فانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور وعن كرهت قيامي
فانه وان كان اسما فعله فاعل الفعل المذكور ولكنه ليس بمعنى الاسم ومعلوم ان قوله بمعناه صفة
لفعل فيعلم منه ان هذا المفعول فعله يوافق معناه سواء وافقه لفظا نحو جلست جلوسا او لا
نحو جلست قعودا والمراد بقوله فعل عامل لانه قد ينصب بالمشتق منه نحو طلبت طلبا وبمثله
عجبت من قيامك قياما وسير كالسير الشديد متعب وبالمشتق من المشتق منه نحو انت طالب
طلبا ففي هذه الصور هو عامل اي اوسقيا و اما انت سير وكونهما ان الفعل المحذوف
منهما في حكم المذكور لبقاء عمله ولا كرهت كراهتي اذا كان مفعولا به اذ المراد بها فعله
صدر عنه بصدور الفعل المذكور فكراهتي ان صدرت عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فهو مفعول
مطلق وان اريد بها كراهة صادرة عنه قبلها والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهة
تلك الكراهة تكون مفعولا به ولا يرد لانها لم يصدر عن المتكلم بصدور الفعل المذكور ونصبه
الفعل وما اتصل به لدلالته عليه لانه يتضمنه كما يتضمن الظرف وما يدل عليه الفعل بمعنى فيه
قال الحاجبي ذكرت لفظ اسم في هذا الحد لا في غيره لئلا يرد ضربت وكل فعل قلت الصواب
لئلا يرد ضربت الثاني من قولك ضربت ضربت لانه سمي فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس

اسما وقلت اذا كان الكلام في قسم الاسم يعلم ذلك ضرورة فانه لو قال ما فعله فاعل الى آخره يفهم منه
ان مراده الاسم الذي فعله فاعل فعل كما في سائر حدوده مع انه يرد ان لا فائدة في ذكر ما مع اسم
اذ يصير السؤال الوارد عليه حشوا وذلك لانه لو لم يجمع مع اسم وقال هو اسم فعله فاعل او قال
هو ما فعله فاعل الى آخره يرد ان لا يرجع هاء معناه الى الاسم ولا الى ما لان المراد بهما الفعل
الحقيقي ومعلوم ان الفعل الصناعي ليس بمعناه اذ ليس ضرب بمعنى ضرب ويتخلص منه
بان يقال بتقدير مذكور مدلول حروفه بمعناه واذا اراد وقال اسم ما فعله يكون ما موصوفة بمعنى
شيء وهو هنا حدث او موصولة وهي بمثابة الذي مع موصوفه فيكون تقديره وهو اسم
حدث والحدث الذي فعله فاعل فعل الى آخره فيرد ان لا يرجع هاء معناه الى شيء منهما
لما مر ولمنع ذلك التقدير هنا اذ لا معنى لذلك الحدث حتى يراد منه مدلول حروف الفعل بل
ذلك الحدث نفس المعنى فوجب ان لا يجمع بينهما ويقول هو اسم فعله فاعل او هو ما فعله فاعل
الى آخره نعم لو نون اسم وجعل ما زائدة او صفة يستقيم المعنى فان قيل دخل في الحد ضرب
ضرب شديد ونحوه فيجب ان ينصب لانه انما حد ليعرف فينصب كما ان الفاعل انما حد
ليعرف فيرفع اجيب لا اشكال انه داخل فيه ولكن لا يجب نصبه لانه انما حد للنصب ولكن
بعد ان عرف بوجه ما ان منه قسما يجب رفعه اذا اقيم مقام الفاعل فاذا علم ذلك
ثم حد المفعول المطلق باعتبار انه مفعول مطلق يجب دخول المرفوع في حده
ولا يجب نصبه ولئن كان الغرض من حده تعريف نصبه لان ما تقدم من وجوب رفعه
اذا اقيم مقام الفاعل تخصيصه لانه خاص والمخصص قد يتقدم على العام على الصحيح
كما ذكر في الاصول لانه اولى من النسخ وكانه قال هو منصوب الا في المحل الذي عرفت انه
مرفوع ولو ذكره هنا لكان ذكره تكرارا محضا وتبين منه انه مفعول مطلق الا
انه مرفوع ولو لم يحترز عنه في الحد وقال وهو اسم ما فعله فاعل الى آخره الا المقام
مقام الفاعل لكان خطا محضا لانه يكون مخرجا من حد المفعول المطلق وقد
ان

ان المفعول المطلق نفسه يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل فيلزم ان يكون ما ليس بمفعول مطلق
مفعولا مطلقا وهو ناقض وهو السر والعلة في حذف مثال ذلك من حد المفعول به اذ زيد من
ضرب زيد مفعول به مع انه مرفوع ومن حد المفعول فيه فان يوم الجمعة في ضرب في يوم الجمعة
مجرور مع انه مفعول فيه وكذا في التمييز فان قسما منه يكون مجرورا اذا اضيف اليه وكذا
في المستثنى فان قسما منه مرفوع على البدلية او الفاعلية وقسما مجرور كما سياتي وان كان الغرض
من حدها تعريف نصبها لكن ذلك لا يضر كما مر فان قيل بدا الكلام في المعرب وكذا اذا شرع في كل
قسم من المرفوع واخويه حده باعتبار كونه معربا اذا اشتمل على علم الفاعلية والمفعولية ومن اصناف
معرب ثم حد اصناف كل قسم بحدود يدخل فيها المعرب والمبني اذ حد الفاعل والمفعول به باشتمال
تاء ضربت تاء ضربت وكاف ضربك واللائق بالمقام ان يحد كل صنف باعتبار كونه معربا ليعرف رفع
الفاعل ونصب المفعول وليوافق قوله انما حد المفعول المطلق ليعرف فينصب كما ان الفاعل
انما حد ليعرف فيرفع قلت لما عرف المعرب وحكمه والاعراب ومحاله باعتبارين اللفظية و
التقديرية لا الحكمية فانها للمبني ثم حد كلا من المرفوع واخويه ثم حد الاصناف من الفاعل و
المفعول واشباههما باعتبار موضوعاتهما النحوية اعم من كونها معربة او مبنية لان الفطن
اذا علم كل صنف وقد علم المعرب وحكمه والاعراب ومحاله المختلفة هو فيها قبله يعرفه باعراب
يقتضيه ان كان معربا فلا حاجة الى حده باعتبار كونه معربا مع انه يكثر الحدود ويخرج بلا فائدة
اذ لو قيل الفاعل المرفوع لفظا المعرب المسند اليه فعل او شبهه مقدما الى آخره والفاعل
المرفوع موضعا المبني المسند اليه الفعل او شبهه مقدما الى آخره يكثر الحدود ويطول
الكلام ومعنى قوله حد الفاعل ليعرف فيرفع فيرفع لفظا او موضعا فلا تناقض قال
ويكون للتاكيد الى آخره اقول الاول ما لا يزيد دلالته على دلالة فعله ويسمى المبهم لانه لم يدل
على التقييد والكمية ومنه اغتسلت غسلا لا احدث حادث لان معنى العلم زائد فلا يجعل التكرير
الفعل وحاد اسم المحمدة وهي بمعنى الحمد وظن بعض المتاخرين ان المفعول المطلق

بانت عن تكرير الفعل الذي هو قسيم الاسم والحق انه توكيد وتكرير للفعل الذي هو الحدث الصادر عن
تكرير الفعل الذي هو قسيم الاسم والحق انه توكيد وتكرير للفعل الذي هو الحدث الصادر عن الفاعل
فاذا قلت ضربته ضربا فكانك قلت اوقعت به ضربا ضربا لانه لم يدل على الزمن الذي يدل
عليه الفعل القسيم للاسم ولان فائدته تاكيد الضرب لا تاكيد فاعله ولو كان تاكيدا عن ضربت
لعز لافادة تاكيدها والثاني ما يختص بنوع من فعله اي من عامله او ما اشتق منه عامله
اما لانه اسم خاص بنوع منه بوضعه جاريا على فعل غير المذكور نحو سرت عدوا او لم يجر
على فعل اصلا نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا وهي قعدة المحتبي واشتمل الصماء
وهي ان يلقى طرف ردائه الايمن على عاتقه الايسر او بصفة نحو ضربت ضربا شديدا والنوع
وان علم بالصفة لكن علم منها ان المراد من المصدر نوع مخصوص ومنه ضربت ضرب زيد
فان تقديره ضربت ضربا مثل ضرب زيد فحذف كانت واحدة اذا اريد الطلاق فان اصله
انت ذات تطليقة واحدة فحذف واما لانه اسم عام في نفسه لكن اريد به نوع من عامله في
المحل المخصوص نحو ضربت نوعا او انواعا من الضرب اي ضربا متنوعا واي ضرب في هذا ان
ومن هذا النوع كونه وصفا او هيئة او آلة او ضميره او اسم اشارة لقوله تعالى واذكر ربك
كثيرا ونحو يموت الكافر ميتة سوء وضربت سوطا اصله ضربا بالسوط فحذف
الباء فصار ضرب سوط ثم حذف المضاف ونصب المضاف اليه مقامه وقال ابن
يعيش موضع بالسوط لانه صفة ضربا فحذف الموصوف واقيم صفته مقامه ثم حذف الباء
وعدي الفعل بنفسه وقوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين ولا احد
ذلك الحد وجعل عن الدر المعرف باللام للعهد من التاكيد والحاجبي من النوع نحو ضربت
الضرب الذي تعرفه وشربت كل الشرب او بعض الشرب والثالث ما دل على عدده وهو لم يعلم
من الفعل بل من التاء او نحوه ولسميان الموقت من وقته اي حددته وعرفته
والاول لا يثنى ولا يجمع لانه للحقيقة بدليل صحة اطلاقه للقليل والكثير منه كاسم الجنس

من

من الاعيان امران متميزان مشتركان في اسم والعدد الدال على كل منهما فنزاد الف او ياء في الاسم
ليدل عليهما اتجازا وما يدل على الحقيقة تعذر ان تتحقق مع مدلوله مثله حتى
تزاد الف او ياء ليدل عليهما معا لانه ح يكون دالا على متميزين لا على الحقيقة
من حيث هي بخلاف اضداده اما الثاني فانه للنوع المتميز عن نوع آخر فاذا انضما
بني الدال ليدل عليهما معا فاذا قلت ضربت الضربين يصلح ان يكون افراد كل نوع
متعددا واذا بني ما للعدد لا يدل الا على فردين وقال النحاة لا يثنى ولا يجمع الجنس
لان لفظ الجنس يدل على التكثير والشمول المرادين بهما فلا نعدان شيئا يدل
على ذلك قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا وضربت الزيدين
ضربا قلت كما يحتمل المصدر الكثير يحتمل التقليل فحملا يثنى ويجمع ليصير نصا في التكثير
والشمول تنبيه انما لا يثنى ولا يجمع الفعل لانه يلزم من تثنيته وجمعه تثنية وجمع مدلوله
وهو الجنس اي المصدر لان العبارة توازي المعبر عنه ولذا اقاموا اللفظ مقام مسماه
فقالوا زيد فاعل ومفعول والفعل لا يدل الا على الطبيعة المطلقة المحتملة للقلة والكثرة
ولا يلزم من تثنية المصدر اذا اريد به النوع تثنيته فكان الفعل مشتق من المصدر
الذي للجنس وكذا لا يثنى ولا يجمع الحرف اما لانه نائب عن الفعل او الجملة او لانه كالجزء
لان معناه في غيره تمثيل وقد يكون بغير لفظه اقول قد يكون المصدر
بغير لفظ الفعل اذ الشرط ان يكون بمعناه نحو قعدت جلوسا ومنه ما يلاقيه
في حروفه الاصول كقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا وانبتكم من الارض نباتا
فظاهر كلام الزمخشري انما جاز لانه بمعناه وقيل لانه تضمنه لان احدهما
الثاني صح مطاوع الاخر فيجوز نحو كسرته انكسارا وانكسر كسرا على دون الاول اذ ليسا
بمعنى واحد والظاهر ان مراد الزمخشري من قوله انه بمعناه ان الانبات والنبات
واحد في ان المصدر نبت وان اختلفا اذ نسبا الى الفاعل والمفعول فيرجع

لا انه تضمنه ثم اختار المالكي ان نصب جلوسا بقعدت في قعدت جلوسا لانه
يقتضي مفعولا مطلقا وهو كذلك لا بجلست مقدرا لعدم الاحتياج اليه ولانه
يمتنع في حلفت يمينا وفي قوله تعالى ولا يضرونه شيئا اذ لا فعل من لفظهما
ويطرد ليجري الباب على سنن واحد وهو قول المبرد والسيرافي وقال
سيبويه هو منصوب بجلست مقدرا اذ الاصل ان تقرن بالمصدر الفعل
الذي جرى عليه ويؤكد به فهو مقتضاه الا انه اتسع بحذف واقيم ما هو
بمعناه مقامه واستدل ابو علي لسيبويه بقول المتنخل

لقد عجبت وما في الدهر من عجب ... انى قتلت وانت الحازم البطل

السالك الثغرة اليقظان كالئها ... مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

الخيعل قميص لا كم له والفضل قميص يلبسه المرأة في بيتها الهلوك
الكثيرة التثني فمشي منصوب بمشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف باليقظان
ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا يقال مررت بالضارب الظريف زيدا بل
بالضارب زيدا الظريف وكالئها حال من ضمير اليقظان اقول اذا كان
القعود انتقالا عن القيام والجلوس عن اضطجاع فليسا بمعنى وان سلم انهما بمعنى
فالفعل يقتضي مصدرا من لفظه لا مصدرا مطلقا والعمل بحسب الاقتضاء
ولئن سلم فهو اولى لانه مشتق منه ويناسبه لفظا وانما نصب يمينا بحلفت
للضرورة اذ ليس له فعل يجري عليه ومنه قعد القرفصاء واشتمل الصماء
ورجع القهقرى وقيل هي صفات لمصادر محذوفات اي قعد القعدة
القرفصاء تنبيه المفعول في قولك خلق الله تعالى العالم او السماء او
الجوهرة التي خلق السموات والارض والماء منها او اوجده اي كل ما خلقه
من غير مادة كالعالم ونحوه مفعول مطلق للنوع كما ان عمرا في ايمانه ابنيت زيدا

عمرا قايما مفعول مطلق للنوع بالحقيقة لان عمروا قايم نفس الانباء لا متعلق الانباء
فكانه قيل خلق خلقا واوجد ايجادا الا انه موقت وهذا مبهم ومما نحو قعد
القرفصاء وقعد قعودا فان قيل يلزم ان يكون المخلوق وهو العالم ونحوه عين
الخلق والموجد عين الايجاد وبالعكس قلت نعم هو عينه والا يكون
العالم مفعولا به في خلق الله العالم فيكون مفعولا الخلق به كما ان زيدا
في ضربت زيدا ليس ضربا بل مفعولا الضرب به ويلزمه المحال لانه ان لم يصدق
على العالم انه مخلوق يلزمه قدمه او صدوره بنفسه وهو كفر وان صدق عليه
يكون بمعنى ان الخلق متعلق به ومنسوب اليه وما تعلق به خلقه تعالى ونسب
اليه ولا يكون خلقه تعالى لا يكون صادرا عنه تعالى اذ الصادر عنه تعالى عين
خلقه قطعا فلزم المحذور وهو قدمه او صدوره بنفسه لا عنه تعالى وسبب
وهم المخالف انه لم يعهد في الشاهد صادر ومصدر فتوهم ان الصادر
عن الغائب يكون كذلك فجعل العالم ونحوه مفعولا به والحق ان الله تعالى يفعل
الاجسام وتصدر منه تعالى كما يفعل هو تعالى او غيره الاعراض وتصدر عنه
فالجسم والعرض بالنسبة اليه واحد فثبت ان العالم مفعول مطلق لدخوله
في حده واندفع الوهم ولم يحتج وهم بان الغائب مثل الشاهد في هذه
المسألة بل في مسألة الرؤية وعذاب القبر وشبههما قال وقد يحذف
الفعل اقول المصدر اي المفعول المطلق قد لا تذكر فعله لما سياتي وهو
ثلاثة اقسام لانه اما جائز اظهاره اولا والثاني اما ان يكون له فعل يجري عليه
او لا فالاول ما حذف لقرينة لفظية كقولك ضربا شديدا لمن قال اي ضرب
ضربت او حالية كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم
فمقدم مصدر بمعنى القدوم وخير للتفضيل يكون بعض ما اضيف اليه فصار

هنا مصدرا باضافته الى المصدر وهو متقدم وان جعل اسم زمان يكون خبرا منصوبا
على الظرف وكقولك قدوما مباركا وكقولك سفرا مامونا او ذاهبا مباركا
لمن ذاهب للسفر ومنه مواعيد عرقوب وهو جمع موعد بمعنى وعد والقياس
مواعد لكن اشبعت الكسرة وعرقوب رجل من العمالقة استجداه اخ له
فقال اذا طلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى قال
اذا ارطب ثم قال اذا صار تمرا ثم اخذه ليلا ولم يعطه شيئا فصار مثلا في
الخلف وابلح النخل اي صار ما عليه بلحا والبلح قبل البسر قال وعدت وكان
الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيترب وهو بالتاء ذات نقطتين
من فوق موضع بيمامة لان العمالقة بعيدة من يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه
ونحو غضب الخيل على اللجم اي غضبت غضبا لا يضر المغضوب عليه بل يضر
وحكي ان احدا عمل للحجاج اعمالا واجاد كلها فقال له اكل هذا احسنا فقال العامل
او فرقا خيرا اي افرق فرقا اي خوفا ويجوز رفع كلها على الخبر المحذوف
المبتدا اي قدومك خير مقدم وعلى هذا قال ووجوبا سماعا اقول
الواجب حذفه قد يكون سماعيا وطريق علم تلك المصادر الواجب حذف افعالها
السماع وما لحصل العلم بوجوب حذفها انه مصادر مستعملة كثيرا ولم يسمع افعالها
معها مع كثرتها واحتياجهم اليها للاوزان والقوافي وغيرها فدل على وجوب
حذفها فنصبها يدل على عاملها وجعلت لفظها بدلا منها من حيث انها بمعناها مع
كثرة وقوعها لا من حيث انها معمولها مع وجود قال او حال يدل على فاعلها و
تحقيقه ان الاصل في المواضع المحذوفة فيها الفعل وهي الدعاء والانشاء والتوبيخ
والتعجب ان يكون بالفعل لكن لم يذكر في مواضع اذا المصدر ادل شيء على الفعل
فيثبوته عن نظيره انه لم يسمع منهم ما قيلك ولا وذرتك ولا نازعني فنزعته

فلما ابلح صح

قال

قال سيبويه استغناء بما اكثر فائدته وبتركه وبغلبته فحذف الفعل من
المفعول به ونحوه اثقل اذ ليس هو بمعنا حتى يجعل بدلا منه ولا يحذف من ضرب
ضربا لانه لم يكثر استعماله والكثرة علة الحذف عند سيبويه اذ قال كثرتها فاقامت
مقام ذكرها وشرط الحذف عندنا اذا القام مقامها جزاها وهو مصادرها
عندنا ولما تعذر علينا ضابط يعرف به ما كثر استعماله مما لم يكثر اي اي شيء من
المعاني كثرت تلك المصادر فيه بعينه لا في غيره فانه لم يحذف الفعل من كل دعاء
او توبيخ احتيج الى السماع وكثرة تعدد الامثلة ليحيط العلم بجامع انه وظيفة
اللغة اذ وظيفة النحو علم الضوابط ثم السماعي اما له فعل يجري عليه والمصدر
مضاف نحو قوله تعالى فضرب الرقاب اصله اضربوا الرقاب ضربا فحذف
الفعل واضيف المصدر الى مفعوله وكذى غفرانك او غير مضاف وهو اما
دعاء نحو سقيا لك ورعيا لك قال العزي اللام لتبيين المدعو له سقيا متعلقة
بمحذوف تقديره اعني لك لا بعامل المصدر اذ لا يقال سقيت لك قلت تتعلق
بسقيا لانه نائب عن الفعل فيكون اضعف منه فيصح ان يعدى باللام ويجب
ذكر لك ونحوه مع المصادر اذا لم يعلم المخاطب المعنى بالدعاء فان علم فالاولى
حذفه ويستعمل سقيا منفردا عن رعيا كقوله سقيا لقوم لديناهم وان بعدوا
وخيبة للاولى وجدا لهم عدم ولم يسمع عكسه وكذى جدعا وعقرا وبعدا
وسحقا وبؤسا وخيبة اي جدعه الله جدعا والجدع قطع الانف والعقر
قطع الرجل والسحق ابلغ البعد والبؤس الافتقار وافعالها جدعه الله و
عقره وابعده واسحقه وابأسه وخيبه وحذف الزوايد من المصادر وقد
جاء سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا او امر كقولك فصبرا في مجال الموت صبرا
فما نيل الخلود بمستطاع او نهي كقوله قد زاد حزنك لما قيل حربا حي الذي بها كيغريكا

اي لم يسمع رعيا منفردا دون سقيا

ای خبر الانشائی خبر بمعنی الدعاء

او خبر انشائی قال الاندلسی هو خبر بمعنی الدعاء لان الفعل المحذوف
منه مستقبل کالدعاء والحق انه انشاء الا انه بصیغة المضارع کقولک عند
تذکر نعمة حمدا وشکرا لا کفرا وعند ظهور نعمة عجبا وقسما لا فعلن ای احمدک
حمدا واشکرک شکرا بصیغة المضارع ویجوز حمدت حمدا بلفظ الماضی وقریب
من هذا القسم ما ورد مما ارید منه التعجب وهو قولک کرما وصلفا ای اکرمک الله
وکانه بدل من اکرم به واصلف به والصلف ان لا تحظی الزوجة عند بعلها
وتبغضها وکذا فله نزل الطعام او خبر غیر انشائی کقولک فی وعد من
تعتن علیک افعل وکرامة ومسرة ای واکرمک کرامة علی حد انبتکم نباتا
ومنه قول المجیب للطالب ونعمة عین ای قرة لها من نعمت عینک وکذلک نعام عین و
نعامة عین والمعنی الاکرام لانه ممتثل الامر وبالوا وابلغ لانه استانف له
اکراما حتی لا تقع فی حشو الکلام ومنه للمغضوب علیه لا افعل ذلک ولا کیدا او اهما
تقدیره ولا اکاد وهو من افعال المقاربة والمراد به هنا الارادة ولا اهم
من الهمة لا من الهم المرادف للحزن ورغما وهو انا ای ارغمک و
الرغم الصاق الانف بالرغام وهو التراب واهینک بفعله او توبیخ مع
استفهام کقوله اذلا اذا شب العدی نار حربهما او دونه کقوله
خمولا واهمالا وغیرک مولع بتثبیت اسباب السیادة والمجد
او لیس له فعل یجری علیه بالجامد والمصدر المفرد نحو اقة له وتفة
ای تضجرا وفی الاصل هما القذر ودفرا ای نتنا وبهرا ای عجبا و
سیبویه ای تعسا وتبا وفاها لفیک ای دهیا وخیبة هذه جواهر
ای اجسام تستعمل فی الدعاء وینتصب علی المصدر لانها فی هذه المواضع لمعان
فعلها فعل مذکور تقدیرا لوقوعها موقع ذلا واهانة ودهیا لک وقال ابن یعیش

کلها

کلها بمعنی نتنا لقرب معانیها منه فیکون الفعل المقدر نتن وقیل نصبها علی المفعول به
وهو مختار المالکی ای الزمه الله ترابا ونحوه وقیل اصله رماه رمیا بترب ثم
جعل بترب ثم تربا کقولهم ضربته سوطا وسارجع الی هذا فی آخر الباب واما مصادر
نحو بله زید ای اترکه ویروی بنصب زید فیکون بله اسم فعل وهو اترک ومما اختلف
فی وجه نصبه قولهم فی القسم الاستعطافی عمرک الله الا فعلت مختصر تعمیرک الله
فانه مفعول مطلق عند سیبویه لانه بمعنی عمرتک الله ای سالت الله عمرک کان
سقیا بمعنی سقاک الله فنصب الله بعمرک او بفعله المقدر وهو للسوال ولذا یجاب
بما یجاب به قسم السوال من الاستفهام والامر والنهی وقیل مفعول به لفعل مقدر
ای سالت الله عمرک ای بقاءک وتعین فتح العین فی القسم تخفیفا وان
کان بالفتح والضم مصدرا والله مفعوله الثانی ونصبه علی المصدر اولی لان حذف
الفعل من المصدر اکثر ولانه الیق باقامته مقام الفعل لانه بلفظه ومعناه ولانه
لو کان مفعولا به لکان تقدیم الله اوجه من حیث انه یکون ح مفعولا اول وقال
فی الصحاح وهو قسم ببقاء الله ومعنی عمر الله احلف ببقاء الله ومعنی عمرک الله
بتعمیرک الله ای باعتقادک الله تعالی بالبقاء فحذف الباء ونصب ثم حذف الزوائد
ثم الفعل وکذی قعدک الله وقعیدک بمعنی حفظتک الله تحفیظا بمعنی سالته
تعالی ان یکون حفیظک من قوله تعالی عن الیمین وعن الشمال قعید ای حافظ ولم یصرف
منه فعل بل هو ماخوذ من القواعد التی هی الاصول وقیل هو مفعول به وهو مثل
عمرک الله لکنه اوضح لاستعمال فعله وفی معناه قعیدک الله ثم نقل الی قسم السوال فیجاب
بما یجاب وهذا تقریر الحاجبی المحقق وقال فی الصحاح معناه بصاحبک الذی
هو صاحب کل نجوی وکذلک سبحان الله ونصبه لازم وهو علم التسبیح فنصب
نصبه فی قولک سبحت الله تسبیحا وجعل بدلا من لفظ الفعل ومعنی سبحت الله

تسبيحا اى تنزهته عن كل سوء ويكون سبحت هنا بمعنى نزهت لا بمعنى قلت سبحان الله وتحقيقه ان اختيار الزمخشري ان سبحان الله علم للتسبيح ولذا منع الصرف عند قطعه عن الاضافة في قوله قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر وصرفه في قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد للضرورة فقيل عليه انه ليس علما له لتغاير معنييهما اذ معنى التسبيح قول سبحان الله فمدلوله لفظ ومعنى سبحان الله تنزيه لا لفظ فاجاب الحاجبي بانه انما يكون كذلك لو لم يرد التسبيح بمعنى التنزيه ايضا فاشار الى هذا فقال سبحت هنا بمعنى نزهت ليكون هو وسبحان الله بمعنى وقيل سبحان ليس علما لانه مضاف الآن اذا والعلم لا يضاف وانما لم ينون سبحان من علقمة الفاخر لانه حذف المضاف اليه ونوى مرادا كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اراد وفاها فحذف وقال المالكي ليس سبحان مصدر لسبح ولم ينصب بتقديره لان سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت ولوليت وصهصهت وسوفت ولبيت من حاشى ولولا وصه وسوف ولبيك اذا نطقت بها فلا يكون بمعناه قلت ورد التسبيح بمعنى التنزيه قال في الصحاح التسبيح التنزيه ولان شهادة الاثبات مقدمة وكذلك معاذ الله قال الزمخشري هذه الاربعة لا تتصرف اى لا تستعمل مصادر الا مضافة او لا تستعمل الا منصوبة ولعمرك انما ترفع اذا دخل لام الابتداء وسلام كمثل سبحانك واما صنع ومضاف نحو ويحه وويح له وويبه وويباله وويسه وويس له وويله وويل له وويلا له تركت فعلها لئلا يكثر التصرف لاعتلال عينها وفائها وتلزمها الاضافة اذا نصبت الا نادرا ولا تستعمل مع باللام كما لا تستعمل سقيا له بالاضافة فلا تقول ويحاله قياسا على سقيا له ولا سقيه قياسا على ويحه لان الاصل المستعمل فيه هذه الاسماء عدم

ذكر

ذكر فعلها وجعلها بدلا منه على اللزوم واستعمالها في الدعاء لا غير لا يجري فيه القياس اذ ليست المذكورات امورا قياسية فيتجاوز مواضعها وكانها صارت امثالا مختص كل منها بما استعمل فيه وكلها بمعنى ويل وقلما تستعمل من غير دعاء وويله كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ وهي ويل اضيف الى الهاء ونحوه وقال الفراء اصله وي اضيف فقيل وي له ثم زيد اللام فعنده اذا اضيف الى الظاهر كقوله يا زبرقان اخا بني خلف ما انت ويل ابيك والفخر يجوز كسر اللام وخلطه بابيك وهو ضعيف لقولهم ويل لزيد وقد تستعمل كلها للتعجب والترحم واذا نونت فان رفعن يكن مبتدات واللام مع المجرور بها اخبارها وان نصبن يكن مصادر نحو ونحاله واعلم انه اذا رفعتها فكانك ابتدأت بشيء ثابت وفيه معنى الدعاء كما ان حسبك فيه معنى النهي وان نصبتها كنت مترجيا حال حدثك وتثبته به قال وقياسا في مواضع الى آخره اقول المراد بالحكم القياسي هنا ان يكون له ضابط علم هو منه بلا استقراء كما علم انهم حذفوا الفعل لزوما اذا وجد حد الضوابط الآتية الاول انه يجب حذفه اذا وقع المصدر مثبتا بعد نفي او معنى نفي اى ما هو متضمن للنفي وهو انما لانه بمعنى ما مع الا داخل النفي او معنى النفي على اسم اى اسم عين لا يكون ولا يصلح المصدر خبرا عن ذلك الاسم نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا تقديرهما ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سيرا فانه مثبت بعد نفي لان الاستثناء عن النفي اثبات والنفي داخل على انت والسير لا يصلح خبرا عنه لانه الخبر بالمعنى عن الجثة او وقع المصدر مكررا بعد مبتدا لا يصلح خبرا عنه وان لم يكن مثبتا بعد نفي او معنى نحو انت سيرا سيرا تقديره انت تسير سيرا سيرا وانما نقل هذه الثلثة لمن يكثر منه هذا الفعل مخاطبا او غيره قال انما لكنت وانما يجب الحذف اما في التكرير فلقيام احد اللفظين مقام الفعل اما في غيره
اى الاول

فلان الحصر كالتكرير اذ لا يخلو عن لفظ يدل عليه من الا او انما او لان تقوية المعنى الحاصل في الحصر يقوم مقام التكرير انتهى كلامه وانا اقول يحذف الفعل من المصدر المكرر اذا وقع خبرا عن مبتدا لان المبتدا يقوم مقام فاعل ولعدد المصدرين مقام الحدث الدال عليه الفعل و التكرير مقام حدوثا اذ لا بد في التكرير من حدوث فلا يحذف من نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا ولا من زيد تسير سيرا فان قيل اوجبت الحذف اذا وقع خبرا عن مبتدا لقوم مقام الفاعل فلان يجب في مثل تسير زيد سيرا سيرا اولى لبقاء نفس الفاعل قلت اذا كان خبر المبتدا يطول لتكرر المسند اليه فيه او نقول لا يحذف من الفعليه لئلا تشتبه الفعلية بالاسمية وهو محذور جدا وكذا من المثبت بعد نفي بان يجعل الاسم الداخل على النفي او معناه عوضا عن الفاعل ولفظ الا او انما او لفظ المصدر عوضا عن الفعل ونقض النفي بالاثبات دالا على حدوثه لان الاثبات بعد النفي الذي هو ظاهر في الدوام حادث قطعا فلا يحذف في ما انت تسير سيرا وانت تسير سيرا وما تسير الا سيرا ويشترط في الجميع ان لا يصلح المصدر خبرا عن الاسم اذ لو صلح لان يكون خبره يرتفع بالخبرية ولا ينصب على المصدر لعدم الحاجة اليه او لانه يكون خطأ نحو سيرك سير شديد وانما سيرك سير شديد وما سيرك الا سير شديد وقال المالكي لو انتفى التكرير والحصر يجوز الاظهار والاضمار قلت وكذا لم يكن خبر مبتدا ويجوز في المواضع اذا لم ترد بها التكثير الرفع على الخبر فيقال ما انت الا سير على تقدير الا صاحب سير فحذف واقيم مقامه ومعناه انك صاحب سير لا عبد او على المبالغة بان يجعل نفس السير ادوام منه كنحو رجل عدل كقوله ترتع ما غفلت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار جعلها نفس الاقبال مبالغة قالت الخنساء واسمها تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد فما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار قال ومنها ما وقع اقول الثاني من المواضع التي يحذف الفعل قياسا ما وقع المصدر تفصيلا لاثر اي لعاقبة وفائدة مضمون جملة

مقدمة

مقدمة قال المالكي طلبية يعني تقع المصدر بعد جملة تقتضي امرا مفصلا باعتبار معنا ما فيستغني باقتضائها اياه مع ذكر المصدر مفصلا عن ذكر الفعل كقوله تعالى فاذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء تقديره فاما تمنون منا بعد الشد واما تفادون فداء وفداء يجوز ان يكون من المزيد نحو قاتل قتالا ومن الثلاثي نحو كتب كتابا وهو الاطلاق من غير فدا وفداء تفصيل لاثر مضمون فشدوا الوثاق والمضمون شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل او امر عام ذلك المتعدد تفصيله وانما وجب الحذف للطول بسبب التفصيل واقامة الجملة المتقدمة مقام المحذوف لمناسبتها له من جهة انه تفصيل اثر مضمونها فلو لم يكن تفصيلا نحو شد وثاقه فتقديره فداء او لا لاثر شيء نحو اما ضرب زيدا ضربا واما اشتمه شتما او الجملة نحو العلم اما ان يعظم صاحبه تعظيما او يموله تمويلا والقاضي اما يعدل عدلا واما يظلم ظلما لا يحذف وانما اشترط تقدم الجملة لان المتقدم اقعد بالعوض واما لانه لا يقع الا كذلك لفظا او تقديرا قال ومنها ما وقع للتشبيه الى اخره اقول الثالث من المواضع ان يكون للتشبيه علاجا اي من الافعال الظاهرة الصادرة بالحواس الخمس بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر وعلى صاحب المصدر نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اصله يصوت صوت حمار فصوت حمار مصدر للتشبيه بعد جملة وهي له صوت مشتملة على اسم وهو صوت بمعنى المصدر وعلى صاحبه وهو له هاء لانه يعود الى زيد كما يعود اليه صاحب المصدر وهو المستتر في يصوت وانما يجب الحذف لان الصوت المتقدم يقام مقام يصوت وكونه من افعال العلاج مقام حدوثه والذي بمعنى صاحبه وهو ها له مقام صاحبه المستتر فيه فمعنى له صوت يصوت ويجوز رفع صوت حمار

يقام

على البدل فلو لم تشتمل الجملة على صاحبه نحو مررت بالدار فاذا فيها صوت حين
تصوت صوت حمار او لا على اسم معناه نحو له صوت يضرب ضرب حمار لم
يحذف او لا على التشبيه نحو فاذا له صوت صوت او صوت حسن فانه يرفع
على التاكيد او البدل للاسم المذكور قبله ولا احتياج الى تقدير او لا يكون للعلاج
فان ذكر فعل نحو فاذا له علم بعلم علم الفقهاء فانه لا يحذف والا نحو فاذا له
علم علم الفقهاء او هدى هدى الصلحاء او ذكاء ذكاء الحكماء لا ينصب
بفعل بل يرفع على البدل لفقد فهم المعالجة الدالة على الحدوث اذ العلم والذكاء
ونحوهما من الخصال الثابتة التي يمدح بها كاليد والراس اذ المراد بقولنا له
علم او هدى او ذكاء الثبوت والاستقرار لا هو بفعل فهو بمنزلة له يد
يد اسد وكما لا ينصب يد اسد لا ينصب علم الفقهاء بخلاف له صوت فانه يدل
على الحدوث وروى النصب في نحو فاذا له صوت صوتا حسنا لان صوت يدل
على مصوت لاستحالته بدونه ولم ينصب صوت حمار بصوت المذكور قبله وان
اشعر به ظاهر كلام سيبويه اذ قال له صوت بمنزلة هو يصوت لعدم صلاحيته
للعمل لان المصدر شرط عمله اذا لم يجعل بدلا من اللفظ بالفعل ان يصلح تقديره
بحرف مصدري وفعل وصوت ليس كذلك وغفل عن هذا ابن يعيش فقال
يجوز ان ينصب صوت حمار بصوت اما لو كان قبله ما يصلح له فينتصب به نحو
فاذا هو مصوت تصويت حمار ومثله قوله واذا له دق دقك بالمنحاز حب
القلقل المنحاز الهاون والقلقل بقافين مكسورين حب اسود وهو اصلب
الحبوب ومن نقل الفلفل بالفاء صحف قال ومنها ما وقع مضمون جملة
لا محتمل لها غيره اقول منها ما وقع المصدر مضمون جملة لا محتمل لتلك الجملة
غير المصدر نحو لزيد علي الف درهم اعترافا فالتقدير اعترف اعترافا فمضمونها

اى

اى معنى له علي الف درهم الاعتراف ولا محتمل لها سواه فاعترافا دال على ما دل عليه
له علي الف درهم فهو مثل سيرا في سرت سيرا فلذا يسمى تاكيدا لنفسه والمراد منه
انه يؤكد حكم الجملة ومضمونها لا الجملة لان ذلك ليس تاكيدا لفظيا ولا معنويا وانما
وجب حذفه لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه اذ معناها الاعتراف فبينهما نسبة
وفيها ما هو فاعله معنى وهو ياء علي فلا يحذف من ضربك لي يؤذي ابدا ولانه مضمون
مفرد اذ المصدر مع معموله معنى ولا من لزيد دار اعترف اعترافا لانه لم يشتمل
على فاعله فلا يعلم من المعترف وانما قال لا محتمل لها غيره تميزا عن قسيمه الآتي فقول
الحاجبي لا يحذف من ضربت ضربا لانه مضمون المفرد سهو لان المراد مضمون ما هو
عامله ومنه قول الاحوص اصبحت امنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود
لاميل فانه لما اكد الجملة الاسمية بان التي للتوكيد فهم منه القسم فاذا قال بعدها قسما
اكد ما تعين الجملة الاولى له الخطاب لبيت معشوقته نظهر هجره وهجرهن فيه
خوفا من الاعداء وهو محب لهم ومنه قوله تعالى صنع الله لان مفهومه عقلا هو المفهوم
من الجملة المتقدمة وهو قوله تعالى وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر
السحاب صنع الله الذي ومنه صبغة الله اي فطرة الله بعد قوله تعالى امرا
النصارى حين يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية زاعمين انه تطهير
لهم قولوا امنا بالله الاية الى قوله صبغة الله وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ اي
تطهير الله لان الايمان تطهير النفوس اي قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان
صبغة لا مثل صبغتنا ومنه وعد الله اذ قبله ويومئذ يفرح المومنون
بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده
فهو تاكيد لما دل عليه ما قبله ومنه قوله تعالى كتاب الله عليكم اي تحريم الله عليكم
فانه توكيد ما قبله وهو قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الى قوله والمحصنات

من النساء الا ما ملكت ايمانكم اى الا المسبية فانها تحل وان كان لها زوج
وقال الكسائى كتاب الله منصوب بعليكم اى الزموا وقدم عليه كما قدم دلوى
على دونك فى قوله يا ايها المائح دلوى دونكا فضعف بان عمل الظروف بالنيابة
فلو عمل مع التقديم لساوى الفرع والاصل فنصب دلوى بإملأ مقدرا او بجعل
مبتدأ خبره دونك ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر فى معنى
ادعوا لانهم كانوا يتداعون بها لنحو اليهم اهل الحق ويجوز ان يرفع هذه الالفاظ
على انها خبر مبتدأ محذوف قال ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتملة غيره
اقول اى يجب حذفه اذا وقع المصدر بعد جملة تعدد معناها باعتبار ذلك
المصدر نحو زيد قائم حقا تقديره احقه حقا وهذا عبد الله حقا وهذا
عبد الله الحق لا الباطل وهذا القول لا قولك وغير ما تقول تقديره لا اقول قولك
واقول قولا غير ما تقول اى غير قولك فحذف قولا واقيم صفته مقامه وسمى تأكيدا
لغيره قال المالكى لانه غيرها لفظا ومعنى اذ هو مؤثر فى مدلولها وتصيير الجملة
به نصا وقال الحاجبى لانه يجئ به لرفع احتمال غيره وانما وجب حذفه لان
الجملة قبله تقوم مقامه لانها وان احتملت غيره لكن تحتمله ايضا فبينهما مناسبة
فيصلح ان يعوض عنه وانما يدل على فاعله صدورها عن المتكلم ولا يحذف اذا كان
مضمون مصدره نحو كلامك يشفعنى نفعا او لم يصدر عن المتكلم كقولك احقه حقا
لمن قال زيد قائم ولا يستقدم مصدر حذف عامله على الجملة المتقدمة القائمة مقام
عامله لان مضمونها يدل على عامله وذلك لا يتأتى الا بعد تمامها ويعلم منه اشتراط
تقدم الجملة وان هذا فى نفسه ولغيره راجع الى المصدر اما قولهم اجدك لا تفعل
كذا بجد جدا فهو تأكيد لغيره لان انتفاء الفعل قد يكون بجد نقيض هزل وقد
يكون بغير جد ثم دخل همزة الاستفهام للتقرير اذ انا بان المستفنى ينبغى ان يكون

كذلك

كذلك فحذف الفعل وقدم المصدر لاجل همزة الاستفهام ويحتمل ان يكون الهمزة للانكار
وقال شلوبين قدم لان فيه معنى القسم ولا يستعمل الا مضافا الى صاحب الجد كقول الحاسى
خليلى هبّا طالما قد رقدتما اجدكما لا تقضيان كراكما وفى غير الاستفهام
منع الزجاج تقديمه لما مر واجازه سيبويه قال ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك
وسعديك اقول ومنها اذا وقع المصدر مثنى لفظا ويكون للتكرير والدوام معنى
بحذف فعله نحو لبيك وسعديك هو مثنى لفظا لكن المقصود منه التكثير حيث معنى
كقوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اليك وما هى كذلك لا تذكر اكثر من مرتين
لفظا بل نحو رجلا رجلا فى قولك جاء القوم رجلا رجلا لا يكرر اكثر من مرة فكذى
لبيك وهذا النوع سماعى من جهة انه لا يجاوز ما سمع من المثنى بهذا المعنى ولا يقاس
عليه ما لم يسمع وقياسيه من جهة ان كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوبا
من غير ان يحتاج الى سماع ولبيك عند سيبويه مما لم يستعمل فعله ولا مفرده و
اما لب فصوت وليس بمفرد لبيك ومعناه لزمت لزوما لطاعتك بعد لزوم وقيل
اجبت اجابة بعد اجابة وقال ابن السكيت وهو المشهور هو من الب بالمكان
اذا اقام به واصله البت البابا بعد الباب اى اقامة على طاعتك بعد اقامة ثم
حذف الصلات تخفيفا ثم الفعل استغناء باحد المصدرين ثم حذف زوائدهما
ثم ثنيا واضيفا الى الكاف فصار لبيك وقال يونس هو مفرد اصله لبب فقلب
لامه الاخيرة ياء ثم الفا ثم اضيف الى الكاف فقلبت ياء لانه يلازم الاضافة وعدم
التصرف كعليك ولديك فقال سيبويه ليس مثله يقال فى الاضافة الى المظهر
لبى زيد ولا يقال على زيد قلت وشذ اضافة هذه الاسماء الى المظهر وقد
جاء كقوله دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور وسعديك لا يفرد
عن لبيك ومعناه اتابع متابعة بعد متابعة لامرك غير مخالف لقولك وان كانوا

اضيف الى مخلوق فمعناه مساعدةً لك بعد مساعدة وحنانيك اى تحننا بعد تحنن
غير منقطع اليك وقال ابن يعيش الحنان الرحمة والخير اى كلما كنت فى رحمة وخير
فليوصلن بآخر من رحمتك وقد استعمل مفردا قال تعالى وحنانا من لدنا اى رحمة و
دواليك اى اذالة بعد اذالة من دال دولة اذا غلب فى الدنيا وقال ابن يعيش
هو تثنية دوال من المداولة وهى المناوبة وهذاذيك اى قطعا بعد قطع ولم يستعمل
لهما مفرد من هذّ يهذّ اذا اسرع فى الضرب والقراءة وقيل حواليك اى احاطة
وحذاريك اى حذارا بعد حذار وقال سيبويه وجب حذف الفعل لانه لو نطق به
على اصله لقيل لزمت لبا على طاعتك بعد لب ولبا آخر بعد لب وهلم جرا اذ الحاصل
منه معنى الدوام فيثقل لتكثره لفظا ومعنى ولم يمكن تخفيفه معنى فبالغوا فى
تخفيفه لفظا فحذف الصلات ثم ثنى وجعل احد المكرر معنى مقام الفعل فلم يذكر
فعله وفاعله معلوم لان مثل هذا انما يقع من المتكلم لانه يقع تواضعا او تكبرا والمعتبر
منهما ان يصدر من المتكلم فلا يحتاج الى مبتدا يقوم مقام الفاعل بخلاف انت
سيرا سيرا فلا يحذف من نحو ضربت ضربا لانه للتوكيد لا للدوام ولا من نحو ضربت
ضربتين او ضربا وضربا لانه وان دل على تجدد معدود لكنه من مدلول الفعل
ولذا يقع الثلث فى انت طالق ثلثا وان نطق بثلثا بعد موتها فلم يدل على الدوام
فلا يراد معناه على معنى الفعل بل دلالته على جزئه وجزء الشئ لا يقوم مقامه
فكذى الدال عليه بخلاف ما نحن فيه فانه للدوام معنى فيزيد على الفعل معنى
فيقوم مقامه تحقيق قال سيبويه فى باب المصدر وجد بعض الصفات منصوبا
متروكا افعالها دائما دعاء نحو هنيئا لك ومريئا وغير دعاء كقولهم عائذا بك و
اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقدر افعالها من لفظها وقال
المفصل ليهنئك الطعام وامرئك واعوذ وايقوم واتقعد ثم جعلوها بدلا من اللفظ

بفعلها

بفعلها انتهى كلامه وقال الجامى المراد من هذه الصفات المصادر اى هنيئا وامرآء
وعياذا وقياما وقعودا لانهم اوقعوا لفظ الحال موقع المصدر نحو قم
قائما اى قياما وكقول الفرزدق الم ترنى عاهدت ربى وانّنى لبين رتاج قائما
ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فىّ زور كلام تقديره ولا
يخرج من فى زور كلام خروجا والمعنى ثبت على الحجاء وقذف المحصنات
وعاهد الله تعالى عليه بين باب الكعبة ومقام ابرهيم عليه السلم وتعذر ان يجعل
حالا لانه يلزم تقييد الشئ بنفسه بقولك استقيم ان يكون قائما مقيدا للقيام و
هو ولانه لا يؤمر بفعل من هو فيه والمصدر لو اتى لما كد الفعل فيكون بمعنى قم
قياما كما يستعمل المصدر بمعنى الصفة التى هى حال نحو جئت مشيا اى ماشيا والمراد
من هنيئا لك ومريئا هنأك الطعام ومراك ومن اقاعدا اتقعد وقد سار الركب
ومن عائذا اعوذ ولا يكون احوالا اذلم يرد بالحال نفس الفعل بخلاف المصدر فانه كنفس
الفعل فقال المالكى ليس المراد منها المصادر لانه لا حاجة اليه اذ كما ينوب المصدر عن الفعل
ينوب عنه الصفة هى حال موكدة لعاملها لتضمنها اياه فيستغنى بها عنه كما بالمصدر
فنحو هنيئا لك وعائذا بالله من شر وا قاعدا وقد سار الركب منه ولا يستبعد كون الحال
موكدة لعاملها مع كونها من لفظه بخلاف المقيد قال تعالى وارسلناك للناس رسولا
وقال تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقال المبرد
عائذا ونحوه مصدر جار على فاعل فاجيب لو كان مصدرا لما اختص بالمواضع المخصوصة
بل ينبغى ان يجوز قعدت قاعدا بمعنى قعودا وهو ممتنع اتفاقا ولانه لو كان مصدرا
لجاز تعريفه نحو العائذ بك وهو ممتنع وقد اجروا بعض الجواهر مجرى المصادر
فى الدعاء خاصة اذ الدعاء بالفعل فدل على ان المراد منها الافعال فنصبوها بافعال
غير مظهرة لانها جعلت بدلا من اللفظ بفعلها كقولهم تربا وجندلا اى ذلا واهانة لك

ولام للبيان من يعنى بالدعاء فان علم المعنى بها يجوز تركها فيقول تربا ومنه قولهم
فاها لفيك ومعناها الخيبة وهو بدل من دهاك الله وخص الفم لان الاهلاك به
اكثر فقدر الفعل من الداهية وجعل الهاء للداهية تقريبا لدلالة الكلام عليه لا لانه
متعين بل اللازم تقدير شي يلائم المعنى قال فقلت له فاها لفيك فانها قلوص امرئ
قاريك ما انت حاذره وقال المالكي نصب الجواهر المذكورة على المفعول به لانه كما
ينوب عن الفعل المصدر والحال المؤكدة ينوب عنه المفعول به كقولهم تربا له وجندلا
وفاها لفيك والضمير للداهية تقديره الزمه الله تربا وجندلا والزم فاها لفيك ولا
يصح ان نحكم بالمصدرية على هذه الاسماء لبعدها منه معنى فالموضع بالاصالة للفعل
ثم للمصدر ثم للحال ثم المفعول به لان كلا اقرب معنى الى الفعل مما هو بعده فلو روعيت
الدرجة الثانية لقلت تربا وجندلة او الثالثة نحو مترويا ومجندلا ولكن روعيت
الرابعة فجئ باسماء الاعيان قال الحاجبي هذه الالفاظ مصادر لانها بمعنى اهلاكا فهي
مثل خيبة ولانهم قالوا معناها تربت وجندلت ودهيت فاذا اريد بها نفس
الفعل لا يكون مفعولا به قلت الصحاب قالوا عن ان تقدروا بالحال المؤكدة قد يجرى
الصفة مجرى المصدر في جعلها مصدرا وبدلا من لفظ الفعل لا نها لما دلت على ذات
باعتبار معنى جعلت للمعنى نفسه هنا من غير منظور الى الذات فصارت اسما
لمعنى فعله فاعل لم يذكر فاذا قيل هنالك ومر بالشئ معناه ليهنك وليمرك
هنأ وامرأ ثم جعل بدلا من اللفظ بالفعل للقرينة اذ انما يقال هنا عند مشاهدة
ما يستمتع به فقوله تعالى كلوا واشربوا هنيئا ليس منه لانه صفة لمصدر محذوف
اى اكلا هنيئا والحق ان يقال ان تحقق ان مراد العرب من هنيا وجندلا نفس
الفعل وهو ليهنك واهلكه الله فالحق ما قاله الحاجبي والا فالاصوب ما قاله المالكي
اذ لا امتناع في ان يجعل عائذا وهنيا ونحوهما حالا مؤكدة ويجعل فعله من لفظه محذوفا

او

او ملفوظا اذ يصح ان يذكر بعد الفعل ما دل عليه كالمفعول المطلق لغو يمتنع جعله حالا مؤكدة
اذ يلزم تقييد الشئ بنفسه واما اذا جعل مؤكدة لا يلزم ذلك وخص المؤكدة بحذف الفعل
لانها المشبهة بالمصدر بالدلالة على ما دل عليه الفعل ويلزم على ما قاله غيره خروج الشئ عن
حقيقته وبدل الضمير الذي كان فيه وقول الحاجبي وقعوا لفظ الحال الاولى ان
يقول لفظ الصفة لان قائما في قم قائما اذا لم يصلح للحال اصلا عنده كيف يصح ان يقال
نقل عن الحال الى المصدر وقد يضمر المفعول المطلق نحو زيد ظننته منطلق اى ظننت
ظنى وهو ليس اضمارا قبل الذكر لتقدم ما اشتق من المرجوع اليه فهو مثل اعدلوا هو اقرب
وذكر مصدر الفعل الملغى ضعيف لان ذكر المصدر لتاكيد الفعل فيقوى به والقاء القوى
قبيح الا انه تحسنه كونه مضمرا لانه لم يقو قوة الظاهر وقوله صلى الله عليه اللهم
متعنا باسماعنا وابصارنا واجعله الوارث منا يجوز عوده الى ما تقدم من ذكر
الاسماع على معنى اجعلها كالوارثة في لزومها الى حين موتنا باعتبار العادة اذ
الوارث يلازم مورثه عند موته فيكون الوارث المفعول الثاني ووحد الضمير
على المعنى كقوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وهذا عند
غير سيبويه اذ عنده الانعام ليس جمعا بل اسم جمع ويجوز عوده الى الجعل لان
الاسماع جمع والضمير المفرد المذكر لا يصح عوده الى الجمع ولانها لا يكون وارثه
ولا مثل الوارثة لانها تفنى قبله او مع فنائه وكون المراد بها الملازمة تاويل
من غير ضرورة اذ يصح ان يجعل الضمير للمصدر لدلالة اجعل المقدم عليه كقولهم
من كذب كان شرا له اى اجعل الجعل والوارث مفعولا اول ومنا مفعولا ثانيا او
يكون المعنى الوارث من نسلنا او كلاله كقوله تعالى هب لي من لدنك وليا الانفال
المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل اقول اراد بالفعل المصدر للفعل المتعدي اذ
لا يكون لغيره مفعول به وقد تقدم ان المفعول بالحقيقة المفعول المطلق فالمفعول به

يجعل المصدر لا يجعل ضمير الاكل واذا يعود ضمير الى اجعل ضمير وقوله بغيرنا او اكل مثل ضمير الطعام ه و ر

مافعلته واوقعته عليه نحو ضربت زيدا فان ضربك وقع على زيد وهو مفعول به وخرج
سائر المفعولات لان المفعول فيه ما وقع فيه الفعل والمفعول له ما وقع لاجله قيل
لا يدخل فيه نحو خفت زيدا او خمت المسئلة قلت المراد ما وقع عليه واثبت له حسا
او عقلا فعل اي مصدر فعله وانشاء فاعل فمعنى خفته اجللته او ابغضه او وقعته حلا لا
وبغضا مبنيا ايا بما ومعنى فهمتها فعلت وانشات الفهم لها في ذهني وقد تقدم
ان المفعول بالحقيقة المفعول المطلق فالمفعول به ما فعلته واوقعته عليه نحو ضربت زيدا
اذ معناه فعلت الضرب به واوقعته عليه وعلم من قبل ان القيام ونحوه في فعل زيد القيام
مفعول مطلق للنوع لانك اوجدته لا انه فعلت به شيا قالوا الله وزيدا في عبدت
الله وشاهدت زيدا اخرجا لانه لم تقع عليهما الفعل قال الحاجبي بل دخلا اذ المراد
ما وقع عليه ما تعلق به قلت ما تعلق به اعم مما وقع عليه فيتناول المفعول فيه وغيره
فان قال المراد بما تعلق به فعل الفاعل ما يتوقف عقليته عليه فلا يكون اعم قلت
حينئذ يلزم الدور لان الفعل الذي يتوقف فهمه على متعلق هو المتعدي وذلك
المتعلق هو المفعول به اذ في شرح المفصل صرح الحاجبي بان ذلك المتعلق
هو المفعول به فهو محدود بالمفعول به فلو حد به ايضا لزم الدور واقول
الاولى ان يجري على ظاهره ولا يرد عبدت الله ونحوه اذ المراد ما وقع عليه فعل الفاعل
حسا نحو ضربته او عقلا نحو عبدته اذ معناه عظمته او لتحقق قول الحاجبي
بان المتعدي ما يتوقف فهمه اي فهم مصدره على متعلق وان لم يحكم عليه بانه وجدا او سيوجد
وقع او سيقع عليه وذلك المتعلق حين حكمت بانه وقع عليه وتعلق به او نقع عليه
المصدر ليسمى مفعولا به فلا دور فالمفعول به ما حكم عليه ضمنا بوقوع فعل
يتوقف عقليته على متعلق عليه فان قيل هلا قال ما وقع به او فعل به قلت ولذا قيل انه محكوم عليه من حيث المعنى
حال الفعل معه ليس كحاله مع غيره فانه تارة تعينه نحو طحنت البر وتارة بغير

صفة

صفته نحو احييت الماء فجيء بعلى وبفعل يعدى به اذا نابنا تأثيره فيه وتسلطه عليه
قال الحاجبي لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اولى ولا نقال ذكر الفاعل ليخرج مفعول
ما لم يسم فاعله لانه مفعول به الا انه رفع لما اقيم مقام الفاعل فيمتنع اخراجه من حده
مع انه لا يخرج بذكر الفاعل واورد عليه زيد في زيد ضربته فانه وقع عليه فعل الفاعل
وليس بمفعول به فالجواب عنه وعن امثاله ان هذه الحدود اختصرت للعلم بالمقصود
والمراد منه ما وضع للدلالة على ما وقع عليه الفعل وكذا اذا قيل الفاعل ما اسند اليه
الفعل المراد منه ما وضع لذلك وزيد في زيد ضربته لم يوضع للدلالة على ما وقع عليه الفعل
بل وضع للدلالة على انه جزء من الكلام ومحكوم عليه حقيقة لكن اتفق ان الحكم فعل
واقع على ما هو هو في المعنى وهو الهاء العايد اليه فيوهم انه مثله في الاسم نعم الهاء في زيد
ضربته موضوعة للدلالة على ما وقع عليه الفعل وهو زيد في المعنى الا ان زيد لم يدل
على ما وقع عليه الفعل دلالة وضعية والكلام فيها نعم يدل عليه دلالة عقلية وليس الكلام
فيها وعند المالكي المفعول به ما يصدق عليه اسم مفعول تام من لفظ عامله نحو ركبت الفرس
فانه يصدق عليه انه مركوب والضرر بقوله تام عما يصدق عليه اسم مفعول مفتقر
الى حرف جر نحو سرت يوم الجمعة فان يوم الجمعة مسير فيه قلت فعنده لا يكون
المعدى اليه بحرف الجر مفعولا به نحو عجبت من ذهابك وفرحت بقدومك و
المتعدي الى اثنين في غير باب علمت اما ان تتعدى اليهما بنفسه كاعطيت زيدا درهما
واما الى الثاني مرة بنفسه ومرة بحرف جر كاخترت واستغفر وامر ونحو اخترت
زيدا قومه ومن قومه وامرته الخير وبالخير والاصل في القسم الاول تقديم ما هو
فاعل معنى وهو زيد في مثالنا لانه آخذ ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا
وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم وقد يجب تقديمه نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وقد
يجب تأخيره نحو ما اعطيت درهما الا عمرا واعطيت الدرهم صاحبه وفي القسم الثاني

الاصل تقديم ما تعدى اليه بنفسه لان ما لم يحتج الى الواسطة اشد علقة مما يحتاج اليها
ولذا جاز اخترت قومه زيدا وامتنع اخترت احدهم القوم فانهما كالفاعل مع
مفعوله ثم الفعل وما اتصل به اقوى عملا فيجوز ان يتقدم عليه المفعول ما لم يمنع
مانع كما سيأتي وقد يجب تاخيره نحو علمت انك منطلق او ان سيقوم اذ يمتنع
وقوعهما اول الكلام وقدر الاخفش اللام في قوله تعالى وان هذه امتكم وان
المساجد لله اي لان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون ولان المساجد
لله فلا تدعوا مع الله احدا وقد يجوز حذف حرف الجر عنهما اذا تعين وا لا
امتنع نحو رغبت ان يكون كذا اذ لا يعلم ان المراد في ان يكون او عن ان يكون واذا
حذف فعند الخليل هما مع ما بعدهما في محل الجر عليه الاخفش ورجحه بقوله وما
زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه وعند سيبويه في محل
النصب وقال المالكي هو الصحيح لان نصب المعمول بعد حذف جاره اكثر
فالحمل عليه اولى قلت انما نصب اذا حذف جاره لافضاء الفعل وحذف الجار
من ان وان لكثرة استعمالهما ولطولهما بما بعدهما فلا ينصب محلا وكذا
في الاثنين لو نصبا محلا لم يتقدما كما في علمت ان زيدا منطلق لان المنصوب يحذف
الجار فرع المنصوب متعد فلا يقع الا حيث يقع وكذا اذا كان الفعل مدخول
حرف مصدري او لام ابتداء او قسم نحو من البر ان تكف لسانك وان
زيدا ليضرب عمرا وبالله لاقولن الحق وقد يجب تقديمه اذا كان
اسم استفهام او شرط او مضافا اليهما نحو من رايت او غلام من ضربت او
مفعولا لجواب اما نحو واما اليتيم فلا تقهر ويجب تاخيره اذا صدر العامل
بما النافية او بلا في جواب القسم او باداة الاستفهام او الشرط او التحضيض او بلام التوكيد
غير المصاحبة لان وكذا يجب تاخيره عن وصف او وصل بعامله وفيما عدا هما جاز

تقديمه

تقديمه وقال الكوفيون يمنع غلامه ضرب زيد وما اراد اخذ زيد وما طعامك آكل الا
زيد وهو باطل اذ جاء هذه التراكيب في اشعار الفصحاء وقد يحذف الفعل من
المفعول به جوازا لقرينة مقالية مشعرة بخصوصية الفعل فيحذف اذا المراد من
اللفظ الدلالة على المعنى فاذا حصل بالقرينة لم يحتج الى اللفظ ان لم يكثر كثرة تعبير
مثلا او جاريا مجراه ولم يقع موقعه لفظ كقولك زيدا لمن قال من اضرب او حالية
وهي لا تحصر ومنها كقولك لمن شرع في اعطاء القوم زيدا باضمار اعط زيدا
ولمن شرع في ذكر رؤيا خيرا لنا وشرا لعدونا باضمار رايت ولمن صدرت عنه
افاعيل البخلاء من منع واغلاق وتضييق اكل هذا بخلا باضمار انفعل وبخلا
مفعول له وافاعيل جمع افعولة كاعجوبة وزنا ومعنى واحاديث النبي جمع حديث
لا جمع احدوثة لان هذا الوزن للتحقير والذم ويصح ان يجعل جمع افعال او شبهه
كقوله اذا تغنى الحمام الورق هيجني ولو تسليت عنها ام عمار فاضمار ذكرت
والتهييج سبب الذكر او مقارنة كقولك لمن زكنت انه ذاهب للحج مكة
باضمار اراد ولطالب الهلال اذا كبر الهلال باضمار رأى ولحاذق يسدد
السهم قبل القرطاس اي تصيب القرطاس كانك تحدست بمشاهدة امارة
التسديد الاصابة ومنه قولك لمن اثنى على رجل اهل ذاك واهله اي ذكرت اهل
الذكر واهل الثناء ومنه قوله لن تراها ولو تاملت الا ولها في مفارق الراس طيبا
باضمار وانت ترى لان رؤية الشخص تقارن رؤية ما يشتمل عليه فاستغنى باحديهما
عن الاخرى وترى المضمر بمعنى تعلم لئلا يلزم انها كانت مكشوفة الراس ويجعل الفعل
المضمر خبر مبتداء محذوف اذ واو الحال لا يدخل المضارع المثبت عند الاكثر ولام لمن
زكنت ولطالب الهلال ليست صلة للقول والا لكان المضمر تريد وزكنت بل بمعنى
لاجل ذلك وقال الجاحظ بمعنى عرا اي كقولك عن من زكنت ومعنى زكنت علمت بالقرائن

وما خيرا وما شرا عبارة لجوهر تفعلوه
الاول الموصولة وجوهها يلبث
خيرا والذي شرا تقديره رايت
تقديره رايت خيرا وشيا تقديره
والمصدرية تقديره انتجخيا
وسرورا

ومنه قولهم كاليوم رجلا باضمار لم ار واصله لم ار رجلا كرجل اليوم فحذف رجل
المخفوض وقدم الجار مع ما صار مجرورا به على المفعول فصار حالا بعد ان كان صفة
قال اوس حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا وطلبا جمع طالب اى الثور
يجد الفرار والكلب يجد فى الطلب والكلاب صاحب الكلاب والها ضمير الكلاب
وفى غير هذا التقدير كثرة تغيير وقيل تقديره لم ار رجلا كرجل رايته اليوم فحذف
رجل وصفته فدخل الكاف اليوم فقدم وان كان الرويه دونه قلب يكون كاليوم
مفعولا ثانيا وقال الحاجبى قوله كاليوم ونحوه مما حذف فعله لكثرة استعماله
فان كثرة استعماله فى هذا المعنى قرينة دالة على المحذوف كالقرينة الحالية او المقالية
واما وعد كقولك زيدا لمن قال ساطعم المحاويج باضمار اطعم او سؤال عن فعل
بمعناه كقوله بل وجادا لمن ساله اى مكان كذا وجد باضمار اعرف اذ معنى
الاستفهام اعرف به وجدا والوجد مستنقع الماء ومنه قولك الصبيان لمن قال
لم افسدتم مكانهم اى لم الصبيان لا ايانا لان قولهم لم افسدتم تضمن اللوم او ما
طلبه كقول العرب اللهم ضبعا وذئبا اى اجمعهما فيها اى فى الغنم فانهما اذا
اجتمعا فيها تقاتلا فنجت الشاة من شر الذئب او رد على نافيه او آمره او
ناهيه او مثبته كقولك لمن قال ما لقيت احدا او تعلم لغة او لا تضرب احدا
او ضرب زيد عمرا بل زيدا ونحو او من اساء اليك وبكرا باضمار لقيت واتعلم
لغة او لا تضرب احدا واضرب وضرب وقد يكون الرد على وفق المعنى دون
اللفظ كقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى تهتدوا قل بل ملة ابرهيم اى بل نتبع لان
معنى كونوا هودا اتبعوا ويجوز الاظهار فى المواضع للتاكيد قال سيبويه هذه حجج اى بلغ مقابلة
شواهد على حذف الفعل فانه سمع عن العرب اللهم ضبعا وذئبا فاذا سئلوا ما
يعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا اما اذا صار المحذوف منه الفعل مثلا

كقولهم

كقولهم كل شئ ولا شتيمة حر اى ايت ولا ترتكب وهذا ولا زعماتك اى ولا اتوهم
صوب لمن يعد باشيا ولم يف بها ثم وجد على غيرها والزعم قول لا عن اعتقاده وزعم ان
عمر الجعدى كان عنده قرص وزبد وتمر فقال بصل الطعمى من قرصك وزبدك
فقال عمر كلهما وتمرا اى اطعمك كليهما وازيدك تمرا وجب الاضمار اذ الامثال
لا تغير والاظهار نوع من التغيير وروى برفع كليهما ونصب تمرا اى كلاهما لك
وازيدك تمرا وكذا اذا كان جاريا مجرى كقولهم حسبك خيرا لك اى حسبك ما
انت فيه من الشر واقصد خيرا لك وورائك اوسع لك وهو زجر عن الاقدام على الشئ وامر
بخلافه معناه خل المكان الذى ورائك واقصد مكانا اوسع لك قيل ان ابن جماعة
اتى بحر ولا فقال السلام عليكم فقال كلمة تقال لا جواب لها فقال اى ابح فقال
ورائك اوسع لك اى تنح عنى فكانه قال ارجع خلفك واقصد مكانا اوسع ومنه
قوله تعالى وآمنوا خيرا لكم وانتهوا خيرا لكم تقديره من الشر انتهوا خيرا لكم ونظيره
انته امرا قاصدا الا انه جاز بل جاء انته ايت امرا قاصدا لانه لم يكثر كثرة
استعمالهما انه خيرا لكم وغفل الزمخشرى عن هذا فسوى بينهما وتقديره عند الفراء
انتهوا انتهاء خيرا لكم وعند الكسائى انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وكلاهما ضعيف
اذ لا يطردان فى حسبك خيرا لك وورائك اوسع لك ولانه اظهر ايت فى انته
امرا قاصدا وهذا يدل على ان تقديرنظائره مثله ومنه عذيرك من فلان وهو
وهو بمعنى العذر كالنكير اى احضر عذرك لان المعنى عليه ولان المصدر
اقعد باقامته مقام الفعل وقيل العذير بمعنى العاذر لان المصدر انما يجئ
على فعيل فى الصوت كالزئير او فى السير كالذميل ومنه من انت زيدا اى تذكر
زيدا ضرب لمن عاب زيدا وليس بمعيب وتذكر حال العامل فيه ما فى الكلام
المقدم من الاستفهام بمعنى الانكار او التقدير من كنت ذاكرا زيدا فحذف كان وخبرها

وانفصال الضمير وقيل من انت زيد اخطاب مع خسيس جاهل سمى بزيد وهو اسم لمن
شهر بالفضل والشجاعة ومنه قولهم شانك والحج بتقديره عليك اى الزم شانك
مع الحج والمراد بالشان مقدمات الحج لا امر آخر ولذا قالوا الواو بمعنى مع فيكون
المامور به شيا واحدا ومنه اهلك والليل اى بادر والمبادرة المسابقة وهي
متعدية الى الشئ يقال بادرتك الغاية كانه امره ان يسابق الليل اهله ليكون عند اهله
قبل الليل ولت عليه يلزم ان يكون واو والليل زائدة وقيل بتقديره بادر اهلك و
اسبق الليل والواو ليس بمعنى مع قطعا ومنه امرا ونفسه قبل الواو بمعنى مع على حد
ما صنعت وزيدا والحق انه عاطفة فهو حث على هجره نحو خليتك ونفسك ومنه قولهم
مرحبا واهلا وسهلا اى اصبت رحبا لا ضيقا واتيت اهلا لا اجانب واتيت سهلا
من البلاد لا حزنا فاستانس قال سيبويه هي مصادر نائبة في الدعاء عن افعالها
اى رحبت بلادك رحبا وسهلت سهلا وتاهلت اهلا اى تاهلا والظاهر انه
انما يقصد به الدعاء اذا لم يصدر عن المزور اما اذا صدر عنه يكون تقديره اصبت
واتيت ونزلت ويقول الزائر زادا ويكرم مرحبا واهلا وسهلا فان اريد منه
اذا صدر عن المزور الدعاء فالصادر عن الزائر دعاء والا فالصادر عنه لا يكون دعاء
اذ المعنى به انت بمنزلة من يقال له هذا اذ لا يحسن ان يقول الزائر للمزور اهلا على تقدير
انت اهلا قال سيبويه وقد يرفع فيقدره مرحبى مرحب الى آخره ومنه ان
تاتني فاهل الليل والنهار اى فانك تاتي اهلا لك بالليل والنهار ومعناه
نكرم لان المزور يكرم من فاهله ليلا ونهارا وحاصله ان كل مفعول كثر في لسانهم
حتى صار مثلا او جاريا مجراه الزم حذف فعله وعلته كعلة الحذف في سقيا
ورعيا على ما مر بنيته كل مفعول ونحوه انما يجب حذف عامله في غير التحذير
والاغراء اذا دل على الفعل بوصف ما يصلح ان يقوم مقامه ولا بد وان يتحمل ضميرا كان

في الفعل المحذوف حتى قال ابو الحسن في سقيا ونحوه ضميران لانه بمعنى سقاك ولا يجوز تاكيد
الناصب المضمر بالمصدر ولا نقل عكسه ارادة ونحوه لان المجئ بالمصدر للتوكيد اطناب
وحذف الفعل اختصار فجمعهما تناقض ويجوز حذف المفعول به الا ما لم يتم فاعله
والثاني والثالث من باب علمت واعلمت والمتعجب منه لانه يحتاج اليه الا الواقع جوابا
كقولك زيدا لمن قال من رايت لانه يلزم نفي الجواب والمحصور نحو ما رايت الا زيدا
لانه يلزم نفي الرؤية مطلقا والمحذوف عامله نحو خيرا لنا وشرا لعدونا والمحذوف
لفظا اما مراد معنى كان مضمرا كالعائد الى الموصول ونحوه او مظهرا وهو انما يكون في
سياق النفي نحو لا تشتم اى احدا لانه نكرة في سياق النفي فيعم الجنس والجنس معلوم
وظاهر واما غير مراد والباعث على حذفه اما بيان ان المقصود بالاخبار وقوع
الفعل من الفاعل كما ان كل سبب بالمبني للمفعول لان الغرض بيان من وقع به الفعل فيضمن
الفعل معنى يقتضي اللزوم لتضمين جرح معنى عاث كقوله فان تعتذر بالمحل من ذي
ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلى اصله يجرحها يصف نفسه بالكرم
اى ان اعتذرت النوق للضيف بقلة اللبن لاجل المحل عن قبتها للضيف والمراد
بذي ضرعها اللبن وكتضمين اصلح معنى لطف كقوله تعالى واصلح لي في ذريتي واما
المبالغة في كل الا فقد له عليه كقولك فلان يعطي ويمنع والله تعالى يحيي ويميت فالمتكلم قصد
الى نفس الفعل وجعل المفعول به نسيا منسيا كانه فعل لازم اى يوقع الاعطا والمنع واما
اسباب أخر داعية اليه كما في حذف الفاعل فمنها الايجاز كقوله تعالى واسمعوا واطيعوا
او مشاكلة المجاور كقوله تعالى وان الى ربك المنتهى وانه هو اضحك وابكى او العلم
به كقوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين او الجهل بالمقول له
ولدت هند اذا جهلت مولدته او عدم القصد بتعيينه كقوله صلى الله عليه وسلم اذا
ذبحتم فاحسنوا الذبحة او تعظيم الفاعل كقوله تعالى كتب الله لاغلبن انا ورسلي

او تحقيره نحو شتم اللئيم او الخوف منه نحو قوله ابغض قال الثانية المنادى اقول
اى الثانية من مواضع يجب حذف الفعل وجوبا قياسا المنادى والنداء لغة فعال بالكسر
كقتال وهى واوى لانه من ندوت اى جلست فى النادى واصطلاحا قالوا جملة انشائية
يقصد بها تنبيه من تخاطب بيا او بانادى والاولى جملة انشائية يطلب بها اقبال من
يخاطب بيا واخواتها والمنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو فيخرج
بالمطلوب اقباله المندوب وغيره وبحرف الطلب اقبالك واقبل زيد وبنائب مناب
ادعو لا زيد قائم ونحو فات المنبه طلب اقباله ضمنا بحرف ولم ينب عن ادعو
وظنى انما قال ذلك ليخرج ليقبل زيد ونحو سهولات اللام لم يوضع لطلب الاقبال
لا صريحا ولا ضمنا بل وضعها للطلب مطلقا والحرف قد يكون ملفوظا نحو يا زيد
وقد يكون مقدرا اى محذوفا كقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اصله يا يوسف
فحذف يا لكثرة وقوعها فى كلامهم ثم الامتحان يا زيد اصله يا ادعوا زيدا او
نحوه ادعو المعنى به فيا دليل على انشاء النداء كالهمزة لانشاء الاستفهام والوا منع
لما علم انه يكثر فى كلامهم حذف فاعله لدلالة الحال على انه ضمير المتكلم وكذا
الفعل لكثرة المعلومة عنده والكثرة تشعر بالمحذوف اشعار القرينة الحالية
او المقالية وضمنه يا كما قد يتضمن همزة الاستفهام الانكار ولذا اميلت والظاهر
انه المراد من قولهم يا نائب الفعل فلا يجمع بينهما اذ الحرف لا يصلح عوضا عن الجملة
ثم الاكثر على ان المنادى مفعول به للفعل المحذوف فما اعرب منه منصوب به او مخفوض
بحرف يتعلق به وما بنى منه منصوب موضعا به وليس حرف النداء عاملا بالنيابة عن
الفعل وان صار نائبا عنه معنى فان عامة الحروف اتى بها عوضا عن افعال معنى للايجاز كالواو
عن اعطف والهمزة عن استفهم ولم تعمل شئ منها ولم تتعلق بها ظرف لئلا يلزم التطويل المبطل
للايجاز المطلوب منه وانما لم يجئ منه حال على الصحيح لانه مدعو على كل حال قال ابن يعيش

قال الاكثرون نصبه لفظا او موضعا بحروف النداء لنيابتها عن الفعل لفظا ومعنى كسقيا
وفى الدار عن الفعل فى قولك سقيا زيدا وزيد فى الدار ابوه والفرق ان غيرها من حروف المعنى
نائب عن فعل هو عبارة عن غيرها ففاء العطف نائب عن اعطف ومعنى الفعل المؤثر الواصل الى
المعطوف وليس مدلوله الفاء بخلاف يا فانه مدلوله ادعو فكانها منزل فان فيه وهو من
قوة شبهها بالفعل قال بعض انها اسماء افعال متضمنة معنى الانشاء وهو ضعيف لان اسم
الفعل لا بد له من مرفوع فان لم يظهر ليستتر فيه ولا يصح ان يستتر لغائب ولا مخاطب اذ
ليس المعنى عليه ولا المتكلم لانه لا يستتر له فى اسم فعل لانه اما للتسمية الامر ففيه ضمير المخاطب واما
لتسمية الخبر ففيه ضمير الغائب ولانه يلزم ان يستقل مع مستتره كلاما ولانه لا اسم على
حرف واذا لم يكن الهمزة اسم الفعل فكذى اخواته لان الكل بمعنى ولو قيل المنادى
معمول لحروف النداء لتضمنه ادعو لم يبعد فانه فى تأدية معنى ادعو ليس اقل من ليت فى التمنى
وقول بعض ان يا زيد ليس كلاما بل بعضا من كلام يذكر بعده مردود بانا قاطعون بان
يا زيد كلام تام ولذا اجيز الوقف عليه وان ما ذكر بعده من عمرو منطلق ونحوه كلام مستانف
وقد تعال يا زيد لا ليذكر بعده كلام بل لتعلم حضوره ولانه لو كان جزءا لما بعده لكان لغوا
بحسبه وقد تعذر فيه جهات الاعراب والمنادى يبقى على نصبه الا ان يعرض ما يبنيه
فيبنى على ما يرفع به فما اعرابه بالحركة يبنى على الضم والتثنية على الالف والجمع المذكر السالم
على الواو وانما يبنى اذا لم يكن مضافا ولا مشابها به ولا نكرة ولم يكن مخفوضا اما سبب
بناء المفرد المعرفة فهو شبهه بالمضمر لفظا من حيث انه مفرد اى غير مضاف ولا
مشبه به ومعنى من حيث انه معرفة حلت فى موضعه اذ يا زيد اصله من حيث المعنى
ان يعبر عنه بقولك ادعوك او يا اياك لانه مخاطب والاصل فيه ان يكون مضمرا ولكنهم
لما علموا انهم ربما ينادون الغائب عن العين او غير المواجه توسعا من جماعة او واحد
فلو قيل يا اياك لظن غير المنادى انه المنادى فوضعوا الظاهر موضع المضمر ولا نظر

سبب بناء المنادى المفرد

كل سامع اذ المنادى اذ لقب كل يختص به غالبا ويدخل في المعرفة يا رجل ويا رجال ومعد يكرب
وفي المعرفة ما كان معرفة قبل ندائه نحو يا زيد وما تعرف في النداء بالقصد اليه نحو يا رجل
وقيل علة بناء المنادى وقوعه موضع المضمرات البناء عارض فيه وكونه مفردا معرفة
حاصل قبل صيرورته منادى قلت لم يجعل القائل الاول مجرد كونه مفردا معرفة علة البناء
بل مفردا معرفة وقعت في موضعه ولو كان علة بنائه مجرد وقوعه موضع المضمر لبني المضاف
ايضا وانما لم يبن النكرة لانه لم يقصد به المعين فلا تشبه الكاف الذي هو للتعريف
ولم يبن المضاف وكذى شبهه لبعد شبهه بالمضمر لانه عامل بالذات في المضاف اليه
والمضمر يقتضي بالذات ان لا يعمل وقال الحاجبي وغيره لان الاضافة مانعة من البناء لانها
من خواص الاسم المعرب ولذا يعرب كثير من الاسماء عند اضافتها ويبنى عند قطعها منها
نحو انهم وقبلك ولان المضاف اليه حل محل تنوين التمكن ولا تنوين للتمكن
في مبني والحكم كما ينتفي لانتفاء السبب ينتفي لوجود المانع قيل عليه الاضافة واللام
لا تغير البناء فان خمسة عشرك والخمسة عشر مثل خمسة عشر في البناء اجاب الحاجبي
بان بناء المنادى عارض بسبب بعيد بخلاف خمسة عشر قلت بناء خمسة عشر
ايضا عارض لانه بالتركيب العارض له كبناء يا زيد بالنداء العارض وعلة البناء
مناسبة المبني الاصل والقرب ملغى وكذا لدن وان كان شبهه بعيدا من مبني
الاصل يساوي صحته في البناء والاولى ان يقال تركيب خمسة عشرك الموجب لبنائه
قبل اضافته التي تقتضي اعرابه والاضافة في عبد الله المقتضية لاعرابه قبل ندائه
الموجب لبنائه فالاضافة في عبد الله دافعة وفي خمسة عشرك رافعة والدفع
اهون من الرفع فان قيل قولك يا زيد اصله ادعوك لانه مخاطب مع قولكم انه
ينادي الغائب ومن لم يكن مواجها للمنادي تناقض وايضا الذكر لمن لم يواجهك
والخطاب لمن يواجهك فلا يكون لهما الاعراب قلت الخطاب للحاضر مواجها

اولا

اولا وكذا الذاكر فمن هذه الجهة صار يعني وصار المنادى مبنيا والمراد بالغائب البعيد
عنك السامع نداءك فهو حاضر ايضا والمراد بشبه المضاف ما يكون الاسم الاخر تتمة للاول
وضعا او تركيبا ولم يعبر معه جملة وان كان في الاصل او يكون عطفا عليه نحو يا خيرا من زيد
ويا ضاربا زيدا ويا ثلثة وثلثين في اسم رجل ويا زيدا وعمرا المسمى به اما اذا ناديت
جماعة عددهم ثلثة وثلثون قلت يا ثلثة والثلثون تبنى ثلثة وترفع الثلثين
على اللفظ ويجوز نصبه على المحل ولم يحصل الاول شبيها بالمضاف لان كلا بازاء حقيقة
غير حقيقة الاخر فليس الثاني تتمة للاول بخلاف ما سمي بها وجعلا فانه عبارة عن
حقيقة واحدة فايدة ينون المنادى ضرورة قال سيبويه ويكون مضموما بتسكا بقوله
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وقال يونس وعيسى يكون منصوبا
ردا الى الاصل كما اذا نون غير المنصرف المجرور وقال المالكي لطوله شبيها بالمضاف
ولانه يعاقب الاضافة قلت لو اعتبر هذا القدر من الطول لوجب نصب يا زيدان وانما
بني على الحركة لئلا يلتقي ساكنان في نحو يا زيد ويا عمر ثم حمل عليه غيره ليجري الباب
على سنن واحد اولان بناء الاسم المنادى عارض لانه بسبب عروض النداء له فبني على
الحركة لتوافق الحركة في عارضية البناء العارض ولتدل الحركة على ان اصله الاعراب
اذ الحركة علامته بخلاف سكون نحو من وانما ضم ليخالف حركة البنائية حركة الاعرابية
وهي الفتح في نحو يا عبد الله والكسر في يا لزيد ولانه شبه قبل في اعرابه اذا نكر او اضيف
وبنائه اذا عرف وافرد وانما قال يبنى على ما يرفع به ولم يقل على الضم ليدخل يا زيدان
ويا زيدون فان الالف والواو فيهما ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع وقال نحو يا زيد
ويا رجل تنبيها على انه قد يكون معرفة قبل النداء نحو يا زيد وقال المبرد والسيرافي
والجرجاني زال علميته ولا بعد ان يجعل لواحد من امته بالقوة كل منهم مسمى به و
ان لم يوجد في الخارج سميه وان الشمس اذا نزع منها اللام يكون نكرة وان لم يوجد

شمس اخرى اذ لا يبعد ان يخلق الله تعالى شموسا ثم عرف بالنداء وهو تعريفه اخر كتعريف الزيدين فان حرف النداء اذا قصد بها معين يجعل مدخولها المعين بعد ان شاع نحو يا رجل ولو وصف بالمعرفه وقال ابن السراج انه باق على تعريفه للاستصحاب ولان يا لا يعرّف ولم يعدّ من المعرّفات بل يخصص كالصفة وانما وصف نحو يا رجل بالمعرفه لان اصله يا ايها الرّجل هذا كلام الاصحاب ويرد عليهم انه ينبغي ان يعرف يا زيد لانه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يشبه المضمر وهو يشبه الحرف ومشابه المشابه للشئ لا يشابهه وانا اقول على وجه لا يرد ذلك وهو ان المنادى المفرد المعرفة يشبه كاف الخطاب لانه مخاطب والاصل في الخطاب الكاف وفروعه لانه الموضوع له نحو ذاك واياك واولئك وذا كما فعلة بنائه شبهه حرف الخطاب او تضمنه له وكما بني ما تضمن لفظ الحرف نحو متى بني ما تضمن محلّه الحرف كالمنادى ولذا قال سيبويه تعريف المنادى بالاشارة وتوجه الخطاب اليه فلا يبنى النكرة لان حرف الخطاب للمعيّن ولا المضاف لان حرف الخطاب لا يضاف واذا اثبت ان بناءه لشبهه او لتضمنه حرف الخطاب يكون تعريفه بالاشارة والخطاب اليه كتعريف اسم الاشارة بالاشارة اليه واذا كان تعريف اسم الاشارة بالاشارة دون المواجهة فتعريف المنادى بالاشارة مع المواجهة اولى ولذا قالوا وانه انتقل زيد في يا زيد من التعريف العلمي الى الخطابي قلت وكما انتقل الزيدان من التعريف المعنوي الى اللفظي وقال سيبويه صار بالنداء كاسم الاشارة واختار المتاخرون انه بقي تعريفه العلمي مع الخطابي لانهما غير متنافيين ولا مثلين لان احدهما معنوي والاخر لفظي توضيحه قال الحاجي تعريف يا رجل بيا لانه قبل دخوله نكرة قلت يرد عليه ان الاوائل اتفقوا على ان التعريف خمسة ولم يذكروا

مطلب
مشابه المشابه للشئ لا يشابه الشئ

أنّ يا للتعريف المنادى وأنّ يا للانشاء النداء وناب عن الفعل كواو القسم فانه لانشاء القسم وعوض عن الفعل فلا يكون للتعريف كالواو وانه يلزم ان لا يحذف كما لا يحذف ما هو اقعد منه في التعريف وهو اللام وانه داخل الفعل تقديرا فيكون الفعل قابلا للتعريف وهو محال وقيل بلام محذوفة واصل يا رجل الرجل يحذف اللام وادخل يا قلت اللام لا تحذف اصلا وانما قيل اصل امس وسحر الامس والسحر للضرورة ولا ضرورة هنا واذا بطل القولان تعيّن ان يكون تعريفه بالاشارة والمواجهة فان قيل لم يذكر الاوائل هذا التعريف قلت لا نسلم فان سيبويه نص على انه من تعريف الاشارة ومن لم يذكر فلانه ظاهر انه داخل فيه وعلى هذا القول لا شك ان يا زيد فيه تعريف خطابي اى تعريف الاشارة والمواجهة باقيا معه تعريف العلمية عند الاكثر وزائل عند بعض وفي يا هذا جائز ان يقال تعريفه هو الاصلي ولكن زاد وقوي بالمواجهة وجائز ان يقال حصل بالنداء تعريف الاشارة والمواجهة وزال تعريفه الاصلي والا يجتمع مثلان وعند من يجعل يا للتعريف يقول بزوال تعريف الاشارة لئلا يجتمع تعريفان لفظيان ويجوز ان يقول ببقائه كالتعريف العلمي على وجه قال ويخفض بلام الاستغاثة الى اخره اقول هي من الغوث وهو استدعاء المضيم احدا لرفع الضيم وفي الاصطلاح اذا نودي احد ليخلص غيره من شدة او ليعينه على مشقة فذاك النداء استغاثة وهو مستغاث به ومستغاث والحرف الدال عليه اللام والالف ويعرب اذا دخل اللام لانه يضعف شبهه بالمضمر او نقول يبعد عن شبه الكاف اما لان اللام من خواص الاسم والاصل فيه الاعراب فهو يقوى الاعراب فيبطل اثر شبهه العارض بالكاف او لانه يمنع تقدير اللام مع الكاف الذي المنادى في موضعه او يجب تعظيم المستغاث والتعظيم يزول بالخطاب اذ لا يقال للخليفة انت امرت ويخفض اذ حرف الجر

لانه حرف الجر

لا يلغى ولو كان زائدا بخلاف الفعل الزائد فيجب الجر به وانما فتحت اللام فرقا بينها وبين
لام المستغاث له اولا لانه يدخل المضمر مفتوحا نحو لك على الاصل اذ اصل المبنى على حرف
واحد الفتح للتخفيف فكذا المنادى لانه واقع موقعه وانما كسر في المظهر فرقا بينه وبين
لام الابتداء ولم يكتف في الفرق بالاعراب لانه قد يكون تقديريا نحو لموسى غلام فليشتبه
ولا اشتباه في المضمر اذ تقول لهو او لانت غلام وله او لك غلام ويكسر فيما عطف
عليه ان لم يعد حرف النداء لان العطف على المستغاث به يغنى عن فتحه ولانه لا يعطف مضمر
المخاطب على مثله ويفتح ان اعيد كقوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول
وللشبان للعجب وكقوله يا لقومى ويا لامثال قومى لاناس عتوهم في ازديادى
وكقوله يا لقومى من للعلى والمساعى يا لقومى من للندى والسماح يا لعطافنا
ويا لرياح وابى الحشرج الفتى النفاح يرثى مولاه اى لم يبق بعدهم من يقوم
بالعلاء والنفاح الكثير العطاء يقال نفحه بشىء اذا اعطاه واما دخول لام التعجب
نحو يا للماء ويا للدواهى ويا للعجب فمن كسر قال تقديره يا قوم اعجبوا للماء
ونحوه قال المالكى تقديره يا للناس للماء والعجب ومن فتحه اراد يا ماء ويا داهية
هذا اوانك فادخل اللام مفتوحة كانه استغاث به في ازالة تعجبه وهو اذا
راى ماء كثيرا الحيث يتعجب منه فناداه متعجبا منه كالوا له او راى امورا منكرة
عجيبة فناداها نداء منضمنا احضرن فان هذا وقت لا ننكر حضوركن فيه
والعجب من الحاجبى فانه قال تقديره يا مولاء اعجبوا للعجب وروى اللام
مفتوحة وقد يخلو المستغاث به عن حرف الاستغاثة كقوله الا يا قوم للعجب
العجيب وللغفلات تعرض للاريب وقد يستغاث بالالف نحو يا زيدا
فيجب فتح ما قبلها واذا جىء بالالف يمتنع دخول اللام استغناء به عنه ولان
اللام تقتضى ذوال اثر الالف لانه يقتضى كسر الآخر فكرهوا الجمع بينهما وكلا اللامين

تتعلق

تتعلق با دعوا ويا النائبة وقيل الداخلة في المستغاث له يتعلق بمحذوف ولا
يدخل المنادى المستغاث والمتعجب منه الا يا وينصب ما عدا المفرد المعرفة والمستغاث
باللام وهو المضاف نحو يا عبد الله والمشبه به نحو يا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا
ويا ثلثة وثلثين للمسمى به والنكرة نحو يا رجلا لغير معين وكقول عبد يغوث
وهو اسير يا راكبا اما عرضت فبلغن ندامى من نجران ان لا تلاقيا لفقدان
علة البناء او لوجود مانعه فيها فبقى منصوبا بالفعل المحذوف وهو ادعو ويا
فانه نائب عن الفعل وهو كالقول في ان العامل في زيدا سقى او سقيا في سقيا زيدا
قال وتوابع المبنى الى آخره اقول ينبغى ان يذكر توابع المنادى وكذى توابع
اسم لا التى لنفى الجنس في باب التوابع لكنه من حيث ان توابعهما مخالفة لبقية
التوابع باعتبارهما راوا ذكر توابعهما في بابيهما اولى لانها من آثارهما في التحقيق
كما سيتضح فقال توابع المبنى اى المنادى المبنى احترز به عن توابع المنادى المنصوب
فانها منصوبة الا البدل والعطف فان لهما حكم المنادى المستقل واراد بالمبنى
غير المبهم فان تابعه مرفوع لا غير على الصحيح نحو يا ايها الرجل قال المفرده في
صفة قوله توابع المبنى احترز به عن التوابع المضافة فانها منصوبة الا المضافة
اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فانه يجوز رفعه لان الاضافة لا تاثير
هنا بقى الحسن مفرد قوله من التاكيد اى المعنوى والصفة وعطف البيان
والمعطوف الممتنع دخول يا عليه لكونه معرفا بلام التعريف امثلتها يا تميم
اجمعون واجمعين ويا زيد العاقل ويا غلام بشر او بشرا ويا زيد والعباس يجوز
ان ترفع على لفظة المنادى المبنى وان تنصب على محله اما نصبها على محله وهو
قياس توابع المبنيات فان محله نصب وتابع المبنى يعرب بحسب محله نحو
ضربت هولاء الرجال واما رفعها على لفظه فلان حركة يا زيد لما شابهت حركة

توابع المنادى المنصوب منصوبة الا البدل والعطف كالمستقل

توابع المبنى منصوب المبنى

جاء زيد في العروض شبهوها بها في حكمها وهو الاعراب اي جعلت كأنها اعراب
فتعرب تابعة لحركة مثل حركته وشبهوا موجبها وهو يا اذ وقوع المنادى
موقع المضمر قائم بها العامل المحقق فاجروا تابع مدخوله مجرى تابع المعرب
وموجب بنائه كالعامل في انتصاب عمله على التابع تكميلا للشبه وتفريع ان يقال
ضم يا زيد للفرق والفرق المقتضي للضم قائم بكون زيد منادى وموقعا بيا لانه
يزول بزواله فيا موجب للضم فيه والعاقل في يا زيد العاقل مرفوع لكونه تابعا
لمبني يشبه المعرب المرفوع وهو المنادى المبني على ضمة عارضة فالمقتضي لرفعه
وهو كونه تابعا له قائم بيا ايضا لانه يزول بزواله فيكون هو العامل فيه ولا بعد
في ان العامل يعمل في المتبوع حركة تشبه الاعراب وفي تابعه حركة اعرابية وهذا
من المشكلات من حيث انه تابع معرب اعرب بحركة متبوعه المبني متغير عن اعرابه
المستحق هو له وهذا من الاحكام المختصة بالعارض بناؤه كالترخيم ونحوه فان
التغيير يونس بالتغيير ولم يبن التابع في يا زيد العاقل ونحوه لانه لم يوجد فيه
علة البناء ولا يلزم من بناء المتبوع بناء تابعه ولا اعتبار لكونه هو الذات
المناداة في المعنى كما لا اعتبار بمثله في الطويل في جاءني هذا الطويل وان كان في المعنى
المشار اليه لانه لم يقصد به الذات بل معنى فيها والتوضيح والفرق بينه وبين
لا رجل عاقل في الدلالة ان المراد هنا نفي رجل كل رجل بهذه الصفة فصار كشيء
واحد لانه نفي رجلا مطلقا اولا ثم وصف ولو قدر ان النفي لرجل مطلقا
ثم وصف بعاقل للتخصيص لاختل المعنى اذ نفي رجل مطلقا غير نفي رجل عاقل
بخلاف يا زيد العاقل فانه تم النداء بيا زيد وانما جيء بقوله العاقل توضيحا له ولا
يختلف بذلك المعنى فان المنادى زيد ولم يختلف كونه منادى بانضمام العاقل اليه
اولا والمنادى النكرة الموصوفة بالمفرد او الجملة نحو يا رجلا راكبا كقوله ايا شاعرا

لاشاعر

لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وان قصد هو وصفته بالنداء كما
اريد رجل وعاقل بالنفي في قوله لا رجل عاقل الا انه قصد الموصوف اولا لم يبن هو
مع صفته بخلاف لا رجل عاقل فيها لان علة بنائه وقوعه موقع المضمر والنكرة
لا تقع موقعه موصوفة اولا وعلة البناء في اسم لا تضمنه من وكونه موصوفا لا ينافي
تضمنه بخلاف المضاف فانه اقوى تخصيصا اذ بعض الاضافة توجب التعريف
وقول الحاجبي انما نصب شاعرا في ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله وكذا رجلا في
يا رجلا نضرب زيدا لانه تشبه المضاف طولا لوصفه بالجملة وهم لانه ان كان
نكرة فلا احتياج الى ان يقال نصبه للطول وان كان معرفة كيف يوصف بالجملة
وهي نكرة ومن هذا يعلم ضعف قول الفراء والكسائي يقال يا رجلا راكبا المعين
تشبيها بالمضاف وضعفه الحاجبي بانه يستلزم جواز لا رجلا راكبا قلت
في الالزام نظر اذ وصف اسم لا لا ينافي علة بنائه قيل اذا كان علة بنائه وقوعه
موقع المضمر فينبغي ان لا يبني المنادى الموصوف اذ المضمر لا يوصف كما لا يضاف فينبغي
ان يكون الطريف في يا زيد الظريف بالرفع خبر مبتدا وبالنصب منصوبا باعني مقدرا
كما هو مذهب الاصمعي فاجاب ابو علي بانه وقع موقع المضمر في بعض الصور فقد جعل
كالاسم المظهر الغائب فانهم قالوا يا تميم كلهم فلو كان تميم كالكاف من كلكم لم يرجع
اليه ضمير الغائب وقلت الفرق عندي ان المضمر مقتضى ذاته ان لا يعمل لانه لا يقتضي
شيئا اذ لم يتصل بالفعل بوجه ما اصلا ولم تقتض ذاته ان لا يوصف بل انما لا يوصف لان
ابهامه زال بحرف الخطاب وبمفسره المقدم عليه وقلت المراد بالتاكيد المعنوي اذ اللفظي
نحو يا زيد زيد حكمه حكم المتبوع حتى كانه هو ولو ذكره مع البدل والمعطوف غير الممتنع
دخول يا عليه لانتفى اللبس وانما قال المعطوف الممتنع دخول يا عليه ولم يقل المعرف باللام
لئلا يرد يا محمد والله فانه لا ينصب قال والخليل الى اخره اقول الرفع اكثر وقوعا

في التوابع المذكورة التجانس والنصب اقوى لئلا تشكل عاملها وهذا في غير العطف فان فيه تفصيلا تقف معرفته على معرفة الاعلام بالنسبة الى اللام وذلك عند المحققين على ثلثة انواع نوع يجوز دخولها عليه وهو كل صفة سمي شخص بها فان لم يكن فيها اللام يجوز دخولها فيها وان كانت فيها يجوز حذفها اذ صح قول العرب لاشخاص مسمون بحسن وحسين وعباس الحسن والحسين والعباس وبالعكس وقد صح في الحديث عن الحسن والحسين وعبد الله بن العباس وعن حسن وحسين وابن عباس ووجه ذلك انهم لما سموا بهذه الصفات ادخلوا اللام فيها لمحا للوصفية الاصلية كما جمعوها جمع الصفات فانه يجمع احمر وما به اذا كان علما على حمر واحامر وان كانت باللام يجوز حذفها لانها حالة التسمية مستغنى عنها وانما جاءت للمح معنى الصفة بخلاف الصفة الغالبة باللام كما سيأتي فانها مقصودة في اصلها للعهد فلزمت كما لزمت في الاصل وبخلاف الاسم اذا سمي شخص به باللام فانه مقصودة كجيم جعفر والا لم يؤت بها لانه تعذر فيه تقدير لمح وصف اصلي ونوع يمتنع دخولها فيه وهو كل اسم غير صفة وغير مصاحب للام كجعفر واسد اذا سمي بهما شخص اذ ليسا في اصلهما صفة ونوع تجب فيه اللام وهو كل اسم غلبت باللام صفة كالصعق واسما كالنجم ونحوه او سمي باللام من غير الصفات كالدبران والعيوق سواء عرف له اشتقاق او لا فان الدبران وان عرف له اشتقاق من الدبور فلم يستعمل وضعا اذ لم يقل رجل دبران اصلا والحق الحاجبي المصدر بالصفة في جميع احكامه في شرح المفصل اذ قد يوصف به نحو رجل صوم فالفضل كالحسن لا في اماليه ولا اشكال ان اللام سواء لزمت الكلمة او لا زائدة على بنية الكلمة اذ ليس اسم او له همزة وصل بعده لام الا وهي زائدة الا ان اللام في العباس افادت معنى وهو لمح الوصفية وفي الآن واللات لم تفد شيئا وقال سيبويه اللام انما لزمت في صفة غلبت كالثريا

فانها

فانها تصغير ثروى مونث ثروان وتروتها بانها ستة انجم ظاهرة في خلالها نجوم خفية فالسماك والدبران والعيوق غيرت عن لفظ السامك والدابر والعائق اذا صارت علما بالغلبة للفرق بينها وبين اجناسها التي يوصف بها كعمرو عن عامر وما لم يعرف اشتقاقه الحق بما عرف اشتقاقه كالبيت للكعبة اذ قد يجهل ما عرفه غيرنا ونظيره حكمهم بزيادة الالف والنون في عثمان حملا على سكران فالخليل وسيبويه يختاران في المعطوف المخصوص وهو الممتنع دخول يا عليه الرفع لانه منادى ثان في التحقيق لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نائب لا ادعو الا انه قام الواو واخواتها مقامه فكانه مذكور فينبغي ان يحرك حركة المنادى نفسه تنبيها على انه منادى كما حرك يا ايها الرجل بالضم تنبيها على انه المنادى بالحقيقة ولم يبن لان علة البناء وهي امكان وقوعه موقع المضمر مع ما يدل عليه وهو دخول يا لم يوجد فيه لان اللام تمنع دخوله بخلاف يا زيد وعمرو وابو عمرو والجرمي ويونس اختارا النصب لان المعطوف على المبني انما يجري على موضعه لا لفظه بدليل جاء هؤلاء وزيد والعشرة بتقدير عامل الرفع فيه كما مر وقرأ العامة يا جبال اوبي معه والطير بالنصب وقال المبرد ان كان المعطوف المعرف باللام كالحسن بمعنى اسما يصح نزع اللام عنه فالامر كما قال الخليل لانه قد صح تقدير دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام عنه فيقوى شبهه بيا زيد وعمرو فيحرك بحركة المنادى وان لم يكن المعطوف كالحسن بمعنى لا يصح تقدير نزعه عنه كالصعق فالقول كما قال ابو عمرو ولانه اذا لم يصح تقدير نزع اللام لم يصح تقدير دخول يا فيه فلا تقوى امر النداء فيه بالاستقلال فيتعين ان يجعل تبعا واذا جعل تبعا فالموضع اولى به حملا على توابع المبنيات والا لا تعسر تحقق عامله وقال الجزولي وغيره ما يجوز حذف اللام والعطف بلا اعادة يا وافق المبرد الخليل نحو الحرث والعباس لانه

[بلغ تقريرا اول؟]

حذف حرف اللام كالغلام

علم كزيد وبكر وانما دخله اللام لمحا للصفة ومالا يجوز كالغلام والرجل فانه يمتنع في يا زيد

والغلام يا زيد وغلام اذ لا يحذف يا من اسم الجنس وافق ابا عمرو وقال الفاضل

عبد القاهر اذا كان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ينبغي ان يمتنع يا زيد والحسن

كما امتنع يا الرجل فاجاب بانه انما امتنع يا الرجل لان اللام للعهد ولا يجامع الخطاب لان

العهد يكون لغايب بالنسبة الى المتكلم والمخاطب والمعطوف على المنادى ليس مخاطبا ولذا

اذا قلت انا ديك وزيدا لا يكون زيد مخاطبا فلا يجمع بين اثنين في الخطاب الا بلفظ

ولصد نحو انما فعلتما فاعترض عليه الحاجبي بان المعنى الذي جعل المعطوف عليه مخاطبا

ان وجد في المعطوف يكون مخاطبا وبقي الاعتراض والا لا يكون منادى فيمتنع عطفه

عليه والمفرد بخلافه وكما يخاطب اثنان بلفظ المضمر مخاطبان بلفظ المظهر نحو يا زيدان

وبلفظين نحو يا زيد وعمر فليصح يا زيد والرجل لان الرجل فيه مثل عمرو في يا زيد وعمرو

من حيث المعنى فاجاب الحاجبي بانه انما امتنع لاجتماع التعريفين فيجوز يا زيد والرجل

للفاصل فهو مثل يا ايها الرجل قلت عليه لانه اذا لم يوجد معنى الخطاب فيه لا يكون منادى

حتى يمتنع العطف فان المنادى هو المطلوب اقباله لا المخاطب كما مر والخطاب

يصح بلفظين ولكن يكون خطابين والفاصل انما يعتد به اذا قلنا بالانسحاب

فبقي جواب عبد القاهر صحيحا فان قيل اذا لم يكن المعطوف مخاطبا يلزم ان لا

يبنى عمرو في يا زيد وعمر قلت لا شك ان الاصل في النداء الخطاب ولا مانع في عمر فيجعل

في يا زيد والرجل وان قلنا بعدم الانسحاب لعدم الخطاب الموجب للابناء بيانها على

قولي كما مر فايدة انكان المعطوف عليه معربا فالمعطوف يعرب باعرابه الا اذا

خالف محله لفظه وهو المضاف اليه المصدر او اسم الفاعل والمفعول المضافين

الى معموليهما ونحوهما فانه يعرب التابع باعرابه وهو الفصيح ويجوز ان يعرب باعتبار محله

لضعف

لضعف العامل وعدم تغيير المعنى بخلاف خبر كان فانه لا يرفع تابعه لقوة عامله وبخلاف

خبرها واسم ليت فانها لا يرفع تابعهما لتغيير المعنى وان كان مبنيا فانما يعرب باعتبار

موضعه الا اذا كان عارضا بناؤه فانه يجوز ان يعرب بمحله حسب حركته اذا كان

منادى او مبنيا بلا الجنسية دون غيرهما فان في خمسة عشر يعسر محله لا غيره كان

في يا زيد والحسن يجوز الرفع والنصب وفي المعطوف على اسم لا نحو لا غلام لك ولا العباس

تعين الرفع فما الفرق قلت في رفع الحسن فرع فتمه الممكن تقديره لامكان دخول

يا عليه لامكان حذف اللام منه وهذا متعذر في والعباس اذ لو دخله لا لما انفتح بل يجب

الرفع والتكرير لانه معرفة فاذا باشره لا لا ينفتح فكيف ينصب اذا لم يباشره الحاقا به وفرعا

عليه فان قيل بني عمرو في يا زيد وعمرو ولم يبن ابن في لا اب وابن فما الفرق قلت

يا لكثرة استعماله فيحكم بحذفه وانقراره ولا لا يكثر كثرة يا فلا يحكم بحذفه واذا لم يوجد

لا فيه لا ملفوظا ولا محذوفا لا يتجه بناؤه ولا يمكن بناؤه بامتزاجه بلا التي قبل اب

للفصل بينهما وليلا يؤدي الى امتزاج اربع كلمات فاسد ليس علة البناء دخول يا

ولا وان علل بها في مجاري الكلام اذ رجل وزيد في يا رجلا ولا زيد في الدار ولا عمرو معرب

بل العلة الوقوع موقع المضمر وتضمن من مع وجود ما دل عليها اللزومية لها وهو يا ولا لات

الموت في قوله ارى الموت لا يسبق الموت شي واقع موقع المضمر والذنب في استغفر الله

الذنب متضمن لمن وان لم يكن الاصطلاحي لانه يجوز اظهاره مع انهما معربان فلفظهما

جزء علة بنائهما او هما مظنتان والحكم قد يضاف الى المظنة كاضافة القصر الى السفر

وان كانت العلة المشقة قال والمضاف ينصب اقول توابع المبني المضاف في الاربعة

المذكورة تنصب وامثلته يا زيد اخاورقا وكقوله ازيد اخاورقاء ان كنت ثائرا

فقد عرضت احناء حق فخاصم ورقاء حي من قيس والثائر طالب الدم اي ان طلبت

ثارك فقد امكنك والاحناء جمع حنو اي الجانب ويروى افناء وبا خالد نفسه وبا تميم كلهم وكلكم

الغائب

يجوز فيه الوجهان اما كلهم فباعتبار اللفظ اذ اللفظ الظاهر موضوع للغيبة نظير الغائب واما
كلكم فباعتبار المعنى لانه عرض له تخاطب ومثل لجتمع الاعتبارات في قوله
فيا ايها المهدى الخنا من كلامه كانك تضغو في ازارك خرنق الخرنق
ولد الارنب وخرنق امراة شاعرة وصفا اى صوت واعتبار المعنى اقوى لانه المقصود
واللفظ متوسل به اليه وانما جعل اقوى لانه اذا كان في حكم جزء وانت الذى فعل اولى من
انت الذى فعلت لان انت جزء مستقل فصار كالاجنبى من الذى فعل اى ليس الذى فعل
تابعا لانت ويا بشر صاحب عمرو ويا زيد وعبد الله وانما نصبن لان تابع المبنى المفرد
انما رفع لانسحاب حكم حرف النداء اى اثر حرف النداء عليه وحكمه في المفرد الضم فجعل اعرابه
رفعا لذلك اقول معناه انه لما شبه حركة المنادى المبنى بالاعراب وشبه حرف النداء بعامل
الاعراب وجعل موثرا في حركته لانها تحصل عند دخوله فيه كما مر سحب حكمه على تابعه المفرد
ليكون عاملا له ولصدق شبهه بعامل الاعراب وسحب حكمه على التابع اقتضى اعرابا في
التابع هو حركة البناء لو باشره هذا المقدر عمله فيه وليس هو الا الضم كما للمنادى المفرد
المباشر هو له فانه حركة البنائية فجعل حكمه اى اثره في التابع المفرد الضم ولا يمكن جعل
حكمه في التابع المضاف الفتح لان التابع المضاف لو قدر مباشرته بالياء ودخولها عليه لم
يكن الا منصوبا فلا وجه للرفع فيه قال والبدل الى مطلقا اقول البدل مطلقا
والمعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكم كل منهما حكم المنادى المستقل اى غير التابع مطلقا
حتى يكونا مبنيين اذا كانا مفردين وان كان متبوعاهما مضافين نحو يا ابا عبد الله زيد
ويا عبد الله وزيد وينصبان اذا كانا مضافين وان بنى متبوعاهما وانما جعل البدل
كالمنادى المستقل مطلقا لانه ان جعل في حكم تكرير العامل يكون حكمه حكم ما باشره يا وكانه
موجود فيه وانما يجعل في حكم تكرير العامل كسائر التوابع لكنه مقصود بالذكر ومتبوعه كالتوطية
له فاعطى حكم المقصود روى ما انشد رؤبة حين منعه نصر حاجب نصر بن سيار من الدخول اليه

وهو انى واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا بضم الثانى على التاكيد
او البدل ونصب الثالث على تقدير لم تنصرا او انصرنى نصرا وبنصبهما معا وكذا
جعل المعطوف غير ما ذكر حكم المستقل لانه مقصود وامكن تقديرها لزوال المانع
بل كالمذكور لان حرف العطف بمنزلتها لانه قائم مقامها ولانه مساو للاول في
المقصود فكرهوا ان لا يساويه في حكم المقصود فجعل كانه مستقل ولا فرق بين حروف
العطف نحو يا زيد وعمرو ويا زيد لا عمرو ويا زيد او عمرو بل يجب اذا كان المعطوف
نكرة محضة او مقصودة فالصحيح اتيان يا نحو يا زيد ويا رجلا او ويا رجل
اذ لو اسند اليه لم يكن بحذف على فصيح اذ العاطف تقوم مقامه والا فالاحسن
تركه نحو يا زيد وعمرو وجوز بعض نصب المعطوف الجائز دخول يا عليه نحو يا زيد
وعمرا حملا على ما لا يجوز دخوله عليه وعموم لفظه يقتضى ان يمتنع يا زيد العباس اذا
جعل العباس بدلا وهو الحق فاعلم بعلم ما ذكر ان تابع المنادى المعرب معرب
باعرابه مفردا نحو يا عبد الله الظريف ويا رجلا راكبا ومضافا الا اذا كان بدلا او عطفا
مفردين معرفتين نحو يا ابا زيد عمرو او وعمرو واذا وصف المضاف والمضاف اليه
فلبوت بصفة المضاف اليه اولا ثم بصفة المضاف نحو يا ذا المال الكثير الكريم
والا يلزم الفصل بين الجار ومجروره اذ العامل في الصفة عامل في موصوفها
قال في العلم الموصوف الى الكره اقول المنادى العلم المفرد اذا وصف يا بن او ابنة
مكبر مضاف الى علم وفي حكم اللقب والكنية نحو يا زيد بن عمرو ويا كرز بن قفة
او ابى زيد ويا هند ابنة بكر يجوز ان يضم ابقاء على اصله ولا اختيار ان يفتح
للطول وكثرة وقوع ابن وابنة صفة بين علمين وهم مولعون بتخفيف ما كثر
استعماله والفتحة اخف من الضمة فابدلت بها وفتحة المنادى فتحة البناء الوجود
مقتضى البناء وفتحة ابن نصبت كما كانت وقال الزمخشرى وقيل هو قول سيبويه

اتبع حركة الدال فتحة النون في يا زيد بن عمرو وشبهها بحركة عين امرء وابنم وهو
غريب لان الحق ان تتبع الصفة الموصوف لا الموصوف صفته وقول عبد القاهر
انهما فتحتا بناء لانهما صارا كالكلمة الواحدة كخمسة عشر وهم لان المقصود و
المفهوم من ابن الوصف بعد تمام المنادى واذا صغر ابن وابنة او ثني او جمع
نحو يا زيد بني عمرو ويا زيد وعمرو ابنا بكر او وصف بنت فالضم وكذا اذا
وصف غير العلم بهما او لم يضافا الى العلم نحو يا رجل ابن زيد ويا زيد ابن اخينا
وكذا اذا فصل نحو يا زيد الكريم ابن عمرو ومن لم يضم المنادى لا يحذف
التنوين من العلم اذا وصف بابن مضاف الى علم وتثبت الالف في الخط قال
واذا نودي المعرف باللام. اقول اذا نودي الاسم المعرف باللام اي الاسم الذي
فيه لا يدخله يا قال الحاجبي لانه للتعريف ايضا ويمتنع اجتماع آلتيه وعندي
لانه يحصل به التعريف فيمتنع لبقاء عملها وقيل اللام لتعريف العهد وهو للغايب
ويا لتعريف الحضور فبينهما تناف وانما يمتنع الجمع بين آلتي التعريف اذ لا يجمع حرفان
لمعنى ولذا جاز ان زيدا لقائم وامتنع ان لزيدا قائم وذلك لان الاتيان بالحرف
للايجاز في ذلك الموضع اذ هو نائب عن الفعل فان لا او جزء من اسنى ومقارنة ما هو بمعناه
اطناب فيه فجمعهما تناف ولانه لو جمعا نحو ما لا زيد او اهل زيد قايم فان كان
لعدمهما ابدا كزيادة ان في ما ان زيد قائم لا يكون مما نحن فيه اذ لا يكونان بمعنى
وكذا ان صار مجموعهما حرفا واحدا للنفي والاستفهام وان بقي كل منهما على
معناه الاصلي وليس الثاني تاكيدا للاول لا لفظيا ولا معنويا وهو ظاهر فيتعين
ان ينفي الاول نفي الخبر وهو اثبات عين ما نفي لان في ما لا زيد قائم وانه يستفهم
الاستفهام في اهل زيد قائم وهو ممتنع وغير مقصود من مسلتنا ولا يلزم ذلك
اذا فصل بينهما نحو ما كان زيد لم يقم لان لم نفي القيام عن ضمير زيد وما نفي كون

زيد

زيد غير قائم فلم ينف احدهما نفي الآخر حتى يلزم الاثبات لعين المنفي الذي
هو الممتنع واذا امتنع اجتماع حرفي النفي والاستفهام للفساد المذكور لم يجمع حرفان غيرهما
لمعنى ايضا وان لم يلزم محذور نحو ان لزيدا قائم اذ يجوز تاكيد المؤكد وما الرجل حملا على
ما امتنع لفظا عليهما اذا عرفت هذا فان قصد الى نداء ذي اللام جيء باسم مبهم ليصح صفته
بكل اسم وهو اي وجعل منادى في اللفظ فاصلا بينهما وجعل المقصود نداءه صفة له
فيحصل المقصود وينتفي المحذور فقيل يا ايها الرجل لا يوصل ويجاء بذي اذا اريد وصف
النكرة باسم الجنس وفي حكم اي هذا لانه مبهم الذات ايضا وان كان معين الوجود
ويصح صفة باغلب اسماء الذات لانه يقتضي ان يوصف باسم الجنس المعرف باللام لانه
مبهم الذات محتاج الى ما يبين ذاته وما وضع ليدل على الذات هو اسم الجنس وتعريفه
باللام لا غير والوصف بما يدل على المعنى وان كان هو الحق في النعت فرع معرفة الذات
واسم الاشارة لم يدل على الذات فنعته بما يدل على الذات احق مثل ميتة وصف
هنا باسم جنس معرف باللام مقصود به بيان الذات واي اشد ابهاما من هذا
ولذا لا يثنى ولا يجمع لان التثنية لا يصح الا بعد معرفة انضمام فرد من جنسه ومعرفته
لا يحصل الا بعد تميز كل فرد منه بما يختص به وتميز كل فرد لا يحصل الا بعد معرفة
حقيقته وما قوي ابهامه لا يعرف حقيقته فلا يمكن تثنيته ولا جمعه نعم لا يستعمل
الا مضافا لتقل ابهامه وقال بعض يجوز هذا ويجوز ان ينزع منه اللام ثم
يدخل يا عليه وفي الكتاب العزيز فيه ضعف لانه لعتبر للكلام من غير ضرورة قلت
لم لا يجوز هذا للاختصار وحصول التعريف بيا عند من جعله آلة التعريف وبالخطاب
عند غيره ويجوز ان يجمع بينهما فيقال يا ايهذا الرجل فيكون هذا بدلا من اي و
قال المالكي وكثر صفة وان كان منهما مثله كما يوصف ذو اللام بما فيه اللام ولا يتقدم
هذا الا ان ابا اكثر ابهاما والرجل صفة لاي في يا ايها الرجل وليس بدلا اذ لا يصلح

للمنادى ولذا لم يصح لفظا في حذفه لان ايا مقصود اذ يجوز حذفه بوجه ما ومتبوع
البدل يجوز حذفه بوجه ما في الكتاب العزيز ان الرجل عطف بيان وهو وهم
لانه يدل على معنى في اي وفي هذا ويجب ان يوصف اي بذي اللام اذا وقع منادى
دون هذا لانه اشد ابهاما ولانه انما جي باي في النداء وصلة الى نداء ذي اللام
وقد ينادى بهذا لا لذلك وقال المالكي هو مبهم لا يستعمل الا بصلة الا في الشرط
والاستفهام فاذا لم يوصل وصف ليبينه الصفة كما تبينه الصلة وفيه نظر
لانه قد يجي صفة ولما كان اي مضافا دائما من حيث انه جزء من كل وفي النداء
منعت عن الاضافة لان الصفة تبينه عوض حرف التنبيه عن المضاف اليه لفظا
كما عوض عنه ما في قوله تعالى ايا ما تدعوا وعوض ها في النداء لانه موضع التنبيه
وما في ايا ما تدعوا لان ما مبهمة في اصله فيوافق الشرط ويونث في نحو يا ايتها المرأة
ولا يثنى ولا يجمع كقوله يا ايها الراكبان السائران معا قولا لسنبس فلتقطع قوافها
لان التانيث لازم للمونث لا يفارقه والتثنية والجمع صفتان اضافيتان يحدثان
بانضمامه الى غيره والتزموا رفع الرجل وان وقعت صفة لمبني منصوب المحل لانه
المقصود اي صفة يمتنع حذفها فجعلوا اعرابه بحركة يستحقها لو باشره يا تنبيها
على انه المنادى بالحقيقة فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود لا يكون صفة لانها
لم تكن مقصودا قلت معنى قولنا ان الصفة غير مقصود انها غير مقصوده
بالنسبة الى متبوعه لا انها غير مقصوده اصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث
انه المنادى اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون يا داخلا فيه مقصود في الاصل والحقيقة
لانه مطلوب اقباله وينبغي ان يكون منادى الا انه منع دخول حرف النداء عليه اللام
فتوصل باي وجعل تابعا له وصار صفة له لا انه على معنى فيه فمن جهة انه مطلوب اقباله
اصلا وحقيقة مقصود ومن جهة دلالته على معنى في متبوعه صفة وغير مقصود بالنسبة

والا لزم

ولا يلزم من كونه غير مقصود بالنسبة جواز حذفه فان رجلا في يا ربه رجلا غير مقصود
بالنسبة مع انه لا يجوز حذفه لوقوع ابهام الهاء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة ومضافة
لانها توابع معرب مرفوع فلا يكون الا مرفوعه فيقول يا ايها الرجل ذو المال كما تقول جاءني
الرجل ذو المال فان قلت يجوز اعجبني ضرب زيد العاقل وان زيدا وعمرو قائم فلم لم يجز
تابع المعرب على لفظه قلت زيد في المثالين كانه مرفوع لانه يصير مرفوعا بادنى تغيير
وهو قطع الاضافة وحذف ان ومعناه باق على ما كان مرفوعا بخلاف الرجل في يا ايها
الرجل فانه وان سلم انه منصوب الاصل بانه كان مفعولا به لكنه لا يكاد يصير منصوبا الا بتغيير
عنه بتغييرات كثيرة من حذف وفصل واقامة يا والرجل مقام ادعو والكاف وغيرها
ومعنا لو كان مفعولا خبري والان انشائي فظهر الفرق واجاز المازني وحده
نصب الرجل قياسا على يا زيد العاقل وهو ضعيف للفرق ولا مستشهد له وقال الاخفش
رفعه على انه خبر مبتدا محذوف والجملة صلة لاي تقديره يا من هو الرجل اي يا من هو
الرجل وقال لانه موصول الا اذا وقع شرطا او استفهاما وهو ممنوع مع انه لو كان موصولا
لبني لانه لشبه المضاف للطول بصلته وان جي بهذا وصلة الى نداء ذي اللام يلزم رفع
صفته كالصفة اي وان لم يجي بهذا للوصلة جاز نصب صفته وقوله يا صاح يا ذا الضامر
العنس والرحل والاقتاب والحلس العنس الناقة الشديدة ورواه الكوفيون
بجر الضامر ليستقيم جر الرحل عطفا عليه اذ لو رفع يكون الرحل عطفا على العنس وهو
لا يوصف بالضمور فيكون ذا بمعنى صاحب وروى البصريون بالرفع عاطفين الرحل
على العنس اذ المراد بالضامر الذي ضعف وبلي تجوزا او يكون تقديره والمتغير الرحل
فيدل عليه الضامر لانه من جنسه وهو مثل علفتها تبنا وماء باردا ورفع الضامر
مع انه مضاف ولو باشره يا نصب لان الاضافة غير محضة او لانه بالحقيقة صفة لذي
لام مفرد دال على الذات مرفوع وصف لذا لان صفته كذلك فتقديره يا ذا الرجل

علة قوله ورفع الضامر

الضاحر العبس ويجوز في عطف بيان هذا الرفع والنصب نحو يا هذا زيد وزيدا
لانه غير مقصود اذ غير ذي اللام لو كان مقصودا لدخله يا قال وقالوا يا الله
خاصة اقول جمعوا بين يا واللام في هذه اللفظة دون غيرها فقال الزمخشري
لان اللام لازم الكلمة مع انه بدل عن همزة آلِهٰ كما حذف همزة أناس وجعل
اللام بدلا منه فقيل الناس ولذا لم يجمعا ولم يمتنع الاناس قال الحاجبي معناه
ان اصله الاله فنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة فصار اللِاه
فسكن اللام الاولى وادغم في الثانية فصار الله ثم فخم تعظيما قلت فلا يجوز
يا النجم لانه لم يصر بدلا عن شيء ولا يا اليم مخفف الاليم لانه لم يلزم ولو قال
فصار بذلك كجزء الكلمة مع انه طول بزيادة التفخيم فكرهوا زيادة اي
لحسن اذ لا يسمى ما نقل اليه حركة اصلي بدلا ولانه لو كان بدلا لجاز يا الحمر للمسمى
بالاحمر اذا خفف والاولى ان نقال كثر الذكر فيه اكثر من غيره لانه دال على رب كل شيء
ومتوجه كل سوال ورغبة فترك الوصلة تخفيفا او انهم كرهوا ان يطلقوا اسما مبهما
او مشارا اليه على اسم الله تعالى لانه ربما يوتى بهما للتحقير من جعلا له كقول الزوج
حاكيا قول زوجته حين راته يطحن بالرحى لضيفانه فاستنكفته تقول ودقت
نحرها بيمينها ابعلي هذا بالرحى المتقاعس والقعس ضد الحدب ولم يمنع يا
ايها الله ويا هذا الله لانهم لا يطلقون الاسم عليه تعالى من غير اذن ولم يجئ
اذن في ايها او هذا الله تعالى وقال المالكي الله علم الاله جامع لمعاني اسماء الحسنى
ما علم وما لم يعلم ولذا نقالسة كل اسم من اسمائه تعالى سوى الله اسم من اسماء الله تعالى
ولا تعالى ذلك فيه واللام قارن وضعه وليس اصله الاله لاختلافهما لفظا لانه
اجوف في الظاهر والظاهر لا يعدل عنه دون دليل والاله مهموز الفاء صحيح
العين في الظاهر فيمتنع رد احدهما الى الاخر وكذا معنى لان الله خاص بربنا

تعالى

تعالى في الجاهلية والاسلام ومد لوله جميع معاني الاسماء الحسنى ومدلول الاله ليس الا
المعبود هذا ولزوم حذف الهمزة المبتدا بها لم يوجد في كلامهم نعم قد يحذف
فاء الفعل للتشاكل او التشابه فانه حذف من عدة لتشاكل يعد ومن رقة لمعنى ورق
لشبه بعدة ولولا انها لمعنى ورق لحكم بان محذوفه اللام كشفة ولثة
وليس الناس اصله اناس لانه من النوس والاناس من الانس فمادتاهما
مختلفان كاوقية من اوق ومهوا الثقل ووقية والقول بنقل حركة الى اللام
ثم حذفه ابعد لان نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم لم يوجد ايضا ولانه خلو
عن الفائدة لان اللام تسكن بعده وتدغم ولان الواجب حذفه على طريق القياس
حكمه حكم الثابت ولذا عد فاصلا ولم يدغم ابو عمرو في قوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام
فالمحذوف تخفيفا اولى بان يقدر ثابتا واصلا فينبغي ان لا يدغم في الله ولذا اذا بني
مثل غدودن من وال قيل وولي بتصدير الواوين من غير قلب الاولى همزة
لا نفصالهما بالهمزة المحذوفة تقديرا اذا اصله اوا او أل وقول من زعم ان اللام عوض
عن الهمزة باطل لحذفهما معا في لاه ابوك بمعنى لله ابوك والعوض لا يحذف وكذا
قالوا لهي ابوك اصله لله فحذفوا اللامين وقدموا الهاء وسكنوها فانقلبت الالف
ياء وعلم منه انها اصلها لعودها اليها وانما فتحت لبناء الكلمة فلهي مجرور المحل باللام
الجارة المحذوفة ومما مرفوعا المحل بالخبر لابوك وقول ابي علي ان بناءه لتضمن التعريف
ايضا باطل لما ذكرت ان اللام زائدة مع التسمية مستغنى عن معناها بالعلمية فلا تتضمنه
اذا حذف وانما بناؤه لتضمنه معنى التعجب قلت اللام المحذوفة منه للتعجب وان سلم
ان لم يكن للتعجب حرف فيقدر كالاسم الاشارة على ما يأتي وانما سكن الهاء المتقدمة
لانه في موضع العين التي كانت ساكنة وانا اقول حين قلت ان تعريف المنادى
بالاشارة والمواجهة اردت بهما اشارة ومواجهة حسية فلا يعرف الله بالنداء لانه تعالى

مطلب لم يوجد في كلامهم حذف الهمزة المبتدأ بها

اصل لاه ابوك ولي ابوك الله ابوك

ليس مواجها ولا مشارا اليه حسّا بل عقلا فلا ينافى اللام نداء، فلا ضرورة الى جعل وضعه
علما وان صار علما فبالغلبة وقربه من الاله معنى ولفظا دل على انه اصله ولا امتناع فى
اختصاصه بربنا الجامع للاسماء الحسنى ولاختصاصه بكثرة استعمال لم يوجد فى غيره
اختص بتغيرات لم يوجد فى غيره ولم يبن لانه لا يشبه كاف الخطاب لان اصله
للخطاب الحسى ولا يلزم منه جواز يا الرحمن ونحوه لان صفاته تعالى او هو تعالى
باعتبار صفاته من الرحمة والرزق حاضرة مشار اليها حسّا فايده صارت همزة
الله مع يا للقطع تنبيها على خروج الكلمة عن اصلها كان الفعل اذا سمى به تقطع همزته
التى للوصل ولا يدخل يا على النجم وكل ما لزمه اللام واجاز الكوفيون يا الرجل ونحوه قياسا
على يا الله وعلى قوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى وعلى قوله
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبا الشرا قلت انما جاز يا الله لما مر وانما
جاز ما التى لان اللام زايدة فيه وانما جاز يا الغلامان للضرورة وقال الحالكى تقديره
يا ايها الغلامان فحذف الموصوف قلت فيلزم جواز يا الرجل على تقدير يا ايها
الرجل فايده اللهم يستعمل على ثلثة انحاء، لحدها للنداء المحض وهو ظاهر
والثانى للايذان بندرة المستثنى كقول الحريرى اللهم الا ان تقدنا ر الجوع كانه
نادى تعالى مستعينا دفعه منه او حصوله له الثالث ليدل على تيقن المجيب فى الجواب
المقترن هو به كقولك لمن قال ازيد قائم اللهم نعم او اللهم لا كانه ينادى تعالى
مستشهدا على ما قال من الجواب قالوا لما لم يكن بد من ندائه تعالى بلفظ الله تعالى
عوضوا الميم المشددة فى اخره عن يا لئلا يجتمع بين حرفى التعريف ورد عليه انه
لا نسلم ان يا للتعريف ولئن سلم فانه لدلالته على النداء والميم فيه ايضا دال عليه
فتكون للتعريف فيلزم المحذور وهو الجمع بين آلتى التعريف فى كلمة والاولى
ان تعالى ارادوا ان لا يتقدم شئ على اسمه تعالى الخاص تعظيما له فاخروا حرف النداء

فان اجتمع اذا سمى به تصير همزته للقطع كهمزة اصطبل

اللهم تستعمل على ثلاثة انحاء

بتلك

بتلك بميمين لئلا يظن ان المنادى محذوف بعده وانما قلب يا ميما لانه اخر كلمة الخطاب
نحو ذلكم وغلامكم والمنادى فى حكم الخطاب وانما قلب بميمين لان ما هو الاصل فى النداء
وهو يا على حرفين فجمعهما فى قوله انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهم للضرورة
قال البصريون اللهم دعاء الله تعالى بجميع اسمائه اذ الميم يشعر بالجمع كما فى عليهم وقال
الكوفيون اصله الله امنا بخير اى اقصدنا فخفف وصار اللهم وهو ضعيف اذ لو كان كذلك لجاز
يا اللهم ولجاز اللهم واغفر لنا بالواو ولكان اللهم امنا بخير تكرارا وقال سيبويه هذا
الاسم لا يوصف لانه اختص بالنداء مثل يا هناه ويا فل وقلت لانه صار ككلمة الخطاب
بالحاق الميم اخره وما بعده فى نحو قوله تعالى اللهم مالك الملك وقل اللهم فاطر السموات بدل
وقال سيبويه نداء ثان فايدة لغوى اى لحتص بالنداء قالوا لانه للوصلة الى نداء
ذى اللام فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا غيرهما الا انه لما دل على اختصاص النداء بما بعده
قد ينقل لاختصاص المتكلم بما ذكره نحو انا افعل كذى ايها الرجل ونحن نفعل كذى
ايها القوم واللهم اغفر لنا ايتها العصابة معناه انا افعل كذى متخصصا من بين الرجال
ونحن نفعل كذى متخصصين من بين الاقوام واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين
العصائب لتقاربهما اذ فى النداء اختصاص وينقل باب الى باب لاشتراكهما فى معنى كثير
فان ما هو للاستفهام مع التسوية ينقل الى باب التسوية كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون واذ لم يقصد به النداء يمنع ان يظهر حرفه فلا يقال انا افعل
كذا يا ايها الرجل ولا يوصف فلا يقال انا افعل ايها الرجل الكريم وفى الكتاب العزيز
لئلا يزيد التغيير ولا يستعمل الا عينا المتكلم فلا يقال انت تقول كذى ايها الرجل وزيد
يفعل ايها الرجل قلت لانه لا يتحقق الاختصاص فى الغائب وفى المخاطب يمكن حمله
على النداء واما امكن حمله حقيقة لا يحمل مجازا كما اذا قال لزوجته انت على كظهر امى
واراد به الطلاق فانه يحمل على الظهار وقلما يقصد الى اختصاص المخاطب فيقال بك الله

مطلب ان ما بعد اللهم فى القرآن بدل او منادى ثان

هذا فى مذهب الشافعى واما عندنا فهو يحمل على الطلاق

نرجوا الفضلَ وسبحانك الله العظيمَ على تقدير اعني ولم يفرق ابن يعيش بين المتكلم والمخاطب
وقال تقول في المخاطب انتم تفعلون ايها القوم ويجي الاختصاص للمتكلم وقال ابن
البا مستعلق بجى
يعيش وللمخاطب بخمسة الفاظ غير ايّ وايّة منصوبة بفعل لم يجر اظهاره وليس شي
فيها منادى في الاصل لانه لم ينصب المفرد والفعل اذكر او اعني وهو بنون ومعشر واهل
وآل والعرب قال صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة ومنع رفع
معاشر لان غرضه صلى الله عليه تعريف عدم الميراث لا تعريف انهم معاشر الانبياء
واما العربَ او معشر بقرى الضيف ونحن آلَ قريش نكرم وفي الحديث سلمان
منا اهلَ البيت ومن انواع الاختصاص كل وصف يقع بعد اسم مشهور ايضا حد اذا
وقع وصف بعد اسم فان لم يكن الاسم مشهورا عند المخاطب بالوصف نحو جاء زيد الكريم
وتمد زيودا وكان مشهورا به ولكن الوصف ليس وصف مدح ولا ذم ولا ترحم
نحو جاء زيد البزاز لم يجز نصبه على الاختصاص بل يجب ان يعرب باعرابه وان كان الاسم
مشهورا او الوصف للمدح نحو الحمد لله الحميدَ وللذم نحو تابني زيد الفاسق او الترحم
نحو جاء زيدٌ المسكينَ يجوز ان يعرب باعراب الاسم وصفا له وان ينصب على المدح
والذم والترحم بتقدير اذكر او اعني وان رفع على انه خبر مبتدأ محذوف
وقال الجزولي اذا اعلم السامع اتصاف المنعوت بوصف او ذكرت ما يستلزمه كما
اذا قلت مررت برجل عالم فانه يستفيد من علمه بكونه عالما انه حي ومكرم فلك اذا ذكرته
ان تتبعه نعتا له وان تقطعه نصبا او رفعا الا ان الاكثر انما يقطع اذا كان مدحا
او ذما والمخصوص في هذا الباب لا بد وان يتقدم ذكره فان العرب في قولهم
نحن العربَ اقرى الناس هو نحن ثم قال الحاجبي ما نقل عن باب الى باب فاعرابه
على حسب ما كان قبل النقل الا ترى ان اكرم بزيد وان كان الان للتعجب نقاله
فعل الامر وهنا اي في باب الاختصاص ما اختص بالنداء اعرابه على ما كان منادى

فاى

فاي في انا افعل كذى ايها الرجل منادى مفرد مبني والرجل صفته كما في المنادى
الحقيقي وما ثنا في النداء اعرابه على ما تقتضيه في نفسه لانه لم ينقل عن النداء نحو نحن
العربَ اقرى الناس والحمد لله الحميد وبلا ولا يجوز الامران نحو انا معشرَ العرب
لكون اعرابه باعتبار نفسه اولى اذ الاصل عدم النقل انتهى كلامه ولم يذكر ان له محلا
من الاعراب ام لا ونقدر شي معه ام لا وقال سعيد ان ايها الرجل مبتدأ محذوف
الخبر او خبر محذوف المبتدأ وتقديره الرجل المراد والمراد الرجل ليس بشي وذكر عز الدين
ان ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك انا او
انا ذلك وموضع الجملة النصب على الحال وانا اقول ايها موصوف بالرجل في انا افعل
كذى ايها الرجل واسم مركب فلا بد له من اعراب وليس جزاء من الملفوظ قبله حتى
يعرب على حسبه فلا بد من مقدر وجعله مبتدأ او خبرا بعيد لغرابة عن اصله فلا بد
ان يقال بقي لفظه على ما كان قبل النقل ولا يمكن ان يقال محله نصب بادعو لانه لم يتوجه نادى
فتعين ان يقال محله نصب باعني مقدرا وموضع الجملة نصب على الحال وكذى كل منصوب
على الاختصاص وهو ظاهر قول الزمخشري وغيره لانهم قالوا معناه افعل كذى متخصصا
من بين الرجال ومتخصصا حال فكذى ما في تقديره وما نقل عن باب الى باب وان
لم يبق لفظه على ما كان لا يمنع ان يطرا له محل من الاعراب فان قولك اقمت ام
قعدت صار محله رفعا على الابتداء ومن المنصوب على الترحم قول شعثاء في قوله
فاوى وما مرصدا حافظا به ابن الدجا لاطيا كالطحال مفيدا معيدا لاكل
القنيص ذا فاقة ملحما للعيال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعال مستترا اوردها للعيز ومنصوبه للانث وابن الدجا الصايد و
الدجية بيته ولاطيا اي ملتصقا الصائد بالارض كالطحال بالجنب حتى لا يراه الصيد

وشعناج شعثا، وهي مراة لا تسرح شعرها ولا تدهنه ومشتر مفيدا لمعنى مستفيدا ومعيدا ولاطيا ويأوي لابن الدجى اي اعتادا اكل لحم الصيد واعطي عياله لغافته ثم جعل نسوته ضربين ضربا عطلا وضربا اسوأ حالا منها وهي الشعث واراد ان نفصح عنه لينثر تحم عليه فنصبه باضمار اعني فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانهم انما يغيرون عن التبعية وينصبون على الاختصاص اذا اختص بذكره صفة وهذا يصلح لا ستدلال على ان المنصوب على الاختصاص يصح ان يكون نكرة قال ويكفي مثل ياتيم تيم عدي النصب والضم اقول يعني في تيم الاول اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني على البدل او عطف بيان اما النصب فعلى وجهين احدهما ان يكون تيم الاول مضافا الى عدي المذكور فيكون تيم الثاني مقحما بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا للمضاف والتاكيد اللفظي يلتي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عن حاله بخلاف المعنوي نحو ضربت انت نفسك زيدا او ضربت زيدا انت نفسك افنعني زيادة انت في ما قبله فيجب نصبهما وهو مذهب سيبويه في الاخفش وشبهاه بقوله يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا فان اللام زايدة بين المضاف والمضاف اليه والا لقال بؤسا للحرب لانه تشبه الاضافة حينئذ ويقولون لا اباك فانه لو لم يكن مضافا لما نصب بالالف قلت عليه فيه ضعف لانه يلزم حذف التنوين من الثاني من غير سبب اذا كان منصوبا وثانيهما ان كلا منهما مضاف وحذف المضاف اليه من احدهما استغناء عنه بالاخر وبقيت احكام الاضافة فيه نحو على نصف وربع درهم فالظاهر انه حذف المضاف اليه من الثاني وتيم الاول مضاف الى عدي المذكور فصار يا تيم عدي تيم فبقي تيم الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم يكن فيه اللام بالتنوين او الاضافة فاجري عدي وعوض لفظا عن عدي

المحذوف

المحذوف من الثاني وتيم تيم الاول بما بعده وهو تيم عدي اذ لو حذف من الاول لكان المتاخر لفظا ومعنى دالا على المتقدم والعقل يقتضي عكسه فان قيل في قولك زيد وعمرو قائم المحذوف خبر الاول في الفرق قلت الفرق ان العقل يقتضي ان يكون الدال متقدما على المحذوف فيكون المحذوف من الثاني الا ان بقاء تيم الثاني في غير تام الجائي الى تاخير عدي ولو كان المحذوف من زيد قائم وعمرو قائم قائم الثاني لبقي الكلام على اصله وهو زيد قائم وعمرو اذ لا شيء فيه يلجي الى تاخير قائم وايضا لو كان المحذوف من زيد وعمرو قائم قائم الاخير ثم اخر الباقي يلزم تاخير جزء من جملة الى الغير وهو بعيد جدا وفي تيم تيم عدي التاخير في جملة واحدة فلا بعد وقيل وهو ما ذكره الحاجبي في شرحه انه حذف من الاول اذ لو عكس يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والتقديم والتاخير اجيب ان الفصل والتقديم اذا كانا لاستقامة الكلام لا يمتنعان قال الحاجبي لما حذف النون من ذراعين في قوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد لاضافته الى الاسد ثم حذف استغناء عنه بالمذكور اخرا مع اختلاف المضافين وهما ذراعي وجبهة فما نحن فيه اولى لاتفاق المضافين ايضا قلت لا نسلم ان اصله كما ذكرت بل على ما اخترنا يكون اصله بين ذراعي الاسد وجبهته فحذف الهاء لغرض الاسد ليتم جبهة به قال جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر يحرض قوم عمر بن لجا على عمر معناه ان لم تمنعوه من هجو اياي فانا اهجوكم واوقعكم في شدة وعدي اخو تيم فاضافه اليه لزيادة شهرته عند العرب وقال الجوهري لا ابا لكم كلمة مدح وقال الميداني كلمة شتم وجفاء ومثله يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل المخاطب زيد بن ارقم اضيف الى اليعملات لقوة علمه بسوقها وبحداها وكانت عادته النزول عنها وحداءه اياها

اذا دخل الليل فاتحر النزول عنها ذات ليلة حتى ذهب اكثر الليل فامره خادمه بالنزول
وذبلت اى سرلت قال والمضاف الى ياء الكثره اقول يجوز في المضاف
الى الياء سواء كان منادى او غيره اثبات الياء مفتوحة وهو الاصل لانها مضمر
على حرف قابل للحركة ولم يستثقل بها فتحرك ككاف الضمير وتاء الضمير فان بناء الاسم
على حرف ساكن لجحاف به وبتعد عن اصله اذ اصله ثلثه احرف بخلاف الف الضمير
نحو ضربا لانه لا تقبل الحركة وواوه نحو ضربوا فانه يستثقل بالحركة فانهم قالوا رايت
القاضى ولم يقولوا رايت القلنسو فان قيل يقولون لن يدعو قلت الافعال
محمل على الاسماء وكلامنا في الاسماء ويجوز سكونها تخفيفا وهو الاكثر ولاجل
ان المنادى كثر استعماله اختير حذف المضاف اليه اذا كان ياء لان ما قبله غير
اى كسر فيدل عليه ولذا امتنع حذفه من نحو يا مصطفاى وغيره من المضمرات لم تغير
ما قبله ولا يكون ثمه شيء دال عليه وواو ضربوا فاعلا فلا يحذف وان غير ما قبله
والاولى انها تشبه التنوين سكونا وتحركا وحذفا للساكنين احيانا ولحوقا
بالآخر دائما والتنوين يحذف من المنادى فكذا الياء وقد يخفف بقلب كسر ما قبله
فتحة وقلبها الفا كما قيل في دعى دعا وفي باقية باقاة في لغة طي قال تعالى
يا اسفا على يوسف و يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ويلحقه الهاء في الوقف
لبيان الالف وجوز يونس حذف الالف وابقاء ما قبلها مفتوحا كقول
يا لهف من عرفاء ذات فليلة وقد جاء يا رب ويا غلام بضم الآخر بعد حذف
الياء ووجهه انه بعد حذف الياء شابه المفرد فحرك بحركته وهو في اسماء
تغلب عليها الاضافة ومنه قراءة رب السجن احب الى ويدل على نية الاضافة
في الاسماء انه لولم ينوها لكان من قبيل حذف يا من نحو يا رجل الذى هو شاذ وان
نويها كان من حذف يا من يا غلام زيد الذى هو كثير وقال المالكى حذف ياء اضيف اليه

المنادى

المنادى اكثر من ثبوتها ساكنة وهو اكثر من ثبوتها متحركة وبقاء الالف اكثر من حذفها
وابقاء الفتحة دليلا عليها وقال ابن السراج اذا ناديت المشتق المضاف الى الياء
نحو ضارب فان قصدت بها الاضافة المعنوية فهو مثل يا غلام في اثبات الياء وحذفها
والا فلا يجوز حذفها ولا قلبها الفا لانه حينئذ يكون الاضافة في نية الانفصال فكون
الياء كاسم مستقل لا كالتنوين قال المالكى اذا اخر المضاف الى ياء المتكلم ياء
مشددة كبنى قيل فيه يا بنى لا غير فالكسرة على حذف ياء المتكلم والفتح على ما
قبلها الفا ثم حذفها او على حذف الثانية وادغام الاول في ياء الاضافة والتاء في
يا ابت ويا امت تاء التانيث عوضت عن الياء عند البصريين للتوسع وقلنا انها
تاء التانيث لانها تقلب هاء في الوقف كقوله يا ابتا ويا ابه حيث الا ترقبه
وقلنا انها عوض لانها لو لم يكن عوضا عنها لجاز جمعهما كما جاز يا صاحبى
ووجهه انه حذف الياء من يا ابى ويا امى لدلالة الكسرة عليها ثم دخلها
التاء اما في يا امت فظاهر لانه مونث واما في يا اب فلمعنى المبالغة كراوية و
علامة وجعلت عوضا عن الياء فكسر التاء على الاكثر لتناسب الحرف المبدل
منه وقد تفتح لان الفتحة حركة المبدل منه وقال الكوفيون ان التاء للتانيث
والياء مقدرة بعدها فرد بانه لو كان الياء مقدرة بعدها لما انقلبت في الوقف
هاء لتوسطها حينئذ ويجوز يا ابتى اذ لا يجمع العوض مع المعوض ويجوز يا ابتا
قال المالكى هى الالف اللاحقة لغير المنادى البعيد او الاستغاثة وهو ضعيف
اذ قد يستعمل لغيرهما بل انما قيل يا ابتا بناء على ان العوضين كمعوضهما فان
صاحب الجبر يجب عليه التيمم والمسح وهما العوضان للغسل ولا يجب على
احد الغسل والتيمم ولا يحذف الياء اذا اضيف اليها ما اضيف اليه المنادى
نحو يا غلام غلامى لانه لم يكثر ولانه يحذف شبها بالتنوين وهى انما يحذف

من المنادى وحذفه في نحو زيد بن عمرو وعندي لا نصلح لان نقاس عليه الا من
يا ابن أُمّي ويا ابن عمي لكثرتهما ولانهما بمعنى يا اخي وما قرب فيجوز حذف الياء
منهما وابقاء كسرة ما قبلهما ويجوز قلب الياء الفا وابقاها وبجوز قلبها و
حذفها قال الجزولي وقرى يا ابن ام ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح
وقال المالكي يجب حذفها او قلبها الفا وحذفها الا ضرورة كقوله
يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلّيتني لدهر شديد وكقوله
يا بنت عما لا تلومي واهجعي وانما حذفت بعد قلبها الفا لزياده استثقالها
فبولغ بتخفيفهما او لان صورتهما صورة مركب اذ مدلول كل منهما كانه شي
واحد فحرك بحركة المركب تشبيها لهما به قال الحاجبي ولم يجعلا مركبا اي كلمة
واحدة لمعنى لغ وقرب لانه يلزم بناؤهما من غير ضرورة ولانا قاطعون
بان حركة يا ابن امّ مثل حركة يا ابن امي وحركته اعراب فكذى له وقال انما
بنيا بادي بدي وايدي سبا لسكون اليا ولين علم انهما جعلا
كلمة ومزجا فليس هنا ما يوجب بناء الثاني اصلا وقال العزى بني الاسمان
لخمسة عشر فليس لهم ولا لهم موضع من الاعراب وقد خص بالنداء اسماء لا يستعمل
في غيره اللهم الا ضرورة منه قولهم يا فل ويا فلة في فلان وفلانة وليسا
مرخمين في الاقل يا فلا وفلان بل خففا بالحذف كدم ومنه يا ملأم
ويا لؤمان ويا ملأمان بمعنى يا عظيم اللؤم ويا مكرمان بمعنى يا عظيم
الكرم ويا نومان اي يا كثير النوم ومنه ما عدل الى فُعَل في ذم يا غُدَر
ويا فُسَق واعدل الى فَعالِ في ذم النساء نحو يا خباث ويا لكاع
والامر كنزال وهو من الثلاثي قياسي وهذا النوع مبني على الكسر ومنه
في نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة وقلما تقع الاسماء في غير النداء

ضرورة

ضرورة كقوله في لجة امسك فلانا عن فل اي خذه عنه واللجة كثرة الاصوات
قال ترخيم المنادى بجاير اقول الترخيم لغة الحذف والتليين ورخم صوته
اي رققه وكلام رخيم اي ضعيف قال ذو الرمة لها بشر مثل الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر يصفها بلين الكلام هراء اذا قال الخنا وهر الكلام
اذا كثر فيه الخطا ومنطق هراء واصطلاحا حذف آخر الاسم لمجرد التخفيف
فيخرج يد ودم وست لانه لم يحذف آخرهما وكذى يا قاض لان الضمة المحذوفة منه
لم يكن جزا منه ضمنا لانه حذف آخره وكذى قاض وعصا لان المحذوف
منهما للاعلال وكذى اب ويد ودم لانه كثر استعمالها واواخرها حروف
علة ان سكنت يتعذر اعرابها وهو مطلوب وان حركت يتعذر لحركتها فحذفت
فحذفها ليظهر الاعراب ولنوع من الاعلال والحق بها ست وفم لان الها تشبه
الالف خفاء ومخرجا والحق بحرف العلة حكما فحذف واذا حذف واصله سدس
وانما حذف فرارا عن باب سلس وهذا قليل جدا مع ان الحاء تثقل لانه حلقي
فالتخفيف الذي يحذف به الحرف والحركة اما راجع الى ذلك الحرف كعصا و
قاض وهو الاعلال الحقيقي وهو مطرد لكثرة وقوعها واما الى الكلمة التي
هو فيها كالمنادى المرخم وهو الحذف لمجرد التخفيف واما اليهما كيد ودم
ولشبه به ست وفم وهو الذي يقال له نوع من الاعلال واما الى النطق بالحرف
وبغيره بسهولة وهو الادغام واما الى الطول كسفرج وهو ملحق بالثاني واما اليه
والى اجتماع حروف العلة كغطى واستحى وهو ملحق بالاول وهذا الترخيم في
المنادى جائز اذا وجد الشرايط لكثرة استعماله فخفف بحذف آخره وفي غير
المنادى ضرورة اذا كان الاسم مما يجوز نداؤه كقوله الا اضحت حبالكم رماما
واضحت منك شاسعة اماما اي انقطع الوصل بينه وبين امامة لحدوث الفراق

الترخيم

والشاسعة البعيدة فلا يرخم المعرف باللام مطلقا لانه لا يصح للنداء ولم يجز المبرد في غير المنادى الترخيم الا على لغة يا حار بالضم وانشد البيت وما عهدي كعهدك يا اماما والظاهر انه لا يلغي رواية باخرى فان قيل يرخم عند الاخر فانه نقل عن العرب يا مسلمة اقبل في مسلمة اجيب انه رخم اولا ثم اقحم فيه التاء وقد يطلق الترخيم على حذف الزوائد عند ارادة التصغير كقولك في اسود سويد وشرط الترخيم في المنادى ان لا يكون مضافا لتعذر الترخيم فيه لان المضاف والمضاف اليه اتحدا معنى في كثير من المواضع واختلفا لفظا لان لكل منهما اعراب فلا يرخم المضاف لانه وسط الاسم اذ المضاف اليه جزء من حيث المعنى ولا المضاف اليه لانه اسم مستقل من حيث اللفظ اذ له اعراب مغاير لاعراب المضاف فليس بمنادى ولا في حكمه بان يكون جزءا منه بل هو اسم مستقل لفظا او لفظا ومعنى فروعي في كل جزء مقتضاه فيه ولا يلزم على هذا امتناع ترخيم معدي كرب لان امتزاج شطريه اقوى من امتزاج المضاف والمضاف اليه اذ لهما اعراب ولهذا انك تقول جاء في معدي كرب برفع الباء فلم يستقل الشطر الثاني لا لفظا ولا معنى فاستحق ان يرخم فظهر الفرق بينهما بمعنى مناسب لترخيم شطر الثاني في معدي كرب وهو انه جزء من حيث اللفظ والمعنى ولترك ترخيم المضاف اليه ولانه لم يؤثر في المضاف ولا في المضاف اليه النداء فلا يثبت فيهما لعدم وهو الترخيم بخلاف المركب فانه اثر فيه النداء وبخلاف يا حذام فانه يرخم لانه لولا بناؤه قبل النداء لبني بالنداء فاثر فيه النداء تقديرا ولذا يرفع صفتها نحو يا حذام الكريمة وحكم مضارع المضاف حكمه فلا يرخم مثل يا ضاربا زيدا وان جعل علما وما جاء من ترخيم المضاف اليه فللضرورة قال ولا مستغاثا لانه مطلوب فيه رفع الصوت به وتطويله والجؤار به ولذا زيد فيه المفتوح واستغاثه وما

قصد

قصد منه تطويله حذف شيء منه مناقض له ولذا لا يرخم مندوب لان المقصود اشتهاره ولذا زاد في اخره الف وترخيمه اخفاء له فمنافيا قال ولا جملة لان الجملة اذا سمي بها يحكى على صور اعراب اجزائها الاصلية في انفصال كل كلمة عن الاخرى باعتبار اللفظ وان تتحد جميع اجزائها باعتبار المعنى فكل جزء من الجملة مع الاخر كالمضاف مع المضاف اليه في الاتحاد معنى والانفصال لفظا اي اعرابا اصليا فلا يرخم الجملة وتحقيقه ان كل اسم مركب جعل علما يحكى بعد التسمية حكم قبلها اعرابا وبناء ما لم يمنع مانع لان الغرض الاكثري من التسمية فهم اتصاف المسمى بما ينبئ عنه المركب والجملة انما تدل على معناها بمفرداتها وبهيئتها المخصوصة فيجب ان يبنى اذ لو اعربت لغيرت لفظا ولو غيرت لفظا لما فهم معناها الاصلي منها علما فيبطل فائدة التسمية بالجملة واذا لم تغير لفظ الجملة اذا جعل علما بالاعراب مع انه اهم فبالترخيم اولى ولعلم انا بالمركب عن المفردات منذ ونحوه لو جعل علما لاحرب وبقولي اعرابا وبناء عن التذكير والتانيث والفرق انه لم تغير لفظ المركب المجعول بهما بل لفظ فعل اسند هو اليه وبقوله ما لم يمنع مانع عن خمسة عشر اذا جعل علما فانه يصير معربا على وجه لزوال تضمن الحرف الموجب للبناء فانه المانع عن بنائه والحق ان الاشياء موانع وجعل عدم الموانع شرائط سهوا وبيانه ان المانع اما للسبب وهو الوصف الوجودي المخل بحكمة السبب مثلا ملك النصاب سبب الزكوة لحكمة سد الخلة فالدين مانع له لانه يوجب خلة الدائن واما للحكم وهو الوصف الوجودي المستلزم لحكمة تقتضي نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب كالابوة المانعة للقصاص مثلا القتل العمد العدوان سبب للقصاص وحكمته الزجر لكن الابوة من حيث ان الاب سبب لوجود ولده فيستلزم لعدم مطلقا مقتضية عدم القصاص اذ قتل الاب به نافى لعدم ... فكذا النداء سبب للترخيم حكمة التخفيف والمستغاثة والندبة

من حيث انهما موضعا الزيادة فنسلم ان الطول مقتضى عدم الترخيم اذا الطول
يمنع القصر وكذا الاضافة والجملة حيث وجب بقاؤهما على ما كانا لتفهم اتصاف مسماهما
بما يسان عنه مقتضيان عدم الترخيم لان الترخيم تغيير والتغيير يشاء في فهم اتصاف
المسمى بما بني عنه المركب ولذا لا يرخم المندوب لانه موضع الزيادة قال ويكون
اما علما اى وشرطه ان يكون علما لان نداء العلم كثير فناسب التخفيف فعدم كونه
علما محل لمطلوبية التخفيف اذ التخفيف لما يقل غير مطلوب ولانه لما غير
بالنقل واختصاصه لشخص يلائمه الترخيم اذ الاعلال يونس بالاعلال ولذا جاء
حيوة وموهب علمين غير معتل واشترط كونه زائدا على ثلثة لعرف اذ لو رخم
الثلاثي لادى الى جعل الاسم على بناء ليس بموجود في ابنية اسمائهم بسبب الترخيم
الذي هو تخفيف مجرد لا اعلال اى التحيم لعرجان استحسانى مطلوب به مجرد
تخفيف فلا يرتكب البنا الممتنع لامر جائز ولو كان الترخيم اعلالا لكان مطردا
ولصبا ولجاز ارتكابه اذ يجوز ارتكاب الامر الممتنع للامر الواجب الا ترى انه
لا يجوز التنحنح الحرام للجهر المستحب ويجوز لتعذر القراءة الواجبة ولا سيما
على لغة من يجعل اسما برأسه فانه تقول في يا عمر يا عم فيكون اسما برأسه على حرفين وهو
غير موجود في ابنية الاسماء فان قيل يوجد كثيرا في المبنيات والمنادى المفرد
مبني فيجوز ان يكون ثنائيا قلت بناؤه عارض فهو في حكم المعرب ولذا تعرب
توابعه على لفظه ولان وزن يا عم فع وليس لنحو هو ومذ وزن قال
والمبنا التانيث اى شرطه اما العلم المذكور او تاء التانيث وان لم يكن علما فانه
تقام مقام العلمية لانها ناسب التخفيف لفظا لثقلها لزيادتها على بنية الكلمة
فهو كالشطر الثاني من المركب وكذا معنى اذا التانيث بالتاء يكثر كثرة العلم والكثرة
لانه يفصل العلم ايضا فلا ترخم يا طالق لعدم التاء لفظا ولا يا حمراء وياحبلى

لغلة

لغلة وقوع الاول التانيث ولم يشترط مع التاء الزيادة على الثلثة لان التاء التانيث ابدا
زائدة فلا يختل بحذفها بنية الكلمة بخلاف غيرها فانه اصلية او كالاصلي ولا يحذف
مع التاء حرف آخر قبلها وان كان حرف مدة والاسم اكثر من اربعة نحو سلحفاة لانها
كثاني شطري المركب وشذ قول العجاج اتك يا معاوِ يا ابن الافضل وقال سيبويه
رخم مرتين قال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري
اى يا جارية لا تستنكري على ملازمتي حلس بعيري ولا تعجبي منه فان عذري
واضح وهو ان سيري عليه فعذيري اى عذري مبتدا ما بعده خبره او مفعول
لا تستنكري وما بعده بدل منه وكقولهم يا شا ارجني بزجرها عن السرح
اى اقيمي والراجن المحبوسة للعلف وهذا على لغة يا حار بالكسر وعلى لغة
يا حار بالضم يجب رد الهاء فيقال يا شاه اذ لم يوجد اسم ثنائي ثانيه حرف مد فاذا
احتيج الى حرف آخر يرد الى اصلها كما في شويهة وكثر نداء صاحب لانه صار
اسما فهو كالعلم مع ان الانسان لا يخلو عنه في اكثر احواله فرخم في قوله يا صاح
الربع انه كاعلم ان الانسان
يا ذا الضامر العنس البت وفي عشره واجاز الفراء والكوفيون ترخيم الثلاثي نحو جيره
المتحرك الوسط اذ لا دليل لهم عليه ولا يصح ان يقاس على يد لانه انما يصار اليه
لعلة لم توجد هنا فقولهم حركة الوسط كالحرف الرابع بدليل جمزى ومنع
صرف سقر ضعيف لانه يستلزم حذف حرفين لان حركة الوسط تصير
اخرا ومعرضا للزوال خصوصا على لغة يا ثمي مع انه لا نقل لهم فيه وقال الفراء
يحذف من نحو سعيد وليس حرفان وان الياء للاطلاق في قوله تنكرت منا
بعد معرفة لمى وبعد التصابي والشباب المكرم وهو تحكم ولو قال
انما يرخم المنادى المبني في النداء اذا كان علما زائدا او فيه تاء التانيث لكان اولى
لانه اوجز قال واكثر الحذف ما كان ان اول الخذف من ما حذف منه

في الترخيم حرفان وما حذف منه حرف وما حذف منه كلمة فقال يحذف حرفان في موضعين
الاول ان يكون في آخر المنادى زيادتان في حكم الواحدة قال الجاجرمي يعني انهما اجتلبتا اي
جمعتا وزيدتا معا في اصلهما التانيث او الذكر او النسبة فيحذفان معا في الترخيم
لانهما نزلا منزلة الزيادة الواحدة كتاء طلحة واحترز به عن الاذياء وآخره كجعفر وعمار
فيه زيادة واحدة كزرقم وعماقيه زيادتان لكن لم تزادا معا كالوجه زرقم على زراقم
ثم اشبع كسرة القاف حتى تصير زراقيم فان الياء لم تزد مع الميم بل بعده وعما فيه زيادتان
لمعنى لعصبصب او لمعنيين كقائمتا اذا جعل تاء التانيث والف علامة التثنيه
او احديهما لمعنى دون الاخرى كعفرى فان الف التانيث ولا معنى لنونه فانه يحذف في الجميع حرف
واحد وانما قال في اصلهما اي جعل ما هما فيه علما وقابلا للترخيم تنبيها على انهما حالة العلمية
لا تعتدان معنى فان الياءين في بصري على الابد لان على معنى وغد صحراء ما زاد تاء
في حكم واحد بحكم التغليب يعني ان الف زيد لمد الصوت وهمزته للتانيث لانها المبدلة
من الف التي كانت للتانيث لكن هذه الف لغة حكم الهمزة وغلب حكم الهمزة على حتى يقال
انهما للتانيث فيحذفان معا في الترخيم وعد وا نحو مسلمين ومسلمون وهندات
من هذا القسم فيحذف حرفان لا نحو بنون فانه لا يحذف الا نونه لانه حذف منه
لامه وجبر بالواو وجبر له ولئلا يبقى على حرفين والثاني ان يكون آخره حرف
صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة لانه اذا حذف الحرف الصحيح فحرف العلة
الزائدة اولى فلا يحذف اكثر من حرفين لئلا يكثر الحذف فيبقى المنتهى على
اقل من ثلثه ويعني بالمدة حرف مد زائد حركة ما قبلها من جنسها كمنصور وعمار
ومسكين فاذا رخمت قيل يا منص ويا مسك ويا عم فلا يحذف الف مختار
ولا يا مستقيم لئلا يلزم الاجحاف بحذف كثرة الاصلي ولا يا غشير ولا واو
قنور لتقويهما بالحركة فشبهتا الاصلي ولا واو فرعون ويا غرنيق طائر طويل العنق

لشبهها

لشبههما الاصلي بفتح ما قبلهما ولا يحذف من نحو ثمود الا حرف واحد اذ لو حذف المدة
معه بقي على حرفين فلو سمي بمصطفون فان جعل من القسم الاول يحذف حرفان والا
فالنون لا غير واذا رخم المنادى على ثلثة احرف وما قبل آخره ساكن يحذف الفراء منه
على اللغة الكبرى حرفين ويقول يا عمر وثم وبن في هرقل وثمود وبنون علما
وقال لئلا يشبه الحرف نحو نعم فضعف بان المحذوف اذا كان كالملفوظ لا يكون
الساكن آخر الكلمة فلا يشبه الحرف ولو قال يحذف حرفان في كل كلمة ما قبل آخره مدة
وهو اكثر من اربعة لدخل فيه القسمان المذكوران واستغنى عنهما الا انه عدل عنه ليعلم اختلاف
علة حذف حرفين وتفصيل احكام الترخيم الواقع في كلامهم مما يحذف منه حرفان قال
وان كان مركبا اي ما يحذف منه الكلمة الاخيرة هو مركب لا يكون مضافا ولا جملة لما مر من امتناع
الترخيم فيهما وانما حذف الاخيرة من المركب لانها لحقت الاولى بعد تمام بنيتها فاشبهت
بتاء التانيث لفظا وثقلا فحذفت لجريها مجراها ولانها كالحرف الاخير من الكلمة بدليل
الحاق علامة التثنيه والجمع بعدها نحو معديكربان ومعديكربون فيقال في بخت نصر يا
سيبويه ومعديكرب يا بخت وسيب ومعدي قال وان كان غيره اي غير مركب فحرف واحد
اقول لانه لم يوجد ما يحذف لاجله اكثر من حرف اي الاصل ان لا يحذف اكثر من واحد
وحذف الزائد انما كان لعارض من كون آخره زيادتين في حكم واحدة ونحوه فينبغي ان يبقاء
قال وهو في حكم الثابت على الاكثر اقول اي المحذوف بالترخيم حكمه حكم الباقي على الاكثر
في اللغة لان المحذوف مرادا اي معلوم اذ قصد العامل من يا حار يا حارث واذا كان
في حكم الموجود معنى يجب ان يكون في حكم لفظا فالاولى بقاء ما قبله على ما كان سكونا
وحركة نحو يا هرق ويا حار في هرقل وحارث لانه ادل على المحذوف كما في المعتل
المحذوف منه حرف نحو لم يغزو جاني قاض فيقال يا حار ويا ثمو وما كرو في يا حارث
وثمود وكروان قال يا حار لا ارعش منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

دوى بكسر الراء وضمها وقد تجعل الباقي اسما برأسه كأنه يتم بالباقي ويجعل المحذوف نسيا
ووجهه انه يتمم من الباقي ما يتمم قبل الحذف من تمام الحروف فيقال في ثمود ثمي لا ثمو
وفي ترقوة ترقي اذ ليس في المتمكن في آخره واو وقبلها ضمة الا نحو مسلمون واذا وقع شيء
كذلك وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء ولذا تقال في جمع دلو ادلي وكان اصله ادلو
وفي يا حارث يا حار بالضم لان المحذوف لا للاعلال الحقيقي كالمعدوم بدليل انه اعرب
يد ودم وغطي لفظا لما كان حذفه للتخفيف وان كان فيه شائبة الاعلال كما مر ولو حذف
للاعلال الحقيقي بقي الباقي على حاله بدليل عصا وقاض فانه يمنع الاعراب على الصاد والضاد
وبهذا التقرير يزول التناقض الواقع في كلام الحاجبي فانه قال في شرح المفصل يمتنع يا عم
اذ لا يكون المتمكن على حرفين وليس هذا كيد ودم لانه انما صار كذلك لنوع من الاعلال
وقال في شرح الكافية انما حذف من يد ودم تخفيفا لا اعلالا فهذا اي كون الحذف لما مر
في يد ودم ونحوهما وجها ودليلا معلوما من لغتهم مستقرا مستعملا وجب اعراب البقية
لفظا مقوي جعل المنادى المرخم اسما برأسه لان الحذف كذلك مع شائبة الاعلال
اذا كان كذلك فالحذف لمجرد التخفيف اولى بان يكون كذلك فعلى جعله اسما برأسه تقول في يا حارث
يا حار بالضم لانه يكون مضموما لو كان اسما مستقلا وتقول في يا ثمود ثمي لما مر آنفا وفي
يا كروان بعد حذف الالف والنون تقى آخره واو متحركا مفتوحا ما قبلها وحكم امثاله
ان تقلب الفا وفي فرعون وسنور يا فرعا وسنا اذ تضم الواو فيقلب الفا وفي شاة
يا شاء لما مر وتقول في شية ودية يا وشي ويا ودي لان الواو لازم والعين
مكسورة فيتحرك كذلك والاخفش يقول بسكونه ردا الى اصله واذا رخم حولايا حذف الالف
فبقي ياء متطرفة بعد ألف زائد وقياس مثلها ان تقلب همزة ككساء ورداء فيقال
يا حولاء بضم الهمزة ولو رخم علاوة وعباية لقلت على الكثير علاو وعباي
وعلى القليل علاء وعباء بالهمزة المضمومة واذا رخم قاضون لقلب يا قاضي

على

على اللغتين اما على الثانية فظاهر واما على الاولى فقالوا عليها ان الياء اصله الثبوت
وانما حذفت لعارض لفظي وهو وجود الواو فلما حذف الواو زال موجب حذفها
فترد كما ترد الواو والالف المحذوفتان في يعد وعزت ويخشى القوم في يوعد
وغزت ويخشى زيد وانما قال عارض لفظي اذ العارض المعنوي ليس كذلك فان التاء
يحذف من ربعة اذا عرض له اطلاقه على المؤنث ثم لا يعاد اذا جعل علما لمذكر فاورد
عليه انه اذا رخم محمر ينبغي ان يكسر الراء او يفتح لانه اصلها وسكنت لعارض وهو
الادغام فاذا رخم زال الادغام الموجب لسكونها وهم لا يقولون الا يا محمر باسكان
الراء الا الفراء فانه يحركها فاجاب الفارسي بان يا رقاض يثبت في مواضع كثيرة
نحو رأيت قاضيا وقاضية والقاضي وقلما يزول العارض ولام محمر الاولى لم يثبت
حركتها لا كسرا ولا غيره بوجه ما فكأنه لم يتحرك اصلا أقول تعليل الفارسي ينتقض
بترخيم نحو يا رادّ وقال رضي فانه لما وجب تحريك الدال للالف قبلها وجب كسرها على
اللغة الكثيرة باتفاقهم وبترخيم محاب فانه لما وجب تحريك الباء الساكنة فتح في
المفعول وكسر في الفاعل وهذا يدل على وجوب اعتبار الحركة الاصلية للمدغم فان قلت
لو قيل بعدم رد الياء لم يبعد واليه ذهب الحاجبي كما لم يرد الواو في قوله تعالى
لم يكن الذين كفروا ولا الالف في خف الله مع زوال موجب حذفهما العارض وهو
سكون النون والفاء قلت سكونهما باق حكما لبقاء موجبه بخلاف يا قاضي
مرخم قاضون فان سبب حذفه وهو وجود الواو لم يبق وكذا تقول في اعلون
مرخما يا اعلى على اللغتين مسئلة اختلف في اسماء اعلام الامراة فقال سيبويه في آخره
زيادتان في حكم واحدة كحمراء واصله وسماء ومن الملحقة من الوساحة فراعي اصلا
وثبوت الاعلام اكثرها صفات في الاصل لكن لو رخم مخالفة اصل لغير حرف وهو انه
لا تقلب الواو المفردة في الاول همزة الا ما شذ من اناة ولعد وقال غيره كغيره حرف صحيح

قبل مدة كعماد وهو جمع اسم وعلى هذا لو سمي به فذكر لصرف نظرا على الاصل الاخر لكن لزمه
مخالفة الاصل الاول والظاهر ما ذهب اليه سيبويه لانهم راعوا المعنى دون اللفظ اذا
تعارضا الا ترى انهم حكموا على عنسل وهي الناقة السريعة بانه من عسل اذا اسرع وان
لزم مخالفة ان النون لم تزد ثانية وانه ليس لنا فنعل وعلى محبب علما انه
من الحب وان لزم الاظهار الشاذ ولانه الاصل واذا رخمت يا مسلمتان ويا خمسة
عشر وقفت بالهاء على اللغتين لان الحركة عارضة واذا رخمت يا اثنا عشر قلت
يا اثن واثني لان عشر بمنزلة النون معاملة وبناء فتسقط الالف قبل قلت
القياس ان لا يحذف الف اثنان في الترخيم مع نونه اذ لم يزادا معا المعنى لانهما ليسا للتثنية
وليس مدة قبل حرف صحيح حتى يحذف معه لانه اصلي بدل من الياء التي هي لام الكلمة
فليس كالف سرحان علما ولا كالف عمران ومن قال يا اثني عشر وهم الكوفيون لانه
يشبه المضاف قال في ترخيمه يا اثني على الكثرة واثنا على القلة قد مت قال
المالكي اذا رخم مسلمة يجب فتح ميمه لئلا يشتبه بالمذكر ولو جعلت علما ثم رخمت
جاز الضم لعدم اللبس ولو رخم حبلوي وجب بقاء الواو مكسورة اذ لو قلبت
الفا يلزم في كلامهم فعلى الفه منقلبة وهي منتفية فيه واذا رخم طيلسان يجب
بقاء فتحة السين اذ لو ضم لكان اسما بابه وزنه فيعل غير اجوف وليس في
كلامهم فيعل الا اجوف كسيد وان كثر فيعل كضيغم قال الحاجبي الصحيح جوازه
اذ لا يعتبر الزنة بل جرى التصرف على قياسهم فانه قيل في ترخيم سدوس وعنفوان
يا سدي وعنفي وليسا من ابنيتهم فللمالكي ان يقول سدي مثل ندي وحمي لفظا
وان يمنع عنفي كما منع حبلى في حبلوي واذا رخم اسحار علما وهو بقلة فتح الراء
لانه لما اضطر الى تحريكه للساكنين ولا حظ له في الحركة بخلاف راد ونحوه فتح لان الفتحة
حركة اقرب متحرك وهو الحاء اليه وجوز الكسر وتعالى في ترخيم شاة يا شا على الكثرى ويا شاه

حل

على القلتين اصلها يا شاهه فيرد الى اصلها كما في شويهة قال وقد استعملوا صيغة النداء
في المندوب اولا الندبة والندب لغة من ندبة الميت اذا بكيت عليه وعددت محاسنه
واصله من ندب به اذا احثه كان الحزن يحث النادب على مد الصوت باسم الميت ودعا
الناس الى التفجع معه ومنه المندوب شرعا لانه يدعو الى فعله ونوعي الميت وان لم يحث
اصلا لو لم المنادي وتحيره لشدة حزنه كمخاطبة الرسوم وكدعاء المستغاث به وان
كان بحيث لا يسمع وفائدة التفجيع واثر النادب عنه وليساعد عليه فيخف عليه المصيبة
والاولى بالندبة النساء لضعفهن عن تحمل المصيبة قال ابو تمام خلقنا رجالا للتجلد والأسى
وتلك الغواني للبكا والمآتم والمندوب يساوي المنادي في الاختصاص وهو رفع الصوت
باسمه والتوجه اليه دون غيره لا للعجب بل ليدل على انه عزيز عند النادب ولم يرض
ولم يدع عن موته لعظمه عنده فاستعمل صيغة فيه مجازا فبني المفرد على ما يرفع به
نحو وازيد ووازيدان ونصب المضاف وشبهه نحو واعبد الله وحكم توابعه في الاعراب
والبناء حكم توابعه لانه كثر ان يحمل العرب بابا على باب على اختلافهما بالحقيقة اذا
اشتركا في امر عام عندا من الالتباس كورود الخبر بصيغة الانشاء وبالعكس
كما تر مفصلا وكذا المنادى قولك ايها الرجل للنداء ثم استعمل انا افعل كذا
ايها الرجل للاختصاص دون النداء اذ لا ينادي الشخص نفسه وقولهم سواء
علي اقمت ام قعدت الهمزة فيه مع ام اصله للتسوية مع الاستفهام ثم استعملا
لغير الاستفهام اذا وجد فيه معنى التسوية كما في هذا المثال والمندوب وهو
المتفجع عليه بيا او وا وانما خص بهما لانه لا يدخله سواهما من حروف
النداء فصلحا للتمييز وانما جعل وا من حروف المندوب لان المندوب لما
شبه بالمنادى وصار كشعبة منه ادخل فيه اشهر حروف النداء وهي يا لانه
اوسع مجالا لانه للقرب والبعيد بخلاف ايا وهيا ولانها دمعناه بخلاف

بلغ

من اللبس فاختص بواو حكم المندوب في اعرابه اذا كان مضافا او مشبها به صح

اى والهمزة لحسنها للتشبيه به وانه كشعبه منه ثم ارادوا ان يكون له حرف يختص به
امنا وفي بنائه اذا كان مفردا حكم المنادى لانه لما حمل على لفظه حمل عليه في تفاصيله
تكميلا للشبه وسيزيد المندوب حكما وهو ان المختار ان يلحق المندوب حرف مدة
لتطول الصوت به فيكون اظهر للغرض وهو التفجيع واظهار اسم المندوب و
اختير الالف لانه افصح في المد من اختيها الزيادة مدة وعدم معارضتها فانها قال الحاجبي
او لانها اخف و زيادتها اكثر فاذا لم يلحق به الف فالاولى ان يندب بوا ليعلم اندادب
وقيل يجب الفتح ما يلا يشتبه ولا يلحق الالف المضاف لئلا يلزم الفصل بينه وبين
المضاف اليه وندبة بعض اسم بل يلحق المضاف اليه نحو واعبد الملكاه واجاز ابن
السراج واعبد الملكيه محافظة للاعراب فان كان المضاف اليه منونا فسيبويه
يحذف تنوينه لانه تعاقبه كياء زناديق لتاء زنادقة ويفتح آخره للالف نحو يا غلام
زيداه واجاز الفراء واوجب الكوفيون فتح التنوين للالف او كسره وقلب
الالف ياء نحو يا غلامَ زيدِناه وزيد نيه قال وان خفت اللبس قلت يا غلامكيه
اقول قلب يعدل الى غير الالف اعلم ان آخر المندوب ان كان متحركا بحركة اعرابية
فلا يلحقه الا الالف نحو وازيدا ووا عبد المطلباه بخلاف مدة الانكار والتذكير
فانه من جنس حركة الآخر ليطابق آخر كلام المنكر والمتذكر لغير المسموع نحو اعبدُ
المطلبيه وان كان متحركا بحركة البناء تبعها مدة من جنسها نحو وا حذاميه و
وا امير المؤمنيناه ووا غلامكيه للمخاطبة ووا غلامكوه للجمع وانما فعل ذلك
لئلا يشتبه المؤنث بالمذكر في واغلامكيه والجمع بالمثنى في واعبد المصطفوناه
وعبد المصطفينيه ثم حمل عليه ما حركته للبناء وان لم يلتبس ولو كان ساكنا مده
نحو موسى واضربه علما قال الحاجبي استغنى به عن مدة الندبة لحصول مد
الصوت به وقال المالكي والعربي يحذف للساكنين بعد مجيء مده الندبة وهذا كالخلاف

ونون

ونون نصرنا في اهي نون الاعراب او نون الوقاية فيقول في اضربني وا اضربيه وفي غلامه
وغلامكم اظهرت الواو او قدرته واغلامهوه واغلامكوه لان الواو المقدرة
مرادة ولذا قيل غلامكم اليوم بالضم فعلم منه ان سبب واو واغلامكوه هذا لا
للفرق بين الجمع والمثنى كما قاله الحاجبي ولهذا وا في غلامي باسكان الياء
او غلامياه لان اصلها الفتح مذو وجعل المبرد واغلاماه بحذف الياء للساكنين
وجوزوا واغلاميه اما بناء على ان اصله السكون واما على ان السكون العارض
في هذا الباب كالاصلي لانك تقول في مثنى علما وامثناه ولا يرد الالف الى اصلها و
في المثنى يرد نحو المثنيان لان الف التثنية لازمة فلها فضل وان كان ساكنا غير مدة
كاضربْ اذا كان علما لحقه الالف نحو واضرباه واذا وقف على ما آخره الف
متفق عليه نحو زيدا او مختلف فيه نحو واموسا لحقه هاء السكت لتبين به الالف
لانها حرف خفي فالوقف عليه يزيدها خفاء وفي حكمها اختاها ويبنيها الكوفيون
وقفا ووصلا فاذا وصلت وقلت وازيدا ذا الفضل حذف الهاء لان
ما بعدها يبينها فان كان ما بعدها ساكن نحو وازيدا العالم او هو منقوصو دا
نحو وامثناه ذا الفصل لم يعلم الحق به الف الندبة ام لا ولا يلحق الالف
صفة المندوب لان الصفة جيء بها بعد تمام الموصوف اى بعد كماله بحمله ما يحتاج
اليه فكأنه يعني ان الصفة ليست من جملته ولذا يستقل الموصوف بالدلالة مع
الذهول عن صفته وانما هي اسم خارج عنه جيء بها لا لاتمامه بل لتوضيحه بخلاف
المضاف اليه فانه كالدال من زيد اذ جعل هو والمضاف دالا على المسمى بجملته
ولذا لو قطع لعد ما على الاخر لم يفهم المعنى قال الجزولي ويلحق لغير ما لشبه المضاف
اليه نحو واضاربا زيداه فان قيل منار بالنكره فلا يندب عليه قلت قد
يعرف بها اذا قصد به معين ولا نغير وقال يونس اذا الحق المضاف اليه فالحاق
بالصفة اولى لانها الموصوف بالحقيقة ولذا يتبعه في عشرة اشياء ولقولهم

وَاجُمِعَتِي الشامِيتَيْناهْ والجاجم الدُوس ندبُ على السيرس وقال العرى
الجمه القدح ندب على قدحين صاعانه واستدل الخليل بانه لو جاز وازيد
الظريفاه للحقت علامة الندبة ما ليس بمندوب لان الصفة ليست من تتمة الموصوف
كما مر فليجز جاني زيد الطويلاه قلت انما جوز يونس لحوقها صفة المندوب
لكونها صفة المندوب ولا يلزم منه لحوقها صفة غيره قال ولا يندب الا المعروف
اقول اراد بالمعروف المشهور المعلوم علما كزيد او صفة غالبة كالصعق او غيرهما
ليعرف السامع المندوب فيعذره في تفجعه لان الندبة للاعلام بالمتفجع عليه واقامة
العذر بالبكاء او لعدمها وهو لا يحصل بغير معروف فيمتنع وامن لا تغنيني
امره فان التفجيع عليه مناقض لغرضك فلا تعذر فلا يندب النكرة ولا المبهم
وان كان معرفة نحو وارجلا وواهذا ووامن في الدار فان الموصول لم يعرفه
الا من يعرف صلته لان تخصيصه بها وكثيرا منها لا يعرفها السامع فيمتنع وامن اكرم
الضيوفاه واجازه الكوفيون لقول العرب وامن حفر بئر زمزماه اجيب
انه بمنزلة واعبد المطلباه اذ شاع واشتهر ان حافره هو قال ويجوز حذف
حرف النداء اقول حذف حرف النداء جائز للتخفيف فان التخفيف اكثر طلبا فيما هو
اكثر استعمالا الا من اسم الجنس نحو يا رجل قال الحاجبي المراد به كل نكرة قبل النداء يصح
تعريفها اي باللام قلت يخرج عنه يا زيد ويا غلام هذا لانه معرفة قبل ندائه ويا ايها
الرجل ويا غلام رجل لان اللام لا يدخلها فيجوز حذف الحرف عنها وانما امتنع
حذفه عن يا رجل قال الحاجبي لان اصله ان ينادى بيا ايها الرجل لان اسم الجنس الاصل
في تعريفه ان يكون باللام على ما تقدم في قوله ولذا نوعي المعرف باللام فلما حذف اللام
استغناء عنها بيا سقط ايها لزوال موجبه فلو حذف يا ايضا اجتمع وجوه من الحذف
فيختل الكلام وكذا يمتنع حذفه من النكرة الشائعة نحو يا رجلا لانه لو حذف حرفه
لالتبس بغيره من المفاعيل وكذا من اسم الاشارة فان اصل يا هذا يا ايهذا كراهة

لاجتماع

اجتماع التعريفين ثم حذف ايها اما لانه قد راحتلاف تعريفين او لزوال تعريف الاشارة
عند دخول يا فانه استغناء عنه بيا فبقي يا هذا فلو حذف يا لكثر الحذف وقيل لان
يا لما صار عوضا عن اللام واللام لا يحذف عند انفراده فكذا لا يحذف ما نزل
منزلته ولا يجري هذا في يا زيد لان تعريفه باق فلم يصر يا عوضا عنه فيجري في يا
هذا لان الاصح ان تعريفه زال وقيل لو لم يكن الاصل ما ذكرنا يكون اي زائدا في يا
ايها هذا ونحوه وزيادة الاسم على خلاف الاصل وقلت انما يكون الاصل في اسم الجنس
ان ينادى بيا ايها الرجل اذا كان يا للتعريف ولم يكن تعريف المنادى اذا كان
اسم الجنس بالمواجهة وقد مر ان تعريف يا رجل عندهم بيا وعندي بالمواجهة وكذا
اذا جاز اجتماع التعريفين المختلفين وانتفاء تعريف الاشارة لم يكن اصل يا هذا
يا ايهذا بل يكون يا هذا هو الاصل ولو جاز زوال تعريف العلمية عند بعض لكان يا زيد
عندهم مثل يا رجل فيمتنع زيد ومع هذا فان ذلك قول من جعل تعريف يا رجل بيا اما
من جعل اداته بالمواجهة فيقول انما حذف الحرف للتخفيف وهو حيث كثر او طال
فلا يحذف من اسم الجنس والاشارة لانتفائهما فيهما ويحذف من العلم لانه اكثر نداء
ومن المضاف لطوله بلازم وهو المضاف اليه بخلاف يا رجل الظريف ولان المنادى
المضاف اكثره علام لجان الباقي عليه ومن يا ايها الرجل لطوله بالصفة اللازمة بخلاف
يا هذا الرجل فان صفته غير لازم وكذا يحذف من المشبه بالمضاف العلم جملة نحو
يا تأبط شرا او لا نحو يا ثلاثة وثلاثين وان لم يكن علما نحو يا طالعا جبلا يحتمل
ان يحذف لطوله وان لا يحذف لانه اسم جنس كيا رجل قال ولا عن المستغاث
والمندوب لان معناهما اي المراد منهما من الاستغاثة وطلب انقاذه من الضر واظهار
الجؤار والتفجع لتعذر تناسب تكثير حروفهما لان المدلول كلما كان اهم كان المحافظة
على اللفظ وطلب خصوصيته اشد ولذا جوزوا زيادة الالف على لفظهما ليكون قرينة

للمقصود منهما وكان مضايما لما في حذف شيء منهما ولذا لم يرخما كما تقدم فان ما هو موضع الزيادة
ساف له الحذف كما ان موضع الحذف ساف له الزيادة ولذا امتنع مكة ارادة كامرؤ وشذ اصبح
ليل واله او لا امراة طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا عند النساء لئن عرفته فانما قالت
اصبحي يا فتى فقال الا فرجعت الى خطاب الليل قائلة اصبح ليل كانها تستعطفه لتضجرها
فصار مثلا في شدة طلب الشيء وكذى شذ افتد مخنوق وهو صار مثلا على حض
تخلص النفس من الشدة وكذى اطرق كرى ان النعامة في القرى وهو مثل لمن تكلم
بحضرة من هو اولى منه به لان الكروان يخاف من النعام وقيل مثل لمن يليق به الانقياد
اي اخفض عنقك لتصادفك ما هو اكبر منك قد اصطيد وهو في القرية والكروان
ذكر الحبارى وهو طائر طويل العنق قال الا انه ليس خص حذف يا بهذه الالفاظ
مع شذوذه لاجرائها مجرى الامثال قلت الامثال قبل ان تصير مثلا ومشهورا تغير
كثيرا التحريف فتغيير ويشتهر قال وقد يحذف المنادى اقول لقيام قرينة جوازا
لانه مفعول به والمفعول به يحذف جوازا لقرينة فيحذف المنادى ايضا ويبقى
يا كقولهم يا بوس لزيد ويا ويل له تقديره يا قوم بوس لزيد فبوس مبتدا وما بعده
خبره وليس مثل يا بوس للحرب البنت لانه مدعو ومنه قوله يا ليت شعري
والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع ومنه قوله يا لعنة الله والاقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جاري تقديره يا قوم لعنة الله وروي جر الاقوام
وهو ظاهر وكذى رفعه على موضع الله ومنه قوله تعالى زين لهم الشيطان
اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يا اسجدوا لله الذي يخرج
الخبء في السموات والارض على قراءة تخفيف الا فيكون حرف تنبيه ويا
حرف نداء والمنادى محذوف تقديره الا يا هؤلاء اسجدوا وعلى قراءة تشديدها
يكون اصله ان لا يسجدوا ولا يكون من هذا الباب ويكون لا زائدة المعنى والتقدير

لا يهتدون

لانه كان فاعلا في المعنى وقيل الرفع دون لعن وهو ان يكون معطوفا على المبتدا الذي هو لعنة الله ولعنة الاقوام ثم حذف المضاف واعرب المضاف اليه باعرابه على حد واسأل القرية وسمعان ذو الكسر والفتح والفتح اكثر فمن كسر جعلها كعمران ومن فتح كمروان

لا يهتدون الى ان يسجدوا ولو وصل الا لا يسجدوا بدلا من اعمالهم لم يكن لا زائدة ومنه قوله يا شاعرا
لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع شاعرا حال لانه لم يقصد بالنداء تقديره
يا قائل الشعر شاعرا لا فان قيل الحرف وضع دالا على معنى في غيره فلا يجوز ان يذكر بدون
مدخوله لانه لا يدل على معنى حينئذ قلت جوزوا ابقاء يا مع حذف المنادى للاختصار
ولان يا كالفعل لانه في موضعه ويدل عليه فجاز حذفه مع ابقائه كما جاز حذف المفعول
وابقاء الفعل قال الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اقول اي الثالث من المفاعيل
الذي يجب حذف الفعل منه المفعول به الذي اضمر عامله مشروطا بتفسيره بمثله او
بقريب منه لقيامه مقامه قال وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده
فعل او شبهه اقول قوله او شبهه اي ما اشتق من الفعل من اسم فاعل ونحوه ويخرج
بها زيد اخوك وكذى نحو ضربته زيدا فانه بدل وضربته زيد فانه مبتدا قال مشتغل
عنه بضميره اي تشتغل الفعل وشبهه عن ذلك الاسم الذي قبله ليخرج زيدا ضربت فان
نصب زيدا بضربت الملفوظ ويجوز رفعه على قصدك تقدير الخفاء كقوله قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع قال بضميره كالهاء في نحو زيدا ضربته قال
او متعلقه اي ما عمل في ضمير الاسم المقدم نحو زيدا ضربت غلامه وزيدا ضربت راغبا
فيه ليخرج بهما نحو زيدا ضربت عمرا فانه ممتنع قال لو سلط عليه اي لو حكم الفعل
اعمل او شبهه على الاسم قبله بان يحذف ما اشتغل به من ضميره او متعلقه لنصبه لفظا
او محلا فانه لو حذف الهاء من زيدا ضربته تصير زيدا منصوبا بما بعده ليخرج ما وقع
بينهما آلة استفهام او شرط او ما النافية او لام الابتداء او القسم او لعل وحروف المشبهة
او كم او حرف تحضيض او تمن نحو زيد هل ضربته وزيد ان زرته اكرمك وزيد ما ضربته
لان للاشياء صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فيمتنع نصب زيد في المذكور
بالمحذوف لعدم ما يقوم مقامه ويفسره لانه اذا امتنع عمله فيه لا يصلح ان يكون مفسرا

قاعدة ما لا يعمل لا يصلح ان يكون مفسرا

في هذا الباب لان شرط المفسِّر فيه ان يكون صالحا لان يعمل عمل المفسَّر ولذا لم يحكم عليه بشيء من
الاعراب اذا كان جملة لانه كالمقدمة تقديرا وقيل لانه كالمحذوف فلا موضع له والحق انه اذا لم يصلح
لان يعمل عمله في هذا الباب لا يفسره لان ذلك شرط ولذا الناصب لضمير الاسم اذا كان صفة له كما
في قوله كل شيء فعلوه في الزبر لا يفسر عاملا لان الصفة لا تعمل في الموصوف وكذا زيدا ما احسنه
وزيد اتاك وزيد افضل منه عمرو فان الاشياء لا تعمل فيما قبلها اما لو توسط بينهما لم او
لن او لما او لا نحو زيدا لم اضربه يجوز نصبه كان لم يتوسط حرف نفي لان الفعل
المثبت والمنفي نقيضان متقابلان كالامر والنهي فكما يستوي المتعديان على هذين يستوي
المتقدمان على ذلك واما المختص بالتصدر من حروف النفي ما لا غير لانها نقيضة لقد ولا يتقدم
ما بعد قد على ما قبلها لانه بمنزلة لام القسم ولا يتقدم ما في حيز لام القسم عليه لانها بمنزلة ان
ولا يصح زيدا انك ضاربٌ قال الحاجبي يمتنع زيدا هلا او هل او ما ضربت وكذا زيدا ان
تضرب اضربْ لانها حروف تدل على خصائص اقسام الكلام ويجوز زيدا اضرب لان
صيغته تدل على قسم من الكلام لا حرفا فيه فهو مثل ضربت في ان صيغته تدل على قسم من
الكلام وهو الاثبات وجاز زيدًا لتضرب وزيدا لا تضرب حملا على زيدا اضرب لان
الكل للطلب وجاز ان يتقدم المفعول وكثر ان يتقدم الظرف الذي هو معمول ما بعد
لا النافية عليها لان لا التي للنفي اخت لا التي للنهي في اللفظ والمعنى الاصلي فحملت عليها
وكذا جاز زيدا لن اضرب لانها نظيرة لا النافية معنى وبهذا ابطل قول الخليل ان
اصل لن لا ان اذ يمتنع تقديم ما بعد ان عليها ولمنع زيدا ما ضرب لبعد ما عن لا الناهية
والنافية لفظا ومعنى ومما يمنع عن العمل فيه ان يقع المفسر صلة لغيره لان للموصول
صدر الكلام نحو زيد الضاربه عمرو او صلة له او صفة له او مضافا اليه او لغيره
نحو الذي ضربته زيد وشيء تحبه محبوب ويوم صمته مبارك وزيد حين القاه
يسر فان الفعل في هذه الثلثة مع متعلقاته اي معموله متمم لما قبله فيكون المجموع

كلمة

كلمة واحدة ولا يعمل شيء من آخر الكلمة في اولها ولذا لا يعمل شيء من المعمولات في عاملها الذاتي لانه
جزؤه وتتمته وانما يتم الفعل بمفعوله ونحوه لانه اذا لم يذكر نحو ضربت كان بيانا ناقصا
واذا قلت ضربت زيدا كان بيانا تاما وكلما ازداد معمولا له ازداد البيان وقلّ المستقصي
المنصوبات في الكلام اما لعدم تعلق السامع ببعضها واما لعلمه به وما لا يصلح ان يعمل في
الاسم المتقدم لا يصلح لان يفسر عاملا لانه انما يحذف اذا كان مفسَّرا بما هو عوض منه بان يعمل
في ضمير منصوب راجع الى اسم هو مفعول المحذوف او في متعلقه ودال عليه بان يماثله
او يقاربه كما مر ويعمل فيه لو سلط عليه فان لم يعمل في ضميره ولا في متعلقه او عمل في ضميره
المرفوع نحو ضربت زيدا ضربت القوم وزيد ضرب لا يحذف وقال المالكي في قوله
ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا دونك اي خذ وان دل على فعل نصب
دلوي وهو املأ ولكن لا يصلح للتعويض لانه في اصله ظرف ثم صار بمعنى الفعل كعليك
لا الزم فهو فرع عن الفعل والقياس ان ينحط رتبة الفرع من رتبة اصله وتقديم
مفعوله يسوي بينهما وقيل دلوي مبتدا ودونك خبره ومنه قول العرب البَهمَ
ان هواي ارانب البُهم ولدى نحو شمس زيدا الفسه لا يكون كلها من هذا الباب
لانه لا مشاكلة بين ما قبله وما بعده فلا يقوم مقامه وكذا ان نحو ازيد ظننته ما جنا بمعنى
طريقه لا يجوز النصب اذ لا يفسر الفاعل الذي هو عمدة بالمفعول الذي هو فضلة وجاز ازيد
لم نظنه ناجحا الا هو لان المنفصل كالاجنبي اذ اصله لم نظنه احد ناجحا الا هو فيما
بل ازيدا لم نظنه ناجحا الا عمرو فلا يتوقف فهم العمدة على فضله واذا قلت زيدا
ضربت رجلا يحبه وجعلت مستتر يحبه لرجلا وبارزه لزيد امتنع نصبه لان
الراجع اليه منصوب وان عكس يمتنع النصب ولو قلت زيدا انا ضاربه امس امتنع نصبه
لانه ماض فلا يعمل في المفعول قال المالكي لا بد ان يزاد على الحد مفتقرا المقدم الى ما بعده
ليخرج في الدار زيد فاضربه وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما على

بقدر سيبويه قلت هذا واشاله خرج بقوله لو سلط عليه لنصبه لان الفعل من جملة
لا يعمل في مبتدا جملة اخرى فان قيل هذا ونحو زيد ضربته داخل في الحد فيجب نصبه قلت
المراد بكل اسم المفعول به وزيد في زيد ضربته ليس مفعولا به لانه انما ذكر ليحكم عليه لا
ليبين من وقع عليه الفعل فلا يدخل في الحد فان قيل اذا اريد به المفعول به وقال بعده
ويختار الرفع اي رفع ذلك الاسم بالابتداء وما هو مفعول كيف يصح ان يختار رفعه قلت
المراد منه الاسم المفعول المقيد بهذه القيود ان زال عنه قصد انه وقع عليه الفعل او قيل
ان يقصد به ذلك يختار ان يرفع بالابتداء اي جعله مبتدا اولى من جعله مفعولا ولو
قال هو كل مفعول بعده فعل الى آخره لكان اولى قال منصبا الى لا يستاقول
وانما انتصب مع حذف فعله ولم يصر مرفوعا بخلاف سلام عليك واصله سلمت سلاما لان
ما بعده قرينة دالة على خصوصيته المحذوف فكانه باق ولا يصح ان ينصب بما بعده خلافا
للكوفيين لانه لا يستقيم ان يعمل الفعل عاملين من جهة واحدة اي ينصب اسمين ظاهرا
ومضمرا من جهة المفعول به الواحد ولا يستقيم ان يقال زيدا في زيدا ضربته بدل من
الهاء لان البدل لا يتقدم على المبدل عنه ولانه لا يتقرر في زيدا اكلت طعامه
اذ يلزم ان يكون زيدا ماكولا والمقدر الناصب لزيد ان امكن ان يكون مثل المذكور
كان اولى مثل زيدا ضربته لان الغرض حينئذ يكون ادل لانه مماثل المحذوف لفظا
ومعنى ولو قدر آذيت او لقيت زيدا ضربته لجاز وان لم يمكن تقديره مثله فيقدر ما
معناه مع معموله الخاص كزيد وعمرو وهو ما يرادفه اولى نحو زيدا مررت به تقديره
جاوزت زيدا مررت به وجاوزت وان كان متعديا بنفسه مرادف لمررت و
امثاله كثيرة نحو صدقته وآمنت به ولبسته وذهلت عنه وخفته واشفقت
منه وان لم يمكن تقديره فيقدر معناه مع معموله العام اولى نحو زيدا ضربت
غلامه لا يمكن تقدير ضربت لان ضرب غلامه لا يدل على ضربه ولا معناه مع معموله

الخاص لانه يكون مرادفا له وهو حينئذ فيقدر اهنت وهي ضرب وقيل ونحو فقطع المعمول
العام كالهند والفرنج نحو ضربت الهند وقتلت الفرنج الاهانة وان لم يمكن تقديره
فيقدر فعل هو اعم الافعال اولى بالتعيين وهو الملابسة نحو زيدا حبست عليه اي
انتظرته فرع لو قلت زيدا اخاه ضربته يكون تقديره اهنت زيدا ضربت اخاه
ضربته فحذف المفسر والمفسر وهو غريب ثم ما نحن فيه بحسب صورته اما
ان يختار رفعه او نصبه او يستويان او يجب نصبه او رفعه قال ويختار الرفع
الى آخره اقول يختار رفع الاسم الواقع بعده فعل او شبهه الى اخره الابتداء
لا بالفاعلية لئلا يلزم حذف من غير ضرورة عند عدم قرائن خلاف اختيار الرفع
اي عند انتفاء قرائن النصب المختار واللازم المساوي للرفع نحو زيد ضربته قال سيبويه
النصب عربي اي نصب زيد في زيدا ضربته لانه دليل الاختصار الذي هو تقليل اللفظ
وتكثير المعنى وذلك من خواص كلام العرب وكثير اي اكثر لانه من الاختصار الغير
المخل فوقعه كل احد والرفع اجود لانه لا يلزم معه الحذف الذي لزم مع
النصب والاصل عدمه لانه للضرورة قال او عند وجود اقوى منها اي وكذا
يختار الرفع مع قرينة النصب المختار اذا وجد مع قرينة النصب قرينة الرفع اقوى
من قرينة النصب نحو قام زيد واما عمرو فقد ضربته وقام زيد واذا بكر ضربته
فان قام زيد من حيث انه جملة فعلية معطوف عليه قرينة النصب المختار
التناسب ومع ذلك يختار الرفع لان اما حرف ابتدا تقطع ما بعدها عما قبلها فصار
كقولك مبتدا عمرو وقد ضربته وقال الحاجبي يختار الرفع لان اما حرف يقع
بعدها المبتدا غالبا فرجح الرفع ابقاء للرفع الذي كان للاسم الواقع بعدها عليه
قبل عطفه على الجملة الفعلية ليسلم عن الحذف وفيه نظر لانه يلزم اختيار عمرو
في قام زيد وعمرو ضربته ابقاء لما كان عليه قبل العطف تنبيه اما اخبير

الرفع بعدها اما اذا لم يكن بعدها فعل الطلب من الامر والنهي اذ لو كان بعدها فعل
الطلب الذي هو قرينة النصب نحو واما عمرو فاضربه لا تقوى اما مقاومة الطلب
ولا تغلب عليه في اقتضاء الرفع كما قويت على غير الطلب من قرائن النصب من
العطف على الجملة الفعلية وترجحت بل يكون الطلب مرجحا على اما في اقتضاء
النصب وعلى الاصل الذي هو عدم الحذف لانه لو رفع كان الطلب خبرا للمرفوع
والطلب لا يصلح خبر المناقضة له لما مر في خبر المبتدا ولان الجملة ما في الخبر لكنه
لما وقعت الجملة الخبرية خبرا اولت بمفرد مسبوك من مسند الجملة فيبقى
المناقضة مع بقاء معنى الخبرية ولا يمكن ذلك في الطلب مع انه يلزم ان يراد
من صيغة الامر التي هي حقيقة في الطلب الخبر فيلزم رفع الحقائق وما
ورد احدهما بصيغة الآخر نادر لا يقاس عليه وانما قلنا لا يمكن فيه لانك
اذا قلت زيد اضربه وسبكت منه اسم فاعل او مفعول لا يبقى معنى الطلب فيقوى
المناقضة ولم يرتفع اللهم الا ان يوجد لازمه القريب او البعيد ويسبك منه
فيكون زيد اضربه هو لا بزيد مامور انت بضربه او بزيد مقول عنده اضربه
وهذا تاويل بعيد فلا يصار اليه الا الضرورة فيجيء النصب لانه لا بعد فيه الا وقوعه
على غير الاكثر وقال ابو علي ظننت ان الامر لا يقع خبرا عن المبتدا البتة حتى وجدته
في كلامهم فوجب تاويله بمقول فيه واذا كان كذلك يكون النصب اولى فاذا
نصب بعد اما فانما نقدر الفعل بعد الاسم قال تعالى فاما ثمود فهديناهم
فيمن قرا بالنصب تقديره فاما ثمود هدينا فهديناهم لا قبلها لان اما
لا بد وان يقع بينها وبين جزائها جزء مما في حيزه وكذا قوله تعالى واياي
فارهبون تقديره اياي فارهبوا فارهبون اذ لو قدر مقدما لاتصل
المنفصل فتغير النظم وقال الاخفش الفاء زائدة في امثاله قلت التحقيق

قال ابن يعيش رحمه الله وقد قرا بعضهم واما ثمود بالنصب ليس على حد زيدا ضربته لان ذلك ليس بالمختار والكتاب يتلو من يختار له الذي حسنه عنده هذا الفادي بلي اما من معنى الشرط

لها

انما في التقدير جواب شرط محذوف وكذا قيل معنى قولهم بزيد فامرر مهما يكن من شيء
فامرر بزيد وكذا بعد اذا المفاجاة يختار الرفع وان وجد قرينة اختيار النصب
وهي العطف على الجملة الفعلية نحو قمت واذا زيد ضربه عمرو لانه انما يقع بعدها المبتدا
الا انه جوز النصب بقرينة كما في اما التي لغير الطلب تقديره قمت وفاجات وقت
زيد مضروب واذا مفعول به لفاجات المقدرة لانها ظرف بخلاف اذا الشرطية فانها
ظرف لما بعده وقال المالكي وكثير يجب بعدها الرفع مطلقا لان العرب التزمت ان
يليها المبتدا والخبر نحو فاذا هي بيضاء واذا لهم مكر في اياتنا ولم يسمع الحاق ما
ايا ها بالماءات اما وان لم يليها فعل يليها معموله كقوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر قلت
فكذا اذا فيليها معمول الفعل اذ يصح خرجت فاذا عند الباب زيد قام واذا التي تقع
موضع الفاء في جواب الشرط كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون هي اذا التي للمفاجاة فيكون حكمه كحكمه ينبغي فتح الرفع في مثل
اسكت اذا زيد ارزته لانه قبح ان يضاف اذا الى جملة اسمية خبرها فعل ماض
قال ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية اقول ذلك للتناسب بين الجملتين
وان لزم حذف قال تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما
اي ويعذب الظالمين اذ لو رفع لكان جملة اسمية فيلزم عطفها على جملة فعلية
فيلزم عدم التناسب وهو مقصود في كلامهم حتى يتغير له الاعراب نحو جحر ضب
خرب ويختار النصب بعد الابتدائية اذا امكن تشبيهها بالعاطفة في وقوعها
بين كل وبعض نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربت اخاه فانه لما اشبهت العاطفة
اعطي تاليها ما يعطى تالي الواو وفي مثل ضربت زيدا حتى عمرو ضربته يتعين
الرفع لانه لما لم تقع بين كل وبعضه لم تشبه العاطفة واذا قلت ضربت القوم
حتى زيدا اضربه فلا يجوز نصب زيد بالعطف وجعل ضربته تاكيدا اذ العاطفة لا تعطف

بها الا المعنى المخالف بين المعطوف والمعطوف عليه وكذا يختار النصب بعد همزة
الاستفهام لانه بالفعل اولى لان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها تتجدد دون
الذوات قليل واذا كان تقدير الفعل اولى ولو تيه الاستفهام به كان النصب اولى لا
لازمه نحو ازيدا ضربته وازيدا انت محبوس عليه تقديره انتظر زيدا لانك اذا
حبست بسببه كنت تنتظره وازيدا انت مكابر عليه اي مغالب تقديره اسلبت زيدا
او نازعت زيدا ويجب النصب بعد سائر كلمات الاستفهام نحو هل زيدا ضربته واين
ومتى زيدا تضربه لان الاستفهام تقتضي الفعل لما مر وفي قدرة على الفعل لا تعدل
الى الاسم ودخل الهمزة الاسم على الاتساع واذا دخل الاستفهام الجملة الاسمية فالاستفهام *
يكون عن الفائدة التي تفيدها قبل دخوله وكذا يختار النصب بعد حرف نفي لا يختص
بالفعل وهو ما وان ولا لان النفي تقتضي الفعل بعلة ذكرتها في الاستفهام بعينها
وقيدت بحرف لتخرج ليس فانه يجب بعده الرفع وبلا يختص لتخرج لم ولما ولن
فانه يجب بعدها النصب قال جرير هاجيا لعمر بن لجا وهو من تيم عدي فلا حسبا
فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود اي لا تكتسب لهم حسبا ولا تجد لك جدا
في مجلس المفاخرة بالجدود وقال يونس لا في هذا البيت لنفي الجنس وانما نون ضرورة
وكذا بعد اذا الشرطية لما فيها من معنى الشرط كما نذكر والنحاة عند اوجبوا بعدها النصب
لانهم اوجبوا دخولها الفعل لفظا او تقديرا الا سيبويه فانه جوز دخولها المبتدا
اذا اخبر عنه بفعل لئلا يلزم كثرة الحذف لان وقوع الاسم بعدها فالزام الحاجبي
النحويين النافصين بقوله ويلزم من ذهب ان اذا الشرطية يلزم الفعل
كان يجب في هذا الباب معها النصب لوجوب تقدير الفعل حينئذ فيجوزهم
الرفع مع اذا الشرطية دليل عليهم في انها لا يجب دخولها الفعل خطأ لان
من اوجب دخولها الفعل اوجب بعدها النصب وسيبويه لما لم يوجب دخولها

الفعل

الفعل لم يوجب بعدها النصب وقول ذي الرمة اقول لها اذ شمر الليل واستوت
بها البيد واشتدت عليها الحرائر اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس
بين وصليك جازر وبلال هذا ابن ابي بردة قاضي البصرة وابو موسى جده
المعنى ما ناقتي اذا وصلت الى بلال استغنيت عنك فاسعي بعض المفصل
الى عنبر وشمر الليل اي ذهب اكثره واستوت بها البيد اي استوى سيرها
في البيد وهو جمع البيداء والحرائر جمع الحرور وهو الريح الحارة وقوله قام
فيه دعاء عليها والانسع الفاس وبيت بالنصب وبالرفع فمن لم يجوز ان تقع بعد
اذا المبتدا تقول اذا بلغ ابن ابي موسى وكذا بعد حيث وان اضيف الى الجملتين
لان اضافتها الى الفعلية اكثر لشبهها بظرف الزمان من حيث تضمنها المجازاة
التي يحصل بالفعلية نحو حيث زيدا اراه اكرمه وظرف الزمان تضاف الى
الفعلية وكذا قبل الامر والنهي لما مر من منافاة الطلب لخبر المبتدا واحتياجه
الى التاويل اذا وقع خبرا رجح النصب قبل الطلب مع وجود قرينة الرفع التي هي اما فلان
يختار مع عدمها اولى والدعاء مثل الامر لان فيه الطلب ايضا فيختار النصب في مثل بكرا
غفر الله له وخالدا اصرّ الله عيشه قال الدؤلي اميران كانا اخياني كلاهما فكلا جزاه
الله عني بما فعل فنصب كلا لان بعده الدعاء ولان قبله جملة فعلية لان الطلب
لم يعطف على الخبر ومنه زيدا سقيا له [illegible] اذا لم يكن الدعاء بفعل ولا بما في معناه
فالرفع نحو اما زيد فسلام عليه وكذا يختار [illegible] عند خوف لبس الجملة التي هي معترضة على
على تقدير النصب بالصفة للاسم المتقدم لو رفع مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
فانه لو نصب كل كان مفعول خلقنا المحذوف ويقدر داخلا والمحذوف مع معموله لانه
مفسر فيفيد العموم في المخلوقات الذي هو المقصود ولا محل لخلقناه الظاهر
لان المفسر لا محل له من الاعراب اما لو رفع كان الحق ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه

اي دخل الفاء بسبب ... بالجواب للشرط

خبره ونقدره حالا والمجموع خبرات فيفيد المعنى المقصود ايضا لكن لا يامن من ان
تغلط بعض فيجعل خلقناه صفة لكل شئ وبقدر خبراله فيكون تقديره كل شئ مخلوق
لنا بقدر فيفيد غير المقصود لانه يوهم وجود شئ ليس بقدر لانه غير مخلوق له تعالى
وكان النصب اولى لما فيه من النصوصية على المقصود قال ويستوي الامران
اقول ومثل سيبويه نحو زيد قام وعمرا اكرمته يعني اذا وقع ما نحن فيه بعد جملة اسمية
مبتداها يخبر عنه بجملة فعلية فقبله جملة اسمية بالنظر الى الجملة الكبرى وفعلية بالنظر
الى الصغرى فحسن الرفع ليكون عطفا على مثلها وهي الجملة الكبرى وكذى النصب بفعل
مقدر ليكون عطفا على مثلها وهي الجملة الصغرى فان قيل قرينة الرفع مرجحة بالاصل
الذي هو عدم الحذف عورض بان قرينة النصب مرجحة لقرب قرينة النصب وهي
قرب الجملة الصغرى من الجملة التي الكلام في عطفها فعطفها على القريب اولى ثم رد
المبرد تمثيل سيبويه وقال ينبغي ان تمثل بمثال يكون في العطف ضمير راجع الى زيد
ليصلح للعطف على جزء خبر نصب عمرو لانه اذا كان في المعطوف عليه ضمير يجب ان يكون
في المعطوف ضمير يجب ان يكون فاجاب عنه الجماعة بان مراد سيبويه ان تمثل بما
فيه يجوز الوجهان فيكون تقديره عمرا اكرمته عنده ولم يذكر للعلم بانه لا بد
منه وقال المالكي كما ضعف الرفع لاعتبار ابعد المشاكلين قوي لصلاحية
المعطوف لان تقوم مقام المعطوف عليه وكذى كما ضعف النصب لعدم صلاحية
المعطوف لان تقوم مقام المعطوف عليه لخلوه عن ضمير راجع الى زيد قوي
لاعتبار اقرب المشاكلين فحصل لكل وجه تشاكل ادى الى التفاضل وقرئ قوله تعالى
والقمر قدرناه منازل بالنصب والرفع ولم يقرأ قوله تعالى والسماء رفعها ووضع الميزان
بعد قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان الا بالنصب اتفاقا وهذا رد على الاخفش
فانه رجح الرفع الا اذا اشتمل الجملة المعطوفة على ضمير المبتدا الاول نحو زيد ضربته

وعمرو

وعمرو رايته معه لانه اذا خلت عنه لا يصلح خبرا عنه فلا يصح عطفها على خبره
اذ لا يعطف ما لا محل له من الاعراب على ما له محل منه قال المالكي هذا ساقط عند
سيبويه لان عنده ما له محل من الاعراب من حيث انه لم يظهر جرى مجرى ما لا
محل له منه كما ان اسم الفاعل من حيث لم يبرز فاعله وان ابرز اذا جرى على غير
ما هو له اجرى مجرى ما لا ضمير فيه فقيل في تثنيته قائمان كما قيل فرسان فالاعراب
فيما لا نظير له اصلا احق بان لا يعتد به قلت فيه نظر لانه يلزم ان لا يكون المعطوف
في حكم المعطوف عليه ولا يكون المعطوف على الفاعل فاعلا ولا على المسند اليه مسندا
اليه فيرتفع الامان والمحلي كاللفظي بدليل وجوب رفع الظرفا رفجاءني هؤلاء
الظرفاء وامتناع انك وزيد ذاهبان عند سيبويه وايضا قوله كما ضعف النصب
لعدم صلاحية المعطوف الى آخره باطل لانه ان تكلم في الاستواء على مذهب الاخفش
يكن في المعطوف ضمير المبتدا الاول فلا يضعف النصب وان تكلم على مذهب سيبويه
لم يضعف النصب وان لم يكن الضمير لان من عنده ساوى عطف ما لا محل على ما له
محل عطفه على ما لا محل له لا يعتبر صلاحيته اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه
ولا نسلم ضعف العطف بعدم تلك الصلاحية والحق ان يقال انما اطلق سيبويه و
اهمل ذكر العائد هنالك لظهوره قال ويجب النصب بعد حرف الشرط اقول
يجب النصب بعد كلمات لا تقع بعدها الا الفعل كادوات الشرط حرفا واسما غير
اذا فانه علم من استقراء لغتهم انها لا تدخل الا الا فعال فاذا وقع بعدها اسم
وجب ان تقدر فعل ناصب له مفسر بما بعده كيلا تخرج عن وضعها وهو اختصاصها
بالفعل ولذلك اي ولان حرف الشرط لا تدخل الا الفعل التزموا فعلا بعد الاسم
الذي يليها عند حذف عاملة قال الحاجبي ليكون قرينة لتقدير الفعل ولا اول
ان تعالى فيكون عوضا منه نحو ان زيدا ضربته ضربته ومتى زيدا ضربته ضربته

فلا يصح ان زيدا ضارب كما سيجئ مثله في لو انك انطلقت واذا وجب التقدير وجب
التقدير وجب تقدير الناصب لمناسب المفسر فوجب النصب لانه لازم ومنه
قول النمر بن تولب لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
نصف نفسه بالكرم اي لا تجزعي يا زوجتي لاتلافي نفس المال فاني قادر على كسب
مثله واذا هلكت فاجزعي لانه لا خلف لك عني تنبيه اذا كان للمفسر
مطلوع جاز رفع الاسم المقدم نحو ان انت لم ينفعك علمك تقديره ان لم ينفع وكقوله
الجزع ان نفسا اتاها حمامها تقديره انت ودون لا تجزعي ان منفس اهلكته
وقيل يقدر فعل ما لم يسم فاعله لتوافقه الضمير المفعول وهو اهلك وكذا
يجب بعد حرف التخصيص لانها تختص بالفعل كالشرط والحكم ان هلا ولوما ولولا
مركبة من هل ولو مع ما ولا فوجب لهل ولو بعد التركيب ما وجب لهما قبل التركيب
وجوز الجزولي بعدها الرفع ويجوز حذف الفعل بعد حرف التخصيص في غير
هذا الباب كقولك هلا خيرا منه في جواب من قال تعلمت النحو تقديره هلا تعلمت
خيرا منه قال وليس ازيد ذهب به منه فالرفع اقول ليس الاسم الذي كان للمفسر
رافعا لضميره او لما اضيف الى ضميره من هذا الباب فيجب رفعه لان الذي حدثت
الاسم في المفسر مرفوع فلا يقدر ناصبا لما تقرر ولان الضمير هو الظاهر فيجب ان يكون
نسبة الفعل اليهما سواء ليتم تطابقهما ثم اما ان يكون فاعليته لازمة نحو ان
زيد قام قمت او راجحة على ابتدائيته نحو ازيد ذهب به لليمن ضميرا يرفع به
زيد ويكون تقديره اذهب زيد ذهب به كما اذا كان الذي من سببه مفعولا
لضمير ما ينصب به او مرجوحة نحو زيد قام او مساوية مع ابتدائيته نحو انا قمت وزيد
وزيد قعد وبان جميع ذلك كما في النصب وعلم من لحقيا ر تقدير الفعل الرافع في ازيد
ذهب به ضعف قول الحاجبي الرفع في ازيد ذهب به لازم على الابتداء لامتناع

تقدير

تقدير عامل سواء ثم فرق بوجهين الاول الفعل المفسر شرط كونه مفسرا للناصب
ان يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله اي ممنوعا عنه لاشتغاله بضميره اي يكون
سبب عدم عمله فيما قبله عمله في ضميره وهذا ليس كذلك لان ذهب لو لم يعمل في به
لا يعمل في زيد لا نصبا لانه لا يقتضيه ولا رفعا لان الفعل لا يرفع ما قبله الثاني
ان شرط كون الفعل مفسرا للناصب ان يكون بحيث لو سلط عليه بحذف ضميره
لنصبه ولو سلم ان ذهب يعمل فيما قبله لم يكن من هذا الباب اي لا يجوز نصب زيد
لان عامله ذهب رفع قلت وهذا دليل على ان زيد لا ينصب لا على انه لا يرفع الا بالابتدا
واجاز بعض نصب زيد على ان يسند ذهب الى مصدره ويكون به في موضع نصب
وهو ضعيف لان المصدر الذي يتضمنه الفعل غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير
مفيد فكيف يفيد اذا لم يكن منطوقا به قال وكذلك كل شيء اقول وهو ليس
من هذا الباب وان كان موهما انه منه اذ لو سلط عليه لم ينصبه اذ يصير معناه انهم
فعلوا كل شيء مكتوب في الزبر ولم يفعلوا منه الا قليلا بل المعنى كل شيء مفعول لهم
اثبت في الزبر وهذا المعنى مخالف ذلك المعنى وعلم من كلامه ان فعلوه صفة لكل وفي
الزبر خبره وما يجب ان يقع بين الاسم والفعل والذي يليه ماله صدر الكلام كاداة
الاستفهام او الشرط او ما نحو زيد هل ضربته وقد مر في اول الباب قال ونحو
الزانية والزاني اقول كذلك نحو قوله تعالى الزانية والزاني الاية والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما ليس من هذا الباب وان كان ظاهره على انه منه لانه اسم بعده فعل
وهو فاجلدوا مشتغل عنه بتعلقه بضميره لان تقديرهما صفة لكل واحدة وماية جلدة
نصب على المصدر لكن اتفاق القراء على رفعه مرشد بان المقصود غيره لظاهر (اي منصوب)
اذ القراء لم يتفقوا على مرجوح فقال المبرد لو سلط لم ينصبه لان الالف واللام موصوله
والفاء داخلة على السببية كما في الذي ياتيني فله درهم وفي السبب تشبه فار

الجزاء لاشتراكهما في السببية وان كانت اعم منها لانها انما سميت لتعقب الشرط لا غير و
الجزائية لا تعمل ما بعدها فيما قبلها فكذلك ما شابهها فلامتناع تسليط ما بعدها على
ما قبلها يتعين الرفع في الزانية كما تعين في كل شيء فعلوه في الزبر فان قيل فرق فارق
بين الفائين بان فاء الجزاء انما امتنع عمل ما بعدها في ما قبلها اجراء لجملتها اى لها و لمدخولها
مجرى اختها التي هي الشرطية لعدم مدخولها عادل مدخول ان الشرطية لانها مع الشرط
بمنزلة الفاء الدالة على الجزاء كان الدال على الشرط فيكون المجموع مثل ذلك المجموع ولان
تصدّر فكذلك للفاء كان ام المتصلة مدخولها كالهمزة مع مدخولها وهذا المعنى مفقود
في فاء السببية فلا يكون له تصدر قال الحاجبي لم يفد الفارق ذلك الفرق لانه لو لم يكن
الفاء فاجلدوا تصدر فنصب الزانية باجلدوا مقدرا فيفوت معنى السببية في القضية
لان معنى السببية انما استفيد من كون الزانية مبتدا مخبرا عنه بجملة مصدرة بالفاء او
في حكمه بان كان اسم ان نحو ان الظالم فاضربه فانه في حكم المبتدا فجاء بالفاء في خبره
على قول واذا انتصب الزانية بفعل خرج عن ذلك المعنى لفوات المقصود وهي السببية
قلت عليه لا نسلم انه لو تم الفرق لم يكن الفاء تصدّر بل له تصدر بالنسبة الى جملته
لدليل آخر وهو انه لنوع من الكلام او نقول لا نسلم انه ليلازم زوال السببية بغير
ما ذكرت فيلزم رفع الزانية لذلك وقال سيبويه لا تسلط فاجلدوا على الزانية لانها
مبتدا محذوف الخبر تقديره مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني في جملة مستقلة ثم
ذكر فاجلدوا كل واحد منهما وهي جملة اخرى مستقلة تبيينا لحكمها الموعود
بذكره واذا كان الزانية مبتدا مخبرا عنه بغير فاجلدوا وهو مما يتلى عليكم يكون من جملة
اخرى فلا يمكن ان تسلط اجلدوا على الزانية اذ لا يعمل فعل من جملة في مبتدا مخبر عنه
لغيره من اخرى نحو زيد مضروب فاكرمه لا تعمل اكرم في زيد لانه لم يحتج اليه ولانه
يختل الكلام به لانه لو نصب زيد لم يذكر المحكوم عليه ولا المحكم عليه قال واما اى وان لم

لكن

لكن التقدير ان فيختار النصب لفعل الطلب بعده الذي هو اقوى قرائن النصب قال
الرابع الى آخره اقول التحذير لغة تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز
عنه واصطلاحا هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده قوله معمول اى مفعول به
جنس قوله بتقدير اتق ليخرج قولك اياك او زيدا لمن قال من اضرب وقال تحذيرا ليخرج
قولك اياك او زيدا لمن قال من اتقي وقال مما بعده ليعلم ان شرط الحذف ان يذكر
محذر منه بعد المحذر نحو راسك والسيف او هو محذر منه وقع مكررا نحو الاسد الاسد
او محذر وقع مكررا نحو اياك اياك واصل كلامه الرابع ما فيه التحذير اى المفعول
الذي فيه التحذير ثم سمي به مجازا لئلا يطول وهو مفعول باتق المقدر محذر
مما بعده او محذر منه او محذر كررا فترك بعض الكلام وغير الباقي لغيرا لاليق
به والظاهر ان تقديم وقع على المحذر وتعريف المحذر سهو من الكاتب انما وجب
حذف الفعل منها لانه كثر التحذير هكذا في فصل العطف وللصدر المكرر او كثرة
الاستعمال بدلا من الفعل الناصب كما في المصدر المكرر والظاهر انه جعل الاولى في المكرر
بدلا من الفعل لامكان يليه فيستقل اليه ضميره وصفه التحذير من كون المعنى
لفظ اياك ونحوه وذكر الاسد ونحوه بعده بالعطف او بمن ومن كونها مكررا
جعلت قرينة لخصوصية الفعل المحذوف فان ذكر المحذر منفردا او المحذر
منه منفردا جاز اظهار فعله وتقديره فان شئت تقول اياك او الاسد
وان شئت تقول اتق نفسك او اياك اتق او احذر الاسد لقلة وقوعه وعدم
الطول ثم المحذر ان كان مضمرا نحو اياك والاسد اصله نحّك او اتقك او قك
الا انهم اذا ارادوا اجتناب اتصال ضميري الفاعل والمفعول لواحد بفعل
اوجبوا ابدال الثاني بالنفس في غير باب العلم فصار اتق نفسك ثم لما حذف
الفعل لما مر عدل عن لفظ النفس لزوال موجبها وهو الجمع بين ضميري الفاعل

قال ابن يعيش ... ... الفعل ... ولذا ... ... ذلك ... (margin, partly illegible)

ر:

قال الزمخشري
قال الحاجبي
قال المالكي

والمفعول لو لعدالى الضمير ولا يمكن ان يرجع متصلا لعدم ما يتصل به فوجب ان يرجع منفصلا
منصوبا وهو اياك وكذى نابه من اياكما واياكم على حسب من يامره والاسد عطف عليه
والمعنى اتق نفسك عن الاسد واحذر الاسد فان قيل العطف بالواو يقتضى الشركة في الفعل
والمعنى فيلزم ان يكون المخاطب مامورا باتقاء نفسه وباتقاء الاسد اى ملزوم اى نفى
الاسد اجيب ان اتقاء الشئ عن الشئ بتبعيده عنه والمعنى في التقدير اتق نفسك
عن الاسد واتقه عن نفسك تحذرا عن منهما والبعد امر اضافى فاذا تباعد من الاسد
فقد تباعد الاسد عنه فتقربان او يتحدان معنى فيصح العطف اذا صار المعنى باعد
نفسك عنه وباعده عنك وقول الحاجبى جوابا عن هذا السؤال ولا يلزم اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه الا في المعنى الذى كان اعرابه بسببه موهم جواز نحو ضربت زيد وعمرو وان كان
المراد واهاننى عمرو والمحذور منه اذ ذكره الحاجبى نحو اياك من الاسد متعلق بالفعل
المقدر قلت او بالمصدر ان قيل هو النايب عنه وان كان المحذر ظاهرا نحو راسك و
السيف فتقديره اتق راسك واحذر السيف ان يصيب اليك ومنه مازن راسك والسيف
روى ان كدام المازنى اسر بجير بن عبد الله القشيرى فاكب عليه ليأخذه
فجاء قعنب اليربوعى ليقتل بجيرا فحال كدام دون اسيره فقال قعنب مازن
راسك والسيف فان تقدم المثل على هذه القضية فيكون مازن علما فرخم على
القياس والا فترخيمه شاذ لانه اسم جنس رخم بحذف ياء النسبة مع ما قبلها منه
وقال المبرد ان مازن امر اصله مازنى فلما وليت كسر الكاف تطرف الياء فحذف
ولو قيل كان مازن علما له الغلبة فرخم بحذف ياء النسب ثم رخم ثانيا بحذف
النون لم يبعد كما مر وقولهم راسك والحائط يجوز ان يكون مثل راسك والسيف
وان يكون مثل امرا ونفسه والمحذر منه اذا ولى المحذر فان كان اسما صريحا
يستعمل من او الواو ولا يخلو عنهما او ان لا نفهم منه انه محذر منه وان كان فعلا يجب

انيكون

ان يكون مع ان ليكون في تاويل الاسم ويستعمل بالواو عطفا نحو اياك وان تحذف فانه في تقدير
اياك والحذف او من نحو اياك من ان تحذف ويجوز ان يحذف من عن ان فيقال ان
تحذف الجار يستعمل كثيرا مع ان وان المصدريتين مع انه يطول الكلام بصلتيهما
فيحذف منهما تخفيفا ولدلالتهما عليه اذا امن اللبس والصحيح وهو على مذهب سيبويه
ان ان وان مع ما بعدها عند حذف الجار في محل النصب لان بقاء الجر بعد
حذف عامله قليل جدا فلا يقاس عليه والفعل ينصب ما حذف منه حرف الجر
نحو امرتك وقال الخليل انهما في محل الجر مستدلا بقولهم الله لافعلن وبنحو وبلدة
فالصة وبقوله وما زلت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه
فان قيل قالوا حروف الجر لا يحذف الا من مواضع محفوظة فما تصنع بقوله
تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اجيب بان اختار يتعدى بنفسه و
بالحرف كاستغفرت وبانه متعد بنفسه وما جاءت بمن فمن زائدة كقولهم
ما ضربت احدا او من احد ولا تقل اياك الاسد لانه يمتنع ان يكون فرعا على اياك من الاسد
لان الجار لا يكثر استعماله مع الاسد ولم يطل به حتى يحذف منه تخفيفا ولدلالته
عليه وكذى على اياك والاسد لان حرف العطف يمتنع حذفه مطلقا فظهر الفرق
بين اياك ان تحذف واياك الاسد وان قياسه عليه خطاء وقلت مع امن اللبس
بينهما على انه لا يحذف من نحو رغبت من ان تعطين لصنع لانه لو حذف من منه لبسه
برغبت في ان تعطين ولا منافى ذلك قول المالكى تقول اياك الاسد على تقدير احذر
الاسد وانه مما وجب حذف فعله لان الحاجبى انما قال امتنع اياك الاسد على حذف الواو
والمالكى انما صححه على ان يكون اياك الاسد معمولى فعل وليد محذوف فان تمسك
المجيز لحذف الواو بقوله اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
فقيل ليس فيه حجة على جواز اياك الاسد من وجهين الاول ان حذف الجار على غير

القياس وقد يصار الى ما هو غير قياس لاستعمال الفصحا وذلك نحو رجنبك الدار لكن
لم يصدر هذا البيت من فصيح فيكون محتملا جواز وشذوذ فلا يثبت به اصل
من اصول العربية وهو حذف من او الواو من الاسماء الثاني قال سيبويه اياك اياك
مستقل بالتحذير وبه يفعله الواجب تقديره ثم شرع في كلام آخر غير متعلق به فقال
المراد اى احذر المرا وهو ما جاز حذف عامله لانه محذر منه مفرد وذكر الحاجبي
وجها ثالثا وهو انه في ضرورة الشعر وكلا منا في سعة الكلام ورابعا وهو ان المراة
يعني ان تمارى فحمل عليه بخلاف الاسد فانه لا يمكن فيه ذلك التقدير قلت يلزم جواز
اياك الاسد في الشعر واياك الحذف في سعة الكلام وهما ممتنعان لان دليل
الامتناع عام وان جعل المراة بدلا من اياك كما جعل الغزى ان يحذف بدلا من
اياك في اياك ان يحذف لم يكن المحذر منه ولا المحذوف من منه فلا يلزم جواز اياك
الاسد ايضا وجاء اياى وان يحذف الارنب احدكم بالعصا وليس هذا امرا
لنفسه لانه يصير بل هو امر لغيره ومع ذلك شاذ وتقديره نحني عنه ونحوا الفسكم عنه
ولان ورود استعمال التحذير للمخاطب وهو للمتكلم جائز عن الاستعمال قليل
فاللائق ان لا يحذف فعله واشذ منه قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه
واياالشواب فانه تحذير للغائب ومعه اضافة ايا الى الظاهر وان كان المحذر
منه خاليا عن الجوز لا يذكر معه عاطف ولا جار سواء كرر نحو الاسد الاسد
والجدار الجدار والصبى اى اتق الاسد قصدا ذلك والجدار ان يسقط
عليك وجانب الصبى ان تطاه او لم يكن يكرر نحو الاسد وقال المالكي
اذا وقع المكرر اياك او احدى اخواتها وان عرى عن تكريره وذكر المحذر منه
معه يمنع اظهار الفعل لكثرة وقوعها محذرا نحو اياك الاسد ثم الاغراء الغدامر
المخاطب بلزوم امر محمد به واصطلاحا معمول بتقدير الزم او احافظ وهو

ضد التحذير معنى ومثله حكما فان كرر سواء لم يعطف عليه نحو قوله اخاك اخاك ان
من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح او عطف عليه نحو اخاك وجارك
يجب تقدير فعله والا جاز نحو اخاك والزم اخاك كما في التحذير والعرب
قد يرفع ما ينصب على التحذير والاغراء قال الفراء ناقة الله وسقياها نصب
على التحذير ولو رفع لجاز قلت كما قد يرفع المنصوب على المدح قال
المفعول فيه الى اخر ما قول اى الاسم الذى وقع فيه فعل مذكور من زمان او
مكان نحو ضربت يوما اماما وقد دت الاسم لان المفعول لا يقع الا اسما
وقال ما فعل فيه ليخرج ساير المفاعيل وقال فعل مذكور ليخرج يوم الجمعة حسن
فانه مشهد او اشكل انه فعل فيه فعل ولكنه لم يذكر والمراد من قوله فعل الفعل
وما اتصل به من مصدره واسم فاعله وغيرهما ومن قوله مذكور المذكور تحقيقا
او تقديرا فدخل فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه وزيد ضارب اليوم ونحوهما
ثم ظاهر لفظ الحاجبي والزمخشري دال على ان ما صدق عليه الحد مفعول
فيه وظرف وان ذكر في معه وظاهر لفظ المالكي وكثير انه لا يسمى مفعولا فيه
ولا ظرفا نحو ان الا ما قد رغبه في فان المالكي قال هو ما ضمن معنى في باطراد
لواقع فيه مذكورا ومقدرا ناصب له وقال باطراد ليخرج قول العرب مطرنا
السهل والجبل فانه لا يطرد اذ لا يقال مطرنا القيعان والتلول ولا
اخصبنا السهل والجبل والظرف انما ينصب بالدال على المعنى الواقع ولو مقدرا
نحو زيد عندك والظرف اما منصرف قال الحاجبي هو ما يتعقب عليه العوامل
وقال المالكي وهو ما يخبر عنه نحو اليوم مبارك ويجر بغير من كقوله تعالى
وليجمعنكم الى يوم القيمة وعن اليمين وعن الشمال ولعل منه ان حتى منصرف
وان بنى لدخول الى عليه ولقولك يوم كذا بالرفع لمن قال متى سير عليه اذ نقدرك

اى الاحيان سير عليه واما غير منصرف فهو ما لازم الظرفية دائما كقط وعوض
وبات بهذه وهو ما لا يقع مرفوعا اصلا وان وقع مجرورا بمن كعند وسوى بمعنى غير
فهو غير منصرف ايضا لانه لم يخرج عن الظرفية الا الى حال يشبهه بها لان الجار
والمجرور والظرف سيان في تعلقهما بالاستقرار ولوقوعهما خبرا وحالا وصلة
ولم يعتد بدخول من لكثرة زيادتها فلم يتصرف بها والمتصرف اما منصرف كيوم
وشهر وصباح وضحوة وعشية ونحوها اذا لم يرد به معينا واما غير منصرف
كغدوة وبكرة علمي جنس كاسامة وقد يقصد بعلم الجنس التعميم نحو اسامة جاوزه
واسير الليلة الى غدوة واذا خلا غدوة وبكرة عن العلمية ينصرفان كما مر
قال الله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وكذى غير المتصرف اما منصرف
وهو ما عين من سحير وسحير وبكر وضحى وصباح ومساء وليل ونهار
وعتمة وعشاء وانما لم يتصرف لخروجها عن اصلها وعن نظائرها من المعارف
اذا القصد بها معينا من غير ان يصرف اعلاما وينصرف عتمة وضحوة
وعشية لان تعريفها ليس بالعلمية بل بعناية المتكلم فانها نكرات قصد بها
معينات كما يراد بالعام الخاص وكل لفظ اراد المتكلم والمخاطب منه فردا
معينا من افراده يكون نكرة لفظا معرفة معنى وان كان نادرا نحو اتيتك غدا
وعاما اول وربما يستعمل عتمة كسحر واما غير منصرف وهو سحر اذا جرد
عن اللام والاضافة وقصد به سحر يوم كذا قال سيبويه ومما لا يتصرف قبل
وبعد اذا لما استعملا في الوقت الدالة على التقديم والتاخير لا لمطلق
الوقت ومنه بعيدات بين تقال القاه بعيدات بين اى الا
في اوقات متفرقة ومنه قولك يتعهدنا يوم يوم وصباح مساء اى كل
يوم وكل صباح ومساء لقوله اتت الرزق يوم يوم كاجمال طلبا وابع

للغنيمة

للغنيمة زاد فلو اضيف الاول الى الثاني جاز ان يستعمل غير ظرف كقوله
ولولا يوم يوم ما اردنا جزاك والقروض لها جزاء ومن الظروف غير
المتصرفة ذات مرة فان مرة مصدر في الاصل تقول ضربت مرة ومرتين
اى ضربة وضربتين ثم استعيرت للزمان واضيف اليها ذات وهذا من اضافة
المسمى الى اسمه فانث اذا اضيف الى مؤنث وما ليس للزمان ثم استعمل له لم يتمكن
له تمكن اسمائه فلا يتصرف فيه والحق بها ذا يوم وذات ليلة وذا صباح
لوجود لفظة ذا في المقام مقام الفاعل عليه في سير عليه ذات مرة وجاء على
لغة خثعم غير ظرف كقول خثعمي عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من
يسود ويقع ترك ظرفية صفة حين او مصدر حذفا واقيمتا مقامهما فيقع
سير عليه قديم او حديث وشديد اى زمان قديم وسير شديد قلت لانه
يلزم كثرة مخالفة الاصل من الحذف والتغير وصيرورة الصفة اسما وزمانا
اذا اصله سار عليه زمانا حديثا او طويلا وحسن سير عليه قديما وحديثا فلو كان
قيامها مقامه عن عارض يجوز نحو مر به قريب فانه كثر جريان قريب
مجرى الاسماء وان كان اصله زمانا قريبا وكذى لو وصف الصفة نحو سير عليه
طويل من الدهر يحسن وقوعها غير الظرف لانه بها يصير كالاسم الجامد وحسن
سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم وان كان مصادر استعملت للزمان
لانها يحصل في تقدير حذف مضاف اذ تقديره وقت مقدم الحاج وهو
مراد يجوز تصريحه وذات مرة ونحوها استعير لنفس الزمان ولذا يمتنع
اظهار الوقت معه فايده قيل غير المتصرف يعلم من السماع وقال الاندلسي
اذا خرج شيء من اسماء الزمان عن اصله اى عن عمومه واريد به معين فقد خرج
عن تمكنه في كلام العرب فينبغي ان يخرج عن تمكنه في استحقاقه انواع الاعراب
ويصير مقصورا على الظرفية على الظرفية ليكون عدم تمكنه في الاعراب امارة لعدم تمكنه
في كلام العرب

ولم يستثن من القاعدة الا غدوة وبكرة اذا اريد بهما يوم بعينه على الاكثر فالفرق
بينهما وبين سحر جعلهما علمين وسحر معدولا عن السحر بلازم العهد واسم المكان
اما ان لا يقع ظرفا اصطلاحيا دايما كاليد له الا بعد دخلت على راى واما ان يقع
ظرفا دايما كاين واما ان يكثر وقوعه ظرفا وغير ظرف لمكان ويمين وشمال
وذات اليمين وذات الشمال يقال جلست مكانك ويمينك وشمالك ويمين الطريق
احسن ومكانك ارفع واما ان يكون وقوعه ظرفا اكثر كامام وقدام ووراء
وخلف واسفل وبين يقال كن امامهم واما مهم امن من وراءهم ومن خلفهم
وانتم امام وجلست بينكما وقال تعالى ياليت بيني وبينك بعد المشرقين وهو بعيد
بين المنكبين وقال تعالى هذا فراق بيني وبينك وقرئ قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب على انه ظرف فابقي حكمه وان وقع فاعلا وبالرفع اى انقطع وصلكم وقلما
يجئ بين للزمان كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ساعة يوم الجمعة هي ما بين خروج
الامام وانقضاء الصلوة وقلما تقع حيث ووسط غير ظرف قال ان حيث استقر
من انت راعيه حمى فيه عزة وامان وقال واصفا سحابا وسطه كاليراع
او سرج المجدل طورا يخبو وطورا ينير فحيث اسم ان ووسطه مبتدا اسمه
معنى قولهم الوسط بالسكون الظرف وبالتحريك الاسم انه بالتحريك الجزء المتوسط
وبالسكون كون الشئ واقعا فيه فعل فضربت وسط راسه بالسكون معناه
اوحدث الضرب في راسه وبالتحريك معناه ضربت جزء راسه فوسط الدار
الموضع المحدود بين الاجدر الاربعة ووسطها ليس باسم معين محدود بل
متناول جميع المواضع على البدل بين الاجدر الاربعة وقيل بالتسكين مبهم وبالتحريك
محدود قال وشرط نصبه تقدير في اقول اذا ذكر وجب الجر بها فاذا
قدر تعدى الفعل الى ما بعدها ونصبه لاقتضائه اياه قال وظروف الزمان
كلها تقبل ذلك اى ان تقدر في معها وتنصب بافعال قبلها سواء كانت مبهمة

اى

او معدودة او مختصة ودليل الحصر انه ان ذكر في جواب كم كقولك شهرا او يوما
في جواب كم سرت فهو معدود وليستغرق ذلك العمل فلو لم يستغرق المسير جميع
الشهر فيما ذكر يكون الجواب خلفا او مجازا وان ذكر في جواب متى فهو مختص
او جوابه متى سرت يوم الجمعة ونحوه لا شهرا ونحوه وان ذكر في جوابهما فهو
مبهم كحين ومدة وزمن ولا يفيد ذكره الا ان يوصف او يضاف او يعرف
باللام لان مطلق الفعل يدل على وقت وزمان مطلقين وظرف المكان المبهم
تقبل ذلك دون غيره الفرق ان الفعل وان اقتضاهما اذ لا يوجد بدونهما لكن
لكن تعلقه بالزمان ودلالته عليه اقوى لانه مع دلالته على نفس الزمان كالتام
يدل على المعين منه بالتضمن لانها بالصيغة فكانه يدل عليه دلالة لفظية فنصب
المبهم والموقت كما نصب المصادر بانواعها لدلالته عليه بالتضمن لانه يدل عليه
بحروفه ويدل على مكان مبهم بالالتزام لانه لا يوجد بدونه فنصبه ولا يدل على مكان
معين اصلا فلا ينصبه بنفسه ودلالة التضمن اقوى من دلالة الالتزام فان قيل مقتضى
ما ذكرت ان الفعل ينبغي ان ينصب مطلق الزمان او ما يدل على احد الازمنة الثلثة
لا الشهر واليوم في سرت شهرا ويوما وكذا مطلق المكان لا عندك وامامك
ونحوها قلت اليوم ليس الا زمانا مقيدا بان مبداه زمان طلوع الشمس
ومنتهاه غروبها او مضافا الى طلوعها وغروبها فلا ينضم الى الزمان المطلق
الا التقييد والاضافة وكذا عندك ليس الا مكانا مقيدا بانه مكان يجنبك فلم ينضم
اليه الا التقييد والاضافة وهما لا يخرج الشئ عن حقيقته فنصبهما لاشتمالها على
الزمان والمكان المطلقين واذا نصب اسم المفصل في نحو سرت افضل زمان
لانه بعض ما اضيف اليه فلان ينصب اليوم وعندك ونحوهما اولى ولا يلزم منه
ان ينصب الدار ونحوها لانها ليس مكانا مقيدا بمكان او مضافا الى شئ بحسب بل

مسماها مركب عن المكان وعلى لا يدخل في مسمى المكان اصلا من الجدران والسقف ثم
اختلف في المبهم من الامكنة فقال الاكثرون هو ما دل على الجهات الست التي لا بد
لكل متحيز عنها وما سواه معين وقالوا ما جاء منصوبا بتقدير في فيما عداها
من عند ولدى وجانب وناحية ومكان ولفظ مثل وغير في نحو ابعد مثل
غد وما ثبت غير البارحة فلحق بها لشبهها بها من حيث ان كلا يتوقف
معقوليتها على ما يضاف اليه لانها امور نسبية واما حذف في من اسم ليس اضافيا شذ في
كما بعد دخلت فمسموع يعني حذف في تخفيفا بعد الفاظ كثرت استعمالها فلا تق
العرب يخفف ما كثر في السنتهم لا ما لا يكثر وقال قوم ما وقع ظرفا من الامكنة غير
الجهات اكثر منها فلنضبط بانه يفيد الاحاطة بها فقالوا المبهم كل مكان له اسمه
باعتبار امر لا يدخل في مسماه نحو امامك فان مدلوله مكان بيت ووضع له
اسم خاص به وهو امام باعتبار اضافته خاصة لانه لا يصدق ولا يطلق عليه
الا بالنسبة الى خلف اي لا يعقل معناه الا بالنسبة الى غيره وهو من المضايف
اي ماله النسبة المتكررة وليس ذلك الامر وهو الاضافة داخلا في مسمى الخاص به
وهو امام وكانه مطلق مبهم وقال الاندلسي يمكن ان يكون المراد ما كان اسمه
من جهة الاضافة الى غيره وتعقله فامام لا بد له من خلف ويدخل فيه المكان
لانه سمي به للتمكن فيه وكذا الموضع للموضوع فيه وكذا جهة وناحية للتوجه
اليها والتنحي اليه وقال الحاجبي مسمى جهة مكان وجهتك قلت وليس الدار
والمسجد منه وان دير فيها وسجد فيه اذ لا يسمى كل مكان دار وسجد
فيه دارا ومسجدا فاختصاص اسم لمسماه قد يكون لاجزائه كالبيت وقد يكون
لعارض من صفة واضافة كالضارب والجهات الست فكان المكان لم يعتبر
في البيت المسمى للمركب من السقف والجدار واعتبر في امام اسم للمكان باعتبار عروض

اضافة

اضافة ولا يتغير الشيء لعروض الاضافة له وتغيرها فكانه مكان مطلق مبهم والفرسخ في
نحو مبهم وليس هذا النوع معدودا لانه يذكر في جواب كم ايضا كامر لانه اسم المكان
السابع باعتبار قياس وهو ان الفرسخ اسم مكان غير معين مقداره اثنا عشر الف
ذراع او خطوة اي باعتبار هذا المقدار من صار لفرسخ به اسما لمسماه لم يدخل
فيه والمعين ما ليس كذلك فدخل فيه الجهات الست وما جاء مستثنى عنده وليس
اي ما الحق بالجهات الست نحو عند ونحوه ويلزم الاختلاف في اسماء امكنة ليست
من الجهات الست ولا ملحقة بها كالفرسخ والبريد والميل ونحوها فيمتنع وقوعها ظرفا
على حد الاولين فقيل اذا قلت سرت فرسخا فانه مفعول به وسرت بمعنى قطعت و
قيل يوما حذف في منه تخفيفا كما بعد دخلت ونحو وقوعها ظرفا من حيث انها اسماء
باعتبار امور لم تدخل في مسمياتها فالحق حمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست
عند ولدى وشبههما من المقادير وتحاه لابهامها اي توقف مفعوليتهما على الاضافة
وعلى القول الثاني فهي داخلة في حد المبهم الاصلي وقول الحاجبي في المتن وكذا لفظ
مكان لكثرته مشعر بان حمله على المبهم مع ان تقدير في فيه نحو جلست مكانك لكثرة اشتهاره
لا لابهامه وقوله في الشرح عاطفا على قوله وحمله عند ولدى وكذلك لفظ مكان مشعر
بانه محمول على الجهات الست لانه مبهم ايضا وهو الظاهر لان اسمه باعتبار امر خارج
عنه وهو الكون وبه اشعر ظاهر لفظ المالكي تنبيه قالوا من الظروف
غير المتصرفة لفظ مكان اذا اريد به بدل فيكون ظرفا معنويا فقولك انت
مني مكان ابي المراد به الحرمة وبدل اذا اريد به مكان نحو انت مكان زيد
ويعني هذا بدل ذلك اي مكانه اما اذا استعملا في موضعه ولم يجد احدهما
على الآخر في المعنى لم يكونا ظرفين كقولك هذا مكانك بالرفع مشيرا الى المكان اي
هذا المكان مكانك لا تحاء مما وكقولك هذا بدل من ذلك اي بديل فرفع لانهما

حينئذ ناقمان على اصلهما فتصرفا بخلافهما اذا اخرجا عن موضعهما قال وما بعد دخلت
اقول يعني تقع بعده من الامكنة المعينة ظرفا لكثرته في كلامهم فهو مستثنى على
القولين هذا على قول من جعله لازما بناء على انه بمعنى ولجت ضد خرجت وهما
لازمان باتفاق فكذا دخلت واللازم ضده لازم نحو تحرك وسكن واما
على قول من جعله متعديا بنفسه بناء على انه لا يعقل الا متعلقا او على السعة
واجراء مجرى المتعدية وبه قال المالكي وقال لو انتصب البيت في دخلت
على الظرفية لما اختص بدخلت لكن اختص به اذ يمتنع مكثت البيت وجاز
زيدا البيت لان كل ظرف مكان انتصب بعامل ظاهر انتصب بعامل مقدر ويكون
خبرا قلت لا نسلم انه لا يعقل الا متعلقا واذا كان علة تفرده في كثرة استعمال دخلت
يختص به ولا يجوز زيد البيت وقال العربي قد يكون المتعدي في معنى اللازم نحو
جاوزته ومررت به وكلمته وقلت له والحمل على النقيض قليل قلت بل الحمل
على النقيض كثير حتى في العمل كما حمل لا النصب حملا على ان والباء في شاد فلا يصح الحمل
عليه وعلى القولين ذهبت الشام فانه حذف منه في كثرة استعماله ذهبت وقيل
ليس بشاذ لان الشام بمعنى اليسار يقال اشامه اذا قابل يسارا قلت فعليه يلزم
ان يجوز ذهبت اليمن لانه بمعنى اليمين وذهبت العالية لانها بمعنى فوق و
اهبط الشام وغيره ولم يجز شيء منها فدل على ان العلة كثرة استعماله وقال المالكي
يصلح للظرف كل مكان هو مقدار كميل وفرسخ او دال على مسمى اضافي كمكان
وناحية واسماء الجهات الست ونحوها من وجه وجهة وقطر وجنب و
جناب وما يجري مجراه وهو ان لا يختص ظرفيته بعامل دون عامل اما اطراد
كصفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك وشرقي المسجد ومن امثلة الكتاب ان
قريبا منك زيدا اصله في مكان قريب منك فقدر في فصار مكانا قريبا منك ثم

حذف

حذف مكانا وكل مصدر اقيم مقام مكان مضاف اليه تقديرا نحو هو قرب الدار
وجلست قرب زيد تقديره مكان قرب الدار وزيد وهو وزن الجبل وزنته
اي مكان ما سمته قلت ومنه زيد تجاهك وحاهك وحيالك وحذارك
وازارك ووقوع هذا في ظرف الزمان اكثر بشرط افهام تعيين او مقدار نحى
كان ذلك خفوق النجم وصلوة العصر وانتظر نحر جزور وسير عليه
ترويحتين وترويحة رمضان قدر اربع ركعات سميت بها لاستراحتهم بعدها
والمراد وقت خفوقها وقدر صلوته وقدر نحرهما وزمان ترويحتين ومنه
فسبحه وادبار النجوم اي وقت انفجار الصبح لان الحدث اي المصدر منقضي
كالزمان ولذا يخبر به عن المصدر لا الجثة نحو كان السفر يوم الجمعة فلا يبعد ان
ينوب عن الزمان ويجعل ظرفا للفعل ومنه قولهم كان ذلك مقدم الحاج وقال
الحاجبي يجوز ان يكون مقدم زمانا لان مفعلا من يفعل بالفتح يكون زمانا ومصدرا
ورد تلميذه بانه لو كان بمعنى زمن الحاج لكان تقديره زمن قدوم لستقيم
المعنى فيلزم تقدير قدوم مضاف وتاويل مقدم بزمان قلت مراد الحاجبي ان
مقدم اسم زمان القدوم فلا حذف ولا تاويل نعم يمتنع ان ينصب على الظرف لانه
ليس عامله اصله ولا المشتق منه واما على اختصاص وهو كل دال على محل الحدث
المشتق هو منه من اسمي الزمان والمكان كمقعد ومضرب ومصلى ومعتكف
فانه لا ينصب على الظرف الا اذا عمل فيه اصله او مشتق هو منه نحو قعودي
مقعد زيد وقعدت مقعده فيمتنع اعتكافي مقعده وكذا اعتكفت مقعده
مقعده ولذا عد من الشواذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومقعد الازار اي
قريبا مني غاية القرب لان القابلة تدنو من المار فد للوضع دنوا شديدا
وكذا الازار للتصويب وكذا هو مني مناط الثريا ومزجر الكلب اي هو بعيد

مني والمراد منه المبالغه في البعد فلا يقاس عليه فمستمر مومني مربط الفرس لان الشاذ لا نقاس عليه فان قيل هلا يطرد على تقدير مكان موصوف لمثل مضاف الى مربط ثم حذف مثل وموصوفه واقيم مربط مقامهما كما فعل بضربته ضرب الامير اذ اصله ضربته ضربا مثل ضرب الامير قلنا لا نقاس عليه لان ذلك لفظ باقيه مثل محذوفه وكثر نظايره من العرب بخلاف ما نحن فيه وقيد الاماني بمحض ليخرج نحو جوف وبطن وظاهر وباطن وداخل وخارج فانها لا تخلو عن لفظة في لانها لا يصلح لكل مكان وما ورد بخلافه شاذ لا يقاس عليه كقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم اذ لا يطلق الصراط الا على بعض الامكنة المعين للسير فيه وكقوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكقولهم درج السيول اى في مجاريها وقد يجعل المصدر ظرفا من غير تقدير مضاف نحو الجاد برطوتها اى في حلوتها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ذكوة الجنين ذكوة امه في رواية النصب فتوافق رواية الرفع المشهورة وانا اذكر لك بعض الاسماء الظروف المعربة واحكامها منها مع وهو اسم لمكان الاصطحاب او وقته وهو اسم لدخول التنوين ومن عليه ومنه قراءة بعض هذا ذكر من معي وذكر من قبلي وهو معرب وان كان على حرف واحد كالحرف اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يونث وعلى وضع ناقص لشبهه بجميع ظرف المالكي لانه شذ عنده في وقوعه خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على الحضور كقوله تعالى نجني ومن معي والقرب كقوله تعالى ان مع العسر يسرا بخلاف اذ ولدى واذا قلت جاء بني الزيدان او الزيدون معا فاكثر سيبويه فتحه عينه النصب وقال يونس والاخفش فتحه بناء كفتحة تاء فتى وقالا هو ثلاثي رد الفه اذا افرد عن الاضافة والا الضم اذا دفع فيجب ان تقال الزيدان

معي ونفسي

مع لكنه يمتنع قال فيعقوا بني حزن واهوا نا معا وارحامنا موصوله لم تقضب وهذا اختيار المالكي وقال يمتنع ان تقول ناصر سيبويه معا في البيت وفي نحوه نصب على الحال بمضمر تقديره واهلنا ثابتة معا او مر في حذف خبر المبتداء انه يمتنع زيد قايما على تقدير كان قايما وان تقول لم يوجد اسم تام حال افراده ناقص حال اضافته بل الموجود عكسه كاب وابيك لان مقتضى الدليل ان يوجد اسم ناقص حال اضافته اصلا

حية

المضاف اليه ان يكون جابرا لانه متمم المضاف ولذا عاقب التنوين تام حال الافراده لعدم جابر فاذا كان مع تاما عند افراده ناقصا عند اضافته يكون مقتضى الدليل ثابتا فيجب ذلك دليلا لالغوا الدليل ولان الحكم بثنائيته حالتي افراده واضافته توجب البناء كسائر الاسماء الثنائية قلت معا في البيت ونحوه باق على ظرفيته اذ هو الاصل فهو منصوب ومحله الدفع لانه مقدر بما هو مرفوع نحو زيد عندك والمعنى واهوانا ثابته في وقت او مكان اصطحابها ومقتضى الدليل ان يكون الاسم على حاله ولعدة مفردا او مضافا اذ التغيير خلاف الاصل ولذا جميع الاسماء كذلك ولا يوبه بالشاذ وبجواز ان يكون مع ثلاثيا في الاصل كيد وان سلم انه ثنائي فلم يبن لانه شابه المعرب لانه لم يغن مجتمعا او لانه كغد والحق عندي ان معا ظرف دائما سواء رفع خبرا او صفة او صلة او حالا نحو زيد معك ومررت برجل معك وما معك درهم وجاء زيد معك وانما يختلف محله ولا يرد قولها والا لضم اذا دفع وشذ بناؤه على السكون في لغة ربيعة وقيل الساكن العين حرف وهو ضعيف لان معناه حالتي فتحها وسكونها واحد ومنها بين وهو اذا افرد عن التركيب تعرب فيكون طرفا لمتوسط في زمان او مكان ومضافا الى ما تتوسط فيه وهو تقتضي تعدد المضاف اليه نحو جلستك بين الظهر والعصر وجلست بين القوم ولا عطف المتعدد بعضه على بعض عطف بالواو فيمتنع

بحث بين وهو مهم

جلست بين زيد فهو لان الفاء تؤذن بالاستقلال في الحكم فيكون كجلست بين زيد
لكن اذا قصد اضافتها الى اوقات مضافة الى جملة حذفوا الاوقات وعوضوا
عنها الالف او ما وحكيت الجملة التي كانت مضافة اليها الاوقات بعدهما فيقول
بينا او بينما نحن نفعل كذا طلع علينا فلان فهو منصوب بعامل من الجملة الواقع
نسبتها فيه وهو طلع في مثالنا وقبل الجملة اقيمت مقام الاوقات المحذوفة مثل قوله
تعالى واسئل القرية وزيادة الالف او ما لتعين انه مضاف الى الجملة ولم يستفصح الاصمعي
دخول اذ واذا في الفعل المتوسط اذ ستى الطرفان بلا عامل ظاهر لان اذ واذا
ممتنعان عمله فيهما وكذى في بينما اذا قيل بينما نحن نفعل كذا اذ طلع لان المضاف اليه
لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله فيجب تقدير فاجأت اي وجدت اتفاقا طلوع
فلان في الوقت الذي او وسط الوقت الذي نحن نفعل كذى حتى ينتصب كلا
الظرفين به كما تقدر فاجأت في خرجت فاذا زيد بالباب وارتكاب شيء يلزم منه
تقدير فعل من غير ضرورة ممتنع ورد قول الحاجبي لان المفاجأة معنى مقصود واذا
قصدت يجب الاتيان بفعلها او بما يدل عليه وهو اذا واذا ولا يظهر فعلها
معهما لانهما اذا كانتا للمفاجأة يجب حذف فعلها قلت انما يندفع الاشكال اذا كان
المقتضي لبينما فاجات دون طلع وقال الزمخشري اذا زيد اذا واذ فهو في موضع
الرفع على الابتدا او بين خبره على تقدير استقر اي طلوع فلان بين اوقات فعلنا
قلت يلزم ان لا يكون اذ للمفاجاة وهي المقصودة منهما هنا وان تقع اذ مبتدا
ومصدرية وهو ممنوع وليس مثله نهار زيد صائم في اثبات حكم زيد لظرفه المضاف
هو اليه لانه يقع مبتدا في الجمل دون اذ ومن ظروف منصرفة لازمة للاضافة
حوال وتثنيته وحول وتثنيته وجمعه نحو امشي حوالك وقوله صلى الله عليه
حوالينا لا علينا وقوله تعالى فلما اضاءت ما حوله وامشي حوليه واحواله ومنها

بدل

بدل ومكان وقدام اوقدام وهو لازم الظرفية فوق وتحت تقال فوقك راسك وتحتك
رجلاك وشذ جر فوق بعلى في قوله فاقسم بالله الذي اهتز عرشه
على فوق سبع لا اعلمه بطلا ومنه عند وقد يجر بمن وهو لبيان كون
مظروفها حاضرا او قريبا كليهما حسا او معنى وقد اجتمع الحضور المعنوي والحسي
في قوله تعالى وقال الذي عنده علم من الكتاب انا آتيك به قبل ان يرتد
اليك طرفك فلما رآه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربي ومن القرب
المعنوي عنده ما به اي الملكها وان بعد منه موضعها ومنه قوله عند
الشافعي كذا او قال العزي هو بمعنى الراي وقد يكون مظروفه معنى
فيراد به الزمان كقوله صلى الله عليه الصبر عند الصدمة الاولى ومنه دون نحو
جلست دون موضعك وهو من الدون بمعنى الخفض وكذى يجب الظرفية
ان اريد به الانحطاط في الشرف نحو زيد دون عمرو قدرا قال سيبويه
لانه مثل لي لان استعماله بهذا المعنى مثل استعماله في المكان الادنى لان
فيها الانحطاط وخلوه عن الظرفية نادر الم تر يا ابن حمنت حقيقتي
وباشرت حد الموت والموت دونها ويقال هذا ثوب دون اي ردي
فهو ليس ظرفا ويعرب بحسب العوامل ومنه سوى وتقصر اذا كسر سينه
او ضم وتمد اذا فتح وهو ظرف مكان لانه تقع صلة نحو الذي سواك زيد وهو
بمنزلة مكانك اذا جعل بمعنى بدلك فظرفيته معنوية لا حقيقته والصلة
جملة او ما هو في معناها وهو الظرف وقيل هي في الاصل صفة للمكان فحذف
موصوفها واقيمت مقامه فيجب ان تبقى ليدل على الظرفية وذهب الكوفيون
الى جواز استعماله غير ظرف كقوله ولا ينطق الفحشاء من كان منهم اذا جلسوا
منا ولا من سوائنا وصف نادي قومه بالوقر فلا يفحش فيه من كان فيه

من قومه ومن غيرهم اجلالا لهم وحمل البصريون اياه واشاله على الشاذ فوايد
الاولى للظروف وهو ما يفعل في الظرف اما ان يقع في جميعه او في بعضه او
يحتملها نحو صمت يوما واذنت يوما وتهجدت ليلة قال المالكي ومن الاول
ظرف وهو اسم شهر لم تضف اليه لفظ شهر نحو اعتكفت رمضان لانه بمنزلة
ثلثين يوما قال صلى الله عليه من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له
ما تقدم من ذنبه وما تاخر لما اراد كله ولو قال من قام شهر رمضان احتمل
ان يريد بعضه وقاس عليه ابن الحروف اعلام الاسبوع فقال سير عليه الخميس
للتعميم وسير عليه يوم الخميس يحتمل الامرين وقال سيبويه اذا الدهر
والابد والليل والنهار اذا قرن بها اللام ووقعت ظروفا للتعميم نحو كان
ذلك الليل والنهار والدهر والابد ومنه سرت شهرا او سنة اذ لو اريد
التخصيص لم يفد شيئا ومما هو للتعميم ما يجاب به كم فاذا قلت شهرا في جواب كم سرت
لم يخل يوم من السير على المعتاد وما يجاب به متى فهو للتعيين لا للتعميم اي لتعيين
وقت العمل لا لتعميم العمل جميع الوقت الا اذا كان عملا لا يتجزى كقولك رمضان
في جواب متى صمت ويمتنع ان يكون مبهما كقولك وقتا او زمانا في جواب متى سرت
الثانية من الظروف المجاز اقامة الظرف المتصرف فيه مقام حدث واقع فيه
او مقام مفعول وقع عليه الحدث فيه ولا يتسع في غير المتصرف نحو عندي ولدى ولا
الخروج عن الظرفية مثال الاول قوله تعالى اشتدت به الريح في يوم عاصف وكقوله
اقول للحيان وقد صفرت لهم وطابي ويومي ضيق الجحر معور ومثال الثاني
ولذلك ينون على اصله ولذا الاوهاد في شيئين حاما وصيد عليه الليل والنهار وسمي
هذا النوع الظرف المتوسع فيه ثم يضاف المصدر اليه فاعلا كقوله تعالى بل مكر الليل
والنهار ثم الليل والنهار ماكران ثم مكر الليل والنهار او مفعولا كقوله تعالى والذين

النهار اذا ما رونا اصله يمكر تم في الليل والنهار ثم مكر تم الليل والنهار ثم مكر الليل
صح

يولون

يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر اصله الاخير امضاء اربعة اشهر من تربصه
ويجوز ان يجعل مكر الليل من اضافة المصدر الى مفعوله على حد لقد ظلمك بسؤال نعجتك
اصله بسؤاله نعجتك وكما اضيف المصدر اليه فاعلا او مفعولا اضيف الصفة اليه نحو
يا سارق الليلة اهل الدار اصله سرق في الليلة ثم سرق الليلة ثم سرق الليلة لان
السرق تم بها وكانها سارقها وموجدها ثم الليلة سارقه ثم سارق الليلة
ويا مسروق الليلة اهل الدار ومنه قوله تعالى مالك يوم الدين اذ لا يجوز اضافة
الصفة والمصدر الى الظرف لانهما اذا اقتضيا الظرف ولم يذكر في نصبانه لشبههما
الفعل ولا يرد اضافتهما الى المفعول به لان الصفة اذا كانت بمعنى الماضي والمصدر اذا
كان مفعولا مطلقا لا ينصبانه فتجب الاضافة فيجوز ان يضاف اليه في غير هاتين
الصورتين حملا عليهما واذا ثبت فيه هذا التوسع علم منه جواز الحكم عليه في نحو
ضربت اليوم بانه مفعول به تجوزا فلا يكون في تقديره فيه اصلا ووجوب
الحكم عليه اذا كان ضميرا نحو اليوم ضربته بذلك لان الاصل في الظرف ان
يقرن به في وقد يستغنى عن لفظها بمعناها مع المظهر دون المضمر لان لفظ
المظهر يشعر بالظرفية بدون لفظ الضمير ولا يكون المضمر الخالي عن لفظ في ظرفا
قال المالكي لان الاضمار ترد الاشياء الى اصلها ولذا وجب رد النون اذا اتصل
الضمير بلدن فيقال لدنه وفتح اللام في لك ويعاد في المفعول له المضمر نحو
الجبن قعدت له قلت تبقى لك ونحوه على اصله لعدم الاشتباه بلام
الابتداء واظهار اللام في المفعول له المضمر لانه لا يشعر بالعلية بخلاف المصدر
ووجوب رد نون لدن ان يثبت ليلا يتولى الضمان كما في لم يكنه لانه لا
الضمير يرد الاشياء الى اصلها لذاته فيجب اظهار في في نحو اليوم صمت فيه
اذا اريد الظرفية فاذا قيل اليوم صمته يصار انه مفعول به توسعا ويكون

اي بانه مفعول به

فى ساقطا لفظا ومعنى كقوله فان انت لم تَقْدِرْ على ان تُهينَهُ فَدَعْهُ الى اليوم الذى
انت قادره وكقوله ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال
نوافله جعل اليوم مشهودا وان كان مشهودا فيه المراد بالنوافل هنا الغنائم
وبالنهال المربوبة بالدم اى لم نغنم الا النفوس من كثرة الطعن قال
الحاجبى هذا الاتساع فيما له سبب فيتسع فى اللازم تشبيها بالمتعدى الى واحد
وفيه تشبيها بالمتعدى الى اثنين فيقال اليومَ خرجته تشبيها بنحو زيد
ضربته ولا يتسع فى المتعدى الى ثلثه فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما
لانه يستلزم فرعا دون اصل ومشبها دون مشبه به اذ لم يوجد متعد الى
اربعة حتى يتسع فى المتعدى الى ثلثه تشبيها به واجاز بعض الاتساع
فى المتعدى الى اثنين تشبيها بالمتعدى الى ثلثه ومنعه بعض مستدلا بان
المتعدى الى ثلثه قليل محصور بخلافه الى واحد واثنين فلا يلزم من اتساعهم
فيما شبهه كثير اتساعهم فيما شبهه قليل ولان تجويزه مرتب على ما سمع
من اقامة الظرف مقام الفاعل او المفعول به بان يضاف اليه مصدرا وصفه
كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار لان ما
اضيفا اليه لا يكون الا مفعولا به او فاعلا لما مر ولم يسمع منها شى فى المتعدى
الى اثنين فلا يجوز فيه ذلك المجاز المرتب عليه والحق انه لا يتحقق اتساع
مستنبطا من كلام سيبويه انه يجوز ذلك مطلقا مستدلا بان الاتساع
ليس على التشبيه حتى يلزم اصلا ومشبها به كنصب فاعل حسن فى زيد
حسن الوجه تشبيها بعمرو ضارب الرجل بل نصب الظرف على الاتساع
لم تغيره عما كان عليه فلا يحتاج الى الاصل ولانه مجاز فلا معنى لمراعاة
التعدى الى واحد واكثر وانما يقتصر على السماع فيما هو حقيقة واقامة

الظرف

الظرف فى المتعدى الى اثنين مقام الفاعل او المفعول به وان لم يسمع فلا نسلم انه ممتنع
وان نصب الظرف على الاتساع مبنى عليه قلت ان اريد بالاتساع تشبيه
الظرف بالمفعول به لفظا ومعنى وهو الظاهر لانه لم يتسع فى الظرف للمتعدى
الى ثلثه فالحق ما ذكره الحاجبى وان اريد به حذف فى مطلقا وجعل الظرف
مفعولا به مجازا فالحق ما قاله سيبويه تنبيه المتعدى وغيره سيان
فى نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الاربعة والحال والتمييز والاستثناء
لان نسبتهما اليها على السوية وعمله فيما يدل عليه بحروفه كالمصدر اقوى لوجود
من فاعله بالجاده وعمله فيما هو اشد اقتضاء له اقوى فعمله فى فاعله لان
وجوده منه اقوى ثم فى المصدر اذ لا يعقل بدونه لتضمنه جزء المبادى
ثم فى المفعول به اذ يعقله يستلزم تعقله لكن بواسطة تعديه ثم فى ظرف
الزمان اذ تتضمنه صورته وتختلف عن المفعول به لان تعلقه به بالواسطة ثم
ظرف مكان اذ لا بد له منه ثم قيل فى المفعول له لانه علة الفعل فيتقدم
على الحال وقيل بالعكس لان الفعل قد يخلو عنه كالصادر عن الساهى والمفعول
والمفعول معه متاخر عن المفعول له اذ فعل الفاعل لا يخلو عن غرض وكثيرا
يخلو عن مشارك ولذا لا يحذف الواسطة اى الواو منه قال وينصب
بعامل مضمر اى مقدر اى يحذف عامل الظرف لقرينة حالية نحو زيد عندك
او مقالية كقولك يومَ الجمعة لمن قال متى سرت كما فى المفعول به ويجوز اظهار
الفعل كقوله تعالى قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنا يوما او بعض يوم ومنه المثل
وهو سائرَ اليوم وقد زال الظهر من السؤر وهو البقية تقول انتسر
بقية اليوم منكرا عليه وهذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح حاجته
وقد بين للناس اليأس منها اى يأخذ فى العمل وقد مضى وقته الا قليلا

والظار والهاء مضمومان اذا المثل لم تغير والمقدر على حسب ما يدل عليه القرينة من سير
ويوم ونحوهما ومنه قولهم حينئذ الآن تعال لمن ذكر امرا تقادم زمانه اى وقع
ذلك الامر حين كان منه واستمع الان الى ما هو انفع منه فكان تامة والان معمول
لاسم المحذوف ومنع ان يعمل فيهما عامل واحد اذ لا يكون للفعل الواحد ظرفا
زمان قال وعلى شريطة التفسير اى ويجب حذف عامله اذا ذكر بعده مفسره
وضابطه ان يجى ظرف وبعده فعل او شبهه مشتغل عنه الى آخره ما ذكر فى المفعول به
على حسب ما ذكر فيه ويشترط ان يظهر فى ضميره والا لكان ظرفا متسعا
فيه لان الراجع اليه كذلك وهو هو معنى فيختار الرفع تارة بالابتداء عند عدم
قرينة خلافه او عند وجود اقوى منه نحو يوم الجمعة سرت فيه وقام زيد واما
يوم الجمعة سرت فيه والنصب تارة بالعطف على الجملة الفعلية او لوقوعه بعد حرف
نفى الى آخر ما ذكر فى المفعول به نحو قمت ويوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت
فيه ويستوى الامران فى نحو زيد قام يوم الجمعة سرت فيه قال المفعول له
ما فعل لاجله فعل مذكور اقول قوله له فى موضع نصب بالمفعول وهاء له
راجع الى اللام ومستتر المفعول للفعل تقديره الذى فعل الفعل له قال لاجله
اى لكسبه وهو مصدر فقال اجل ياجل اجلا اى كسب ليخرج زيد من زيد قام
وقال مذكور ليخرج التاديب من كرهت التاديب فانه وان فعل لاجله فعل
لكن لم يفعل لاجله كرهت المذكور وقد توهم بعض ان المفعول له سبب
عن الفعل المذكور اى الفعل علة فاعلية له نظرا الى مثل ضربته تاديبا واسلمت
لدخول الجنة وليس بمستقيم لان مرادهم ان المفعول له هو السبب لقولهم انه
جواب لم وهو سؤال عن السبب ولان قولهم قعدت عن الحرب جبنا مفعول
له وليس القعود علة للجبن بعينه فوجب رد الجميع اليه اى رد جميع ما هو مفعول له

الى

الى كونه سببا حاملا للفاعل على الفعل المذكور علة غائية له نحو ضربته تاديبا فانه
علة غائية للضرب وان كان الضرب علة فاعلية له ولا محذور فى ان يكون الشى
سببا للشى ومسببا عنه من جهتين فان كل فعل هو سبب لوجود امر فان ذلك
الامر باعتبار معقوليته وفايدته سبب الاقدام على الفعل فان قولكم اسلم
يدخل الجنة الاسلام سبب دخول الجنة ومعقوليته دخولها سبب الاقدام على
الاسلام او علة فاعلية نحو قعدت عن الحرب جبنا فيه ليس الفعل المدخول
للام او لكى وان كان فى تقدير الاسم مع ان المقدرة علة لما قبله فلا يكون مفعولا
له قال فى اماليه مثل جئتك لاكرمك واسلمت لادخل الجنة ما قبل اللام سبب
لما بعدها فى قصد المتكلم لاتفاقهم على ان كى واللام التى بمعناها يدلان على ان ما قبلها
سبب لما بعدهما فلا يكون ما بعدهما سببا لما قبلهما اذ لو جاز ذلك لجاز قعدت عن الحرب
لاجبن لكنه ممتنع فان قيل فى قولك جئتك لتكرمنى كان المجى سبب للاكرام فالعلم بالاكرام
عامل على المجى ايضا كما فى قولك جئتك اكراما لك فيكون لتكرمنى علة لما قبله اجاب
بان هذا التقدير وان احتمل فى بعض ما ذكر ما تعين فى بعض فيحمل الجميع عليه فان
قيل ان المقدرة بعد اللام مع الفعل فى تاويل المصدر فيكون لادخل الجنة بمثابة لدخول
الجنة فيصح ان يكون ما بعدها سببا اجاب بانه متعين للاستقبال ويستحيل ان يكون
المستقبل علة للماضى فان قلت لبعض الفقهاء قوله تعالى لئلا يكون دولة
بين الاغنياء منكم علة للحكم المذكور قبله وهو قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل
القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى الاية وهذا يدل على ان ما بعد كى
واللام التى بمعناها سبب لما قبلها اجيب بانه طريق لهم غير دال لان اللفظ
الذى نحن بصدده فان معنى السبب الشرعى المعنى الذى ثبت بالحكم فانه اذا ثبت
حكم وجعل سببا لحصول امر مقتضى لمعنى مناسب حكم عليه بانه سبب الحكم وهذا مصطلحهم بتسميه

انه علل الامر

قال ابن يعيش رحمه الله
لا يكون مفعول له من لفظ الفعل
لانه علة لوجود الفعل والشيء
لا يكون علة لنفسه لا يحصل
به الى غيره ح

قال الحاجبي قوله خلافا اى قلت المفعول له ما فعل الى آخره مخالفا للزجاج فان
ما هو مفعول له عندنا عنده مصدر اى نصبه على انه مفعول مطلق للنوع
فانه قال ضربته تاديبا مثل رجع القهقرى لان التاديب نوع من الضرب وهو
الضرب الذى لاصلاح شان المضروب ويمكن ان يقال مراده من انه نوع
من المصدر ان معناه ضربته ضرب تاديب فحذف ضرب واقيم تاديب مقامه
نحو ضربته سوطا فيكون مصدرا وضعف قوله بانه لو كان كذلك لما دخله اللام
كما لا يقال رجع للقهقرى ولان نوع المصدر يضاف اليه كل ثم يخبر بما هو نوعه
نحو كل قهقرى رجوع وكل جمزى سير ولم يصح هذا فى ضربته تاديبا ولا فى قعدت
عن الحرب جبنا وايضا فانا نفهم التعليل من ضربته لاجل التاديب مع قطع النظر عن
حقيقة المصدر وضربته تاديبا بمعناه فوجب ان يكون ايضا تعليلا لان التعليل
والمصدرية راجع الى المعنى لا الى مجرد امر لفظى قال وشرط نصبه تقدير اللام
اقول لان الجار اذا كان ملفوظا وجب الجر اذ حرف الجر لا يلغى ولو زائدا
والا لظن انه جزء الكلمة وعند بعض انما يسمى مفعولا له ما هو منصوب كما مر
فى الظرف ولذا حدوه بما فعل لاجله فعل مذكور مجرد عن حرف التعليل وانما يجوز
حذفها اذا كان فعلا اى مصدرا اذ لا يعقل تعليل الفعل بالجوهر لانه مستمر
الوجود فلا يعلل الحادث به او ماؤل به وهو جملة مصدرة بان او بان ظاهرة
فلا يحذف من نحو جئتك للسمن وجئتك لاكرمك لفاعل الفعل اى صادرا
عن فاعل الفعل المعلل به فلا يحذف من جئتك لاكرامك لى اذ فعل لحمل الانسان
على فعل لما لم تقم به نحو جئتك لاكرامك الزائر ولانه لجبن زيد لا يقعد عمرو عن
الحرب ومقارنا فى الوجود للفعل المعلل به فلا يحذف من جئت لاكرامى
لك امس او غدا لان اكثر المصدر الذى يكون الحامل على الفعل ان يكون مقارنا

يعيش
وقد يحذف المصدر ويكتفى بحاله
اللام على العلة فيقال زرتك
لزيد وقصدتك لعمرو ولا يحذف
حرف المصدر واللام معا
فيقولون فى قصدتك للادام
زيد وقصدتك زيدا وانت
تريد لزيد لزوال معنى العلة
وربما اوهم اللبس بمفعول به
ح

والعلة لا يتخلف المعلول عنها ولا يتقدمها والغرض من القيود ان يحصل دلالة على اللام
المحذوفة فاشترطت لانه يليق بها التعليل غالبا فيدل على اللام لانها تفيد فايدته ولانه اذا
وجدت القيود تقتضى الفعل المفعول له كما تقتضى المفعول المطلق فنصبه كنصبه
وركضا فى جئت ركضا مفعول مطلق ولو اريد به المفعول له لوجب ذكر اللام لعدم
مقارنة المجى حينئذ فى الزمان وقيل ليحصل الفرق بين كونه مفعولا له او مطلقا قلت
فعليه ينبغى ان يحذر عنه ونادبك فى ضربته تاديبا وان كان صفة للمفعول فهو اثر
لصفة الفاعل اذ حصوله بالضرب الصادر من الفاعل فيكون فعلا له فيصح حذفه منه
وقال المالكى شرط الحذف صدورهما من فاعل واحد ولو تقديرا نحو قوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا اى يجعلكم ترون فاتحد فاعل الروية والخوف والطمع تقديرا فلا
حاجة الى جعلهما حالين كما زعم الزمخشرى ولا الى تقدير ارادة خوف وطمع وقال
ابن الدهان اذا اجتمع الشرطان فالفعل يدل عليه كما يدل على المفعول المطلق لانه يفهم
فهم الجبن من قعدت عن الحرب فيجرى مجراه متعلق الفعل به لنفسه ويحذف
اللام ولذا قال الزجاج ان المفعول له يفهم من الفعل وما فهم منه مصدر فيكون
مصدرا او اى الجار المعرف باللام اكثر من نصبه عكس النكرة ويستوى
الامران فى المضاف وجره باللام هو الاصل والاكثر لانها موضوعة للتعليل وقد
يقوم مقامها الباء ومن وفى كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وكقوله
كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم وكقوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق
اى من خوف الصواعق حذر الموت وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم
وكقوله صلى الله عليه ان امراة دخلت النار فى هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها
تاكل من خشاش الارض اى لاجلها لان من للابتداء والابتداء يقرب من معنى العلة اذ يفعل
اولا ثم ينتقل منها الى تحصيل المعلول فاذا قرنت من بما يصلح للعلة فهم التعليل مجموعهما

وادنى الباء للاستعانه والمستعان به ما يحمل على الاقدام على الفعل وعلامته ان تقع
جواب لم كما تقع الحال جواب كيف فان قيل ذكرت ان المفعول له ما فعل له
فعل وتاديبا في قولك ما ضربته تاديبا ليس كذلك وحينئذ لا يكون ضربته عاملا في تاديبا
قلت اذا صدر منك ضرب فظنه احد انه للتاديب فاردت نفي ظنه وقلت ما ضربته
تاديبا او للتاديب وقد تقصد بالخصوص فلا اشكال لانه يكون مثل ما ضربت زيدا
اما ان لم يصدر منك ضرب اصلا وقلت ما ضربته تاديبا فهو مشكل ويجاب عنه بان
التاديب حينئذ علة لما في الحرف من معنى النفي وهو العامل ومتعلق اللام والمعنى
انتفى الضرب لاجل التاديب لانه قد يودب بعض الناس بترك الضرب ويوضحه
ان قولك ما اهنته احسانا لو لم يتعلق احسانا بالنفي لتعلق باهنته فيفسد المعنى
فان قيل يلزم ان يتعلق راكبا في ما جاءني زيد راكبا بالنفي قلت هذا لم يصدر بلغ
عن العاقل الا لازالة ظن المجي في حالة الركوب اذ لو نفي مطلق المجي لضاع ذكر
راكبا ويعلم من ذلك ان باء بنعمة في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون متعلقة
بالنفي لا بمجنون والا يلزم ان يكون الجنون من نعمة الله تعالى وان يكون
المنفي جنونا مخصوصا لا مطلق الجنون وقال الحاجبي ان من الافادة في قوله
كم نالني منهم فضلا على عدم اذلا اكاد من الاقتاد اجتملُ اي اذيبه مفعول له
ومتعلق بالنفي لا باجتمل خلافا لابن بزهان لانه لا يصح ان يكون الاجتمال
للاقتاد حتى يقع مخصصا له فهو كما لو قلت ما كلفتك بشي تخفيفا عليك فانه يمتنع
ان تعلل التكليف بالتخفيف فتعين ان يكون المعلل به نفي التكليف وسره
انه اذا تعلق شي بمنفي فلا بد وان تعقل تعلقه به مثبتا ثم ينفيه عنه ولا يمتنع تعقل
ان يكون التكليف للتخفيف والاجتمال للاقتاد فتعين تعلقهما بالنفي ولا يبعد فيه
ولا يصح ايضا تعلقه باكاد بعين ما ذكر في اجتمل تنبيه الحق الجرمي المفعول له

بالحال

بالحال والتمييز في لزومه التنكير فنقض بقوله يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل
المحبور والهول من تهور الهبور العاقر رمل لا ينبت والزعل الفلق
من النشاط والمحبور المسرور والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض
يصف ثورا وحشيا يركب الرمل المتراكب خوفا من الصائد لان الهبر
مكمن الصائد والثور يخافه او نشاطا وبقوله تعالى من الصواعق حذر
الموت قال المفعول معه الى او معنى اقول خرج بقوله بعد الواو ما لم يذكر
بعده من المفاعيل وغيرها وما وقع بعد مع نحو جئت معك وبقوله لمصاحبه
اي بعد الواو الموضوعة لمصاحبة مطلقة فان الواو هذه موضوعة للمصاحبة
بلا تشريك في الحكم سواء لا شركة له مع ما قبل الواو في الحكم نحو سير والطريق
او شركه لكن لم تقصدها بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا ما
وقع بعد واو العطف نحو جاء زيد وبكر واشترك زيد وبكر لانها مع دلالتها
على المصاحبة دالة على الاشتراك في الفاعلية وكذا ما وقع بعد واو الحال نحو
سرت والنيل في الزيادة فانها في الاصل واو العطف التي يعطف بها جملة على
جملة فانه قد يكون بين الشيئين مصاحبة ولا يشركان في شي سواها نحو جاء
البرد والطيالسة وقد يكون بالعكس نحو جاء زيد وبكر بعد شهر وبقوله
معمول فعل الى آخره كل رجل وضيعته فانه مصاحب معمول التجريد ومن امثلته
قوله كونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال المعنى اقربوا من اخيكم
في المذهب ونحوه كقرب الكليتين من الطحال قال تلميذ الحاجبي ظاهر كلام الزمخشري
واليه مال شيخي انه لا اشتراط في مصاحبه الفاعل فالزمته ان يجوز ان يكون عمرا
في ضربت زيدا وعمرا مفعولا معه فالتزمه قلت نص الزمخشري على انه عطف
وبحسب ظاهر عده يصح ان يكون مفعولا معه وقال لفظا ومعنى ليدخل ما عامله

لفظي نحو جئت وزيدا او معنوي وهو كل اسم جامد او لام مجرور به في جملة مصدرة
بما الاستفهامية الانكار وقبل الواو ضمير مجرور بالاسم او اللام ومعناه السؤال
عن الجامع بينه وبين ما بعد الواو وعلى سبيل الانكار نحو ما لك وعيرا وحده المالكي
بانه اسم تال واو تجعل بنفسها في المعنى كمجرور مع وفي اللفظ كمنصوب
معدى الهمزة قال وجئ بالواو موضع مع تخفيفا وهو بمعناه وهو مقوى
لعمل العامل فيما بعده كهمزة التعدي ومن ثم لا يتقدم على العامل ولا يتغير
عن موضعه كالهمزة ولم يجر وان اشبه الباء المعدية لشبهه بالواو العاطفة
لفظا ومعنى فلم تعمل بل اوصل عمل ما قبلها بما بعدها لا على التبعية لئلا تشبه العاطفة
قلت تبين منه ان كل مجرور بحرف جر الاصل فيه ان يكون منصوبا لكن لما جر
حكم على محله بالنصب وليس الواو ناصبه بنفسها والا لنصب صيغته في كل رجل و
ضيعته ولا تصل بها المضمر اذا كان مفعولا معه نحو جلست واياك كما
تتصل بحروف ناصبة نحو انك لكن يمتنع جلست وك وقال الزجاج نصبه بمقدر
وان تقدير قمت وزيدا قمت ولابست زيدا فيكون مفعولا به اذ لا ينصب
الفعل ما بعد الواو الا اذا نصب ما قبلها ولان ما قبل الواو لا يطلبه فلا يكون
مفعولا وضعف بان اضمار العامل على خلاف الاصل فلا يصار اليه الا الضرورة
وهو يطلبه لما مر في اول المنصوبات وقال الكوفيون انه منصوب بالمخالفة لانه
نسب اليه المصاحبة فلم ينسب اليه مثل ما نسب الى الاول فلما خالفه خالفه
اعرابا ونصب لخفته وقد تقدم في المبتدا ان نسبة العمل الى المخالفة باطلة
وقال الاخفش نصبه على الظرف لان الواو بمعنى لكنه حرف فنصب مدخوله
كما في الا الصفة ورده بعض بانه مذكور بعد الواو ولمشاركة فاعل فعل للاتفاق
على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا ليس مفعولا معه قال الحاجبي بضعفه اتفاقهم على

انّ زيدا في حسبك والضحاك سيف مهند والاشتقاق كناية عن المبالغة وصيرورة
كل طائفة على شق المخفي تكفيك في صحبته ولم يجعل عمرا في ضربت زيدا وعمرا
مفعولا معه لانه وجد فيه ما هو اولى منه وهو العطف لانه اكثر في كلامهم و
لئلا يلزم الاختلاف في العامل قلت فيه نظر فان المالكي قال مذهب سيبويه
ان زيدا في حسبك وزيدا مفعول به ولانه يلزم رفع زيد في جئت انا وزيدا
لانه اولى به الى آخر ما قال وقلت عليه لفظ المشاركة يحمل بعكس الحدا اذ النيل
في سرت والنيل مفعول معه ولم يشارك الثاني وانما اتفق على ان عمرا عطف
لان العرب لم يقصد بالواو في مثل ذلك المثال مطلق المصاحبة لئلا تشبه بالعطف
لا لما قال الحاجبي فالصواب ان يقال المذكور بعد الواو انما جعل مفعولا
معه اذا لم يصلح للعطف ولم يشبه به وحسبك وزيدا درهم لم يصلح للعطف
وجئت انا وزيدا لم يشبه بالعطف وضربت زيدا وعمرا يشبه به فلا يجعل
مفعولا معه فان قصد معنى المعية يذكر مع قال قوم لا بد وان يصح ان ينسب
اليه ما نسب الى ما قبله لان الواو اصلها العطف فلا بد فيها من معناها ولذا
لم يجعل ما ورد منهم مفعولا معه ولا يصح فيه العطف لعدم المشاركة نحو
استوى الماء والخشبة واسير والنيل وقد علمت ان الماء لم يكن معوجا
حتى يستوي وان النيل لم يسر يؤول يساوي ولجري قلت يبعد مثل
هذا التاويل في نحو قولهم انت اعلم وما لك اي انت اعلم مع مالك كيف تدبره وقال
ابن جني وابن بابشاد لا يصلح للمفعول معه ما لا يصلح للعطف فيمتنع نكلم زيد و
الحجر وقد مثل ابن جني المفعول معه بجلست والسارية قال عز الدين ناقض
قوله قلت اذا جلست سكت ولا تناقض فمن ذهب الى ذهب اليه
يقول المراد من استوى الماء والخشبة تساويا ومعناه ارتفع الماء بعد نقصانه

بالان وادى رأس الخشبة والخشبة مقياس يجعل في مثل النيل يعرف به ارتفاع الماء فيصلح
الساريه والخشبة للعطف بوجه ما وهو العطف على معمول ما تضمنه الفعلان لا على معموليهما
وامتنع هذا في نكلت والمجرى فحاصله يجعل عندهما مفعولا معه ما يصلح للعطف ولو معنى
فيمتنع انتظرتك وطلوع الشمس ونحوه عندهما قال المالكي لا يتقدم المفعول معه على
عامله لان الواو تشبه الهمزة في التعدية فلزمت محلا واحدا ولا على مصاحبه
خلافا لابن جنى فانه استدل بانه جائز في العاطفة كقوله كانا على اولاد احقب لاحها
ورمي السفا انفاسها بسهام جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت بها يوم ذباب
السبيب صيام اصله لاحها جنوب ونفي السفا فقدم لانه مثل المعطوف عليه في
اقتضاء العامل له فيجوز فيما هو محمول عليه ولانه ورد قال الكنية حين اناديك لاكرمه
ولا القبة والسوءة اللقب اراد ولا القبة اللقب والسوءة اى مع السوءة
لان بعضه لا يكون سوءة واجيب بان العاطفة اصل فينبغي ان يختص بمزيد
قوة بخلاف ما نحن فيه ولانه كالهمزة والسوءة عطف الا انه من باب علفتها
تبنا وماء باردا وتقديره ولا القبة اللقب ولا اسوئه السوءة فحذف
لا اسوئه ثم قدم معموله لان تقديم المعطوف على المعطوف عليه للضرورة جائز بالاتفاق
فحمله عليه اولى ويجب العطف في انت ورايك اى كل واو بعد مبتدا او ان
ولم يذكر خبره او ذكر وهو افعل التفضيل فيجب العطف لعدم ما ينصب خصوصا عند
من جعله مفعولا به قلت في افعل التفضيل نظر لوجوب النصب في انت اعلم و
مالك ولا نسلم انه المفعول به وقد مر انه يعمل فيه رائحة الفعل قال المالكي زيدا
في حسبك او لقيتك وزيدا درهم مفعول به عند سيبويه اذ قال الماكان في
حسبك معنى كفاك وامتنع عطف زيدا على الكاف نووه انه الفعل وكذه
في ويله واياك كانه قيل يحسبك وزيدا والزمه الله ويلك واياك وكذا اذا قلت

ويله

ويله واياك لانه وان رفع تضمنه معنى الفعل وهو الزمه الله ويله كان حسبك
وان رفع فيه معنى كفاك قلت انما يصح ان يكون مفعولا به اذا كان المعنى
يكفيهما درهم ولا يصح اذا كان المراد يكفيك درهم مع مصاحبة زيد وايضا
فان قول سيبويه بيان انه العامل وصالح للعطف لا بيان انه مفعول به
حقيقي ولانه لو كان مفعولا به لكان الواو للعطف فيلزم عطف المنصوب
على المضمر المجرور فان المالكي تقديره حسبك ويحسب زيدا درهم قلت
يلزم عطف الجملة الفعلية على الاسم المفرد وان يكون درهم خبرا وفاعلا و
ان يكون معناه الشركة لا المصاحبة المطلقة قال فان كان العامل او
ان كان الفاعل ظاهرا او مضمرا موكدا بمنفصل جاز وجهان الرفع على العطف
وهو الاكثر والنصب على المفعول معه والاظهر اختيار العطف اذا اريد الاسناد
اليهما واختيار النصب اذا اريد مطلق المعية نحو جاء زيد وعمرو وعمرا وجئت
انا وزيد وزيدا ولا يرجح العطف اذا كان فيه تكلف كقوله كونوا انتم وبني
ابيكم مكان الكليتين من الطحال وخصهم على الايتلاف والاتصال مع اخي تميم
فان مراده امر المخاطبين اى كونوا لبني ابيكم واذا عطف يكون تقديره
كونوا لهم وليكونوا لكم او يكون امرا للجميع باتصالهم بانا ساخ ولم تقصد
هذا ويضعف العطف اذا اتصل به معنى المعية نحو لا تغتذ بالسمك واللبن
وان لم يجز العطف بان لم يوكد المضمر المتصل تعين النصب لانه اذا جاز النصب
عند تعذر العطف مع العامل الذى هو معنى الفعل فذلك في الفعل الصريح
اجوز لانه اقوى عملا وشذ العطف على المرفوع المتصل غير الموكد قال
رجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا قال وان كان
العامل معنى اقول اذا كان العامل ما هو في معنى الفعل لو نصب وهنا هو

عامل لفظي وجاز العطف عليه تعين مثل مالزيد وعمرو لان العطف هو الاصل لكثرته
وليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام في هذا المثال ولا حاجة الى تكلف ان
يجعل عامله المعنى الذي هو عامل ضعيف لا يصار اليه الا للضرورة والفرق
بينه وبين القسم الاول وهو اذا كان العامل فعلا صريحا انه عامل قوي فيجوز
ان ينصب مع جواز ان يرفع وهذا عامل لم يقو تلك القوة فلا يعمل عند امكان
اعمال عامل اقوى منه فلذلك تعين العطف والا اي وان لم يجز العطف لكون
المعطوف عليه مضمرا مجرورا نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا تعين النصب
على المفعول معه باعمال معنى الفعل والمثالان في معنى الفعل لان المراد منهما ما تصنع
وزيدا فعلا ان كان العامل في الدار نحو زيد في الدار عندك لانه في معنى استقر قال
فمالك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال التلدد التردد اي
لم اقمت بنجد وتركت تهامة مع خصبها واجتماع الناس بها قلت فيه نظر
اذ قد يختل المعنى بالنصب بل ينبغي ان ينصب ان قصد المعية والا اعيد العامل
وعطف فانك ان جررت البر في قولك ما شان قيس والبر فالمعنى انكار
شانهما كانك قلت ما امرهما وان نصبته فالمعنى ما تصنع في مصاحبة البر عن
شامل انكارك للبر ونعلم منه ان المذكور بعد الواو ان صلح للمفعول معه
فعلى ثلثة اقسام الاول ما يجب ان يكون مفعولا معه فينصب وهو ما يمتنع
عطفه لفظا نحو مالك وزيدا او معنى نحو سرت والنيل وجلست و
الحائط فانه امتنع مشاركة ما قبلها لما بعدها في الحكم الثاني ما يختار ذلك
وهو ما ضعف عطفه اما لفظا نحو ذهبت وزيدا واما معنى كقولهم لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فانه وان امكن العطف على تقدير لو تركت الناقة ترام فصيلها
وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف العبارة ومنه الليالي في قوله

اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل امره والليالي الثالث ما يختار عطفه
وهو ما ليس في العطف ضعف لا لفظا ولا معنى نحو كنت انا وزيد كالاخوين فانه لا ضعف
في العطف على لفظ لوجود الفاصل ولا معنى اذ لا تكلف في الاخبار عنهما بالجار والمجرور
ولكن يجوز نصبه على قصد مجرد المصاحبة قال المالكي نحو مالزيد وعمرا بالنصب لان
سيبويه وان قال في اول الباب ليس فيه الا الجر قال في اخره اذا قلت ما شان
زيد وعمرا كان تقديره ما كان شان زيد وعمرا وغفل عن هذا القول الجماعة فاوجبوا
الجر قلت انما اوجبوا الجر لامتناع تقدير كان لما سياتي لا لغفولهم عنه قال
المالكي لا يعمل عامل معنوي في المفعول معه لان الواو للتعدي والتعدي للافعال
لا لما هو في معناه وانما عمل المعنى في الظرف نحو المال لزيد عندي شهرا لانه من ضرورات
وجود رائحة الفعل وقال سيبويه هذا لك واباك قبيح واراد بالقبح الممنوع فعلم انه
لم يعمل هذا ولا الظرف والجار والمجرور المتضمن معنى استقر في المفعول معه ثم قال
لسيبويه في مالك وما شانك وزيدا قولان تقدير كان بعدها فيكون المنصوب مفعولا
معه وتقديره ملابستك بعد الواو فيكون المنصوب مفعولا به وقال الشلوبين لا يصح
اعمال الملابسة المحذوفة لان سيبويه نص على امتناع اعمال المصدر المحذوف حين
قال بعد انشاده وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان تقديره وكل اخ
غير الفرقدين لا الا ان يكون الفرقدان لان لن يكون مصدر ويمتنع حذفه وابقاء
ما هو من تمامه فاجاب عنه المالكي بان المصدر فيما نحن فيه في قوة الملفوظ
اذ لا مندوحة عنه لان مالك انكار فذكر زيد بعده يدل على ان لا انكار لملابستك
زيدا لا غير فيكون كان كالملفوظ بخلاف الا الفرقدان وحذفه
وابقاء معموله اذا وجد قرينة دالة عليه ولوروده في الكلام الفصيح قال تعالى
قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج اهله

بين العطف والمعطوف

اكبر عند الله ليس المسجد عطفا على سبيل الله لانه يلزم الفصل وهو ضدّه وبين معموله بقوله وكفر به وهو ممتنع ولا على الهاء اذ يمتنع العطف على المضمر المجرور فتعين ان يكون تقديره وصدّ عن المسجد الحرام ومنه قوله لصونك من تعول انّهم نقعا لهم عن صلّة وهوى مطاع فمن متعلقه بصون محذوف هو بدل من الصون المذكور وقال السيرافي المحذوف الفعل وهو يلابس اي المصدر المحذوف لا يعمل الا عند الكوفيين وانما قدّر سيبويه ملابستك حملا على لفظ شانك قلت التعدي الحقيقي يختص بالفعل اللفظي وهو ان يصير الفاعل مفعولا واما غير الحقيقي فيسمّى المعنوي نحو زيد عندك في الدار بالسيف لاكرامك ويستقبل نحو القوم فيها الا زيدا ولا نسلم انه اراد بالقبيح الممنوع والاصل ارادة الظاهر وانما يقبح لان اباك لم يصاحب معمول فعل اذ كاف هذا لك ليس فيها فعل لفظا ولا معنى بخلاف كاف ما لك وما شانك اذ معناه ما تصنع ويمتنع تقدير كان في ما شانك وزيدا لانه يقتضي ان يكون شانك منصوبا ويفسد المعنى لان زيدا لم يصاحب حسر كان لانه يعود الى ما وانما صاحبه المخاطب والمصدر المحذوف لم يعمل لما قال الشلوبين وانه اعرف بقول سيبويه وعنه مندوحة بتقدير كان عند من يجوز تقديره وشانك لانه في معنى الفعل عند غيره كحسبك وان لم يجوز العطف على الضمير المجرور ويكون المسجد مجرورا بباء محذوفة كما قال الكسائي في نحو مررت بك وزيد لا على العطف بل على حذف جار محذوف يدل عليه المذكور وهو اولى هنا لئلا يلزم حذف صدّ وعن العاملة في المسجد وان سلم البيت فتقديره من صونك عنهم عن صلّة فلا يكون بدلا ولو قدرنا الفعل كما قال السيرافي يلزم تقديره في الجميع طردا للباب ولان الاعراب بحسب المعنى وهو لا يتغير فيلزم قول الزجاج فايسه المختار في نحو ما انت وزيد وكيف انت وقصعة من ثريد والمولود تشبيها مع الاذكار الرفع قال يا زبرقان اخا بني خلف

اي من تقدير ملابستك

و... تقدير قمت وزيدا ولابست زيدام

ما انت

ما انت وبنَ ابيكَ والفخرَ معنى وبنا ابيك التحقير ومثله قوله انيا سيّد امرئ قيس وكنتَ هناك انت كريمَ قيس فما القيسي بعدك والفخار وقد روي بالنصب على تقدير ما كنتَ وزيدا وكيف كنتَ وقصعة فحذف كقوله وما انا والسير في متلف يبرّح بالذكر الضابط اراد بالمتلف الفلاة المهلكة وذكر الجمل فانه اقوى من الناقة والضابط القوي فحذف كان وانفصل الضمير والنسخ في المشقة قلت ولا يبعد نصبه بمعنى فعل يضمنه ما وكيف ويجب الرفع في قولك انت وزيد وكل رجل وضيعته وانت اعلم وربك لانك مخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك ولم ترد انه فيما مضى او فيما يستقبل واما قول عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وانا واياه في لحاف تقديره وكنت واياه فحذف ولا يلزم من اضمار كان في موضع اضماره في جميع المواضع فائدة لم يحذف الواو منه وحذف في واللام من الظرف والمفعول له اذ دلالة الفعل عليهما اقوى اذ لا بد له منهما في وجوده وان لم يذكر بخلاف صاحب معموله تنبيه الفعل قبل الواو ان لم يصلح للعمل فيما بعدها فان كان الواو بمعنى مع يجعل ما بعدها مفعولا معه من جوّز ان يكون الممتنع عطفه على ما قبله مفعولا معه ومن لم يجوزه نصبه بفعل مضمر كقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم فان اجمع لا ينصب الا المعاني من الامر والكيد لانه للمعاني والجمع للاعيان ولا يصح عطف شركاءكم على امركم فنصب مفعولا معه عند قوم ومفعولا به لاجمعوا مقدرا عند قوم وجاز حذفه لدلالة اجمعوا عليه لان الاجماع انما يكون عند جمع المجمعين وان لم تكن الواو بمعنى مع تعين تقدير فعل كقوله يا ليت زوجك في الوغى متقلدا سيفا ورمحا اي وحاملا رمحا فان تقلد السيف من امارات الحرب فتشعر بحمله وكقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزجّجن الحواجب والعيونا يصف العيون بالكحل مقدرا انما تمه نصب المفعول معه بعد الواو وقياس عند

الحال الصفة التي عليها الموصوف والشأن ما عظم منها

لا كثر سماعي عند قوم فلا نتجاوز المسموع فان اريد غيره بذكر مع مبنى الخلاف هل كثر
حتى يطرد او قل كاضمار الجار فلا يطرد قال الحال اقول الحال والحالة لغة
الشان تقال حال كرم زيد كذى اى شانه ولم يستعمل النحويون الا الحال وهو يذكر ويؤنث
وواوي لانه من التحول اما اصطلاحا فانه ما كر اد الالفاظ الاصطلاحية انما تحد باعتبار موضوعاتها
الاصطلاحية اذ بها تتميز بعضها عن بعض بفصل الموضوعات كانها حقائقها تقديرا وتحديدها
فتحد الحال بانه اللفظ الدال على هيئة الفاعل حين صدور الفعل عنه او المفعول عند
وقوع الفعل عليه اذ هو موضوعه فيخرج خبر المبتدا لانه لم يبين شيئا وكذى التمييز
ولو مستعاليحي الله دره فارسا لانه يبين جنس المتعجب منه وبيانه للفاعل والمفعول
كبيان الصفة لها وكذى الصفة نحو جاءني رجل عالم او رايت رجلا عالما لان عالما
في المثالين انما يدل على الذات ويبين لها او على هيئة الذات اذ وضعه له لكن لا من حيث
هي فاعل ومفعول ولذا يدل الصفة على هيئة الذات وليست فاعلا ولا مفعولا نحو
زيد رجل عالم واقول لا يجيء الحال من سائر المفعولات لان الفعل من حيث تعقله
تقتضي الفاعل المفعول به ومن حيث وجوده سائر المفعولات وايضا وه باعتبار
تعقله اقوى منه باعتبار وجوده ولذا تعمل فيما تقتضيه باعتبار تعقله بلا واسطة
فلا يبعد ان تقتضي حالهما ولا يلزم منه اقتضاءه حال غيرهما ولا يلزم من هذا
ان لا تعمل في صفة غيرهما ولا تقتضيها لان احتياج الشيء الى الصفة من حيث انها
بيين الذات اشد منه الى الحال ويمتنع زيد قائما رجل لا نتفاء الفاعل والمفعول
والمبتدا والخبر من حيث انه مبتدا وخبر لا تتقيد قلت لان الجملة الاسمية
للدوام وتقيد جزئها بالحال ينافيه وتقيد الفاعل والمفعول به باعتبار الفاعلية
والمفعولية بالحال وكذى الفعل بالسعيه يتقيد بها وبعضها اذ لا بد لصدوره
من الفاعل من كونه على حاله فجاءني زيد راكبا مقتضى الركوب المناسب لفاعله

بلا التزام

بلا التزام لان اقتضاءه له واسناده اليه حين ركوبه فمعنى الكلام ان المجيء المذكور انما ثبت
لزيد بقيد الركوب له فلا جرم تقتضيها الفعل ويتقيد بها بحيث ينبغي بانتفائها وسميت
الحال مقتدة بكسر الياء لان قولك جاء زيد يحتمل احوالا مختلفة من ركوب ومشي
وعدو فاذا قلت راكبا قيدته بالركوب بعد ان كان مطلقا ولا اقتضائه اياها
تعمل فيها وعندي الحال ما بين كيفية الفاعل حين صدور الفعل منه والمفعول
به حين وقوعه عليه وكل من الفاعل والمفعول قد يكون لفظيا نحو ضرب زيد عمرا
قائما قال الحاجبي بجعل قائما حالا من ايهما شئت وهذا فيما عرف ذو الحال
والا يجب ان يذكر عقيب من هي له وانما يجب ان يلي الصفة موصوفها لانها لازمة
لذاته والحال شبه الفعل لعروضها لصاحبها حين صدور الفعل عنه او وقوعه عليه
فلا يجب ان يليه وقلت يلزم ابراز الضمير اذا اجرى على غير من هو له كقولك
ركبت الفرس طارده انا وجاز ان يتعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع نحو لقيته
راكبين وجاء زيد وعمرو ماشيين كقوله متى ما تلقني فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا الرانفة طرف الالية ما يلي الارض والف تستطارا
منقلبة عن نون التوكيد في الوقف والاستطارة الاضطراب ولو جعل المضاف
الى ضمير النكرة معرفة وهو الاصح قلت صاحب ناقة وفصيلها راتعين والاقل
راتعان على الصفة وبغير جمع نحو ضرب زيد هندا قاعدا راكبا كقوله عهدت سعاد
ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها فالاولى ان يجعل
اولى الحالين لثاني الاسمين ولغراسما لا ولهما وسعتين ختم ان خيف اللبس
لان الاصل اتصال الشيء بصاحبه فلو جعل اولهما لاول الاسمين وثانيهما لثانيهما
يلزم زيادة خلاف الاصل وقد يكون معنويا كما يكون الفاعل المعنوي نحو زيد في
الدار قائما فان اصله استقر في الدار فحذف استقر وجعل في الدار مقامه هو دانا

معناه ومعنی مستتره وکان مستتره اسند الیه ومثال المفعول المعنوی هذا زید قائما
فان معناه الذی اشیر او المشار الیه قائما زید فحذف المشار الیه وجعل هذا قائما مقامه فهو
مبتدا ویکون مفعولا معنویا من حیث اقامته مقامه الیه وفعلا معنویا من حیث
اقامته مقام المشار ولا سیما نحو تربعت واضطجعت لان المراد ان الحال مبینة
هیئة فاعل فعل عن نفسها ولان تربعت موضوعة لبیان نسبة اصله الی ما علیه
لا لبیان الهیئة فانه خارجة قال وعاملها الفعل اقول وعامل الحال اما
فعل نحو جاء زید راکبا او ما شبهه نحو زید ضارب قائما او معناه نحو زید فی الدار
قائما لان العامل من فعل او شبهه ومعناه تقتضیهما معا ونصبها لان المعنی الذی
سبب لاقتضاء وهو کونه حالا شبه المفعولیة فی انه زائد علی الفاعلیة وکونه حالا
انما تقوم بالفعل اللفظی او المعنوی فینصبها قال الحاجبی اذ به ای بالفعل حصلت
الحالیة والا کان صفة لانه لا یکون ثم فاعل ولا مفعول فیتقید جاء براکبا
حصلت حالیته والا کان راکبا صفة ولو قال الحال منصوب لشبهه بالظرف
لدلالة الفعل علیه کما علی الظرف او بالمفعول فی مجیئه بعد تمام الکلام فالمقتضی
لنصبه شبهه بالمفعول من هذه الجهة وهو متقوم بالفعل لانه لو لم یوجد لکان
الحال خبرا لانه فی المعنی خبر اذ لو طرح جاء من جاء زید راکبا تصیر الکلام
زید راکب لکان اوضح ویقع المضاف الیه ذا الحال اذا کان متصلا بالفعل نحو
عرفت قیام زید راکبا وکذا اذا کان المضاف جزءا من المضاف الیه او کجزء
کقوله تعالی ونزعنا ما فی صدورهم من غل اخوانا علی سرر متقابلین وان
اتبع ملة ابرهیم حنیفا لان المضاف حینئذ فی حکم المطروح معنی لصحة
قیام المضاف الیه مقامه اذ یصح فی الکلام نزعنا ما فیهم من غل اخوانا واتبع
ابرهیم حنیفا فیکون العامل فی الحال وفی المضاف عاملا تقدیرا فی المضاف الیه

الذی

الذی هو ذو الحال فیکون الحال عما هو فاعل او مفعول ویتحد عامل الحال وصاحبها ولیت
ولعل وکان ینصب الحال ولم ینصبها ان وان ولکن لان معانی الاول التمنی
والتوقع والتشبیه فمعانیها معانی افعال تتعلق بجزء تصح ان تقید کل الحال باعتبار ذلک المعنی
من التمنی والتوقع والتشبیه فاذا قلت کان زیدا راکبا اسد اردت تشبیهه فی حال رکوبه
بالاسد واذا قلت کان زیدا الاسد مفترسا اردت تشبیهه به حال افتراسه بخلاف الثلث
الاخر فان معانیها تحقیق تاکید النسبة فاذا قلت ان زیدا قائم فکانک قلت زید
قائم فیکون لا امر فیه علی ما کان علیه قبل مجیئه الا انه ان قائم الثانی فی زید قائم فانه لا یعمل
فی شیء لا یعمل فیه قائم الاول فان قیل هلا یکون العامل خبرها فی الحال اذا کان غیر جامد
قلت الغرض تقیید التمنی لا المتمنی ویختلف المعنی به فی نحو لیتنی صحیحا راجع الی اهلی
ومنه ما شانک قائما وما لک قاعدا اذ المعنی ما تصنع فی هذه الحالة ویجوز ان یکون الحال فیما ل
عن السبب المؤدی الیها ومنه قوله تعالی فما لهم عن التذکرة معرضین وعند الزمخشری ه
ان لیت واخواتها من العوامل المعنویة ونص الحاجبی علی انها وما الحجازیة ونحوها
من العوامل اللفظیة وهو الحق والا یلزم ان یکون اکثر الحروف والاسماء العاملة من
الجارة والشرطیة وغیرهما کذلک ولم یقل احد ان سیما ونزال ومتی ونحوها عوامل
معنویة ولا یعمل الافعال الناقصة فی الحال لانه لم یوت بها للنسبة حدث محقق الی
فاعلها حتی تقتضی متعلقات ای اذا قلت کان زید قائما لم یرد به ان زیدا حدث بل
ارید به ان القیام المنسوب الیه حدث لا غیر وذلک حاصل لزید ولو لم یذکر کان ولذا
توهم کثیر انه لا دلالة لها علی الحدث بل وضعها للدلالة علی مجرد الزمان فلذا لم تعمل الا
فی الاسم والخبر فرع لا بثین فی قوله تعالی ان جهنم کانت مرصادا للطاغین
مآبا لابثین فیها احقابا حال اللام فی للطاغین مآبا من مستتره الراجع الیه وان
اتحد مدلولها فیکون عامله استقرت العامل فی للطاغین لا طاغین لانه یلزم ان یکون المعنی

اما الرجل

طغوا في حال تيههم ونحو فاسد لان الطغيان في الدنيا واللبث في الآخرة فالمعنى استقرت جهنم
للذين طغوا لابثين ونظيره اذا ضرب رجل غلامه حال كفره ثم اسلم وجاء فان قيل
جاء الضارب كافرا فالحال من مستتره وان قيل جاء الضارب مسلما فالحال من اللام
لانه لم يضرب حال كونه مسلما وقد يجيء الحال بباء زائدة كقوله كان من دعيت الى نائبات داهمة
فما انبعثت بمزؤد ولا وكل قال المالكي الحال ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى
في غير تابع ولا عمدة فقال قلت وصاحبها ليخرج بعض الفعل والاسم الدال على الهيئة
نحو ينعت ودحج القهقرى ومتضمنا معنى في ليخرج نحو صومعته وقيدت تضمنه
معنى في بانه ليخرج دخلت الحمام فان الحمام نفسه تضمن معنى في لا جزء مفهومه اذ ليس
بعضه اولى بمعنى في من بعض بخلاف قولك جئت ماشيا وزيد متكئ وجاء رجل
راكب فان معناها جئت في حال مشي وزيد في حال اتكاء وجاء رجل في حال ركوب
فمعنى في مختص بجزء مفهومها فقلت غير تابع ولا عمدة ليخرج الخبر والصفة
قلت عليه تو بعت لم توضع لبيان هيئة بل ليدل على قيام اصله بما يليه والصومعة وكذا
الحمام يدل على هيئة هي في وقاعه بنفسها والحال ما يدل على هيئة غيرها وقائمة به
فاذا خرج الصومعة والحمام في المائين بقوله على هيئة وصاحبها فلم يبق لقوله
متضمنا الى آخره فائدة ولو كان معنى ماشيا ومتكئ وراكب ما ذكره لكان ظروفا
ولو سلم ان معنى ماشيا في حال المشي لكن معنى الحمام في موضع استعمال الماء الحميم
فيتضمن جزءه معنى في قال وشرطها الى آخره اقول قال الحاجبي لانها
لو كانت معرفة نحو ضربت زيدا الراكب لالتبست بالصفة قلت يدفعه تقديمها
كما لو كان صاحبها نكرة فان قلت كون صاحبها نكرة قليل بخلاف كونه معرفة
فانه كثير فيلزم مكثر وجوب تقديم ما من شانه التأخر قلت انما يلزم ذلك ان
لو لم تمنع من جواز تعريفها وقوعها معرفة غالبا وقال المالكي هي فضلة مستحق التنكير

فلكو

فكل الحصول وغيرها من الفضلات قد تصير عمدة باقامته مقام الفاعل قلت المفعول له
لا يصير عمدة مع انه تقع معرفة وعندي انما وجب تنكيرها لانها حكم وانما تقع بعض من
خبر المبتدأ معرفة لمعاني مختصة لهنا وما جاء معرفة كقوله ارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال اي ارسل العير الاتن دفعة واحدة لانها تبعته
اذا وردا الماء والعراك بمعنى معتركة اي تزدحم بعضها بعضا ولم يطرد العير الاتن
لانه يخاف الصائد بخلاف الراعي فانه اذا اورد الابل الماء اوردها قطعة بعد قطعة
ليروي الابل ولا يتهدم الحوض والدخال ان يدخل الراعي ابلا شرب مرة مع القطعة
الاولى في القطعة الثانية لتشرب مرتين لضعفه او كرامته والنغص بالغين والضاد
المعجمتين التحريك وامالة الراس نحو الشيء ونغض نغضا اذا لم يتم مراده من الشرب
وغيره وكقولهم مررت به وحده مؤول بوجهين الاول انه مصدر بمعنى الفاعل
اي معتركة ومنفردا فيكون نكرة من حيث المعنى ولا بعد في ان يكون الشيء معرفة
لفظا نكرة معنى نحو مررت برجل مثلك او نقول انه لمعهود ذهني والمعهود الذهني
باعتبار الوجود نكرة في المعنى كان اسامة معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار
الوجود قلت انما يمشي هذا فيما هو حال باعتبار الوجود لا الذهن ووحده قيل
مصدر بحذف الزوائد اصله ايحادا وقيل جاء وحد يحد وحدة والثاني ان
تقديره تعترك العراك وينفرد وحده فالعراك ووحده مفعول مطلق حذف
فعله للقرينة والجملة وقعت حالا ومنه ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير
اي الجم الغاطي الارض لكثرتهم والجماء اسم جعل هنا بمعنى الجموم والمراد منه جامعين
ورجع عوده على بدئه وفعلت ذلك جهده وطاقته وتفرقوا ايدي سبا
مؤولة بمنتشرين وجميعا وعائدا وجاهدا ومطيقا ومتبددين اي مثل ايدي سبا
والجهد بالضم هذا ومن الطاقة والطاقة من مصادر لا يستعمل فعله الا مزيدا كالطاقة

تعالى منها اطاق واطاع ومنه قول نساء الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم بعد ان قال صلى الله
عليه وسلم تصدقن الحديث وما لنا اكثر اهل النار وعند سيبويه اسم التفضيل المضاف
الى المعرفة معرفة فهو مؤول بنكرة او مفعول محذوف اى تراها اكثر اهل النار
لان الرؤية التى بمعنى البصيرة فيها معنى العلم فتعدى الى مفعولين ومنه قولهم
جاء القوم ثلثتهم اى معدودين بهذا العدد ورفعه بنو تميم على التاكيد كاجمعين و
روى سيبويه الرفع والنصب فى قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم اى جميعا او مجتمعين
لم يتخلف واحد منهم فيكون رفعه على التاكيد ككلهم ومنه جاءت الخيل بداد اى
متبددة وهو علم جنس وقال الاندلسى اصل ادخلوا الاول فالاول ادخلوا
مترتبين الترتيب المعروف لكن فالاول فى موضع الترتيب ومنونا بمعنى الحال
وكذا اصل ارسلها العراك ارسلها معتركة العراك المعروف والمصدر اذا وقع
موقع الحال لا يكون حالا على الحقيقة ولذا جاز ان يكون معرفة وزيف المالكى الوجه
الثانى وان لم يصرح به لانه قال لا تقع الحال مصدرا والا يلزم ان يخبر عن الجثة
بالمعنى لانها خبر فى المعنى فما جاء مصدرا يحفظ ولا يقاس عليه كقوله تعالى
ثم ادعهن ياتينك سعيا والذين ينفقون اموالهم سرا وعلانية وادعوه
خوفا وطمعا وانى دعوتهم جهارا وقتله صبرا اى حبسا ولقيته فجاءة
واتيته ركضا وقال هذه الكلمات احوال ولا تقدر قبلها ذو مضافا
اليها فمعنى اتيته مشيا اى ماشيا لا ذا مشى وقول الاخفش انها مصادر
منصوبة بافعالها المقدرة وهى احوال ضعيف لان ابن سعيد نص على
ان فاطمة وطئا وكافة نصب احوالا وهى مصادر لم يشتق منها افعال لانها
غير متصرفة كسبحان الله فهى احوال بلفظ المصادر ولا فعل لها فتنصب به
ولان الدال على المحذوفة لا يكون الافعال التى قبلها اذا لفعل لا يدل على الصبر ولا اللقاء

على

على الفجاءة فيلزم ان يكون الدال عليها المصادر من سعيا وصبرا وغيرهما فيلزم ان
يكون قياسا قلت العجب من المالكى انه قال لا تقع المصدر حالا وخالف الاصحاب
وجعل كافة فى قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس مصدرا حالا واذا قدر
افعال بمعناها من غير لفظها تنصب بها وقد قال المبرد باطراده اذا كان المصدر
من تقسيمات الفعل المذكور كالمشى والركض والعدو بالنسبة الى المجئ فيجوز جاء
زيد مشيا لانه يدل على مشى ويمتنع جاء زيد ضحكا واكلا قال وصاحبها معرفة
اقول لان الحال خبر فى المعنى يكون صاحبها مبتدأ فى المعنى والغالب فيه التعريف
ولئلا يلزم محذور وهو تقديم ما اصله التاخير وقال الحاجى لان الحاجة الى الحال
المعارف اتم لانه يكون الذات معرفة حصل بيان الذات فبيان الهيئة اهم
بخلاف النكرة فانها الى بيان الذات احوج لانه اتم وهو بالصفة الاتال تتطلع اى بيان الذات
اذا سمعت جاء رجل الى بيان ذاته وتخصيصه لا الى هيئته فهى بوصفها الذى
تنصبه مغنى عن حالها قلت كذلك لكن البيان الوضعى لا يفيد فائدة البيان الحالى
قال فان كان اقول وقلما يقع نكرة كما ان المبتدأ قد يكون نكرة ويجب تقديم
الحال عليه اما اذا كان منصوبا فلئلا يلتبس بالصفة نحو رايت راكبا رجلا واما فى غيره فللحمل عليه
عليه طردا للباب ومنه قوله وتحت العوالى بالقنا مستظلة ظباء اعارتها العيون الجاذر
اعيد الغائل فان موحشا حال من طلل فى قول كثير قال المالكى لو كان الحال مع الا
او يكون جملة اسمية بالواو جاز ان يكون صاحبها نكرة لعدم الاشتباه لانهما اى الا والواو
لا يقعان بين الصفة وموصوفها نحو ما مررت باحد الا قائما ويمنع جره بالصفة وكقوله
تعالى او كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها وكقوله مضى زمن والناس
يستشفعون بى فهل لى الى ليلى الغداة شفيع وقال النحاة يجوز ان يقع صاحبها
نكرة اذا افاد لمسوغ كما فى المبتدا ومنه اتاها وصفه كقوله تعالى يفرق كل امر حكيم

امر من عندنا انا كنا او اضافة نحو جاء غلام رجل قائما او وقوعه بعد نفي كقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم كما يجوز ما قاله في قرية الا لها كتاب ويكون لها كتاب
خبرا ويرجع الى هذه الا انه في الاستثناء او بعد نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا
متخوفا للحمام او بعد استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر
في ابعادها الاملا قلت ما قالوا يدل على ان الفرار من كونه نكرة عدم الفائدة
بالنظر الى اخذه مبتدا واخذ الحال خبرا عنه لا الاشتباه بالصفة فانه واقع فيما ذكروا
من المسوغات واستدل المالكي على جواز كون المبتدا ذا الحال بان قال سيبويه
لما لم يجز ان توصف الصفة بالاسم جعل قائما في نحو هذا قائما رجل حالا وحمل على
هذا جواز فيها رجل قائما وتعين النصب اذا قدم قائما اذ لو رفع يلزم وصف
الصفة بالاسم ونظيره ضعف ما قام احد الا زيدا بالنصب لا مكان الاتباع
وتعينه اذا قدم فقول سيبويه وحمل الى آخره اشارة الى ان ذا الحال قد يكون مبتدا
ونكرة بلا مسوغ لانه جوز فيها رجل قائما وذهب غيره الى ان ذا الحال المستتر
في فيها والصحيح قول سيبويه لان الحال خبر في المعنى فجعله لاظهر الاسمين اولى
منه لاغمضهما قلت لم يدل كلام سيبويه وهو جواز فيها رجل قائما على شيء مما
ذكره المالكي بل يدل على جواز نصب قائما اذا اخر ووجوبه اذا تقدم لا غير ويجب
ان يجعل حالا من مستتر فيها لئلا يلزم مخالفة جميع النحاة في كون صاحبها مبتدا
ونكرة بلا مسوغ ولانه علم بالاستقراء ان وضعها لبيان هيئة الفاعل او المفعول
لا غير بالنقل عن النحاة فيمتنع ان يجعل مبينا هيئة غيرهما ولو كان زيد صاحب
الحال في فيها زيد قائما لا يكون متوعا ملا فيها لانه لا يعمل في شيء ولان
عاملها غير صاحبها ولا عامله لانه لم يعمل الا في المبتدا وخبره بالاتفاق ولا الاشارة
لانه لم يعمل في شيء اصلا فيخلو الحال عن العامل ولان شبهها لم يعمل في الظرف مع انه

اسم واوسع من الحال فان لا يعمل في الحال اولى وانت والقوم اظهر اسما من التاء والواو في
جئت انت وزيد والقوم جاؤوا اجمعون ومع ذلك جعل زيد واجمعون تابعين
للتاء والواو لا لهما ويعلم منه بطلان قول المالكي ظاهر كلام سيبويه ان حديدا في نحو
في هذا خاتم حديدا حال من خاتم ولم يتقدم لعدم استبهامه بالصفة لجموده اذ هو حال من هذا
او هو تمييز من خاتم كما قال الياقوت مسلة لك ما يه بيضا ولك ثلثه اثوابا بجعل
بيضا حالا من مستتر لك لا تمييزا من مائة ويجعل اثوابا تمييزا من ثلثه لئلا يجتمع
شذوذان نصب تمييز مائة وجمعه وليس في جعل اثوابا تمييزا الا شذوذ واحد
وقول الزمخشري انه قدم الحال على صاحبها النكرة وقول كثير لعزة موحشا طلل قديم
عفاه كل اسحم مستديم يصف الديار باندراسها بالسحب محمول على انه انما قال ذلك
لان طلل الماكان بالحقيقة هو مستتر لعزة الذي هو فو والحال حمل من الحيثية ذا الحال لا من
حيث كونه مبتدا نكرة فلا سو المعنى وهذا كما انه انما نقال جالسا في هذا زيد جالسا حال
من زيد من جهة كونه هو المشار اليه لانه مفعول من هذه الجهة لا من جهة كونه خبر المبتدا
وحمل على ان طلل مرفوع بالجار له ما يمنع التقدم كاقتران الا او ما في معناه بها نحو ما جاء
زيد الا راكبا وانما جاء زيد راكبا وكان يضاف العامل الى صاحبها اضافة محضة نحو عرفت
قيام زيد مسرعا وجاءني ضارب زيد امس ضاحكا لان نسبة المضاف اليه من متعلقه
من المضاف كنسبة الصلة الى الموصول فيجوز التقدم ان لم يكن الاضافة محضة لانها في نية
الانفصال فلا يعتد بها وما يوجبه كاقتران صاحبها بالا نحو ما قام مسرعا الا زيد او بما في معناها
نحو انما قام مسرعا زيد واذا قلت ما قام الا زيد مسرعا نصب مسرعا بقام المقدر
وكاضافة صاحبها الى راجع الى ملابسها نحو جاء زائر هند اخوها وذهب منقاد الحرو
صاحبه قال ولا يتقدم اقول الحال يتقدم على عامله اذا كان فعلا لقوته او
مستقا منه لمشابهته له في اشتراكهما معنى وحروفا قال الحاجي لا على العامل المعنوي لانه

لم يتوقف اللفظي اذ هو فرعه ولانه متصرف فيه فيقبل التصرف في معموله بالتقديم و
المعنوي لم يتصرف فيه فلا يتصرف في معموله ولان اللفظي يضعف اذا تأخر لوقوعه
غير موقعه لجواز لزيد ضربت وزيد قائم ظننت وامتناع ضربت لزيد لعدم الاحتياج
الى اللام وظننت زيد قائم فالمعنوي اولى بان يضعف بتقديم معموله فلا يعمل اذا
تقدم لكون الفرع ادنى منزلة ويعمل المعنوي في الظرف اذا تقدم عليه فانه يجوز نحو
زيد اليوم في الدار وا كل يوم لك ثوب لان الظرف اتسع فيه لكثرته اذ كل ما يوجد
لا بد له من ظرف ملفوظ او مقدر فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره والظاهر ان من جوز
زيد قائما في الدار كالاخفش ذهب الى ان العامل الفعل المقدر وهو استقر ولم يحذف
نسيا ومن منعه ذهب الى ان العامل الظرف وهو الاصح لان الاصح ان زيدا في سقيا
زيدا منصوب بسقيا لا بسقى المحذوف ولانه لم يرد مثل زيد قائما في الدار في كلام
فصيح حتى يجوز ويقيس عليه وقال المالكي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
كالجامد من اسم الفعل وحروف التمني والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام نحو يا جارتنا
ما انت جارة والمراد منه تعظيمها وضعفه ولا على عامل قوي الا اذا عرض مانع كان
صار نعتا نحو مررت برجل ذاهب فرسه مشوها للفصل او كان صلة لال
او لاحدى اخواتها او لان الموصول لا غير نحو لك ان تنتقل قاعدا وانت المصلي
فذا ويجوز الذي راكبا جاء زيد ونحوه اذ يجوز الفصل بين الذي والفعل الذي
هو من جملة صلته او كان مصدرا او كان مقرونا بلام الابتداء او القسم نحو لاقوم
ولاقومن طائعا او كان غير منصرف نحو ما احسن زيدا قائما قلت هكذا حكم
غير الحال مع المعمولات بتمامه اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لا تتقدم
لان حكم الواو العطف فلا تتقدم على ما ربط به ثم قال المالكي اسم التفضيل وان شابه
الفعل معنى ووزنا وحروفا لكن من حيث لم يلحقه لواحقه الفرعية من التانيث

وعلامة

وعلامة التثنية والجمع ضعف شبهه وروعي التوسط في اعماله فجعل كالجامد اذا لم يتقيد بحالتين
نحو هو احسن الناس فلا يتقدم وكاسم الفاعل اذا قيد بهما نحو تمر نخلنا بسرا اطيب
منه رطبا لانه لما كان معناه تزايد حسن بسره على حسن رطبه وضع كل في موضعه
وليس نصبهما ما اذا كان مقدرا فيما يستقبل وباذ كان فيما مضى اذ لا فائدة فيه خلافا
للسيرافي ولانه يلزم اضمار ست كلمات واعمال اطيب في اذا واذ متقدما عليه قلت
ضعف عمله لانه ليس بمعنى الفعل لان معناه الزيادة لا لانه لم يلحقه علامة وانما قدر
السيرافي اذا كان ليكون المقدم الظرف الجائز تقدمه بالاتفاق على العامل لا الحال
ولا يتقدم ايضا اذا كان العامل مثل ونحو لانه كالجامد نحو هو مثلك راكبا ولذا
اذا حذف مثل وضمن المشبه به معناه نحو هو زهير شعرا وابو يوسف
وابو حنيفة علما ولو تقيد هذا النوع بحالين يجوز ان يتوسط بينهما كقوله
تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اي مثلكم فحذف ثم قال المالكي
المراد من العامل المعنوي في قولنا الحال يمتنع تقدمها على العامل المعنوي غير
الظرف والجار والمجرور اما اذا كان احدهما جوز ابو الحسن تقدمها عليه
متاخرا عن المبتدا منصوبة لفظا نحو زيد متكئا في الدار كقول ابن عباس
رضي الله عنهما نزلت هذه الاية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة وكقوله
بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا او محلا نحو
زيد في الدار عندك وكقوله ونحن منعنا البحر ان تشربوا به وقد كان
منكم ماؤه بمكان لانهما اقوى شبها بالفعل من سائر العوامل المعنوية اذ كثيرا
يجمع بينها وبين الفعل وكان الفعل معهما في حكم المنطوق به وغير الاخفش
منع تقدم المنصوب لفظا في غير المسموع ولم يمنع تقدم غيره وهو الحال الواقعة بلفظ
الظرف او الجار والمجرور لان الحال التي بلفظهما شبه خبران فكما تقدم خبران

اذا كان لحديثها يجوز تقديم الحال الواقعة بلفظها قلت النقل ان صح فهو نادر
لقلته وشاذ لانه على خلاف الدليل وانما يجتمع بين الفعل والظرف او الجار والمجرور اذا
لم يكونا عاملين اما اذا عملا فيمتنع الجمع ولا يلزم من تقديم حبر ان الظرف على اسمها تقديمها
على عاملها المعنوي والظاهر انه يجوز تقديم الحال الظرفية على عاملها المعنوي الظرفي بنسبة
اذا توسطا بعد الظرف والمبتدأ مثل يجوز ان يرفع خبرا وان ينصب حالا نحو في الدار زيد قائم
وقائما والاستغناء رفعه نحو فيك زيد راغب لان في اذا لم يدخل على زمان او مكان
لا يدل على معنى استقر فلا يصلح خبرا قال ولا على المجرور اقول اكثر البصريين على
ان الحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بحرف فيمتنع مررت راكبا بزيد لان الحال
في المعنى لصاحبها كالصفة لانها تبين كيفية حين صدور الفعل عنه او وقوعه عليه فاتصالها
بصاحبها اشد من اتصال الصفة بموصوفها فهي كجزء من صاحبها او لانها صفة في المعنى الا
انها غير الاعراب للفرق بينها وبين الصفة فينبغي ان يعمل فيها ما عمل فيه وان ينسحب
حكم عليها في المعنى بان يتحدا عاملا وتثنية وجمعا وانما لم ينسحب حكم عليها لفظا
اي اعرابا وتعريفا لما مر انفا واذا كان كذلك يجب ان يعمل الفعل والجار فيها
كما عملا في صاحبها الا ان عملها فيها على عكس عملهما فيه يعني الجار عامل في زيد
من قولك مررت بزيد قائما لفظا ومررت عامل فيه معنى وعملهما في قائما بالعكس فكما
يمتنع تقديم المجرور على الجار يمتنع تقديم الحال التي هي فرعه وجزء منه وهذا معنى
مناسب لامتناع تقديم الحال عن المجرور عليه ولم يسمع عن العرب مخالفة في حكمه
وهو امتناع التقديم فلا يصار الى سواه بمجرد قياس المختلف على تقديمها على
المرفوع والمنصوب مع ظهور الفرق البين ولا بعد فيه ولا اجتماع عمل عاملين
في شيء لان عمل عامل في اللفظ وعمل الآخر في المعنى وهو مثل ان زيدا قائم وعمرو اذ
زيدا منصوب لفظا بان مرفوع محلا بالتجريد يرفع عمرو بالعطف عليه وعامل المعطوف هو

عامل

عامل المعطوف عليه وايضا لا يتقدم كما لا يتقدم على صاحبه المجرور بالاضافة باتفاق
نحو هذا شارب السويق ملتوتا واجاز تقديمها على المجرور بعض تمسكا بانه كثر تقديم
الحال اذا كان عاملها فعلا في كلامهم حتى علم عمومه ولم يحتج الى نقل في كل موضع مخصوص
كوقوع الفاعل فان قيل لا يجب اتحاد عاملهما فان هذا في هذا زيد قائما ذو الحال
وعامل في قائما والعامل فيه الابتداء ولتسلم ان اسم الاشارة له جهتان هنا الاولى
انه مبتدأ بالنظر اليه لا الى ما تضمنه من اخباره وعامله الابتداء ولست الحال له ولا
هو صاحبها من هذه الجهة والثانية انه فعل ومفعول معنويان لما تضمنه
معنى الاشارة التي فيه اذ معنى هذا المشار اليه فبهذا الاعتبار انه متضمن لاسمه الذي
هو ذو الحال معنى وكذا متضمن للمشار الذي هو عامل في الحال في معنى اليه الذي
هو صاحب الحال فصح اتحاد عاملهما فان قال المالكي قد يختلف عاملاهما نحو هذا
بعلى شيخا قلنا كما قد يختلف عاملا التمييز والمميز عنه نحو لي عشرون درهما قلت
الفرق ان صاحب الحال لا يقتضيها والمميز عنه يقتضي التمييز لرفع ابهامه قال
المالكي منع جواز تقديمها الاكثر ولكن الصحيح جواز تقديمه لثبوته سماعا قال تعالى:
وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس وقول الزمخشري
كافة صفة لمحذوف اي رسالة كافة باطل لان ابن برهان نص على ان
كافة لم يستعمل الا حالا وقول الزجاج ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة
ملتبه ابنية وهي نحو نسابة وفروقة ومهذارة وعنع حمله على راوية لانه
اشد اذ الحاق التاء للمذكر شاذ ولغير المبالغة اشذ قال اذا المرء اعيته
المروة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد وقال لئن كان برد الماء هيمان
صاديا الى حبيبا انها لحبيب تقديره برد الماء حبيبا الى هيمان صاديا
انها قلت الزمخشري اعرف باللغة وغاية ان ما قال المالكي يحتمل الا ان ما قاله

واجاب ابن جني بوجه آخر وهو ان كهلا حال من فاعل تطلب والمطلب مصدر ميمي مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والتقدير تطلب المرء اياها الى المروة كهلا اي حال كهوله شديد

الزمخشري والزجاج لتعارضه مع ماذكرناه من المناسب ولا شك انه اصل وهو التقدم على
المجرور محتمل فتقدير البيت تطلبها عليه كهلا عليه شديد فحذف لدلالة الثاني عليه
ولم يجوز الكوفيون تقديمها على صاحبها المنصوب لئلا تتوهم انها مفعول وما بعدها
بدل منها وهو وهم لان ذكرها مشعر بالحالية ظاهر وجاء التقدم كثيرا قال
وكل ما دل اقول الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول فما تقوم بهذا المعنى تكون
حالا فلا حاجة في الحال الى اشتراط الاشتقاق ولا الى تكلف بان تؤول الجامد اذا وقع حالا بالمشتق
لاستقلاله بالدلالة على الهيئة والشيء انما يؤول اذا وقع مخالفا للدليل فان بسرا ورطبا
حالان لدلالتهما على الهيئة في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا ومعناه تفضيل هذه
الثمرة حال كونها بسرا عليها حال كونها رطبا ولا اشكال لتغاير الوصفين وليسا
مشتقين ونظيره قوله تعالى فانفروا ثبات وما لكم في المنافقين فئتين و
فتم ميقات ربه اربعين ليلة وهذه ناقة الله لكم اية وقال المالكي اكثر
ورودها غير مشتق ان يكون موصوفا كقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا او مقدرا
قبلها مضاف كقوله تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت به زينب في نسوة خفرات
او دالا على مفاعلة كقولهم كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد او دالا على سعر
كبعت الشاء شاة ودرهما وبعت البر قفيزا بدرهم او على ترتيب نحو ادخلوا
رجلا رجلا وتعلم الحساب بابا بابا او على اصالة الشيء كقوله تعالى أأسجد لمن
خلقت طينا او على فرعيته نحو هذا حديدك خاتما او على اطوار اي منتقلا من
حال الى حال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا والا لزم الرفع نحو هذا عنب اطيب
منه تمر فيكون الجملة الثانية صفة لعنب ومما جاء البر قفيزين وصاعين بدرهم
اي بالغا ذلك او مسعرا او رخصا وربما حذف الثمن للعلم به وذكر الحاجبي
ان جاء بمعنى صار وقفيزين حبره وفي القدم القفيز ثمانية مكاكيك

والمكوك

والمكوك ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمن رطلان والرطل
مثقال واثنا عشر اوقية وهي استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف
والمثقال درهم وثلثة اسباعه والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان
والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم فيكون وزن
شعيرة ونصف عشرها اذ الدانق ثمان شعيرات وخمسا شعيرة وهو قياسي
عند الفراء فيجوز مشيته قدمه الى قدمي وحاذيته ركبته الى ركبتي بالنصب
والرفع والاولى الاقتصار على السماع لان فيه ايقاع معرفة وغير مشتق موضع نكرة
ومشتق وقال الحاجبي اصل كلمته فاه الى في كلمته فوه الى في لان بيان المشبه
لم يكن مفهوما الا من جميعه فدل على انه ليس مفردا من حيث المعنى فصار مشكلا لان
استعمال المفرد في موضع الجمل لم يعهد واستعمال الجمل موضع المفرد كثير ووجهه انهم
فهموا المشافهة منه في جميع مواضع استعماله فصار كالمفرد فشبهوه به وجاؤوا
بلفظه فهو مثل فاها لفيك الذي هو في معنى خيبة ودهيا اعراب الاول باعراب
الاسم الذي هو بمعناه وصار الثاني من تتمته كالكسر الجار والمجرور ومثله بعته
يدا بيد اي متقابضين اي نقدا واصله يد بيد وشاة ودرهما اصله شاة
بدرهم اي مع درهم فالدرهم قيمة الشاة وابدلوا من الباء واوا لاشتراكهما في الدلالة
على المعية وعلم منه ان الحال غير المفرد جملة تحقيقا او تقديرا الا المكرر للتفصيل
نحو تعلمت الحساب بابا بابا اي مفصلا باعتبار ابوابه والعرب اذا كررت الشيء مرتين
تستوعب جميع جنسه باعتبار ما دل عليه المكرر بمعنى جاء القوم ثلثة ثلثة جاؤوا
مفصلين باعتبار هذا العدد المخصوص قال وقالوا الاسم الدال على الاستمرار
لم يقع حالا وان كان مشتقا نحو اسود واحمر ونحوهما اذ لا يفيد لانه وصف ثابت
فمن عرف زيدا عرف انه اسود ثم قال الفارسي وكثر ان العامل في بسرا هذا

لان اطيب لو عمل فيه يلزم تعدد الشيء بحالين مختلفين معا قلت لا يلزم اما باعتبار اللفظ
فان صاحب بسرا المستتر في اطيب وصاحب رطبا ضمير منه واما باعتبار المعنى فلانه
جهتين حتى لو فككت صار معناه زاد طيبه حال كونه بسرا على طيبه حال كونه رطبا فيعمله
في بسرا باعتبار زاد وفي رطبا باعتبار الطيب وايضا استبعد الفارسي عمله فيما قبله وقال
كما لا يتقدم عليه منك اذ يمتنع زيد منك افضل فكذا الحال ولانه عامل ضعيف ولهذا لا
تعمل في المفعول به اجيب اما لا يتقدم عليه منك لانه كالمضاف اليه لتعاقبهما واما
لم تعمل في المفعول به لانه لا يكفي للعمل فيه رايحة الفعل وليس لنا فعل بمعناه في الزيادة
لا لضعف عمله و وجدت تلك الرايحة فيه وهي تكفي للعمل في الحال ونحوه فيعمل فيهما
ولذا تعمل في الظروف ولو قدم عليه بالاتفاق فالصحيح ان العامل في بسرا اطيب
لوجوه الاول وهو مبني على مقدمتين الاولى ان تفضيل الشيء على نفسه يصح باعتبارين
نحو زيد ذا هذا احسن منه فاسقا لحصول التغاير الذي هو شرط بين المفضل و
المفضل عليه بالصفة اذ لا بد من التغاير بالذات او بالصفة ويمتنع بدونهما نحو زيد احسن
منه وكذا زيد ذا هذا احسن منه الثانية ان اسم الاشارة اذا عمل في حال يتقيد
بها لانه لا بد ان يتقيد كل ما عمل في الحال بها واذا تقيد بحال يمتنع ان تتقيد خبره
بها نحو هذا زيد قايما وهذا قايما اي فان الخبر عن هذا بزيد وبابي لم تتقيد
بالقيام اذ ليس معناه ان المشار اليه ان كان قايما فهو زيد لان المقيد تنعدم
عند عدم القيد وزيد لا ينعدم ولا ينتفي عن هذا عند عدم القيام اذ هو زيد قايما
او قاعدا او مضطجعا فان زعم زاعم انه مقيد بانه اذا كان قايما فهو زيد ايضا
يعني لا منافاة بينهما فالمعنى ان اخباره عن المشار اليه بزيد انما هو في حال قيامه
لا غير فاخباره عنه مقيد بالقيام لا كونه زيدا وحينئذ لا يلزم كونه غير زيد
في غير حال القيام قال الحاجبي لم يستقم هذا اي كون الاخبار عنه بزيد في حال قيامه

اي ثبوت الزيدية وملابسة لهذا المقيد بالقيام

لا يؤدي الى ان يكون المشار اليه غير زيد في غير حال قيامه لان الكلام حينئذ يدل على
انه ليس مخبرا عنه بزيد في غير حال قيامه عند المخبر والا لم يكن لتقييد ما الخبر
بحال القيام فايدة والظاهر انتفاء الشيء عن شيء عند من لم يخبر عنه به فان زعم
ان ذلك اي ما دته الى ان يكون غير زيد في غير حال القيام من قبيل المفهوم وهو
دلالة اللفظ في غير محل النطق كدلالة السايمة في قوله صلى الله عليه وسلم في الغنم
السايمة الزكوة على عدم الزكوة اذا لم يكن سايمة ودلالة المفهوم مختلف فيه
فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى وكثيرا من اللغويين لم يعتبروها فهو غير لازم للكلام
حتى يمتنع ان يخالف وان لا يكون المشار اليه زيدا في غير حال القيام فليس الامر
كما زعم لان الحال حكم بالتقييد على ما قيد بها بحسب المنطوق وهو دلالة اللفظ
في محل النطق سواء كان بصريح الصيغة او ما لزم منه كدلالة الاقتضاء نحو واسئل
القرية اذ مقصوده تعالى اهلها وكدلالة التنبيه كقوله تعالى السارق والسارقة ففي
قولك جاء زيد راكبا انت حاكم على المجيء المذكور بتقييد الركوب فدلالته على هذا
المعنى منطوق بصريح الصيغة وهو يدل ايضا على عدم المجيء عند عدم الركوب وهذه
دلالة منطوق لزمت من صريح الصيغة لان التقييد تقتضي امرين وجود القيد
عند وجود المقيد وعدم المقيد عند عدم القيد فلو ثبت المجيء من غير الركوب كان
مخالفا للمنطوقين كليهما لا للمفهوم فانه امر آخر وراء عدم المجيء عند عدم الركوب
الذي هو منطوق بالمعنى الثاني والمفهوم عكس المنطوق بالاعتبار الثاني وهو
عدم المجيء عند عدم الركوب وذلك العكس هو عدم الركوب عند عدم المجيء
لانه تحويل لطرفيه كما ان بعض الحيوان انسان عكس لكل انسان حيوان وهو
مفهوم المخالفة لجاء زيد راكبا اذ هو كون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في
الحكم كما ان مفهوم في الغنم السايمة الزكوة وان كان اولا حملا فاتفقوا عليه

اي المفهوم

عدم الزكوة وبالاتفاق عند عدم السوم والحول فهو انتفاء القيد بانتفاء المقيد به وهو بالحقيقة انتفاء اللازم بانتفاء الملزوم الذى هو عين اللازم فالمفهوم من حيث الصورة عكس للمنطوق باعتبار الثانى الذى هو انتفاء المقيد لانتفاء القيد لا انه عكس مستو له بالحقيقة اذ لو كان عكسا مستويا له لكان لازما للكلام لان لازم اللازم لازم بيان ذلك فى قولك جاء زيد راكبا ان مجيئه حال ركوبه منطوقه الصريح وانتفاء مجيئه عند عدم ركوبه منطوقه اللازم من الصريح فلو قدر المجى من غير الركوب فهو مخالف للمنطوق واذا قدر الركوب من غير المجى لا يخالف المنطوق ولا المفهوم ولو قدر عدم الركوب عند عدم المجى يكون مفهوما له وعكسا للمنطوق بالاعتبار الثانى صورة لا حقيقة لانه لم يوجد فيه شرائط العكس لانه لم يجعل جزءا مع ان المنطوق كله واذا ثبت ان الحال حكم بالقيد لما قيد به وان تقدير المجى من غير الركوب مخالف للمنطوق فلو جعل الاخبار عن هذا بزيد مقيدا بالقيام كان كالاخبار عن زيد بمجيئه المقيد بالركوب وكما يمتنع تقدير المجى مع عدم الركوب لمخالفة المنطوق فكذلك لا يستقيم تقدير زيد اى الاخبار عن هذا بزيد من غير تقييده بالقيام وذلك اى تقييده بالقيام فاسد لانه يلزم ان لا يكون هذا زيدا عند عدم القيام واذا ثبت ان الخبر بزيد لم يتقيد بالقيام ثبت ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال لم يتقيد خبره بها ويجب اذا جعل هذا عاملا فى بسرا ان تقيد هو به وان لا تقيد اطيب بالبسر بل يكون الخبر باطيب عن هذا مطلقا فكانك قلت هذا اطيب منه رطبا وحينئذ يلزم تفضيل المشار اليه على نفسه باعتبار ولعده وهو ممتنع لما مر اولا وعلم منه ان المكتوب فى شرح المصنف بعد قوله وذلك فاسد واذا لم يكن الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى فاسد بل يجب ان يكون المكتوب واذا لم يكن الخبر مقيدا فسد المعنى ويعرف بالتامل ان الوجه الاول والرابع

واحد لانه لا يتم احدهما بدون الاخر دليلا الوجه الثانى ان الشىء اذا قيد بحال اى ان اسم الاشارة اذا قيد بحال وجب ان يكون حال الخبر على تلك الحال فى قصد المتكلم فاذا جعل بسرا معمولا لهذا وجب ان يكون للاشارة حالة البسر ونحن قاطعون على انه لو قال عند وجود بلح او رطب هذا بسرا اطيب منه رطبا لكان مستقيما الثالث انه يصح زيد قائما احسن منه قاعدا وتمره نخلتى بسرا اطيب منه رطبا والمعنى بحاله اى المعنى فيه كالمعنى فى هذا بسرا اطيب منه رطبا سواء ولا عامل سوى احسن واطيب فيهما فكذا فى هذا بسرا اطيب منه رطبا لان التعلق بحسب المعنى وهو فى جميع المسائل ولعد الرابع ان نسبة الطيب اليهما سواء لان الطيب حاصل لهما فاذا عمل فى احدهما يجب ان يكون هو العامل فى الاخر وقيل تقديره هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا فيكون العامل كان وهى تامة اذ لم يات رطبا وبسرا معرفة اصلا وفائدة زيادة التقدير ان تقديم الظرف اسهل للتوسع فيه وقد مر قال وقد تقع جملة اى الحال فلا يكون جملة لانها حكم فى المعنى والحكم يكون مفردا وجملة كما فى خبر المبتداء واذا كانت جملة يكون خبرية لانها وان كانت كخبر المبتدا فى المعنى الا انها حكم خبرى لانها قيد والقيود يكون ثابتة ما قبله مع ما قبل قيدها والانشاء لا خارج له بل ينقطع مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لا تقع الانشاء شرطا ولا ظرفا وكذا صفة الانشاء ولا بد من رابطة وهى الواو فانها رابطة فى العطف والمفعول معه والضمير فانه رابطة فى الخبر والصفة لان الجمل ينقطع بعضها عن بعض لاستقلال كل منها بالفائدة بخلاف المفردات فان كانت اسمية فيجاء بالواو لانها للجمع بخلاف الفاء وغيرها وقد يوتى بالضمير كما فى خبر المبتدا والصفة الواقعتين جملة وانما اتى بالواو فيها الا فيهما لان فى الحال زيادة مغايرة ولجتماع مع عامل صاحبها والواو ادل على الجمع وقد

يؤتى بالواو والضمير معا او نقول الحال حكم على صاحبه من حيث المعنى فكانهما اتحدا فلا حاجة الى توسيط الواو كما لا يتوسط بين المبتدا وخبره لاتحادهما من جهة صدقه على ما صدق عليه والواو يتوسط بين متخالفين وحكم الصفة حكم الخبر لانها كانت خبرا قبل العلم بها فاستصحب حكمه وقد يؤتى بالواو لان الحال زائدة على اجزاء الكلام بخلاف الخبر واذا كانت مستقلة وجاز حينئذ تستقل و يفيد غير فائدة متلوها فلتشعر بالمخالفة المصححة للواو والمفردة محتاجة الى ما قبلها فلا تشعر بالمخالفة والموكدة متحدة بما قبلها نحو زيد ابوك هو عطوفا فيكون كجملة هي تاكيد لا جرى ويجب الاتيان بها اذا لم تصدق الحال على صاحبها نحو جئت وزيد قائم مثال الواو كقوله وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل الوكنة بيت الطائر في الجبل والمنجرد الفرس القصير الشعر والاوابد الوحوش والهيكل العظيم والمعنى ابتكر سحرا قبل خروج الطير من اوكارها ابتغي الصيد على فرس يدرك الوحوش سريعا ومثال الضمير كلمته فوه الى في وقوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ومثال اجتماعهما الفتنة ومعو ماش وقد تخلو الجملة عنهما نحو رايت البر قفيزين بدرهم فهو مثل السمن منوان بدرهم والاتيان بالواو افصح منه بالضمير لاشعارها بالربط من اول الامر اولان الحال مؤذنة بالمعية والضمير لا يفي بها وقيل لان الحال في المعنى ما تقدر بها الجزء الثاني من هذه الجملة اذ جاء زيد وابوه قائم حول بجاء زيد قائما ابوه لتصيير مفرده لانها حكم وهو بالمفرد مع ما فيها معنى المقارنة فقصدوا الى ادخال ما تشعر بالحالية في الجزء الاول ليشعر كل جزء بالحالية الاول من حيث اللفظ والثاني من حيث المعنى فيتعادلان فلذلك ضعف الاقتصار على الضمير ولم يمتنع وان اشعر به لفظ الزمخشري **وقلت** هذا وجه حسن يعلم منه علة عدم الاتيان الواو في الجملة الفعلية الواقعة حالا وضعف قول المالكي ان الضمير ليس من الواو ولانه يوجد رابطا في الخبر والصفة والواو لم توجد رابطة في غير الحال وفي مثل الفتنة عليه جبة وشي

جعل

جعل الزمخشري عليه حالا في تقدير مستقره وجبة فاعله اذ لو جعل جبة مبتدأ لخلو الجملة الاسمية عن الواو وذلك ممتنع عنده فقد خالف مذهبه في ان الجار والمجرور في تقدير الفعل وان المرفوع بعده مبتدأ ويجوز ان اختار مذهب ابي علي في ان الجار والمجرور اذا اعتمد يكون ما بعده مرفوعا به تنبيه اذا كانت الجملة الاسمية حالا موكدة يجب الضمير وترك الواو كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه لاتحادها مع الجملة المتقدمة عليها **قال** وان كان مضارعا **اقول** في هذا اللفظ مساهلة والاولى ان تقول والفعلية ان كان اولها مضارعا مثبتا فيؤتى بالضمير وحده لانه كاسم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ في الحركات والسكون اذ جاء زيد يضحك مثل جاء زيد ضاحكا معنى ولفظا فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وان وجد معه واو يكون على حذف مبتدا وان كانت مضارعا منفيا **قال** الحاجبي وكذى تلميذه في شرح المفصل لا بد له من الضمير لانه كاسم الفاعل **قال** الزمخشري يجوز اخلاؤها عن الضمير اجراء لها مجرى الظرف لشبهها به واريد بالظرف هنا اذا وقال سيبويه الواو تشبه اذ لان كلا منصوب الموضع و بعده جملة ويجوز حذف الواو لان الحال مضارع وانما جي بالنفي ليبين ان النسبة منفية والحكم المنفي بين الهيئة لانه حكم ايضا فان ضربت وما ضربت سيان في نسبة الفعل الى التاء ويجوز الاتيان بالواو لان الحال بالحقيقة هو الاستغناء اذ معنى جاء زيد لا يتكلم غير متكلم واذا صار الحكم المنفي المقدر معه به خرج المضارع عن كونه حالا وشبيها لاسم الفاعل ولا يجب حذف الواو التي هي الاصل في الحال وقال في شرح الكافية وما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت وهو المضارع المنفي والماضي المنفي والماضي المثبت فكل من الثلثة يستعمل اما بالواو والضمير او بالواو او بالضمير فصارت تسعة اقسام امثلتها جاءني زيد وما يتكلم ما يتكلم وما يتكلم عمرو وجاني زيد وضحك ضحك وضحك عمرو جاني زيد وما خرج ما خرج وما خرج عمرو **قال** ولا بد في الماضي المثبت

من قد ظاهرة نحو جاء زيد قد ضحك او مقدرة كقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى
قد ضاقت وكقولك وطعن كغم الزق غدا وكلامه مشعر بانه عام لكن قالوا اذا لم يوجد
الواو في الماضي المثبت فمذهب البصريين انه لا بد من قد لان الماضي من حيث انه منقطع الوجود
عن زمن الحال مناف للحال المتصف بالثبوت ولا بد من قد ليقربه من الحال فان القريب
من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال كقوله تعالى الآن خفف الله عنكم
فان لم يكن ظاهرة يكون مقدرة لان الشيء اذا علم موضعه جاز حذفه ومنعه الكوفيون
بان الاصل عدم الاضمار قلت اجابوا في الحكم لا في العلة لان الحال التي نحن فيها ليست الفارق
بين الماضي والمستقبل وليست قد فيما نحن فيه مقربة للماضي من الحال الفارقة بل العلة
ان اصل قد لما كان لاقتران الماضي وتقريبه من الحال المتوسط بين الماضي والمستقبل
يؤتى بها فيما نحن فيه ليدل على اقترانها ومصاحبتها لعاملها المقيد بها ويعلم منه ضعف
قول المالكي وهو بدء المذهب الكوفيين قول من قال لا بد من تقدير قد قبل الماضي المثبت
دعوى من غير حجة ولان وجود قد لا يزيد الفعل معنى ما يفهم منه اذا لم يوجد وانما
تقدر شيء له معنى لا يدرك بدونه والتعريف حاصل من سياق الكلام قلت لو اعتبر
السياق يلزم ان لا يؤتى بالواو والضمير لان الربط حاصل من سياق الكلام ولا يقدر
اذا وقع الحال ماضيا منفيا لان النفي يشمل جميع الازمنة فيحصل المقارنة اولان قد
للاثبات فما فطرالى للنفي قال في الكشاف في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا
فاحياكم ثم الآية فانه لا مقارنة بين الحال وعامله ولو قدر قد فاجاب بان الواو
لم يدخل على كنتم بل على جملة قوله تعالى كنتم الى ترجعون فكانه قيل كيف تكفرون
وقصتكم هذه فالمعنى الحالية والعامل اقتران تقديري كما قيل به في نحو جاء زيد اليوم
في يده صقر صائدا به غدا فانه مقدر حضور صائدا غدا وان كان مستقبل الحضور
سببه فلو الجمل الحالية لا يكون طلبية ولا مصدرة بحرف استقبال كالسين وسوف
ولن وقد يقع مصدرة بان وبكان وبلا الجنسية وغيرها كقوله تعالى وما ارسلنا

قبلك

قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ونبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب
الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه فايدة الجملة
اذا وقعت حالا او صفة او خبرا للمبتدا يكون لها محل من الاعراب وفي حكم المفرد ولا اذا وقعت
مفسرة كقوله تعالى خلقه من تراب بعد قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من
تراب او اعتراضية وهي الجملة التي يتوسط بين جملتين او جزئي جملة لتقرير معنى يتعلق بها
او باحد اجزائها كالواقع بين الصلة وموصولها وبين المبتدا وخبره وبين الشرط او القسم وجوابهما
وغير ذلك كقولك ذاك الذي وابيك يعرف مالك والحق يدفع ترهات الباطل وكقوله تعالى
ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى وكقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم
وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم قال ويجوز حذف اقول اما القرينة حالية
كقولك للمسافر راشدا مهديا وللقادم مبرورا ماجورا لانهما تذهب ورجعت او مقالية
كقولك راكبا لمن قال كيف جئت ومنه قوله تعالى بلى قادرين بعد قوله ان لن نجمع عظامه باضمار
نجمع كما تقدم في امثالها ومنه قولك عندك وتنكر رجلا يعرض لامر معترضا لعنّ لم لعنه
نقدر دنا والعن ما عن لك اى ما عرض لك وقد يجب نحو الحارثة مثلا
وهي خطيبتين بنات صلفين كنات باضمار عرفتهم صلفت المرأة اذا ابغضها
زوجها والكنة بالفتح زوجة الابن ومنه ما يبين به ازدياد شيء نحو بعته بدرهم
فصاعدا اى فذهب الثمن صاعدا اى باع بعضه بدرهم وبعضه باكثر فتقديره
فذهب الثمن على هذه الحالة وانما لزم ان ينصب بذهب مقدرا لان صاعدا لم يصح
عطفه على شيء مما تقدمه من حيث المعنى ومثله تصدق بدينار فسافلا فحذف عاملها
وصاحبها ومنه السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما ومنه الواقعة بدلا من لفظ الفعل
في توبيخ نحو اقاعدا وقد قام الناس ومثله قولك لمن لا يثبت على امر اتميميا مرة
وقيسيا اخرى اى اتحول مرة باخلاق تميم ومرة باخلاق قيس فينصبها باضمار

الجواز

قال الحاجبي يجب ان يجاء هذا في المصدر اي تنقل هذا النقل المتعدد او المخصوص كقوله
افي الولائم اولادا للولادة، وفي العيادة اولادا لعلات لا على الحال اذ يصير معناه
التحول في هذه الحالة ولم يرد انه تحول في حال كونه تميميا او نفي غيره بل التوبيخ على
التنقل وكقولك هنيئا مريئا لمن ذكر خيرا اصابه انسان باضمار ثبت له هنيئا ويمتنع
حذف حال سد مسد الخبر او صار بدلا من لفظ فعله ومثالهما مر الان اذ تفوت
المعنى بحذفه او وقعت بعد نفي ونهي نحو ما جئت راكبا ولا تقربوا الصلوة وانتم
سكارى او جواب بها استفهام وقدحا او مقصودا بها حصر كقوله تعالى وما ارسلناك
الا مبشرا ونذيرا ولا بعد في ان يصير الزائد كالعمدة قال ويجب في المؤكدة اولا
وهي حال لزمت صاحبها ويفهم من فحوى الكلام لو سكت عنها وانما ذكر لتحقيق معنى الجملة
ونفي الشك وقال المالكي وكثير من ضربان ضرب تؤكد عاملها بان توافقه اما معنى وهو كثير
كقوله تعالى فتبسم ضاحكا من قولها ثم وليتم مدبرين ومنه يوم ابعث حيا اي احيى حيا
ومنه هو رجل صدق معلوما صلاحه وزيد ابوك عطوفا اذ رجل صدق بمعنى صالح
وابوك بمعنى مشفق فلا حاجة الى تقدير مضمر اذ الخبر هو العامل من حيث انه مقدر
مشتق واما معنى ولفظا كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وسخر لكم الليل والنهار
والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومنه قم قائما ونحوه مما سمع والضرب الثاني
حال يؤكد خبرا في جملة لا عمل لجزئيها فيها وهي يكون جزآها معرفتين جامدين والحال يؤكد
بان يعرا وفخرا وذلا وغيرها نحو انا زيد معلوما وقوله انا ابن دارة معروفا له
نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وانا فلان شجاعا وجليلا وانا عبدك فقيرا
الى انا زيد وابن دارة بلا شك ولا يقع الا بلفظ دال على معنى ملازم او شبيه بالملازم
في تقديم العلم بها وهي منصوبة باحقه او اعرفه مقدرا ان لم يكن الخبر انا وان كان
فبا حق او اعرف قال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى قلت يلزم المجاز

وقال

وقال الحاجبي الحال المؤكدة ان تضمن معنا صاحبها في جملة اسمية هو صاحبها بالحقيقة فتقع
بعد جملة اسمية مقررة لمضمونها لانها اذا انضمها الخبر قررت مضمونها واذا قررت
مضمون خبرها قررت مضمونها اذ مضمونها موصوفه المسند الخبر ولا فرق في المعنى
بين العبارتين غيرهما مل فيها جزءا منها نحو زيد ابوك عطوفا وانا زيد بطلا شجاعا ولابد
وان يكون الخبر مشهورا بها غير منفك عنها لتضمنها ولما كان عطوفا في مثالنا جامعا
للقيود تعين ان تقدر احقه او نحوه وهاء احقه ذو الحال وراجع الى ابوه و
وجب حذف عاملها لان في الابوة ما يشعر بالعطف فحصل بينهما مواصلة فيقوم
ابوك او الجملة مقام عاملها الذي هو احقه والى هذا اشار الحاجبي بقوله يجب حذف
عاملها في مثل زيد ابوك عطوفا لان في الابوة ما يشعر بالعطف فحذف عامله ولو
اظهرت لا ظهرت عين ما دل عليه الجملة الاسمية فيمتنع كما يمتنع على الفخر بهم اعترف اعترافا
ولا يحذف لو قررت مضمون جملة فعلية نحو زيد يزيده ابوه او عرف زيدا ابوه لعفة
عطوفا اذ لو حذف لظن ان عاملها يزيد وعرف ومنه انا عبد الله اكلا كما ياكل العبد
في عبد الله عبودية فما بعده مقرر له روي ان عائشة رضي الله عنها قالت يا نبي الله
لو اكلت متكيا لكان اهون عليك فاصغى بجبهته حتى كاد يمس الارض ثم قال بل اكل
كما ياكل العبد قال وشرطها اي الحال المؤكدة ان تقرر مضمون جملة اسمية لتحقق
ما ذكرنا من معنى المؤكدة المعبر عنه بقولنا في الابوة ما يشعر بالعطف لانها اي الحال
من حيث الصورة اذا لم تقرر مضمون جملة كانت غير مؤكدة لانها حينئذ اما ان
يكون حالا منتقلة نحو جاء زيد راكبا او مصدرا نحو فتبسم ضاحكا وقمت قائما
اذ معناه ضحكا وقياما كاساتي واما ممتنعا نحو زيد ابوك منطلقا اذ الانطلاق
ليس مما تقرر معنى الابوة لتكون مؤكدة وليس في الجملة ما تقيد به لتكون منتقلة ولو اراد
التبني والصداقة يجوز ويكون معناه زيد مثل ابيك حالة انطلاقه حاضة فيكون مجازا

كالبعض على الحاجبي

ولا يكون من هذا الباب وانما خص بعض المؤكدة بما تقرر مضمون جملة اسمية لانها اقوى
تأكيدا لانها في قوة جملتين مع كون الاسمية تدل على الثبات وقوله تعالى قائما بالقسط ادمج ما قبلها
بعد قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة الاية يحتمل القسمين لانه يجوز ان
يكون حالا من الله ومن مضمون لا اله الا هو والقسط العدل ولو فات موضع قوله وشرطها
وضع ما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية لكان صحيحا اذ على ما ذكره يلزم ان يكون الشيء شرطا
لنفسه تنبيه اعلم ان مثل قوله تعالى فتبسم ضاحكا ومثل قوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا وقم قائما ليست منصوبة على الحال عند الزمخشري والحاجبي لتعذر معنى
الحال فيها لانه لا يستقيم ان تقدر لا يتبسم بضاحكا ولا القيام بقائما لانه موضوعات
مدلولهما معلوم من فعليهما فلا يفيدان شيئا ومنه قول الفرزدق الم ترني عاهدت ربي
وانني لبين رتاج قائم ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من
في زور كلام يصفه بانه تاب عن الهجاء فخارجا مصدر دال على فعله المعطوف
على اشتم اذ لو جعل حالا يكون لا اشتم ايضا حالا فيفوت المحلوف عليه فوجب
ان يقال قوله تعالى فتبسم ضاحكا ونحوها مصادر وقعت بالفاظ مشتقة كما وقع
الحال بلفظ المصادر وان كان القياس سعيه لان الحال في المعنى خبر عن صاحبه فيلزم
ان يصدق عليه والمصدر لا يصدق عليه في نحو جاء زيد مشيا وسرعة وقتلته صبرا
والصبر الحبس اي قتلته محبوسا واصل الصبر حبس النفس على نهواه الا انه حذف
النفس نسيا منسيا وانما وضع الصفة موضع المصدر وبالعكس للملابستهما اذ
القائم له قيام كما ان القيام يكون صاحبه قائما وقيل انما يقع المصدر حالا اذا
كان نوعا من عامله كما في الامثلة فيمتنع جاء زيد ضربا الا اذا سمع ومع ذلك لا يغفل
عن ذكره تسمعه ما القول المالكي في آخر المفعول المطلق واقول المالكي عدل من حذف
عامل عطوفا الى اتنا وبل وبالاتفاق الحذف اولى من اتنا وبل وجعل زيدا ادرك عطوفا

من الضرب

من الضرب الاول وانما عدد كفقرا من الضرب الثاني مع انه لا فرق بينهما لان كليهما دال على معنى
لازم وقال الحاجبي مسخرات مصدر وانما جيء على ارادة المرات ولا حسن ان تقدر نحو قبل
الشمس واقعا على الشمس والقمر والنجوم فيكون مسخرات حالا منه وحذف لدلالة مسخر عليه لورده
قراءة بعض والشمس وما بعده بالرفع وقيل لو كان عطوفا ونحوه حالا يلزم ان تقيد به ذو الحال
وحينئذ يختل الكلام لانه يلزم انتفاء الابوة عند عدم العطف اجاب الحاجبي بان افعال
العلم من جهة انها للدوام لا تقبل التقييد فكذا لا بوة فاذا قلت تحققت الانسان قائما لم يثبت
قائما لتقييده التحقيق بل المعنى انه كان قائما عند التحقيق والتحقيق حينئذ وقلت فيه نظر لانه
اذا لم يكن بعض من الاحوال متقيدا لعامله يختل حد الحال اذ لا يكون الحال حينئذ مبينة لهيئة
الفاعل او المفعول بل الحق ان معنى تحققت الانسان قائما جعلته حاصلا في علمي حال قيامه
فيكون قيدا للحصول لا لدوام العلم الحاصل به حتى لو قدر عدم القيام يلزم انتفاء ابتداء
الحصول لا بقاء العلم الحاصل ويمكن ان يقال ان عطوفا ونحوه متقيد بحسب الوضع لكن
منع منه العقل فائدة ثمة نظرد كون الاحوال بلفظ المصادر اذا كانت مؤكدة كقولهم
هو الرجل علما وادبا ونبلا اي الكامل حال علم وادب ونبل قال المالكي ومن المطرد نحو اما علما
فعالم وهذا يقال انكار المن وصف وذكر شخصا بالجهل وهو عالم فعامله فعل الشرط
المحذوف او بعد الفاء والمختار ان يجعل مفعولا به لانه قد يقع معرفة نحو اما العلم فعالم
فيكون تقديره مهما يكن من شيء فمن ادرك العلم عالم قال هل الى ام مالك سبيل واما الصبر
عنه فلا صبرا والتميميون وجبوا رفع المعرف قال التمييز ما يرفع اقول التمييز
والتفسير والتبيين واسم الفاعل منها اسماء لما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
نحو عندي رطل زيتا او مقدرة نحو طاب زيد نفسا والفرق ان زيتا رفع الابهام
عن رطل ونفسا لم يرفع ابهاما لا عن طاب ولا عن زيد اذ لا ابهام فيهما بل رفع ابهاما
حصل من نسبته اليه مجازا اذ بالحقيقة انما نسبه الى امر متعلقات زيد من ذوات

اي نسبته طاب الى زيد ٥

مختلفة عنه مذكورة محتاج الى التبيين قال المستقر ليخرج صفة المشترك نحو ابصرت عينا
جارية فان العين من حيث انها تحتمل الجارية والباصرة مبهمة لكن ليس ابهامها مستقرا
اى ليس معها في اصل وضعها الاول والثاني لانها موضوعة دالة على ذات معينة في كل موضع
ومعنى يطلق فيه باعتبار الوضع الذي وضع له فيه سواء كان الواضع البارى عز وعلا
او غيره بل الابهام حصل للمخاطب لحصول الاشتراك بسبب الوضع الاخر فلا يكون ابهامها
مستقرا اى معها في اصل وضعها بل عارضا بخلاف رطل فانه لم يوضع في اصله ليدل على
ذات معينة بل وضع في اصله مبهما ولذا لو اريد من اطلاق رطل ذاتا معينة من الزيت
او غيره يكون مستعملا في غير ما وضع له فلا يجمع بخلاف ما لو اريد من العين احد مدلوليه
معينا وقال عن ذات ليخرج الحاصل بتقدير وجوده يعنى قال في امليه لا يرد جاء زيد
راكبا اذ ليس في جاء ابهام لا باعتبار نفسه ولا باعتبار اسناده لكن فيه ابهام تقديرى
باعتبار وجوده فابهامه باعتبار الهيئة والحال يرفع عن هيئة لا عن ذات وكذا يخرج
المصدر في قولك رجع القهقرى لان قهقرى وان دل على نوع لم يكن مفهوما من رجع في اصل
وضعه لكنه لبيان الهيئة لا الذات لان الرجوع متعقل الذات بسبب وضعه لذات معينة
ولا يرد الصفة في نحو جاءني رجل عالم لانه لم يرفع ابهامه بل يخصصه وقوله مذكورة او مقدرة
بيان لقسمى التمييز بعد تمام حده فان قلت الرجل في قولك جاءني هذا الرجل داخل
في حد التمييز لانه يرفع الابهام المستقر من هذا مع انه صفة قلت لو سلم بعض النحويين
انه يصح التمييز عن كل مبهم من المضمر واسم الاشارة فقالوا عارضا في قوله تعالى فلما راوه عارضا
وعقربا في قوله لا بارك الرحمن فيها عقربا دبابة دبت الى دباب ومثلا في قوله تعالى
ماذا اراد الله بهذا مثلا منصوبات على التمييز وهو غلط اذ ليس ابهام اسم الاشارة
والمضمر مستقرا اذ الشيء انما يضمر بعد ان يعرف واسم الاشارة لا ينفك باعتبار
الوضع عن ان يشار به الى المعلوم الذات عن قرينة لازمة كما سيجيء لفظه نحو جاء هذا الرجل

او جملة

او جملة كانت هذا ولم يكن ثمة ما يصلح للاشارة اليه الا ذلك المفرد وانما سمي مبهما من حيث ان
مسماه لا يفهم منه فتوهم انه في الابهام كعشرين وليس كذلك لان عشرين لا ينفك عن الابهام
باعتبار الوضع وابهام هذا للذهول عن القرينة المبينة فان قيل كعشرين صفة اسم الجنس
وانها المقصود ودال عليه اذ لو فهم منه ما فهم من صفته يلزم التكرير في نحو جاء هذا الرجل
قلت اذا ذهل عن قرينة الاشارة حسن ان يوصف اسم الاشارة للتوضيح كما مر في
نحو رايت العين الباصرة ولو صح ما لم يرد الاشارة التمييز لصح من اسم المشترك ولا قائل به ولا
شك ان ما جاء من المضمر المبهم الذات مفسر بتمييزه نحو ربه رجلا قال الهالكي التمييز
ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع فخرج بقيد معنى من الحال وبالجنسية
نحو ذنبا في قوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل وبالنكرة
المشبه بالمفعول به اذا كان معرفة نحو حسن وجهه وبالمنصوبة نحو رطل زيت وبفضلة
نحو لا رجل وبغير تابع نحو قبضت عشرة دراهم وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا
قلت من الجنسية هي من التي لبيان الجنس كقوله تعالى يحلون فيها من اساور من ذهب
وهي انما تجرى على مذكور والتمييز يجيء تارة لمذكور نحو رطل زيتا وتارة لغير مذكور نحو
حسن زيد دارا فلا يصح تقدير من الجنسية في القسم الثاني ولو قدر فيه او صرح وتقول
حسن زيد من الدار يكون للتعليل ويصير مفعولا له كقولك اكرمتك من حبك ولا
يرد ما جاءني من رجل لانها ان جعلت زائدة فظاهر وان جعلت للجنس يكون بيانا
للمنفي المقدر حكما اذ المعنى حينئذ ما جاءني احد من رجل ويمنع هذا في حسن زيد دارا
والتمييز قد يجيء معرفة وبعض جوزه مطلقا والتمييز انما يجيء منصوبا فكيف يجيء به
وزيت في رطل زيت ايضا تمييز كما ان زيدا في ضرب زيد مفعول به وان اراد
بقوله ما فيه معنى من انه يتضمنه يلزم ان يصير التمييز مبنيا وان اريد تقديره لم يدخل
لا رجل فلا احتراز عنه هذا مع انه نص على انه يمتنع اظهار من مع تمييز نحو عالم وما يمتنع

اظهاره لا يكون مقدرا قال والاول عن مفرد اقول التمييز عن الذات المذكورة لا يكون الا عن ذات مذكورة مفردة كعشرين في نحو عشرون درهما وذلك المعنى مقدار غالبا والمقدار ما ثل الشيء ومعادله والمقياس بمعناه من قست الشيء بالشيء اذا قدرته به الا انه مقدار تقريبا لا تحديدا والغرض من المقادير نفس المقدار ليجري على كل مقدر فيكون ذواتها المقدرة بها مبهمة محتاجة الى التمييز عددا او وزنا او كيلا او مساحة او قياسا وقد يشبه بها ما هو موضوع باعتبار هيئته فتميز بجنسه نحو خاتم حديدا ودنون ماء وجبة برا وانما شبه هذا بالمقدار وجعل في حاله لانه يدل على ذات باعتبار الهيئة وان لم يدل على جنسه بخلاف المقدار فانه اشد ابهاما فيكون احق بالتمييز والمقدار اما عدد فيذكر احكامه في بابه لئلا تتكرر واما غيره وهو سواء كان مكيلا نحو رطل زيتا بفتح الراء وقولهم راقود خلا وهو دن طويل مقير الباطن يجعل فيه الخل او غيره ولما كان على مقدار في العرف ينزل منزلة المحدود او غيره نحو عندي منوان سمنا يفرد ان كان جنسا وهو ما لم يكن لاجزائه لفظ يخصه لعدم تفاوتها دل على الحقيقة لا على فرد كالعسل والتمر ولذا يعبر عن جزئه بلفظ الجنس اذ يقال عندي عسل وعندك عسل من جنسه بخلاف رجل وثوب لان دلالته على الحقيقة يمتنع من تثنيته وجمعه اذ يمتنع ان يجمع معه مثله والا يتشخص فلا يكون مدلوله الحقيقة او لانها مستغن عن التثنية والجمع لدلالة الحقيقة على القليل والكثير الا ان تقصد الانواع فيثنى ويجمع كما في المصدر فيقال عندي رطل زيتا وزيتين وزيوتا ويثنى ويجمع ان كان غير اسم الجنس اي غير موضوع لحقيقة وان وضع لفرد من الجنس متميز من جنس لسبيه ككتاب وثوب الخ ومنه تمرة وحنظلة فيقال عندي قنطار ثوبا وثوبين واثوابا لانه اذا كان لمفرد متميز يكون دلالته على معين وواحد منه فيعدل عن لفظ افراده الى ما هو دال منه على الجنس والكثير وهو التثنية والجمع اذا اريد الكثير لئلا يفوت الغرض

والتمييز

قال صاحب المعرب الرطل بالفتح والكسر لغة الذي يوزن به او يكال به

والتمييز اذا كان عن نسبة يكون معمولا للفعل او شبهه لاقتضائهما اياه لمبين ما هو الفاعل حقيقة وانما نصبناه لشبهه بالمفعول لوقوعه بعد المسند والمسند اليه غير تابع وان كان عن مفرد يعمل فيه ما انتصب عنه لاقتضائه اياه ليبين به حقيقته او ما هو مقدر وانما نصبه لان درهما وزيتا وزبدا في عندي عشرون درهما ومنوان زيتا وعلى التمرة مثلها زبدا اشبهت بابا وفارسا في حسبن وحسنين وحسن ابا وفي لله دره فارسا في تبيين عواملها وفي وقوعها بعد تمام عواملها بما يمنع اضافتها اليها وهو النون والتنوين والاضافة خاليه من الجارة بخلاف عندي رطل من زيت وما تم به الاسم المفرد اربعة نونا التثنية والجمع او شبه نون الجمع والتنوين قالوا ولو تقديرا ليدخل خمسة عشر درهما اذ اصله خمسة وعشرة والاضافة ونون التثنية والتنوين يجوز ان يحذفا منهما فيه ويضاف الى التمييز نحو منوا سمن ورطل زيت فيحصل التخفيف مع ان الابهام كان يرفع مع نصبه يرفع مع جره وهي من اضافة النوع الى الجنس فيكون بمعنى من نحو ثوب خز ونون الجمع لا يتصور فيما كان التمييز عن مفرد لان قولك حسنون وجوها مما التمييز عن ذات مقدرة لكن يقع في هذا القسم النون التي تشبه نون الجمع نحو عشرون درهما ويمتنع اضافته لانه لو حذف نونه يلزم حذف نون هي من نفس الكلمة وانما يحذف في الاضافة نونا التثنية والجمع لا غير وان ابيت يلزم اثبات نون تشبه نون الجمع والقياس يقتضي ان يحذف كما يحذف المشبه هو به فان قلت لا امتناع في حذفه فانه اذا حذف النون من غير اضافة من اسم المشتق المعرف العامل نحو الضاربو زيدا وعن الموصول كقوله ان الذي حانت بفلج دماؤهم وعن اثني عشر فلان يحذف من عشرين للاضافة اولى قلت في هذه الصور حذف للطول ولا يلزم منه جواز حذفه للاضافة لان المضاف اليه الذي هو زائد يصير حينئذ بدلا عنه وهو غير جائز اذ ليس لنا عشر وزاد عليه نون وتعويض الزائد عن غيره من غير ضرورة ممتنع فلا يرد

اجابة وتعربة وجوز بعض اضافته الى غير مميزه مثل عندي عشر وزيد وثلثو بكر ومنع الكرته
لانه بمنزلة عشرة وزيادة وكذا يمنع اضافة المضاف نحو مثلها زبدا لان الغرض نسبة المثلية
الى التمر لا الى الزبد فلو اضيف اليه يلزم نسبة المثلية اليهما فيفسد المعنى مع انه ان ابقي الضمير
يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وان حذف مع احتياج حذفه يؤدي الفساد اذ يعين
انحصار المقصود فيهما مع غير مقصود بخلاف غير المقدار وانه يجوز الاضافة بحذف
المضاف اليه فانك اذا قلت بدل عندي خاتم رجل حديدا عندي خاتم حديد لم يحصل لا تفوت
المقصود وكذا يمنع وجود من بين الاضافة نحو هو افضل منك ابا وهو ظاهر واعلم
ان المعنى يتغير بالنصب والجر فانك اذا قلت رطل ذهبا لا يكون الرطل ذهبا بل ما
يوزن به الذهب وان قلت رطل ذهب يجوز ان يقدر الاضافة بمن فيكون الرطل من
الذهب ويجوز ان يقدر باللام فلا يكون منه بل ما يوزن به ايضا قال وعن غيره اقول
هذا هو القسم الثاني مما يكون التمييز عن مفرد غير مقدار وهو كل نوع دال على هيئة
مخصوصة مبهم بجنسه اي باصله الذي هو منه اعلم ان المضاف اليه ان كان النسبة
اليه باللام نحو عندي ظرف خل حسن اريد الظرف نفسه يمنع نصبه اما ان اريد منه
عسل ملاء ظرفا جاز نصبه وجره ويكون من القسم الثاني قال المالكي ومن الواجب اضافته
ان يكون بعضا منه ولم يحدث اسمه الدال على الهيئة المخصوصة بالعمل بعد وجود التمييز نحو
حب رمان وجوز قطن وغصن ريحان بخلاف جبة خز وخاتم فضة وسوار
ذهب فانه يجوز فيه النصب والجر والجر اكثر في غير المقدار لانه ليس من باب المقدار
الممتنع الاضافة في بعضها نحو مثلها زبدا المقتضي لعدم اولويتها في الباقي والاضافة مستعملة
في جميع ما هو غير المقدار وهي الاصل في البيان الذي هو المقصود من التمييز لان اصلها
لتعريف المضاف او تخصيصه وهما بيان وليس اصل المفعولية للبيان مع انه وجب الاضافة
في بعض منه نحو حب رمان وغصن ريحان المقتضي لاولويتها في الباقي ليجري الباب على

سنن

سنن تبيين لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولعدم حذف التنوين وامتناع الفصل
بينهما بسبب الاضافة فشيئين مدلولهما كشيء واحد ومدلول التمييز والمميز في غير المقدار كشيء
واحد لصدقهما عليه وان كان احد الصدقين باعتبار الهيئة والاخر باعتبار المادة وفي المقدار
ليس كذلك لانه لم يصدق على شيء ولصدانه صاح وتمر ومعنى عندي صاع تمرا عندي ما يملأ
صاعا او ما يقدر به صاع من تمر فلا يحسن فيه الاضافة قال الثاني عن نسبة الى اخره اقول
التمييز قد يكون عن جملة مقدرة نحو طاب زيد ابا اذا لم يكن نسبة طاب الى زيد بالحقيقة
اذ لو كان اسناده اليه بالحقيقة لما احتاج الى التمييز وقد يكون منسوبا بالحقيقة الى مقدر
متعلق لزيد من ابيه او ابنه وداره وعلمه وغيرها مضاف الى زيد وذلك جميع الاضافات
جميع متعلقاته فاذا قلت ابا دفع الابهام في تلك الذات كما ان درهما بعد عندي عشرون
دفع الابهام في عشرون وذلك الابهام لما حصل من نسبة طاب الى زيد اذ ليس في طاب
ولا في زيد ابهام صح ان يقال رفع الابهام عن ذات مقدرة وصح ان يقال رفع الابهام
عن نسبة وكان اصل طاب زيد ابا طاب ابو زيد فحذف ابو واقيم زيد مقامه فيحصل
الابهام لمريد اهتمام المخاطب لشانه فيرفع ذلك الابهام بذكره ثانيا لكون اوقع
في النفس فقال الثاني ما يرفع الابهام عن نسبة في جملة اي فعلية او ما شابه الجملة وهو كل
متصل بالفعل غير مستند مع فاعله نحو زيد طيب ابا فان طيب مع فاعله ليس جملة وسبب الابهام
حصل نسبة الى مستتر يرجع الى زيد فرفعته بذكرك ابا ونحوه لغرض اذ لو قال
زيد طيب ابوه لما حصل ابهام او عن نسبة في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوه فان
الابهام حصل من اضافة طيب الى زيد فرفعت بذكرك ابا ونحوه آخرا ولو قلت طيب
ابيه لما حصل ابهام ومثل لكل قسم من انواع الثلثة باربعة امثلة لان التمييز اما اسم
او صفة ولا اسم اما ان يصلح لصدقه على المميز عنه اي لان يخبر به عنه اولا وكل اما اسم
عين او معنى وان كان صفة لصدق على المميز عنه لا عين نحو لله دره فارسا جعل علة تقرا

المتعلق المقدرة

لانه يحصل شيئاً فشيئاً كالدر وهو اللبن وجعل الله تعالى استعظاماً كانه لا يليق بغيره تعالى
ومثل حسبك بالله ناصراً اي اكتف بنصرته ومن امثلته قولهم تصبب عرقاً وتفقأ شحماً
اي تشقق وابرحت جاراً اي بلغت غاية الفضل في هذا النوع والمعنى ابرح جارك
اي عظم بتقريبك تعالى ما ابرحه اي ما اعجبه وقيل معناه جاوزت انت او جارك ما يكون
عليه امثالك من الخلال المرضية من برح اي جاوز وويحه رجلاً ويح كلمة ترحم تقال
لمن نزل به بلية فسوح اكثر التمييز عن الجمل ان يكون فاعلاً بالحقيقة مضافاً في التقدير
الى ما هو فاعل لفظاً نحو طاب زيد نفساً فان تقديره ومعناه طابت نفس زيد
ومنه قوله تلفتّ نحو الحي حتى وجدتني وجعت من الاصغاء ليتاً واخدعا وقد لا يكون
نحو كرم زيد اباً اذا كان الاب هو زيد وقد يكون مفعولاً بالحقيقة لقوله تعالى وفجرنا
الارض عيوناً قال المالكي وقد يكون لا فاعلاً ولا مفعولاً نحو امتلأ الاناء ماءً وكفى بالله
شهيداً اذ قولك امتلأ ماء الاناء غير معروف قال الحاجبي كما ان اصل طاب زيد نفساً
طاب نفس زيد كان اصل امتلأ الاناء ماء ملأت ماء الاناء فامتلاء الا انه كثر لستعمالهم
نسبة الامتلاء الى الاناء حتى صار كانه هو صفته فظن ان ذكر الماء بعده ليس كذكر
نفساً بعد طاب زيد وليس كذلك بل مثله بنبيه لا يضاف الفاعل في الجملة وفي شبهها
الى التمييز والصفة في شبه الجملة تضاف اليه فنقول في زيد حسن وجهاً زيد حسن
وجهٍ قال المالكي الا اذا كان مقدراً اضافتها الى غير التمييز نحو العنب ممتلي تبراً اذ تقديره
ممتلي اقطاعه تبراً ويمتنع اضافة اسم التفضيل الى تمييز يصير فاعلاً بعده تصييره فعلاً
نحو زيد اكثر مالاً فان معناه زيد كثر ماله وتعينت الاضافة في خلافه وهو ما افعل
التفضيل بعضه نحو زيد اكرم رجلاً اذا كان مضافاً الى جمع كان التمييز وذا انه
نحو زيد اكرم الناس رجلاً فانه يجوز اضافة اسم التفضيل الى التمييز بعد حذف ذلك
الجمع فيقال في زيد اشجع الناس رجلاً زيد اشجع رجل قال ثم ان كان اقول التمييز عن

النسبة

النسبة اما اسم غير مشتق كما ذكر من الامثلة الاربعة واما اسم مشتق وهو الصفة فان كان اسماً
فاما ان يصح جعله لما نسب اليه او وقع عليه الحكم الذي قبله من فعل وشبهه ومضاف او لا يصح
فالاول وهو المعنى بقوله فان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه اي لما انتصب الاسم مجاوزاً
منقطعاً عنه فانه قبل ان ينتصب كان مضافاً الى ما نسب اليه او وقع المسند الذي قبله محتاجاً
اليه فلما نصب وتجرد عنه صار تماماً غير محتاج اليه والمعنى ما انتصب عنه ما انتصب الاسم
لابهام عنه اي عن مضافه المقدر صح ان يجعل له وصح ان يجعل لمتعلقه فان اباً وابوه
في قولك طاب زيد اباً وابوة جاز ان يراد به نفس زيد فالممدوح بالطيب زيد باعتبار
ابوته لغيره وان يراد به ابو زيد فالممدوح بالطيب ابوه المتعلق بزيد وكذا اذا قلت
ابرحت جاراً جاز ان يراد بالجار المخاطب نفسه فالمعنى عظمت باعتبار كونك جاراً
وجاز ان يراد به جار المخاطب فيكون الممدوح جاره فالمعنى ابرح جارك اي عظم
وكذا كما ابوة فانه يصح ايضاً لكل من المعنيين بين زيد ومتعلق به وان لم يصح ان يجعل
لما نسب اليه الحكم يكون لمتعلق خاصة له على حسب مدلوله كقولك طاب زيد داراً
وعلماً اي معلوماً فانهما ليسا عين زيد ولا معنى قائماً به فيكونان له دلالة عليه فلم يحتملا الا
جهة واحدة فان قلت الجوز ان يراد من داراً دار متعلقه قلت لا اجد فيه نفعاً
ويبعد فيطابق بين التمييز وبين ما هو له سواء كان ما هو المنتصب هو عنه او متعلقه
بالافراد والتثنية والجمع فيهما اي في القسمين احدهما جعله لما انتصب عنه والثاني جعله
له في نفسه وهو اذا اريد به متعلق ما انتصب عنه فمن ثمه اذا قلت طاب زيد
اباً وقصدت ان اباً هو زيد وجب ان يقول في التثنية طاب الزيدان ابوين
وفي الجمع طاب الزيدون آباءً وان قصدت به اباً لزيد قلت طاب الزيدان
او الزيدون اباً ان قصدت اباً واحداً وطاب زيد ابوين ان قصدت اباً
وأماً او جداً وطاب زيد آباءً ان قصدت جماعة من آبائه فيطابق للاب وفي نحوه

من هو له الا ان يكون جنسا نحو ابوة وعلما وماء وعسلا وتمرا في قولك حسن زيد ابا وابوة
وماء وعسلا فانك تاتي به مفردا دائما اذ المراد به الحقيقة وان كان لمن هو له لا يكون مفردا
لتعدد جمعه اذا قصد الابوة والعلم من حيث الابوة والعلم كما تقدم في تمييز المفرد الا ان
تقصد الانواع والدلالة عليها فيجب حينئذ التثنية والجمع على حسب المقصود على ما مر
في المفرد نحو تفاوت الناس علوما وضروبا والتمييز اذا كان لمتعلق ما انتصب عنه يتحد
افراده وان كان المتعلق جمعا اذا لم يلزم لبس كقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه
نفسا لانه اخف والجمعية علمت مما سبق اما ان لزم لبس يجب المطابقة نحو طاب
الزيدون آباء اذ لو افرد لتوهم ان المراد طيب ابيهم الواحد واعلم ان المعنى قد يتغير
بنصبه وجره في بعض المواضع فاذا قلت زيد افره عبد بالجر فزيد هو العبد لان
افعل التفضيل انما يضاف الى ما هو بعض منه وان نصبته لا يكون زيد العبد لكن
مولاه والوصف بالفراهة للعبد لا له وانه وان جرى عليه اصله عبد زيد افره العبد
فكذى يتغير بالافراد والجمع فانك لو اردت مفاضلته في عبد وجب ان تقول زيد
افره عبدا او فره بالضم الناس عبيدا اذ لو افردت لالتبس بوصفه بالفراهة
في عبد واحد او وصفه بانه افره عبدا وفره بالضم حذق وبالكسر بطر وان كان
التمييز عن نسبة صفة كانت لما انتصب عنه لان فيه ضميرا راجعا اليه فلا يكون لمتعلق
له لئلا يرجع الضمير على غير مذكور وطبقه لانه يشبه الصفة وجمعها بحسب [illegible]
وهو راجع الى ما انتصب عنه فيكون مطابقا له فيلزم ان يطابقه المعنى ايضا فيقال
لله در زيد فارسا ولله درهما فارسين ودرهم فرسانا والتمييز اذا كان معنى فبعض
العرب ياتي بصيغة موضوعة له فيقول لله دره فروسية وبعضهم ياتي بلفظ موضوع
للذات التي قام بها ذلك المعنى وهو الفروسية في مثالنا فيقول لله دره فارسا وقال
قوم هو حال من زيد فيكون المعنى التعجب منه في حال كونه فارسا لا غير وهو ضعيف لانه لا يكون

حالا مقيدة لانه لم يرد به المدح في حال الفروسية فقط بل اراد به المدح مطلقا في حال الفروسية
وغيرها ولا مؤكدة لانها المفهوم من الجملة التي قبلها وقولك لله دره يحتمل الفروسية وغيرها
فثبت انه تمييز وكذى الكلام في ابرحت جارا وفي يا جارتا ما انت جارة قائله
يجوز ان يجر من كل تمييز نحو عندي رطل من زيت وراقود من خل ومنوان من سمن وخاتم
من حديد الا تمييز العدد نحو احد عشر درهما وما هو فاعل معنى نحو طاب زيد نفسا وهو
حسن وجها الا في التعجب فانه يقع فيه التمييز لبيان نسبته الى الفاعل نحو احسن بزيد
رجلا والى المفعول نحو ما احسن زيدا رجلا فيجوز ان يجر رجلا في المثالين بمن ظاهرة
والا في شبه التعجب نحو لله در زيد من فارس ليدل على انه ليس حالا قال ولا
يتقدم اقول لا خلاف ان تقديم تمييز المفرد ممتنع لضعف عامله لانه مشبه بالمشبه
او لانه عامل معنوي وكذى تمييز عامله فعل غير متصرف اما اذا كان عامله متصرفا نحو
طاب زيد ابا فاجاز ابو عثمان المازني وتلميذه وهو المبرد تقديمه قياسا على سائر الفضلات
من الحال وغيرها واختاره المالكي ومنع تقديمه سيبويه متمسكا بانه في المعنى فرع عن
الفاعل الى شبهه لانه فاعل في المعنى اذ معنى طاب زيد ابا طاب ابو زيد فلا يتقدم
كما لا يتقدم الفاعل الذي هو اصله ويرد عليه انه يجوز تقديم ما هو مفعول في المعنى
كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا ولا يبعد ان يقال اصله وفجرت عيون الارض وقال
الزمخشري الاصل في التمييز ان يكون موصوفا بما انتصب عنه قلت اراد بما قبلها
المفرد المفرد فيما انتصب عنه اذ معنى عندي عشرون درهما عندي دراهم عشرون واما
في غيره فيما نسب الى ما انتصب عنه اذ اصل طاب زيد ابا زيد اب طيب ان كان الاب
ما انتصب عنه واب طيب لزيد ان كان متعلقه فادخل القسمين في سلك واحد وقال
موصوفا بما انتصب عنه لتقاربهما لان الاكثر تمييز المفرد ولا فرق في المعنى بين
الصفة والخبر الا من جهة علم المخاطب وجهله فانه ان علم الحكم سمي صفة وان جهله سمي خبرا

هذا جواب كيف يكون طاب صفة وهو خبر معلوم المخاطب ه

وقال الحاجبي اصل عشرون درهما دراهم عشرون واصل طاب زيد ابا ابو زيد طاب زيدا ابا ابو زيد طاب وانت بحكم من الكلام تعرفت ان تمييز الجملة مثل تمييز المفرد ولا يتقدم كما لا يتقدم وانا قال لا اصل عندي دراهم عشرون لئلا يلزم اعمال الضعيف عاملا من غير حاجة ولان المعنى عليه لانك اذا اردت ان توضح جنسا له متعدد لزم كيل ونحوه فالاصل ان تصفه بما لانه يدل على معنى مخصوص من طول وقصر وقلة وكثرة من المقادير فالمراد من ذراع في عندي ثوب ذراع قصير ومن مائة في عندي ابل مائة كثير ومفعول الاعشى لئن كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستند رجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنكم غير ملجم ثم قد تو خر الجنس لضرب من التاكيد وكذى اصل طاب زيد نفسا نفس زيد طيبه اي بسط ولا منقبض ثم اخر للمبالغة اذ سنادا الى الكل ابلغ منه الى الجزء وللتوكيد لان الفعل الحقيقي وهو الطيب في مثالنا مستند الى النفس الحقيقة فاذا صار من حيث اللفظ مسندا الى زيد تمكن المعنى لتكرر الاسناد ولان الشي اذا ذكر مبهما توفرت الدواعي الى العلم به فاذا ذكر مفسرا يكون اوقع في النفس فقول تقدمه تخل بالمعنى الذي احز له فيمتنع وايضا التمييز تفسير والتفسير لا يكون قبل المفسر وايضا يلزم كثرة التغيير وغاية بعده عن اصله فلا يدل عليه وهذا الموانع من تقدمه لم توجد في غيره من الفضلات ولا يلزم من تقدمها تقديمه قال المالكي قدم في الكلام الفصيح كقوله اذا المرء عينا قر بالاهل مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما اثرى استغنى وكقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب وممنع ابطال العرف انه بالرأي قلت في البيت الاول لم يتقدم اذ تقديره اذا قر المرء عينا قر والثاني لم يصدر عن فصيح بل قائله مجهول والثبت الرواية وما كان نفسي وان لم نفسا بالنصب يكون في كان ضمير الحبيب ونفسا يكون خبره

اي يجعل المفعول وصفا للجنس ليوضحه ويبين كميته لان الصفة توضح الموصوف

اي وقد اضطر عن ذلك النوع ولم يجز ان يجعل وصفا لما قبله من المقدار اذ كان جوهرا ليس فيه معنى فعل

موصوفا

موصوفا بما بعده ويعلم من هذا انه تقدم على الفاعل كقوله تضوع مسكا بطن نعمان اومشت به زينب في نسوة عطرات قال المالكي ان وقع تمييز معرفه اول بنكرة كقوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو اي نفسا وقد جاء زيادة اللام في غيره روى عن العرب قبضت الاحد عشر درهما وقد جاء زيادتها في المضاف كقوله تولي الضجيع اذا تنبه موهنا كالاقحوان من الرشاش المستقي وقد ورد مميز الجملة مضافا الى معرفة كقولهم غبن فلان رايه ووجع بطنه والم راسه قال تعالى الا من سفه نفسه فاول اما بان الاضافة منويه الانفصال كما قيل في رب شاة وسخلتها بدرهم اي وسخلة لها بدرهم واما بان تضمن الفعل معنى فعل متعدى فيكون المنصوب مفعولا به اي سوء رايه وسكى بطنه وراسه وضيع او اهلك نفسه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الكبر ان تسفه الحق واما بان يحمل الفعل اللازم على المتعدي فيشبه المنصوب به المعرفة بالمفعول به كما في حسن وجهه الا ان النسبة في الفعل شاذ لان النسبة في الصفة المشبهه سببه ان الصفه اللازمة تشبه المتعدية في وجهها وجهه والجر اجود النصب فالزم من الجر النصب والفعل لم يجره ومنه قوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها وما روى في الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء الاستثناء اما من النفي اي العرف لانه يخرج الكلام عن عموم نقيضه سياقا وحينئذ يكون حقيقة في المتصلة مجازا في المنقطع لان المنقطع لم تغير الجملة الاولى واما من الثنية اذ به يصير الكلام نفيا ثم اثباتا او بالعكس فيكون مشتركا بينهما اشتراكا معنويا او لفظيا ولا يمكن ان يحد بحد واحد على القول بانه مجاز في المنقطع او مشتركا بينهما لفظا اذ يلزم عدم اختلاف المتقابلين والى هذا اشار الحاجبي وقال لان احدهما يخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي

بمنزلة عن المنقطع والآخر غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة التي تفصل احدهما
عن الآخر تعذر جمعهما بحد واحد نعم يمكن ان يحدا بحد واحد باعتبار اللفظ
وهو ان يقال مذكور بعد الا واخواتها اما على القول بانه مشترك بينهما معنويا فيمكن
ان يحدا بحد واحد فيقال ما وقع اخر الكلام مخالفا لاوله نفيا او اثباتا بالا
غير الصفة واخواتها قال فالمتصل الى اخره اقول وقال المخرج اي المخرج
حكمه عن حكم شامل له ولغيره لو لم يخرج وهو المعنى بقولهم لو لم يخرج لدخل فيما
قبله ليخرج المنقطع والمذكور بعد الا الصفة وقال من متعدد اي متعدد شمله
المستثنى منه لفظا نحو جاء القوم الا زيدا وهو المسمى بالمستثنى او تقديرا نحو
ما جاء الا زيد ليخرج ما ليس كذلك نحو رايت اسدا راميا فان راميا يخرج الحيوان
المفترس من مدلول مطلق الاسد وليس هذا اخراجا عن متعدد اذ الاسد لم يشمله
والرامي اذ لا يراد معناه الحقيقي والمجازي معا هنا وقال بالا واخواتها ليخرج
جاءني القوم لا زيد قال والمنقطع المذكور اقول نحو القوم جاؤا الا حمارا
فانه وان لم يذكر الا حمارا لم يدخل في القوم وقول النحويين المنقطع ما ليس
من جنس المستثنى منه يريدون به ما ليس داخلا وان لم يذكر فيكون جاءني
القوم الا زيدا من المنقطع اذا لم يكن زيد من ذلك القوم وجاء المنقطع مع
عدم التناول للقصد الى تعميم الحكم افراد ما قبل الا وانه لم يخرج منه الا شيء
ليس من جنسه وللاعلام بان المستثنى من توابع ما قبل الا وان لم يكن من
جنسه ولذا قيل لا بد وان يكون بينهما ملابسة تصحح ذكره فانك اذا سمعت
ما في الدار احد ينتقل ذهنك الى انه هل فيها شيء من توابعه كالحمار فيصح ان يذكر
عقيبه الا الحمار وهو المعنى بقولهم لاثبات ما يحتمل نفيه من اتباع ما قبل الا
والا فيه بمعنى لكن فيحتاج الى خبر فتارة يذكر كقوله تعالى الا قوم يونس لما

امنوا

امنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي وتارة لا يذكر كقوله تعالى الا قليلا ممن
انجينا منهم وعند الكوفيين بمعنى سوى تنبيه نص ابن المالكي ان
المنقطع انما يكون بالا ولغير وبيد كقوله صلى الله عليه انا افصح العرب من نطق
بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني السعد والمخرج يلكن يسمى استدراكا
ولا يسمى استثناء والاستثناء المتصل مشكل لانه يلزم الكذب فيه او عدم الاخراج
وسانه انك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فان لم يدخل زيد فيهم لا يكون اخراجا
وان كان داخلا فيهم يكون المجيء منسوبا اليه فاخراجه بعده ينفي المجيء عنه فيكون
في احدهما كاذبا وللفرار من هذا الاشكال قال الحاجبي دخل فيهم بحسب المفردات
ثم اخرج عن المفردات قبل الاسناد ثم اسند الى الباقي ولا كذب لانه بحسب الاسناد
وهو واحد وقال الاصوليون قولهم المستثنى مخرج معناه انه يمنع دخول ما لولاه
لدخل حقيقة ثم اخرج فقال الاكثر من المستثنى مبين لغرض المتكلم من المستثنى منه
كساير التخصيصات من قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا ونحوه وقول الحاجبي
فهو مثل التخصيص عنده هو لا في المعنى لا فرق بينهما الا من جهة وجوب اتصاله
المستثنى منه نص مخصوصه لفظه مشعر بانه عندهم ليس تخصيصا وليس كذلك بل هو
عند جميع الاصوليين نوع من التخصيص وداخل في حده عندهم قال الحاجبي
وهو اي كون المستثنى مبينا الغرض من المستثنى منه غير مستقيم اذ لو كان مبينا لكان
الغرض من عشرة في قولك عندي عشرة الا ثلثة سبعة ويكون الا ثلثة مبينا
مراده فيلزم بطلان نصوصية العشرة في مدلولها الذي المقصود من وضعها
وايضا لاجماع النحويين انه مخرج من متعدد يبطل ذلك القول وقال القاضي
ابو بكر المجموع موضوع لسبعة من غير تقدير عشرة لمعنى ثم اخراج ثلثة بالا حتى
كان العرب وضعت لسبعة صيغا منها سبعة ومنها عشرة الا ثلثة وهذا القول

المستثنى

ايضا غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم عبر بالعشره عن مدلها الذى هو خمستان وبالا عن الاخراج وبثلثة عن المخرج ولو كانت بمثابه سبعة لم نستقم فهم هذه المعانى منها كما لا نفهم من بعض حروف سبعة عند اطلاقها معنى وهذا الذى ذكرنه معلوم من لغة العرب فى الطرفين اى ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الى اخره وانه لا نفهم من بعض حروف سبعة عند اطلاقها معنى ولاجماع النحاة انه اخراج ولما مر من النصوصيه ولانه لم يعهد فى لغة العرب كلمات مركبة وضعت لمعنى يعرب وسطها ولا كلمتان الا المضاف ثم قال الحاجبى والذى حمل الفريقين على مخالفة الاخراج انه لو اريد بالمستثنى منه على انفراده مدلوله يلزم الكذب كما مر او لا فصعدر الاستثناء فى كلامه تعالى وقد قال تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيلزم ان يكون لبثهم الف سنة وان لا يكون الف سنة ويلزمهم ان لا نقع فى القرآن مثال المستثنى من بدل البعض وبدل الاشتمال وقد قال تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان مع ذكر ما دل على الوجوب على الجميع ذكر ما دل على الوجوب على بعضهم ممتنع اذ يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض فى وقت واحد فان زعم الاولون ان المراد بالناس المستطيعون فذكر المستطيعون لبيان المقصود بالناس يرد عليهم ما تقدم من بطلان نصوصيته الناس فى مدلوله و اجماع النحاة انه بدل بعض منه لا انه مبين للمراد منه وزيادة وهى ان التقدير من استطاع منهم ومنهم راجع الى الناس فاذا اريد منه المستطيعون يصير المعنى ولله على المستطيعين حج من استطاع من المستطيعين وهذا ظاهر الفساد فان زعم القاضى المراد بالجميع من البدل والمبدل منه عين ما فهم بان المتكلم عبر بكل من المبدل منه والبدل على انفراده عن مدلول كل واجماع النحاة انه بدل وكذا منهم المذكور لانه عنده يعود على بعض الكل وزيادة وهى ان يكون الناس والمستطيعون

جمعا

جمعا عبارة عن المستطيعين وهو ظاهر الفساد ولى فى هذا الكلام نظر اذ يلزم ان لا يوجد فى القرآن ولا فى غير تخصيص لئلا يلزم عدم ارادة مدلوله وهو اكثر من ان يحصى وفاسد التخصيص وهو ارادة بعض ما يتناوله اللفظ مع قرينته وهو وجود المخصص نعم يكون مجازا والمجاز واقع كثيرا ولو امتنع ان يراد من العشرة ونحوها اقل من مدلولها الحقيقى لما كان لكاملة فى قوله تعالى تلك عشرة كاملة فائدة وقد اراد تعالى من قوله و الحج اشهر معلومات شهرين وعشر ليال وانما يكون عشرة نصا فى موضعها اذا لم يوجد قرينة لغيره كغيرها ومراد النحاة من انه مخرج ما اراده الاصوليون منه لئلا تتعارض اجماعات فى مدلول لفظ عربى لائمة العربية وليس ارادة الخاص من العام كالتصريح باللفظ الموضوع للخاص حقيقة حتى يلزم ظاهر الفساد فى آية الحج وكذى مرادهم من انه مدلول انه بيتن مخصوص ولا منافاة بينهما ثم قال والمذهب الثالث وهو مذهبه ان المستثنى منه يراد جميع افراده من غير حكم عليه بالاسناد ثم اخرج المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد ولذا لا حكم عالم بالعربية على الكلام بالاسناد الا بعد تمامه ويحطى من يظن ان المتكلم اذا قال عندى عشرة من غير ان يعلم انه قطع الكلام على التمام فقر بعشرة مسندا اليها ما يلزمه الاقرار بها لعلمنا بانه يجوز له ان يذكر ما يخرج بعضها والاخراج قبل الحكم بالاسناد فاندفع الاشكال بانه داخل بالنسبة الى المفردات ولا بد ان لم يدخل فيهم لا يكون اخراجا والاسناد بعد الاخراج فلا يرد اسناد المجى اليه ونفيه عنه والكذب وهذا حسن الا انه يرد عليه جواز الرجال ثم القائمون الا زيدا فان الفصل المبنى على الاسناد يعدم على الاستثناء وان لا يلزمه شى لو سكت فى وسط الاستثناء او مات اذ لا يلزم بدون الاسناد شى وان نفع فما فرضه اذ

اى باعتبار المفردات

عشرة في عندي عشرة الا خمسة بعد الاخراج يدل عنده على خمسة وانما لم يحكم العالم
بالعربية على المتكلم لشيء قبل تمام كلامه لعلمه بان المبين المنفصل يجوز ذكره
وتعقيبه نحو لزيد على درهم ناقص لانه لم يسند الا بعد تمامه وايضا لو كان المراد
من المخرج ما ذكره الحاجبي ليخرج به التخصيص وكذا العطف المغاير نحو جاء زيد
لا عمرو وجاء القوم لا زيد فانه نص الحاجبي وغيره انه ليس اخراجا فلا نفسد
ذكر بعينه القيود في الحد اذ لم يبق شيء يشاركه حتى يحترز بها عنه قال الا لكن
الاستثناء هو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او في معناها بشرط
الفائدة فان كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل والا فمنقطع وهو مقدر الوقوع
بعد لكن عندنا وبعد سوى عند الكوفيين والمنقطع يدخل فيما قبله لو لم يستثن
تقديرا اي بوجه من وجوه التاويل وان لم يدخل فيه تحقيقا بان يؤول المستثنى
منه بما يدخل فيه المستثنى او المستثنى بما هو من جنس المستثنى منه فيقدر احدهما يحمل
على المجاز وبالتغليب في نحو ما جاني احد الا حمارا او جاء بنو فلان الا انسانا على المجاز
كقوله وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع فالظن في قوله
تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن داخل في العلم تقديرا اذ هو مستحضر
بذكره لقيامه مقامه كثيرا فكان نفي العلم يشمل نفي الظن تقديرا وكذا الا الغنم
في نحو له علي الف الا الغنم مخرج تقديرا لان المقر اذا اقتصر على مقدار كان كالمنكر
لغيره وكانه قال له علي الف لا غيرها الا الغنم ومنه قوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم على تقدير لا احد بعد الله او على تقدير معصوم بعد الا من رحم
لان العصمة تستدعي معصوما فكانه مذكورا ويكون عاصم بمعنى ذي عصمة
اي معصوم فيكون تقديره لا عاصم من امر الله لاحد الا من رحمه الله او
لا معصوم عاصم من امر الله الا من رحمه او لا معصوم من امر الله الا من رحمه

وكذا

فانه استثنى من ... اذ المراد بهم المخلصين من سلطنة الشيطان عليهم

وكذا من اتبعك في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من
الغاوين اذ تقديره ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم الا من اتبعك من الغاوين
او منه قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فان المبالغة في نفي وقوعه
افهم دخوله فكانه قال لا يذوقون فيها الموت ولا يخطر ببالهم الا الموتة الاولى
ومنه المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم
من النساء الا ما قد سلف فان ما سلف وان لم يدخل في المنهي لكن نظرا الى المواخذة
فيس بالاستثناء عدمه فكانه قال الناكح ما نكح ابوه مواخذ بفعله الا ما قد سلف ومنه
ان لزيد مالا الا انه شقي وما زاد لزيد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر ولا تكلمني من
فلان في شيء الا سلاما بسلام وجاء الصالحون الا الطالحين وجاء زيد الا عمرا
وما في الارض اخبث منه الا اياه فكانك قلت زيد عديم البؤس الا انه شقي
وما عرض عارض له الا النقص وما افاد شيئا الا الضرر ولا يعامله الا بمباركة
وجاء الصالحون لكن الطالحين لم يجيئوا دفعا لتوهم مجيئهم نحو جاء زيد لكن
عمرا لم يجئ دفعا لتوهم مجيئه لانه رفيق زيد وما يليق حسنه الا اياه ولا بد
في المنقطع من ان يدل ما قبل الا على خلاف المستثنى فان ما زاد دال على انه على
حاله فاستثنى ما نقص قال الحاجبي تقديره ما زاد لكن النقصان ثبت فحذف
الخبر وما التي بعد الا مصدرية وقوله المخرج شمل التخصيص فقال بالا وما
بمعناها ليخرج التخصيص وقال المخرج ليخرج المذكور بعد الا بمعنى غير وبعد
الا التي بمعنى الواو كقوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا
اي ولا الذين وبعد الا الزائدة كقوله ارى الدهر الا منجنونا باهله وما
طالب الحاجات الا معللا اي الدهر يرفعهم تارة ويخفضهم اخرى فالمستثنى
منه فيما لم يتناول المستثنى وضعا يتناوله مجازا وان لم يتناوله اصلا لم يصح لعدم

ين

روى ... ما زاد الا ما نقص ... زاد ... الشيء

باحد

الفائدة نحو صهلت الخيل الا البعير فلو قيل صوتت الخيل الا البعير جاز لان التصويت
يذكر كل مصوت وكذى يمتنع جاء قوم الا رجلا لعدم الفائدة اقول ويرد عليه انه
اذا كان المستثنى منه لا يعين ولمن رحم ولمن يعطيك ولا كثر الامثلة المذكورة مما ذكره
من المقدرات يصير استثناآت متصلة مفرغة نحو ما جاءني الا زيد ولذا نص الحاجبي
اذا كان من يعم بمعنى الاعلم او كان عاصم بمعنى معصوم كما ان دافق بمعنى مدفوق يكون
استثناء متصلا اذ يكون تقديره لا عاصم الا الله او لا معصوم الا المرحوم نعم اذا قيل
المنقطع ما يدخل فيما قبله بتاويل او تقدير بعيد يكون الامثلة من المنقطع وذكر شرط الفائدة
زائد لان الفائدة لا بد منها في كل ما يذكر في كلام واختلفوا في عامله فقال ابن حروف عامله
ما قبل الا وليس الا واسطة لنصب غير في جاءني القوم غير زيد ولا الا فاجابوا بان النصب
لو لم يكن بواسطة الا لما اقتضى الا فيلزم ان لا يختل بحذفها لا اعرابه ولا معناه
وقال المالكي ان غير وان كان فيه معنى الاستثناء فلما ذكر فهو نصب على الحال نص عليه
سيبويه كما ان ما وصلها في ما جاءني القوم ما عدا زيدا في محل النصب على الحال لا على
الاستثناء لانهما مستثنى بهما لا مستثنى وقال الزجاج عامله استثنى مقدرا بعد الا
فضعف بانه لا يقدر فعل بعد حرف هو معناه كما لا يقدر بعد ليت اتمنى وقال الفراء
عامله ان من الا اذ الا مركبة من ان المخففة ولا النافية وهو باطل اذ لا دليل
على تركيبها ولانه بالتركيب يتغير معناه واذا تغير المعنى بالتركيب يتغير العمل
فان حيثما بعد التركيب يكون للمجازاة لا للاضافة ويجزم ولا يجر وقال الكسائي
العامل ان مقدرا بعد الا فضعف لانه لا يضمر وقال الحاجبي لو كان استثنى او ان
او ان او الا لوجب النصب دائما قلت للخصم ان يمنع ويقول انما وجب النصب بها
اذا لم يوجد هنا ما هو اولى بالعمل منها قال المالكي في الصحيح ان عامله الا وادعى
انه مذهب سيبويه وانه استخرجه من كتابه بما استعانه الله تعالى لا غيره من قائل

كأنه

كأنه والوجدان سيبويه قال العامل في زيدا في قاموا الا زيدا ما قبله من الكلام ومعلوم
ان من في المعرفة للتبعيض لا للجنس بخلافه في النكرة فلم يرد سيبويه بقوله من الكلام
قاموا والا كليهما بل الفعل او الا والظاهر انه اراد الا لانه الذي يليه كما ان
المراد من قولهم ما قبل ياء التثنية مفتوح ما يليه وايضا قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا
الا زيدا ولم تجعل زيدا بدلا عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في درهما وهذا ظاهر
في ان العامل فيه الا لا الفعل وايضا اثر معناه في معناه فيؤثر لفظه في لفظه
وايضا قال المبرد وتبعه عبد القاهر ان قائل جاءني القوم اذا ظن ان السامع
ظن ان زيدا فيهم قال الا زيدا بدلا من استثني منهم زيدا فيكون هو العامل كما لو قال
استثني لا جاء والذي يدل على كونه عاملا ان العامل قياسي او استحساني و
القياسي ما اختص بنوع ولم يكن كالجزء والا كذلك ولا يلزم من كونه غير عامل
وجوبا اذا وقع بعد عامل مفرغ او جوازا اذا وقع حيث يجوز ان يبدل ما بعده
مما قبله والمبدل منه في حكم المطروح فعامله يقتضي ما بعد الا ويعمل فيه ويلغى الا
ان لا يعمل اصلا فان لها لا تعمل في لا مرحبا ويعمل في لا خير منك عندنا وفعل
دخلت عليه الا مقدر باسم فان معنى نشدتك الا فعلت ما سالتك الا الافعال وما
رايت محمدا الا يصلي والا في المسجد موله الا مصليا والا كائنا في المسجد و
مطلق الدخول لا يمنع الاختصاص فانه قد يضاف الاسم الى الفعل المؤول بالمصدر ويقع الفعل
حالا ومفعولا ثانيا وخبر كان وان مع ان العوامل الاسماء فان قيل لو عملت الا
لوقع بعدها الضمير متصلا كما وقع بعد ان وقد قال تعالى ضل من تدعون الا اياه
فاجاب انما انفصل بعده الضمير لشبهها بلا العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها
ولانه انفصل في المفرغ فكذى في غيره ليجري الباب على سنن واحد وقد جاء
كقوله وما ابالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار وانما نصب ولكن

اللائق بعامل الاسم اذا لم شبه الفعل الجر لانه اخف والا لا تقع كثيرا وانما جر خلا
واخواته اذا كن حروفا اذ لو نصبن ملتبس بهن اذا كن افعالا قلت من للبيان واللام
للعهد فمعرف جميع الكلام المقدم فيكون مقصود، العامل قام بواسطة الا ولو سلم
انه لم يقصد جميع الكلام والظاهر ان مراد، قاموا لانه الكلام عرفا ولو اراد به
الافعال العامل فيه الا وهو مراد سيبويه من قوله ولم يجعل زيدا بدلا الى اخره، انه لو جعل
بدلا يعمل ذات فقط من غير واسطة الا واذا لم يجعل بدلا تعمل فيه جميع ما قبله بمعنى ذات
بواسطة الا ولو عمل الا لما اثر، في معنا، او لانه بمعنى استثنى لعمل الواو في المفعول
معه ولينصبه تماما لانه يكون حينئذ عاملا مستقلا كلنت ولا في لا مرحبا ليس المجنس
حتى ينصب لا نقال نصبه الا من حيث انها بمعنى استثنى لانهم لم يعملوا معنى الحرف لامتناع
ما زيدا قائما على معنى نفسه زيدا قائما وشبهه، انهم جعلوا الحروف نائبات عن الافعال
ايجازا فاعمال معانيها رجوع الى ما اعرضوا عنه والحق ان المستثنى منصوب بالفعل الذي لانه
يقتضيه على خلاف اقتضائه للمستثنى منه والاقتضاء على الوجه انما يتحقق بواسطة الا
فيعمل فيه بواسطة كعمل الفعل في المفعول معه بواسطة الواو وانما يعمل النصب
تشبيها بالمفعول في كونه بعد مسند ومسند اليه اذ لو انعدم لعدمها يصير جزءا من الكلام
فيكون له حكم وكذى لو جعل بدلا لان المبدل عنه في حكم المعدوم وان لم يكن
فعل فالعامل فيه المستثنى منه بواسطة الا لانه يقتضيه ليتبين ان المراد من افراد،
بذلك الحكم غيره وهذا الاقتضاء لا يتحقق بدون الا فيعمل فيه بواسطته وفيما وجد
فيه الفعل لا يكون المستثنى منه عاملا فيه وان اقتضاه ايضا لان الاصل في العمل
الفعل كما في التمييز فان العامل فيه الفعل فان لم يوجد فالمميز عنه ويعلم منه ضعف
قول الحاجبي في شرح المفصل العامل المستثنى منه بواسطة الا مطلقا لسهل المواضع
والعامل في المنقطع لا يكون فعلا لانه لم يقتضيه فيكون الا لانها بمعنى لكن وخبرها محذوف

لدلالة

هذا منه

لدلالة ما سبق عليه وقيل لجهز انفا، فمن حذفه وجوبا وقف على قوله فسجدوا الا
ابليس ومن لم يوجب حذفه لم تقف عليه لان اي يكون خبره وهل يجوز الوقف
على ما قبل الا المنقطعة والابتدا بها فيه خلاف قيل يجوز لان الاصح ما بعدها كلام محذوف
الخبر فهي كقولك زيد لمن قال من ابوك وقيل يمتنع لان الا المنقطعة شبه المتصلة ونحوها
كغير ولو وقفت على الصدر من قولك جاني احد غير زيد ثم ابتدات بغير لم يجز فكذى
ما في معناه، ولانها منقطعة عما قبلها فلو وقف على ما قبلها سقط لفظا فلا يبقى الربط
اصلا وقال الحاجبي ان ذكر خبره يصح الوقف والا فلا قال ويجب نصبه اقول
المستثنى واجب النصب في صور احدها ان يذكر بعد الا غير الصفة في كلام موجب ذكر
المستثنى منه نحو جاني القوم الا زيدا اذ لو رفع لكان بدلا لا انتفاء بقية التوابع ويكون
بدل بعض لا غير والبدل في حكم تكرير العامل فيكون زيد جاء سا في الحال اذ تقديره
جاني القوم الا جاني زيد وهو خلاف المقصود من الكلام او نقول البدل يحل محل
المبدل منه لانه المقصود ولو قيل جاني الا زيد لم يستقم لما سياتي وقال بعد الا
غير صفة لان المذكور بعدها يتبع ما قبلها في الاعراب وينبغي ان لا يذكر هنا هذا
القيد لان المذكور بعد الا الصفة ليس مستثنى وكلامه فيه وقال في كلام موجب
ليخرج المذكور بعد الا في غير الموجب كما في القسمين التاليين فانه لا يلزم نصبه
فيهما على الاستثنا، والكلام الموجب ما ليس فيه حرف نفي ولا حرف يجري مجرى
حرف الاستفهام والكلام المثبت ما وقع وكان وكل مثبت موجب ولا ينعكس
فقام زيد مثبت وموجب ويقوم زيد موجب وليس بمثبت وقلت ينبغي ان
يريد ذكر المستثنى منه ليخرج قرات الا يوم كذى فانه نصب على الظرف لا على الاستثنا
فعند الشروط تعذر البدل والاعراب على حسب العوامل فتعين النصب كسائر الفضلات
وثانيها ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما قام الا زيدا القوم وما ضربت الا زيدا

احدًا كقول الكميت وهو مُغالي في التشيع وان كان الكلام منفيا وما لي الا ال احمد شيعة
وما لي الا مشعب الحق مَشعبُ لانه يتعذر البدل منفيا لانه لا يتقدم على المبدل منه
والشيعة الاعوان والمشعب الطريق ومنه قول كعب بن مالك يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
والناس الْبٌ علينا وليس لنا الا السيوف واطراف القنا وَزَرُ الا لب
المتالبون اي المجتمعون والوَزَرُ الملجاء وقال سيبويه حدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لي الا ابوك ناصر فابوك استثناء مفرغ وناصر
بدل منه ومنه قول حسان لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون
شافع قلت هذا شاذ وعلى تقديمه على العامل نحو الا زيدا لم يجي اخوتك لان
المستثنى من المستثنى منه بمنزلة الصفة المخصصة من الموصوف بها والمعطوف بلا
من المعطوف عليه فكما لا يتقدمان على العامل لا يتقدم المستثنى وهذا يقتضي ان
لا يتقدم على المستثنى منه ايضا الا انه جاز في مثل قام الا زيدا القوم وضربت
الا زيدا القوم توسعا لانه يتقدم ما يطلب المسند اليه والواقع عليه اللذين
هما المستثنى منه فهو ليتقدمه لفظا ويضعف في غيرهما نحو ما ضربته الا الخميس جميع الايام
اذ ليس طلب الفعل لغير المسند اليه والواقع عليه كطلبه اياهما وقد جاء الا زيدا
قام القوم شاذا فرع لو تقدم على صفته نحو ما جاني احد الا زيد خير منك فاختار
سيبويه ان لا اعتبار للتقدم على الصفة لانها لبيان المستثنى منه ولا تعلق للاستثناء
بها فكانه لم يتقدم عليها فيجوز ان يبدل وقال المازني لو جعل بدلا كان دالا على
ان المستثنى منه في حكم المطروح وما حكم عليه بالطرح لا يوصف وقد وصف فلا
يكون المستثنى المقدم بدلا ولان الصفة تتمة للموصوف فهي متممة كالصلة وما لم يتم
لا معنى له وهو كالمعدوم فكانك ذكرت المستثنى قبل ذكر المستثنى منه فتعين نصبه
اجيب بان الصفة متقدمة حكما لتقدم موصوفها وان الموصوف مستقل بخلاف الموصول

وثالثها ان يكون منقطعا نحو ما جاني احد الا حمارا لا يمتنع فيه واحد الا بدال اما الكل
والبعض فظاهر واما الاشتمال فانه لا بد فيه من ضمير المبدل منه اما الغلط فلانه
ينبغي ان يذكر بدون الا وهذا لغة الحجازيين ولذا لم يقرا في قوله تعالى وما لهم بذلك
من علم الا اتباع الظن الا بالنصب لان القران نزل بلغتهم الا قليلا كقراءة
نافع وابن عامر ومن يشاقق الله ومن يرتدد منكم بلا ادغام الذي هو في المجزوم
والامر لغة التميميين وقال الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله بالرفع على لغة بني تميم وهو استثناء منقطع لانه تعالى متقدس
عن المكان فاخبار عنه تعالى بانه فيه مجاز وعن غيره بانه فيه حقيقة ولا يراد
ان معا من لفظ فليحمل على الحقيقة والا الله مستثنى منقطع وقال المالكي متصل
وفي متعلق بذكر مقدرا لا باستقر اي لا يعلم من يذكر في السموات الا الله ثم قال
مع ان ارادة الحقيقة والمجاز من لفظ واحد لا يمتنع نحو القلم احد اللسانين والخال
احد الابوين وكقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي قلت متعلق
الظروف صلة وغيرها انما يحذف اذا كان عاما وبذكر فعل خاص والجواب
عن الجمع بين الحقيقة والمجاز مذكور في الاصول وبنو تميم يتبعون المنقطع كالمتصل
وعليه قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وشرطه جواز الاتباع
عند عدم استفاده قيام المستثنى مقام المستثنى منه لو حذف نحو ما في الدار احد
الا الحمار ويمتنع في قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم لانه اذا حذف
عاصم حذف جميع معموله وهو اليوم ومن امر الله فيبقى ليس في الوجود الا من رحم
وهو فاسد لانه في الوجود غير من رحمه الله تعالى ورابعها ان يكون بعد خلا
وعدا نحو جاء القوم عدا زيدا وان جاء عن بعض العرب الجر بهما كقوله ابحنا
حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير ولم يذكره سيبويه والمبرد

وبجب النصب بما عدا وما خلا كقول لبيد الا كل شي ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
لان ما مصدرية اذ الموصولة لا تذكر مع موصوفها ان لا تعال الشعريت الكتاب ما تعلم
ولانه يحتاج الى ضمير وشمير خلا ليس له والمصدر لا يدخل الحرف بنسبه
خلا لازم وضمنت في الاستثنا معنى تجاوز فعديت او كعد ليس ولا يكون ومما
الناقصان وقعتا موقع الا وجب استتار اسمهما دائما وكذى فاعلا عدا وخلا
لئلا انفصلها من المستثنى بما فصل المستثنى وذلك المستتر ضمير بعض لا المستثنى منه والا
لوجب ان يقال ليسوا في قولك جاني القوم ليس زيدا فلا تصرف فيهما ولا في عدا
واخواته ومحل الافعال مع ما بعدها نصب على الحال اذ معنى جاوا عدا زيدا متجاوزا
بعضهم زيدا وكذا اذا الحقها ما المصدرية وتمتنع ذكر الواو معها لانها صارت نائبة
عن الا ولا واو معها واضمر ضمير البعض لدلالة الكل المقدم عليه كما في قوله تعالى
فان كن نساء فوق اثنتين لدلالة يوصيكم الله في اولادكم عليه قال صلى الله عليه وسلم
يطبع المومن على كل خلق ليس الخيانة والكذب ونقد برجاء القوم لا يكون
زيدا اوليس زيدا لا يكون وليس بعضهم زيدا وكذى في عدا ونحوه. وقال الكوفيون
مستتر الافعال ضمير الفعل مقدر بجاء القوم ليس زيدا ليس فعلهم فعل زيد قلت
يلزمهم الحذف وان يكون الضمير لغير مذكور فان قلت عد الافعال الاربعة ادوات الاستثنا
لاعتبارات فائدتها فائدة الا فهلا لم يعد ابى في قولك اطعت القوم ابت زيدا
اداة للاستثنا مع انه كذلك ثم قالوا المذكور بعدها منصوب بها على مفعوليته الثلاث
وخبرية الناقص فلا يكون مستثنى قلت لما عرض للاربعة امتناع ابراز فاعلها
واتصال تا التانيث بها والفصل بينها وبين المنصوب بها دخول الواو فيها مع انها
احوال دالة على شدة شبهها بالا وان المقصود منها الاستثنا ولم يعرض ولعدم
منها لابى فلم تعد اداة الاستثنا ونصب ما بعدها وان كان مستثنى بالحقيقة بها على

المفعولية

المفعولية او الخبرية نظرا الى اصلها وابقاء بفعليتها فاستثنائيته عارضة فاتبع اعرابه
الاصلي واذا نعت بليس ولا يكون ما قبلهما او جعلا حالين منه لحقهما ما يلحق الافعال
المتصرفة فتقال اتتني امراة او امراة ليست او لا تكون فلانة واتاني القوم او قوم
ليسوا اخوتك ولا تنعت بعدا وخلا فيمتنع جاء رجل عدا زيدا والفرق ان ليس
ولا يكون شبهان غير في الجحد الصريح ومخالفة ما بعدهما لما قبلهما فاجريا مجراه
وعدا وخلا كذلك وقد يستغنى بالا وبغير عن المستثنى اذا عرف خصوصيته بدلالة ما تقدم
عليه ولم يقع الا بعد ليس نحو قبضت عشرة ليس الا وليس غير اي ليس المقبوض الا
عشرة وقال المالكي يجوز ليس غير وغير فيعد بالاول ليس غير ذلك مقبوضا وبالثاني
الثاني ليس المقبوض غير ذلك قال النحاة هو مبني لشبهها بقبل في نية المضاف اليه
وقال المالكي معرب ولم ينون لان المضاف اليه ثابت في التقدير والدليل على انه معرب
ان بعض العرب ينون فهو اما للصرف وتنوين الصرف لا يدخل المبني واما للتعويض
وهو يوجب التداخل فهو عليه ماله مع المضاف اليه من الاعراب والبناء لانه قام مقامه
ولذا احكم ببناء اذ واعراب كل وبعض قلت لا يلزم من اعرابه اذا نون اعرابه
مطلقا ولما ينون اذا لم يجعل متضمنا للمضاف اليه بل جعل المضاف اليه ثابتا
تقديرا ولم يجعل كل وبعض متضمنا اصلا واذا نون دائما بنيته من حروف هي
بمعنى الا والاستثناء لما وهي بمعنى الا في القسم كقول عمر رضي الله عنه عزمت عليك
لما ضربت كاتبك سوطا اي اقسمت عليك وهو من اقسام الملوك ولما تضرب بمعنى الا قال المصنف في بعض
تعاليقه لا يستثنى بالا واخواتها وقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ بمعنى الا استقر
عليها حافظ هذا اذا قرئ بالتشديد فتامل وقال يجوز وقوع الا موقع لما فيقال
الخطاب في عليك لابي موسى الاشعري ولعل كاتبه فرط فيما كتب الى عمر رضي الله عنه
فكتب اليه عمر اذا اتاك كتابي فاضربه سوطا واعزله عن عملك اي ما اطلب منك الا ضربك كاتبك سوطا

وكقول الراجز قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او نفسين
غنث في شرابه اى تنفس وقد يجي بمعنى الا بعد نفي دون قسم كقوله تعالى
وان كل لما جميع لدينا محضرون على قراءة حمزة وان كل ذلك لما متاع الحيوة
الدنيا قال ويجوز النصب الى آخره اقول شمل غير الموجب النفي وما اشبهه
وهو النهي والاستفهام بمعنى الانكار وانما قال غير الموجب لما تقدم ان المستثنى من
الموجب واجب النصب وقال ذكر المستثنى منه ليخرج القسم الآتي نحو ما قام الا زيد
فانه يعرب على حسب اقتضاء العامل مثال النفي ما جاءني القوم الا زيد بالرفع على البدل
وبالنصب على الاستثناء ومثال النهي لا يقم احد الا زيد ومثال الاستفهام ومن يغفر
الذنوب الا الله قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ ابن عامر بالنصب والباقون
بالرفع وانما اختير البدل لانه اظهر من جهة قياس عوامل العربية فانه اذا جعل بدلا يكون عامله
عامل المبدل عنه بلا احتياج واسطة الا واكثر العوامل النحوية فانه اذا جعل بدلا
ان يعمل بلا واسطة واذا جعل مستثنى يكون عامله عاملا بواسطة الا واكثر العوامل
بواسطة شي قليل ولانه يدل على انه مقصود ويستقل الكلام به ويحصل منه الفائدة
البدلية لا سيما اذا كان المستثنى منه مرفوعا وقال الحاجبي في شرح المفصل لو نصب
على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا قلت الاشكال والاختلاف
في عقليته عامله لنا لا للعرب ونحن نقدر كلامهم وعند المالكي لما كان عامله الا او
ما قبله بواسطته قال انما اختير البدل هنا لتشاكل اللفظان وقال المالكي اختير
اتباعه اذا كان متصلا ومتاخرا عن المستثنى منه في الكلام المشتمل على نهي او نفي
غير مردود به كلام آخر وغير مشابه حد على البدل عند البصريين وعلى العطف
عند الكوفيين وهو مختاره اذ قال كيف يكون البدل موجبا والمبدل منه
منفيا وهذا ليس كالصفة في نحو مررت برجل لا كريم لا نفي الكرم اثبات لضده

ومخالفة

ومخالفة المستثنى للمستثنى منه ليس كذلك ولا نظير له في البدل وفي العطف له نظائر
كلا وبل ولكن ولانه في البعض لا بد من ضمير فجعله معطوفا اولى قلت البدل
ما هو المقصود ويعمل العامل فيه اذا حذف متبوعه عمله فيه سواء كان موافقا للمبدل
منه في الايجاب والنفي اولا والضمير قد يحذف للعلم به واذا فهم منه المعنى البدلية
وهو الظاهر منه كيف يصح ان يجعل عطفا ولو كان الا حرف عطف لوجب الاتباع
دائما ولم يعارضه اصلا كسائر حروف العطف ثم قال فلا يسع في المنقطع في
الموجب والمقدم لما مر وقال وما قلت الكائن مع المستثنى منه نهي او نفي احتراز
من نهي او نفي وحده ولكن نقص قبل ذكر المستثنى وانه كالموجب نحو لا تأكلوا
الا اللحم الا زيدا فزيدا لا يبدل من الواو وما شرب احد الا الماء الا عمرا لا يبدل
عمرو من احد اذ المراد بهما كلوا اللحم الا زيدا وشربوا الماء الا عمرا فسمي استثناء
هكذا قال النحاة وقال الحاجبي هذه العلة مختصة بهذه الصورة اى بالصورة
التي يتعذر العطف وهذا باب واسع لان هذه المسئلة قد توجد ولا تكون في المعنى
موجبا نحو ما ضربت الا زيدا الا عمرا فالاولى ان يعلل بما يشمل الجميع فنقول المستثنى اذا
تكرر من غير توسط حرف عطف لم يصح البدلي او البعض نحو الا واحد والزائد عليه
ينفي منصوبا على الاستثناء اذ منع الاشتراك بين شيئين في الاثبات من غير حرف
تشريك فان المبدل والمعرب على حسب العوامل فاعل ومفعول معنى غالبا ويمنع ان
يشاركهما آخر من غير عاطف بخلاف ما اذا كان المكرر مستثنى فانه فضلة في
الفضلة تتكرر من غير عاطف نحو جاء زيد راكبا ضاحكا واذا ثبت هذا فعلم نصب
زيدا في مثالنا واللحم والماء في مثاله انه وقع بعد الا المفرغ فلا يقع بعده بدل
ولا مفرغ آخر من غير توسط عاطف قلت وفيه نظر لان البدل والمفرغ انما
لم يتكرر من غير عاطف بالنسبة الى مستثنى منه واحد وهو هنا متعدد وقول الفارسي

المستثنى عن النفي يدل على انه مخرج من المستثنى منه غير مثبت له شيء ولا منفي عنه شيء
فلا يكون المعنى كلوا اللحم والا لكان دالا على ان الحكم المنفي عن المستثنى منه ثابت
له غير صحيح والا لم يسمّ المتكلم بلا اله الا الله الالهية لله تعالى بل يكون قصده
بهذا الكلام نفيها عما عداه غير متعرض للاثبات او النفي له تعالى فيكون شاكا
مصرحا بالشك لان الشاك من لم يثبت ولم ينف وقال في الكلام المشتمل على
نهي او نفي ولم نقل الكلام المنهي او المنفي ليشمل مثل قول عائشة رضي الله عنها نُهيَ
عن قتل جنان البيوت الا الابتر وذو الطفيتين اذ المعنى لا تقتل الجنان
الا الابتر وليشمل النفي الصريح والمؤول كقوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله والله
بدل من مستتر يغفر ومنه قل رجل يقول ذلك الا زيدا اي ما رجل يقول ذلك الا زيد
ومنه تعين في قوله وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا النؤى والوتد
فان معناه لم يبق على حاله وقال غير مردود به خبر لو قيل قام القوم الا زيدا
وانت عالم ان الامر بخلافه فقلت ما قام القوم الا زيدا لا يجوز اتباعه لانك لم تقصد
ما قام الا زيد بل رددت نفي ما قاله فلو قيل لي عندك مائة الا درهمين فقلت
جاحدا لقوله ما لك عندي مائة الا درهمين لم يلزمك شيء ولو رفعت الدرهمين
لزماك ولو تباعد نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا ما نفع الناس الا زيدا يختار النصب
والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها الحديث فقال العباس
الا الاذخر يا رسول الله فقال الا الاذخر بالنصب وقرأ اكثر القراء
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فانه مصيبها ما اصابهم فحمل بعض نصبه
على الاستثناء من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل لئلا يكون قراءة اكثر
القراء على الوجه الضعيف وهو غلط لان القصة واحدة فاذا كان مستثنى
من ولا يلتفت تكون مسرى بها ولوط عليه السلام مامورا بالاسراء بها ويكون

فانه ما قرأ بالرفع الا ابو عمرو وابن كثير

ذلك

او بكلمة من القراءات السبع متواترة

ذلك معلوما لنا بالتواتر ولو كان مستثنى من فاسر باهلك لا يكون مسرى بها ولا لوط
مامورا بالاسراء بها ويكون هذا ايضا معلوما لنا بالتواتر وهذا تناقض الاول مستلزم
لكذب احد المتواترين وانما يجوز ذلك من يعتقد ان القراءات السبع احاد فيجوز ان
يكون بعضها خطأ اما من يعتقد صحة جميعها بالتواتر فلا يجوز مثل ذلك فلا يصح قول
تلميذ الحاجبي لم يشر بها لانه نُهي عنه ولا يتعين النصب لجواز انها سعتهم فساولها
النهي عن الالتفات فاستثنيت منه بل الحق ان يجوز اجتماع اكثر القراء بل جميعهم على
الوجه غير الاقوى مسائل الاولى نصفه في قوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه
بدل من الليل فيكون راجعا الى المبقى بعد الاستثناء فيكون اقل من النصف المكمل
فيكون او انقص منه قليلا اقل من هذا النصف الناقص لا يقال يلزم ان يكون الليل
مقصودا للاستثناء عنه وغير مقصود للبدل عنه لان الاستثناء اذا كان باعتبار
المفردات والبدل باعتبار التركيب لا يتأتى به تناقض ولم يجعل بدلا من قليلا لانه
يكون بدل الكل فيصدق على النصف انه قليل بالنسبة الى كله وليس كذلك ويصح
ان يكون الا قليلا مستثنى من نصفه وقدم عليه لرؤوس الآي ويجوز ان يجعل
نصفه بدلا من قليلا وان كان ضعيفا الثانية في مثل ما احد يقول ذلك الا
زيد يجوز ان يبدل زيد من احد ومن المضمر العائد اليه والاول اولى لان
النفي المسوغ الاتباع اليه اقرب وكذا في الاضافة نحو ما جاءني اخو احد الا زيد
يجوز ان يرفع زيد بدلا من اخو وان يجر بدلا من احد تنبيه اذا قلت ما
اظن احدا يقول ذلك الا زيدا نصب زيدا ان علقته باحد على الاستثناء او
البدل وان علقته بمستتر يقول نصب على الاستثناء ورفع على البدل واذا قلت
ما ضرب احدا يوحد الله الا زيدا تعين نصبه لانه وان علقته بمستتر يوحد
يكون مستثنى لان يوحد موجب اذ لم يتوجه النفي اليه لا في اللفظ ولا في معنى فلا يصح

ان يبدل منه حتى يرفع الثالثة اذا تكررت الا فان تكرر من مبدل ومبدل منه او بين معطوف
ومعطوف عليه فظاهر اذ تكون الا زائدة موكدة لما قبلها وما بعدها يكون تابعا
لما قبلها في الاعراب نحو ما مررت الا زائدة موكدة بك الا باخيك الا زيد قال الفرزدق
وما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة الا دار مروانا ونحو ما قام القوم الا زيد
والا عمرو كقوله وما الدهر الا ليلة ونهارها والا طلوع الشمس ثم غيابها
وان تكرر لغير التوكيد بل لاستثناء بعد استثناء فان لم يكن الثاني بعضا من الاول
والعامل مفرغ يشغل العامل المفرغ بواحد وينصب ما سواه على الاستثناء وان
كان كلاهما مستثنى في المعنى نحو ما قام الا زيد الا عمرا وما قام الا خالدا الا عمرو
لان المفرغ من جهة واحدة من الفاعل والمفعول او غيرهما لا يكون الا لواحد ولو
رفع الاخر لوقعا من جهة واحدة ولا يجعل الاخر بدلا من الاول المعرب على حسب العامل
لانه ليس في حكم المطروح فان قيل هلا رفع عمرا على البدل من جماعة نفي عنهم القيام
مخرج عنهم زيد كما نصبه على الاستثناء منه اذ ليس عمرا مستثنى من زيد قلت
لو صرح بما تخيلت لقلت تركت من عدا زيدا القيام الا عمرا ولم يكن عمرا فيه الا منصوبا
فهو بالنصب في الاصل اجدر فان قيل فلم يمنع رفع المتاخر لانه جاء بعد ان صار
الكلام مثبتا اجيب انما يصير مثبتا اذا تم جزاه ولم يتما قبل اخذ الفعل
فاعله وان لم يكن مفرغا فان تقدم المستثنيات على المستثنى منه يجب نصبها
وان تاخرت يجعل لواحد منها الاعراب ماله لو انفرد بالاستثناء وينصب البواقي
نحو ما قام احد الا زيدا الا بكرا الا خالدا وساوى الجميع في الدخول ان
استثني من غير الموجب وفي الخروج ان استثني من الموجب فان قيل اذا
كان حكم الجميع واحدا فهلا عطف اجيب اريد بالمستثنى الثاني لغراجه
مما بقي بعد الاول وبالثالث لغراجه مما بقي بعد الثاني ولو اريد لغراجها دفعة

وجب

وجب العطف وان كان بعضا لما قبله نحو عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة
استثني كل مما قبله وما يريد من المستثنيات يكون هو المقر به اما في مثل له عندي
عشرة الا ثلثة الا اربعة الا عشرة استثنى الثلثة ويزيد الاربعة على السبعة الباقية
فالمقر به احد عشر وغيره يستثنى الاربعة ايضا فالمقر به ثلثة قال ويعرب
على حسب اقوال ويعرب المستثنى بالرفع والنصب والجر على حسب اقتضاء العامل
الذي قبل الا والحسب القدر وهذا هو الذي يسميه النحويون الاستثناء المفرغ
لانه فرغ العامل الذي قبل الا من المستثنى منه اي حذف المستثنى منه واقيم المستثنى
مقامه معنى واعرب باعرابه اذ لو بقي منصوبا بعد حذف الفاعل في نحو ما ضربت
الا زيدا يبقى الفعل بلا فاعل لفظا ويسمى باسم المحذوف فيقال لزيد في ما قام الا زيد
فاعل وفي ما ضربت الا زيدا مفعول وان كان في المعنى مخرجا من المحذوف فان معنى
ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد والدليل على انه مخرج في المعنى وليس فاعلا بالحقيقة
جواز ما قام الا هند وان جاز ما قامت الا هند بالتاء كقوله وما بقيت الا
الضلوع الجراشع ولو كان هند فاعلا بالحقيقة لوجب ان يقال ما قامت الا
هند كما يجب قامت هند بل الفاعل في الحقيقة المستثنى منه لكن لما حذف تفرغ العامل
للمستثنى فعمل فيه بلا واسطة الا عمله في المحذوف كما اذا حذف زيد من ضرب زيد عمرا
تفرغ ضرب وتعلق في عمرو عمله في زيد وهو في غير الموجب لتفيد هذا هو الكثير
اي غير الموجب هو الكثير في باب الاعراب على حسب العوامل لان المحذوف لا بد وان
يقدر معنى وان يقدر عاما من جنس المستثنى وهذا التقدير مستقيم في كل نفي لا في كل
اثبات فاذا قلت ما ضربني الا زيد استقام تقديره بما ضربني احد بخلاف ضربني
الا زيد فانه لم يستقم تقدير عام فيه للزوم الكذب الا ان يستقيم المعنى في الموجب
فانه جاز قليلا في الفضلة اي في غير الفاعل والمفعول به كقولك قرات الدرس

الا يوم الجمعة ويمتنع ضربني الا زيد الا انه يجوز ان يقرأ جميع الايام الممكن قراءته فيها الا يوما
ويمتنع ان تضربه كل احد الا زيدا قلت وكلام الحاجبي يدل على امتناعه في الفاعل والمفعول
به وان علم نحو مشى الا الخليفة لندور كونه مفيدا فيهما فلم يجز مطلقا وقال الهالكي
يجوز في كل موجب في معنى النفي نحو صمت الا يوم الجمعة اذ معناه لم افطر والتفريغ اما
في نهي صريح كقوله تعالى ولا تقولوا على الله الا الحق او ما هو بمعناه كالشرط في قوله
تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال واما في نفي صريح كقوله تعالى وما محمد
الا رسول او مؤول به كقوله تعالى هل يهلك الا القوم الظالمون ومنه زيد غير اكل
الا الخبز قال ليفيد اي ليعلم عموم المستثنى منه المحذوف فيفيد الكلام او لا استثناء
ولم يذكر مفعوله لانه مثل فلان يعطي ويمنع وافاد وجاد والمعنى حصل منه الاعطاء
والافادة فلم يحتج الى مفعول لا ملفوظا ولا مقدرا قال ومن ثم لم يجز اي من حيث
ان فائدته في غير الموجب لم يجز نحو ما زال زيد الا عالما وان كان مصدرا بما لان
معناه ثبت فيصير استثناء مفرغا في الموجب ولا يستقيم معناه ولعدم جواز استثناء
المفرغ في المثبت يمتنع في هذا لانه لاثبات ما انتصب به لما دفع به والا بعد لا اثبات
لنفي ما بعدها وهو هنا خبره فيصير مثبتا لكونه خبر ما زال منفيا لوقوعه بعد الا
الواقعة بعد الاثبات فيكون مثبتا منفيا في حال والصدق وهو محال تنبيه
قد يحذف المستثنى المعرب على حسب العوامل اذا كان بالا او غير خاصة نحو غير
وليس غير الدفعا لمعرفة المخاطب ويمتنع قولك لا يكون الا او لم يكن الا كان متروكا يلي
قد يفرغ المستثنى باعتبار الصفات لانه مطلوب من الكلام لغيره نحو ما جاءني احد
الا قائم وما جاءني احد الا زيد خير منه قال تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها
منذرون والجملة صفة لقرية وقال الهالكي الا لا تقع بين موصوف وصفته لانهما
كشيء واحد فلا يخالف احدهما الآخر في حكم ولان الا وما بعدها في حكم جملة مستانفة

والصفة

والصفة لا تكون بجملة مستانفة ثم قال وعلم منه ان قول الزمخشري ان الا لها منذرون
صفة لقرية وكذا قوله في الكشاف ولها كتاب معلوم في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب جملة واقعة صفة لقرية وتوسط الواو لتوكيد الصفة
بالموصوف كما في الحال فاسد لان الصفة ليست كالحال لانها من حيث تقدم
على صاحبها وتخالفها اعرابا وحكما مغاير له فجاز ربطها به بالواو بخلاف الصفة مع
موصوفها في ذلك بل الحق ان الا لها منذرون والا ولها كتاب معلوم حالان
من قرية لانها في سياق النفي فتصلح لذي الحال كما تصلح للابتداء الجواب النقض
بصحة جاءني رجل عندي كريم ولا اكرم اتفاقا ولو كان الامر ما بعده كجملة مستانفة
لما ابدل ما بعده عما قبله ولا جعل عطفا عليه وقد اختاره وكون النكرة في سياق النفي
صاحب الحال ليس بفصيح ولا يصلح قرية في الاثنين صاحب الحال لانها ليست مقيدة بالتنكير
بعدها تنبيه المفرغ من الاخبار والصفات مشكل اذ لا يستقيم نفي جميع الصفات من
الحيوة والنطق والمشي في نحو ما جاءني احد الا راكب وما زال زيد الا عالما الا
الركوب والعلم الجواب بانه علم من السياق انه لم يرد الا نفي صفات يمكن انتفاؤها
مما يضاد المثبت اذ لا يصح نفي جميع الصفات كما اذا قلت ما قام الا زيد فان الغرض
حيث هو لا نفي جميع الارض وان هذا الكلام يقال في جواب من نفى تلك الصفة مبالغة
في رده فالغرض اظهار ثبوت تلك الصفة دون نفي ما عداه ونظيره كقوله تعالى
قل لا اجد فيما اوحي الي محرما على طاعم يطعمه الا يد والمستثنى يكون اسما لانه شبه
المفعول وهو اسم ولانه في المعنى فاعل او مفعول او نحوهما وقد يقع فعلا توسعا وكالحال
ولانه اخف لفظا من الاسماء ولا يقع الا مفرغا فلذا لا يقع الا بعد نفي وقد تباشر الاسم
فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود نفي كاف نحو ما زيد
الا يفعل قبول ما زيد الا فاعل وان وقع بعد الا فعل ماض يشترط ان يكون قبلها

فعل منفي لقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون او في معنى منفي في القسم
خاصة نحو انشدك الله الا فعلت لان معناه ما اسالك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ وعدل عن النفي
ليفيد الاثبات الاستعطاف والطلب وعن المصدر الى الفعل لانه قسم ومن حق
جوابه ان يكون فعلا ولم يدخل عليه لام القسم لئلا يبعده عن المصدر وعن المضارع
الى الماضي ليوذن ان المطلوب كان من حقه ان يكون مما فرغ من اتخاذه ومن ثم قيل
ان عزمت عليك الا تجلس طلب للجلوس والا جلست لا تمامه ولما في اقسمت عليك
لما فعلت بمعنى الا واذا اقترن به قد يستغني عن وجود الفعل قبله وانما يكون كذلك
لان المضارع لعدم من الاسم يؤول به اذا وقع موضع الاسم وبعد الا موضع الاسم ولما
لم يقرب الماضي من الاسم قرب المضارع اشترط ان يكون قبل الا فعل اذا لا غلب ان يقع
بعد الفعل اسم اذ الفعل لا يعمل في الفعل فيشبه بذلك الاسم او قرن به قد ليقرب من الحال
فيشبه المضارع فيقرب من الاسم وانما يحذف حرف النفي لانه باب اتسع فيه في الاختصار
لكثرته وقد يحذف عامل المفرغ كقوله تنوط البميم وتابى العيوق من سنة
النوم الا نهارا تصف امراة بالنعم اي لا تعتدي على العشي ليلا تعوقها على الاضطجاع
للدعة فتقديره لا تعتدي الا نهارا قال واذا تعذر البدل اقول
ان حروف قد زادت في النفي للتاكيد فمنها الباء ومنها من فانها قد تزاد لافادة
الاستغراق بعد ان لم يكن نحو ما جاءني من رجل فان قولك ما جاءني رجل لنفي مجيء رجل
واحد ظاهر وقد تزاد لتاكيد الاستغراق نحو ما اتاني من احد فان احدا عام
من غير دخول من كطورى وعريب ولا يبدل من اللفظ المجرور بمن او الباء
الزايد بمن ولا من اسم لا التي لنفي الجنس ولا من خبر ما للتعذر وبدل من موضعها وبدل من
نحو ما جاءني من احد الا زيد وليس زيد بشيء الا شيئا قال طرفة ابني لبينى لستم
بيد الا يدا ليست لها عضد اي فيكم ضعف ولا اله الا الله وما زيد شيئا الا

شئ

شئ لا يعبا به اما الاول فلانه لو ابدل زيد عن لفظ احد وخبر يلزم تقدير من الزائدة في
موجب ومن لا تزاد الا مع منكر في غير موجب لانها للتاكيد نفي لا لتاكيد اثبات الاخرى انه
يمنع ما جاءني الا من رجل لانه مثبت وكذا من زيد وكذا الثاني اذ الباء لا تزاد الا في نفي
اذ يمنع ما زيد الا بقائم وكذا الثالث اذ لو نصب على البدل سواء كان المبدل منه مفردا
كما مر او مضافا نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد فكان لا مقدرا بعد الا عاملا فيما بعدها
اذ البدل معمول لعامل متعدد مثل الاول عند الاكثر فاذا ابدل من اسم لا القوي لاختير امكن الخالك
عند ما يكون عامل اخالك لا مقدرة وتقدير لا عاملة بعد الا ممتنع لانها انما عملت
للنفي فلا تعمل بعد الا الناقضة للنفي ولانه يؤدي الى اجتماع نقيضين لان الا بعد النفي
تقتضي الاثبات ولا المقدرة تقتضي نفيه فيكون ما بعد الا مثبتا منفيا معا ومع
محال وهذان الوجهان من انتقاض النفي والتناقض جاريان في الرابع بعينهما فان قيل
العوامل في التوابع هو العامل الاول بحكم الانسحاب على المذهب لا عامل متعدد فلا يصح
قوله لو ابدل على اللفظ لكان معمولا لما ولا مقدرتين بعد الا ولئن سلم فلا حاجة الى فرضه
عاملين اذ يكون ان يقول لا نقدر ان لان معناها النفي وقد انتقض بالا قلت السؤال
الاول وارد على عبارة الحاجبي عند القائل بالسحب لكن لا يضر مطلوبنا لو قيل
بالانسحاب ايضا لانه انما ينسحب عملهما على ما بعد الا اذا انسحب النفي الذي عملتا له
عليه لكن يمتنع ان يكون بعد الا منفيا لان نفيهما قد انتقض بالا واما الثاني فالجواب
عنه ان الحرف الذي عمل عملا لمعناه من المحال ان يعمل ظاهرا او مقدرا زائلا عنه
ذلك المعنى لانه لا ينحلف المعلول عن علته ولكن قد يلفظ او يقدر مسلوبا عنه
عمله نحو انما زيد قائم وضربت يوم الجمعة فلو قال ما ولا لا نقدران بعد الا لان
نفيهما انتقض بالا لقيل عليه هلا قدرتا باعتبار عملهما وان زال معناهما كالعكس
فان في مقدر في ضربت يوم الجمعة باعتبار الظرفية وان زال عمله وكما نقدر ليس

في ليس زيد شيئا الا شيئا باعتبار العمل وان زال نفيها فان قلت عمل الباء في ما زيد
بقائم مع زوال معناه من الالصاق وغيره قلت انما عمل الباء لاختصاصه بالاسم في الجر
لانه عامل خاص بالاسم ولم يزل بزوال الالصاق وغيره خصوصيته على الاسم ولو
قال لان ما ولا لا تعملان بعد الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض بالا لكان احسن
للاختصار واوفق اذ لا يرد عليه ان المذهب الاستصحاب وان بعد اللفظين من
المقدر والاعمال كاف في المطلوب فلا فايدة للاخر فاذا تعذر البدل على اللفظ
ابدل على الموضع وهو الرفع في الاول لانه احد فاعل وفي الثالث لان آله
مبتدا وفي الرابع لان شيئا خبر مبتدا والنصب في الثاني لان شيئا خبر ليس الحقيقة
والعوامل العارضة التي غيرت اعراب المذكورات ثم نافي الحقايق التي هي عليها
معنى فتعتبر اصولها بالنسبة الى ما امتنع فيه اعتبار الحالة التي هي عليها فان قيل يلزم على
العلتين المذكورتين في امتناع الابدال عن لفظ خبر ما ان لا يبدل عن لفظ خبر
ليس لعملها وقد صح ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ على البدل فالجواب على الاول
ان ليس لم تعمل للنفي وانما عملت للفعلية اذ معناه ما يكون كما ان ابى معناه
ما اطاع فبالا ينتقض معنى نفيها لا فعليتها التي عملت ليس لها في الاثبات
بادخال الا في خبرها لا يخرجها عن فعليتها العاملة هي اي ليس لها في الاثبات
بادخال الا في خبرها تخرجها عن النفي الذي عملت ما له وعن الثاني اي عن
الناقض ان ليس لها جهتان احدهما النفي وثانيهما الفعلية وعملها
للفعلية لا للنفي فتقديرها بعد الا باعتبار الفعلية لان الاحتياج الى تقديرها
للعمل والعمل للفعلية لا للنفي فوزانها وان كان لفظه واحدة وزان قولك
ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به الذي تقديره ما كان زيد شيئا
الا كان شيئا ففي مسألة ليس ايضا تقدر ليس مجردا عن النفي وانما صار

مشكلا

مشكلا على من نظر الى كونها لفظة واحدة كما ان ما لفظة واحدة وذهل عما فيها من
الجهتين وعن انها عاملة للجهة التي لا تنتقض بالا لا للتي تنتقض بها والذي يدل على
اعتبار ذلك اي ان عملها للفعلية من لغة العرب صحة الاستثناء المفرغ في خبر
لا نحو ما زيد الا قائما فصحته في ليس يدل على اعتبار الجهتين فيها وان عملها للفعلية
والمتباعد فيما يدل على انها عملت للنفي فلو اخبر ما زيد الا قائما لزم اعمال ما عمل النفي
في الاثبات والناقض وهو لفتاح الاثبات والنفي فيما بعد الا وتعليلنا بان ما عملت
للنفي فلا تعمل بعد الا اولى من تعليل ابن الحاجب على ان الابدال على اللفظ انما امتنع
لئلا يلزم دخول لا في المعارف اي لئلا يلزم عمل لا في المعارف وعملها مختص بالنكرات
لانه يلزم من هذا التعليل صحة لا احد فيها الا رجل لان رجل نكرة ولم يصح باتفاق
فوايد يجوز ان يزيد المستثنى على نصف المستثنى منه خلافا للبصريين قال تعالى
ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه والمراد بالسفيه من خالفوا دينه وهم
من تابعيه واذا توسط مستثنى بين شيئين يصلح كل منهما ان يكون هو المستثنى
منه فالاستثناء من السابق اولى كقوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه فالمستثنى
من الليل ونصفه بدل من الليل وفايدته بيان مقدار المستثنى وان ذكر مستثنى
بعد شيئين او اكثر والعامل واحد فالاستثناء من الجميع ان لم يمنع مانع نحو سلم
على بني تميم وقريش الا الفساق اذ لا مرجح فان وجد مانع من واحد من
الاخر نحو لا تحدث الرجال والنساء الا زيدا ووجد الامران في اية المايدة
وهي قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الى قوله الا ما ذكيتم قال
ومخفوض بعد غير اقول اذا استثنى بغير او سوى وهما اسمان مضافان
دايما فيجر المستثنى باضافتهما اليه ويجر ايضا اذا استثنى بحاشى لانه حرف جر قال
في فيه جعلوا الصليب الاههم حاشى الى مسلم معذور وقد ينصب

بعدها كما ينصب بعد عدا وخلا بناء على انه فعل غير متصرف قال اللهم اغفر لي
ولمن يسمع حاشى الشيطان وابن الاصبغ وانما يستعمل للاستثناء فيما ينزه المستثنى
عنه فيحسن ضربت القوم حاشى زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشى زيدا
وهو منقول عن حاشى بمعنى جانب وقولهم لو كان فعلا لوصل به ما
كما وصل بعدا وخلا غير لازم فان ليس ولا يكون فعلان يستثنى بهما ولم
توصل بهما ما وايضا انما لحق الحرف المصدرية بفعل له مصدر يؤول به
فلحاقه بعدا وخلا على خلاف الاصل فلا يؤثر عدم اطراده لانه يكسر
للشذوذ على انه جاء عنه صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشى
فاطمة واذا وليها مجرور باللام لم يكن حرفا باتفاق اذ لا يدخل حرف على مثله
فحينئذ ذهب المبرد الى انه فعل مستدلا بفعليته بقوله ولا احاشى من الاقوام
وهو سهو لان حاشى المستثنى به كما غير متصرف فاحاشى مضارع حاشيت
الذي استثنيت فهو فعل مشتق من لفظ حاشى المستثنى به كما اشتق
سوفت ولوليت من سوف ولولا وقال المالكي الصحيح انه مصدر بلغ
منصوب جعل بدلا من لفظ الفعل فقولك حاشا لزيد بالتنوين مثل
رعيا لزيد وحاشا الله بالاضافة مثل سبحان الله حاشا لله مبني
لشبهه بحاشى الحرف لفظا ومعنى وجاء حاش لله كثيرا بحذف الالف
تخفيفا كقولهم لم ابل وحشى لله قليلا وقال الحاجبي جعل حاشى لله
وحاش لله اسم فعل اولى لانه اذا جعل مصدرا يلزم تقدير فعل وبناء
ما اصله الاعراب فيكون مخالفة الاصل وانما فسره الزمخشري بالمصدر
فانه قال معناه براءة لله من السوء اي تنزه الله من السوء وفيه معنى
التعجب نحو سبحان الله لقرب المصدر من اسم الفعل وقال الفارسي معنى قوله تعالى

حاش

حاش لله جانب يوسف الفاحشة لاجل الله وغير اذا وصف به فاعرابه
كاعراب سائر الصفات واذا استثني به وجعل بمنزلة الا وهو اسم فيجر
المستثنى باضافته اليه لابد له من الاعراب فاعرب باعراب الاسم الواقع بعد
الا لو كانت موضعه فينصب في نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد
احد وما جاءني احد غير حمار ونصبه الفعل ولو لازما بغير واسطة لشبهه
في ابهامه بالظروف ونص المالكي انه ان نصب غير في الصور بعامل
قبله على انه حال يؤدي معنى الاستثناء بخلاف الاسم الواقع هو موقعه فانه
منصوب على الاستثناء ويجوز النصب ويختار البدل في نحو ما جاءني القوم غير
زيد ويرفع في نحو ما جاءني غير زيد وقال الحاجبي نظيره اذا وقعت لا موقع غير
في نحو جئت لا ضاربا فانه يعرب ما بعد لا باعراب غير الذي وضع موضعه
لتعذر ان يعرب لا ويجر ما بعدها باضافتها اليه كقوله فالفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا قلت اشبه منه قولك الضارب زيد موضع الذي
ضرب زيد فان اللام لما وقع موقع الذي وحرم من الاعراب وان كان اسما لتوغله
في الحرفية اعرب الداخل هو عليه باعرابه المستحق وقال يعني غير الواقع موقع الا
في المفرغ لتضمنه معنى الا لوقوعه موقعا لا يصلح الا لالا والعطف على المحل
اولى في نحو ما جاءني من غير زيد ولا عمرو ولا تأتي من غير زيد في معنى الا انه كقوله
فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقال سيبويه على اللفظ اولى وحسنة عند بعضهم
من آلة الاستثناء لا سيما وهو مركب من اسم وهو سي بمعنى مثل من سويت
الشيء فتسوى ومنهم من يخففها وجعل الجزولي ما زائدة فيخفض يوم
في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل وجعلها بعض بمعنى الذي فيرفع يوم بانه
خبر محذوف تقديره ولا شيء الذي هو يوم وهو قبيح للزوم حذف بعض الصلة

وجعلها بعض نكرة بمعنى شئ غير موصوف فنصب لو ما بعد براعى او على التمييز
قلت لو جر على البدل لكان احق واذ نصب ما بعده لا يكون الا نكرة قال
وغير صفة اقول ينبغي ان تذكر غير منونا وضابط ما يحكى ان تقول ان كان
فعلا او حرفا او اسما مبنيا تذكر على ما هو عليه في اصل وضعه فتقول ضرب
ماض ومن حرف واين ظرف وان كان اسما معربا وان كان منصرفا فالاحسن
ان تذكر على ما هو اصل وضعه فتقول زيد معرب بالتنوين وتضعف بغير
التنوين وان كان غير منصرف فلك ان تذكر على ما هو عليه فتقول سواء اسم
وان تعربه وتنونه على مقتضى المقام فتقول سواءٌ اسم وغيرٌ اسم بمعنى مغاير
خلاف مماثل فيكون صفة كمغاير فيقع تابعا وخبرا لمبتدا وغيرهما ويستعمل
للمغايرة في الذات نحو مررت برجل غير زيد اى بانسان آخر وللمغايرة في
الصفة وان اتحد الذات قال الحاجبي نحو دخلت بوجه غير وجه خرجت
به والا حرف مستثنى بها في اصلها ولما تشابه غير والا في مغايرة ما قبلها
لما بعدهما حمل كل منهما على الاخرى تتعارض كل منهما ما اخر ماله فيستثنى
بغير وتوصف بالا ولما كان غير اسما وتصرفهم في الاسماء اكثر كثر وقوعه
موضع الا في الاستثناء فتستثنى بها ولو في صورة يمكن جعله صفة لان
وقوع الاسم استثناء موجود كسواء ونحوه ولما كان الا حرفا وتصرفهم في
الحروف اقل لم تخرج عن الحرفية الى الوصفية التي هي حق الاسم ولم تحمل
على غير الا اذا تعذر الاستثناء بها عند المحققين كالا نصب بالواو في المفعول
معه الا اذا تعذر العطف بها فيما كان العامل معنويا وهو اذا كانت الا
تابعة لجمع او شبهه منكر قال المالكي او شبهه بان كان معرفا بلام الجنسية
فان التعريف بها كلا تعريف ولذا وصف مدخولها بالجمل كقوله تعالى وآية

لهم

لهم الليل نسلخ منه النهار وبغير نحو مررت بالرجل غيرك قال تعالى لا يستوى
القاعدون من المومنين غير اولى الضرر فغير بالرفع صفة للقاعدون وبالجر
للمومنين فقال المالكي لان اللام فيهما للجنس وقال الحاجبي لان غير
هنا معرفة فتصلح صفة للمعرفة لانه اذا كان لمقسم حاصر تصير معرفة
كقوله تعالى غير المغضوب عليهم نحو جاءني رجال الا زيد وجاءني ناس
الا زيد ويشترط ان يكون الجمع وشبهه غير محصور اذ لو كان محصورا نحو
عندى عشرة الا درهما صح الاستثناء لانه لو سكت عنه لدخل في العشرة
فلم يتعذر الاستثناء الذى هو شرط حمل الا على غير ومثال شبه المنكر قوله
ويوم الحزن اذ حشرت معدٌّ وكان الناس الا نحن دينا اى الناس
مغايرون لنا دينا وانما تعذر الاستثناء في الصور لان شرطه ان يدخل
في المستثنى منه لو سكت عنه وجوبا وزيد لا يدخل في رجال او ناس لو سكت
عنه اذ لا دلالة لهما عليه فالصفة فيما نحن فيه للتوكيد لا للتخصيص فلا   اى النقص
فرق في المعنى بين ثبوتها وسقوطها ولذا يلزم مثله لو قال على دراهم الا
درهم ومائة لو قال على مائة الا درهمان بالرفع قال ابن السراج ومنه قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله صفة اذ لو كان مستثنى
وهو مرفوع لكان بدلا وليس بدلا لان شرط صحة الاستغناء به عن الاول لانه
بحل محل المبدل عنه وعسى فولك لو كان فيهما الا الله لفسدتا فان قيل
كان هنا يقضى حكم وتصرف فلا يكون الاستثناء ممتنعا ووقع لنفى الكلام
النفى قلت حينئذ لا يكون مستثنى لانه عند المسلم الحاكم فيهما الله تعالى
وعند المشرك الحاكم فيهما الله تعالى والآلهة معا والاية رد لقولهم ولم يقل احد
ان الحاكم الآلهة دونه تعالى فلو جعل استثناء صار المعنى لو حكم فيهما آلهة

ولم يحكم تعالى فيهما لفسدتا و بقول المشرك معترضا عليه ما قلنا ان الحاكم الالهة دونه
تعالى وايضا لو جعل الاستثناء تصير و لا بانه انتفى المجموع من ان يحكم فيهما الهة
الا الله تعالى فما فسدتا و هذا لا يدل على انه لم يحكم الهة فيهما و حكم الله تعالى
فيهما بل يدل ظاهرا على ان معناه انه حكم الالهة والله تعالى معا فيهما لانه
اذا انتفى مجموع من شئ و قيد ه يكون استفاده باستفاد القيد غالبا واذا امتنع
الاستثناء لما مر فكذا البدل لانه فرعه ولان الكلام الذى دخله لو ليس بمنفى
وان دل لو على الامتناع الشبه بالنفى والا لجاز دخول من فى معمول ما يليه و لا
يبدل فى الموجب وقال الحاجبى النفى المعنوى ليس كاللفظى ولذا لم يجز فى اتى
القوم الا زيدا الا النصب وهذا يخالف ما ذكره المالكى كما مر فى شرح قوله
ويجوز النصب ويختار البدل فان قيل انما تعذر الاستثناء المتصل فى نحو
جاءنى رجال الا زيد لا المنقطع فهلا نصبته عليه اجاب الحاجبى بان كلامنا
فى المتصل وقلت الظاهر من كلامهم ان المتصل ما لو سكت عنه لدخل قطعا
والمنقطع ما لو سكت عنه لا يدخل قطعا فما احتملهما لو سكت عنه لا يكون
متصلا و لا منفصلا فتعين ان يكون الا بمعنى غير و لانه لم يقصد نفى مجئ
زيد اذ يجوز ان يكون جائيا ايضا و لانه اذا وجدت الشرايط يصلح للصفة
ويرتبط بما قبله اذ هى للتوضيح او التخصيص او التوكيد والمنقطع ليس لشئ
منها و فى المحصور لا يحمل الا على الصفة عند المحققين لصحة الاستثناء الذى
هو اصل الا ويحمل قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
على الشاذ لضرورة الوصف وفيه شذوذ آخر و هو الفصل بين الموصوف
وصفه بالخبر وقال المالكى يجوز الصفة بها مع صحة الاستثناء اذا تبعت
جمعا او شبه جمع منكر بن مطلقا فايده لا يحذف موصوف الا الصفة ويجوز

حذف

لو باسم محمد صدر من علام مولانا
وعد بين ابن
الاخذ و عد الطابع بعد دين
وضع اصل

وسكة قال نطرنج قبريا
فادرج بين وزن المدين جابن

وهذا اسم من اهراه طب
دنب جميع من فى اى جفان
فى كلام العباسية الله

خذ الميمين من ميم ولا تتقطع الماء
فامزجه بغير اسم كان فجرا